المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

مجلة دورية علمية محكمة

العدد الثالث عشر نوفمبر 2020



المركز الديمقراطي العربي

المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية

International Journal of Economic Studies

International scientific periodical journal

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Democratic Arabic Center for Strategic, Political & Economic Studies

Copyright 2020, All Rights Reserved © 2020

المجلة الدوليـــة للدراســـات الاقتصاديـــة دوريـــة دوليـة علمية محّكمـة

المجلّد - (03) – العدد (13)- نوفمبر 2020

مجلة علمية دولية محّكمــة ربـــع سنوية تصدر من ألمانـــيا (برليـــن) عن المركز الديمقراطي العربي

تعنى بنشر الدراسات والبحـــوث في ميدان العلوم الاقتصادية بثلاث لغات

العربية – الإنجليزية – الفرنسية

رئيس المركـــز الدمقراطي العربي

د.عمار شرعان

رئيسة التحريـــر ورئيسة اللجنة العلمية

د.رانجة زكية تخصص صنع السياسات العامة –جامعة الجزائر03-الجزائر.

مدير التحرير

د.مكي احمد تخصص تخطيط واحصاء جامعة الجزائر 03

أعضاء هيئة التحريـــر

- د. عبد الله جابو عمر مصطفى، تخصص اقتصاد ودراسات مصرفية ومالية، اكاديمية السودان للعلوم المصرفية والمالية، السودان.
- د. نزيهة شاوش، تخصص علم الاجتماع: الإدارة والعمل، الجزائر.
- د. نادية اليوسفي، تخصص حقوق، عضوة في الهيئة الاستشارية لمنصة ايفاد العلمية، المغرب.
- د. صافيناز محمود محمد محمود، تخصص محاسبة، جامعة قناة السويس، مصر.
- ذي يزن الاعوش، تخصص إدارة مالية، مدرب علوم مالية ومصرفية، اليمن.
- د. حسن عطا عبد الله الرضيع، تخصص فلسفة الاقتصاد، غزة فلسطين.

International Journal of Economic Studies

® International scientific periodical journal

Nationales ISSN - Zentrum für Deutschland

ISSN (Online) 2569 – 7366 VR.3341. 6321.B

Volume (03) - Issue (13) November (2020)

Deutschland – Berlin Tel: 0049-Code Germany 030- 54884375 030- 91499898 030- 86450098 mobiltelefon : 00491742783717

أهداف ومجالات المجلة

تنشر المجلة الدراسات والبحوث العلمية والفكرية، التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية واستشارية لأفضل الأكاديميين من الدول العربية والأجنبية، كما ترمي المجلة إلى بناء فضاء للحوار العلمي، يكون مفتوحا لكل الباحثين الذين لديهم أعمال بحثية أصيلة من مختلف الجامعات العربية والأجنبية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية ((critical studies للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Germany: Berlin 10315 Gensinger Str: 112

030- 54884375

030- 91499898

030- 86450098

أعضاء الهيئة العلمية

- ا.د. كريم سالم حسين جبر الغالبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية العراق.
- ا.د. منصف بن خديجة، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر الابحاث والدراسات الاقتصادية، تخصص علوم التسيير، جامعة محمد بن شريف مساعدية سوق اهراس، الجزائر.
- ا.د عبد القادر لعريبي، أستاذ التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة الدكتور طاهر مولاي سعيدة، الجزائر.
- ا.د احمد بن عيشاوي، أستاذ التعليم العالي، مدير مخبر أداء المؤسسات والاقتصاديات في ظل العولمة، جامعة ورقلة، الجزائر.
- ا.د حمداوي الطاوس، أستاذة التعليم العالي، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عنابة، الجزائر.
- د. ايمان قاسم هاني حمد الصافي، أستاذ محاضر ا، تخصص القانون الدستوري، العراق.
- د. ربيعة ملال، أستاذة محاضر ا، تخصص تسيير، جامعة سعيدة، الجزائر.
- د. اولحيسان اسناد دلال، أستاذة محاضرة ا، تخصص إدارة الموارد البشرية، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. إسماعيل عبد المجيد المحيشي، أستاذ محاضر، كلية العلوم التقنية، ليبيا.
- د. عطار نسيمة، أستاذة محاضرة ا، تخصص القانون العام، جامعة تلمسان الجزائر.
- د. منير خروف، أستاذ محاضر ا، تخصص اقتصاد المعرفة والعولمة، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. محمد الأمين بودخيل، أستاذ محاضر ا، تخصص مالية دولية، جامعة بشار، الجزائر.
- د. دوعاء محمود سليمان، أستاذة محاضرة، تخصص الاستثمار والتمويل والتحليل الكمي، معهد بحوث الاقتصاد الزراعي، القاهرة، مصر.
- د. سعدوني محمد، أستاذ محاضر ب، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة بشار، الجزائر.
- د. ليندة فريحة، أستاذة محاضرة ب، تخصص علوم التسيير والتسويق، جامعة قالمة، الجزائر.
- د. انيسة سدرة، أستاذة محاضرة ب، تخصص نقود وبنوك، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
- د. امل خيري، باحثة في الاقتصاد والإحصاء بالوكالة العامة للإحصاء، القاهرة، مصر.
- د. عامر شبل زيا، باحث في الشؤون الاقتصادية، مدير سابق في وزارة الثقافة العراقية، تخصص إدارة واقتصاد، العراق.
- د. بلال نجاح جبير، عضو في دائرة البحوث الزراعية لوزارة الزراعة العراقية، تخصص الاقتصاد الزراعي، جامعة بغداد.
- د. حيدر عباس دريبي، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد قياسي، جامعة القادسية، العراق.
- د. بدر شحدة سعيد حمدان، مدير دائرة الدراسات والأبحاث، الاتحاد العام لنقابات عمال فلسطين.
- د. حسن الشاكر، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد، جامعة الكوفة، العراق.
- د, خالد المغاري، عضو الاكاديمية الفلسطينية للعلوم و التكنولوجيا، تخصص إحصاء، فلسطين.
- د. ونوغي نبيل، محامي ورئيس ديوان المركز الجامعي سي الحواس ببريكة، تخصص حقوق، الجزائر.
- د.ابو بكر خوالد، أستاذ محاضر ب، تخصص اقتصاد تنمية، كلية العلوم الاقتصادية عنابة الجزائر.
- د.حمزة رملي، أستاذ محاضرا، رئيس قسم العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي ميلة، الجزائر.
- د.مشيرة العشري، استاذ مساعد بكلية الآداب قسم علم الاجتماع جامعه دمياط، مصر.
- د. دينا عبد الله صالح عبد الله، تخصص الشريعة والقانون، أستاذة متعاونة بالجامعة الإسلامية ولاية منيسوتا.
- د. رزين عكاشة، أستاذ محاضر تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سعيدة، الجزائر
- د. طواهير عبد الجليل، أستاذ محاضر تخصص تسويق الخدمات والابتكار، جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.

أعضاء الهيئة العلمية

- د. وحيد انعام غلام الكاكاني، تخصص الجغرافيا السياسية، وزارة التربية، العراق.
- د. علي سايح جبور، أستاذ مشارك، تخصص علوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر.
- د. علي منصور سعيد عطية، أستاذ محاضر تخصص فلسفة الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة اجدابيا، ليبيا.
- د. وسام هادي عكار التميمي، أستاذ مساعد تخصص تاريخ اقتصادي، المديرية العامة للتربية بغداد، الكرخ الثانية، وزارة التربية، العراق.
- د. امال حفناوي، أستاذة محاضرة تخصص اقتصاد تنمية ، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر.
- د. سارة عزايزية، أستاذة محاضرة، تخصص محاسبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي تبسي، تبسة الجزائر.
- د. خيرة مجدوب، أستاذة محاضرة تخصص علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ابن خلدون تيارت، الجزائر.
- د. رقية الطيب علي احمد، أستاذ مساعد تخصص محاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة وإدارة الاعمال، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.
- د. بوعمامة زكريا، أستاذ محاضر، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة اكلي محند اولحاج، البويرة، الجزائر.
- د. سعد حسن الغديوي، تخصص الفلسفة في إدارة الموارد البشرية، كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ليبيا.
- د. كركوري مباركة حنان، أستاذة متعاقدة، تخصص قانون الاعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، الجزائر.
- د. نور الدين عسلي، أستاذ محاضر، تخصص إدارة الاعمال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.
- د. هند مرسي محمد علي، تخصص اقتصاد، كلية السياسة والاقتصاد، جامعة بني سويف، مصر.
- د. مروة مويسي، أستاذة مساعدة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، ولاية عين الدفلى، الجزائر.
- د. محمد لمين علون، أستاذ محاضر، تخصص محاسبة قسم العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة على لونيسي، البليدة 02، الجزائر.
- د. خير الدين بوزرب، أستاذ محاضر، تخصص اقتصاد تنمية ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر.
- د. محمد موني، تخصص قانون عام، متصرف بوزراة الداخلية، وجدة، المملكة المغربية.
- د. محمد عبد الفتاح زهري عبد النصيح، أستاذ مساعد ورئيس قسم الدراسات الفندقية، تخصص إدارة الفنادق، كلية السياحة والفنادق جامعة المنصورة، مصر.
- د. خرجوج مهدي، تخصص القانون العام، إطار بالخزينة العمومية، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية.
- د. شيماء حلمي شحاتة حامد، تخصص علم الاجتماع التنظيمي، كلية الآداب علم الاجتماع، جامعة دمنهور، مصر.
- د. محمد قاسم السلمان، تخصص اقتصاديات المعرفة، باحث ومستشار اقتصادي، فرنسا.

شروط النشر

- أن يكون البحث إضـافة علمية أصـيلة، في الجانب النظري أو التطبيقي، ضـمن أحد مجالات الفكر والمعرفة الاقتصـادية، أو يتعلق بقضايا ومستجدات الاقتصاد العربي والعالمي.
- ألا يكون البحث منشورا أو تم تقديمه للنشر لدى جهة أخرى، أو تم عرضه في إحدى الفعاليات العلمية.
- ألا يتجاوز البحث 20 صفحة بما في ذلك المراجع والملاحق.
- أن يتبع المؤلف الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث والدراسات العلمية بما في ذلك التقديم للبحث بتعريفه لأهدافه والمنهجية المتبعة، وتنسـيق أقسـامه، وإثبات مصـادر المعلومات وتوثيق الاقتباس والالتزام بالأمانة العلمية في تهميش المراجع والمصادر.
- ألاّ تتجاوز نسبة الاقتباس 15% في إجمالي الورقة البحثية.
- إذا كانت الورقة البحثية أصـيلة وتتميّز بالحداثة وتم قبولها من طرف اللجنة العلمية للمجلة وتجاوزت نسـبة الاقتباس 15% يطلب من أصحابها إعادة الصياغة في الفقرات المطلوبة.
- يكتب في الورقة الأولى عنوان البحث مع ترجمته إلى اللغة الإنجليزية إذا كان البحث بلغة غير الإنجليزية، واسـم الباحث أو الباحثين باللغة العربية (وباللغة اللاتينية) وصـفتهم العلمية، وعناوين البريد الإلكتروني، والمؤسـسـات التي ينتمون إليها، مع ملخصين عن البحث أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على أن لا يتجاوزا مجتمعين 250 كلمة.
- يرفق كل ملخص بكلمات مفتاحية بين (5-7) كلمات ترتب هجائياً، بالإضـافة للتصـنيف حسـب نظام JEL، والذي يوضـع بعد الكلمات المفتاحية للملخص باللغة الأجنبية.
- تحرّر الورقة البحثية وفقا للشروط التالية:
  - المقالات المكتوبة باللغة العربية: تكتب بخط (Simplified Arabic) حجم 12، وحجم 10 بالنسـبة لقائمة المصـادر والمراجع، بمسافة 1 بين الأسطر، وتكون العناوين بالخط الغامق (Gras).
  - بالنسـبة للمقالات المكتوبة بلغة أجنبية: تكتب بخط (Times New Roman) حجم 12، و10 بالنسـبة لقائمة المصادر والمراجع.
  - إعدادات الصفحة: أعلى 2.5، أسفل 2، يمين 1.5 ويسار 1.5.
  - تستخدم الأرقام العربية (Arabic...1-2-3) في جميع ثنايا البحث.
  - يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
- يكون التهميش بطريقة الية في اخر المقالات.
- يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلّوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.
- كل الشـروط السـابقة الذكر ضـرورية وأي ورقة بحثية لا تسـتوفي الشـروط الشـكلية والموضـوعية ترفض مباشـرة ولا تحوّل إلى اللجنة العلمية من أجل عملية التحكيم.
- إذا رأت إدارة المجلة أن المقال يحتاج إلى بعض التعديلات الشكلية تقوم بتسليمه للباحث مشفوعا بملاحظات هيئة التحكيم.
- تعبّر المواد المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها فقط.
- لا يجوز إعادة نشر أبحاث المجلة في أي مطبوعة أخرى إلا بإذن كتابي من رئيس تحريرها.
- ترسل المواد العلمية إلى عنوان المجلة الإلكتـروني:

economie@democraticac.de

الفهرس

المحتوى	رقم الصفحة
الهيئة العلمية للمجلة	02
شروط النشر في المجلة	04
اهداف ومجالات المجلة	05
الفهرس	06
تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في الإنتاج السمكي وتأثيره على استهلاك الفرد العراقي للمدة (2000 - 2019) An economic analysis of the factors affecting fish production and its impact on the consumption of the Iraqi individual for the period (2000-2019) د. بلال نجاح جبير محمد رضا عبد الرزاق عمر خضير عباس	10
ظاهرة التضخم الركودي و انعكاساتها على الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية للعلاقات الخطية و غير الخطية للمحددات المالية والنقدية للتضخم الركودي The phenomenon of Stagflation and its repercussions on the Libyan economy د.علي منصور عطية د.ابوبكر خليفة دلعاب	29
محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية(1985-2017) Determinants of foreign direct investment in kingdom of Saudi Arabia (1985-2017) د. الصديق طلحة محمد رحمة	46
أهمية الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية. The Importance Of Economic Intelligence In Making An Investment Decision In The Economic Algerian Establishment. الدكتورة مروة مويسي الأستاذ عبد الحليم مسعي	67

نموذج مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات باستخدام البيانات الضخمة دراسة ميدانية Proposed model for developing an auditor's report using big data Applied study د/ كريمة حسن محمد محمد	85
الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري حديث يساهم في تحقيق الميزة التنافسية دراسة حالة –مؤسسة الإتصالات الجزائرية (موبيليس)- Economic Intelligence as a modern approach to achieve competitive advantage Case Study -Algerian Communications Company (Mobilis)- د.بوريش أحمد د.تربش محمد	107
الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة تحليلية تقويمية. Shari'ah supervisory in Islamic banks in Libya: "An Analytical and Appraisal Study." محمد خليفة احمد علي مسعود مصطفى عمر محمد	127
أهمية العلاقات الاقتصادية المغربية الإفريقية The importance of Moroccan-African economic relations ا. ندوي محسن	149
إدارة الجودة الشرعية (الأيزو) في المصارف الإسلامية "دراسة تأصيلية تطبيقية " Sharia Quality Management (ISO)in ISIamic banks"An applied and basic study" د. طارق محمد ابوتاية	166
آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوأهميتهفي دعم الاقتصاد المحلي حالة ولاية سطيف Mechanisms for promoting the small and medium enterprisessector and its importance in supporting the local economyThe case of Setif Province د. علوني عمار	182

203	التسويق الالكتروني كآلية لزيادة فعالية شركات التأمين التكافلي (دراسة حالة شركة التعاونية للتأمين) E-marketing as a mechanism to increase the effectiveness of takaful insurance (companies (case study of Tawuniya insurance company بن الزاوي اشراق
223	إقتصاد المعرفة كمحرك للتنمية الإقتصادية. The knowledge economy as an engine for economic development د/ جبران سفيان ط/ بن عودة مريم
240	أثر كوفيد -19 على الإستقرار المصرفي السعودي The Impact of Covid -19 on The Banking Stability in Saudi هميسي إيمان، د/بودغدغ أحمد،
254	تأثير جائحة كورونا المستجد على الأداء المالي للشركات –دراسة حالة شركة المراعي - The impact of the Corona pandemic on the financial performance of companies - a case of Almarai company - د. قنيع أحمد، د. بن أودينة بوحفص
267	تأثيرات الحدث القاطع السلبية على التنبؤ بحركة الاسعار في سوق العملات الأجنبية Negative Categorical Event Effects on Foreign Exchange Rates ذي يزن الاعوش
284	التطبيقات الشرعية المتخذة من المصارف الإسلامية لمواجهة أزمة كورونا في الواقع الفلسطيني The legitimate applications taken by Islamic banks to confront the Corona crisis in the Palestinian reality د. سهيل الأحمد

301	تاثير انتشار فيروس كورونا علي سلاسل الامداد والتموين في مصر The effect of the spread of the Corona virus on supply chain in Egypt احمد سمير
317	The role of the manufacturing industry in the performance of the Malaysian economy دور الصناعة التحويلية في أداء الاقتصاد الماليزي Nacer Loubna,
328	L'INVESTISSEMENT EDUCATIF ET CROISSANCE ECONOMIQUE QUELLES INTERRACTIONS DANS LE CAS DES PAYS DU MOYEN-ORIENT ET D'AFRIQUE DU NORD ? APPLICATION SUR UN PANEL DE 07 PAYS ARABES EDUCATIONAL INVESTMENT AND ECONOMIC GROWTH WHAT INTERACTIONS IN COUNTRIES IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA ? APPLICATION ON A PANEL OF 07 ARAB COUNTRIES Dr.REZINE Okacha
344	elations Maroco-Africaines à l'ère de la pandémie du covid-19 The Morocco-African relations in the era of the covid pandemic-19 Youness Maleh Youness Dabnichi

تحليل اقتصادي للعوامل المؤثرة في الإنتاج السمكي وتأثيره على استهلاك الفرد العراقي للمدة (2000 -2019)

An economic analysis of the factors affecting fish production and its impact on the consumption of the Iraqi individual for the period (2000-2019)

د. بلال نجاح جبير
وزارة الزراعة / دائرة البحوث الزراعية
Bilal.najah.1989@gmail.com

محمد رضا عبد الرزاق
وزارة الزراعة / دائرة البحوث الزراعية

عمر خضير عباس
وزارة الزراعة / دائرة البحوث الزراعية
kd_omar@yahoo.com

الملخص:

قطاع انتاج الاسماك من القطاعات المهمة التي تؤثر بشكل كبير على الاقتصاد المحلي، وبعد التطور الأخير في مجال انتاج الأسماك والمتمثل بتربية او ما يسمى صناعة الأسماك وذلك من خلال جمع الأسماك بعمر معين(الكفيات) في اقفاص عائمة او احواض ترابية ومن ثم اعطاءها العلف اللازم لنموها ، كل ذلك أدى الى تطور انتاج الأسماك المحلية، الامر الذي استدعى القيام بهذه الدراسة التي تهدف الى دراسة العوامل المؤثرة في انتاج الأسماك المحلية وعلى شقيها الإنتاج المعتمد على الصيد والإنتاج من الاستزراع السمكي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ان مشاريع الاستزراع السمكي اخذت نمواً موجباً مسجلة معدل نمو بنحو12% وهي معدل نمو مرتفع نسبيا في السنوات القليلة التي انتشرت فيه هذه التقنية ، كما ان الإنتاج المحلي ونتيجة لذلك بالزيادة و سجل نمواً قدر بنحو 4% وهو ناتج من الاستزراع السمكي، وتوصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ينصب على ضرورة دعم مشاريع الاستزراع السمكي وتحويلها من المشاريع الصغيرة المجزءة الى مشاريع عملاقة بهدف الوصول الى مستويات عالية من الإنتاج تسد حاجة الطلب المحلية ومن ثم نصل الى الفائض المرغوب الذي يمكن توجهه للتصدير لا سيما وان العراق ينعم بالامكانيات والخبرات اللازمة لتحقيق ذلك.

كلمات دالة :انتاج الأسماك ، الاستزراع السمكي ، الاقفاص العائمة ، الاحواض الترابية .

Abstract :

The fish production sector is one of the important sectors that occurs largely on the local economy, and after the recent development in the field of fish production represented by rearing or the so-called fish industry, by collecting fish of a certain age (coffins) in floating cages or earthen ponds and then giving them special feed for their growth All this is to present it to the development of local fish production, which necessitated carrying out this study, which will study the factors affecting the production of local fish and its two parts, the production that depends on fishing and the production resulting from fish farming. The study reached a set of results, the most important of which is that the fish farming projects started to achieve Positive, registering a growth rate of about 12%, which is a high rate of growth in the years in which this technique spreads, as is the case in local production, so this production was taken with an increase that recorded a growth rate of about 4%, which is a result of fish farming, and the study reached a set of results, the most important The focus of the resort is to support fish farming projects and transform them from small, fragmented projects into mega-projects to see high levels of production that meet the demand of local demand and then we reach The surplus has a desire that can be directed to the design, especially as Iraq is blessed with the capabilities and expertise necessary to achieve this

Key Words; Key words: fish production, fish farming, floating cages, and earthen ponds

المقدمة:

يعد قطاع الأسماك مصدرا مهما لكثير من فرص العمل والدخول للعاملين فيه اذ يعمل فيه الكثير من الطاقات البشرية ، وتوفر تجارة الأسماك ومنتجاتها العملات الأجنبية لصالح اقتصادات الكثير من الدول ، واصبح هذا القطاع صناعة متطورة في معظم بلدان العالم و احد المرتكزات التنموية الشاملة ومجالا واسعا للاستثمار وفرص العمل هذا من الناحية الاقتصادية، اما من الناحية الغذائية فتتميز لحوم الأسماك باحتوائها على نسبة عالية من البروتين الحيواني الذي يقدر بنحو 24% والدهون المحتوية على احماض امينية فضلا عن احتوائها على العديد من الفيتامينات (علي ،1،2016) ، وهذا يجعلها من المكونات المهمة في التوازن الغذائي والصحي .

يشهد السوق العالمي للاسماك ومنتجاتها توسعاً مستمراً ونمواً متسارعاً في مجال الإنتاج وتجارة الأسماك ، اذ بلغ معدل النمو السنوي 6.6% وبانتاج مقداره 52.2 مليون طن وبقيمة 94.2 مليار دولار لعام 2008 (منظمة الأغذية الزراعية fao ،2010) .

فيما يخص الإنتاج العربي من الأسماك تعد مصر من اكبر منتجي الأسماك على العرب وافريقيا وبالمركز التاسع على مستوى العالم لعام 2012 ، وتأتي المغرب بالمركز الثامن عشر على مستوى العالم في مصايد الأسماك البحرية الطبيعية ، وبالنسبة للعراق فأنه يعد من الدول الفقيرة في انتاج واستهلاك الأسماك ، على الرغم من توفر الإمكانيات والمقومات الأساسية من الموارد البشرية والمالية والمائية الملائمة لنمو وتكاثر الأسماك المختلفة ، اذا بلغ متوسط استهلاك الفرد 5.2 كغم / سنويا وهو لا يرتقي الى الكميات المستهلكة من قبل شعوب العالم البقية التي يصل استهلاكها الى نحو 15.8 كغم / سنويا ولا يصل حتى الى الكميات الموصى بها صحيا وهي بحدود 7 كغم /سنويا .

شهد العراق في السنوات الأخيرة الماضية تطوراً ملحوظاً في مجال انتاج الأسماك ، سيما بعد ما تم الاعتماد على الاقفاص العائمة والبحيرات الصناعية في عملية الإنتاج أي بعد ما تم التحول الى مفهوم صناعة الأسماك وليس الاقتصار على عماليات الإنتاج الطبيعية المعتمدة على الصيد، ورغم هذا التطور الذي سيتم التطرق اليه لاحقا فإن الإنتاج المحلي من الأسماك لا يزال لا يسد الحاجة المحلية ، مما يتطلب دراسة هذا الإنتاج والتركيز على اهم العوامل التي تساعد على تطوير انتاج الأسماك في العراق .

أهمية البحث : يستمد البحث أهميته من جانبين ، الجانب الأول ينبع من أهمية لحوم الأسماك التي تعد مصدرا غذائيا مهما لكثير من دول العالم ويعتمد عليه كوجبة رئيسة مكتملة العناصر الغذائية ، والجانب الاخر ياتي من الأهمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا القطاع الذي يعمل فيه الكثير من الايدي العاملة ويوفر دخول لكثير من العائلات ، الامر الذي يجعل من الأهمية بمكان دراسة هذا القطاع والتركيز على العوامل التي تساعد في تطويره لا سيما بعدما أصبح انتاج الأسماك عملية يتدخل الانسان بصناعتها وتحول الإنتاج من الإنتاج الطبيعي فقط الى انتاج المخطط والمسيطر عليه من قبل العاملين في هذا المجال.

مشكلة البحث :على الرغم من التحول الكبير في عملية انتاج الأسماك الى صناعتها في العراق من خلال البحيرات الصناعية والاقفاص وغيرها والتي أدت الى تطور ملحوظ في انتاج الأسماك الا ان هذا الإنتاج لازال دون المستويات الموصى بها ولا يحقق

الاكتفاء الذاتي ، وحتى لو حقق نسب معينة من الاكتفاء الذاتي فأن التفكير في زيادة الإنتاج لغرض تصدير الفائض منه الى الخارج لم يتم الوصول اليه وهي عملية ان حصلت فأن هذا القطاع سيكون مصدراص من مصادر تمويل الميزانية العامة واحد القطاعات التي تساهم في توفير العملة الصعبة، ولهذا ينبغي ان يتم دراسة هذا التطور وصولا الى هذه المرحلة .

هدف البحث : يهدف البحث الى :

1. دراسة اثر بعض العوامل المؤثرة في انتاج الأسماك المعتمدة على الصيد للمدة (2005 -2019) .
2. دراسة اثر بعض العوامل المؤثرة على انتاج الأسماك المعتمدة على الاستزراع السمكي للمدة (2005 – 2019) .
3. اثر الكميات المنتجة من الأسماك على متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأسماك للمدة (2005 -2019) .

مصادر البيانات والطريقة البحثية :

اعتمد البحث على البيانات الثانوية المسجلة لدى الوزرات والهيئات والدوائر والشركات الحكومية والمنظمات الدولية المعنية بقطاع انتاج الأسماك ، وكان المصدر الرئيس للبيانات هو وزارة التخطيط العراقية عبر منشورتها الاكترونية بخصوص نصيب الفرد العراقي من لحوم الأسماك ، فيما تم الاعتماد على دائرة الثروة الحيوانية للحصول على بيانات تخص الإنتاج المحلي ومساحات واعداد مشاريع الثروة السمكية، كما تم الاعتماد على المنظمة العربية للتنمية الزراعية في توفير بينات تخص استيراد الأسماك من الخارج .

اما الطريقة البحثية فقد اعتمد الباحثون على احدث الطرق في تحليل بيانات السلسلة الزمنية والمتمثلة بقياس استقرارية السلاسل الزمنية خلا المدة المدرسة ومن ثم اعتماد الانموذج الذي يلائم استقرارية هذه المتغيرات.

واقع انتاج الأسماك في العراق للمدة (2005 – 2019) :

يبين الجدول (1) كميات الانتاج المسوقة والمتحصل عليها من خلال الصيد من قبل الصيادين كما ويظهر ايضا كمية الاسماك المستوردة وعدد العاملين فضلا عن دخل الصيادين من الصيد للمدة (2005-2019)، نلاحظ بالسنوات الاولى انخفاض كميات الانتاج المسوقة من الاسماك البمعتمدة على الصيد في الوقت الذي يظهر ارتفاع الكميات المستوردة من الاسماك لسد النقص الحاصل في السوق المحلية مما ادى الى انخفاض دخل الصيادين, و في السنوات الاخيرة من المدة اصبح هناك تحسن في الكميات المنتجة مقارنة بالكميات المستوردة وهذا بدوره ادى الى ارتفاع دخول الصيادين وهذا ما يبينه الشكل (1).

جدول(1) كميات الانتاج البحرية السوقة من الاسماك والاسماك المستوردة وعدد العاملين ودخل الصيادين

السنوات	انتاج الاسماك من الصيد المسوق طن	الاسماك المستوردة طن	عدد العاملين في مجال الصيد	دخل الصيادين من الصيد بالدينار
2005	2527.7	4563	1226	26028000
2006	1277.4	2330	1222	26880000
2007	9560	17145	1227	28080000
2008	4814	14630	1200	25387200
2009	6484	31750	1250	25387200
2010	7118	59329	1237	26010000
2011	1781.5	30844	1244	26020800
2012	9696	44440	1260	24019200
2013	3986	46653	1341	39094800
2014	5790.5	20203	1220	29498400
2015	4817.3	7192	1220	27801600
2016	5160	21250	1220	30446400
2017	7905	13586	1225	29613600
2018	10665	6858	1360	29823600
2019	12858	3785	1385	31674000
معدل النمو	0.082	-0.002	0.005	0.014

المصدر:

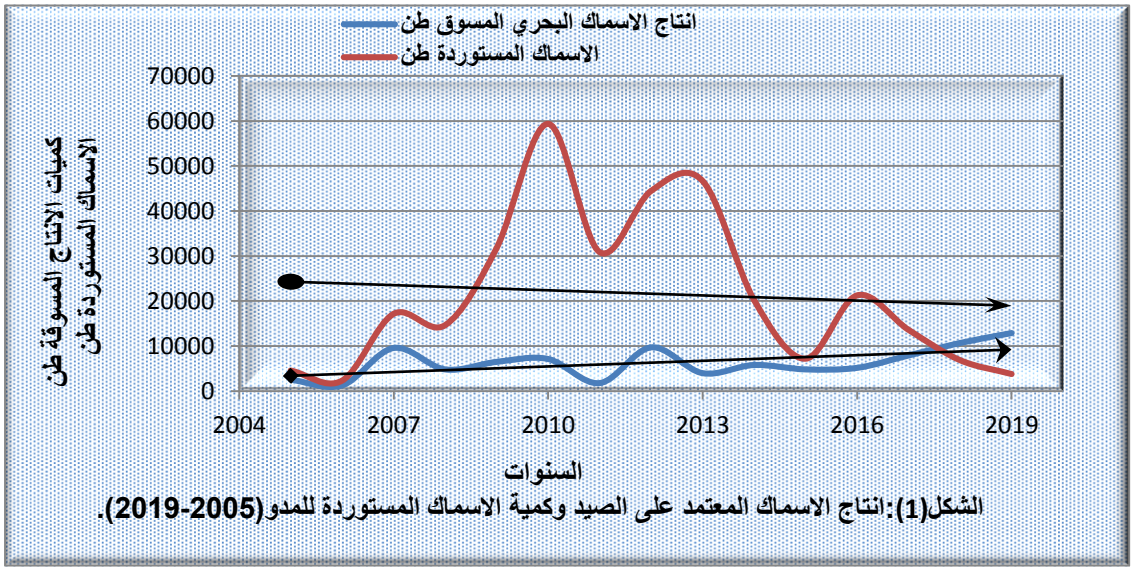
- **وزارة الزراعة / دائرة الثروة الحيوانية .**
- **المنظمة العربية للتنمية الزراعية / بيانات منشورة .**

في ضوء جدول (1) يلاحظ ان اعلى كمية للاسماك المسوقة الناتجة من الصيد كانت في عام 2019 اذ بلغت نحو 12858 طن خلال العام ، في حين كانت ادنى كمية للاسماك المسوقة في عام 2006 اذ بلغت نحو 1277.4 طن ، ويعود هذا التفاوت الكبير في تسويق الأسماك يعود الى الكثير من العوامل أهمها تفاوت الامطار من سنة الى أخرى اذ تؤثر قلة المياه في شحة بعض البحيرات والانهر الفرعية ويؤدي ذلك الى انخفاض اعداد الكائنات الحية في المياه في حين ان وفرة المياه تكون سبباً في زيادة الأسماك وعمليات تكاثرها، وهناك بالطبع عوامل كثيرة تسبب هذا التباين في كميات الأسماك.

وتبعا لهذا التباين في انتاج الأسماك تتباين كميات الأسماك المستوردة بصورة عكسية مع هذا الإنتاج فتزيد في أوقات قلة الإنتاج المحلي وتنخفض مع زيادة المنتج المحلي ، اذا تعد الاستيرادات من المتغيرات المؤثرة جدا في عمليات الصيد كونها تؤثر في

أسعار الأسماك، كذلك تتباين دخول المنتجين والصيادين من سنة الى أخرى تبعا لهذا التباين في الإنتاج والاستيراد وتحولات الأسعار

الشكل (1) يوضح هذا التباين من سنة الى أخرى.



الشكل(1):انتاج الاسماك المعتمد على الصيد وكمية الاسماك المستوردة للمدو(2005-2019).

يلاحظ من الشكل (1) ان الإنتاج المحلي المعتمد على الصيد سجل معدلاً نمواً موجبا قدر بنحو (0.08) وهذا واضح من خلال خط الاتجاه العالم الذي يتجه الى الأعلى في حين اخذ خط الاتجاه العام للاستيرادات من الأسماك اتجاها منحدرا الى الأسفل مسجلاً معدل نمو سالب بلغت قيمته (0.02) وهذه النتيجة توضح مدى التحول نحو رغبة المستهلكين بأستهلاك الأسماك المحلية والابتعاد عن طلب المنتجات المستوردة .

بدأ في العراق انتشار فكرة صناعة الأسماك بشكل واسع ، وتتضمن هذه الفكرة انشاء احواض ترابية او اقفاص عائمة او مشاريع مغلقة الغرض منها تربية الأسماك فيها وتقديم اللازم لنموها من علف وبيئة مناسبة للعيش وغيرها ، أنتشرت هذه الفكرة في العراق في العام 2005 واخذت بالتزايد بشكل كبير من سنة الى أخرى مما حقق نسب قريبة من الاكتفاء الذاتي وساعد بشكل كبير في توفير المنتج المحلي بسعر مقبول واستوعب هذا القطاع الكثير من الايدي العاملة .

ولتوضيح انتاج الاسماك من مشاريع الاستزراع السمكي ومشاريع البحيرات الترابية والاقفاص العائمة والمشاريع المغلقة وغيرها نورد جدول (2).

جدول(2) كميات من الأسماك الناتجة من الاستزراع السمكي واعداد المزارع ومتوسط نصيب الفرد

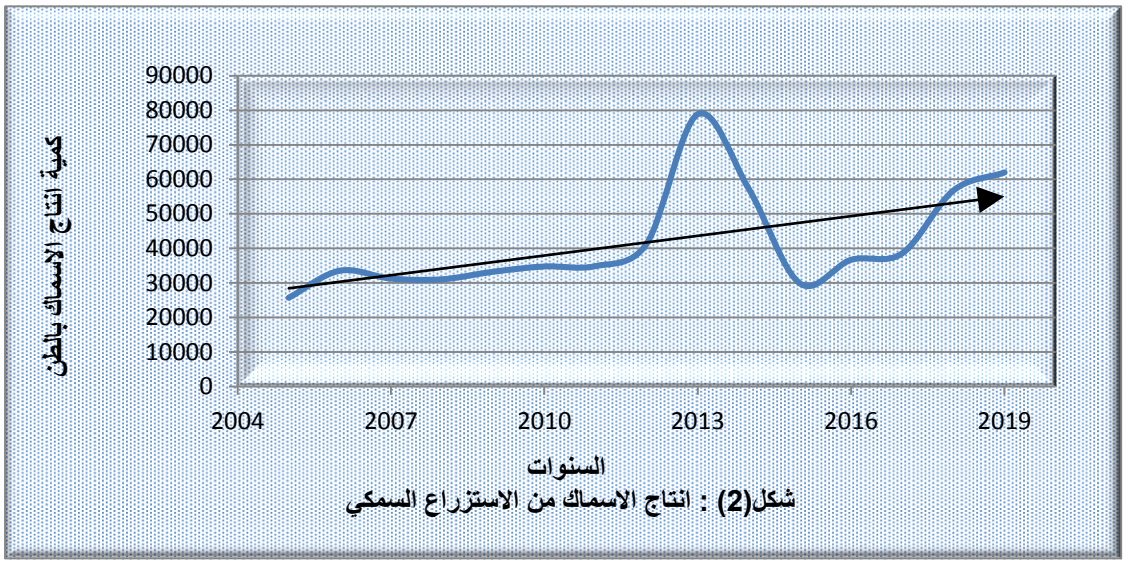
السنوات	انتاج الأسماك النهري المسوق طن	اعداد المزارع السمكية (قفص/بحيرة ترابية/ مغلق)	متوسط نصيب الفرد فرد/ كغم
2005	25733.8	738	0.233114166
2006	33567.3	1188	2.624088858
2007	31275.7	547	3.471560445
2008	31077	360	2.985241753
2009	33272	295	3.414243442
2010	34789	383	2.646888611
2011	34891	1118	3.198913879
2012	41381	1665	3.075626344
2013	78884	1210	2.249351535
2014	57210.3	1987	0.585490501
2015	29870.3	1987	2.612111179
2016	36733	2141	3.724527505
2017	38603	2168	5.082090961
2018	56794	2309	5.159292234
2019	62022	2655	5.294062065
معدل النمو	0.04	0.12	0.08

المصدر:

- وزارة الزراعة / دائرة الثروة الحيوانية .
- المنظمة العربية للتنمية الزراعية / الكتاب السنوي للإحصاءات السمكية في الوطن العربي / بيانات منشورة .

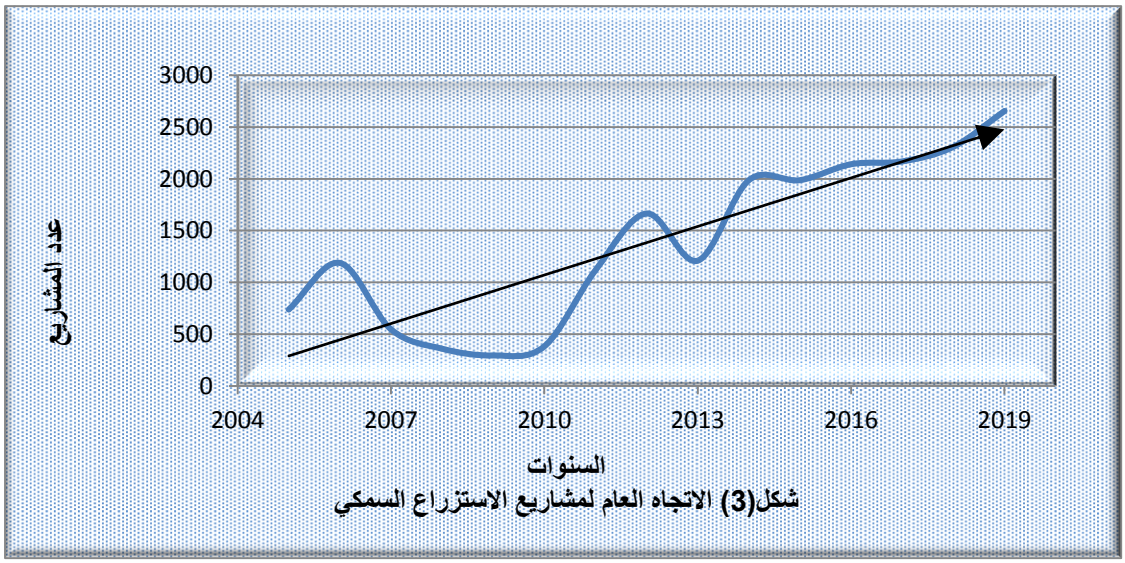
في ضوء جدول 2 نلاحظ ان انتاج الأسماك من مشاريع الاستزراع السمكي سجل معدلا نمواً موجبا بلغ 4% وهو معدل جيد مقارنةً بالفترة الزمنية المبحوثة ، ولكن عند مقارنة هذا المعدل مع معدل النمو لمشاريع الاستزراع السمكي الذي بلغ 12% فان الإنتاج السمكي ينمو بمعدل اقل من النمو في مشاريع الاستزراع المختلفة، وهذا يعود الى صغر احجام المشاريع السمكية والتي ينمو انتاجها بصورة بطيئة، ولو كانت هذه المشاريع مشاريع كبيرة وواسعة وذات تخطيط انتاجي جيد لنمى الإنتاج السمكي بنسبة اكبر ولتوصلنا الى مستويات متقدمة من انتاج الأسماك التي تحقق نسب عالية ،اما ما يخص نصيب الفرد فقد بلغ معدل نمو نصيب الفرد نحو 8% وتحققت هذه الزيادة النسبية بعد ادخال مشاريع الاستزراع السمكي كتقنيات مبتكرة لانتاج الأسماك او صناعة الأسماك

الاشكال (2،3،4) توضح الاتجاه العام للمتغيرات الواردة في جدول (2).



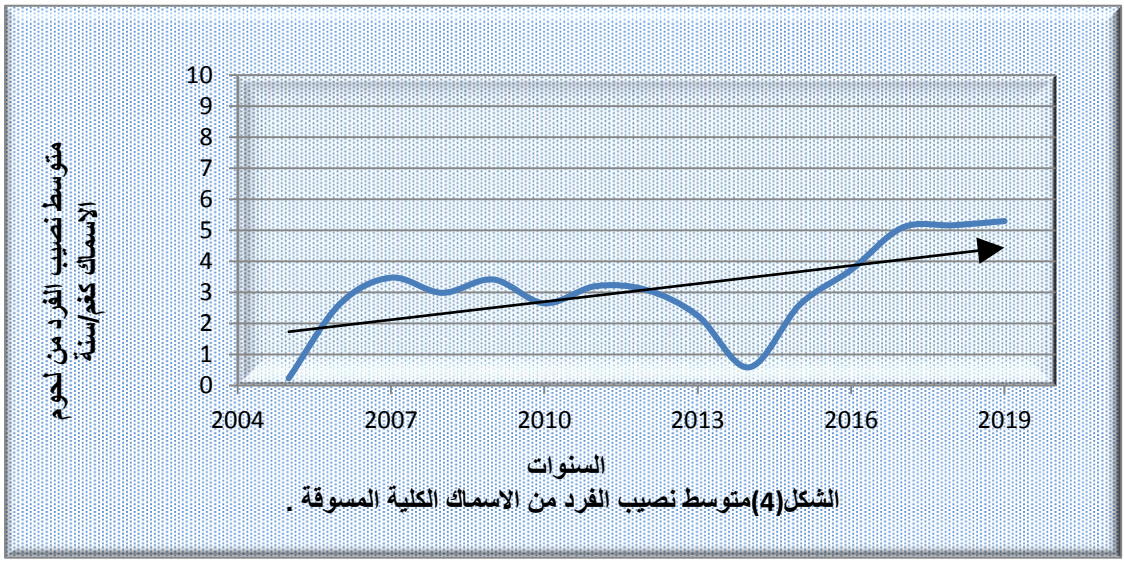
شكل(2) : انتاج الاسماك من الاستزراع السمكي

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (2).



شكل(3) الاتجاه العام لمشاريع الاستزراع السمكي

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (2).



الشكل(4)متوسط نصيب الفرد من الاسماك الكلية المسوقة .

المصدر:من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات جدول (2).

النتائج والمناقشة :

باعتماد بيانات السلاسل الزمنية لمجموعة من المتغيرات المختلفة التي تتعلق بقطاع الإنتاج السمكي والتي تؤثر فيه، تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية والقياسية الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، اذ تم دراسة استقرارية هذه السلاسل ومن ثم اختيار الانموذج الملائم الذي يتلائم مع رتبة الاستقرار للمتغيرات وأخيرا تم صياغة وتوصيف العلاقة الدالية للوصول الى هدف البحث وفي هذا الجزء من البحث تم توضيح هذه العلاقات بالتفصيل.

استقرارية السلاسل الزمنية :

تعرف السلسلة الزمنية المستقرة بالسلسلة الزمنية التي لا تتغير مستوياتها عبر الزمن ، أي عدم وجود اتجاه عام ولا مركبة فصلية (تقلبات فصلية) ، والتي يكون متوسطها الحسابي وتباينها ثابت عبر الزمن (عبد الوافي ،2010 ، 176) ، وتعد سلسلة زمنية ما ساكنة اذا توافرت فيها ثلاث خصائص هي ثبات متوسط القيم عبر الزمن $E(Y_t)=\mu$ ، وكذلك ثبات التباين عبر الزمن $var(Y_t)= E(Y_t- \mu)^2=\delta^2$ ، و اخيرا ان يكون التغاير المشترك (***Covariance***) بين اي قيمتين للمتغير نفسه معتمدا الفجوة الزمنية بين القيمتين وليس على القيمة الفعلية للزمن الذي يحسب عند التغاير (عطية ، 2000 ، 614).

اما السلاسل غير المستقرة هي تلك السلاسل الزمنية ذات الاتجاه العام وهناك نوعان من السلاسل الزمنية غير المستقرة ، اولهما السلاسل الزمنية غير المستقرة من النوع (**TC Trend stationary**) وهذا النوع يمتاز بانه اي صدمة من الصدمات التي تصيبها في اللحظة **t** تكون مؤثرة في اللحظة **t** فقط ، اما النوع الثاني فهي السلاسل الزمنية من النوع (**Difference Stationary**) والذي يعد اكثر انتشارا مقارنة بالنوع الاول ، اذ يكون اثر الصدمة في لحظة معينة له انعكاس مستمر

ومتناقص على السلسلة الزمنية في فترات لاحقة، وتستعمل عادة طريقة الفروق من اجل ارجاع السلاسل الى حالة الاستقرار (سمية ،2010، 197) .

وهناك عدة اختبارات للاستقرارية منها اختبار ***ADF*** (***Augmented Dickey - Fuller***) وكذلك اختبار ***PP*** (***Phillips – Perron***) وهو ما يعرف باستقرارية السلسلة (اختبارات جذر الوحدة) اذ ان تحديد رتبة الاستقرار مهم جدا في تحديد الانموذج القياسي الذي ينبغي ان يستعمل لدراسة العلاقة بين متغيرين او اكثر، وفي هذا الجانب تم الاعتماد على اختبار ***ADF*** وهو الأكثر استعمالا وشيوعا ، وبعد تطبيق الاختبار على المتغيرات المعتمدة في الدراسة جميعها وجدنا ان جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى وعند الثلاث معطيات (مع الثابت ، مع الثابت والاتجاه ، بدون ثابت واتجاه) ، وان المتغيرات جميعها اكتسبت السكون بعد اخذ الفروق الأولى لها ، والنتائج موضحة في الملاحق (1،2،)

ونتيجة لما تقدم الاعتماد على انموذج ***ardl*** لتحليل العلاقات بين المتغيرات ، اذا يسمح هذا الانموذج بتقدير العلاقة الخطية في حالة استقرار المتغيرات عند فروقها الأولى (جبير ، 2017 ،127) .

وهنا ينبغي ان نذكر ان هناك مجموعة من النماذج تم تقديرها لتكوين صورة متكاملة عن قطاع الأسماك في العراق ، كما تم التفرقة بين انتاج الأسماك المعتمد على الصيد وإنتاج الأسماك المعتمد على الاقفاص والبحيرات الصناعية (الاستزراع السمكي) وجعل كل جزء منهما منفصل عن الاخر طالما ان ظروف انتاجهما مختلفة كذلك تختلف المتغيرات التي تؤثر في كل منها .

اولاً/ اثر بعض المتغيرات في كمية اسماك الصيد المسوقة :

يؤثر في انتاج الأسماك المعتمد على الصيد مجموعة من المتغيرات ، منها يمكن قياسه كمياً ومنها يصعب تحديده لاعتماده على عوامل كثيرة ، كذلك فأن البيانات المتوافرة تحدد الباحث احياناً بأختيار المتغيرات المستهدفة .

تم في هذا الجزء دراسة اثر بعض المتغيرات على انتاج اسماك ، وتم صياغة الانموذج القياسي الاتي :

$$Production = bo + b_1 im + b_2 n$$

اذ ان ::

Production : الإنتاج الكلي من الأسماك (الصيد) المسوقة بالطن للمدة (2005 -2019) .

im : كمية الاستيرادات من الأسماك بالطن للمدة (2005 -2019) .

n : عدد العاملين في مجال الصيد (عامل) في العراق للمدة (2005 -2019) .

تم تقدير دالة الانحدار وفق انموذج ***ardl*** وبالقيم الاصلية وللاجلين القصير والطويل وتم الحصول على نتائج التقدير الاتية

جدول (3) دالة الأسماك البحري قصيرة الاجل

variabl	coefficient	S.E	t.statistics	P.value
constant	-56523.25	25520.76	-2.2147	0.0576
im	-0.047	0.061	-1.721	0.431
n	29.025	17.924	1.619	0.144
Production(-1)	-0.247	0.338	-0.730	0.485
im(-1)	-0.105	0.061	-1.721	0.123
N(-1)	23.530	20.222	1.163	0.278
$R^2 = 0.51$ F=2.348				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *EVIEWS* .

- تم تحديد القيم المتباطئة على وفق المعايير ***SC , FPI , LR, HQ ,AIC*** وهي (1.1).

وفي ضوء الدالة المقدرة والموضحة في جدول (3) نجد ان قيمة الحد الثابت بلغت ***56523.25***-وهي تمثل كمية الأسماك من الصيد المسوقة اذا كانت المتغيرات التوضيحية الأخرى مساوية صفر ، وتعكس هذه القيمة اثر المتغيرات الأخرى التي لم يتضمنها الانموذج .

اما قيمة معامل الاستيرادات من الأسماك فقد جاءت بإشارة موجبة في الاجل القصيروهي غير معنوية ولا تطابق النظرية الاقتصادية في تأثيرها على انتاج الأسماك المحلي ، وهذا يعني عدم وجود تأثير لاستيرادات الأسماك المستوردة على صيد الاسماك العراقية وهذا في الاجل القصير ، وهذه الانحرافات في الاجل القصير متمثلة بعدم تأثر الإنتاج المحلي بالاستيرادات نتوقع ان يتم تصحيحها في الاجل الطويل .

بلغت قيمة معامل عدد العاملين في مجال الصيد البحري(***n***) نحو 29.02 وجاءت بإشارة موجبة لتؤكد العلاقة الطردية بين عدد العاملين في مجال الصيد وكمية الأسماك البحرية المسوقة واذا زاد عدد العاملين في مجال الصيد بمقدار وحدة واحدة فأن كمية الأسماك المسوقة تزداد بمقدار 29.02 طن خلال السنة الواحدة ، وبالطبع تتباين هذه النتيجة من موسم الى اخر تبعاً لاختلاف حركة الأسماك خلال المواسم الأربعة ، كذلك فأن المقصود من الوحدة الواحدة من عدد العاملين في مجال الصيد هو اسطول الصيد الكامل الذي يضم مجموعة من الصيادين فالصياد الواحد لديه مجموعة من الزوراق وشبكات الصيد بهدف الحصول على اكبر قدر من السمك .

اتضح من خلال نتائج التقدير عدم تأثر الإنتاج السمكي المعتمد على الصيد بكل من متغيري كمية الأسماك المسوقة لسنة سابقة(***production (-1)***) والاستيرادات من الأسماك لسنة سابقة ايضاً (***im(-1)***) فضلا عن عدد العاملين في سنة سابقة وهذا لعدم معنوية تأثير المعاملات للثلاث متغيرات في المتغير التابع (كمية الأسماك المسوقة) .

ولاجل معرفة العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات التي تضمنها البحث ومن خلال انموذج ***ardl*** تحصلنا على الدالة طويلة الاجل الاتية :

جدول (4) دالة الأسماك البحري طويلة الاجل

variabl	*coefficient*	*S.E*	*t.statistics*	*P.value*
constant	*-45322.3***	*19208.7*	*-2.359*	*0.0460*
im	*-0.0462*	*0.044*	*-1.030*	*0.332*
n	*42.140***	*15.508*	*2.717*	*0.026*
*cointEq=-1.247**** $R^2 = 0.73$ *F=4.37***				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *EVIEWS* .

- **** معنوي على مستوى 5% .**
- ***** معنوي على مستوى 1% .**

في ضوء الجدول (4) نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ بلغ نحو ***1.247*** وجاء بأشارة سالبة وبمعنوية 1% وهذا يعني ان الاجل الطويل يصحح ما نسبته 124% من تقلبات الاجل القصير وهذا يدل على ان الانحرافات قصيرة الاجل كبيرة جدا وان نسبة كبيرة من التقلبات في الاجل القصير سيتم تصحيحها بعد سنة واحدة ، وعلى الرغم من ذلك نلاحظ انه في الاجل الطويل اصبح فقط متغير عدد العاملين في مجال الصيد له تأثير معنوي على الانموذج وبلغت قيمته 42.140 وهذا يعني ان زيادة بوحدة واحدة في عدد العاملين في مجال الصيد يؤدي الى زيادة الإنتاج السمكي الناتج من الصيد بمقدار 42.140 طن ،. اما معلمة كمية الاستيرادات فقد جاءت بإشارة سالبة وتعني علاقة عكسية بينها وبين صيد الأسماك فكلما زادت الكمية المستوردة أدى ذلك الى انخفاض كمية صيد الأسماك ولكن عدم معنوية المعامل هو بسبب ان زيادة الاستيرادات تؤدي الى انخفاض أسعار الأسماك وتغير الطلب المحلي من الأسماك المحلية الى الأسماك المستوردة المنخفضة السعر ، وهذا يعني تأثير الأسماك المستوردة على سعر الأسماك بصورة مباشرة وعلى كمية الأسماك التي يتم اصطيادها بصورة غير مباشرة اذ ان انخفاض الأسعار يجعل صيد الأسماك عملية غير مجزية في نقطة معينة من الزمن مما يدفع الصيادون الى العزوف عن الصيد او تحويل صيدهم الى جهات أخرى غير رسمية وبذلك لا تدخل ضمن الإنتاج الرسمي وكل هذه الأسباب أدت الى عدم معنوية المعامل.

ان وجود التكامل المشترك بين المتغيرات ومن خلال اختبارات ***Bounds test*** والذي بلغت قيمته ***5.630*** وهي اعلى من الحد الأعلى للحدود الحرجة وعند مستوى معنوية 5% والذي بلغ 4.85 وهذا يبين ان هناك تكاملا مشتركاً بين المتغيرات محل الدراسة ، وهذا يعني ان كلا المتغيرات تتحرك سويةً خلال الزمن مما يثبت وجود العلاقة المشتركة طويلة الاجل و جدول (5) يوضح هذا الاختبار .

جدول (5) اختبار التكامل المشترك

البيان	*F - statistic*		النتيجة
الانموذج	*5.630***		
القيم الحرجة	الحد الاعلى	الحد الادنى	
%1	**6.36**	*5.15*	توجدعلاقة تكامل مشترك
%5	**4.85**	*3.79*	
%10	*4.14*	*3.17*	

اعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج *Eviews* .

- ** **معنوي على مستوى 5%** .

كما تم تطبيق اختبارات الدرجة الثانية للدالة المقدرة للتأكد من خلو الانموذج من المشاكل القياسية وقد اتضح عدم وجود مشكلتي الارتباط الذاتي (***autocorrelation***) ومشكلة عدم ثبات تجانس التباين (***heteroskedasticity***) وهذا موضح في الاختبارات التي تمثل مخرجات البرنامج وموضحة ادناه .

اختبار الارتباط الذاتي وفقا لاختبار *LM*

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.565281	Prob. F(2,6)	0.5958
Obs*R-squared	2.219723	Prob. Chi-Square(2)	0.3296

اختبار عدم ثبات التباين وفقاً لاختبار ***Breusch-Pagan-Godfrey***

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.337973	Prob. F(5,8)	0.8763
Obs*R-squared	2.441532	Prob. Chi-Square(5)	0.7853
Scaled explained SS	1.182674	Prob. Chi-Square(5)	0.9465

المصدر: مخرجات برنامج *eviews* .

ثانياً/ اثر بعض المتغيرات في كمية الاسماك المنتجة من مشاريع الاستزراع السمكي: -

من اجل دراسة اثر بعض المتغيرات في انتاج البحيرات الصناعية تم الاعتماد على دراسة الاجل الطويل فقط اختصاراً للتحليل والتفسير ولان الاجل القصير كانت فيه نسب التأثير بسيطة جداً لذلك تم الاعتماد على تحليل الاجل الطويل لدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتم صياغة الانموذج القياسي الاتي للتعبير عن العلاقة وفقا لاختبارات

الاستقرارية التي تم تطبيقها على السلاسل الزمنية ووجدنا ان المتغيرات جميعها تستقر بعد الفرق الأول (ملحق2) ، ولاجل تقدير الدالة طويلة الاجل تم الاعتماد على انموذج (***Fully Modified ordinary least square***)(***fmols***) الذي يتيح لنا اختبار العلاقة التوزانية الطويلة الاجل للمتغيرات بعد استقرارها عند الفرق الأول(خضر ، 2010 ، 55) ، وتعد طريقة المربعات الصغرى المصححة كليا (***FMOLS***) التي طورت بواسطة العالم ***Pedrony*** ***(Pedrony , 729 – 731 , 2001***) احدى طرائق التكامل المشترك في التقدير ولا تتطلب شروطاً او قيوداً قياسية كما في طريقة ***OLS*** ، كما تمتاز هذه الطريقة بقدرتها على حل مشكلة الارتباط الذاتي وتحيز المعلمات (***Agung,2009 , 66***) ، ويتم الحصول على معادلة الانحدار وفق طريقة ***FMOLS*** للاجل الطويل فقط (***Miguel,2006 , 13***) ، وبعد تقديرعدة نماذج للوصول الى انموذج مناسب ويحقق اهداف الدراسة توصلنا الى الانموذج الخطي الاتي بالقيم الاصلية .

$$Y= b_0+b_1x_1+b_2x_2+b_3x_3+ui$$

اذ ان :

Y: كمية انتاج الأسماك المنتجة من مشاريع الاستزراع السمكي بالطن للمدة (2005 -2019).

X1 : عدد العاملين في الاستزراع السمكي للمدة (2005 -2019) .

X2: عدد مشاريع الاستزراع السمكي للمدة (2005-2019) .

X3 : كمية الاستيرادات من الأسماك بالطن للمدة (2005-2019).

وبإعتماد برنامج ***eviews*** لتحليل الانحدار تم الحصول على النتائج الاتية لدالة الانحدار

جدول(6) . دالة الاجل الطويل لاثربعض المتغيرات على الاستزراع السمكي

variabl	***coefficient***	***S.E***	***t.statistics***	***P.value***
constant	***1047.7***	11477.68	0.0912	0.929
X1	9.102	5.0811	1.79	0.1035
X2	7.323	3.036	2.411	***0.0366***
X3	0.274	0.104	2.629	0.0252
$R^2 = 0.35$				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *EVIEWS* .

في ضوء جدول(6) نلاحظ اثر بعض المتغيرات على انتاج الأسماك ونجد من خلاله ان قيمة الحد الثابت بلغت 1047.7 وهي تعكس اثر المتغيرات المستبعدة من الانموذج .

بلغت قيمة معامل عدد العاملين في الاستزراع السمكي نحو 9.102 وجاءت بإشارة موجبة لتعكس علاقة طردية بين عدد المشتغلين في مجال الاستزراع السمكي وكمية الإنتاج ، وجاءت المعلمة بتأثير غير معنوي في الانموذج وهذا يعني عدم وجو اثر معنوي لعدد العاملين في الاستزراع السمكي على حجم الإنتاج .

بلغت قيمة معامل ***x2*** نحو 7.323 وبإشارة موجبة وبتأثير معنوي وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وتعني ان زيادة عدد مشاريع الاستزراع السمكي المختلفة بمقدار وحدة واحدة يؤدي الى زيادة الإنتاج السمكي بمقدار 7.323 طن تقريبا سنوياً، وعلى الرغم من هذه الزيادة الإيجابية الا انها غير كافية ولا تحقق الأهداف المرجوة فالمشروع الواحد يمكن ان ينتج كمية اكبر من الأسماك لو توفرت الظروف الملائمة وينبغي على المنتجين تطوير انتاجهم حتى يصلوا الى المستويات المتقدمة من انتاج الأسماك تحقق لهم زيادة فعلية في عوائدهم وارباحهم .

جاءت إشارة كمية الاستيرادات بإشارة سالبة وهي لا تطابق النظرية الاقتصادية وهذا يعني ان زيادة الاستيرادات يزيد أيضا من انتاج الأسماك المحلية، ومن المفترض ان تكون زيادة الكميات المستوردة تؤثر سلباً على انتاج الأسماك الا ان الانخفاض في الكميات المحلية المنتجة والتي لا تحقق حاجة الطلب المحلي من الأسماك يجعل ان كل من متغيري الاستيرادات والإنتاج المحلي يأخذان نفس اتجاه الزيادة ، وعلى الرغم من ذلك فإن تأثير الاستيرادات على الإنتاج المحلي تأثير قليل جدا سنوياً وهو بنحو 0.274 طن وهذا يعني ان زيادة الاستيرادات بمقدار وحدة واحدة يدفع المنتجين أيضا الى زيادة الإنتاج المحلي بمقدار 0.274 طن، ولان الأسعار مستمرة بالتباين في مستويات متقاربة فأن التأثير يظهر بهذا الشكل.

بلغت قيمة معامل التحديد نحو 35 % وهذا يعني ان المتغيرات المتضمنة في الانموذج تفسر 35% فقط من التقلبات في العامل التابع، وهي نسبة منخفضة يعود انخفاضها الى وجود متغيرات أخرى يمكن ان تؤثر على العامل التابع واجه الباحث صعوبة بالغة في الحصول عليها منها أسعار الأسماك وكميات الواردات المائية السنوية واعداد الاجازات الممنوحة لمنتجي الأسماك سنويا.

ثالثاً / دراسة العلاقة بين كمية الأسماك المحلية المسوقة والمستوردة واثرها على نصيب الفرد:-

تؤثر الزيادة في كمية الأسماك المسوقة والمستوردة في زيادة حصة نصيب الفرد منها ، وتفترض النظرية الاقتصادية ان زيادة كميات الأسماك باي شكل من الاشكال ينبغي ان يؤدي الى زيادة نصيب الفرد من استهلاكها ، وفي هذا الصدد تم دراسة اثركل من الإنتاج المحلي الكلي من الأسماك وهنا نقصد الإنتاج المسوق من مصدرين هما الصيد وانتاج الاستزراع السمكي او الإنتاج السمكي المعتمد على الاقفاص والبحيرات الصناعية وكميات الأسماك المستوردة في متغير نصيب الفرد من لحوم الأسماك ، وتجدر الإشارة هنا انه بعد دراسة العلاقة وجدنا عدم وجود تأثير قصير المدى للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع ، لذلك اقتصرت النتائج على التحليل طويل المدى ، وهذا بهدف الاختصار من التحليل والعمليات الإحصائية المختلفة ، يتضمن الانموذج القياسي ثلاث متغيرات مستقلة (توضيحية) وواحد تابع ، والنموذج موضح بالاتي .

$$Y= b_0+b_1x_1+b_2x_2+b_3x_3+ui$$

اذ ان :

Y: متوسط نصيب الفرد من الأسماك بالكغم للمدة (2005-2019).

X_1 : كمية الأسماك المحلية المسوقة بالاعتماد على الصيد بالطن للمدة (2005 -2019) .

X_2 : كمية الأسماك المحلية المسوقة بالاعتماد على والاستزراع السمكي بالطن للمدة (2005 -2019) .

X3 : كمية الأسماك المستوردة بالطن خلال المدة (2000 -2019) .

Ui : المتغير العشوائي .

وفقا لاختبارات الاستقرارية التي تم تطبيقها على السلاسل الزمنية ووجدنا ان المتغيرات جميعها تستقر بعد الفرق الأول (ملحق1،2) ، ولاجل تقدير الدالة طويلة الاجل تم الاعتماد على انموذج (***Fully Modified ordinary least square***)( ) ***fmols*** وبإعتماد صيغة الدالة اللوغارتمية المزدوجة التي اعطت افضل النتائج تم الحصول على تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع موضحة بتقديرات نسبية وليس تقديرات كمية و الدالة الاتية توضح النتائج المقدرة

جدول (7) دالة الاجل الطويل لاثر الإنتاج والاستيراد السمكي على متوسط نصيب الفرد

variabl	*coefficient*	*S.E*	*t.statistics*	*P.value*
constant	*-20.19****	*2.857*	*-7.803*	*0.0000*
X1	*0.503***	*0.225*	*0.22*	*0.0499*
X2	*1.467****	*0.328*	*4.473*	*0.001*
X3	*0.146***	*0.066*	*2.191*	*0.051*
$R^2 = 0.55$				

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج *EVIEWS* .

- **** معنوي على مستوى 5% .**
- ***** معنوي على مستوى 1% .**

في ضوء جدول (7) نجد ان المتغيرات المستقلة المتضمنة في الانموذج تفسر 55% من تقلبات العامل التابع وهذا من خلال قيمة معامل التحديد وان 45 % من التقلبات تعود لعوامل أخرى لم يتضمنها الانموذج .

جاء معامل كمية الأسماك المسوقة من مصدر الصيد بإشارة موجبة وهي مطابقة للنظرية الاقتصادية وقيمتها تشير ان زيادة كمية الأسماك المسوقة من الصيد بنسبة 1% يزيد من متوسط نصيب الفرد من استهلاك الأسماك بنسبة 50.3% وهذا يعني ان أي زيادة قليلة في كمية الأسماك المسوقة تنعكس على استهلاك الافراد بزيادة نسبية اكبر ، وهذا يعود الى ان زيادة كميات المسوقة يؤدي الى انخفاض نسبي في أسعار الأسماك لان الأسماك تعد من المنتجات السريعة التلف الا اذا تم حفظها في وسط مائي وهذا تطلب تكاليف إضافية مما يجعل المنتجين يعملون على تخفيض الأسعار بغية تسويق اكبر قدر ممكن تجنباً للتكاليف الخزنية الإضافية وان هذا التخفيض بالسعر وفي مواسم معينة وهي مواسم وفرة الإنتاج يشكل دافع جيد لزيادة الاستهلاك من قبل محدودي الدخل ، فتؤدي الزيادة النسبية البسيطة في الإنتاج الى زيادة نسبية اكبر في حصول الافراد على كمية اكبر من لحوم الأسماك.

بلغت نسبة معامل الأسماك المسوقة الناتجة من الاستزراع السمكي او التربية السمكية نحو ***1.467*** واشارتها موجبة لتعكس علاقة طردية بين كمية الأسماك المنتجة من البحيرات الصناعية والاقفاص مع متوسط نصيب الفرد من لحوم الأسماك ، وان زيادة نسبية بنحو 1% من الأسماك المسوقة الناتجة من التربية الصناعية يؤدي الى زيادة نسبية تقدر بنحو 146.7 % وهذا يعني ان الإنتاج السمكي المعتمد على الاقفاص له تأثير كبير على حصة نصيب الفرد من لحوم

الأسماك وان المشاريع التي انتشرت في السنوات الأخيرة أدت الى زيادة كبيرة في حصة نصيب الفرد من لحوم الأسماك اذ وفرت المنتج المحلي بأسعار مقبولة مما اثر على زيادة حصة الفرد من السمك سنويا .

اما معامل كمية الاستيرادات فقد جاء باشارة موجبة أيضاً وقيمتها بلغت نحو 0.146 وهي تعني ان زيادة نسبتها 1% من الأسماك المستوردة تزيد من حصة نصيب الفرد من استهلاك الأسماك بنسبة 14.6% ، ان انخفاض نسبة تأثير الأسماك المستوردة في حصة الفرد يعود الى سببين رئيسين الأول هو قسم الأسماك المستوردة التي لا يمكن تربيتها محلياً لعدم ملائمة الجوانب البيئية لتربيتها وتكون هذه الأسماك من الأنواع المميزة والمرتفعة الثمن بحيث لا يستطيع شراؤها الا أصحاب الدخول العالية وليس بصورة دائمية فتنخفض نسبة تأثيرها بنصيب الفرد لان نسبة المستهلكين المحليين قليلة ، اما السبب الثاني فهو يتعلق بانواع الأسماك المنخفضة السعر ولكنها لا تلائم ذوق المستهلك العراقي، ولا تعد وجبة رئيسة بالنسبة له وتأتي بشكل معلبات تستخدم في الغالب لأغراض ثانوية وليس لوجبات رئيسة وأيضا ليس بصورة دائمية مما يسبب قلة استهلاكها من قبل الفرد العراقي وبذلك تقل نسب تأثيرها في نصيب الفرد .

ان المشاريع الكبيرة لتربية الأسماك التي انتشرت بشكل واسع في السنوات الماضية لعبت دوراً مهما في استقرار أسعار الأسماك المحلية بشكل كبير وهذا الاستقرار السعري كان واضحاً بالرغم من حدوث بعض المشكلات التي اصابت قطاع انتاج الأسماك وادت هذه المشكلات الى انخفاض الإنتاج في بعض المواسم الا ان الخط البياني لاستهلاك لحوم الأسماك استمر بالارتفاع وفي هذا الصدد ينبغي القول ان دعم مشاريع انتاج الأسماك من الأمور المهمة التي تحافظ على مستوى سعري ثابت مقبول من اغلب طبقات المجتمع ويحقق استهلاكاً للاسماك كما يحقق النسب الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية لحاجة الجسم من هذا الانوع من اللحوم .

أخير نقول كان من المجدي في هذه الدراسة الحصول على متوسط أسعار الأسماك خلال المدة المبحوثة ، ونتيجة لعدم توفر البيانات ولا سيما للسنوات الأولى للدراسة فيما يخص أسعار الأسماك فضلا عن ظروف أخرى التي حالت دون الحصول على بيانات الأسعار اذ كان ممكن ان تكون مفيدة جدا في هذا الجانب ، لذلك فهي نقطة بحثية يقترح الباحث اجراؤها وبحثها من قبل الباحثين الاخرين .

الاستنتاجات :

1. ان مشاريع الاستزراع السمكي حققت زيادة واضحة في نسب الإنتاج المحلي من الأسماك وانعكست هذه الزيادة على زيادة حصة الفرد العراقي من كميات الأسماك المستهلكة سنويا ، كما ان نمو اعداد المشاريع بشكل كبير خلال هذه الفترة يعني ان هذه المشاريع تعود على أصحابها بدخول مجزية .
2. يتأثر انتاج الأسماك المعتمد على الصيد بشكل كبير بمتغير عدد الصيادين، وان زيادة اعداد الصيادين يؤدي الى زيادة الإنتاج السمكي، وان ادخال الأسماك المستوردة بدون عملية تنظيمية وتخطيطية يسبب عزوف الصيادين عن الصيد.
3. يوفر المشروع الواحد من مشاريع الاستزراع السمكي سواء كان قفص حديدي او بحيرة ترابية او مشروع مغلق نحو 7 طن سنويا من الأسماك المحلية المروغبة من قبل المستهلك العراقي .

4. يعتمد غالبية المستهلكين العراقين لا سيما أصحاب الدخول المنخفضة على استهلاك الأسماك الناتجة من الاستزراع السمكي ، اذ اتضح من خلال دالة متوسط نصيب الفرد ان للمشاريع السمكية تأثير كبير على حصة الفرد العراقي .

التوصيات :

1. تنظيم منح الاجازات للمشاريع السمكية وفق حاجة البلد المحلية وتحويل الإنتاج من الإنتاج المبعثر والمجزء وبمساحات صغيرة جداً الى مشاريع عملاقة تتدخل الدول في ادارتها حتى نصل الى مستويات متقدمة من الإنتاج السمكي وباسعار منخفضة.
2. ان الاستيرادات من الأسماك المحلية تنافس المنتج المحلي من الأسماك لا سيما تلك الأسماك البحرية مما يدفع صيادوها الى ترك الصيد ، لذلك ينبغي منع الاستيرادات من مختلف أنواع الأسماك مع مراعاة تحديد السعر من قبل المؤسسات الحكومية ذات العلاقة للحد من ارتفاع الاسعار.
3. العمل على تطوير مشاريع الاستزراع السمكي وإدخال التقنيات الحديثة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأسماك المحلية وبهدف الوصول الى مستويات من الفائض يتم تصديرها والاعتماد على الثروة السمكية في جلب العملة الصعبة للبلد.
4. الاهتمام بعمليات تسجيل البيانات والإحصاءات الخاصة بإنتاج الأسماك والعمل على توفير جهاز احصائي رسمي لغرض توثيق كميات الإنتاج المحلي وكميات الأسماك المستوردة واسعارها وتشريع القوانين التي تنظم انتاج الأسماك.
5. دعم مدخلات الإنتاج السمكي واهم هذه المدخلات هي الاعلاف وتوصي الدراسة دعم أصحاب معامل تصنيع الاعلاف ومنحهم تسهيلات إدارية منها دخول المواد الأولية الى معاملهم وتزويدهم بالطاقة الكهربائية والوقود.
6. يتطلب انتاج الأسماك معرفة دقيقة بالأسعار فيما يخص الأسماك المحلية والمستوردة ، ويوصي الباحث دراسة اثر تقلبات الأسعار في انتاج الأسماك المحلية وتأثير هذه التقلبات في أرباح المنتجين .

المصادر :

1. جبير، بلال نجاح ،2017 ." دراسة اقتصادية لأثر التقلبات في سعر الصرف على هيكل التجارة الخارجية الزراعية في العراق للمدة 1990 -2015 " أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد،كلية الزراعة ،قسم الاقتصاد الزراعي، بغداد.
2. الجندي،محمد صلاح الدين،واخرون،2018"دراسة اقتصادية لانتاج الأسماك في مصر "جامعة المنصورة ،قسم الاقتصاد الزراعي ،بحث منشورة ،مجلة جامعة المنصورة ،العدد(9) ، المجلد (9) ص ص 667-673 .مصر.
3. خضر ، زاهر عبد الحليم ، (2012) " تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني ، (1994 - 2010) "، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية جامعة الازهر-غزة ، رسالة ماجستير منشورة على الموقع الالكتروني www.google.com
4. سمية ، موري ، (2010) " آثار تقلبات أسعار الصرف على العوائد النفطية –دراسة حالة الجزائر" ، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات -مالية دولية - غير منشورة، جامعة تلمسان .

5. عبد الوافي ، بوليز ،(2010) " تقلبات الدولار واثرها على الاقتصاد العالمي _ حالة الجزائر "، رسالة ماجستير في العلوم التجارية غير منشورة ، جامعة مستغانم .
6. عطية ، محمد عبد القادر ،(2000) " الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق" ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية ، الإسكندرية .
7. علي ، سعد جعفر إبراهيم .2016"تحليل سلاسل القيمة لانتاج الأسماك في العراق " أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد،كلية الزراعة ،قسم الاقتصاد الزراعي ، بغداد.
8. منظمة الأغذية والزراعة ،2010. حالة الموارد السمكية وتربية الاحياء المائية .روما،ص3.
9. المنظمة العربية للتنمية الزراعية / بيانات منشورة في الموقع الالكتروني www.aoad.org/ .
10. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء
11. وزارة الزراعة / دائرة الثروة الحيوانية .
12. Agung , I , gusti ngrah , ,2009 " time series Data Analysis Using Eviews ",john wiley & Sons (Asia), pte Ltd.
13. Miguel D. Ramirez 2006 "A Panel Unit Root and Panel Cointegration Test of the Complementarily Hypothesis in the Mexican Case, 1960-2001" Trinity College .
14. Pedrony sameera, 2001 , Methodology to a test of the Purchasing Power Parity Hypothesis"

الملاحق

.1

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		At Level		
		PRODU...	IM	N
With Constant	t-Statistic	-1.8395	-1.7972	-1.3543
	Prob.	***0.3481***	***0.3663***	***0.5733***
		n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3062	-1.4227	-2.0715
	Prob.	***0.4047***	***0.8063***	***0.5160***
		n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.6283	-1.0088	0.8484
	Prob.	***0.8397***	***0.2655***	***0.8825***
		n0	n0	n0
		At First Difference		
		d(PROD...	d(IM)	d(N)
With Constant	t-Statistic	-4.8546	-4.0968	-4.0597
	Prob.	***0.0026***	***0.0094***	***0.0100***
		***	***	***
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.8215	-8.6862	-4.1639
	Prob.	***0.0111***	***0.0001***	***0.0301***
		**	***	**
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.6829	-4.2806	-4.0123
	Prob.	***0.0002***	***0.0004***	***0.0007***
		***	***	***

.2

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)
Null Hypothesis: the variable has a unit root

		Y	X3	X2	X1
At Level					
With Constant	t-Statistic	-1.6913	-0.2883	-1.7972	1.5400
	Prob.	***0.4139***	***0.9041***	***0.3663***	***0.9983***
		n0	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.1659	-2.0642	-1.4227	-2.2937
	Prob.	***0.4699***	***0.5196***	***0.8063***	***0.4104***
		n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	0.7942	1.2031	-1.0088	3.9062
	Prob.	***0.8728***	***0.9323***	***0.2655***	***0.9996***
		n0	n0	n0	n0
At First Difference					
		d(Y)	d(X3)	d(X2)	d(X1)
With Constant	t-Statistic	-5.2247	-4.0914	-4.0968	-3.4779
	Prob.	***0.0014***	***0.0094***	***0.0094***	***0.0272***
		***	***	***	**
With Constant & Trend	t-Statistic	-4.9631	-4.4152	-8.6862	-3.3067
	Prob.	***0.0089***	***0.0204***	***0.0001***	***0.1088***
		***	**	***	n0
Without Constant & Trend	t-Statistic	-4.1879	-3.8929	-4.2806	-2.6880
	Prob.	***0.0005***	***0.0009***	***0.0004***	***0.0115***
		***	***	***	**

ظاهرة التضخم الركودي و انعكاساتها على الاقتصاد الليبي: دراسة تحليلية للعلاقات الخطية و غير الخطية للمحددات المالية والنقدية للتضخم الركودي

The phenomenon of Stagflation and its repercussions on the Libyan economy

د.علي منصورعطية/ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة اجدابيا/ ليبيا

ali1985mansour@gmail.com

د.ابوبكر خليفة دلعاب /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عمر المختار/ ليبيا

Qsw323@gmail.com

الملخص: تهدف هذه الدراسة الى التحقيق في العلاقات بين المحددات المالية والنقدية للتضخم الركودي في ليبيا, وذلك باستخدام النماذج الخطية و غير الخطية للانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة على البيانات السنوية 1988م - 2017م. النتائج كشفت عن وجود علاقات خطية و غير خطية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع, فقد اظهرت ان هناك علاقات طردية بين الانفاق العام و عرض النقود و بين معدلات التضخم الركودي, و أن الانفاق العام هو المحدد الرئيسي للتضخم في المدى الطويل و القصير, بينما علاقة النمو الاقتصادي بالتضخم الركودي كانت سالبة في المدي الطوي, كما برهنت اختبارات نموذج NARDL ان تأثيرات النمو الاقتصادي, والانفاق العام, و عرض النقود على معدلات التضخم الركودي هي تأثيرات متماثلة. وهو ما يعني ان ظاهرة التضخم في الاقتصاد هي ظاهرة نقدية تنشأ بسبب عوامل نقدية و مالية من بينها التوسع في الاصدار النقدي لتمويل الانفاق العام. لذلك ، على الحكومة تبني سياسات مالية و نقدية تحقق الاستقرار الاقتصادي , و تقلل من حدة الضغوط التضخمية من خلال خلق مصادر تمويل جديدة لتغطية نفقاتها العامة.

الكلمات المفتاحية: التضخم، البطالة، سياسة مالية، سياسة نقدية، النمو الاقتصادي، نموذج قياسي

Abstract : This study aims to investigate the relationships between fiscal and monetary determinants of Stagflation in Libya, by utilizing linear and nonlinear ARDL models on the yearly data 1988-2017.The findings confirm the presence of linear and non-linear relationships between the independent variables and the dependent variable. The results also show that there are positive relationships between public expenditure and money supply, and Stagflation rates; moreover it's found that public expenditure is the main determinant of inflation in the long and short term, while the relationship of economic growth with Stagflation was negative in the long term .On the other hand, results of NARDL tests also demonstrated that the effects of economic growth, public spending, and money supply on Stagflation rates are symmetric. Therefore, it can be concluded that the phenomenon of inflation in the Libyan economy is a monetary phenomenon arising due to monetary and fiscal factors. As a result, the government should adopt correct fiscal and monetary policies that achieve economic stability and reduce inflationary pressures by creating new sources of financing to cover its public expenditures.

Keywords: Inflation, Unemployment, fiscal policy, monetary policy economic growth, econometrics model : NARDL Models
JEL: E31,E24,E62,E52,Q47,C5

المقدمة:

مشكلة التضخم الركودي من المشكلات المعقدة التي تواجه معظم الاقتصادات المعاصرة سواء كانت على مستوى الدول المتقدمة والدول النامية. ويتمخض عن هذه المشكلة آثار ضارة على مختلف الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وهي تثير جدلا فكرياً بين مختلف المدارس الاقتصادية بشأن تحديد العوامل المفسرة لهذه المشكلة. وقد بدأ هذا الجدل حول تفسير العوامل المحددة لها منذ عام 1958 تقريبا عندما قام "فيليبس" بنشر نتائج دراسته الإحصائية عن العلاقة بين البطالة ومعدلات التغير في الأجور النقدية في المملكة المتحدة عن الفترة (1861 – 1957)، وخاصة بعد أن تحولت هذه العلاقة إلى علاقة بين معدل البطالة ومعدل التضخم، وأصبحت تعرف بمنحنى فيليبس حيث كان الكينزيون يؤمنون بفكرة التناوب التي يطرحها منحنى فيليبس لأنها تتفق مع منطق النظرية الكينزية.ألقت مشكلة التضخم الركودي ظلالا من الشك حول النظرية الكينزية, وأثارت جدلا واسعا بين المدارس الاقتصادية المختلفة بشأن تفسيرها وتقرير سياسات مواجهتها. وتكتسب متابعة ذلك الجدل أهمية خاصة, من أجل تعميق فهم هذه المشكلة والإحاطة بالعوامل المختلفة وراء نشأتها بالدول المتقدمة, ولا سيما تفاقم هذه المشكلة في بعض الدول النامية. ومن ثم التزود بهذه المعرفة النظرية يمثل نقطة البدء عند بحث تلك المشكلة بالدول النامية دون إغفال ما يتصف به هيكلها الاقتصادي من خصائص وسمات معينة ووضع السياسات السليمة للحد من هذه المشكلةحيث تكتسب هذه الدراسة أهميتها لما يتمخض عن مشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي من آثار سلبية عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، حيث تؤدي إلى تدهور مستوى معيشة الأفراد نتيجة الارتفاع الجامح للمستوى العام للأسعار, بالإضافة إلى تراجع أغلب القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي, وقصور في تشغيل قوة العمل المحلية, وإلى تشوهات هيكلية في بنية الاقتصاد الليبي. وأيضاً تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال محاولة الوصول إلى العوامل المفسرة لمشكلة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي.

1.1.مشكلة الدراسة:

يعاني الاقتصاد الليبي من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة والتضخم (التضخم الركودي), وذلك بسبب الحصار و الحروب والأزمات المتعاقبة التي مرت بها ليبيا وخاصة في الفترة الممتدة بين عام (1986-2018) وإلى حد الآن, وما حصل على هذه المعدلات من زيادة واضحة بشكل كبير وخاصة بعد فترة التسعينيات الحصار الاقتصادي, وهذا يؤكد أن هناك خللاً اقتصادياً يؤثر بصورة سلبية على الأداء الاقتصادي الكلي ويمكن ملاحظة هذا الارتفاع في معدل التضخم الركودي من خلال المتابعة في بعض السنوات مثل عام 1986 حيث كان معدل التضخم الركودي (7.1%), وليرتفع في عام1991 حيث بلغ معدل التضخم الركودي (30.82%), ومن عام 1996 إلى عام 1999 حيث بلغ معدل التضخم الركودي (24%), وفي عام 2011 سجل معدل 30.5% واخذ في التزايد الى ان بلغ معدل التضخم الركودي حده الاقصي (45.6%) وذلك عام 2017، وهكذا أخذت معدلات التضخم والبطالة بالارتفاع وأصبحت العلاقة بينهما طردية وهذا يدل على وجود مشكلة جديدة في الاقتصاد الليبي وهي التضخم الركودي (Stagflation).

وكذلك يلاحظ أن معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي أخذت تتراجع وتنخفض بشكل ملحوظ بسبب توقف أغلب موانى النفط عن الإنتاج والتصدير. وأيضا إتباع سياسة مالية خاطئة وهي التوسع بالنفقات مقابل التخلي عن التحصيل الضريبي وهذا يؤدي إلى التمويل بالعجز والذي يترتب عليه آثار تضخمية كبيرة. وأيضا سياسة نقدية فاشلة من خلال زيادة المعروض النقدي الذي له آثار تضخمية أيضا والتي تدل على وجود فجوة دائمة بين المعدل السنوي لنمو عرض النقد والمعدل نمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي، مع غياب التوازن المطلوب بين سوق النقد وسوق السلع والخدمات.

2.1. أسئلة الدراسة:

ومن خلال ما تقدم يمكن صياغة اشكالية الدراسة على شكل تساؤلات وهي:

كيف تناولت النظرية الاقتصادية تفسير مشكلة التضخم الركودي, وما هي السياسات التي يمكن تطبيقها لعلاجها؟

ما هي العوامل المفسرة لمشكلة التضخم الركودي في ليبيا؟

كيف يمكن قياس محددات التضخم الركودي في ليبيا؟

كيف يمكن علاج التضخم الركودي في ليبيا؟

3.1. فرضيات الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى اختباربعض الفرضيات من أجل تحقيق أهدافها:

الفرضية الأولى: يُعزى التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي إلى الاختلال في جانب العرض الكلي.

الفرضية الثانية: توجد علاقة طردية بين التضخم الركودي وارتفاع الطلب الكلي في الفترة الطويلة في ليبيا.

الفرضية الثالثة: توجد علاقة قوية ومباشرة بين التضخم الركودي, وبين زيادة الأجور النقدية (علاقة طردية) وانخفاض الإنتاجية (علاقة عكسية) من جهة أخرى في الاقتصاد ليبيا.

4.1. منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي والمنهج القياسي،حيث يتم استخدام المنهج التحليلي في الجانب النظري من أجل توضيح آراء المدارس الاقتصادية المختلفة ومعرفة وجهات نظرها في طبيعة ملامح التضخم الركودي والأسباب التي تؤدي إلى حدوثه ، وبيان سياسات معالجته. والمنهج القياسي في التعرف على العلاقة الخطية والغير خطية بين المتغيرات المؤثرة على ظاهرة التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي.

2. الاطار النظري لظاهرة التضخم الركودي:

1.2. التضخم الركودي في النظرية الاقتصادية:

رفضوا النيوكلاسيك إمكانية قيام هذه العلاقة التبادلية بين معدل التضخم ومعدل البطالة حتى في الأجل القصير، وقد استندوا في ذلك على (فرضية التوقعات الرشيدة) والتي تشير إلى أن الأفراد لا يعتمدون فقط على الاتجاهات السابقة للتضخم، وإنما يعتمدون أيضا على معلومات حقيقية وواقعية، لذا يمكنهم أن يتوقعوا معدلات التضخم في المستقبل، وإذا حدث هذا سوف تنتفي تماما العلاقة التبادلية بين التضخم والبطالة.

والنقديون كانون يشككون بصحة علاقة المبادلة هذه، ويرون أن منحنى فيليبس قد تجاهل التوقعات المتعلقة بالأسعار ومتى أخذت هذه التوقعات في الحسبان سوف تنتفي هذه العلاقة أي علاقة المبادلة لمنحنى فيليبس، وذلك لأن الأفراد يبنون توقعاتهم عن الأسعار من خلال استقراء الأحداث الماضية، وأنهم سوف يحتاجون إلى فترة زمنية حتى يتمكنوا من التنبؤ بمعدل التضخم في المستقبل، ولذلك فإن هذه العلاقة التبادلية التي يعبر عنها منحنى فيليبس إنما توجد فقط في الأجل القصير وهذا يعني أنها ليست دائمة.

وقد بدأ يظهر واقع جديد في الدول الرأسمالية الغربية في بداية السبعينيات يتمثل في التزامن بين كل من التضخم والبطالة جنبا إلى جنب، وتنتهي العلاقة العكسية بين التضخم والبطالة حسب منطق منحنى فيليبس، وتظهر مشكلة جديدة اسمها التزامن بين التضخم والبطالة.

وبالرغم من أن مشكلة التضخم الركودي حسمت الخلافات السابقة حول منحنى فيليبس إلا أنها كانت بحاجة إلى تفسير مقنع للأسباب التي تقف وراءها، وقد أدى ذلك إلى ظهور عدة أراء واتجاهات.

حيث يرى البعض أن مشكلة التضخم الركودي قد تنشأ نتيجة عوامل كان لها تأثيرات سلبية على جانب العرض الكلي.

أما البعض الآخر فيرى أن مشكلة التضخم الركودي تعود أساساً إلى السياسات المالية والنقدية والتي تؤثر على جانب الطلب.

وفريق ثالث يرى أن مشكلة التضخم الركودي ترجع إلى اختلال في هيكلة جانب العرض الكلي وجانب الطلب الكلي.

وقد تباين تفسير التضخم الركودي لدى المدارس الفكرية، ذلك أن مدرسة شيكاغو (النقديين) قد فسرت التضخم الركودي بأنه ظاهرة نقدية بحتة وأنه يعبر عن الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها، ويرى النقديون أن العلاج لهذه المشكلة لا يتمثل في التأثير على الطلب الكلي بل في التأثير على العرض الكلي من خلال زيادة الإنتاج.

في حين أن مدرسة اقتصاديات العرض قد اتفقت مع المدرسة النقدية في أن سبب التضخم الركودي هو الإفراط في عرض النقود وبصورة لا تتناسب مع النمو الاقتصادي، إلا أنهم ذهبوا إلى فكرة جديدة مفادها أن الضرائب المرتفعة يمكن أن تعد سبباً من الأسباب الجوهرية في حدوث التضخم الركودي. وينظرون إلى أن الضرائب تؤدي إلى ارتفاع التكاليف وتؤدي إلى نقصان الأرباح والإيرادات الحدية وبذلك يهبط الإنتاج، ومع استمرار الطلب، ترتفع الأسعار للسلع(الجلال، 2016).

وقد فسر أنصار مدرسة التوقعات الرشيدة مشكلة التضخم الركودي بواسطة المفاجآت السعرية والتي تحدث إما بسبب مفاجآت السياسة أو بسبب صدمات العرض والطلب، ومفاجأة صدمة طلب ناجمة عن السياسة النقدية والمالية. أما صدمات العرض والطلب فهي تحولات غير مرتقبة في العرض والطلب الكليين.

وقد أوضح (جون كنث جالبرث) رائد المدرسة المؤسسية أن السبب في التضخم الركودي يعود إلى قوتين يعتبرهما مسؤلتان عن حدوث مشكلة التضخم الركودي هما قوة الاحتكار وقوة النقابات العمالية (عواد، محمد،2010، ص 131).

2.2. الدراسات السابقة التى تتعلق بظاهرة التضخم الركودي:

نحاول في إطار الدراسات السابقة توضيح وجهات النظر حول ظاهرة التضخم الركودي وتشخيص الأسباب الكامنة وراء انبثاقها وتطورها. من خلال التتطرق إلى حالة الدراسات السابقة حول العلاقة بين السياسات الاقتصادية والتضخم الركودي ففي هذه الفترة شهدت هذه البلدان انتعاشاً واضحاً في تراكم رأس المال وارتفاعاً في معدلات النمو الاقتصادي ودرجة عالية من الاستقرار ومعدلات منخفضة في البطالة. هذه الحالة من النمو المزدهر سرعان ما انخفضت عند بداية السبعينيات بسبب ارتفاع أسعار الموارد من المواد الأولية لهذه البلدان وخاصة النفط الخام، ليبدأ عصر جديد من الاضطراب والتوتر والأزمات الاقتصادية، إذ بدأت معدلات النمو بالتراجع وزيادة عجز الموازنات والدين المحلي، وأدى ذلك إلى زيادة معدلات البطالة والتضخم في آن واحد وساد في اقتصادات هذه البلدان المتقدمة ركود اقتصادي مصحوب بارتفاع معدلات التضخم والبطالة وقد أطلق عليها ظاهرة التضخم الركودي.

اهتمت العديد من الدراسات بدراسة التضخم الركودي حيث تعرضت دراسة **(بشير,2011)** إلى تحليل معدلات التضخم في العراق خلال المدة من (2003-2011) وعلى مستوى الاقتصاد الكلي والجزئي والعوامل المؤثرة فيه وقد قامت الدراسة بتحليل معدلات التضخم والمؤشرات المتعلقة به على مستوى العراق خلال مدة الدراسة ، وهي عرض النقد وأسعار الفائدة وسعر الصرف ومعدلات البطالة، كما قامت الدراسة بتحليل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته ذات العلاقة بالتضخم وهي

الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والأسري ونسب الاستيرادات والصادرات. واستخدمت هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الطلب الكلي ومكوناته ذات العلاقة وهي الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والأسري ونسب الاستيرادات والصادرات وتعويضات العاملين في الحكومة كلها ذات علاقة بالتضخم ومعدلاته.

وبينت دراسة **(البكري, 2014)** أثر الانخفاض في أسعار النفط العالمية من 150 دولار إلى 50 دولار في الفترة الأخيرة (بعد 2003) والذي جعل من الدول النفطية التي تعتمد في موازناتها على إيراد الصادرات النفطية اكبر الخاسرين ومن هذه الدول بالطبع العراق وهي من الدول التي لم تستطع خلق إيرادات متنوعة من أجل مواجهة هذه الأزمات وغيرها. قد أستخدم في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العراق سوف يعاني من الركود بسبب انخفاض حركة البيع والشراء فضلاً عن غياب الإنتاج المحلي ثم تظهر حالة البطالة ومع وجود حالة الركود قد لا تنخفض الأسعار لأن تكلفة إنتاج السلع قد أصبحت أكبر بكثير من قبل فيزيد سعرها بناءً على ذلك. وهذا يصيب الكثير من الناس بالضرر وخاصة العمال في القطاع الخاص وقطاع البناء والإنشاءات, وهذا الوضع يسمى التضخم الركودي (stagflation).

وهدفت دراسة (Herman,2010) إلى التحقق من العلاقة بين التضخم والبطالة كما في منحنى فيليبس خلال الفترة (1990-2010) في رومانيا واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي القياسي. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين البطالة والتضخم في الأجل الطويل ولكنها غير معنوية إحصائياً وهذا يعني عدم تحقق منحنى فيليبس في الاقتصاد الروماني وهذا يدل على وجود ظاهرة جديدة في ذلك الاقتصاد وهي التضخم الركودي.

اما على صعيد الاقتصاديات النامية و المتقدمة, و التي درست فيها العلاقة بين النمو الاقتصادي و عرض النقود و الانفاق العام و التضخم , و باستخدام نماذج (NARDL & ARDL) لكشف العلاقات الخطية و غير الخطية بين هذه المتغيرات الاقتصادية, فقد قام كل من (Najwa & Mansur,2018) بدراسة تأثير التضخم على النمو الاقتصادي في كوريا, خلصت الدراسة الى ان العلاقة بين التضخم و النمو الاقتصادي علاقة سلبية و غير متماثلة في الاجل الطويل. و في الولايات المتحدة الامريكية و المملكة المتحدة و اليابان كانت معدلات التضخم تستجيب بشكل غير متماثل للصدمات النقدية في المدى الطويل في دراسة (Cooray & Khraief,2019). اما في فيتنام, فقد استنتجت دراسة (Hoang, 2020) ان التضخم له تأثير سالب و غير متماثل في المدى الطويل، بينما عرض النقود و الانفاق العام لهما تأثير موجب في الامدين الطويل و القصير.

3. الدراسة القياسية :

3. 1 نموذج الدراسة و البيانات و مصدرها:

تحاول هذه الدراسة تقييم العلاقات الخطية و غير الخطية بين التضخم الركودي و بعض المتغيرات الاقتصادية و المالية كالأنفاق العام و كمية النقود المعروضة و النمو الاقتصادي في ليبيا خلال اختبار البيانات السنوية للفترة الزمنية من 1988 الى 2017م ، و ذلك باستخدام اساليب احصائية و قياسية حديثة كنموذج الانحدار الذاتي الخطي للفجوة الزمنية الموزعة ARDL و نموذج الانحدار الذاتي غير الخطي للفجوة الزمنية الموزعةNARDL ، لهذا فان الدالة التي يراد تقديرها ستكون على الشكل التالي:

$$INF = f(S, GDP, M)$$

وعليه فإن موصفات نموذج ARDL للعلاقة التبادلية بين المتغير التابع INF (التضخم الركودي) و بين المتغيرات المستقلة (الانفاق العام (S) و النمو الاقتصادي (GDP) و كمية النقود المعروضة (M) يمكن أن تقدر على النحو التالي:

$$\Delta INF_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_1 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_2 \Delta PRS_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_3 \Delta PRGDP_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} \beta_4 \Delta M_{t-1} + \gamma_1 INF_{t-1} + \gamma_2 PRS_{t-1} + \gamma_3 PRGDP_{t-1} + \gamma_4 M_{t-1} + \varepsilon_t \quad \ldots\ldots\ldots(1)$$

وفي هذا السياق فإن الدراسة فضلت استخدم اسلوب NARDL و الذي طوره Shin et al. (2014) لما يتمتع به من خصائص في تقييم العلاقات غير الخطية المتعددة بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة، حيث يمكنه توضيح التكامل غير الخطي (Nonlinear) و غير المتماثل (Asymmetric) بين المتغيرات المقدرة، فهو قادر على اختبار التأثيرات غير الخطية و غير المتماثلة للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع في الاجلين الطويل و القصير، فهو امتداد لنموذج ARDL الخطي و المتماثل، والمقدم من قبل Pesaran et al. (2001). كما يعد النموذج اداة قوية لتحليل التكامل المشترك بين المتغيرات في نفس المعادلة الواحدة. و على عكس نماذج التكامل المشترك الاخرى، فإن نموذج NARDL لا يتطلب ان تكون جميع المتغيرات متكاملة بنفس الترتيب، فهو يسمح بأن تكون المتغيرات المقدرة متكاملة سواء على المستوى I(0) او على الفرق الاول I(1) او الاثنين معاً كما هو موضح في دراسة Hoang et al (2016). ، علاوة على ذلك فهو مناسب في تحليل العينات الصغيرة، كما انه قادر على حل مشاكل التعددية الخطية و ذلك عن طريق اختبار ترتيب التأخر المناسب للمتغيرات Shin et al. (2014)، هذا بالإضافة الى قدرته على الكشف عن التكامل المشترك المخفي Granger and Yoon, (2002)، فهو ايضاً يمثل نموذج تصحيح الخطأ غير المتماثل.

إن تقدير العلاقات طويلة الاجل في نموذج NARDL هي في الاساس منية على افتراضات التماثل (symmetric) بحيث أن المتغيرات المستقلة تؤثر بشكل خطي على المتغير التابع، غير انه (من الناحية الواقعية) فإن تحركات المتغير المستقل يمكن أن تحدث تغيرات في المتغير التابع و في أي من الاتجاهين سواءً بالسالب او الموجب.

إن عملية صياغة نموذج NARDL المبنية على اساسيات النموذج السابق ARDL تتطلب تحليل مكونات المتغيرات المستقلة و تقسيمها الى مجموعتين اضافيتين من اجل معرفة تأثير التغيرات الايجابية و السلبية للمتغيرات المستقلة على المتغير التابع، و ذلك باتباع الدراسات السابقة لكل من Delatte and López-Villavicencio, (2012).Verheyen (2013), Bahmani-Oskooee and Mohammadian (2016),Bahmani-Oskooee et al. (2005)

و عليه فإن الانحدار الخطي و الذي وضحه Shin et al. (2014) يمكن ان يحدد على النحو الاتي:

$$Y_t = \beta^+ X^+ + \beta^- X^- + \mu_t$$

حيث أن:

β^+, β^- تمثل المعلمات في المدى الطويل لمتجه الانحدار للمتغير المستقل X_t ، و الذي يمكن تحليل مكوناته الى :

$$X_t = X_0 + X_t^+ + X_t^-$$

حيث أن:

X_t^+, X_t^- تعبران عن المجموع الجزئي للتغير السالب و الموجب للمتغير المستقل X_t ، و الذي يمكن ان يتخذ الشكل التالي:

$$X_t^- = \sum_{i=1}^{k} \Delta X_t^- \text{ و } X_t^+ = \sum_{i=1}^{k} \Delta X_t^+$$

وعليه يمكن اعادة كتابة المعادلة (1) في شكلها غير الخطي من خلال دمج و اضافة سلسلة جديدة من التغيرات الايجابية و السلبية للمتغيرات المستقلة، و بالتالي ستكون معادلة نموذج *NARDL* على الشكل التالي:

$$\Delta INF_t = \alpha_0 + \sum_{i=1}^{k} \beta_1 \Delta INF_{t-1} + \sum_{i=1}^{k} (\beta_2^+ \Delta PRS_{t-1}^+ + \beta_3^- \Delta PRS_{t-1}^-) + \sum_{i=1}^{k} (\beta_4^+ \Delta PRGDP_{t-1}^+ + \beta_5^- \Delta PRGDP_{t-1}^-) + \sum_{i=1}^{k} (\beta_6^+ \Delta M_{t-1}^+ + \beta_7^- \Delta M_{t-1}^-) + \gamma_1 INF_{t-1} + \gamma_2 PRS_{t-1}^+ + \gamma_3 PRS_{t-1}^- + \gamma_4 PRGDP_{t-1}^+ + \gamma_5 PRGDP_{t-1}^- + \gamma_6 M_{t-1}^+ + \gamma_7 M_{t-1}^- + \varepsilon_t \quad \text{.....(2)}$$

حيث أن :

المعلمات من γ_1 الى γ_7 تعبر عن المرونات في المدى الطويل و المعلمات من β_1 الى β_7 تمثل المرونات في المدى القصير للنموذج. أما فرضية العدم التي يراد اختبارها فهي : $\gamma_0 = \gamma_1^+ = \gamma_1^- = 0$. و تعرف متغيرات الدراسة كالتالي: INF_t تعبر عن معدل التضخم الركودي و الذي تم احتسابه من خلال جمع معدل البطالة مع مؤشر سعر المستهلك (CPI) لسنة 2010. PRS_t و $PRGDP_t$ يمثلان الانفاق العام الحقيقي و الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي و الذي يعبر ايضاً عن النمو الاقتصادي، حيث تم تحويلهما الى قيم حقيقية من خلال قسمتهما على مؤشر سعر المستهلك لسنة 2010، و من ثم قسمتهما على عدد السكان للحصول على نصيب كل فرد من مجمل الانفاق العام و الناتج المحلي الاجمالي. M_t و يمثل عرض النقود الموسع (الودائع تحت الطلب + الودائع الزمنية+ السيولة) مقسوماً على الناتج المحلي الاجمالي. أخيراً، جميع البيانات السنوية للمتغيرات الاقتصادية المستخدمة في الدراسة تم الحصول عليها من النشرات الصادرة عن مصرف ليبيا المركزي و وزارة المالية.

3. 2 اختبارات جذور الوحدة:

تعتبر اختبارات جذور الوحدة من الاختبارات المهمة في تحليل نماذج التكامل المشترك، حيث تمكننا هذه الاختبارات من معرفة المستوى الذي يمكن ات تكون عليه السلسلة الزمنية مستقرة او ساكنة، لذلك قامت الدراسة باستخدام اختبارات جذور الوحدة المعروفة ((the Augmented Dickey-Fuller Test (ADF و Phillips-Perron Test (PP) ، و الجدول التالي يعرض نتائج هذه الاختبارات.

جدول (1) نتائج اختبارات جذور الوحدة للمتغيرات المستخدمة

	ADF- Test		PP-Test	
المتغيرات	قاطع	المستوى I(0)	الفرق الاول I(1)	المستوى I(0)	الفرق الاول I(1)
INF		-1.6400(0)	-5.0473*(0)	-1.8946(1)	-5.1309*(6)
PRS		-0.5004(0)	-3.340**(0)	-1.2699(4)	-3.3278**(3)
PRGDP		-1.8041(7)	-4.4964*(1)	-1.3461(4)	-4.3544*(3)
M		-0.6289(0)	-5.7491*(0)	-0.5637(2)	-5.7556*(3)
	ADF- Test		**PP-Test**	
	قاطع مع اتجاه	**المستوى I(0)**	**الفرق الاول I(1)**	**المستوى I(0)**	**الفرق الاول I(1)**
INF		-1.7000(0)	-4.134**(1)	-1.9357(1)	-6.0026*(10)
PRS		-0.2154(2)	-5.8801*(1)	-0.7643(2)	-7.1414*(2)
PRGDP		-0.9567(7)	-4.9872*(1)	-2.2357(2)	-7.0108*(2)
M		-1.2602(0)	-6.1302*(0)	-1.0732(3)	-6.3592*(11)

ملاحظات: الجدول من اعداد الباحثين ، وكل الاختبارات تم تنفيذها باستخدام برنامج Eviews10، العلامات * و ** و ** تشير الى درجة الاهمية 1% و 5% و 10% على التوالي. المصطلحات (Intercept) و (Intercept & Trend) تعني القاطع و قاطع مع اتجاه، ايضاً، (Level) و (1stDifference) تعني المستوى و الفرق الاول.

وفقاً للنتائج المبينة في الجدول يمكن ملاحظة ان جميع المتغيرات المقدرة في النموذج ليست مستقرة (ساكنة) على المستوى I(0) ، بسبب عدم رفض فرضية العدم التي تنص على وجود جذور وحدة في كل متغير من متغيرات الدراسة. في حين تم رفض هذه الفرضية على الفرق الاول ، و اثبت كل اختبار ان كل متغيرات النموذج المقدر مستقرة (ساكنة) على الفرق الاول I(1). عليه يمكن استنتاج ان جميع المتغيرات مستقرة على الفرق الاول I(1) ، و غير مستقرة على المستوى I(0).

3. 3 تقدير العلاقات الاقتصادية بين المتغيرات المقدرة في النماذج:

تعتبر عملية الكشف عن وجود العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المقدرة في النموذج من اهم الخطوات الرئيسية في تقدير نماذج (ARDL)، و تتم هذه الخطوة من خلال اجراء اختبارات الحدود (2 Bounds Test)، والذي يستند اساساً على تقدير نماذج تصحيح الخطأ غير المقيدة Unrestricted Error-Correction Models (UECM). إن الغرض الاساسي من هذه الاختبار هو للتحقق من فرضية العدم التي تقضي بعدم وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستخدمة في الدراسة، لذلك فقد تم اختيار فترة التأخر (2) Lag في النموذج وفقاً لمعيار Schwarz Information Criterion (SIC) .

جدول (2): نتائج اختباروجود العلاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المستخدمة

	ARDL				NARDL			
	%95		%99		%95		%99	
	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)
FPSS	3.27	4.306	4.614	5.966	2.794	4.148	3.976	5.691
F-statistics	12.251*				8.527*			

المصدر: إعداد الباحثين .ملاحظة: الرمز ** يشير إلى مستوى الأهمية 5%.
FPSS: تعني القيم الحرجة للحدود (Pesaran & Pesaran 2009).

الجدول (2) يعرض نتائج اختبارات الحدود للنماذج المقدرة في اختباري ARDL و NARDL ، بالإضافة الى عرض القيم الحرجة التي اقترحها(Pesaran & Pesaran, 2009)، و كذلك على القيم الاحصائية ل F المحسوبة. من النتائج المعلنة، يتضح لنا القيم الاحصائية ل F المحسوبة أكبر من القيم الحرجة في كلا الاختبارين، مما يعني رفض فرضية العدم و القبول بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المقدرة في النموذجين، و بالتالي يمكن الانتقال الى الخطوة التالية و هي تقدير معلمات هذه المتغيرات في الاجلين الطويل و القصير.

بعد التأكد من وجود علاقة طويلة الاجل بين المتغيرات المقدرة في النموذجين، يمكن لنا الان الانتقال الي المرحلة الرئيسية و هي تحليل العلاقات الخطية (Linear ARDL) و غير الخطية (Nonlinear ARDL) في المدى الطويل و القصير بين التضخم الركودي (INF)، والانفاق العام الحقيقي (PRS)، والنمو الاقتصادي (PRGDP)، وعرض النقود (M). و يعرض الجدول(3) والجدول (4) نتائج اختبارات نماذج ARDL و NARDL على التوالي، علاوة على عرض بعض نتائج اختبارات التشخيص و اختبارات الاستقرار للتأكد من سلامة و صحة نتائج النماذج المقدرة في الدراسة.

استناداً الى النتائج المبينة في الجزء الخاص بتحليل نموذج ARDL في الجدول (2)، فإن هناك علاقة ايجابية ذات دلالة احصائية بين كلا من معدلات التضخم الركودي و بين الانفاق العام و عرض النقود، بينما هذه العلاقة تتخذ اتجاهاً معاكساً (سلبية) بين معدل التضخم و النمو الاقتصادي. فعند ارتفاع حجم الانفاق العام و عرض النقود بمقدار مليار دينار واحد سيؤدي الى ارتفاع معدلات التضخم الركودي بمعدل 2.08 و 0.23 من الوحدات على التوالي، في حين ان التضخم سوف يرتفع بمعدل 1.1 اذا حدثت زيادة في معدل النمو الاقتصادي. وهذه النتائج تتفق مع اراء المدرسة النقدية (فريدمان) في أن التضخم ظاهرة نقدية تنشأ بسبب عوامل نقدية و مالية من بينها التوسع في الاصدار النقدي لتغطية النفقات العامة للدولة، و بالتالي يعد التضخم الاقتصادي في ليبيا من اهم معوقات النمو الاقتصادي في الامد الطويل، بينما في بالأجل القصير، وجد أن تأثير هذه المتغيرات اقل وطأة ، و تأثيرها اقل نسبية.

أما فيما يتعلق بسرعة العودة الى التوازن ، فقد وجد أن نموذج تصحيح الخطأ Error Correction Model (ECM) يحمل اشارة سالبة و ذو دلالة احصائية، مما يعني أن النموذج يستطيع تفسير العلاقة بين المتغيرات بشكل سليم في الامدين الطويل و القصير، كما يوفر معامل ECM معلومات واضحة حول سرعة التعديل ، و يشير إلى أن حالة عدم التوازن في المدى القصير سيتم معالجتها على المدى الطويل، و يشير المعامل في المعادلة إلى أن سرعة العودة الى مستويات التوازن عند حدوث صدمة اقتصادية ستكون بنحو 92 % بعد فترة زمنية تقدر بسنة واحدة.

اما على الجانب المتعلق بالكشف عن العلاقات غير الخطية الموضحة بالجدول(4) بين المتغيرات المستقلة (الانفاق العام و النمو الاقتصادي و عرض النقود) و المتغير التابع (التضخم الركودي) في نموذج NARDL، كما يجب التنويه هنا، إن السمة الرئيسية التي تميز نموذج NARDL عن النموذج السابق (ARDL) هي تمكنه من الكشف عن العلاقات المتماثلة (Symmetry)،والعلاقات غير المتماثلة (Asymmetry) بين المتغيرات. و لهذا الغرض قامت الدراسة بأجراء اختبار والد (Wald Test) للكشف عن هذه العلاقات، و ذلك من خلال اختبار فرضية العدم (لا يوجد عدم تماثل) ضد الفرضية البديلة (يوجد عدم تماثل), و ترفض فرضية العدم اذا كانت قيمة F لاختبار وايلد اقل من 5%. و قد اظهرت نتائج الاختبار امكانية قبول فرضية العدم و رفض الفرضية البديلة, مما يعني وجود علاقات متماثلة و غير خطية ذات دلالة احصائية مهمة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل و القصير. فعندما تكون اشارات التغير في المتغير مختلفة و على مستوى مختلف من الاهمية ، تكون علاقة المتغير المستقل بالمتغير التابع علاقة غير متماثلة (Asymmetric effects)، و العكس في حالة التماثل في العلاقة. وهنا بما أن اشارت و مستويات الاهمية لكل متغير متشابه، فإنه يمكن الجزم بأن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة تماثل، كما ايضاً اثبتت قيمة F المحسوبة في نموذج NARDL وجود علاقة متماثلة و غير خطية بين متغيرات النموذج في المدى الطويل، مما يعني انه يجب اخذ العلاقات المتماثلة و غير الخطية في الحسبان عند تقدير العلاقات التكاملية بين معدلات التضخم وبين الانفاق العام، والنمو الاقتصادي، وكمية النقود المعروضة في الاقتصاد الليبي.

جدول (3) نتائج اختبارات التكامل المشترك للعلاقات الخطية في الاجلين الطويل و القصير باستخدام نموذج ARDL

ARDL Model (2, 2, 2, 0)							
Long-run effect				Short-run effect			
المتغيرات	Coeff.	t-Statistic	Prob	Prob	t-Statistic	Coeff.	المتغيرات
INF	.....	.....	.....	0.0000	-5.8920	-0.929*	INF(-1)
PRS	2.0826*	4.8928	0.0001	0.0086	2.9472	0.8834*	D(PRS)
PRGDP	-1.1078*	-5.0208	0.0001	0.0004	-4.3542	-0.081*	D(PRGDP)
M	0.2311*	5.4726	0.0000	0.0000	6.1266	0.2133*	D(M)
C	2.037	3.081	0.5641	0.5436	4.8545	2.1082	C
	.....	.....	.....	0.0000	-8.6527	-0.9229*	ECM(-1)
R-squared	0.8695						
F-statistic	13.329						
Prob(F-statistic)	0.0000						
Durbin-Watson stat	1.8370						
ARDL (Equ)	EC = INF - (2.0827*PRS -1.1078*PRGDP + 0.2312*M + 2.0372)						

ملاحظة: الجدول من اعداد الباحثين

بالنسبة الى الاجل الطويل، اثبتت نتائج التحليل أن التغير في جميع المتغيرات التفسيرية للنموذج كان لها تأثير سواءً كان هذا التغير بالسالب او الموجب على المتغير التابع، و عند مستويات عالية من الاهمية الاحصائية (5%). فالتغير (صدمة) الموجب للأنفاق العام (PRS) بمقدار مليار دينار واحد سوف يؤدي الى زيادة معدلات التضخم الركودي تقريباً بقيمة 2.8 وحدة، بينما تنخفض معدلات التضخم بمعدل 2.3 وحدة اذا كان التغير السالب للأنفاق العام بمقدار مليار دينار واحد.

أما التغير الموجب في عرض النقود بمقدار وحدة واحدة سوف تزداد معها معدلات التضخم بقيمة 0.36 وحدة، في حين ان الصدمة السالبة لكمية النقود في الاقتصاد سوف تقلل من معدلات التضخم بمعدل 0.13 وحدة اذا تغير عرض النقود بمليار دينار واحد.

جدول (4) نتائج اختبار علاقة التكامل المشترك الغير خطية في الاجلين الطويل و القصير باستخدام نماذج نموذج (NARDL)

NARDL Model (2, 2, 2, 2, 1)						
Symmetry statistics	Long-run effect [+]			Long-run effect [-]		
المتغير الخارجي	coeff.	T-stat	P>F	coeff.	T-stat	P>F
PRS	2.7926	3.6098	0.0032	2.2537	3.7414	0.0025
PRGDP	-1.1000	-3.645	0.0030	-1.2676	-2.9797	0.0106
M	0.3617	3.4436	0.0033	0.1316	1.7588	0.0977
	Short-run effect [+]			Short-run effect [-]		
المتغير الخارجي	coeff.	T-stat	P>F	coeff.	T-stat	P>F
D(PRS)	1.1469	2.9200	0.0119	-0.0144	-0.0209	0.9836
D(PRGDP)	-0.0051	-0.037	0.9710	-0.2651	-1.4529	0.1699
D(M)	0.3293	4.2744	0.0006	0.1010	1.4761	0.1593
ECM(-1)	-0.8680	-7.754	0.0000	.....	.....	.....
	Long-run symmetry			Short-run symmetry		
Wald Test	F-stat		P>F	F-stat		P>F
PRS	3.216018		0.0068	5.639735		0.0000
PRGDP	3.864511		0.0020	3.200144		0.0056
M	3.806512		0.0022	5.319745		0.0001
NARDL (Equ)	EC = INF - (2.7926*PRS_POS + 2.2538*PRS_NEG-1.1000*PRGDP_POS - 1.2676*PRGDP_NEG + 0.3617*M_POS + 0.1316*M_NEG + 5.0372)					

ملاحظات: الجدول من اعداد الباحثين، ووفقاً نتائج الاختبارات. [+] Short or Long-run effect و Short or Long-run [-] effect تعنيان تغير المتغير سواء بالسالب او الموجب (PRS-POS or PRS-NEG)،symmetry،وتعني التماثل. Diagnostics Tests.

وكما هو متوقع، فان حجم الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي (ممثل عن النمو الاقتصادي في الدراسة) كان له تأثيرات كبيرة عكسية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي، فالتغير الموجب لهذا الناتج سوف يعمل على هبوط معدلات التضخم

الركودي بمقدار 1.1 من الوحدات في الاجل الطويل، بينما حدوث صدمة بالسالب في الناتج الاجمالي المحلي ستعمل على زيادة معدلات التضخم الركودي في ليبيا بقيمة 1.26 وحدة.

أما تحليل العلاقات التماثلية بين المتغيرات الاقتصادية للنموذج في المدى القصير، فقد اوضحت النتائج أن الانفاق العام هو المؤثر الرئيسي معدلات التضخم في الاجلين الطويل و القصير في الاقتصاد الليبي. فتغير الانفاق العام بالموجب سوف ترفع من معدلات التضخم الى مقدار 1.15 وحدة في الاجل القصير. أما باقي متغيرات الدراسة الاخرى (النمو الاقتصادي و عرض النقود) فقد كان تأثير التغير السالب او الموجب لها اعلى معدل في المدى الطويل.

3. 4 الاختبارات التشخيصية للنماذج:

قامت الدراسة بأجراء عدة اختبارات تشخيصية موضحه بالجدول(5) منها (اختبار الارتباط التسلسلي، و اختبار التجانس، اختبار التوزيع الطبيعي)، و قد اثبتت جميع نتائج هذه الاختبارات صحة و سلامة كلا النموذجين المقدرين (NARDL / ARDL). فاختبار (LM Test) استبعد فرضية العدم (وجود مشكلة ارتباط تسلسلي بالبواقي في النموذج)، و اكد على عدم مشاكل للبواقي في النموذجين، علاوة على ذلك ، اثبت اختباري (Breusch Pagan Test/ Normality Test) ان النموذجين لا يعانيان من مشاكل التجانس في البواقي ، كما ان البواقي موزعة توزيعاً طبيعياُ.

جدول رقم(5) اختبارات تشخيص النموذج

Diagnostics Tests	NARDL Model		ARDL Mode	
Type of Test	F-Statistic	P-Value	F-Statistic	P-Value
Serial Correlation/LM Test	0.000439	0.9836	0.607086	0.5570
Heteroskedasticity Test/ Breusch/Pagan	0.638951	0.7849	0.199915	0.9910
Normality Test Jarque-Bera Test	2.48658	0.2884	0.52232	0.7701
Stability Tests				
Ramsey RESET Test	0.264258	0.616	0.757657	0.3962
CUSUM Test	Stable		Stable	
CUSUMSQ Test	Stable		Stable	

ملاحظات: تعني الاختبارات التشخيصية. Serial Correlation ، تعني الارتباط التسلسلي، Heteroskedasticity، تعني التجانس، Normality Test و تعني اختبار التوزيع الطبيعي.

لمزيد من التأكيد على صحة النماذج، نفذت الدراسة اختبارات اخرى و تدعى اختبارات الاستقرار (Ramsey RESET Test/ CUSUM and CUSMSQ Tests) للتأكد من استقرار متغيرات الدراسة أثناء الفترة الزمنية للتحليل، و قد اثبتت كل

الاختبارات أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة كانت مستقرة و لا تعاني من اي مشاكل، مما يؤكد على سلامة و صحة النموذجين المقدرين.

4. النتائج والتوصيات :

4. 1 النتائج:

هدفت هذه الدراسة الى تقييم العلاقات الخطية و غير الخطية بين معدلات التضخم الركودي و بين الانفاق العام والنمو الاقتصادي و عرض النقود في الاقتصاد الليبي خلال الفترة الزمنية من 1988-2017. و بغية تحقيق هذا الهدف، قامت الدراسة باستخدام منهجية بحثية متعددة لعدة اختبارات قياسية و احصائية كاختبارات جذور الوحدة ، و اختبارات نماذج الانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة الخطية و غير الخطية (Nonlinear NARDL/ Linear ARDL)، بالإضافة الى تشكيلة من الاختبارات التشخيصية، و قد توصلت الدراسة الى عدة نتائج نوردها كالاتي:

- أثبتت نتائج اختبارات جذور الوحدة (ADT Test / PP- Test) أن جميع المتغيرات المستخدمة في الدراسة غير مستقرة (غير ساكنة) على المستوى I(0)، و لكنها مستقرة (ساكنة) على الفرق الاول I(1)، مما يجيز استخدام منهجية ARDL .
- أكدت نتائج اختبارات الحدود (Bounds Test) على وجود علاقات توازنيه طويلة الاجل بين المتغيرات المقدرة في كلا النموذجين (NARDL/ ARDL) خلال الفترة الزمنية للدراسة(1988-2017).
- أظهرت نتائج اختبار النموذج الخطي للانحدار الذاتي للفجوة الزمنية الموزعة (Linear ARDL) أن هناك علاقات خطية ذات دلالات احصائية مهمة بين المتغيرات المستقلة (الانفاق العام و النمو الاقتصادي و عرض النقود) و بين المتغير التابع (معدل التضخم الركودي) في الاجلين الطويل و القصير. فقد اوضحت النتائج عن وجود علاقات خطية و ايجابية عند مستوى من الاهمية اقل من 5% بين معدلات التضخم الركودي و بين الانفاق العام الحقيقي و الكمية المعروضة من النقود، كما بينت هذه النتائج ان زيادة حجم الانفاق العام و عرض النقود بمقدار مليار دينار واحد سوف يولد ارتفاع في معدلات التضخم بنسبة تقدر بحوالى 2.08 و 0.36 وحدة على التوالي في المدى الطويل.
- هذا بالإضافة الى اهمية دورالانفاق العام من بين باقي المتغيرات كمحدد رئيسي لمعدلات التضخم في الاجل القصير. وبعبارة اخرى، إن اتباع سياسة مالية توسعية ممتثلة في زيادة الانفاق العام و التوسع في الاصدار النقدي سوف يؤدي ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي في البلاد. بالمقابل، كانت العلاقة بين معدل التضخم و النمو الاقتصادي علاقة عكسية. فزيادة الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (النمو الاقتصادي) بمقدار مليار دينار واحد سوف يعمل على خفض معدلات التضخم الركودي بمعدل 1.1 وحدة في الامد الطويل. و هذه النتائج تتفق الى حد بعيد مع النظرية الاقتصادية النقدية. أما اختبار تقدير معامل تصحيح الخطأ (ECM) فقد بين انه في حالة حدوث اختلال اقتصادي فأن سرعة العودة الى التوازن الاقتصادي ستكون بمعدل 92% بعدة فترة سنة واحدة.
- و في صدد الكشف عن العلاقات غير الخطية المتماثلة و غير المتماثلة (asymmetric / symmetric effects) ، برهنت اختبارات نموذج NARDL على وجود علاقات غير خطية و متماثلة بين معدلات التضخم و بين المتغيرات

الجديدة الموجبة و السالبة للأنفاق العام و النمو الاقتصادي و عرض النقود عند درجة عالية من الاهمية الاحصائية اقل من 5% في المدى الطويل. فقد اوضحت النتائج أن التغير (الصدمة) الموجب او السالب للأنفاق العام له تأثير قوي جداً على معدلات التضخم. فالتغير الموجب في حجم الانفاق العام بمليار دينار واحد سوف يولد ارتفاعاً في معدل التضخم بمقدار 2.8 وحدة، بينما التغير السالب للانفاق العام بمليار دينار واحد سوف يقلص معدل التضخم بمعدل 2.3 وحدة. **وتتفق هذه النتيجة مع الفرضية الثانية للدراسة**، بينما اوضحت نتائج التأثيرات المتماثلة في الامد الطويل لمتغيري عرض النقود على معدلات التضخم أن التغير الموجب / السالب في الكمية المعروضة من النقود بقيمة بمليار دينار واحد سوف تؤدي الى ارتفاع/ انخفاض معدلات التضخم الركودي في ليبيا بمعدلات 0.36 و 0.13 وحدة. **وذلك ما يتماشى مع الفرضية الثالثة للدراسة** ، و كما هو متوقع من **الفرضية الاولى**، فإن العلاقة غير الخطية المتماثلة بين معدل التضخم و و متغيري النمو الاقتصادي (الموجب و السالب) كانت علاقات سالبة في الاجل الطويل، فالتغير الموجب للنمو الاقتصادي بمليار دينار واحد سوف ينتج انخفاضاً في معدلات التضخم الركودي بمقدار 1.1 وحدة، في حين أن معدل التضخم سوف يرتفع بمقدار 1.2 وحدة في حالة التغير السالب للنمو الاقتصادي. وهذه النتيجة تعطي برهاناً على أن التضخم يعد من المعوقات الاساسية للنمو الاقتصادي في ليبيا، كما ينبغي على الحكومة العمل على عدم انخفاض معدلات النمو الاقتصادي باعتبار ان انخفاض معدلات النمو لها التأثير الأقوى بالمقارنة مع تأثيرها في حالة الارتفاع.

- و **عليه يمكن القول**، أن هذه النتائج قد تكون دليلاً تطبيقياً على اهمية دور هذه المتغيرات كمحددات رئيسية لمعدل التضخم الركودي في الاقتصاد الليبي، كما انها قد تعطي اجابات واضحة و تفسيرات منطقية عن اسباب ارتفاع معدلات التضخم الاقتصادي في ليبيا تحديداً في العقد الاخير. فالتوجه نحو تبني سياسات اقتصادية توسعية (مالية و نقدية) غير مدروسة كالزيادة في حجم الانفاق العام الممول من الاقتراض العام بواسطة التوسع في الاصدار النقدي لتغطية العجز المالي في الموازنة العامة بسبب محدودية الايرادات العامة و عدم قدرتها على تغطية الزيادة المستمرة في النفقات العامة خصوصاً الجاري منها. إن انتهاج مثل هذه السياسات قد يكون له عواقب وخيمة على الاقتصاد. فزيادة النفقات العامة بالقدر الذي يفوق زيادة حصيلة الايرادات العامة، فضلاً عن تمويلها بإصدار نقدي جديد، سوف يولد المزيد من تراكم مستويات الدين الحكومي العام بالشكل الذي يهدد الملاءة المالية للدولة و عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية في المستقبل مما يعمل على اضعاف القيمة المحلية للعملة الوطنية بالمقارنة مع العملات الاجنبية. فالاقتصاد الليبي هو اقتصاد استهلاكي بامتياز اكثر من كونه اقتصاد استثماري، وتعتمد القوى الشرائية لعملته المحلية على حصيلة الاحتياطيات الدولية من العملات الصعبة والتي يتحصل عليها من مبيعات النفط والغاز، وبالتالي تتأثر هذه الحصيلة بشكل مباشر بالتغيرات التي تحدث في الاسواق العالمية خاصةً اسواق النفط العالمية سواء على جانب العرض او الطلب او الأسعار، ولذلك فإن اداءه الاقتصاد اصبح يتشكل وفقاً لعوائده النفطية. وعليه يمكن الجزم أن تبني سياسة التوسع المالي والنقدي سوف ينجم عنها ضغوطات تضخمية مستقبلة من شأنها تخفيض قيمة العملة المحلية، الامر الذي سوف ينعكس في نهاية المطاف على تدني المستوى المعيشي لأفراد المجتمع.

2.4 التوصيات:

جاءت التوصيات في سياق المعالجة لظاهرة التضخم الركودي عبر استخدام السياسات المالية والنقدية كالتالي:

- نظراً للصلة الوثيقة بين التضخم والبطالة في الاقتصاد الليبي، فإن الحلول النقدية ستكون غير قادرة أن تقدم علاجاً "تستطيع من خلاله محاصرة ظاهرة التضخم بالكامل لأن التضخم والبطالة يمثلان نتاج الحالة الاقتصادية بمجملها ونتاج حالة القطاعات السلعية بشكل خاص ولا علاج لهما إلا من خلال علاج الاقتصاد كلياً".

- تركيز الجهود على مكافحة البطالة قبل التفكير في خفض معدلات التضخم وبالتأكيد فإن خيار التنمية يمثل الخيار الوحيد الذي من خلاله يمكن خلق فرص عمل جديدة لامتصاص البطالة أولاً، وزيادة القدرات الإنتاجية في الاقتصاد لمواجهة التضخم ثانياً.

- الاستفادة من الفرصة التي يوفرها الإيراد النفطي حالياً في تشغيل قطاعات إنتاجية أخرى مساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، ولا سيما وأن الاعتماد الكلي على النفط لا يقدم حلاً آمناً ولا مستقراً لأي من مشاكل الاقتصاد كونه لا يمكن ضمان استمرار تدفق النفط، ولا يضمن أسعار مستقرة له أيضاً، مما يجعل الاقتصاد الليبي في حالة قلق وتذبذب دائم، فينتعش عندما تنتعش أسعار النفط، وينكمش عندما تنكمش تلك الأسعار.

- إعادة توزيع الثروة والدخل وفرص العمل بين شرائح وفئات المجتمع المختلفة، فإن منطق العدالة يقتضي إتاحة الفرصة للجميع، وتمكينهم من الحصول على فرصة عمل تؤمن لهم دخلاً يقتنعون به، مع التأكيد على مناقشة الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم والبطالة ومحاولة التخفيف من الأعباء التي تحملتها بعض شرائح المجتمع من العاطلين وذوي الدخل المحدود.

المراجع:

المراجع العربية:

- **أحمد محمد صالح الجلال، 2016، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في الدول النامية، رسالة ماجستير، جامعة صنعاء, اليمن.**
- **بتول مطر عبادي،2004، التضخم الركودي في بلدان متقدمة مختارة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية.**
- **جواد كاظم البكري، 2014، انخفاض أسعار النفط وشبح التضخم الركودي في الاقتصاد العراقي، جامعة بابل، مجلة كتابات، العدد 10، العراق.**
- **سعد زغلول بشير،2011، التضخم في الاقتصاد العراقي ،مركز التدريب والبحوث الاقتصادية، وزارة التخطيط، العراق.**
- **محمد إبراهيم عواد، (2010)، محاضرات في التحليل الإقتصادي الكلي الحديث، دارالخولي للطباعة ، جامعة بنها، مصر.**

المراجع الاجنبية:

- Bahmani-Oskooee M, Economidou C, Gobinda Goswami G (2005) How sensitive are Britain's inpayments and outpayments to the value of the British pound. J Econ Stud 32:455–467
- Bahmani-Oskooee, M., and Mohammadian, A. (2016). Asymmetric effects of exchange rate changes on domestic production: Evidence from nonlinear ARDL approach, *Australian Economic Papers*, *55*(3), 181 -191.
- Barro R. J. (1995). Inflation and Economic Growth, *NBER Working Paper5326.*
- Cooray, A. & Khraief, N, (2019). Money Growth and Inflation: New Evidence from a Nonlinear and Asymmetric Analysis. The Manchester School. Vol.87, Issue.4,Pp,543-577.
- Delatte A-L, López-Villavicencio A (2012) Asymmetric exchange rate pass-through: evidence from major countries.J Microsecond 34:833–844
- Fischer, S. (1993). The Role of Macoeconomic Factors in Economic Growth. Jornal Of Monetary Economic, 32, pp:485-512.
- Granger CW, Yoon G. Hidden cointegration. 2002, Royal Economic Society Annual Conference 2002 92, Royal Economic Society.
- Hansen, B. (2000), Sample Splitting and threshold estimaion. Vol.68, No.3, P575-603. Econometrica.
- Herman E.,(2010),"Inflation and unemployment in in the Romania Economy", Annals of the university of petrosani, Economics performance and excellence in postdoctoral reserarch in Romania economics science domia.pp157-170.http: //upet.or annals.
- Hoang, T. H. V., A. Lahiani, and D. Heller (2016), Is gold a hedge against inflation? New evidence from a nonlinear ARDL approach. Economic Modelling 54, 54–66.
- Hoang,B,(2020). The Asymmetric Effect of Inflation on Economic Growth in Vietnam: Evidence by Nonlinear ARDL Approach. Journal of Asian Finance, Economics and Business Vol 7 No 2 (2020) 143-149.
- Khan , M. S., & Senhadji, A. S. (2000),Threshold Effects in the Relationship Between inflaiton and Growth.Working presented at IMF, WP/00/110

- Najwa, A.,D & Mansur, M (2018. "Is inflation targeting compatible with economic growth ? Korean experience based on ARDL and NARDL," MPRA Paper 91519, University Library of Munich, Germany.
- Pesaran, B. & Pesaran, M. H. 2009. "Time series econometrics using microfit 5.0: A user's manual". Oxford University Press, Inc.
- Pesaran, M. H., Shin, Y. & Smith, R., J. (2001). Bounds testing approaches to analysisof level relationships. *Journal of Applied Econometrics*, 16, 289 -326.
- Shin, Y., Yu, B. C., and Greenwood-Nimmo, M. (2014). Modelling asymmetric cointegration and dynamic multipliers in a nonlinear ARDL framework. In:
- Sickels R, Horrace W.(eds) Festschrift in honour of Peter Schmidt:econometric methods and applications. Springer, New York, pp. 281 – 314.
- Verheyen F (2013) Interest rate pass-through in the EMU–new evidence using the nonlinear ARDL framework. Econ Bull 33:PP: 729–739
- West African Monitary Agency (WEMA),(2009),Money Supply Growth and Macroeconomic Convergence in Ecowas.

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية(1985-2017)

Determinants of foreign direct investment in kingdom of Saudi Arabia (1985-2017)

د. الصديق طلحة محمد رحمة - أستاذ الاقتصاد المشارك

جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية –الرياض-المملكة العربية السعودية

dr.siddiq@hotmail.com

الملخص:

تهدف الورقة الى دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1985-2017). المتغير التابع هو الاستثمار الاجنبى المباشر .اما المتغيرات المستقلة تتمثل فى التضخم و الناتج المحلى الإجمالي و الانفاق الحكومي و الانفتاح الاقتصادي و الصادرات. تم استخدام اختبار دكي فوللر الموسع للتكامل المشترك لاختبار جزور الوحدة وتشير النتائج الى وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر FDI . ووفقا لنتائج نموذج تصحيح الخطأ فان جميع المتغيرات لها تأثير على الاستثمار الأجنبي في الأجل البعيد . أما في المدى القصير توضح الدراسة وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الاجنبي المباشر .توصي الدراسة بان على المملكة العربية السعودية بذل أقصى المجهودات لجذب الاستثمار الاجنبي للنهوض باقتصادها .

الكلمات المفتاحية: المملكة العربية السعودية ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، المحددات ، التكامل المشترك

Abstract :

The aims of this paper is to examine the determinants of foreign direct investment in Saudi Arabia over the period(1985-2017). The dependent variable is foreign direct investment. The independent variables are inflation, GDP, government spending, economic openness, and exports. The Dickey-Fuller test is used to determine whether a unit root, a feature that can cause issues in statistical inference, is present in an autoregressive model .The result of the co-integration shows significant relationship between foreign direct investment and the independent variables. According to the results of the error correction model, all the variables have significantly effect on foreign investment in the long run. In the short, the study shows a significant correlation between GDP and FDI in the Saudi Arabia . The study recommends that the Kingdom of Saudi Arabia must make maximum efforts to attract FDI to promote its economy

Keywords:

Saudi Arabia, FDI, Determinants, Co-integration, ECM

1- المقدمة:

يعد الاستثمار من أهم مكونات الطلب الكلي وذلك لأن حجم الاستثمار يحدد حجم الإنتاج والدخل ومن ثم معدل النمو الاقتصادي، ولدفع عملية التنمية الاقتصادية يمكن انتهاج سياسات استثمارية مختلفة؛ وعلى الرغم من الاهتمام والتشجيع الذي تقدمه الدولةلدفع عجلة التنمية الاقتصادية والذي يتمثل في رفع كفاءة النشاط الاستثماري في دول الخليج العربى إلا أنه لم يحقق المستويات ودرجة الكفاءة المطلوبة منه، وقد يُعزى ذلك إلى العديد من المعوقات والمخاطروالتحديات التي تواجه النشاط الاقتصادي وهذا ما يدفع إلى دراسة العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الكلية، ومن أهم هذه المتغيرات الاستثمار إذ تقع عليه مسؤولية التنمية خاصة في ظل النمو الاقتصادي المتسارع الذى تشهده المملكة العربية السعودية وما يترتب عليه من واقع اقتصادي عالمى جديد وحديث في معظم معطياته.

ونظرا الى أن الحكومات تتولى مهمة إنشاء والإشراف على البنية التحتية لها ، والتي يتم من خلالها تحديد الأنشطة الاقتصادية كالطرق العامة و الكهرباء والاتصالات وتطوير جميع الخدمات ، وللاستثمار دورا مهما في عملية النمو الاقتصادي للدولة ، حتى أن زيادة معدلات الاستثمار تؤدي إلى زيادة الطاقة الانتاجية وهذا يؤدي إلى زيادة قدرة الدولة على إنتاج مزيد من السلع والخدمات ، ومن ثم زيادة الدخل الحقيقي للمجتمع وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين ، وتطور اقتصاد الدولة بشكل مستمر ، وتختلف مساهمة الاستثمار العام في إجمالي الناتج المحلي من دولة إلى دولة أخرى نظراً لاختلاف كل دولة عن الأخرى ، ولكن جميع الدول ونظراً لظروفها الخاصة فإن مساهمة الاستثمار العام مهمة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي. وتستعرض الورقة هنا مفهوم الاستثمار العام وأهدافه وأنواعه ومحفزات قيام هذا النوع من الاستثمار ، بالإضافة إلى تطور استثماراته في ضوء خطط التنمية.[1]

شهدت دول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2005م زيادة ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وذلك في ضوء تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية للاقتصاديات الخليجية، وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار، إلى جانب التحسن في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم التدفقات الاستثمارية لا يزال محدودا إذا مقارنته بحجم اقتصاديات دول الخليج أو بحجم الاستثمار المتجه إلى الأسواق الناشئة الأخرى، الأمر الذي قد يتطلب بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي لما لذلك من تأثير على النمو والتكامل الاقتصادي في هذه الدول. فقد اتجهت المملكة العربية السعودية الى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر اليها باعتباره حافزا للتنمية و النمو الاقتصادى . ولتحقيق المنفعة الاقتصادية ، تبنت المملكة سياسات اقتصادية تشجع على جذب الاستثمارات الاحنبية .[2]

[1]- كتاب الاقتصاد الكلي لـ أ.د/ محمد أحمد الافندي-2009,ص 56

[2]- شلبي, م. (2013). الإستثمار الاجنبي المباشر و أثره على النمو الإقتصادي : دراسة تطبيقية على الإقتصاد المصري. مجلة مصر المعاصرة 104(510).

منذ أوائل الثمانينات، شهدت المملكة العربية السعودية ، إصلاحات متعددة ومستمرة وجديدة تهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وخلق بيئة قانونيّة مواتية لصالح المستثمرين الأجانب. وتشمل هذه التطوّرات المواتية، تحرير دخول المستثمرين، و منحهم المزيد من الحوافز الاستثمارية، وخفض الضرائب، وتوفير الضمانات والحماية. وتعتبر المملكة من بين كبريات الدول المستفيدة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إليها خلال العام 2008 ما قيمته 38.3 مليار دولار أمريكي، بزيادة مقدارها 57.2 %. وعلى أساس معدل النمو السنوي المركب، ارتفعت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى المملكة العربية السعودية بنسبة 117.9 % خلال الفترة ما بين العام 2003 والعام 2008، مما يبيّن الجهود التي تبذلها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع اقتصادها. وفي عام 2013شهدت المملكة تراجعاً في الاستثمار الأجنبي المباشر بعد أن كان لها نصيب الأسد من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة. حيث تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر بواقع 24٪ من 12.2 مليار دولار خلال العام 2012 ليصل الى 9.3 مليار دولار خلال العام 2013. وقد جاء هذا التراجع على الرغم من الاستثمار في المشاريع الكبيرة كمشاريع البنية التحتية وتكرير النفط والبتروكيماويات

2- مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر:

أدى الاستثمار الأجنبي المباشر خلال النصف الثاني من القرن الماضي دوراً هاماً في دعم نمو اقتصادات الدول النامية ، لا سيما خلال العقدين الماضيين اللذين شهدا زيادة كبيرة في حجم التدفقات الاستثمارية. وتفسر التغيرات التي طرأت على هيكل الاقتصاد العالمي معظم تلك الزيادة وهي: الاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير نظم التجارة والاستثمار ، فضلاً عن زيادة مساهمة هذه الدول في التكامل الاقتصادي العالمي.[3]

[4] يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه قيام شركة أو منشأة ما بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات. ويمكن أن يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر أشكالاً عديدة ، كأنشاء مشروع جديد بالكامل أو تملك أصول منشأة قائمة ، أو من خلال عمليات الدمج والتملك. . كما عرّف صندوق النقد الدولي ،الاستثمار الاجنبي بانه" الاستثمار في مشروعات داخل بلد ما يسيطر عليه مقيمون في بلد اخر بنسبة تتراوح بين 10 %و100% ولا يشمل ذلك الاستثمارات البنكية ما لم تنفق على اسهم وسندات واصول ثابتة.

أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر:

يمكن تلخيص مجموعة من الأهداف التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدول الأم ، وهذا سعياً لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها[5]:

[3]- ناجي شوقي جواد، إدارة الأعمال الدولية، الأهلية للنشر ا ولتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 4114 ، ص: 33

[4] -ادارة الابحاث الاقتصادية –صندوق النقد الدولى (2016)الاستثمار : تعريفه واطرافه ودوافع الطرف الاخر المستثمر في الاصرار على التحكيم-

[5] عبدالله، محمد عبدالعزيز. الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الاقتصاد الإسلامي، دار النفائس، عمان/الأردن، 2005م، ص 25-29.

- القرب من المواد الأولية وبالتالي التخفيض من التكلفة ، لأجل استخدامها في مشاريعها ومنه إقامة الإستثمارات في البلدان الغنية بهذه المواد الأولية.
- الاستفادة من وفرات الحجم الكبير على مستوى الإنتاج.
- توزيع المخاطر التي من الممكن ان تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية مثل (الحروب والتأميم والمصادرة ..ألخ) ، ومنه انتشار هذه الاستثمارات على عدد كبير من الدول سوف يقلل إلى أدنى حد من هذه المخاطر.[6]
- انخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة وهذا لانعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل ، مما أثر على مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية ، وألزمهم إنشاء استثماراتهم مباشرة في الدول المضيفة.

3- محددات الاستثمار الأجنبي المباشر:

بما أن الهدف الأساسي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية هو تحقيق أعلى الأرباح الممكنة ، لهذا لا بد أن يأخذ هذا الاستثمار بنظر الاعتبار المحددات أو القيود أو العقبات التي تؤثر في تحقيق هذا الهدف. ويمكن أن توضح أهم تلك المحددات من خلال الآتي[7]:-

أ. كلفة عناصر الإنتاج بخاصة أجور قوة العمل ، فحينما تكون هذه الكلفة عالية تكون ذات عامل غير مشجع لقيام هذا الاستثمار ، وبالعكس حينما تكون هذه الكلفة منخفضة تؤدي إلى تشجيع هذا الاستثمار .

ب. إنتاجية عنصر العمل ، فإذا كانت هذه الإنتاجية عالية تجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وبالعكس حينما تكون منخفضة.

ت. معدلات النمو الاقتصادي ، فحينما تكون هذه المعدلات عالية تقود إلى تحفيز هذا الاستثمار ، وحينما تكون هذه المعدلات منخفضة تكون مقيداً لهذا الاستثمار.

ث. ارتفاع معدلات التضخم النقدي ، يمثل معيقاً للاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالعكس حينما يكون هذا التضخم مرغوباً يكون مشجعاً له.

ج. حجم السوق ، فالحجم الصغير للسوق الناتج عن انخفاض دخول الأفراد في البلد النامي يكون عامل غير مشجع للاستثمار الأجنبي المباشر , وبالعكس حينما يكون هذا الحجم كبير فهو يشجع على هذا الاستثمار.

ح. ارتفاع حجم الصادرات في الميزان التجاري للبلد يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالعكس حينما يكون هذا الميزان في حالة عجز فهو يكون عنصر تقييد لهذا الاستثمار.

---

[6]- مختار, ا. م. ع. (2013). الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2010م. أماراباك, 4(11)

[7] مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، 2013م، ص 362.

خ. سياسات تقييد التجارة والمركزية في إدارة الاقتصاد ، تكون عوامل غير مشجعه للاستثمار الأجنبي المباشر ، وبالعكس في حالة سيادة سياسات تحرير التجارة والإصلاح والانفتاح نحو الخارج تكون عوامل محفزة لهذا الاستثمار.

4- مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل هذه المزايا فيما يلي[8]:

- تقليل الواردات وزيادة الانتاج الموجه للتصدير بمايؤدي إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية التي تؤدي إلى تحسين الميزان التجاري مما يحسن ميزان المدفوعات.
- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عملية التنمية الاقتصادية عن طريق جلب الأصول المادية والغير مادية والمتمثلة في رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية
- الاستثمار الأجنبي المباشر عامل في تحسين الاستثمار المحلي من خلال تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والمدخرات المحلية مما يؤدي إلى زيادة فوائد هذه الاستثمارات التي بدورها ترفع من المدخرات.
- ينمي الاستثمار الأجنبي المباشر روح المنافسة بين الشركات المحلية ، إذ يصبح من الضروري على هذه الشركات التركيز على تحقيق هدف البقاء والتوسع وتطوير منشآتها.
- تقليص حجم البطالة وهذا عن طريق إنشاء المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات وهذا من أجل القيام بأعمالها الخاصة.
- رفع مستوى التنمية الاقتصادية من خلال ما يوفره الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال النقدي والعيني من الأثر الايجابي على الاقتصاد وتجارة تلك الدولة وذلك بالقيام ببرامج تنموية متوسطة وطويلة الأجل

- 5- مخاطر الاستثمار الأجنبي

- **تتركز مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر في كل من:**

1- المحددات الاقتصادية: إنَّ توفر الموارد الطبيعية القابلة للاستغلال وإمكانية تصنيعها تمثل عاملا مهما من عوامل الاستثمار، ويرتبط استغلال هذه الموارد بضرورة توفر كفاءات معينة والأيدي العاملة المدربة وذات التكلفة المنخفضة، وينبغي ان يصاحب هذه الموارد حزمة حوافز تساعد على خلق بيئة اقتصادية سليمة معبرا عنها بمعدل النمو في الناتج القومي الإجمالي ، ومعدل الدخل الفردي، و معدلات التضخم وحجم السوق والسياسات الاقتصادية من حيث التحرر الاقتصادي والخصخصة ودرجة المنافسة في السوق وتكاليف الإنتاج. فضلا عن توفر البنى الهيكلية للاقتصاد كميزة جاذبة للاستثمار مثل الطرق، والاتصالات، وخدمات الكهرباء فالدول التي تتوفر فيها هذه الخدمات تعتبر دول جاذبة للاستثمار.

[8] فوضيل، فارس. أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، مذكرة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد وعلوم التسيير- جامعة الجزائر، 2004م، ص52.

2- المحددات السياسية: وتمثل النظام السياسي القائم في البلد، إذ يؤثر الاستقرار السياسي في أي بلد تأثيرا كبيرا في جذب الاستثمارات الأجنبية ، فالمستثمر الأجنبي يتخذ قرارا بقبول أو رفض المشروع، ليس على أساس حجم السوق أو العائد وإنما ايضا على أساس درجة الاستقرار السياسي للبلد، اذ يوفر الاستقرار الحرية والكفالة لحقوق الإنسان لأنَّه مطلب رئيس لخلق بيئة سياسية جاذبة للاستثمار، ويضم وجود أجهزة حكومية تقوم بتقليل الزمن المطلوب للحصول على رخص لإنشاء المشاريع، ومحاربة الفساد المالي والعمل بشفافية، بالإضافة للتخطيط والتنفيذ والمتابعة والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية. فالمستثمرون يفضلون الأنظمة الديمقراطية لأنَّها مستقرة أما الأنظمة الأخرى فهي عرضة للتغيير.

3- المحددات القانونية والتشريعية: تتمثل بالقوانين والتشريعات التي تكفل للمستثمر حوافز وإعفاءات وقوانين خاصة بالضرائب والجمارك بالإضافة الى الحماية من المخاطر غير الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة بالإضافة لحقه في تحويل أرباحه لأي دولة، ولهذا تتنافس الدول على إصدار تشريعات محفزة للاستثمار تفوق الحوافز التي تقدمها الدول الأخرى بشرط ألا تؤدي هذه الحوافز الى ضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة ومكانتها.

4- وضع السوق ودرجة وطبيعة المنافسة السائدة فيه: وتتمثل بحجم الطلب على منتجات المشاريع الاستثمارية المتأثرة بالسوق وامكانية اتساعه وخاصة المناطق التي تروج فيها السلعة في نفس منطقة المشروع الاستثماري، فضلا عن المخاطر العديدة لشدة المنافسة خاصة فيما يتعلق بالترويج للسلع إذ تتطلب تكاليف هائلة وهذا يؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي . لذا يلجأ المستثمرون للاستثمار في الدول النامية لتوفر فرص الاستثمار وانعدام المنافسة بعكس الدول المتقدمة.

- 6- محتويات البحث

مشكلة البحث:

على الرغم من لخطوات الكبيرة التي قطعتها دول مجلس التعاون لتحسين المناخ الاستثماري وتنويع الإنتاج ونقل التكنولوجيا وتوطينها ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والناتج المحلي الإجمالي وتخفيف اعتماد القطاع الخاص الكبير على القطاع الحكومي وإيجاد حالة من الإبداع والمبادرة الاستثمارية لدى القطاع الخاص, إلا انه مازال هناك مجموعة من المعوقات التي لا بد من علاجها والعمل على إنهائها، وذلك بغية زيادة التدفقات الاستثمارية الأجنبية، لدى للمملكة العربية السعودية بدلا من الاعتماد على قطاعات النفط والغاز و تجاهل القطاعات الاخرى

يطرح البحث التساؤلات التالية

1- هل السياسات الاقتصادية فى المملكة العربية السعودية جاذبة للاستثمار الأجنبى ؟

2- هل هنالك اتجاه لتنويع مصادر الدخل بدلا من الاعتماد على النفط فى المملكة؟

3- هل هنالك عوائق تؤثر سلباعلى تدفق الاستثمار الاجنبى الى المملكة العربية السعودية؟

4- ما هى ابرز المجالات للاستثمار فى المملكة العربية السعودية ؟

5- الى أى مدى تقدم المملكة العربية السعودية حوافز تشجع دخول الإستثمارية إليها ؟

اهداف البحث :

1- التعرف على نوعية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وحجمها في المملكة .

2- التعرف على العوامل التي تحد من تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة الى المملكة .

3- تقييم الآثار الإيجابية والسلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة.فى المملكة

4- التعرف على الإجراءات اللازمة التي على يجب المملكة اتخاذها لتوفير المناخ الملائم لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتجنب أكبر قدر من أعبائها.

5- استخدام نتائج تقييم الدراسة لمساعدة واضعي السياسات الاقتصادية على وضع استراتيجيات لجذب و تنمية الاستثمار الأجنبي و تقليل الاعتماد على النفط .

فروض البحث:

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبى المباشر والناتج المحلى الاجمالى

2- وجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبى والإنفتاح التجارى

3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبى وحجم الصادرات

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإستثمار الأجنبى والإنفاق الحكومى

5- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستثمار الأجنبى والتضخم

تفترض الدراسة وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الاستثمار الاجنبى المباشر كمتغير تابع و الصادرات و التضخم و الناتج المحلى الاجمالى و الانفتاح الاقتصادي كمتغيرات مستقلة -

من منهجية البحث:

تستخدم الدراسة المنهج الوصفى ومنهج التحليل الكمي وتحليل الإنحدار التجريبي للفترة 1985-2017.باستخدام طرق تحليل متعددة اعتمادا على برنامج الافيوس .تم الحصول على البيانات من تقارير مؤسسة النقد السعودى ووزارة المالية و مصلحة الاحصاء في المملكة العربية السعودية

. وعليه فإن نموذج معادلة محددات الاستثمار الأجنبي تأخذ شكل الدالة الآتية :

FDI = (GDP, EX, DOP, GOV,)

الاستثمار الأجنبي المباشر = FD I

الناتج المحلى الإجمالي = GDP

الصادرات = EX

الانفتاح الاقتصادي = DOP

الانفاق الحكومي = GOV

7-الدراسات السابقة

1- دراسة الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي

بن يوب لطيفة و عوار عائشة (2013)

تناولت هذه الدراسة الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليج خلال الفترة 1981-2011 باستخدام طريق التكامل المتزامن. توصلت الدراسة الى وجود علاقة سببية بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي [9]

2- دراسة مها البقمي- تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية ، دراسة قياسية للفترة 1982-2015

هدفت الدراسة الى توضيح تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1980-2015 . انتهجت الدراسة الاسلوب الوصفي بين المتغيرين، والمنهج القياسي للسلاسل الزمنية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئةARDL واظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين الاستثمار الاجنبي المباشر والاستثمار المحلي الخاص مما يدل على أن العلاقة بينهما تحفيز وتشجيع وليست مزاحمة [10]

3- دراسة محمد، أميرة، (2005م)

اوضحت الدراسة ان الاستثمار الأجنبي المباشر مهم جدا وله دور أساسي في تنمية اقتصاديات الدول النامية وذلك من خلال إمداد الدول النامية بحزمة من الأصول المختلفة في طبيعتها والنادرة في هذه الدول من الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية خلال الشركات متعددة الجنسيات، وتشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا، المهارات الإدارية، كما أنها قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا. وهو من أكثر الأشكال شيوعا

[9] لطيفة و عائشة ،الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي ، مجلة العلوم الاقتصادية و التيسير ، العدد 9 ،2013 .

[10] مها البقمي ، تاثير الاستثمار الاجنبي المباشر على الاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية دراسة قياسية ، دراسة قياسية للفترة 1982-2015

في الدول النامية، حيث يشارك المستثمر المحلي – الخاص ،أو الحكومي أو الاثنين معا- المستثمر الأجنبي من ملكية المشروعات الاقتصادية ،المقامة على أراضيه، وبالتالي يشاركه في قرارات الإدارة، وعن طريق هذه المشاركة يمكن تقليل المخاطر السياسية التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي عن تخفيف الأعباء المالية التي يتحملها من تأميم ومصادره وخلافه، فضلا عن ان الاقتصاد المضيف نتيجة مشاركة المستثمر الوطني في المشروع الأجنبي المشترك

4- دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المنصورة، مصر اعدادعبدالسلام، رضا، (2002م)[11]

اوضحت الدراسة ان اهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تبدو من خلال آثاره على الدولة المضيفة له، حيث يوفر العديد من المزايا التي لا يمكن للمصادر المالية الدولية الأخرى توفيرها مثل:

1- أنه وسيلة أكثر أمانا للتمويل إذا ما قورنت بالقروض الثابتة.

2- إنه يمثل أسهل وسيلة وطريقة أكثر فاعلية في الحصول على تكنولوجيا متقدمة .

3 - يؤدي إلى خلق فرص وظيفية ورفع مهارات العمال وفتح أسواق جديدة للتصدير

.4 - قد يساهم في مساعدة الشركات المحلية على تطوير قدرتها الإنتاجية والدخول في سوق المنافسة الدولية إذا ما تهيأت الظروف لتحقيق ذلك.

5- دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية اعداد معاوية احمد حسين 1432

شهدت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المعروفة بدول مجلس التعاون الخليجي منذ عام 2005م زيادة ملحوظة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إليها وذلك في ضوء تنامي الثقة بالتطلعات المستقبلية للاقتصاديات الخليجية، وتقليص العوائق التي كانت تقف في وجه الاستثمار، إلى جانب التحسن في السياسات الاقتصادية والتشريعات ذات العلاقة. وعلى الرغم من ذلك، فإن حجم هذه التدفقات الاستثمارية ما زال محدودا إذا ما قورن بحجم اقتصاديات دول الخليج أو بحجم الاستثمار المتجه إلى الأسواق الناشئة الأخرى، الأمر الذي قد يتطلب بذل المزيد من الجهود لتشجيع الاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي لما لذلك من تأثير على النمو والتكامل الاقتصادي في هذه الدول[12].

6- دراسة اثر الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليليةقياسية لبعض دول الخليج العربي اعداد نورية عبد محمد (2012)

[11] عبدالسلام، رضا محمد (2002م) محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المنصورة، مصر، دار السلام للطباعة والنشر، ص79

[12] معاوية أحمد حسين ،الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي بمجلس التعاون لدول الخليج العربية، جامعة ظفار - كلية التجارة,وادارة الأعمال. 1432

لقد ركزت هذه الدراسة على تحليل دور الاستثمار الاجنبي واثره في الاستثمار المحلي في ظل بروز أفكار العولمة بمختلف جوانبها وتقارب المسافات بين الدول بفعل التطور العلمي والمعرفي في وسائل الاتصال ، لذا بدأت البلدان النامية ومنها دول الخليج العربي تعمل جاهدة من أجل جذب الاستثمار الاجنبي بشكل عام والاستثمار الاجنبي المباشر بشكل خاص عن طريق استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال بديلاً أو ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب ، كل ذلك ليس لكونه مصدرا مكملاً لتمويل التنمية الاقتصادية فقط وانما في نقل القدرات التكنولوجية المتطورة أو المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية وغير ذلك من المدخلات الهامة من الخارج ، كما يشكل أداة للاندماج في الشبكات الدولية للإنتاج والتسويق والتوزيع وأداة لتحسين القدرة التنافسية الدولية للشركات والأداء الاقتصادي للبلدان[13].

7- دراسة اثر الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليليةقياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2012 اعداد احمد خليل (1995)

. تناولت الدراسة الاستثمارات الاجنبية واثرها على التنمية .حدد الباحث في هذه الدراسة اهم دوافع الاستثمار الاجنبي المتمثلة في العوامل المتصلة بالسوق ، ويليها تحقيق اقصى ربح ممكن وذلك في حال توافر جميع شروط الاستثمار الاجنبي أي تهيئة المناخ المناسب لنمو الاستثمارات من حيث توافر المواد الخام ، والايدي العاملة ، والبنية التحتية والتي تساهم بفاعلية في تحقيق اكبر قدر ممكن من الارباح مما يترتب عليه التاثير المباشر على التنمية الاقتصادية للبلد وتحليل لعدد من العوامل المؤثرة ومنها : الاستقرار السياسي، والوضع الاقتصادي ، وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي التي لها تاثير على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر للبلدان النامية[14].

8- دراسة الاستثمار أالجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي صلاح الصعيري و احمد البكر (2016)

تستعرض هذه الورقة حالة الاستثمارات الاجنبية المباشرة في دول الخليج العربية، وتبرز أهمية الاستثمار الاجنبي كأحد المصادر المحفزة للنمو. وباستخدام بيانات مقطعية زمنية عن الفترة 2000-2015م وتطبيق طريقة الاثار الثابتة وكذلك طريقة المربعات الصغرى المعممة يتضح أن تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر لدول الخليج العربية تتأثر إيجابياً بالتدفقات الاستثمارية وفرة الموارد الطبيعية وجودة الانظمة والنمو الاقتصادي. وتوصي الدراسة بالتركيز على جذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة للاقتصاد والتي تسهم في خلق فرص عمل جديدة وتوطين التقنية[15].

9- دراسة محمد اسماعيل و جمال قاسم (2017)[16]

---

[13] - نورية عبد محمد ،اثر الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليليةقياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2012 ا

[14] محمد خليل في نورية عبد محمد ،اثر الاستثمار الاجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليليةقياسية لبعض دول الخليج العربي 1992-2012 ا

[15] - صلاع الصعيري و احمد البكر الاستثمار أالجنبي المباشر في دول مجلس التعاون الخليجي،ادارة الابحاث الاقتصادية ،مؤسسة النقد العربي البسعودي،2016

[16]

تناولت هذه الدراسة محددات الاستثمارالاجنبي المباشر في الدول العربية من خلال تقدير نموذج لمحددات الاستثمار الاجنبي المباشر في 17 دولة عربية، توصلت الدراسة الى :

1 : ارتفاع معدل النمو الاقتصادي للدول العربية، يساهم بشكل كبير في استقطاب المزيد من الاستثمار الاجنبي المباشر

2 . يساهم ارتفاع معدل نمو الكتلة النقدية في جذب الاستثمارات الاجنبية إلى أسواق الدولة المضيفة

3. يساهم تحرير التجارة وعقد الاتفاقيات بين الدول المضيفة والمستثمرين وتقديم تسهيلات ضريبية لهم بشكل كبير في جذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية.

واهم توصيات الدراسة تتمثل في:

1- تعزيز أداء الاقتصاد الكلي عن طريق تبني عدد من السياسات الهادفة إلى التغلب على الاختالالت الداخلية والخارجية

2- تبني الاصلاحات الهيكلية اللازمة لدعم مسارات النمو طويل الاجل من خلال تحسين مستويات الانتاجية والتنافسية

5- تقليص حجم القطاع العام ودوره في الانشطة الاقتصادية ببعض الدول العربية.

الفرق بين الدراسات السابقة تميز الدراسة الحالية :

تميزت هذه الدراسة فى انها اعتمدت على فحص وتحليل البيانات المتوفرة من خلال رؤيتها لأهمية جذب الاستثمارات الأجنبية للمملكة العربية السعودية للنهوض باقتصادها فى ظل المتغيرات المتعددة خاصة مع تدنى معدلات أسعار البترول عالميا مما دفعت بالمملكة تنهج نهجا يوفر لها بدائل وموارد موالية جديدة شمل بالاضافة لتشجيع الاستثمارات الأجنية فرض ضرائب القيمة المضافة وتفعيل آليات الخصخصة لتدفع بالقطاع الخاصة للمساهمة فى التنمية الاقتصادية,لذلك نجد أن هذه الوؤقة لم تقتصر على محور واحد وانما جملة من المحاور الاستراتيجية وعلى رأسها استراتيجية الاستثمار الاجنبى

7- تحليل البيانات ومناقشة النتائج

يختص هذا الفصل بالدراسة التطبيقية واستخدام الأساليب الإحصائية لتحليل متغيرات الدراسة وذلك بغرض الوصول إلى نموذج قياسي للاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. وسيعرض البحث أولاً منهجية الدراسة من حيث طريقة اختيار العينة وجمع البيانات ثم مناقشة الأساليب الإحصائية المختلفة المستخدمة في اختبار فروض الدراسة وأخيراً يتم تحليل نتائج الاختبارات الإحصائية للوقوف على مدى صحة افتراضات الدراسة .

فترة الدراسة :

إن تقدير المعلمات (Parameters) من سلسلة صغيرة نسبياً غالباً ما يؤدى إلى عدم الاطمئنان إلى استمرار العلاقة أو العلاقات المقدرة ، لذا من الضرورة الاهتمام بالفترة الزمنية التي يغطيها البحث لتتناسب مع أغراض التحليل الإحصائي لذلك تم اختيار

فترة البحث (1985-2017) وهذه الفترة تعتبر كافية للتأكد من استقرار العلاقة المقدرة نظراً لأن جودة التقديرات تتوقف أساساً على جودة البيانات وكفاية درجة الحرية المستخدمة في اختبارات المعنوية وقد اعتمد البحث في جميع بيانات الدراسة على البيانات والإحصاءات المنشورة الصادرة من مؤسسة النقد العربي السعودي .

(2-5) توصيف متغيرات الدراسة (توصيف النموذج) Model specification

هنالك عدة نماذج قد تم استخدامها في الدراسات الاقتصادية التي تناولت تحليل العلاقة بين متغير الاستثمار والمتغيرات الاقتصادية الأخرى كما ورد ذلك سابقاً في الدراسات التطبيقية والنظرية والاقتصادية المقترحة في أدبيات الاقتصاد وفي هذه الدراسة سوف يتم استخدام نموذج من خمس متغيرات هي :

1- المتغير التابع : Dependent variable

يمثل الاستثمار (investment) ويعنى ذلك الاستثمار الأجنبي ويعرف على أنه التوجيه الأمثل للموارد المتاحة من أجل تعظيم المنفعة الكامنة في هذه الموارد.

2- المتغيرات المستقلة : Independent Variables

تتمثل المتغيرات المستقلة (المفسرة) فيما يلي :

(أ) الناتج المحلي الإجمالي : Gross Domestic Product (GDP)

وهو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها الاقتصاد خلال فترة زمينه معينة تكون عادة سنة ، لذلك فإن هذا المحدد يتعلق بمستوى النشاط الاقتصادي. ووفقاً لنظرية المعجل يرتبط حجم مخزون رأس المال المطلوب إيجاباً مع مستوى الطلب ، وبذلك يمكن اعتبار نمو الناتج المحلي كمؤشر يمكنه التعبير عن هذا النشاط ويرتبط بمستوى النشاط الاقتصادي بعلاقة إيجابية [17]

(ب) الانفتاح التجاري:(DOP)

من المعلوم أن تأثير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي هو تأثير كبير وايجابي فتحرير الواردات يؤدى إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية وبالتالي يحفز الإنتاج الوطني والأجنبي ولذلك فأن الانفتاح التجاري يتيح فرصاً أكبر للاستثمار ومن ثم الحصول على الموارد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ، إذ توجد دالة موجبة بين معدلات التنمية والانفتاح الخارجي.

(ج) الصادرات:

تعتبر الصادرات من العوامل المؤثرة على حجم الاستثمار الأجنبي ، فالزيادة في حجم الصادرات يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وتحسين ميزان المدفوعات والذي بدوره يعمل على جذب الاستثمارات الأجنبية.

(د) الإنفاق الحكومي:

[17]) Blom strom , M, Lipsay , Rand , Zejan , (1996) " is fixed investment the key to economic growth " Quarterly Journal of economic , voll , PP 269.

إن زيادة الإنفاق الحكومي من المؤشرات الرئيسية التي تؤثر على القرار الاستثماري وقدرتها على جذب الاستثمارات الأجنبية وعادة ما يكون هناك علاقة موجبة بين إن زيادة الانفاق الحكومي وبين حجم الاستثمارات الأجنبية.

(د) التضخم :

العلاقة المتوقعة بين الاستثمارالأجنبى المباشر و التضخم علاقة عكسية وعليه فان استقرار معدل التضخم يودي الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة

وعليه يأخذ النموذج الصيغ الرياضية العامة التالية

FDI=B+BGDP+BGOV+BEX+BINF+U :

FDI = f (GDP,DOP , GOV, EX, INF) .....(4-1)

حيث :

I = حجم الاستثمارات =FDI=

GDP = الناتج المحلي الإجمالي.

DOP =الانفتاح التجاري وتم احتسابه عن طريق المعدلة:

معدل الانفتاح التجاري =

$$\frac{\text{الصادرات + الواردات}}{\text{الناتج المحلي الاجمالي}}$$

EX = الصادرات

INF = التضخم

وبيانات المتغيرات تم أخذها من مؤسسة النقد السعودي للفترة من (1985-2017) ويصبح النموذج في صيغته الاحتمالية التالية:

الاحتمالية التالية:

$$FDI = + GDP + DOP + GOV + \beta 4 INF + \beta 5\ EX + U$$

حيث u تمثل حد الخطأ العشوائي للمعادلة (error term) والذي يفترض أن قيمته موزعه توزيعاً طبيعياً بوسط حسابي يساوى صفر (UI = N(o وتباين ثابت with mean = zero , Constant variance] وهذه الفروض ضرورة للحصول على مقدرات غير متميزة وتتصف بالكفاءة لكل معلمة (parameter) من معلمات النموذج , , , , β4, β5, ووفقاً للنظرية الاقتصادية فإن التوقعات المسبقة تشير إلى أن أثر كل من :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والانفتاح التجاري (DOP) و الصادرات (EX) والإنفاق الحكومي (GOV) على الاستثمار يجب أن يكون موجباً .اما التضخم فالاثر يتوقع سالبا

وصف وتحليل البيانات :

تم تحليل بيانات الدراسة على الحاسب الآلي باستخدام البرامج والحزم الإحصائية الجاهزة (SPSS) Statistical Package for Social and sciences و Eviews

وهي من أكثر البرامج الإحصائية شيوعاً واستخداماً في العلوم الاجتماعية وقامت الباحثة بإجراءات تشغيل البيانات على الحاسب الآلي على النحو التالي :

8-النتائج القياسية :

يستعرض هذا الجزء من الدراسة أهم النتائج الاحصائية والقياسية التي تم التوصل اليها من النموذج المقدر في هذه الدراسة , ومن ثم تحليل النتائج ، ونظراً لماأوضحته الكثير من الدراسات بأن طريقة الفحص النظري لا تؤدي إلى نتائج قاطعة بشأن طبيعة السلاسل الزمنية. لذلك فقد تم إعتماداختبار سكون السلاسل الزمنية باستخدام اختبار جذور الوحدة التي تؤدي الي نتائج اكثر دقة. وقد تم الاختبار على اعتماد ديكي فوللر الموسع في هذه الدراسة.

اختبار جذور الوحدة الكلي (لجميع متغيرات النموذج) Group Unit Root Test:

جدول رقم (1): نتائج اختبار استقرار المتغيرات باستخدام اختبار جذور الوحدة الكلي

Group unit root test: Summary
Series: FDI, GDP, GOV, EX, INF, OPEN
Date: 02/01/19 Time: 14:31
Sample: 1985 2017
Exogenous variables: Individual effects, individual linear trends
Automatic selection of maximum lags
Automatic lag length selection based on SIC: 0 to 1
Newey-West automatic bandwidth selection and Bartlett kernel

Method	Statistic	Prob.**	Cross-sections	Obs
Null: Unit root (assumes common unit root process)				
Levin, Lin & Chu t*	-13.5500	0.0000	6	185
Breitung t-stat	-7.70583	0.0000	6	179
Null: Unit root (assumes individual unit root process)				
Im, Pesaran and Shin W-stat	-13.4130	0.0000	6	185
ADF - Fisher Chi-square	135.379	0.0000	6	185
PP - Fisher Chi-square	373.327	0.0000	6	186

** Probabilities for Fisher tests are computed using an asymptotic Chi -square distribution. All other tests assume asymptotic normality.

المصدر: إعداد الباحث من مخرجات برنامج E-VIEWS 8

من خلال نتائج اختبار جذور الوحدة المعدة (بالثوابت والاتجاه العام) وإحصائياتها المشار إليها في الجدول رقم (1) يتضح أن جميع متغيرات النموذج مستقرة عند الفروق من الدرجة الأولى (1) I وذلك وفقا لنتائج القيمة الاحتمالية (Prob) للإحصائيات المشار إليها في الجدول جميعها تساوي (0.0000) .

بعد التأكد من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة يمكن إجراء نموذج تصحيح الأخطاء للانحدار الذاتي VECMبغرض تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في متغيرات الدراسة.

معيار اختيار فترة الإبطاء المناسبة للنموذج VAR Lag Order Selection Criteria:

قبل تقدير النموذج لابد من تحديد الرتبة ودرجة الإبطاء (P) المناسبة لهذا النموذج. حيث تكون درجة الإبطاء الأفضل التي تعطي اقل قيمة للمعايير المحددة للأخذ بها في ذلك.

بالنظر إلى الإحصائيات الجدول رقم (2)

واعتماداً على نتائج LR و FPE و AIC و SC و HQ جميعها تعتبر أن مستوى الإبطاء الأول P =1 هو الأفضل لتقدير النموذج.

جدول رقم (2): إحصائيات تحديد المستوى الأفضل للإبطاء في متغيرات النموذج

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: FDI GDP GOV INF EX OPEN
Exogenous variables: C
Date: 01/31/19 Time: 22:47
Sample: 1985 2017
Included observations: 32

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-1944.628	NA	3.56e+45	121.9143	122.1891	122.0054
1	-1817.580	198.5130*	1.26e+43*	116.2237*	118.1475*	116.8614*

* indicates lag order selected by the criterion
LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
FPE: Final prediction error
AIC: Akaike information criterion
SC: Schwarz information criterion
HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر:

من إعداد الباحث من مخرجات برنامج E-VIEWS 8

تحليل التكامل المشترك لمتغيرات النموذج Cointegration Test:

يستخدم هذا الاختبار للتأكد من وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات النموذج ، وباستخدام اختبار جوهانسون للتكامل المشترك بين المتغيرات. وفقا لنتائج الجدول رقم (3) يتضح وجود معادلتين على الأقل يوجد بين متغيراتها تكامل مشترك ، ومن هذه المعادلات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (Trace) لمعادلة الاستثمار (0.0001). وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

في الجزء القادم سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتكامل المشترك لتحليل العلاقة في الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر FDI.

جدول رقم (3): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

Date: 01/31/19 Time: 23:21
Sample (adjusted): 1987 2017
Included observations: 31 after adjustments
Trend assumption: Linear deterministic trend
Series: FDI GDP GOV EX INF OPEN
Lags interval (in first differences): 1 to 1

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized No. of CE(s)	Eigenvalue	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prob.**
None *	0.817724	124.6910	95.75366	0.0001
At most 1 *	0.621030	71.92176	69.81889	0.0336
At most 2	0.505563	41.84250	47.85613	0.1632
At most 3	0.328365	20.00807	29.79707	0.4223
At most 4	0.199736	7.668807	15.49471	0.5015
At most 5	0.024268	0.761583	3.841466	0.3828

Trace test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level
* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level
**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج E-VIEWS 8

وفقا لنتائج الجدول رقم (3) يتضح وجود معادلتين على الأقل يوجد بين متغيراتها تكامل مشترك ، ومن هذه المعادلات نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت القيمة الاحتمالية لإحصائية (Trace) لمعادلة الاستثمار (0.0001). وهذا يدل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر FDI .

في الجزء القادم سيتم تقدير نموذج تصحيح الخطأ للتكامل المشترك لتحليل العلاقة في الأجل القصير بين المتغيرات المستقلة والاستثمار الأجنبي المباشر FDI. ومن ثم يتم رفض فرضية العدم وقبول فرضيات الدراسة

تحليل نتائج نموذج تصحيح الخطأ للانحدار الذاتي Vector Error Correction Model (VECM):

جدول رقم (4) : نتائج تقدير النموذج التكامل المشترك للمدى القصير:

Variable	Coefficient	Std.Error	*p*-value
Δ *FDI(-1)*	-0.08956	0.176509	0.6167
Δ *LGDP(-1)*	0.39697	0.182538	0.0402
Δ *GOV(-1)*	-0.03154	0.124211	0.8018
Δ *EX(-1)*	-1.99738	0.725941	0.0114
Δ *INF(-1)*	8347.89	6455.457	0.2088
Δ *OPEN(-1)*	-33.2964	22.14583	0.1463
Ect (-1)	-0.49712	0.175164	0.0093

الجدول رقم (4) يمثل نتائج تقدير النموذج للعلاقة قصيرة الأجل بين المتغيرات،

حيث يتضح معنوية التأثير الايجابي الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير على الاستثمار الأجنبي المباشر حيث بلغت القيمة الاحتمالية للمعامل (0.0402) . وأيضا نلاحظ وجود تأثير عكسي ومعنوي للصادرات على الاستثمار الأجنبي المباشر في المدى القصير حيث بلغت القيمة الاحتمالية (0.0114). بينما لم نجد أي تأثير معنوي في المدى القصير لمتغير مستوى الانفتاح الاقتصادي والتضخم والإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي المباشر.[18]

كذلك ووفقا لقيمة معامل تصحيح الخطأ في النموذج نجد أن سرعة تعديل النموذج متوسطة حيث بلغت قيمة (-0.4971) (Error Correction Term) بقيمة احتمالية بلغت (0.0093) وهذا دليل على ان النموذج يحقق التوازن في المدى البعيد.

الجدول رقم (5)

Serial correlation LM	**LAG (1) Chi-square = 42.6628**	**0.2064**
Heteroskedasticity	**Chi-square = 283.2782**	**0.6628**

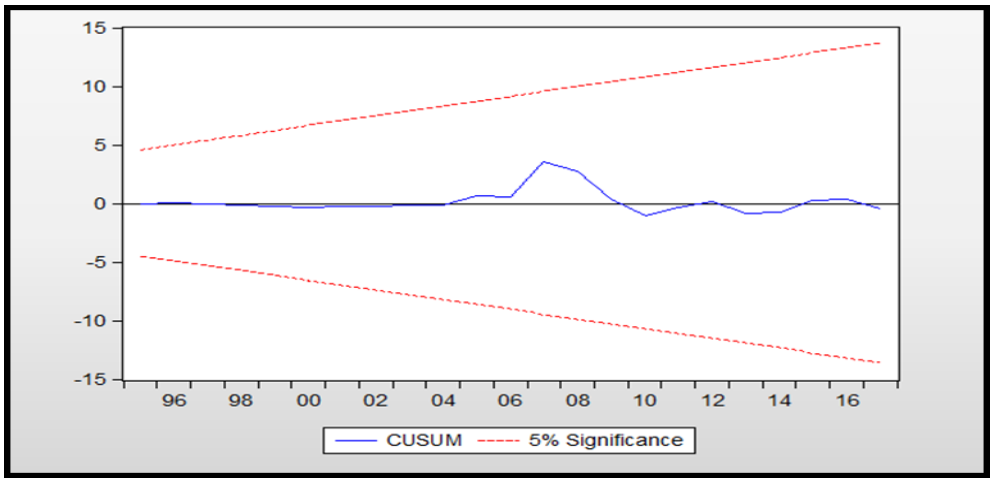
المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج E-VIEWS 8

نتائج اختبار خلو النموذج من المشاكل القياسية والاستقرار Model Stability:

للتأكد من خلو النموذج من المشكلات القياسية ، وفقا لنتائج الجدول رقم (5) نجد أن القيم الاحتمالية لاختبار الارتباط الذاتي (LM) واختبار عدم ثبات تباين حد الخطأ (Heteroskedasticity) أكبر من قيمة مستوى المعنوية (0.05) ، وهذا يدل على خلو النموذج من المشكلتين المذكورتين. وما يؤكد ذلك أيضا بالإشارة إلى الشكل رقم (1) والذي يوضح اختبار كوشم (CUSUM Stability Test) لتحديد مدى استقرار النموذج، فيلاحظ أن مسار النموذج لم يتجاوز حدود المعنوية 5% وهذا يدل على جودة استقرار للنموذج في المدى البعيد.

[18]- الحسن باسم حمادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، 4102 .06- ص: 01

الشكل رقم (1): اختبار مدى استقرار مسار النموذج



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج E-VIEWS 8

تحليل الصدمات ودوال الاستجابة (Impulses Responses Analysis):

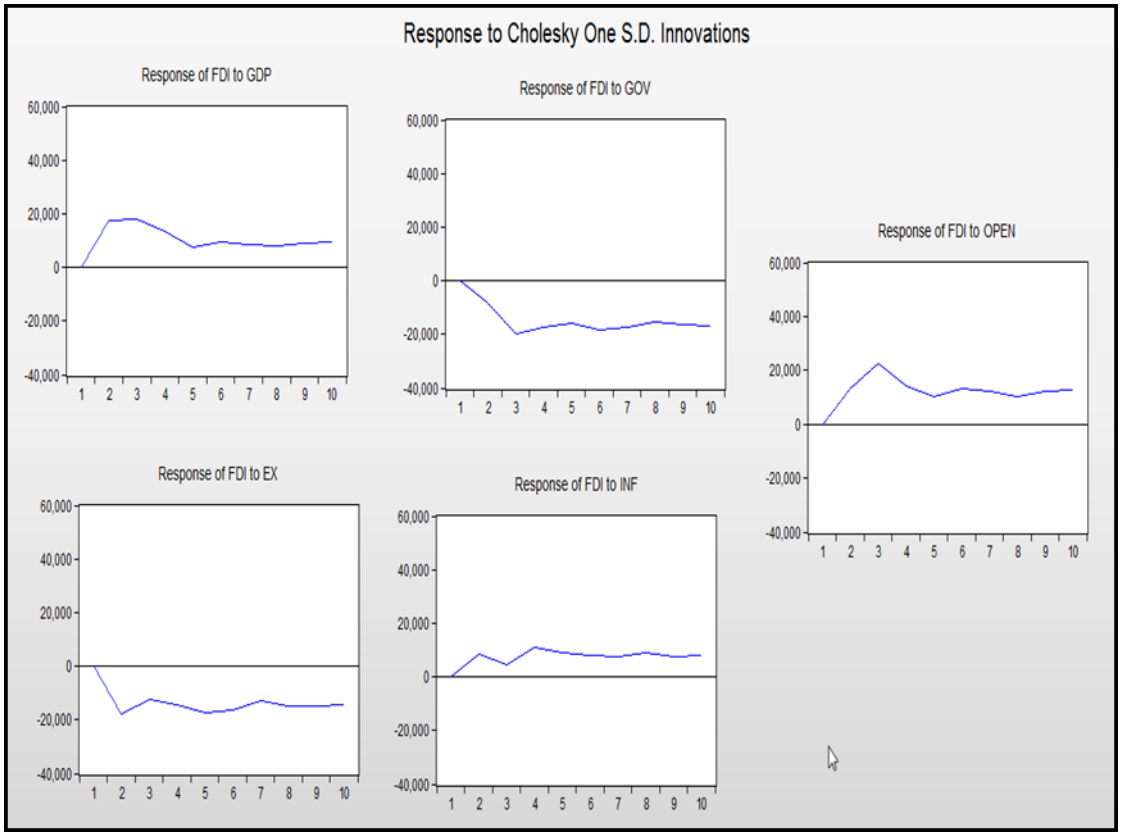
يهدف هذا التحليل والذي يعد من تحليلات ديناميكية نموذج (VAR) والذي يسمح لنا بدراسة وتحليل آثار السياسة الاقتصادية الموجهة إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي عبر متغيرات السياسات الاقتصادية ممثلة في التغيرات التي يمكن ان تحدث في الناتج المحلي الإجمالي و الإنفاق الحكومي و التضخم و التجارة الخارجية. حيث يعمل هذا التحليل إلى قياس أثر حدوث صدمة عشوائية مفاجئة في المتغيرات المستقلة للفترة الزمنية t واثر ذلك على التغير في مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر.[19]

يتضح من الشكل رقم (2) أن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي ومعدلات التضخم ستؤدي إلى إحداث أثر موجب في زيادة الاستثمار الأجنبي في المدى القصير و يتوقف هذا الأثر بعد السنة الثالثة ثم يبدأ الاستثمار بالانخفاض ويكون مستقراً مع مرور الزمن في المدى المتوسط و البعيد ، كما مبين في الشكل Response of FDI to GDP,OPEN,INF .

إلا أن الزيادة في مستوى الصادرات والإنفاق الحكومي سيؤديان إلى إحداث اثر سالب في الاستثمار الأجنبي في المدى القصي والمدى البعيد

[19]- الصميدعي محمود جاسم، ردينة عثمان يوسف، إدارة الأعمال الدولية،دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 4111 ، ص: 2 -29.

الشكل رقم (2): نتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة لمتغيرات النموذج



المصدر: من إعداد الباحث من مخرجات برنامج E-VIEWS 8

9-النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1- بينت النتائج أن المتغيرات الاقتصادية غير مستقرة في المستوى إلا أنها مستقرة في الفروق الأولى، وذلك باستخدام اختبارات استقرار السلاسل الزمنية [اختبار جذور الوحدة].

2- اوضحت الدراسة وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة ، مما يعني أنها لا تبتعد عن بعضها كثيراً بحيث تظهر سلوكاً متشابهاً.

3- وفقا لنتائج نموذج تصحيح الخطأ جميع المتغيرات لها تأثير على الاستثمار الأجنبي في الأجل البعيد . أما في المدى القصير توضح الدراسة وجود علاقة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي و الاستثمار الاجنبي المباشر في المملكة العربية حيث ان أي زيادة في الناتج المحلي الاجمالي ب 10% تؤدي الى زيادة الاستثمار ب 3.95

4- وفقا لنتائج تحليل الصدمات ودوال الاستجابة: في حالة الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي والانفتاح الاقتصادي ومعدلات التضخم ستؤدي ذلك إلى إحداث زيادة الاستثمار الأجنبي في المدى القصير و يتوقف هذا الأثر بعد السنة الثالثة. في حالة الزيادة في مستوى الصادرات والإنفاق الحكومي سيؤديان إلى إحداث انخفاض في الاستثمار الأجنبي في المدى القصير ويتوقف هذا الأثر في المدى المتوسط والبعيد.

ثانيا: التوصيات.

1- ضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الاقتصادية الأساسية وفق نظام من الأولويات يضمن تحقيق التنمية المستديمة.

2- ينبغي منح المستثمر الأجنبي حوافز متقاربة مع المستثمر الوطني

3 - إعطاء أفضلية لمشاركة رأس المال الوطني مع رأس المال الأجنبي

4- ضرورة قيام الحكومة بالمزيد من الإجراءات الاعلامية والتسويقية ، والتسويقية ، والترويجية في الداخل ، والخارج بشكل مستمر ودوري ، بهدف التعريف بالمناخ والمزايا والحوافز الاستثمارية المتوفرة ، فيما يتعلق بجذب الاستثمار الأجنبي .

المراجع العربية

1- الحسن باسم حمادي (2014)، الاستثمار الأجنبي المباشر، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان.

2. البسام، خالد (2011) تحديد العوامل المؤثرة في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للمملكة العربية السعودية د ا رسة قياسية للفترة) 1980 – 2007 (، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز-الاقتصاد والإدارة- السعودية، مج 25 ، ع

3. الأسرج, ح. ع. (2005). سياسة تنمية الاستثمار الاجنبي المباشر إلى دول العالم العربي. بنك الكويت الصناعي(83.

4. رخا, ح. ش. ع. (2012). الاستثمار الأجنبي المباشر: المفهوم - الآثار- المحددات. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية,

5. شرف, س. ر. (2006). الاستثمار الأجنبي وأثره في اقتصاديات الدولة. الإدارة المالية, 35(1.(

6. لطفي, ع. (2009). الاستثمارات العربية ومستقبل التعاون الاقتصادي العربي. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

7. كمال المنوفي ، هناء خير الدين ، ليلى الخواجة وآخرون (2002) : الاستثمارات الأجنبية بين قوى الجذب وعوامل الطرد ، مجلة الأهرام الإقتصادي ، العدد 1775 بتاريخ 13-01-2002

8. عبد السلام أبو قحف (2003) الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية ، الإسكندرية ، مؤسسة شباب الجامعة ، ص. ص : 15-25 .

9. الشرع,عباس جبار,(2006) م ,دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى حركة التصنيع العربى,مجلة العلوم الاقتصادية,العدد37,ص 116-133,كلية الادارة والاقتصاد,البصرة

10. العصيمى,محمود حمدان والدكتور طالبى,محمد(1994) م,التجربة السعودية الحديثة فى مجال جذب الاستثمارالاجنبى فى الصناعات السعودية,مجلة التعاون الصناعى ,العدد 19اكتوبر 1994

11. عجمي جميل هيل (1999) الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات

12. المالكى,مالك محمد, ,(2006) محددات الاستثمار الأجنبى فى المملكة العربية السعودية,ودولة ماليزيا رسالة ماجستير,قسم الاقتصاد ,كلية إدارة الأعمال ,جامعة الملك سعود

13.قويدرى ,محمد, م,(2005)تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها فى البلدان النامية ,أطروحة دكتوراة دولة فى العلوم الاقتصادية,جامعة الجزائر

14. بسيوني، محمد سعيد، (2013) أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي. المجلة المصرية للتنمية والتخطيط. المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني،

المراجع الانجليزية

1- Amini, C. (2014). FDI and Property Rights in Resource-Rich Countries. In International Business and Institutions after the Financial Crisis (pp. 53-72). Palgrave Macmillan UK.

2- Samuel, A., and Zhao, X. (2013), "Impact of Foreign Direct Investment and Economic Growth in Ghana", International Journal of Business and Social Research, Vol.3, No.1.

3- Carkovic, M. V., & Levine, R. (2002). Does foreign direct investment accelerate economic growth?. U of Minnesota Department of Finance Working Paper.

4- Jaspersen, F.Z., Aylward, A. H., & Knox, A.D. The effect of risks on private investment: Africa compared with other developing areas. Investment and Risk in Africa. pp.71-95 (2000).

5- Kandiero, Tonia . Chitiga, Margaret. Trade Openness And Foreign Direct Investment In Africa SAJEMS NS 9 No 3 pp.353-370. (2006).

6- Razmi, M.J. & Behname, M. (2012), FDI determinants and oil effects on foreign direct investment: evidence from Islamic countries. Advances in Management & Applied Economics, vol.2, no.4,261-270.

7- Liargovas, P.G. & Skandalis, K.S. Foreign Direct Investment and Trade Openness: The Case of Developing Economies.Social Indicators Research. Volume 106, Issue 2, pp 323–331. April (2012).

8- Razmi, M.J. & Behname, M. (2012), FDI determinants and oil effects on foreign direct investment: evidence from Islamic countries. Advances in Management & Applied Economics, vol.2, no.4,261-270.

ملاحق:

INF	EX	OPEN	GOV	FDI		Years
inf	ex	OPEN	GOV	FDI	GDP	
3.06-	85,564	0,4970	184004	718	372408	1985
3.16-	70,780	0,4563	137422	504	318775	1986
1.57-	75,313	0,5108	184919	8841	317478	1987
1.03	81,582	0,5364	140856	1907	322283	1988
0.9	79,219	0,5297	154870	1425	350325	1989
2.02	90,282	0,5919	487425	2935	430334	1990
4.62	108934	0,5890	487425	1765	484853	1991
0.42-	124,606	0,6205	238987	7403	501359	1992
0.84	105,616	0,5410	187890	3249	485630	1993
0.73	87,449	0,4956	163776	738	494766	1994
4.98	105,187	0,5527	173943	6925	526004	1995
0.89	103,980	0,5662	198117	935	581873	1996
0.39-	107,643	0,5471	221272	1096	608802	1997
0.3-	112,397	0,4770	190060	914	536635	1998
1.28-	104,980	0,4944	183841	2112	593955	1999
1.1-	113,240	0,5759	235322	5816	697007	2000
1.11-	116,931	0,5441	255140	6540	679163	2001
0.2	121,088	0,5582	233500	7868	699680	2002
0.61	138,435	0,6316	257000	8788	796561	2003
0.3	177,659	0,6762	285200	8073	929946	2004
0.71	222,985	0,7374	346474	73574	1172399	2005
2.21	261,402	0,7517	393322	98200	1324556	2006
3.83	338,088	0,7837	466248	334443	1430771	2007
6.1	431,753	0,8309	520069	70280	1771203	2008
4.2	358,290	0,6762	596434	72000	1399701	2009
5.7	400,736	0,6846	653885	69500	1664440	2010
4.9	410,837	0,7837	716093	83352	1648905	2011
4.7	422,285	0,8309	778956	72977	1681855	2012
4.53	433,733	0,6762	841819	62602	1714806	2013
4.3	445,181	0,6846	904682	52227	1747756	2014
4.13	456,629	0,7837	967546	41851	1780707	2015
3.93	468,078	0,8309	1030409	31476	1813657	2016
3.7	479,526	0,6762	.1093272	21101	1846608	2017

أهمية الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

The Importance Of Economic Intelligence In Making An Investment Decision In The Economic Algerian Establishment.

الباحث(ة) الأول: الدكتورة مروة مويسي
Maroua Mouissi
أستاذة دائمة، تخصص دراسات محاسبية وجبائية متقدمة
جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة –الجزائر-
Mouissimaroua47@gmail.com

الباحث الثاني: الأستاذ عبد الحليم مسعي
Messai Abd elhalim
أستاذ دائم، تخصص مالية مؤسسة
جامعة عباس الغرور خنشلة –الجزائر-
Kikoukikou70@gmail.com

الملخص:

احتل الذكاء الاقتصادي مكانة بارزة بين الحكومات والأفراد منذ ظهوره في اليابان أول مرة وذلك من أجل الجمع بين الوسائل العامة والخاصة خدمة للاقتصاد المحلي، ليأتي الدور فيما بعد على الأمريكيين والفرنسيين في جعل الذكاء الاقتصادي ثقافة راسخة في تسيير المؤسسة الاقتصادية.

وقد جاءت هذه الدراسة بعنوان أهمية الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار داخل المؤسسة الاقتصادية في الجزائر لأن مصطلح الذكاء الاقتصادي حديث التطبيق نسبيا في الجزائر وله أهمية كبيرة في المؤسسة نظرا للدور الكبير الذي يلعبه في اقتصاد الدول بصفة عامة وفي المؤسسة بصفة خاصة، حيث تناولنا في هذه الورقة البحثية مفهوم الذكاء الاقتصادي وكل العناصر التي لها علاقة به من خلال معالجة اشكالية مفادها ما هي أهمية الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية ؟ وقد خلصت الدراسة إلى أن الذكاء الاقتصادي له أثر ودور مهم في عملية اتخاذ قرار الاستثمار.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاقتصادي، قرار الاستثمار، المؤسسة الاقتصادية .

تصنيف JEL: O19 A10 L51 M1 N1.

Abstract:

Economic intelligence as a concept has taken pride of place and given a high image in the countries, governments and individuals who use this method which was invented by the Japanese and came for the first time in order to combine public and private means to serve the local economy and that the role later returns to the Americans and the French by making economic intelligence a corporate culture in the conduct of an economic foundation.

This study was placed under the title of the importance of economic intelligence in making an investment decision in economic establishment in Algeria, because the term economic intelligence is relatively recent in Algeria and has great importance and advantages for the institution due to the great role it plays in the economy of countries in general and in the institution in particular, where we have treated This concept of research paper on economic intelligence and all the elements related to it by addressing a problematic effect of the application of business intelligence, and the study concluded that business intelligence has an important role in the investment decision process.

Keywords: economic intelligence, investment decision, economic institution.

JEL Classification: O19 A10 L51 M1 N1.

المقدمة:

تشهد المؤسسة الاقتصادية تحديات عبر العالم وذلك في ظل بيئة تتميز بالتنافسية العالية ، حيث اصبح يتم الاعتماد على مختلف الوسائل التكنولوجية وخاصة ما يسمى بتكنولوجيا المعلومات التي أصبح لها دور فعال في تسيير المؤسسة الاقتصادية ، فالمعلومة في ابجديات ادارة الاعمال الحديثة هي المدخل الرئيسي لما بات يعرف بالذكاء الاقتصادي .

إن موضوع الذكاء الاقتصادي من المواضيع المهمة التي تثير جدلا كبيرا في المنظمات العالمية و العربية، خاصة مع ظهور المدن الذكية وتطور المعاملات أصبحت الدول بصفة عامة والمنشآت بصفة خاصة أمام تحدي كبير في ظل تكنولوجيا المعلومات والمنافسة الشرسة تسعى للبقاء دوما في السوق من خلال ترشيد القرارات المصيرية وبالخصوص قرار الاستثمار.

فالذكاء الاقتصادي مصطلح حديث النشأة نسبيا ظهر مع تطبيق الإدارة الالكترونية في المنشآت، يعمل على إيجاد المعلومة المفيدة بأقل تكلفة وفي الوقت المناسب والمكان المناسب ليحللها و يضعها تحت تصرف متخذي القرار في المؤسسة.

من خلال ما سبق تتجسد معالم الاشكالية من خلال التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يؤثر الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية؟

و التي تندرج تحتها أسئلة فرعية تتمثل في:

1ما لمقصود بالذكاء الاقتصادي؟

2 ما هي أهم نماذج الذكاء الاقتصادي على مستوى الدول و المؤسسة الاقتصادية ؟

3 فيما يتمثل دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية ؟

4 ما هو واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر؟

للإجابة على الإشكال الرئيسي والتساؤلات الفرعية أعلاه تم تقسيم الورقة إلى المحاور كالتالي:

المحور الأول: مدخل مفاهيمي للذكاء الاقتصادي.

المحور الثاني: دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

المحور الثالث: علاقة الذكاء الاقتصادي باتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

المحور الرابع : واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي لاتخاذ قرارا الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر .

المحور الأول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي.

أولا : ماهية الذكاء الاقتصادي:

1 تعريف الذكاء اصطلاحا:

يشمل ويتضمن القدرات العقلية المتعلقة بالقدرة على التحليل، والتخطيط، وحل المشاكل، وبناء الاستنتاجات، وسرعة التصرف، كما يشمل القدرة على التفكير المجرد، وجمع وتنسيق الأفكار، والتقاط اللغات، وسرعة التعلم، كما يتضمن أيضا حسب بعض العلماء القدرة على الإحساس وإبداء المشاعر وفهم مشاعر الآخرين .(wikipidia)

كما أن المفهوم العام السائد عند الناس للذكاء يشمل جميع هذه الأمور وربما جعلوها مرتبطة بقوة الذاكرة، إلا أن علم النفس يدرس الذكاء كميزة سلوكية مستقلة عن الإبداع، والشخصية، والحكمة وحتى قوة الحافظة المتعلقة بالذاكرة.

2 تعريف الذكاء الاستراتيجي:

في العادة مصطلح الذكاء يطلق على قدراتنا على حل المشاكل المعقدة بالسرعة التي تتم بها هذه الحلول حيث يرتبط مصطلح الذكاء بثلاث كلمات وهي إبداع، تحليل، و تطبيق وهذا ما يقودنا إلى ثلاث أنواع من الذكاء، الذكاء التحليلي، الذكاء الإبداعي و الذكاء التطبيقي والذكاء الاستراتيجي و هو الاقرب صلة لموضوع ورقتنا البحثية و الذي يعرف كما يلي: (طراوبية)

هو عملية أو أداة لجمع المعلومات التي تمد صناع القرار بالمعرفة وتدعمهم في صناعة القرارات و تمكنهم من الاصغاء الى البيئة التي تعمل فيها المنظمة ثم تحليل هده المعلومات لتفعيل قدراتهم في التنبؤ و التخطيط المستقبلي و التكيف مع المتغيرات البيئية وذلك في اطار تسلسلي متعاقب يهدف الى تنظيم المعلومات وتهيئة اطار فكري ازاء ما يحدث الان او مستقبلا ثم تحليل مسوغات التغير كقوى جوهرية لخلق الذكاء الاقتصادي كمدخل لاقتصاد المعرفة.

3 نشأة وتطور الذكاء الاقتصادي:

جاءت فكرة الذكاء الاقتصادي بظهور اقتصاد السوق إذ بين Fernand Braudel أن المنافسة بين المدن في شمال ايطاليا والمدن في فنلندا كانت بداية الهجومات التجارية والتجسس الاقتصادي، ليقدم Harold Wilensky 1967 أول تعريف للذكاء الاقتصادي في كتابه الذي عنوانه Lintelligence Organisatonnelle : إذ عرف الذكاء الاقتصادي كنشاط إنتاج المعرفة التي تخدم الأهداف اقتصادية والإستراتجية للمنطقة، خزنت وأنتجت في إطار قانوني من مصادر مفتوحة. كما سبق وان طورت اليابان في سنة 1950 نظام الذكاء الاقتصادي الخاص بها المرتكز على وزارة التجارة الدولية والصناعية (MITI) ومنظمة التجارة الخارجية اليابانية (JITRO) لإنعاش اقتصادها.

كما أن الولايات المتحدة شهدت سنوات الثمانينات عولمة الأسواق والتطور الهائل في مجال تكنولوجيا المعلومات، مما جعلها تتخذ خطوات تنظيمية لدعم العمل الدولي للمؤسسات وليساهم M.Porter في تطور مفهوم الذكاء الاقتصادي بشكل كبير.

كما شهدت سنوات التسعينات بداية ظهوره في فرنسا، أين أنشأت وكالة نشر المعلومات التكنولوجية (ADIT) والتي تهدف إلى تقديم مساعدة تشغيلية وحماية النمو الدولي للمؤسسات الفرنسية.

كما ظهر أول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي ظهر سنة 1994، من طرف مجموعة العمل في المحافظة العامة للتخطيط في فرنسا، حيث تم تعريفه على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبث المعلومة المفيدة للأعوان والمتدخلين الاقتصاديين لصياغة استراتيجيتهم، ونظرا لضرورة اعتماد مدير المنشأة لاستراتيجية تطوير منتج جديد، الاستثمار في سوق جديد، تحسين المردودية، معرفة المنافسين، أخذ القرار الصائب في الوقت المناسب، فإن الأمر يتطلب فهم المحيط الذي يتسع ويتعقد باستمرار، ففي هذا الإطار تعتبر المعلومة مادة أولية أساسية للإدارة الجيدة للمنشأة فالذكاء الاقتصادي يعمل على إيجاد المعلومة المفيدة بأفضل تكلفة، يحللها ويضعها تحت تصرف المقررين في المنشأة في الوقت المناسب، وبالتالي فهو عامل أساسي للمنافسة، ولقد تم اختيار مصطلح الذكاء لأنه يحمل معاني أكثر من مصطلح اليقظة، فهو يعنى القدرة على التأقلم مع المحيط . (بلحاج ، 2015/2014، صفحة 31)

وهذا التعريف يرتكز على الأفكار الأساسية التالية :

- ✓ فكرة إنتاج المعلومة.
- ✓ فكرة دوران، حيازة، معالجة وبث المعلومة.
- ✓ فكرة المعلومة المفيدة والملائمة.

من ضوء ما سبق نلاحظ ان الذكاء الاقتصادي مر في تطوره وبلورة مفهومه بعدة مراحل منذ خمسينات القرن الماضي الى يومنا خاصة فرنسا حيث تعتبر المحطة الاخير للذكاء الاقتصادي في مفهومه الحالي هذا ويمكن ايجاز هذه المراحل من خلال الجدول التالي:

جدول (1) تطور النشأة التاريخية للذكاء الاقتصادي

ت	العام	الكاتب او الدولة	نشأة المفهوم او ظهوره
1	1870	المملكة المتحدة	التحول من الذكاء العسكري الى الذكاء التسويقي
2	1950	اليابان	ظهر الذكاء الاقتصادي ومصدره الاساس الذكاء العسكري
3	1958	العالم Luhu	اول ظهور لمصطلح ذكاء الاعمال
4	1963	F.Aguilar	تمت الدراسة الثنائية لظاهرتي اليقظة والذكاء
5	1967	H.Wilensky	يعد اول تعريفاً واضحاً للذكاء الاقتصادي
6	1980	الولايات المتحدة الامريكية	تطور المفهوم من الذكاء التنافسي الى مفهوم ذكاء الاعمال
7	1990	فرنسا	يعد اول ظهور لمفهوم الذكاء الاقتصادي
8	1992	فرنسا	الظهور الرسمي لمفهوم الذكاء الاقتصادي
9	1994	فرنسا	اول تعريف عملي للذكاء الاقتصادي

المصدر: بلحاج آمنة: واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مع دراسة حالة، مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان، 2014-2015، ص 31.

4 تعريف الذكاء الاقتصادي: هناك تعاريف مختلفة للذكاء الاقتصادي نذكر من بينها:

تعريف هارولد الذكاء الاقتصادي يحدد النشاط الاقتصادي لإنتاج المعرفة في خدمة الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة التي جمعت والمنتجة في سياق قانوني وذات مصادر مفتوحة.

تعريف أربيلو الذكاء الاقتصادي بأنه منهجية البحث و تفسير المعلومات المتاحة للجميع من اجل تفعيلها و معرفة قدرتها و هذا التعريف له علاقة بالمعلومات المفتوحة مما يجعلها تمتثل للمصداقية والأخلاق، هوية الأطراف الفاعلة فيه أي جميع موظفي الإدارة تشارك في بناء ثقافة المعلومات. (بتغة ، 2016، صفحة 101) كما يمكن ايجاد تعاريف للذكاء الاقتصادي حسب التسلسل الزمني من خلال الجدول التالي:

جدول (2) أهم تعاريف الذكاء الاقتصادي حسب التسلسل الزمني.

ت	الباحث أو المؤسسة	العام	خلاصة بالتعريف
1	Luhu	1958	القبض على العلاقات المتبادلة للحقائق والعمل نحو الهدف المنشود.
2	H.wilensky	1967	نشاط لجمع وتجهيز وتحليل المعلومات لغرض صنع القرار.
3	Ph.Baumard	1991	تطبيق دفاعي وهجومي من المعلومات ووسيلة بين العمل والمعرفة.
4	M.Henri	1994	تدابير منسقة ومرتبة بمعالجة وبث المعلومات وفق القانون وحفظ ارث المؤسسة.
5	H.lesca	1995	تحويل المعلومات لفعل وتحقيق قيمة مضافة واكتشاف الفرص وتقليل المخاطر.
6	G.colletis	1997	القدرة على المفاضلة للمعرفة وحل ومعالجة المشاكل.
7	R.elaude	1998	التحكم بالمعلومات وتوقع التهديدات وخفض اللايقين في اتخاذ القرار.

8	B.Martinety&M.Marti	1998	قدرة المؤسسات لضمان بيئتها المرتبطة بالمعرفة وفهم البيئة ومحيطها.
9	IHEDN	2000	منهج لخدمة المؤسسة وتحسين التنافسية واكتشاف الفرص لدعم القرارات
10	AFDIE	2001	مجموعة التدابير المنسقة لجمع وحماية المعلومات بصورة قانونية لغرض اتخاذ القرار.
11	B. Besson	-	
	J.possin	2004	حيازة المعلومات لا نتاج المعرفة والقدرة للإجابة على التساؤلات.
12	Al.Juilet	2005	التحكم وحماية المعلومات للوصول للتنافسية واستخدامها للتأثير.
13	M.Porter	-	تزويد المعلومة للمعنين بوقت مناسب وتطوير البيئة بالاتجاه المناسب.
14	Toronta	-	التطبيقات والتكنولوجيات للوصول للبيانات المساعدة لاتخاذ القرار

المصدر: نبيل مهدي الجنابي، الذكاء الاقتصادي المدخل الحديث لاقتصاد المعرفة، جامعة القادسية، سنة2018، ص21.

ثانيا : خصائص ومراحل الذكاء الاقتصادي وعناصره:

بعد أن تم التطرق إلى نشأة و تطور و تعريف الذكاء الاقتصادي تم الاستنتاج أن الذكاء الاقتصادي كغيره من النماذج الاقتصادية مبني على خصائص و عناصر تدخل في تركيبته كنموذج حديث تتبناه المؤسسة يمكن ايجازها وباختصار كما يلي :

1خصائص الذكاء الاقتصادي: ونذكرها في النقاط التالية:

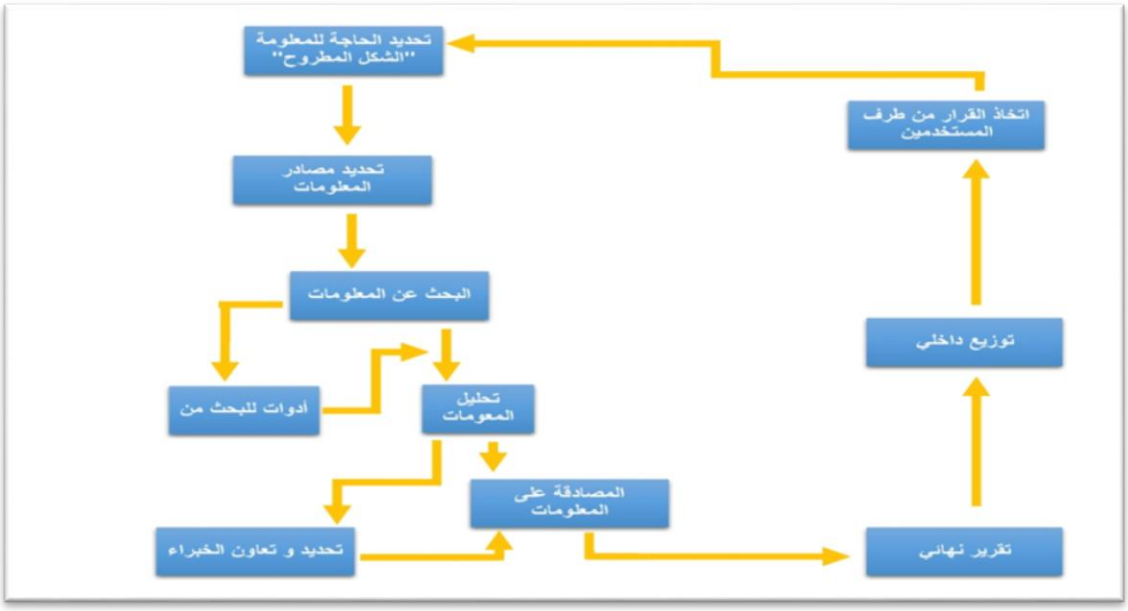
- يستخدم الاداء التكتيكي والاستراتيجي للمعلومات ذات القيمة والتي تعد اساساً للميزة التنافسية في عملية اتخاذ القرارات .

- يوفر علاقات قوية ومترابطة بين المؤسسات والادارات المركزية والمحلية والجامعات، من خلال حيازته للمعلومات وتبادلها .
- يمتاز بوجود ادارة قوية وفاعلة تقوم بتنسيق الجهود بين الاعوان الاقتصاديين كافة .
- يشكل جماعات للضغط والتأثير في بيئته الداخلية والخارجية.
- يقوم بدمج المعارف العلمية والتقنية والاقتصادية والقانونية.
- يمتاز بالسرية في نشر المعلومات وكيفية الحصول عليها بطريقة مشروعة وقانونية.

2 مراحل الذكاء الاقتصادي:

الذكاء الاقتصادي كغيره من النماذج الاقتصادية للمؤسسة للوصول الى تركيبته النهائية يمر بعدة مراحل تتمثل فيما يلي:

الشكل 01 مراحل الذكاء الاقتصادي:

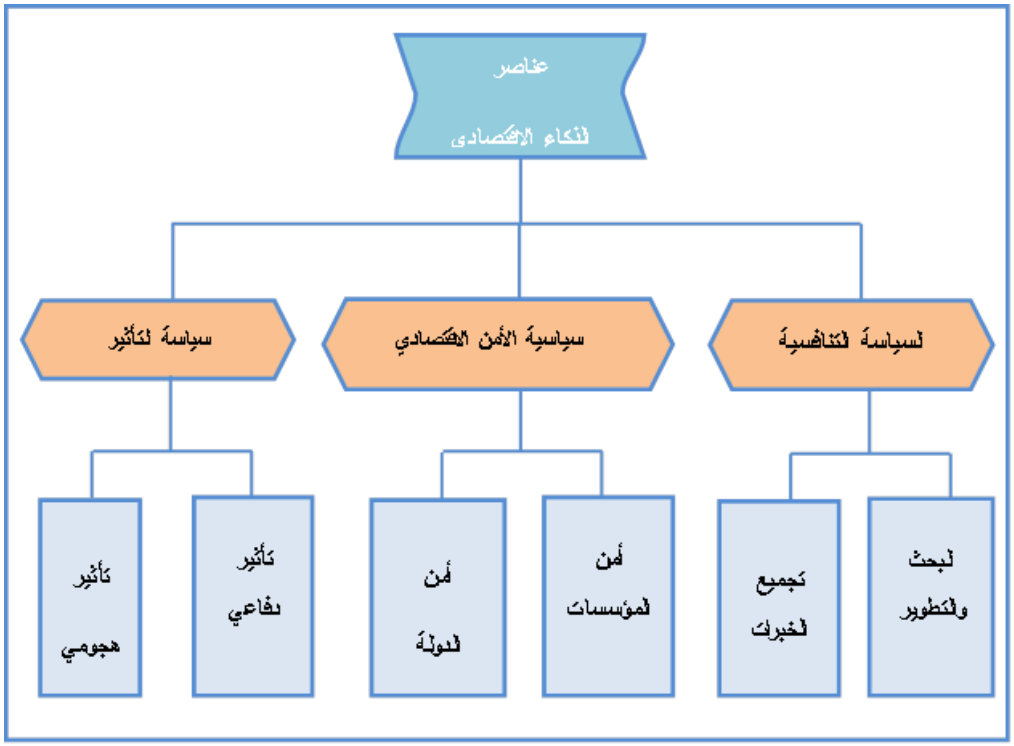


المصدر : محمد نعمة محمد الزبيدي، الذكاء الاقتصادي وامكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، العراق، سنة2017، ص43.

3 عناصر الذكاء الاقتصادي:

يتكون الذكاء الاقتصادي من ثلاث عناصر رئيسية تتمثل في: السياسة التنافسية سياسة الأمن الاقتصادي سياسة التأثير حيث كل عنصر تنطوي تحته عناصر فرعية كما هو موضح من خلال الشكل الآتي:

شكل (2) يوضح عناصر الذكاء الاقتصادي:



المصدر : محمد نعمة محمد الزبيدي: الذكاء الاقتصادي وإمكانية مساهمته في تنمية الاقتصاد العراقي، أطروحة دكتوراه، جامعة القادسية، العراق، 2017، ص43.

ثالثا : نماذج الذكاء الاقتصادي على مستوى الدول: من بين أهم النماذج الرائدة في مجال الذكاء الاقتصادي عبر العالم، نذكر ما يلي: (حمداني، 2012)

1 النموذج الياباني:

إن نظام الذكاء الاقتصادي الياباني يعتبر المعلومة سلاح استراتيجي، ومورد جماعي للمساهمة في تدعيم الاقتصاد الياباني عن طريق المعلومة الاقتصادية الصناعية والمالية، فمعرفة المؤسسات الاقتصادية لخصومها بالعموم، وكذا معرفة ذاتها جعل منها مؤسسات صعبة القهر. وهذا الاهتمام بالمعلومة، يجسد في حجم الاستثمارات بهذا القطاع، حيث حوالي 1,5% من رقم أعمال المؤسساتي تستثمر في مجال الذكاء الاقتصادي .

كما يعتمد نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان على الهيئات الحكومية، كوزارة التجارة الدولية والصناعة (MITI) والتي يتمثل دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية وتوجيهها وإعلامها، كما يرتبط بهذه الوزارة كل من الجامعات اليابانية، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث والتطوير، المنظمات المهنية والهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي والعلمي. وقد أعد هذا النظام لفائدة المؤسسات وفقا لقاعدة أن الإدارة الجيدة للموارد التي تسمح بخلق القيمة تتبنى سياسة متكاملة لإيفاد المتربصين والمتدربين اليابانيين إلى الخارج، واستقبال المتدربين الأجانب ومطالبة هؤلاء بإعداد تقارير حول مهامهم.

كما يتم توقع الأسواق وتوجيهها عن طريق المعلومات التي تقدم من طرف منظمة التجارة الخارجية اليابانية(JOTRO) ، التي تتكفل بالتجارة وتستقبل المعلومات، وتستورد التكنولوجيا في اليابان في مجال المعلومة العلمية والتقنية .

بالإضافة إلى هذه الهيئات التي تعمل على نشر ثقافة اليقظة في المجتمع الياباني، هناك منظمة أخرى والتي تعتبر الأكثر أهمية، وهي المركز العلمي للتكنولوجيا والمعلومات باليابان(JICST) ، والذي له دور في جمع واستغلال ونشر المعلومة العلمية والتقنية من أجل تطوير العلوم والتكنولوجيا في اليابان.

وفي هذا الصدد، أرست الحكومة اليابانية شبكة للمعلومات، بهدف ربط الباحثين ومهندسي المخابر العمومية والخاصة في جميع نقاط البلد. لذا يعتبر دور الدولة في نظام المعلومات في اليابان ذو أهمية من خلال القيام بعملية تنشيط لهذا النظام .

وفي هذا الجانب، توجد عدة مؤسسات للتجارة اليابانية lessogoShoshas ، والتي قامت بتأسيس قوة تجارة ضخمة وفعالة في الخارج، بالإضافة إلى أنها مورد ملموس ومعتبر للمعلومات. وتتمثل رغبة الدولة في أن يعمل الأفراد بمستوى تبادل المعلومات المجسد في نظامين مختلفين :

هون HONNE والتي تعني باليابانية المعلومة الحقيقية الاستراتيجية؛

تاتوناي TATENAE والتي تعني أدبيا حلقة، وتعبر عن المعلومة التي تتصل بالجميع سواء كانوا متحالفين أو غير متحالفين.

ويحظى عنصر الثقافة بأهمية كبيرة باعتبارها محرك لأداء النظام الذي يفسر نجاح اليابان التي تميل إلى الثقافة الجماعية

إن إجراءات اليقظة بالمؤسسات اليابانية تتمحور في ثلاث مميزات أساسية هي:

- تدفقات أفقية للمعلومات التي تعكس عدم مركزية الإبداع.
- البحث عن الزيادة والتكرار في جمع المعلومة.
- استثمارات مهمة مخصصة لجمع المعلومات ونشرها.

2 النموذج الأمريكي :

لقد عرف المشهد الأمريكي في مجال الذكاء الاقتصادي تحولا كبيرا في عقد التسعينات من القرن السابق، نتيجة للتحولات الدولية من بينها حجم التنمية الاقتصادية التي حققها كل من اليابان وأوروبا باعتبارهما منافسين رئيسيين للولايات المتحدة وعلى سبيل المثال واجهت شركة بوينغ الأمريكية منافسة شديدة من طرف "أيرباص"، والإدارة الأمريكية للطيران والفضاء (NASA)من قبل محطة "أريان" للفضاء.

ولهذا عمل الأمريكيون على إيجاد سوق رائجة للمعلومات والتي أصبحت رائدة فيما بعد إذ تضم هذه السوق أنواعا عديدة من متعاملي المعلومات كالسماسرة، الجامعات، هيئات البحث والتفكير، المكتبات، هيئات الأمن الخاصة .

أما الهدف الأساسي لعملية الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة فيتمثل في دعم التأثير وعمل جماعات الضغط لتحقيق أهداف المصلحة العامة في الداخل كما في الخارج. وضمن هذا الإطار تندرج أهداف فرعية منها :

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية والإستراتجية للجميع.
- دعم و تحسين التلاحم الوطني.

- تقليص هدر الموارد بغرض التحكم في تكنولوجيا المعلومات.
- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات .

بالإضافة إلى ذلك، تشترك كافة الهيئات والمؤسسات في إعداد الإستراتجية الوطنية ذات الأولوية بالنسبة للبلد، والتخطيط لتنفيذها وفقا لآليات عمل محكمة الدقة.

ولتحقيق هذه الأهداف تعمل المؤسسات في أمريكا حول المركز الرئيسي لهذا النظام وهو البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، حيث يتم تشكيل ما يسمى بغرفة الحرب (warroom) خاصة بكل سوق يتم اعتبارها إستراتجية وذلك لجمع وتركيز وتوزيع المعلومات الخاصة بها بين الأعوان الاقتصاديين العموميين والخواص .

وما يمكن ملاحظته على هذا النظام تبنيه لنشاط الوكالات الخاصة للاستعلامات كما توجد هيئات مركزية أخرى كالمجلس الاقتصادي الوطني الذي أسس سنة 1993 والذي يعتبر تأسيسه ثورة في مجال تقديم الدعم والاستشارة لمختلف الهيئات.

وتتميز شركات الذكاء الاقتصادي الأمريكية بحجمها الضخم والممتد إلى كافة أنحاء العالم وتستخدم طاقات بشرية هائلة، ومثال ذلك مؤسسة KrollInternational التي توظف ما بين 5000- 6000 أجير موزعين على 60 مكتب حول العالم، وتحقق رقم أعمال يقدر بحوالي 10 مليار دولار سنويا. تعمل هذه المؤسسة على تحليل الخطر الاقتصادي والتجاري بناء على العوامل الستة التالية: الاستعلامات، الأعمال والتحقيقات، التحقق من السوابق المهنية، خدمات الأمن والحماية، أمن شبكات المعلومات، المساعدة القضائية والتحليل الاستراتجي والتنافسي.

3 النموذج الفرنسي :

يتميز النظام الفرنسي بوجود دور قوي للحكومة في ميدان الذكاء الاقتصادي إلى جانب المؤسسات العمومية الكبرى كما أن المبادرات العمومية في فرنسا تتغلب على كل ما هو خاص.

وقد جاء تقرير Martre عام 1994 تحت عنوان الذكاء الاقتصادي واستراتيجية المؤسسات، بهدف تقديم مختلف محاور التوجيه الاستراتيجي للمؤسسات ومساعدتها على تجاوز العوائق وتحسين الإنتاج ودعم التنافسية والتصدير، ومن بينها :

- تقييم أهمية استعمال المعلومة من منطق دفاعي وهجومي في ظل رهانات المنافسة الدولية.
- استيعاب وظيفة اليقظة والذكاء الاقتصادي أي معرفة وفهما في النشاط اليومي للمؤسسات.
- تطوير قواعد البيانات على أساس احتياجات المستخدمين.
- دعم التعليم والتدريب للموظفين في مجال الذكاء الاقتصادي.
- تعيين المقاييس البنائية والمرافقة للمستوى الوطني، أي دعم حيوية شبكة العلاقة ودرجة التركيز بين المؤسسات، التكتلات الإقليمية والإدارية في مجال الذكاء الاقتصادي.

كما اقترح التقرير تطوير الذكاء الاقتصادي وعمليات البحث والتطوير على المستوى الإقليمي (الجماعات المحلية) والقطاع الخاص وتم ذلك بإنشاء وكالة نشر المعلومات التكنولوجيا (ADIT) وهي مؤسسة عمومية كما تم استحداث شركة خاصة تسمى الشركة الأوربية للذكاء الاستراتيجي (CEIS) والتي تقدم خدماتها لمؤسسات صناعية فرنسية وأوروبية.

رابعا : علاقة الذكاء الاقتصادي بالعلوم المختلقة:

1 علاقة الذكاء الاقتصادي بالذكاء الصناعي :

الذكاء الاصطناعي يعد من أهم الوسائل للذكاء الاقتصادي من خلال التطبيقات التقنية المتطورة للكومبيوتر ، وتعدد استخداماته إذ تعد البيانات والمعلومات للذكاء الاصطناعي خزاناً مرجعياً للباحثين في المجالات كافة ، وبالتالي يعد من الوسائل الفاعلة في تطبيقات الذكاء الاقتصادي ، والتي تهيئ البنية التحتية والمناخ الملائم لاتخاذ القرار الذكي اقتصادياً في المؤسسة .

2 علاقة الذكاء الاقتصادي باقتصاد المعرفة:

إن العلاقة بين الذكاء الاقتصادي والمعرفة هي تحصيل حاصل في دورة الذكاء الاقتصادي والتي تبدأ من البيانات التي تولد المعلومات بعد فرزها وتنقيحها وتلخيصها والتي تعد البنية الاساسية لكل من الذكاء الاقتصادي والاقتصاد المعرفي إذ يتم تحليل المعلومات ومعالجتها وبالتالي انتاج المعرفة والتي تؤدي بدورها الى المساهمة في اتخاذ القرار الذكي اقتصادياً وهو الهدف المنشود لعملية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة وهذه العملية تؤدي الى توفير الحماية وبالنتيجة ستحقق الامن للمؤسسة وهذا ما يطلق عليه دورة الذكاء الاقتصادي والتي تبين بشكل واضح العلاقة بين الذكاء الاقتصادي و اقتصاد المعرفة أنها علاقة الجزء بالكل .

3 علاقة الذكاء الاقتصادي بالعلوم القانونية:

بما أن الذكاء الاقتصادي للمؤسسة يعتمد على ارثها المعلوماتي ومدى ضلوعها في البحث المستمر و التطوير من خلال اقتصاد المعرفة فهي بحاجة إلى أن يكون هناك قانون يحمي الملكية الفكرية والملكية الصناعية وملكية الاختراع و والتأليف .

4 علاقة الذكاء الاقتصادي بإدارة الاعمال:

إدارة الاعمال تعتمد على كل من المعلومات الداخلية المهيكلة وبرامج متطورة لاتخاذ القرار كما تعتمد على الذكاء الاقتصادي من خلال المعلومات الاتية من الخارج و الموجهة الى داخل المؤسسة لخدمة مستقبلها.

المحور الثاني: دور الذكاء الاقتصادي في اتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

أولا : ماهية قرار الاستثمار:

1 مفهوم قرار الاستثمار :

فلقد تعددت الكتابات في هذا المجال، فيري فريق من الكتاب بإن قرار الاستثمار أن قرار الاستثمار هو(weston) :

يعتبر من القرارات الأكثر أهمية وخطورة للمشروع وذلك لأنه يحتوي علي ارتباط مالي كبير ولا يمكن الرجوع عنه إلا بخسارة كبيرة وعرف فريق آخر قرار الاستثمار بأنه ذلك القرار الذي يتطلب قدرا من الأموال تخاطر به المنشاة إذا هي ما قبلت اقتراحا استثماريا .

عرف أحد المؤلفين قرار الاستثمار طويل الأمد بأنه ربط أو تخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشاة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا علي منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول علي عوائد مناسبة يتوقع حدوثها علي مدار فترات زمنية مستقبلة طويلة نسبيا.

ويتضح من التعريفات السابقة تعدد وجهات نظر الكتاب حول مفهوم وأهمية قرار الاستثمار، إلا أن قرار الاستثمار يعتبر من القرارات التي تضخ أموال ضخمة تخاطر بها المؤسسة في سبيل الحصول علي عوائد مناسبة يتوقع حدوثها في فترات زمنية مستقبلية.

2 خصائص قرار الاستثمار: يمكن ايجازها في الخصائص الرئيسية التالية :

*القرارات الاستثمارية أنها ترتبط بالأجل الطويل.

*القرارات الاستثمارية تمثل درجة خطورة عالية.

*درجة مرتفعة لعدم التأكد.

3 أهمية قرار الاستثمار:

القرار الاستثماري ما هو إلا فكرة أو اقتراح مقدم للدراسة فإذا ثبت صلاحيته وجدواه فنيا واقتصاديا يتم تنفيذه فطبيعة القرارات الاستثمارية أنها تستلزم مزيدا من الجهد والعناية خصوصا وأنها تتأثر بالعديد من العوامل والمتغيرات والتي قد تؤدي إلى قبول أو رفض القرار.

كما أن نجاح المؤسسة يتوقف إلى حد كبير علي مدي سلامة القرارات الاستثمارية التي تتخذها ، ويرجع هذا إلى أن القرارات الاستثمارية تتميز عن القرارات التشغيلية بمجموعة من الخصائص التي تجعلها اكثر خطورة . فالقرارات الاستثمارية يترتب عليها مجموعة من الأعباء الثابتة ليس من السهل تعديلها أو الرجوع فيها.

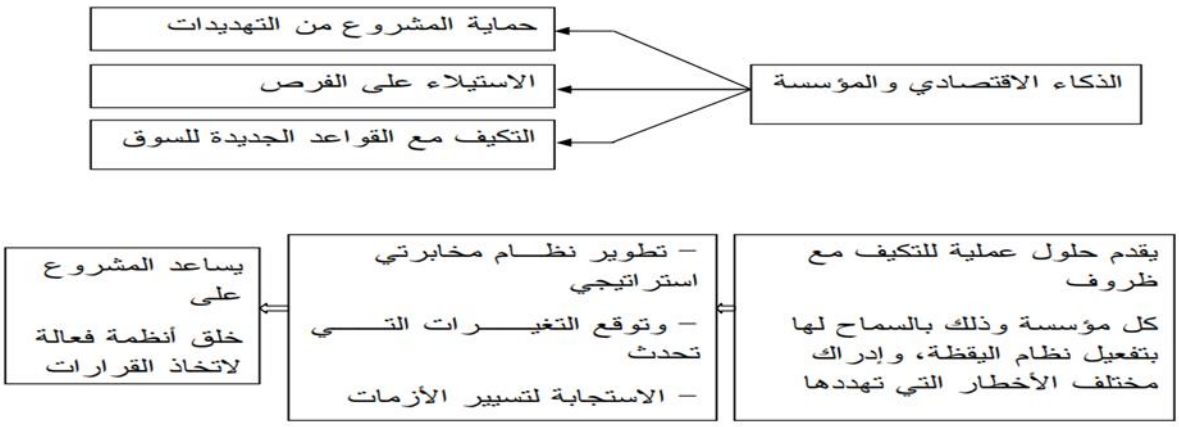
كما أن القرارات الاستثمارية يترتب عليها أنفاق مبالغ ضخمة قد تستدعي قيام المؤسسة باقتراض مبالغ ضخمة أو زيادة رأس ماله ، مما يؤثر علي الهيكل المالي للمؤسسة، ويتوقف نجاح المؤسسة في المستقبل على القرارات الاستثمارية التي تتخذ عند بدء حياة المشروع، فقرار الاستثمار يعتبر من القرارات الهامة وربما لا يكون هناك قرار في قطاع الأعمال أهم ولا اخطر من قرار الأنفاق الاستثماري .

ثانيا : الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية:

1 أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية :

إن للذكاء للاقتصادي أهمية كبيرة في بقاء و توسع نشاط المؤسسة في ظل اشتداد حدة المنافسة و سرعة التطور التكنولوجي، و بالتالي يوفر للمؤسسة الحماية من التهديدات الخارجية و استغلال الفرص و التكيف مع مختلف التغيرات الخارجية كما يوضح الشكل الموالي:

الشكل رقم 03 : أهمية الذكاء الاقتصادي في المؤسسة:



Source: Nabila Sahnoune, introducion à la démarch d'intelligence économique dans léntreprise, séminaire des sensibisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, alger-hotel el aurassi, algeria, le 23/12/2008,p3.

أضف إلى ما سبق فالذكاء الاقتصادي له دور فعال في تحقيق الأتي:

- يستعمل الذكاء الاقتصادي في تطوير منتج جديد و تحسين الأداء و اتخاذ القرارات و الحصول على ميزة تنافسية.
- خلق التعاون بين المتعاملين الاقتصاديين.
- انشاء روابط بين مختلف مشروعات الجامعات.
- استغلال المعلومة من طرف المشروعات الصغيرة و المتوسطة من أجل ضمان حماية الممتلكات التكنولوجية.

و حسب الدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي Sophie Larivet على عينة متكونة من 103 مؤسسة صغيرة و متوسطة التي توظف أقل من 200 عامل فوجد التالي:

-مشروعات صغيرة تطبق الذكاء الاقتصادي بنسبة 21%.

-مشروعات صغيرة تطبق اليقظة بنسبة 37%.

-مشروعات صغيرة غير مدركة بنسبة 42%.

و المشروعات الصغيرة و المتوسطة التي تطبق الذكاء الاقتصادي وجد أنها:

-الأكثر استعمالا لأنظمة المعلومات و خاصة الأنترنت و برامج الاعلام الألي الخاصة.

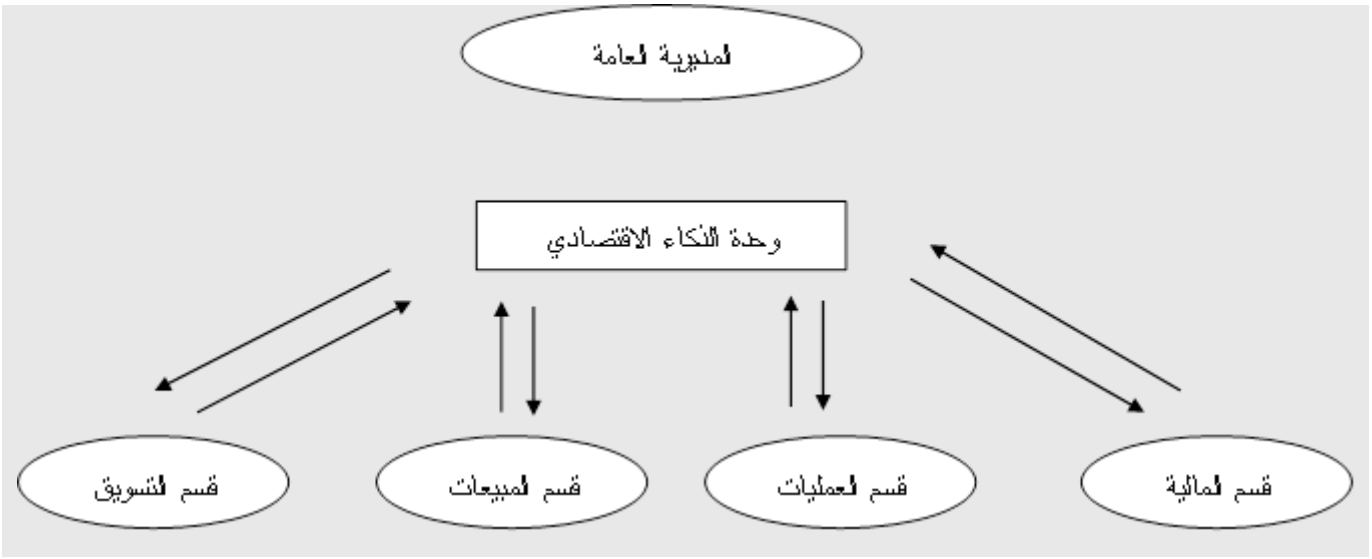
-هي التي تطبق المنهج الإستراتيجي الأكثر تشاركي من أجل تنفيذ أهدافها.

-تلك المشروعات الأكثر نجاحا و بالتالي الأكثر استمرارية.

-وإن استعمالها الذكاء الاقتصادي ليس مرتبطا لا بحجمها أو بطبيعة نشاطها.

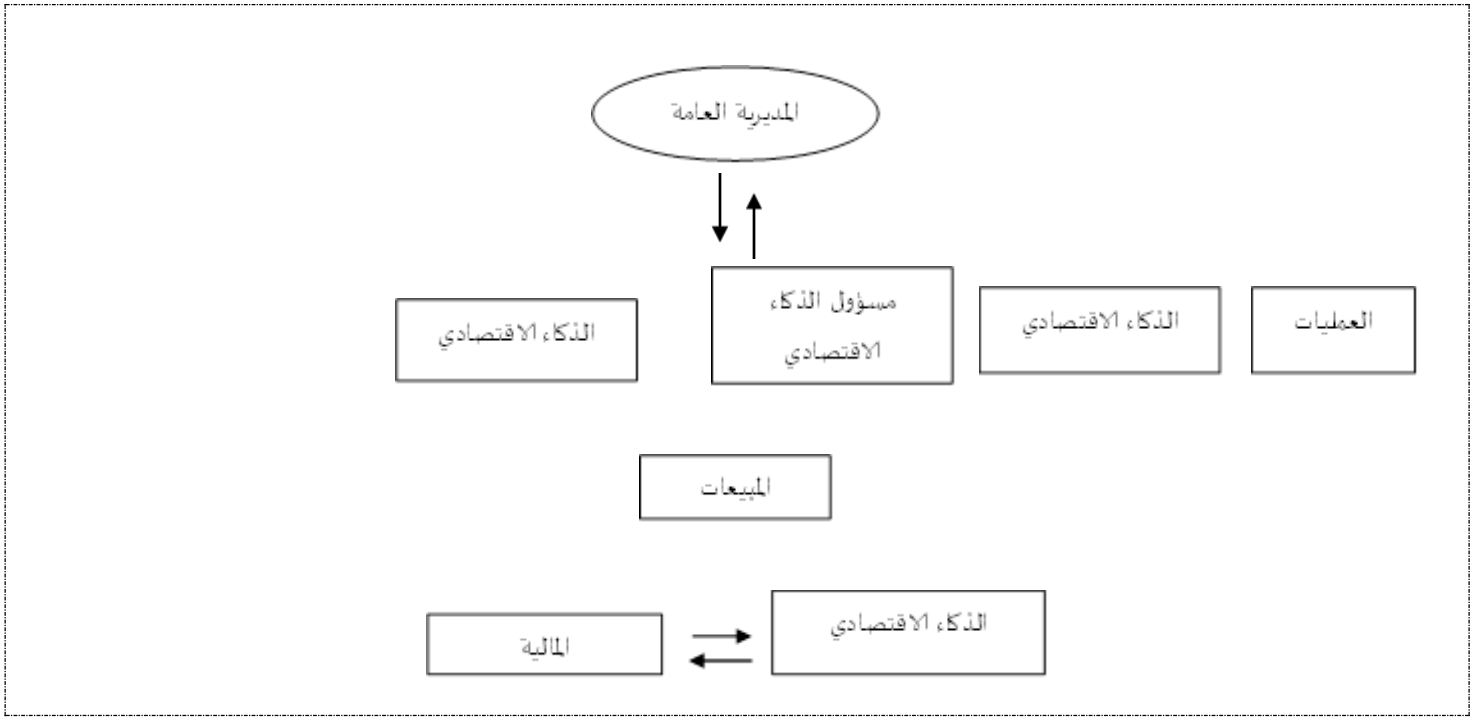
2 نماذج الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسة الاقتصادية :

النموذج الأول: يتمثل في وضع مصلحة الذكاء الاقتصادي تحت وصاية المديرية العامة.



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع.

النموذج الثاني: يتمثل في وضع مصلحة الذكاء الاقتصادي تحت وصاية الوحدة العمليات ذات الصلة.



المصدر: من إعدادنا بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع.

النموذج الثالث : نموذج فولد fuld ويضم ستة أدوات هي :

- نوايا وقدرات المسيرين: بالتنبؤ بقرارات هؤلاء وتحديد العوامل التي على إجراءات اتخاذ القرار لديهم .
- البانشماركينغ: تبني الممارسات الأفضل من بين الممارسات التي تتبناها المؤسسات الأخرى لتحسين الانتاج و الأداء في المؤسسة لبلوغ أقل تكلفة وأقل وقت.

تحليل الاستراتيجية المستقبلية وهي نفسها النموذج المعروف في مجال التحليل الاستراتيجي swot تهدف إلى معرفة مختلف نقاط الصعف والقوة وكذا الفرص و التهديدات التي تحيط بالمؤسسة.

- توقع الاستراتيجيات التنافسية: تحليل القوى الأربعة المحيطة بالمؤسسة وهي اللوائح و التنظيمات التكنولوجيا التغيرات في قطاع النشاط عمليات الضم والدعم واخيرً الزبائن .
- توقع إدخال منتوج جديد: متابعة النشاطات العمليات للمؤسسة و التعرف على المعلومات الناتجة وتحليلها.
- تحليل التكاليف: عن طريق تحليل الميزانية بالتركيز على العوامل الحرجة كشراء المعدات البنيات التجهيزات و التكاليف الادارية .(حمداني، 2012)

المحور الثالث: علاقة الذكاء الاقتصادي باتخاذ قرار الاستثمار في المؤسسة الاقتصادية.

من خلال ما سبق دراسته في المحور الاول على أن الذكاء الاقتصادي هو منهجية البحث و تفسير المعلومات المتاحة للجميع من أجل تفعيلها و معرفة قدرتها .

فقرار الاستثمار يحتاج إلى ذكاء اقتصادي خاص به يتمثل في معلومات ملائمة خاصة به من خارج المؤسسة يمكن ايجازها فيما يلي :

- **معلومات مالية**: تحليل السوق، مصادر التمويل، مصادر شراء الآلات، موازنة التدفقات النقدية، رأس المال العامل، الفرص البديلة المخاطرة وعدم التأكد.
- **معلومات اقتصادية جزئية**: الضرائب والاستهلاك، نمط الإنتاج، سلوك المنافسين.

معلومات اقتصادية كلية: التضخم، سعر الصرف، النمو الاقتصادي، الدخل القومي، سعر الفائدة، توقيت اتخاذ القرار الاستثماري.

- **معلومات تاريخية:** يعتمد هذا التنبؤ على أحداث الماضي ليس في كل الظروف تتشابه في البعض منه فغالبا قد يستمد المستقبل أحداثه من الماضي معلومات استشرافية أو تنبؤية.
- **التنبؤ الاتجاهي:** يعتمد هذا التنبؤ علي بيانات الماضي ويفترض أن ما حدث في الماضي من ارتفاع أو انخفاض سيظل كما هو بالمستقبل رغم أن هذا ليس بالضرورة وربما يكون مفيدا فقط في حالة التنبؤ قصير الأجل .
- **التنبؤ الدوري:** هذا التنبؤ عكس التنبؤ الاتجاهي بمعني أن ما حدث من ارتفاع في الماضي يجب أن ينخفض في المستقبل والعكس صحيح .

- **التنبؤ الاقتراني:** يعتمد هذا التنبؤ علي البيانات والنشرات الإحصائية التي تصدرها مختلف الجهات والدوائر الحكومية والغرف التجارية لإيجاد رقم قياسي مناسب يوجد بينه وبين نشاط المشروع معامل ارتباط، ويرى الباحثان أن هذا النوع من التنبؤ يأخذ في اعتباره المؤشرات الاقتصادية والظروف المتوقعة، وان أمكن إعداده فهو أداة هامة في الوصول إلى بيانات مقبولة وواقعية عن المستقبل .
- **التنبؤ المقارن:** يعتمد هذا التنبؤ علي شرح بعض الظواهر بمقارنتها نقطة بظواهر أخرى مماثلة التنبؤ علي أساس المقدرة علي التوقع بناء علي ما حدث فعلا فهذا التنبؤ يعتمد علي بيانات فعلية مع الأخذ في الاعتبار أي ملاحظات علي ما حدث أو أي ظروف أخرى يكون لها أهمية لنشاط المشروع، كما قد يمكن إعداد التنبؤ باستخدام النسب المئوية .

المحور الرابع : واقع تطبيق الذكاء الاقتصادي لاتخاذ قرارا الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية في الجزائر.

أولا : مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر. (بودارمة، /)

بدأ يبرز للوجود مصطلح الذكاء الاقتصادي في الجزائر في مطلع 2000، و بناءا عليه أدرجت الحكومة في 2006 في استراتيجيتها الإعتماد على عملية الذكاء الاقتصادي كآلية لإنتاج المعلومة الإستراتيجية و التقنية لتحقيق قيمة مضافة عالية و بإسقاط مصفوفة أو نموذج fuld على الاقتصاد الجزائري في ميدان الذكاء الاقتصادي لدعم قرارات الاستثمار نجد ما يلي:

الجدول رقم 3 يوضح نقاط القوة، الضعف، الفرص والتهديدات الذكاء الاقتصادي و قرار الاستثمار.

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
- سهولة التأسيس. - توفير فرص العمل. - إنخفاض المخاطر. - زيادة القدرة على التجديد و الإبتكار. - ارتفاع جودة الإنتاج. - فرص التدريب. - القدرة على التكيف مع كل مستجد جديد.	- عدم توافر المعلومات عن الأسواق. - صعوبة الحصول على التمويل. - قلة فرص نقل التكنولوجيا وارتفاع تكلفة الحصول عليها. - نقص الترابط الشبكي بين المشروعات. - تخفيض تكاليف بعض المنتجات. - عدم معرفة المستهلكين لبعض منتجات المؤسسة. - تقليل الواردات. - المساهمة في التنمية الصناعية. - تطور حجم المشروع من مؤسسة مصغرة إلى متوسطة أو كبيرة.	- إتاحة الفرص للتجديد و الابتكار. - المنافسة و فتح أبواب التصدير. - إستغلال الموارد المحلية. - تشجيع المبادرة الفردية. - خلق قاعدة من رواد الأعمال. - الحد من الاحتكار.	- المعاملة الجمركية. - المعاملة الضريبية. - إنخفاض الأجور. - البطالة الموسمية. - شروط الجودة. - السلامة البيئية. - التشريعات و القوانين المؤسسة. - الفن الإنتاجي. - ظهور منتجات جديدة أو بديلة. - المحافظة على المستهلكين للمنتجات ذات السعر المرتفع.

المصدر: بودرامة مصطفى: **دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية**، مؤتمر دولي بعنوان ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة، الجامعة الأردنية، ص589.

ثانيا: صعوبات تطبيق الذكاء الاقتصادي في المؤسسة الاقتصادية في الجزائر:

هناك العديد من الصعوبات في ميدان تطبيق الذكاء الاقتصادي لدعم قرار الاستثمار في المؤسسة الجزائرية نذكر منها:

- عدم تمكن مسؤولي المؤسسات من فهم أهمية الذكاء الاقتصادي نظرا لعدم وجود مراكز متخصصة في التكوين.
- اهتمام الكثير من المؤسسات بالربح العاجل على حساب التكوين والتطوير.
- العديد المؤسسات لا تملك نظام معلومات وتنشط في حيز ضيق.
- الكثير من المؤسسات لا تملك ثقافة اليقظة الاستراتيجية كوظيفة اساسية تعتمد عليها في صنع القرار .
- ضعف تنافسية الكثير من المؤسسات الجزائرية وتخصص الجزائر في تصدير البترول و الغاز اقتصاد ريعي بالدرجة الاولى.
- ارتفاع مخاطر القضاء على الانتاج المحلي بالاستيراد.
- هجرة الأدمغة الباحثين.
- غياب تجمعات تكنولوجية حيث يوجد مجمع واحد يسمى سيدي عبد الله فتح أبوابه في 2009 و الذي اهتم بثقافة الذكاء الاقتصادي وتطوير وسائل معالجة المعلومات.
- نقص تدفق المعلومات الاقتصادية نظرا لنقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل وبفرص الاستثمار وهذا يحد من قرة المؤسسة في اتخاذ قرارات الاستثمار نظرا لغياب هيئات متخصصة في تحليل المعلومات.

الخاتمة :

إن القرار الاستثماري يشمل ممارسة نشاط جديد لم تمارسه المؤسسة من قبل أو التوسع في المشروعات القائمة كإضافة مصنع أو خط إنتاجي جديد ينتج نفس المنتجات السابقة أو منتجات جديدة وقد يشمل القرار الاستثماري أيضا عملية الإحلال الرأس مالي أي استبدال آلة أو مجموعة من الآلات القديمة وذلك بهدف إعادة التشغيل إلى الحالة التي كانت عليها تحسين ربحية المشروع أو تخفيض التكاليف.

ويعتبر الذكاء الاقتصادي من أهم اليات دعم قرار الاستثمار داخل المؤسسة الاقتصادية باعتباره مصدر للمعلومة الدقيقة، الاقتصادية والمالية و السياسية سواء على المستوى الكلي أو المستوى الجزئي والمخزنة بطرق علمية يمكن الوصول إليها بطرق سهلة وناجعة .

ولما كان هذا هو واقع الذكاء الاقتصادي من حيث أهميته على المستوى الوطني لأي بلد، سارعت الجزائر إلى تعزيز هذا الواقع من خلال انشاء ارضية ومناخ جيد يمكن من استعمال الذكاء على المستوى الكلي و المستوى الجزئي عند المؤسسات لاقتصادية الناشئة او الكبيرة وذلك منذ عام 2006.

لكن بالرغم من مرور اكثر من خمسة عشر سنة إلا أن المؤسسة الاقتصادية الجزائرية لا تزال بعيدة نوعا ما على استعمال وتبني الذكاء الاقتصادي للتوسع في استثماراتها نظرا لعدة معوقات و صعوبات اهمها : ضعف الثقافة التسييرية لأصحاب

الأعمال والمؤسسات في هكذا مجال، وعدم وجود منظومة معلوماتية متطورة وواضحة المعالم في الجزائر مبنية على الرقمنة واقتصاد المعرفة، بالإضافة الى ضعف التكوين في هذا المجال .

ومن **التوصيات** التي يمكن اقتراحها في هذا المجال :

- التوجه نحو الاقتصاد الرقمي على المستوى الكلي لتسهيل وصول المعلومة الاقتصادية والمالية والاجتماعية للمؤسسة الاقتصادية.
- ضرورة تطوير منظومة الاعلام الاقتصادي حيث ان المؤسسات الاقتصادية تعاني من غياب جهاز اعلامي متخصص.
- الاهتمام بالتكوين في مجال الذكاء الاقتصادي على مستوى المؤسسات الاقتصادية والجماعات ومراكز البحث العلمي.
- الاهتمام أكثر باستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال داخل المؤسسة الاقتصادية.
- إن زيادة درجة المخاطر وعدم التأكد يفرض على المؤسسة إنشاء نظام ذكاء اقتصادي يضمن استغلال امثل لدعم فعالية اتخاذ قرار الاستثمار.

قائمة المصادر و المراجع:

باللغة الأجنبية:

weston , J.-F. E.-F. (s.d.). Managerial Accounting. *Managerial , finance;*, p. 422.

wikipidia .(بلا تاريخ). *wikipidia*. تاريخ الاسترداد 05 03, 2020، من wikipidia: www.wikipidia.com

باللغة العربية:

آمنة بلحاج . (2015/2014). واقع الذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (دراسة حالة). *رسالة ماجستير* . تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد : جامعة تلمسان.

صونية بتغة . (2016). الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الاستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية دراسة عينة من المؤسسا ت الاقتصادية . *أطروحة دكتوراه* . مسيلة ، العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، أحمد بوضياف: جامعة المسيلة .

محمد حمداني. (العدد 2 , 2012). أهمية الذكاء الاقتصادي في تحسين ملائمة مناخ الأعمال وجذب الاستثمارات الأجنبية . *مجلة أداء المؤسسات الجزائرية* ، صفحة 02.

مصطفى بودارمة. (/). دور الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. *ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة* (صفحة 589). الأردن : الجامعة الأردنية .

نذير طراوبية . (بلا تاريخ). الذكاء الاقتصادي ودوره في ترشيد وعصرنة استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . *مجلة التكامل الاقتصادي* ، صفحة 28.

نموذج مقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات باستخدام البيانات الضخمة

دراسة ميدانية

Proposed model for developing an auditor's report using big data

Applied study

د/ كريمة حسن محمد محمد – أستاذ مساعد بقسم المحاسبة .كلية التجارة – جامعة الأزهر – مصر

K. H. M. Mohamed

fatonsaid@yahoo.com

الملخص:

أحدثت التطورات السريعة والمتلاحقة في تقنيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة بيانات كبيرة وضخمة، وتهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لتطوير طريقة عرض تقرير مراقب الحسابات التي تعتمد علي وسائل وطرق أبسط وأسهل في عرض المعلومات من خلال تقديم فيديوهات أو جرافيك ..... إلخ، يعرض من خلالها النتائج التي تم الوصول إليها خلال عملية المراجعة بالإضافة إلي تقرير مراقب الحسابات الذي يتم عرضة, الأمر الذي يعمل على سهولة وسرعة تداوله بين المستفيدين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وقد تم إجراء دراسة ميدانية بهدف استطلاع آراء مجموعة من المراجعين العاملين في بعض مكاتب المراجعة العاملة في مصر حول مدى قبول النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة، ومن أهم النتائج التي تم توصلت إليها الدراسة أن النموذج المقترح يحقق العديد من المزايا بالإضافة إلى سهولة تطبيقه.

الكلمات الدالة:

الإفصاح الإلكتروني - الإفصاح المحاسبي .البيانات الضخمة - الاجتماعي.تحليلات البيانات الضخمة .وسائل التواصل

Abstract :

The rapid and successive developments in information and communication technologies and technologies have revolutionized a large and huge data, and this study aims to present a proposed model for developing the method of presenting the auditor's report that relies on simpler and easier methods and information in presenting information by providing videos or graphics..... Etc. A field study was conducted with the aim of seeking the opinions of a group of auditors working in some of the audit offices operating in Egypt about the extent of accepting the proposed model to develop the auditor's report in light of big data, and one of the most important findings of the study is that the proposed model achieves many Benefits in addition to the ease of application

Key words: Accounting Disclosure - Big Data - Big Data Analytics - Electronic Disclosure - Social Media**.**

Jel classification : M420 Auditing

المقدمة:

أحدثت التطورات السريعة والمتلاحقة في تقنيات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ثورة بيانات كبيرة وضخمة, والتي لها تأثير مباشر وغير مباشر على منظمات الأعمال العامة والخاصة, ومع تنوع وتزايد حجم البيانات التي تتعامل معها الشركات في الوقت الحاضر وجدت مهنة المحاسبة والتدقيق نفسها أمام طريقين أما تجاهل هذه البيانات أو التكيف معها للاستفادة منها.

ويعتبر الهدف الرئيسي للمحاسبة هو العرض والإفصاح للمعلومات المحاسبية للأطراف المستفيدة من تلك المعلومات وذلك من اجل ترشيد اتخاذ القرارات في كافه المجالات

وقد ساعد التقدم التكنولوجي وظهور شبكة الأنترنت في تطوير الإفصاح والعرض للمعلومات المالية، وان كان الإفصاح المحاسبي عن طريق الأنترنت عملية غير منظمه في معظم دول العالم , ولا يوجد قوانين تنظيمية أو تشريعية تنظمه (Khlifi,2010), ولم يقف الأمر على الإفصاح التقليدي على شبكه الأنترنت ولكن انتشر على الأنترنت في السنوات الأخيرة مواقع التواصل الاجتماعي واستخدامها في الإفصاح المحاسبي وتتنوّع مواقع التواصل الاجتماعي فهناك موقع الفيس بوك، والتويتر، واللينكدإن، والانستغرام، واليوتيوب، وهذا أدّى إلى تنوّع الموادّ التي تعرض على هذه المواقع،

ولا شك أن البيانات المتاحة علي الأنترنت تسهل وتسرع اتخاذ القرارات لمستخدميها، وقد نشأت مهنة المراجعة بهدف أبداء رأي فني محايد عن مدى صحة وسلامة البيانات المالية التي تم الإفصاح عنها. من خلال أعداد تقرير.

مشكلة البحث

لكي يتواكب المدقق الخارجي مع التطورات التكنولوجيا الحديثة لا بد من تطوير أدائه المهني بما يتناسب مع هذه التطورات.

ونظراً لأن تقرير المراجع الخارجي يخاطب أصحاب المصالح الخارجية والذين قد تتوافر لديهم المقدرة على قرأه وفهم البيانات التي يعرضها تقرير المدقق وقد لا تتوافر لديهم هذه المقدرة وبعيداً عن الاستعانة بطرف ثالث لشرح وتوضيح هذه البيانات

وتقدم هذه الدراسة نموذج مقترح لتطوير طريقة عرض تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التكنولوجيا الحديثة والبيانات الضخمة التي تعتمد علي وسائل وطرق أبسط وأسهل في عرض المعلومات من خلال تقديم فيديوهات أو جرافيك ..... إلخ، - بحيث يتم عرض تقرير المدقق بصورة ناطقة ***(تقرير ناطق)*** يعرض من خلالها النتائج التي تم الوصول إليها خلال عملية المراجعة بالإضافة إلي تقرير مراقب الحسابات الذي يتم عرضة حيث أنه قد يصعب علي بعض الذين ليس لديهم المقدرة علي قرأة وتفسير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الواردة بتقرير مراقب الحسابات- , الأمر الذي يعمل على سهولة وسرعة تداوله بين المستفيدين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة , ومن ثم تطوير وسائل عرض تقرير مراقب الحسابات بشكل جديد يتواكب مع تغيرات عصر التكنولوجيا بطريقة قد تيسر علينا معرفة عدد المشاهدات والاعجابات والمشاركات ومن ثم عدد المستفيدين من تقرير المراجع.

هدف البحث

تهدف هذه الدراسة تقديم نموذج مقترح لتطوير طريقة عرض تقرير مراقب الحسابات في ظل بيئة التكنولوجيا الحديثة والبيانات الضخمة وذلك من خلال تحقيق مجموعة من الأهداف الفرعية:

- دراسة تحليلية للتطور في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني.
- دور الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في تحسين جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها.
- التحديات التي تواجه تطوير تقرير المراجع في ظل البيانات الضخمة.
- دور النموذج المقترح في زيادة كفاءة وفاعلية جودة تقرير المراجعة الخارجية
- مزايا تطبيق النموذج المقترح.
- اختبار النموذج المقترح.

فروض البحث

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على اختبار الفرض الرئيسي التالي:

"لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لآراء المراجعين حول مدى قبول النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة"

ولاختبار هذا الفرض تم تقسيم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

1. النموذج المقترح يوفر العديد من المزايا للمنشأة والمستفيدين من تقرير المراجع وكذلك لمكتب المراجعة.
2. هناك تحديات تواجه المراجعين عند تطبيق النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة

حدود البحث

- تلتزم الدراسة من حيث الحدود الموضوعية بموضوع الدراسة والذي يقتصر على اختبار النموذج المقترح لتطوير تقرير مراقب الحسابات الخارجي في ظل البيانات الضخمة.
- تم تطبيق الدراسة الميدانية من خلال استطلاع آراء مجموعة من المراجعين العاملين في بعض المكاتب المصرية وفروع المكاتب العالمية العاملة في مصر حول مدى قبول النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة"

منهج البحث

في سبيل تحقيق هدف البحث سوف تقوم الباحثة بإتباع المنهجية التالية

المنهج الاستنباطي: وفيه سوف تقوم الباحثة بالاعتماد علي الكتب والدوريات والمراجع العربية والأجنبية بهدف الحصول علي البيانات الأولية المتعلقة بمشكلة البحث.

المنهج الإحصائي: لإجراء الدراسة الميدانية بهدف اختبار الفرض الرئيسي والمتمثل في "**حول مدى قبول النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة**"، واختبار الفروض الفرعية للدراسة. وقد تم استطلاع آراء مجموعة من المراجعين العاملين في بعض المكاتب المصرية وفروع المكاتب العالمية العاملة في مصر.

خطة البحث

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث تم تقسيم البحث إلي:

1. أثر استخدام البيانات الضخمة على مهنة المحاسبة والمراجعة.
2. دراسة تحليلية للتطور في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني
3. دور الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في تحسين جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها
4. التحديات التي تواجه تطوير تقرير المراجع في ظل البيانات الضخمة.
5. دور النموذج المقترح في زيادة كفاءة وفاعلية جودة تقرير المراجعة الخارجية
6. مزايا تطبيق النموذج المقترح.
7. الدراسة الميدانية

النتائج والتوصيات

المراجع

1 أثر استخدام البيانات الضخمة على مهنة المحاسبة والمراجعة:

في ظل ما يشهده الاقتصاد العالمي من تقدم في جميع المجالات الاقتصادية نتيجة التغيرات السريعة والملاحقة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أدى إلى ظهور كم هائل من البيانات الضخمة Big Data ، وأصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات الضخمة الناتجة عنها من أهم التحديات في مهنة المحاسبة والمراجعة، وقد تم الاعتماد على البيانات الضخمة في العديد من الممارسات المحاسبية مثل استخدام تكنولوجيا تحديد التردد radio frequency identification technology (RFID) ، وقياس الأصول غير الملموسة إلخ،،، (Miklos et al ,2015). وبالتالي أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر بشكل مباشر وغير مباشر في مضمون وشكل وأسلوب عرض المعلومات المالية وغير المالية التي يتم الإفصاح عنها بالتقارير التي تعدها الشركات، والذي يتطلب بدوره مجهوداً أكبر من قبل المحاسبين ومراجعي الحسابات من أجل إعطاء رأيه عن عدالة القوائم المالية وصحة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها بتقارير الشركة، وتعتبر المحاسبة والمراجعة وسيلة لا غاية، وتهدف هذه الوسيلة إلى خدمة الأطراف المستخدمة للقوائم المالية، بحيث تعتمد عليها في اتخاذ قراراتها ورسم سياستها وتحيق أهدافهم. ولكي تكون هذه القرارات والسياسات سليمة، يجب أن تكون هذه القوائم على الأقل تعكس معلومات يمكن الوثوق بها، وهذا انطلاقاً من تأشيرة المراجع الذي يؤكد ذلك.

وبالتالي أصبح التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات الضخمة واستخدامها في مهنة المحاسبة والمراجعة أمر واقع وليس خياراً أمام المحاسبين والمراجعين، فلا يمكن تجاهلها. ويتجلى دور المحاسب والمراجع في مدي مهارته في التعامل مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبيانات الضخمة الناتجة عنها وتحليلها والاستفادة منها.

فقد أدت الابتكارات التكنولوجية الحديثة والتطورات المتسارعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق العديد من المنافع للمنظمات الأعمال أهمها:

1. تحسين الأنشطة المحاسبية والتمويلية، والإجراءات، والسياسات المالية.
2. كما ساعدت على تطوير جميع أوجه الوظائف المحاسبية كالقياس الاقتصادي، والتخطيط، والرقابة الإدارية، والإبلاغ المالي، والتدقيق.
3. تنظيم العمليات المحاسبية بشكل أكبر فعالية وكفاءة، حيث أدى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحويل الطريقة التي تتم بها المحاسبة حيث أنه يتم تحرير المحاسب من الدور التقليدي، إلى دور أكثر كفاءة وفاعلية، كما أنها غيرت من الطريقة التي تدار بها المنشأة واتخاذ المفاهيم والطرق المحاسبية التقليدية من أجل خدمة التقدم التكنولوجي الحديث، حيث أن المهنة التي لا تتكيف مع هذه التطورات تصبح بمعزل عنها. (حمادي، وأخرون، 2018).
4. التقليل من الأعمال الورقية مما يساعد في تسريع العمليات المحاسبية والتقليل من التكلفة والحد من الضرر البيئي للمخلفات الورقية، وسرعة عمليات التسجيل وإيصال البيانات وسرعة الوصول إليها، والإبلاغ عند حدوث الأخطاء، وزيادة الدقة في العمليات المحاسبية وتقليل الوقت اللازم للتدقيق.
5. إحداث تغيرات سريعة في منظمات الأعمال وتطويرها من خلال سرعة الاستجابة لتغيرات السوق بما يتماشى مع الوقت الحاضر وسرعة فرز البيانات وسرعة تحويلها إلي معلومات وسرعة إيصال المعلومات إلى الإدارات وإيصالها لمن يحتاجها بالتالي تستطيع منظمات الأعمال المنافسة والتطور.

6. الحصول على معلومات موثوقة ودقيقه وحديثة فالمعلومة القديمة لا تفيد في اتخاذ القرار لأنها فقدت القدرة على استغلالها لصالح الشركة أو المستفيد وتكون بمثابة معلومات زائدة فتضلل الشركة والمستفيد ، ومن ثم جودة المعلومات حتي تكون ملاءمة لاتخاذ القرار حيث توافر (الدقة- الموثوقية- الحداثة).
7. إيصال المعلومات للأطراف المستفيدة أينما كانوا فتعطي لكل إدارة المعلومات التي تحتاجها للتطوير واتخاذ القرار وتعطي المستثمرين معلومات للاستثمار في الشركة وتعطي البنوك معلومات للإقراض.

وتعتبر التقارير المالية أداة اتصال بين نظام اتصال بين النظام المعلومات المحاسبية والمستفيدين المختلفين من داخل المنظمة وخارجها, ونظراً للأهداف التي يمكن أن يتم الوصول إليها من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن أهمها: (الوحيدي وحلس،2017)

- أقامة قنوات اتصال تتميز بالكفاءة والسرعة في الأداء وبتكلفه منخفضه.
- تحقيق الفاعلية في القارات من خلال توصيل لمتخذي القرارات بالمعلومات الحديثة والدقيقة وفي الوقت المناسب.
- تخفيض تكاليف معالجه البيانات وترشيد استخدام الأيدي العاملة والحد من هدر في المواد.
- توفير الجهد والوقت الموارد واستغلالها بكفاءة وفعالية.
- توفير احتياجات العاملين والعملاء من الخدمات مما يسهم إيجابياً على أداء المنظمة.
- تحديد الأخطاء والانحرافات والتعرف على مواطن الضعف من خلال دورها في تعزير المساءلة والشفافية. (الجواد،2013)

في ظل التغيرات المستمرة والتطور الهائل في مجال تقنيات معلومات والاتصالات والتزايد والنمو السريع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وشبكة الأنترنت. بدأت العديد من منظمات الأعمال ادراك أهمية استخدام الأنترنت كأداة لنشر قوائمها المالية في أطار ما يسمى بالإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية.

وقد زاد في الآونة الأخيرة اعتماد الشركات علي شبكة الأنترنت لتوصيل المعلومات المالية وغير المالية للأطراف المستفيدة، ويعتبر النشر الإلكتروني للتقارير المالية احد أساليب الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

2 دراسة تحليلية للتطور في الإفصاح المحاسبي الإلكتروني

1/2 مفهوم الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية:

يمثل الإفصاح المحاسبي الإلكتروني للتقارير المالية حد أساليب الإفصاح المحاسبي الذي يعتمد على وسائل تقنيات الاتصالات الحديثة في توصيل نتائج الأعمال التي قامت بها الوحدة الاقتصادية إلى الجهات المستفيدة منها. (العربيد قرطالي، 2016).

ويعرف صالح (2007) الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية بأنه "استخدام الشركة أو المؤسسة لموقعها على شبكة المعلومات الدولية في عرض البيانات المالية المحاسبية لها خلال الفترات المناسبة التي قد تكون شهرية أو ربع سنوية أو سنوية".

كما عرف مصطفى (2011) الإفصاح الإلكتروني بأنه "إمكانية توفير كمية ضخمة من المعلومات المحاسبية بصورة مباشرة، والتي يستطيع المستخدم الوصول إليها في أي وقت وعلى حسب اهتماماته ورغباته مما يحقق مزايا تنافسية بين الشركات من خلال استخدام الأجهزة الذكية وصفحات الويب".

وفي الآونة الأخيرة تطور الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية ليتعدى الإفصاح علي مواقع المنشآت ليتطور ويتوسع من خلال الوسائل الحديثة ومواقع التواصل الاجتماعي للاستفادة منها في توصيل المعلومات التي يحتاج إليها لمستثمرين والأطراف ذات العلاقة بالشركات في اتخاذ قراراتهم وتوفيرها لهم من خلال وسائل مبتكرة وفي التوقيت الملائم بهدف تعزيز درجة الثقة المتبادلة بين الشركة وأصحاب المصالح.

لذا يمكن تعريف الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية بأنه "أحد وسائل الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية وغير المالية للمنشأة عبر وسائل تقنيات المعلومات الحديثة المختلفة، بهدف تحقيق تماثل المعلومات وعدالة توزيعها والاستفادة منها من جميع الأطراف".

ويعتبر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية عبر الأنترنت اختياري أي أنه إفصاحاً طوعياً غير ملزم حتى الأن، حيث يرجع استخدام الأنترنت كوسيلة للإفصاح على رغبة إدارة المنظمة دون ألزام، بهدف الاستفادة من المزايا المتعددة التي تحققها التقنيات الحديثة في تطبيقات التواصل الاجتماعي، من حيث الانتشار الأوسع للمعلومات.

2/2 مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية

شهدت الآونة الأخيرة تغيرات سريعة ومتلاحقة في تكنولوجيا المعلومات والتي كان لها أثر فعال في تغيير وسائل عرض وتوصيل المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها. وتتمثل مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية فيما يلي:

المرحلة الأولي: تتمثل المرحلة الأولى في الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في قيام الشركات بإنشاء مواقع إلكترونية، واستخدام الأنترنت كأحدي وسائل الإفصاح للتقارير المالية وكان ذلك بصورة غير منتظمة، وقد اتسمت هذه المرحلة بقلة عدد الشركات التي تقوم بالنشر والإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية (الخيال، 2009).

المرحلة الثانية: اتسمت هذه المرحلة بزيادة عدد الشركات التي تمتلك مواقع إلكترونية خاصة بها، حيث تقوم بالنشر والإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية بشكل منتظم، غالباً تشبه هذه التقارير المالية التقارير التقليدية المطبوعة في صورة PDF.

المرحلة الثالثة: اتسمت هذه المرحلة بالنشر والإفصاح الإلكتروني للمعلومات المالية والغير مالية عن طريق استخدام طرق متطورة لعرض المعلومات مثل لغة تقارير الأعمال الموسعة XBRL،

المرحلة الرابعة: قد اعتمدت هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) مواقع التواصل الاجتماعي كقناة مقبولة للإفصاح المالي، وأصبحت العديد من الشركات العامة تستخدم وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة (الفيس بوك وتوبتر وغيرها .....) للإفصاح عن المعلومات و الوصول إلى قاعدة جماهيرية أكبر للتواصل مع مساهميها والمستثمرين وأصحاب المصالح لمساعدتهم في اتخاذ القرارات.

3/2 أساليب الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية

هناك العديد من الوسائل والأساليب التي يمكن من خلالها الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية فقد يتم الإفصاح الإلكتروني بأحدي الأساليب التالية:

- **الجداول الإلكترونية:** حيث يتم عرض لقوائم والتقارير المالية على شكل جداول إلكترونية باستخدام برنامج Excel بحيث يسهل على المستخدم تحميل الملف الذي يحتوي على القوائم والتقارير المالية وإجراء التحليلات اللازمة عليها مباشرة، مما يختصر على المحللين الماليين الكثير من الوقت المستغرق في طرق العرض بالصورة التقليدية. (سامي، 2016)
- **العرض الحركي للقوائم والتقارير المالية:** حيث تقوم بعض الشركات بعرض ملخص لقوائمها المالية، وأهم النتائج والمؤشرات المالية، وكذلك بعض البيانات الغير مالية من خلال استخدام برامج مختلفة مثل point Power
- **العرض عن طريق الفيديو:** حيث تقوم بعض الشركات بعرض بعض مقاطع الفيديو لتوضيح بعض إنجازاتها، وهو ما يساهم في تحقيق مزيد من ثقة المستخدمين في المنشأة. (Deniz et al., 2018)

4/2 دوافع الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية

هناك العديد من الدوافع لاستخدام الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية ومن أهمها:

- التطور والنمو المتزايد في استخدام شبكة الأنترنت في جميع مجالات الحياة ومنها المجالات التجارية وخاصة التجارة الإلكترونية عبر شبكة الأنترنت، ومدى الحاجة إلى معلومات فورية وعاجلة لتلبية متطلبات اتخاذا القرار وأثر ذلك على المعلومات المحاسبية بوجه عام والإفصاح المحاسبي بصفة خاصة. (عبد الحليم، 2017)
- تأخير أعداد التقارير المالية التي يتم الإفصاح عنها بالطرق التقليدية، ومدي الحاجة إلى إفصاح فوري ومستمر في ظل بيئة الأعمال الحديثة، ونظراً لارتباط قيمة المعلومات المحاسبية بالتوقيت الملائم.
- هناك العديد من مستخدمي التقارير المالية غير متخصصين في تحليل وفهم البيانات المنشورة بهذه التقارير، وزيادة الحاجة إلى الإفصاح عن هذه المعلومات بشكل مبسط وواضح.
- يعد الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وسيلة فعالة في تحقيق قاعدة التوسع في المجال الإعلامي للشركات وبالتالي تحسين الوضع التنافسي للشركات وإمكانية جذب العديد من المستثمرين الجدد سواء على المستوى المحلي أو الدولي. (عرفة، وآخرون،2017)
- يعد الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وسيلة فعالة لتحقيق عدالة توزيع المعلومات حيث إتاحة المعلومات للمستخدمين دون قيود، ومن ثم عدم تربح البعض من توفير هذه المعلومات.
- يعد الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية وسيلة فعالة للحصول علي تغذية مرتدة لمدى رضا مستخدمي التقارير المالية عن أداء الشركات ومن ثم إمكانية تحسين الأداء مستقبلاً وأحكام الرقابة علي الأداء.
- تخفيض التكلفة والوقت والجهد المستغرق في أعداد التقارير التقليدية، وإمكانية التحديث السريع للبيانات، ومن ثم نحسين جودة المعلومات المستخدمة في اتخاذ القرارات.

5/2 مزايا الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية

هناك العديد من المزايا والمنافع التي تعود على المستخدمين لاستخدام الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية، ومن أهم هذه المزايا ما يلي:

- إتاحة البيانات والمعلومات للمستخدمين في وقت واحد عبر الأنترنت مما يحقق العدالة في توزيع المعلومات وتخفيض حالة عدم تماثل المعلومات فيما بين المستخدمين، حيث يعد عدم تماثل المعلومات من أهم الانتقادات الموجه للإفصاح التقليدي للتقارير المالية. (عبد الملك، 2005)
- إمكانية أجراء المقارنات بسهولة ويسر سواء علي مستوي الصناعة أو الشركات أو سوق المال، مما يساعد في تحسين جودة اتخاذ القرارات للمستخدمين.
- الحصول على معلومات فورية، ومتابعة التغيرات التي تطرأ عليها، ومن ثم زيادة دقة قرارات المستخدمين.
- إمكانية تخزين المعلومات المنشورة وتحليلها ومعالجتها باستخدام نماذج مختلفة تناسب القرارات المختلفة، وبأقل تكلفة ووقت للمستخدمين.
- إمكانية نشر المعلومات بلغات مختلفة تفي باحتياجات وقدرات المستخدمين المختلفة.
- إمكانية استخدام وسائط متعددة للإفصاح بأشكال مختلفة سواء أشكال بيانية وصور وصوت وغير ذلك

6/2 عيوب الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية

بالرغم من وجود العديد من المنافع والمزايا التي يمكن تحقيقها عند استخدام الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية، ألا أن هناك بعض العيوب التي قد تعوق الاستفادة من هذه المنافع أهمها:

- اختلاف المحتوى المعلوماتي للبيانات التي يتم الإفصاح عنها إلكترونياً علي مواقع الشركات، وذلك لعدم وجود اطار موحد وملزم للشركات ينظم الإفصاح عبر الأنترنت، مما يؤثر على قابلية المعلومات للمقارنة.
- قد تحتوي المعلومات المنشورة علي معلومات لم يتم مراجعتها ومعلومات التي تم مراجعتها، مما قد يؤثر على المستخدمين في الحكم بنفس المستوى على درجة الثقة والمصداقية في هذه المعلومات.
- التغيرات السريعة والمستمرة في تحديث المعلومات، وإمكانية اختراقها قد يؤثر على قرارات المستخدمين.

3 دور الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية في تحسين جودة المعلومات التي يتم الإفصاح عنها:

لكي يكون الإفصاح المحاسبي فعالاً لا بد من أن يكون مفيداً في اتخاذ القرارات المختلفة وان تتميز المعلومات المفصح عنها بمجموعة من الخصائص النوعية حتى تكون هذه المعلومات عالية الجودة ومن أهم هذه الخصائص ما يلي:

- **ملائمة المعلومات:** حيث يجب أن تكون هامة ومفيدة عند اتخاذ القرار حيث تكون المعلومات قادرة على تكوين تنبؤات مستقبلية وتتحقق من صحة التوقعات السابقة وإن يتم الحصول عليها في التوقيت المناسب (Jones, and Xiao, 2004, p.240)
- **إمكانية الاعتماد على المعلومات:** حيث يجب أن تكون المعلومات التي يشملها التقرير محايدة ولا تعطي مزايا خاصة للبعض على حساب البعض الأخر، أي أن تتميز بالصدق والموضوعية وعدم التحيز ويمكن لمتخذ القرار أن يعتمد عليها.

- **القابلية للفهم:** حيث يجب أن تكون المعلومات قابلة للفهم بحيث تكون على درجة عالية من الوضوح والبساطة في العرض بحيث يمكن للمستخدمين إدراكها. تعني قابلية الفهم للمعلومات المحاسبية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، ويفترض أن لدى مستخدمي المعلومات المحاسبية مستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشاة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المحاسبية المقدمة في التقارير المالية للشركة. كما يجب أن تكون المعلومات المالية المعروضة بعيدة عن التعقيد والصعوبة، إلا أن ذلك لا يعني عدم عرض المعلومات المحاسبية المتعلقة بالعمليات والأحداث المعقدة كما في بعض عمليات الأدوات المالية مثل المشتقات المالية، ولكن يجب أن تكون معروضة بشكل سهل وواضح ومفهوم ما أمكن.
- **إمكانية المقارنة:** حيث إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة. ويستفيد مستخدمو المعلومات المحاسبية من إجراء المقارنة لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بقرارات الاستثمار والتمويل وتتبع أداء المنشأة ومركزها المالي من فترة لأخرى، وإجراء المقارنة بين المنشآت.
- **القابلية للتحقق:** وتعني درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين والمطلعين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس. أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والخروج بنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية بحيث تتحقق خاصية التمثيل الصادق أيضا.
- **التوقيت المناسب:** التوقيت المناسب تعني خاصية التوقيت المناسب أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في عالم التجارة والمال فأسعار السوق مثلا يتم التنبؤ بها على أساس تقديرات المستقبل، كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية. ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر، تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.
- **الموازنة بين التكلفة والمنفعة:** الموازنة بين التكلفة والمنفعة أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومات، ولا يوجد معيار ثابت لاختبار(التكلفة – المنفعة) لكل الحالات كونها عملية اجتهادية لكل موقف على حدة.

4 التحديات التي تواجه تطوير تقرير المراجع في ظل البيانات الضخمة

ويتطلب تطوير تقرير المراجع باستخدام البيانات الضخمة إلى تدريب المراجعين الخارجيين وإكسابهم بعض المهارات اللازمة لتحليل هذه البيانات، حيث أثبتت معظم الشركات نجاحها على إكساب المراجعين بعض المهارات في التعامل مع البيانات التقليدية. في المقابل قد يؤدي ذلك إلى سعي هذه الشركات إلى رفع سقف جودة التدريب وبالتالي زيادة التكاليف المناطة عليها وقد تحتاج هذه الشركات إلى توظيف بعض علماء تحليل البيانات الضخمة و الاستثمار في برامج تدعم التحليل وهذا مما يزيد من أتعاب المراجع الخارجي.

فيجب على الشركات التجاوز عن هذه التكاليف بسبب ما يشاع عن اندثار مهنة المراجعة وهذا ما تطرق له البروفيسور David Yermack ، خبير قانوني مالي واقتصادي، حيث ذكر في اللقاء المنعقد في جامعة نيويورك في 2018/10/30 أن مهنة المراجعة قد تكون غير موجودة بعد عشر سنوات قادمة وذلك بسبب تكنولوجيا المعلومات الرقمية، بغض النظر عن رأيه والأسباب التي أدت إلى وصوله إلى هذه النتيجة ترى الباحثات أن مهنة المراجعة من المهن المهمة والتي لا يمكن الاستغناء عنها

وذلك لأن المراجع هو من يقوم بتحليل البيانات والتأكد من صحتها ولا يستطيع جهاز الكمبيوتر القيام بذلك فمهنة المراجعة متجددة رغم بطئها إلا أنها قابلة للتطوير عن طريق التكنولوجيا. تحتاج المهنة إلى إعادة هيكلة لتتماشى مع متطلبات السوق في المستقبل.

استخدام البيانات الضخمة يُحمل المراجع ببعض المهام الإضافية المتمثلة في أعداد الفيديو والجرافكس أولاً ومن ثم نشره وجمع البيانات الضخمة من المستفيدين والمتمثلة في مشاركة هذا الفيديو وعدد المشاهدات والاعجابات ولذلك فالمراجع بحاجة لتعلم قراءة البيانات الضخمة وتحليلها مما يشكل عبء إضافي عليه. وهذا يزيد من الأعباء المادية على الشركة أو المكتب للوصول إلى درجة عالية من تمكن المراجع في إعداد التقارير بصورة تتناسب مع التطور التكنولوجي، وقد لا تتناسب الفوائد العائدة من تطبيق النموذج مع تكلفته.

وهناك شركات استخدمت برامج عديدة منها CAAT S تقوم بقراءة البيانات المالية فقط وليس لديها القدرة على استيراد المعلومات الاجتماعية و سجلات البريد الإلكتروني وغيرها (Alles & Gray, 2016) فتفادت بعض الشركات التي طبقت هذا المقترح على مراجعتها الداخلية هذه الأعباء عن طريق استعانتها بأطراف خارجية لديها المعرفة والإمكانيات المطلوبة، كما يمكن استخدام بعض البرامج مثل IBM and Wipro.

5 دور النموذج المقترح في زيادة كفاءة وفاعلية جودة تقرير المراجعة الخارجية:

يقدم النموذج المقترح شكل جديد لعرض تقرير المدقق بصورة ناطقة ***(تقرير ناطق)*** يعرض من خلالها النتائج التي تم الوصول إليها خلال عملية المراجعة بالإضافة إلي تقرير مراقب الحسابات الذي يتم عرضة حيث أنه قد يصعب علي بعض الذين ليس لديهم المقدرة علي قرأة وتفسير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الواردة بتقرير مراقب الحسابات- , الأمر الذي يعمل على سهولة وسرعة تداوله بين المستفيدين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة , ومن ثم تطوير وسائل عرض تقرير مراقب الحسابات بشكل جديد يتواكب مع تغيرات عصر التكنولوجيا بطريقة قد تيسر علينا معرفة عدد المشاهدات والاعجابات والمشاركات ومن ثم عدد المستفيدين من تقرير المراجع.

عندما يتم عرض بيانات التدقيق وتقاريره ونتائجه بالطريقة التقليدية، فإن الشخص المتلقي يحصل على عرض واحد لكافة البيانات دفعة واحدة، مما يجعل من الصعب التمييز بين الأمور المهمة وغير المهمة، وهذا هو السبب في عدم فعالية مشاركة المعلومات وعرضها بهذه الطريقة. بينما يساعد التمثيل والعرض المرئي للبيانات في تقديم وسيلة مرنة وموثوقة لتحديد المعلومات ذات الصلة وعرضها بأسلوب يستطيع أي شخص فهمه، وكذلك أمكانية معالجة وعرض قدر أكبر من المعلومات بدلاً من قراءة الأرقام، وكذلك التركيز على توقع واكتشاف الأحداث المستقبلية باستخدام العلاقات المكانية والألوان ووسائل الإيضاح المختلفة، كما يساعد النموذج المقترح على تيسير وصول عدد أكبر من الأشخاص إلى البيانات، وتوفير تجربة ثرية وتفاعلية للمستخدمين،

تُعد تقنيات التحليل المرئي للبيانات أسرع طريقة لتحليل وفهم أي حجم من البيانات المُنظّمة أو غير المُنظّمة بدون مساعدة تقنية المعلومات. وتساعد التقنيات المرئية في تسريع وتحسين عملية اتخاذ القرار، من خلال الخرائط الحرارية والمخططات ولوحات القياس التفاعلية التي يسهل فهمها من جانب مستخدمي التقارير المالية وأصحاب المصالح.

6 مزايا تطبيق النموذج المقترح

- النموذج المقترح يسهل تطبيقه
- النموذج المقترح يتميز بالسهولة والبساطة في توصيل المعلومات للمستفيدين
- النموذج المقترح أكثر وضوحاً في توصيل المعلومات للمستفيدين
- يوفر النموذج المقترح معالجة وعرض قدر أكبر من المعلومات بدلاً من قراءة الأرقام
- يمكن من التركيز على توقع واكتشاف الأحداث المستقبلية باستخدام العلاقات المكانية والألوان والأنماط
- يساعد على توفير تجربة ثرية وتفاعلية للمستخدمين
- النموذج المقترح لتقرير المراجع أدق في وصول المعلومات للمستفيدين
- يوفر النموذج المقترح موضوعية في المعلومات المتاحة به
- النموذج المقترح يتميز بسرعة وصولة وانتشاره بين الأطراف المستفيدة
- النموذج المقترح يساعد على فهم أوسع للمعلومات من قبل المستثمرين الأجانب
- يوفر النموذج المقترح التغذية المرتدة عن انطباع المستفيد من تقرير مراقب الحسابات
- يمكن لمراقب الحسابات الاستفادة من تعليقات التي يوفرها النموذج المقترح في تحسين جودة تقريره.
- النموذج المقترح يعمل على أنتشار أوسع للمنشأة ومن ثم زيادة القدرة التنافسية.
- يمكن أن يعمل النموذج المقترح على أضفاء ثقة أكبر لتقرير مراقب الحسابات.
- يحقق الابتكار في تطبيق النموذج المقترح مزايا تنافسية للمكتب المراجعة القائم به
- يمكن لمكاتب المراجعة الحصول على أتعاب إضافية نظير تطبيق هذا النموذج
- انتشارا اكبر لمكتب المراجعة دولياً

7 الدراسة الميدانية

تهدف الدراسة إلى استطلاع آراء المحاسبين والمراجعين الممارسين لمهنة المراجعة حول على مدى قبول النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة.

ولتحقيق هدف البحث سوف تقوم الدراسة في هذا القسم باختبار الفروض التي تقوم عليها الدراسة.

1/7 فروض الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وتحقيق أهدافها، تعتمد الدراسة على اختبار الفرض الرئيسي التالي:

"لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية لآراء المراجعين حول على مدى قبول النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة"

ولاختبار هذا الفرض تم تقسيم هذا الفرض إلى الفروض الفرعية التالية:

1. النموذج المقترح يوفر العديد من المزايا للمنشأة والمستفيدين من تقرير المراجع وكذلك لمكتب المراجعة.
2. هناك تحديات تواجه المراجعين عند تطبيق النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة

2/7 مجتمع وعينة الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة الميدانية في المراجعين العاملين في مكاتب المحاسبة والمراجعة والممارسين للمهنة, ونظراً لصعوبة تحديد حصر مجتمع الدراسة بصورة دقيقة بسبب كبر حجم المجتمع، فقد قامت الدراسة على توزع قائمة الاستقصاء علي مجموعة من المراجعين العاملين في بعض مكاتب المحاسبة والمراجعة.

3/7 أسلوب جمع البيانات

اعتمدت الدراسة في جمع البيانات على أسلوب الاستقصاء، وقد تم جمع البيانات عن طريق توزيع قوائم الاستقصاء يدوياً وإلكترونياً وتم توجهه إلى عينة الدراسة، بهدف التعرف على مدى قبول النموذج المقترح لتطوير تقرير مراجع الحسابات في ظل البيانات الضخمة، والحصول على البيانات اللازمة لاختبار صحة الفروض باستخدام الأساليب الإحصائية، وقد تم عرض قائمة الاستقصاء على مجموعة من المحكمين، وتم أجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء المقترحات المقدمة حتى خرجت قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية.

وقد تم تقسيم استمارة الاستقصاء إلي محورين:

المحور الأول:- أشتمل علي بيانات عامة عن آراء المراجعين حول مزايا تطبيق النموذج المقترح.

المحور الثاني:- أشتمل علي مجموعة من الأسئلة عن آراء المراجعين حول معوقات تطبيق النموذج المقترح.

4/7 تحليل نتائج الدراسة الإحصائية واختبار الفروض

معاملي الصدق والثبات (Cronbach Alpha)

Factor Analysis

Communalities		
مزايا تطبيق النموذج المقترح	Initial	Extraction
النموذج المقترح يسهل تطبيقه	1.000	.750
النموذج المقترح يتميز بالسهولة والبساطة في توصيل المعلومات للمستفيدين	1.000	.933
النموذج المقترح أكثر وضوحاً في توصيل المعلومات للمستفيدين	1.000	.872
النموذج المقترح لتقرير المراجع أدق في وصول المعلومات للمستفيدين	1.000	.710
يوفر النموذج المقترح موضوعية في المعلومات المتاحة به	1.000	.856
النموذج المقترح يتميز بسرعة وصولة وانتشاره بين الأطراف المستفيدة	1.000	.903
النموذج المقترح يساعد على فهم أوسع للمعلومات من قبل المستثمرين الأجانب	1.000	.820
يوفر النموذج المقترح التغذية المرتدة عن انطباع المستفيدين من تقرير مراقب الحسابات	1.000	.960
يمكن لمراقب الحسابات الاستفادة من تعليقات التي يوفرها النموذج المقترح في تحسين جودة تقريره	1.000	.927
النموذج المقترح يعمل على أنتشار أوسع للمنشأة ومن ثم زيادة القدرة التنافسية	1.000	.928
يمكن أن يعمل النموذج المقترح على أضفاء ثقة أكبر لتقرير مراقب الحسابات	1.000	.895
يحقق الابتكار في تطبيق النموذج المقترح مزايا تنافسية للمكتب المراجعة القائم به	1.000	.842
يمكن لمكتب المراجعة الحصول على أتعاب إضافية نظير تطبيق هذا النموذج	1.000	.910
يحقق النموذج المقترح انتشار اكبر لمكتب المراجعة دولياً	1.000	.913

الجدول رقم (1)

- **اختبار الصدق العاملي Factor Analysis**

يوضح الجدول رقم (1) اختبار الصدق العاملي للاستبيان لتحديد كفاءة فقرات المحور الأول والذي يقيس مزايا تطبيق النموذج المقترح ويتضح من التحليل العاملي أن قيمة الصدق العاملي لفقرات المحور والتي تتراوح بين .710 ، .960 وهذا يشير إلي أن جميع الفقرات تتصف بالصدق العاملي حيث أن لها معامل مرتفع أكبر من 0.7

Communalities		
معوقات تطبيق النموذج المقترح	Initial	Extraction
النموذج المقترح يصعب تطبيقه على تقرير مراقب الحسابات	1.000	.932
لا تتناسب أعباء تطبيق النموذج مع الفوائد المرجوة منه	1.000	.895
لا يملك المراجع المهارة التقنية لأعداد مثل هذا النموذج	1.000	.909
يحتاج النموذج إلى أخصائي في مجال تكنولوجيا المعلومات لأعداده	1.000	.901
يستغرق النموذج المقترح وقت طويل لا يتلاءم مع الوقت المحدد لأعداد التقرير	1.000	.904
لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا للمنشأة	1.000	.958
لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا لمكتب المراجعة	1.000	.939
لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا للمستفيدين من تقرير مراقب الحسابات	1.000	.797
قد يؤدي تطبيق النموذج المقترح إلى قله المصداقية في التغذية المرتدة من المستفيدين	1.000	.833
قد يؤدي تطبيق النموذج المقترح إلى صعوبة فهم بعض المعلومات من قبل المستفيدين	1.000	.790
الجدول رقم (2)		

يوضح الجدول رقم (2) اختبار الصدق العاملي للاستبيان لتحديد كفاءة فقرات المحور الثاني والذي يقيس معوقات تطبيق النموذج المقترح ويتضح من التحليل العاملي أن قيمة الصدق العاملي لفقرات المحور والتي تتراوح بين .790 ، .958 وهذا يشير إلي أن جميع الفقرات تتصف بالصدق العاملي حيث أن لها معامل مرتفع أكبر من 0.7

- **اختبار الثبات Reliability**

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.926	24
الجدول رقم (3)	

يوضح الجدول رقم (3) اختبار مدي ثبات أداة جمع البيانات للتأكد من مدي اتساق ودقة فقرات الاستبيان بشكل عام وقد كانت قيمة Cronbach's Alpha 926.وهذا يشير إلي ثبات الاستبيان بشكل قوي ويعتبر هذا مقياساً لمدي استقرار الاستبيان خلال الزمن.

T-Test

One-Sample Statistics

مزايا تطبيق النموذج المقترح	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Ranking
1. النموذج المقترح يسهل تطبيقه	154	3.99	.255	.021	9
2. النموذج المقترح يتميز بالسهولة والبساطة في توصيل المعلومات للمستفيدين	154	4.37	.536	.043	5
3. النموذج المقترح أكثر وضوحاً في توصيل المعلومات للمستفيدين	154	3.47	.574	.046	11
4. النموذج المقترح لتقرير المراجع أدق في وصول المعلومات للمستفيدين	154	3.59	.544	.044	12
5. يوفر النموذج المقترح موضوعية في المعلومات المتاحة به	154	4.36	.546	.044	6
6. النموذج المقترح يتميز بسرعة وصولة وانتشاره بين الأطراف المستفيدة	154	4.39	.540	.044	4
7. النموذج المقترح يساعد على فهم أوسع للمعلومات من قبل المستثمرين الأجانب	154	4.52	.585	.047	2
8. يوفر النموذج المقترح التغذية المرتدة عن انطباع المستفيدين من تقرير مراقب الحسابات	154	4.18	.736	.059	7
9. يمكن لمراقب الحسابات الاستفادة من تعليقات التي يوفرها النموذج المقترح في تحسين جودة تقريره	154	4.55	.549	.044	1
10. النموذج المقترح يعمل على أنتشار أوسع للمنشأة ومن ثم زيادة القدرة التنافسية	154	4.49	.659	.053	3
11. يمكن أن يعمل النموذج المقترح على أضفاء ثقة أكبر لتقرير مراقب الحسابات	154	3.78	.461	.037	10
12. يحقق الابتكار في تطبيق النموذج المقترح مزايا تنافسية للمكتب المراجعة القائم به	154	4.16	.459	.037	8
13. يمكن لمكتب المراجعة الحصول على أتعاب إضافية نظير تطبيق هذا النموذج	154	4.16	.785	.063	8
14. يحقق النموذج المقترح انتشار اكبر لمكتب المراجعة دولياً	154	4.49	.629	.051	3

الجدول رقم (4)

يوضح الجدول رقم (4) والذي يتناول آراء عينة الدراسة حول مدي موافقة المراجعين المزاولين لمهنة المراجعة علي المزايا التي يحققها تطبيق النموذج المقترح أن قيمة الوسط الحسابي تراوحت بين 3.47 ، 4.55 وهي أكبر من نقطة الفصل (المحايد) أي أنها تميل أكثر إلي الموافقة وبانحراف معياري يتراوح بين 255. ، 785. ومن ثم قبول النموذج المقترح وتأكيد أنه يحقق العديد من المزايا إذا تم تطبيقه من وجهة نظر المراجعين.

ويمكن ترتيب المزايا التي يحققها تطبيق النموذج المقترح من وجهة نظر المراجعين كما يلي:

1. يمكن لمراقب الحسابات الاستفادة من تعليقات التي يوفرها النموذج المقترح في تحسين جودة تقريره
2. النموذج المقترح يساعد على فهم أوسع للمعلومات من قبل المستثمرين الأجانب
3. النموذج المقترح يعمل على أنتشار أوسع للمنشأة ومن ثم زيادة القدرة التنافسية
4. يحقق النموذج المقترح انتشار اكبر لمكتب المراجعة دولياً
5. النموذج المقترح يتميز بسرعة وصولة وانتشاره بين الأطراف المستفيدة.
6. النموذج المقترح يتميز بالسهولة والبساطة في توصيل المعلومات للمستفيدين
7. يوفر النموذج المقترح موضوعية في المعلومات المتاحة به
8. يوفر النموذج المقترح التغذية المرتدة عن انطباع المستفيدين من تقرير مراقب الحسابات
9. يحقق الابتكار في تطبيق النموذج المقترح مزايا تنافسية للمكتب المراجعة القائم به
10. يمكن لمكتب المراجعة الحصول على أتعاب إضافية نظير تطبيق هذا النموذج
11. النموذج المقترح يسهل تطبيقه

12. يمكن أن يعمل النموذج المقترح على أضفاء ثقة أكبر لتقرير مراقب الحسابات
13. النموذج المقترح أكثر وضوحاً في توصيل المعلومات للمستفيدين
14. النموذج المقترح لتقرير المراجع أدق في وصول المعلومات للمستفيدين

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
x1	193.784	153	.000	3.987	3.95	4.03
x2	101.241	153	.000	4.370	4.28	4.46
x3	75.021	153	.000	3.468	3.38	3.56
x4	81.962	153	.000	3.591	3.50	3.68
x5	99.151	153	.000	4.364	4.28	4.45
x6	100.867	153	.000	4.390	4.30	4.48
x7	95.798	153	.000	4.519	4.43	4.61
x8	70.497	153	.000	4.182	4.06	4.30
x9	102.926	153	.000	4.552	4.46	4.64
x10	84.587	153	.000	4.494	4.39	4.60
x11	101.768	153	.000	3.779	3.71	3.85
x12	112.314	153	.000	4.156	4.08	4.23
x13	65.706	153	.000	4.156	4.03	4.28
x14	88.682	153	.000	4.494	4.39	4.59

الجدول رقم (5)

يتضح من الجدول رقم (5) أن قيمة T المحسوبة تراوحت بين 65.706 ، 193.784 وهذا يدل على أن المستقصي منهم إجاباتهم تميل إلى القبول بمعامل ثقة عالي بلغ 95% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابة التي تعبر عن الرأي المحايد، كما أن متوسط الفرق تراوح بين 3.38 ، 4.46 وذلك عند مستوي معنوية 000. وهو أكبر من 0.05, وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص علي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء المراجعين المزاولين للمهنة حول المزايا التي يحققها النموذج المقترح.

One-Sample Statistics					
معوقات تطبيق النموذج المقترح	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	Ranking
1.النموذج المقترح يصعب تطبيقه على تقرير مراقب الحسابات	154	2.49	.629	.051	2
2.لا تتناسب أعباء تطبيق النموذج مع الفوائد المرجوة منه	154	2.82	.987	.079	1
3.لا يملك المراجع المهارة التقنية لأعداد مثل هذا النموذج	154	2.12	.471	.038	6
4.يحتاج النموذج إلى أخصائي في مجال تكنولوجيا المعلومات لأعداده	154	2.13	1.130	.091	5
5.يستغرق النموذج المقترح وقت طويل لا يتلاءم مع الوقت المحدد لأعداد التقرير	154	1.60	.805	.065	8
6.لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا للمنشأة	154	2.42	.730	.059	3
7.لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا لمكتب المراجعة	154	1.52	.649	.052	10
8.لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا للمستفيدين من تقرير مراقب الحسابات	154	1.58	.613	.049	9
9.قد يؤدي تطبيق النموذج المقترح إلى قله المصداقية في التغذية المرتدة من المستفيدين	154	2.34	.651	.052	4
10- قد يؤدي تطبيق النموذج المقترح إلى صعوبة فهم بعض المعلومات من قبل المستفيدين	154	1.75	.797	.064	7

الجدول رقم (6)

يوضح الجدول رقم (6) والذي يتناول آراء عينة الدراسة حول مدي موافقة المراجعين المزاولين لمهنة المراجعة علي معوقات تطبيق النموذج المقترح أن قيمة الوسط الحسابي تراوحت بين 1.52 ، 2.82 وهي أقل من نقطة الفصل (المحايد) أي أنها تميل أكثر إلي عدم الموافقة وبانحراف معياري يتراوح بين .471 ، 1.130 ومن ثم عدم قبول المعوقات التي تفترضها الدراسة عند تطبيق النموذج المقترح وتأكيد أن المعوقات التي تفترضها الدراسة عند تطبيق النموذج المقترح يمكن التغلب عليها من وجهة نظر المراجعين المزاولين لمهنة المراجع، وان المزايا التي يحققها تفوق المعوقات.

ويمكن ترتيب المعوقات التي تفترضها الدراسة عند تطبيق النموذج المقترح من وجهة نظر المراجعين المزاولين لمهنة المراجعة كما يلي:

1. لا تتناسب أعباء تطبيق النموذج مع الفوائد المرجوة منه
2. النموذج المقترح يصعب تطبيقه على تقرير مراقب الحسابات
3. لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا للمنشأة
4. قد يؤدي تطبيق النموذج المقترح إلى قله المصداقية في التغذية المرتدة من المستفيدين
5. يحتاج النموذج إلى أخصائي في مجال تكنولوجيا المعلومات لأعداده
6. لا يملك المراجع المهارة التقنية لأعداد مثل هذا النموذج
7. قد يؤدي تطبيق النموذج المقترح إلى صعوبة فهم بعض المعلومات من قبل المستفيدين
8. يستغرق النموذج المقترح وقت طويل لا يتلاءم مع الوقت المحدد لأعداد التقرير
9. لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا للمستفيدين من تقرير مراقب الحسابات
10. لا يضيف النموذج المقترح إي مزايا لمكتب المراجعة.

One-Sample Test						
	Test Value = 0					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
y1	49.091	153	.000	2.487	2.39	2.59
y2	35.450	153	.000	2.818	2.66	2.98
y3	55.812	153	.000	2.117	2.04	2.19
y4	23.388	153	.000	2.130	1.95	2.31
y5	24.639	153	.000	1.597	1.47	1.73
y6	41.166	153	.000	2.422	2.31	2.54
y7	29.055	153	.000	1.519	1.42	1.62
y8	31.924	153	.000	1.578	1.48	1.68
y9	44.714	153	.000	2.344	2.24	2.45
y10	27.207	153	.000	1.747	1.62	1.87

الجدول رقم (7)

يتضح من الجدول رقم (7) أن قيمة T المحسوبة تراوحت بين 23.388، 55.812 وهذا يدل على أن المستقصي منهم إجاباتهم تميل إلى القبول بمعامل ثقة عالي بلغ 95% وهذا يعني أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة إحصائية بين متوسط الإجابة التي تعبر عن الرأي المحايد، كما أن متوسط الفرق تراوح بين 1.519 ، 2.487 وذلك عند مستوي معنوية 000. وهو أكبر من 0.05 , وهذا يعني قبول فرض العدم الذي ينص علي أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في أراء المراجعين المزاولين للمهنة حول وجود معوقات عند تطبيق النموذج المقترح.

النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم نموذج مقترح لتطوير اسلوب عرض تقرير مراقب الحسابات بطريقة تتواكب مع بيئة التكنولوجيا الحديثة والبيانات الضخمة والتي تعتمد علي وسائل وطرق أبسط وأسهل في عرض المعلومات من خلال تقديم فيديوهات أو جرافيك ..... إلخ، - بحيث يتم عرض تقرير المدقق بصورة ناطقة ***(تقريرناطق)*** يعرض من خلالها النتائج التي تم الوصول إليها خلال عملية المراجعة بالإضافة إلي تقرير مراقب الحسابات الذي يتم عرضة حيث أنه قد يصعب علي بعض الذين ليس لديهم المقدرة علي قرأة وتفسير البيانات والمعلومات المالية وغير المالية الواردة بتقرير مراقب الحسابات- , الأمر الذي يعمل على سهولة وسرعة تداوله بين المستفيدين من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة , ومن ثم تطوير وسائل عرض تقرير مراقب الحسابات بشكل جديد يتواكب مع تغيرات عصر التكنولوجيا بطريقة قد تيسر علينا معرفة عدد المشاهدات والاعجابات والمشاركات ومن ثم عدد المستفيدين من تقرير المراجع.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال أستطلاع أراء عينة من المراجعين ومراقبي الحسابات أنه أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول أراء المراجعين المزاولين للمهنة حول المزايا التي يحققها النموذج المقترح.

كما أن المعوقات التي تفترضها الدراسة عند تطبيق النموذج المقترح يمكن التغلب عليها من وجهة نظر المراجعين المزاولين لمهنة المراجع، وان المزايا التي يحققها النموذج يفوق المعوقات.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

1. ارقيبات، أنوار نواف أحمد، الزغبي، عبدالله محمد،(2018)، *"أثر الإفصاح في مواقع التواصل الاجتماعي(الفيس بوك) على حجم التداول للشركات المساهمة العامة المدرجة في بورصة عمان"* ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة أل البيت.
http://search.mandumah.com/Record/948747

2. الجواد، خولة (2013)، *" أثر إدارة المعرفة وتكنولوجيا المعلومات على التأهيل المحاسبي "دراسة ميدانية على الشركات مدرجة في بورصة فلسطين للأوراق المالية"*. رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة.

3. الخيال، توفيق عبد المحسن،(2009)، "العوامل المؤثرة في نشر التقارير المالية للشركات المساهمة عبر الأنترنت"، كلية الاقتصاد والإدارة، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز*، المجلد 23، العدد 2 ، ص 203

4. الرشيدي، ممدوح صادق محمد، (2009)، "الإفصاح المحاسبي عبر الأنترنت وحوكمة الشركات: دراسة نظرية وميدانية"، *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مجلد 23، العدد 1، يونيو 2009، ص 1 - 64
http://search.mandumah.com/Record/72693

5. الزغبي، علي إبراهيم فلاح، الحمود، تركي راجي، النادر، حسن النادي،(2018)، *"الإفصاح الاختياري من خلال وسائل التواصل الاجتماعي للشركات الأردنية المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية"* ، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن،
http://search.mandumah.com/Record/952845

6. الشطناوي، حسن محمود،(2018)، "دور الإفصاح المحاسبي الإلكتروني في تحسين التقارير المالية وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات في بيئة الأعمال الأردنية"، *Global Journal of Economics and Business*، المجلد 5، العدد 3، ص 288-307.
https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-5-3-4.pdf

7. العربيد، عصام وقرطالي، يوسف حافظ (2016)، "أثر الإفصاح المحاسبي الإلكتروني على منفعة المعلومات المحاسبية- دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في الأسواق العربية للأوراق المالية مجلة جامعة البعث، المجلد 38، العدد 34.

8. العزي، خالد ممدوح،(2019)، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الوعي التنموي"، *مجلة العربي للدراسات الإعلامية*، المركز العربي للأبحاث والدراسات الإعلامية، العدد 3، أكتوبر 2019 ، ص 13-40
http://search.mandumah.com/Record/993089

9. الهروط، يوسف علي خلف، الحطيبان، زيدون عبد،(2008)، "مدى الإفصاح المالي عبر الأنترنت: دراسة على الشركات الأردنية"، *مؤتة للبحوث والدراسات*: سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة مؤتة، المجلد 23، العدد 5 ، ص 91-121
http://search.mandumah.com/Record/125964

10. الوحيدي، سراج (2017)، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على كفاءة أساليب المحاسبة الإدارية الحديثة في الشركات الصناعية في قطاع غزة" رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية، غزة.
http://search.mandumah.com/Record/874948

11. حمادي، ماجد وحمد ،عامر وحسين ، وسام(2018)،عامر، "تكنولوجيا المعلومات والاتصال وأثرها في جودة خدمة قطاع السياحة والفندقة، *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، جامعة بغداد، المجلد الثالث عشر(العدد45)،5-
http://jpgiafs.uobaghdad.edu.iq/index.php/JAFS/article/view/319/160

12. زكي، أحمد زكريا،(2008)، "نحو مدخل مقترح لتنظيم وترشيد الإفصاح عن التقارير المالية عبر الأنترنت"، *مجلة التجارة والتمويل*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1، ص 349-388.
http://search.mandumah.com/Record/334027

سامي، أحمد يسري أمين، (2016)، "تحليل وتقييم أثر الإفصاح الإلكتروني للتقارير المالية على دعم قرارات المستثمرين في البورصة"، *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، المجلد 7، العدد 3، ص 287-314 .13
http://search.mandumah.com/Record/862571

صالح، العبيدي صالح،(2007)، "الإفصاح الإلكتروني واثره في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق مسقط للأوراق المالية"، مسقط، عمان، 2007، ص 60 .14

عبد الحليم، عبير محمود محمد، (2017)، " ثر الإفصاح المحاسبي في وسائل التواصل الاجتماعي على قيمة المنظمة واستدامتها: دراسة ميدانية"، *مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة* ، جامعة طنطا، العدد 1، يونيو 2017، ص 438-491 .15

عبد الملك، أحمد رجب،(2005)، "دور الإفصاح المالي وغير المالي عبر الأنترنت في تحسين قرارات المستثمرين بسوق الأوراق المالية: دراسة نظرية تطبيقية"، *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد 4، أكتوبر 2005، ص 55-102 .16
http://search.mandumah.com/Record/111245

عرفة، نصر طه حسن، عبدالحكيم، مجدي مليجي ، "محددات الإفصاح المالي عبر وسائل التواصل الاجتماعي واثره على حجم التداول وقيمة الشركة : دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة في سوق الأوراق المالية السعودية"، *مجلة البحوث المحاسبية*، كلية التجارة، جامعة طنطا، العدد 1 ، يونيو 2017، ص 106-142 .17
http://search.mandumah.com/Record/902354

فهمي، عبير محمد رياض، (2019)، "أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تطوير منظومة التعليم المحاسبي لتلبية متطلبات الجودة والاعتماد - دراسة ميدانية"، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة جامعة عين شمس، المجلد 23، العدد 1، ص 394-335 .18

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Alles, M. G. (2015). Drivers of the use and facilitators and obstacles of the evolution of big data by the audit profession. *Accounting Horizons, 29*(2), 439-449. doi:10.2308/acch-51067
2. Alles, M., & Gray, G. L. (2016). Incorporating big data in audits: Identifying inhibitors and a research agenda to address those inhibitors. *International Journal of Accounting Information Systems, 22*, 44-59. doi:10.1016/j.accinf.2016.07.004
3. Amani, F. A., & Fadlalla, A. M. (2017). Data mining applications in accounting: A review of the literature and organizing framework. *International Journal of Accounting Information Systems, 24*, 32-58. doi:10.1016/j.accinf.2016.12.004
4. Appelbaum, D. A., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. A. (2018). Analytical procedures in external auditing: A comprehensive literature survey and framework for external audit analytics. Journal of Accounting Literature, 40, 83-101. doi:10.1016/j.acclit.2018.01.001
5. Appelbaum, D. A., Kogan, A., & Vasarhelyi, M. A. (2018). Analytical procedures in external auditing: A comprehensive literature survey and framework for external audit analytics. Journal of Accounting Literature, 40, 83-101. doi:10.1016/j.acclit.2018.01.001
6. Appelbaum, D., Kogan, A., & Vasarhelyi , M. A. (2017). Big data and analytics in the modern audit engagement: Research needs. Auditing: A Journal of Practice & Theory, 36(4), 1-27. doi:10.2308/ajpt-51684
7. Bieraugel, M (2013). Keeping up with Big Data. Association of College & Research Libraries (ACRL). Available from: http://www.ala.org/acrl/publications/keeping_up_with/big_data (ID: 5464155f-6348-7324-8d31-6c38e7c4a45f) .
8. Dagilienė, L., & Klovienė, L. (2019). Motivation to use big data and big data analytics in external auditing. *Managerial Auditing Journal, 34*(7), 750-782. doi:10.1108/MAJ-01-2018-1773
9. Daniel E. O'Leary, 2018, "Big Data and Knowledge Management with Applications in Accounting and Auditing: The Case of Watson", Electronic Copy Available at: SSRN: https://ssrn.com/abstract=3203842 , Jul. 9, PP. 1-24.

10. Deniz A. Appelbaum, Alex Kogan, Miklos A. Vasarhely, 2018, "Analytical procedures in external auditing: A comprehensive literature survey and framework for external audit analytics", Journal of Accounting Literature, No. (40), PP. 83–101.
11. Deniz A. Appelbaum, Alex Kogan, Miklos A. Vasarhely, 2018, "Analytical procedures in external auditing: A comprehensive literature survey and framework for external audit analytics", Journal of Accounting Literature, No. (40), PP. 83–101.
12. Eldaly, M. K., & Abdel-Kader, M. (2018). How to regain public trust in audit firms? the case of the financial reporting council. *Accounting Research Journal, 31*(3), 343-359. doi:10.1108/ARJ-11-2015-0134
13. Gartner Inc, 2018, "Big Data", Available at: https://www.gartner.com/glossary/big-data,accessed 18 March 2018.
14. Greg Richins, Andrea Stapleton, Theophanis Stratopoulos, Christopher Wong, 2017, "Big Data Analytics: Opportunity or Threat for the Accounting Profession?", Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=2813817, PP. 1-40.
15. Jones. M. J. , Xiao. J. Z., "Financial Reporting on the Internet by 2010 A Consensus View", Accounting forum, vol.28, Iss.3, 2010.
16. Juan Zhang, Xiongsheng Yang, and Deniz Appelbaum, 2015, "Toward Effective Big Data Analysis in Continuous Auditing", Accounting Horizons, Vol. (29), No. (2), PP. 469–476.
17. Khalifa, R., Sharma, N., Humphrey, C. and Robson, K. (2007). Discourse and audit change. Accounting, Auditing & Accountability Journal, 20(6), pp.825-854.
18. Krahel, J. P., & Titera, W. R. (2015). Consequences of big data and formalization on accounting and auditing standards. *Accounting Horizons, 29*(2), 409-422. doi:10.2308/acch-51065
19. Kyunghee Yoon, Lucas Hoogduin, and Li Zhang, 2015, " Big Data as Complementary Audit Evidence", Accounting Horizons, Vol. (29), No. (2), PP. 431-438.
20. Miklos A. Vasarhelyi, Alexander Kogan, and Brad M. Tuttle, 2015, "Big data in accounting: an overview", Accounting Horizons, Vol. (29), No. (2), PP. 381-396.
21. Paul A. Griffin, Arnold Wright, 2015, "Commentaries on Big Data's Importance for Accounting and Auditing", Accounting Horizons, Vol. (29), No. (2), Oct. 25.
22. Rahman, N., & Iverson, S. (2015). Big data business intelligence in bank risk analysis. *International Journal of Business Intelligence Research (IJBIR), 6*(2), 55-77. doi:10.4018/IJBIR.2015070104
23. Ramlukan, R. (2015). how big data and analytics are transforming the audit. *Financial Executive, 31*(3), 14.
24. Salijeni, G., Samsonova-Taddei, A., & Turley, S. (2019). Big data and changes in audit technology: Contemplating a research agenda. Accounting and Business Research, 49(1), 95-119. doi:10.1080/00014788.2018.1459458
25. Yoon, K., Hoogduin, L., & Zhang, L. (2015). Big data as complementary audit evidence. *Accounting Horizons, 29*(2), 431-438. doi:10.2308/acch-51076
26. Zicari, 2017, "Big Data: Challenges and Opportunities", Electronic Copy Available at: http://odbms.org, 5th December 2017.

الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري حديث يساهم في تحقيق الميزة التنافسية
دراسة حالة –مؤسسة الإتصالات الجزائرية (موبيليس)-

Economic Intelligence as a modern approach to achieve competitive advantage
Case Study -Algerian Communications Company (Mobilis)-

من إعداد

د.بوريش أحمد
أستاذ مساعد –ب-
المركز الجامعي مغنية، الجزائر
Ahmed89_13@yahoo.fr

د.تربش محمد
أستاذ محاضر –أ-
المركز الجامعي مغنية، الجزائر
moh_terbeche@yahoo.fr

الملخص:

من الإتجاهات الواضحة في بيئة الأعمال الحالية زيادة المنافسة. في هذا السياق، أصبحت المنظمات أكثر وعيا بأهمية المعرفة كعامل رئيسي في الحصول على ميزة تنافسية. حيث يعد الذكاء الاقتصادي أحد الحلول الممكنة في حقل إدارة المعرفة.

وعليه هدفت هذه الدراسة إلى تحديد أهمية الذكاء الاقتصادي كأسلوب حديث في تحقيق ميزة تنافسية شملت مؤسسة الإتصالات الجزائرية (موبيليس)وذلك من خلال دراسة وصفية اعتمدنا فيها على استمارة الإستبيان كأداة دراسية لجمع المعلومات، وتحليلها بإستخدام SPSSنسخة 24

حيث أشارت النتائج أين تم الإعتماد على تطبيق الإنحدار الخطي البسيط والذي توصلنا من خلاله إلى وجود علاقة قوية بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية التي قدرت ب 81,9%. بمستوى ذو دلالة إحصائية أقل من 5%. هذه النتائج تؤكد وجود التكامل بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية.

الكلمات المفتاحية:ذكاء الاقتصادي ،أسلوب تسييري ،ميزة تنافسية، موبيليس، انحدار خطي بسيط

Abstract :

One of the abvious trends in current business environment is the increased competition. In this context, organizations are becoming more and more aware of the importance of knowledge as a key factor in obtaining competitive advantage. A possible solution in knowledge management is Economic Intelligence (IE).

The aimed of this study is to determine importance of Economic Intelligence as a modern approach to achieve competitive advantage in Algerian Communications company (Mobilis), through a descriptive field study in which we relied on the survey questionnaire as a main tool for collecting information, and analyze it using SPSS Ver. 24.

The results of the study found out where to rely on the application of Simple Regression, Therefore, we found that there is a strong relationship between the Economy Intelligence and Competitive Advantage, where he estimated at 81,9%. At a statisticl level, which is less than 5%. Thus the results of the field study confirm that there is integration between the Economic Intelligence and Competitive Advantage

Key words: Economic Intelligence, Modern Approach, Competitive Advantage, Mobilis, Simple Regression

Jel classification : M15 ; M21

المقدمة:

إن تغير أنظمة وطرق التسيير أصبحت من المميزات المصاحبة لإقتصاد المعرفة حيث فرضت التكنولوجيا الجديدة للإتصالات والمعلومات زيادة وتيرة التطور التكنولوجي والإبداعي وعليه وجب على المؤسسات الاقتصادية البحث عن طرق وأساليب جديدة للتسيير تمكنها من زيادة مرونتها وتجعلها أكثر تأقلما مع محيطها المتغير حيث تمكنها من حسن استغلال مواردها المتاحة، تخفيض تكاليفها اكتسابها ميزة تنافسية عن غيرها من منظمات الأعمال. حيث نجد أن أغلب منظمات الأعمال تعتمد على الذكاء الاقتصادي كأسلوب تسييري ينظم موردها المعرفي الذي يساعدها على دعم ميزتها التنافسية وهو ما ينعكس على التنمية الاقتصادية التي تصبوا إليها كل الدول.

1.1 إشكالية الدراسة: وبإعتبار الجزائر جزء من هذا العالم، فمن البديهي نجد أن مؤسساتها تحاول تحقيق قفزة نوعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهذا لن يتم إلا من خلال الإعتماد على أسلوب تسييري حديث يعمل على تحسين ميزتها التنافسية، بحيث سوف نحاول إسقاط هذه الدراسة على أحد المؤسسات الناشطة والرائدة في قطاع المعلومات والإتصال. وهنا نخص بالذكر مؤسسة الإتصالات الجزائرية (موبيليس) على هذا الأساس يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيسي التالي:

ما مدى أهمية تطبيق الذكاء الاقتصادي في تحسين الميزة التنافسية على مستوى مؤسسة الإتصالات موبيليس في ظل التغيرات التي أصبحت تشهدها البيئة العالمية؟

2.1 فرضيات البحث: لتسهيل تحليل إشكالية الدراسة سيتم طرح الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: هناك أهمية في تطبيق الذكاء الاقتصادي على تحسين الميزة التنافسية في مؤسسة الإتصالات الجزائرية (موبيليس). والتي يمكن أن تتفرع منها الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضية الفرعية الأولى: لدى مؤسسة موبيليس إهتما بتطبيق الذكاء الاقتصادي عند مستوى معنوية .(α =5%).

الفرضية الفرعية الثانية: وجود علاقة ذو دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة موبيليس عند مستوى معنوية .(α =5%).

الفرضية الفرعية الثالثة: إدارة المعرفة أحد أبعاد الذكاء الاقتصادي الرئيسية في دعم الميزة التنافسية في مؤسسة موبيليس عند مستوى معنوية (α =5%).

3.1 منهجية الدراسة: لتحقيق هدف الدراسة تم الإعتماد على المنهج الوصفي لمناسبته هذا النوع من الدراسات. وكانت الإستبانة الأداة لجمع البيانات اللازمة وتحليلها وذلك باستخدام برنامج SPSS V 24 .

4.1 أهمية الدراسة: تستمد هذه الدراسة أهميتها من المكانة التي أصبح يحتلها الذكاء الاقتصادي اليوم في ميدان الإدارة الحديثة، لإهتمامه بتسيير مورد المعلومة الذي أصبح مورد حيوي في دعم الميزة التنافسية في المؤسسات الاقتصادية، وهذا لقدرته على جمع المعلومات وتحليلها وتحويلها إلى معارف تساعد متخذي القرار على مواجهة تحديات وتقلبات المحيط، وهو ما يضمن السير الحسن والتسيير الجيد لمنظمات الأعمال المعرفية بإعتبار أنها تعيش اليوم في عصر العولمة والمعرفة.

5.1 الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراساتالسابقة التي تطرقت لموضوع البحث، نذكر منها:

♦ دراسة **نبيل كنوش وطويطي مصطفى (2020)**؛ بعنوان **التحليل العاملي التوكيدي للذكاء الاقتصادي: دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإلكترونية في الجزائر:** وهدفت الدراسة إلى إختبار النموذج الثلاثي لمكونات الذكاء الاقتصادي في بيئة الأعمال الجزائرية، فالذكاء الاقتصادي يعتبر أداة إستارتيجية تسمح للمؤسسات بتحصيل المعلومات من محيطها بطريقة منهجية، ولتحقيق أهداف الدراسة قان الباحثان بتطبيق المقياس على عينة عشوائية من إطارات المؤسسات الإلكترومنزلية، بواقع (90) إطارا؛ حيث تم تحليل البيانات بإستخدام البرنامج الإحصائي SPSS-AMOS من خلال إجراء التحليل العاملي التوكيدي، وقد أظهرت النتائج أن الذكاء الاقتصادي يتركب من ثلاثة عناصر مترابطة ومتكاملة وهي اليقظة الإستراتيجية، المماية والتأثير وهو ما يدعم ويؤكد البنية الثلاثية في بيئة الأعمال الجزائرية على غرار البيئة العالمية.

♦ دراسة **سارة زرقوط (2020)**، بعنوان **الذكاء الاقتصادي كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية –مقاربة مفاهيمية-** هدفت الدراسة إلى التعرف على أحد الذكاء الاقتصادي كأهم المفاتيح التسيرية أكثر نجاحًا لدى منظمات الأعمال في وقتنا الحالي، لأنه السبيل الفعال لتوفير كل ما تحتاجه المؤسسة عن المحيط التنافسي، هذا الأخير الذي يتميز بعدم الثبات والتطور المستمر، الأمر الذي يجعل المؤسسة بين محيط من الفرص والتهديدات فإن هي وفرت المعلومة الكافية والشاملة حولتها إلى نقاط قوة لصالحها وجعلها تكتشف نقاط ضعفها لتقوم بتصحيحها مستقبلا. وقد تم معالجة هذه الدراسة من الجانب المفاهيمي من خلال استخدام المنهج الوصفي التحليلي، وذلك بالتطرق إلى أهم المفاهيم ذات الصلة بالميزة التنافسية والذكاء الاقتصادي ومن ثم تحليل العلاقة بينهما وانعكاساتها على نموذج أعمال المنظمات على المدى الطويل.

♦ دراسة **رماضنية عبد العزيز، زايد مراد (2017)**، بعنوان **أهمية إعتماد الذكاء الاقتصادي في تسيير المؤسسة وأثره على ميزتها التنافسية**، حيث هدفت الدراسة إلى إبراز أثر اعتماد الذكاء الاقتصادي على الميزة التنافسية، حيث غلبت على هذه الدراسة المنهج الوصفي، حيث استهل الباحثان هذه الدراسة من خلال محاولة تبيان كيفية تكييف الأساليب التنظيمية للتوافق مع أنظمة الذكاء الاقتصادي والتي تعرضت إليها مجموعة من النظريات والنماذج الرائدة في إدراج هذا الأسلوب التسييري الحديث ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة، وهو ما يجعل الذكاء الاقتصادي ذات اهمية بارزة في تعزيز القدرات التنافسية للمؤسسات الاقتصادية من خلال تطوير أساليب التوقع والتنبؤ بالتغيرات المتسارعة في الأسواق الحاضرة والمستقبلية، مع الفهم لمختلف الإستراتيجيات التي يعتمد عليها المتنافسون الآخرون، وسرعة الإستجابة لها.

♦ دراسة **بتغة صونية (2017)**؛ بعنوان **الذكاء الاقتصادي كآلية التحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية: دراسة حالة على عينة من المؤسسات الإقتصادية**؛ والتي هدفت إلى الوقوف على واقع تطبيق تقنيات آلية الذكاء الاقتصادي على عينة المؤسسات المختارة، والتأكيد على أهمية استخدام هذه الآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية، حيث تعدّ هذه الأخيرة ركيزة أساسية لصناعة مؤسسة تنافسية؛ وتمثلت عينتها في 105 إطار من مختلف القطاعات الاقتصادية؛ وتم الإعتماد على الإستبانة، المقابلة والملاحظة كأدوات لجمع البيانات؛ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري، وتوصلت الدراسة إلى أن هذه المؤسسات الاقتصادية لا تعي حقيقة مفهوم الذكاء الاقتصادي وأهميته ممارسته كأسلوب إداري حدث ضمن الإستراتيجية العامة لهذه المؤسسات، وخلصت الدراسة إلى وجود

علاقة بين تطبيق تقنيات الذكاء الاقتصادي وعملية التحكم في المعلومة الإستراتيجية، وكذلك وجود علاقة بين التحكم في المعلومة الإستراتيجية وصناعة مؤسسة تنافسية.

♦دراسة **مغمولي نسرين (2016)**؛ بعنوان **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية دراسة حالة مؤسسة فرتيال Fertial –عنابة** ؛ حيث هدفت الدراسة إلى التركيز على مباديء الذكاء الإقتصادي الذي أصبح يشكل أحد الخيارات الضرورية في دعم تنافسية المؤسسات الإقتصادية الجزائرية في خضم المستجدات الراهنة باللجوء إلى إحدى الآليات الحديثة النشأة والمتمثلة في نظام الذكاء الإقتصادي الذي يعد المفتاح الأساسي لتعزيز الموقف التنافسي للوحدة الإقتصادية عبر تطوير المنتجات والخدمات، حيث توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إرتباط قوية جدًا قدرت ب 0,98 وعلاقة تأثيرية بسيطة ومتعددة بين معايير نظام الذكاء الإقتصادي (يقظة إستراتيجية، حماية الإرث المعلوماتي ونشاط الضغط والتأثير) وتنافسية المؤسسة دوليًا.

« **Business** ♦Etude de Teresa Guarda, Manuel Santos, Filipe Pinto, Maria Augusto and Carlos Silva (2013) ;

Intelligence as a Competitive Advatage for SME »

هدفت الدراسة إلى تبيان أهمية نظام ذكاء الأعمال في تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في بيئة تنافسية شرسة حيث أن الباحثين اقترحوا إطار يسمح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من المعلومات المتاحة والإعتماد على مجموعة من التدابير التي يدعمها ذكاء الأعمال كما هدفت الدراسة الى وضع إطار يجسد مدى انطباق ذكاء الأعمال كفجوة دافعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكأداة لاتخاذ القرار فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لابد من ملائمة استراتيجياتها للنمو معتمدة على أدوات الادارة الملائمة، فاستخدام تطبيقات البرمجيات الحديثة يمكن أن يكون الداعم الجدري الذي تحتاجه لمواجهة تغيرات الحاصلة في الأسواق ومع تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2.الإطار النظري

1.2 مفهوم الذكاء الاقتصادي

للقيام بذلك نقترح الإشارة إلى المعنى الأصلي للذكاء. هذا المصطلح الذي تطوّر في الواقع على مرّ القرون وعبر اللغات والذي أثار وجوب الإهتمام به. حيث إشتقت كلمة الذكاء من اللاتينية "Intelligentia" وكذا الألمانية "Intelligenz" والتي تشير إلى الكفاءة، والقدرة على الفهم وتطبيق المعارف وحل المشاكل. وقد تبلور بشكل كبير وواضح منذ مدة طويلة، ليستقر على المحتوى الذي قدمه الأنجلوسكسونيين من خلال تعريفه على أنه: "عبارة عن المعلومات التي تقدمها المخابرات الخاصة، والذي يؤدي إلى إعتماد مصطلح إستخبار أو جوسسة" (ADIT, 2016, p. 1).

لقد تعددت المفاهيم حول الذكاء الإقتصادي بتعدد توجهات وميولات الأطراف والهيئات التي تطرقت له، حيث سنحاول التعريج على أهم الإسهامات التي جاءت لإعطاء تصور لهذا المصطلح من خلال التعريفات التالية:

♦ تعريفHarold Welsenky: الذي يعدّ أول تعريف للذكاء الإقتصادي الذي تم وضعه في عام 1967 من خلال كتاب بعنوان "l'Intelligence Organisationnelle"، فهو يعرّف: "الذكاء الإقتصادي كنشاط إنتاج عام لخدمة الأهداف الإقتصادية والإستراتيجية للأعوان الاقتصاديين حيث يتم تجميع المعلومات في إطار قانوني" (كباش، 2012، صفحة 5) .

♦ تعريف Martre Henri: الذين يُعتبر أول من أعطى أول تعريف عملي للذكاء الإقتصادي من خلال تقريرMartre الذي تم إعتماده من خلال أعمال المحافظة العامة للتخطيط الفرنسية، حيث تم تعريفه على أنه "مجموعة الأعمال المرتبطة بالبحث، معالجة وبّث المعلومة المفيدة للأعوان الإقتصاديين، حيث أن مختلف هذه النشاطات يجب أن تكون موجهة

بطريقة شرعية مع توفير كل ضمانات الحماية الأساسية لممتلكات المؤسسة في ظل أحسن الظروف سواءًا من حيث الوقت الجودة أو التكلفة" (Bricui, 2009, p. 2).

أما من بين التعاريف التي عرّجت على الأهمية التي يضفيها الذكاء الاقتصادي في دعم الميزة التنافسية نجد:

♦ تعريف Michael Porter: وهو أستاذ في جامعة Havard وله دور في تطور مفهوم الذكاء الإقتصادي إذ قال أنه "يعتمد على تزويد المعلومة المناسبة للشخص المناسب وفي الوقت المناسب من أجل إتخاذ القرار المناسب، والقيام بالتصرف المناسب والمثالي، وبالتالي تطوير بيئته في الإتجاه المناسب والملائم" (Diakhat, 2011, p. 8)

من خلال هذا التعريف نرى ان الباحث أكّد على فعالية الذكاء الاقتصادي في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة في ظل التنافسية الشرسة التي أصبحت تفرضها البيئة يتوقف على مدى نجاعة مساهمة الذكاء الاقتصادي في عملية اتخاذ القرار من خلال دعمه بالمعلومات المفيدة التي تسمح له بالاختيار بين أحسن البدائل ما يسمح بدعم الميزة التنافسية.

♦ تعريف Christian Harbulot بفرنسا أيضا عمل كثيرا في هذا المفهوم، وعرف الذكاء الاقتصادي كالتالي "البحث وتفسير المعلومات المتاحة للجميع، بهدف تحديد نوايا الأعوان الاقتصاديين، ومعرفة قدراتهم في تفعيلها، والذكاء الاقتصادي يدرك كل عمليات المراقبة في البيئة التنافسية ويميّز بين المعلومات التقليدية عن طريق طبيعة مجال تطبيقها، وبما أنها تتعلق بمجال المعلومات المفتوحة تتطلب إذن الامتثال للمصداقية، هوية الأطراف الفاعلة فيه. أي جميع موظفي الإدارة تشارك في بناء ثقافة المعلومات وخصائصها الثقافية ليس فقط الخبراء لأن كل اقتصاد وطني ينتج نموذج ذكاء اقتصادي خاص به " (Coutenceau, 2010, p. 3)

وبإعتبار أن البيئة الجزائرية هي محور الدراسة فمن الواجب التطرق إلى:

♦ تعريف وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الذكاء الاقتصادي على أنه: "مجموع عمليات مراقبة المحيط الداخلي والخارجي من أجل جمع ودراسة وتحليل وتوزيع المعلومات المفيدة للأطراف الاقتصادية، كما يشمل عملية حماية المعلومات المنتجة واستعمالها في عمليات التأثير والعمل الضغطي" (كنوش، 2020، صفحة 5).

من خلال ما تطرقنا له من تعاريف لمختلف الكتّاب، نلاحظ أن الذكاء الإقتصادي مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالمعلومة وخاصة البيئة التنافسية، حيث هذه الأخيرة تعتبر السبب أو الدافع لوجوده، كما تعتبر المعلومة المادة الأولية له والمفتاح لدعم الميزة التنافسية في المؤسسات الإقتصادية وذلك من حيث تسييرها.

ويمكن إعطاء التعريف التالي الذي نحاول من خلاله شمل النقاط التي تناولها الكتّاب السابقون، حيث أن:

"الذكاء الإقتصادي هو عبارة عن عمل دفاعي وهجومي في شكل سيرورة متواصلة لجمع ومعالجة وتفسير ونشر المعلومات عن بيئة منظمات الأعمال للأعوان الإقتصاديين، لمعرفة الفرص وإقتنائها والتهديدات لتجنبها، ومنه إتخاذ القرارات المثلى التي تؤدي إلى تقليص حالات عدم التأكد وتحقيق الأداء الناجع وبذلك تحقيق أهداف المؤسسة وضمان إستمراريتها على المدى الطويل". ومنه يمكن القول أنّ الذكاء الإقتصادي يقوم على مجموعة من المقومات تتمثل في:

♦ عبارة عن سيرورة متواصلة؛

♦ عبارة عن التحري عن المعلومات المرتبطة ببيئة منظمات الأعمال؛

♦ يقوم على إيصال المعلومات للأعوان الإقتصادية المرتبطة بإتخاذ القرارات؛

♦ يقوم على تقليص حالات عدم التأكد؛

♦ يقوم على دعم الميزة التنافسية وبالتالي ضمان إستمرارية منظمات الأعمال.

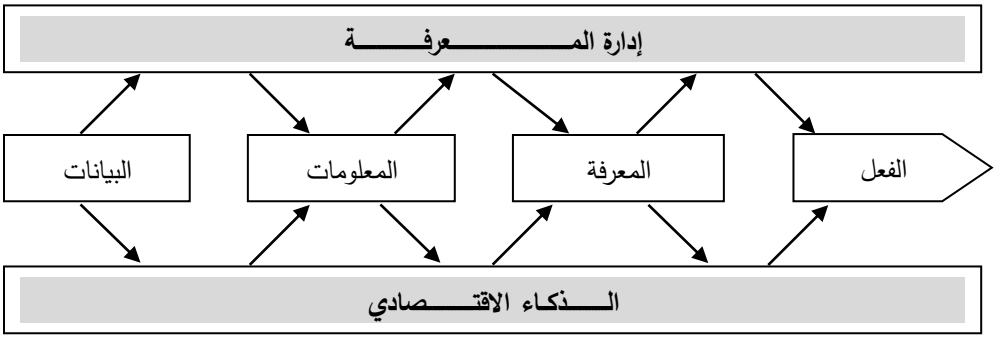
2.2 عناصر الذكاء الاقتصادي

في الادارة الاستراتيجية نجد أن الأدبيات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي ما هي إلا امتداد لأعمال الباحثين السابقين حول (Environnement Scanning) المسح البيئي، حيث أن العناصر الأساسية للذكاء الاقتصادي التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية تختلف من اقتصاد الى أخر ومن مؤسسة إلى أخرى لكن يمكن حصرها في النقاط التالية: (Mabrouki, 2007, pp. 2-4)

1.2.2 اليقظة الاستراتيجية : حيث جاءت اليقظة تارة إعلامية، وتارة أخرى استعلامية فكانت أقرب ما يكون للذكاء الاقتصادي. وعليه فقد عرفت على أنها "العملية الاعلامية تقوم من خلالها المؤسسة بالاستمتاع المسبق للإشارات الضعيفة في محيطها، بهدف فتح نوافذ للفرص وتقليص عدم اليقين"(Lesca.H, 1994, p. 32) ، مثل ماهي أيضا عملية إستعلامية ونشاط تجسسي أو استخباراتي تقوم به المؤسسة أثناء مسحها لمحيطها التنافسي وفي رقابتها لمنافسيها، لتحل في عملها محل عمل الرادار في رصد أية إشارة ضعيفة وفي الكشف عن أية عملية تنبيهية للإستدلال عن إمكانية وجود أي خطر أو فرصة، لسبق المنافسين(J.C.Castagnos, 2000, p. 32) . وعليه من المفترض أن نجد اليقظة الإستراتيجية لها دور في تفعيل المهام الرئيسية للذكاء الاقتصادي في إدارة المعلومة، التي يمكن الإعتماد عليها خاصة فيما يتعلق بالتعرف على احتياجات المؤسسة والمراحل والأدوات التي يعتمد عليها في عملية البحث ومن جهة أخرى يهتم بجمع وترتيب المعلومات، وبالتالي فإنه يحقق الوظيفة الابتدائية أي اليقظة.

2.2.2 إدارة المعرفة: جاءت العديد من التعاريف التي تؤكد على هذا العنصر وهو ما برز من خلال تعريف* **l'AFDIE** الذي عرفته على أنه "مجموعة الوسائل المنظمة، من أجل انتاج المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار في ظل الأداء الناجع وخلق قيمة لكل الجوانب المؤثرة " (Alain.J, 2004, p. 4). حيث يتضح من خلال هذا التعريف أن مفهوم إدارة المعرفة يهتم بتوفير (إنتاج) المعلومات وإتاحتها لجميع العاملين في المنظمة، والمستفيدين من خارجها حيث يرتكز على الاستفادة القصوى من المعلومات المتوفرة في المنظمة، والخبرات الفردية الكامنة في عقول موظفيها، لذا فإن أهم مميزات تطبيق هذا المفهوم هو الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تساهم في تنمية الفرد ورفع كفاءة المنظمة (J.Y.Prax, 2007, pp. 22-26). ويمكن أن نبرز علاقة إدارة المعرفة بالذكاء الاقتصادي من خلال الشكل التالي:

الشكل01: يبين علاقة ادارة المعرفة بالذكاء الاقتصادي



Source :Frédérique Blondel & Serge Edouard & Mohamed el Marouki, Quelle articulation entre IE et KM au seine de l'entreprise ,Vie et Science de l'entreprise, 2007 ,P 161.

* _ L'Association Française pour le Développement de l'Intelligence Economique.

ومن هنا يمكن أن نعتبر كلا من إدارة المعرفة والذكاء الاقتصادي على أنهما شكلان من أشكال نظم المعلومات، التي تمثل مجموعات من الأدوات والإجراءات الجماعية الموجهة للتعلم التي تقوم على تحويل المعلومات إلى معرفة قابلة للتنفيذ.

3.2.2 حماية المعلومات: في أدبيات الذكاء الاقتصادي هناك العديد من الأعمال التي تؤكد على الحماية أو ما يعرف بالذكاء المضاد، هذا الأخير يجمع من ناحية بين مجموعة إجراءات حمائية لرأسمال الغير مادي ومن ناحية أخرى بين التأثير والجماعات الضاغطة. وهو ما تجلى في تعريف A. JUILLET (المسئول الأعلى للذكاء الاقتصادي بفرنسا سنة 2005)الذي عرّفه على أنه: "يشتمل على السيطرة و حماية المعلومة الإستراتيجية لجميع الأعوان الاقتصاديين من أجل الوصول إلى: المنافسة في المجال ألاقتصادي الأمن الاقتصادي أمن المؤسسات تعزيز سياسة التأثير" (Peguiron.F, 2006, p. 37).

أي أن المعلومة والمعرفة تشكّل بالأساس رأسمال الغير مادي، وهي تشكّل من أي وقت مضى ثروة حقيقية للمؤسسة التي لابد عليها صيانتها وحمايتها ولذلك لا يمكن تجاهلها أمام المخاطر التي يمكن أن تواجهها والتي تكون مؤثرة خاصة في حالات اجراءات الإخفاء بسبب عدم الانتباه أو نقص تنافسية المؤسسة أو تكون مقصودة بفعل إرادي للحصول على نحو غير مشروع على المعلومات الإستراتيجية. وعليه فإن الذكاء الاقتصادي هو العملية التي تقوم على نوعية الأفراد وتنفيذ الاجراءات وتقنيات الحمائية.

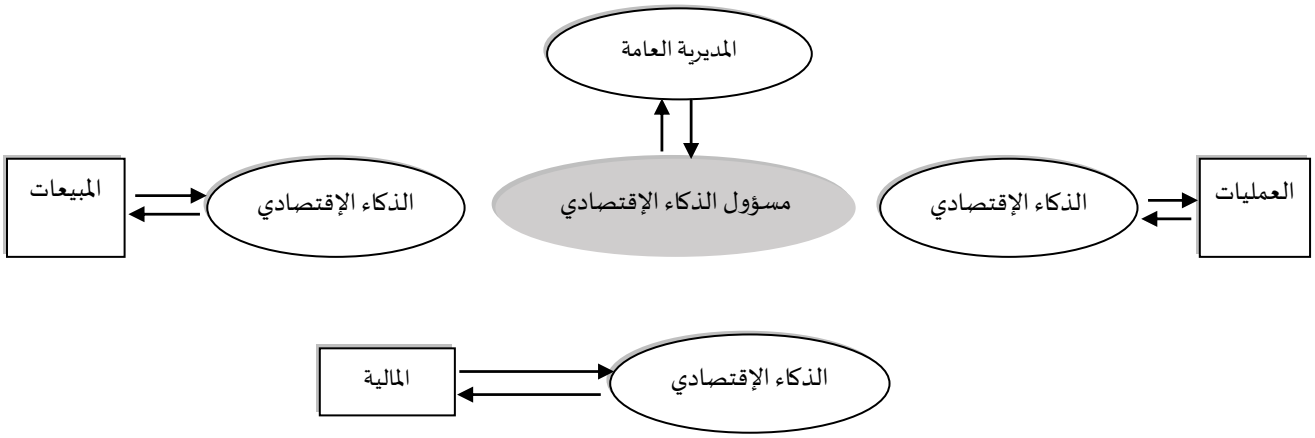
3.2 جوانب تطبيق الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال

يوجد العديد من النماذج التي يمكن من خلالها تطبيق الذكاء الاقتصادي في منظمات الأعمال، والتي تهدف من خلالها إلى دعم الميزة التنافسية للمؤسسة للحفاظ على بقاءها واستمراريتها،

1.3.2 نموذج تقسيم مصلحة الذكاء الإقتصادي إلى وظيفة تابعة لكل وحدة عملياتية (الذكاء العملياتي)

ويقصد به القدرة على إدارة المعلومات العملياتية في إطار محيط تنافسي، وتخص هذه المعلومات كافة حلقات سلسلة الإنتاج إنطلاقًا من تصميم المنتج أو الخدمة مرورًا بالإنتاج المادي إلى غاية بلوغ مرحلة النوعية والتسويق، هذا النوع من الذكاء أكثر تكيفًا مع متطلبات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على المستويين المحلي والإقليمي.

الشكل رقم (2) يبين نموذج تقسيم مصلحة الذكاء الإقتصادي إلى وظيفة تابعة لكل وحدة عملياتية (الذكاء العملياتي)



Source : Bertand Delecroix , « **la mésure de la valeur de l'information en IE : application à la mise en place de solutions pour accroitre la plus-value d'information élaborée dans un contexte d'internet** » ;Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication. Information scientifique et technique, Université de Marne-la-Vallée,2005, P72.

من خلال الشكل نلاحظ أن الذكاء الإقتصادي موزع على مختلف مصالح المؤسسة، أي لكل منها وحدة ذكاء خاصة يتحكم فيها الفرع الكبير والذي هو منّشط للذكاء الإقتصادي والذي يختص أيضا بالإدارة العامة، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بالذكاء العملياتي حيث أنه لكل قسم وحدة ذكاء إقتصادي خاص به التي يمكن إبرازها كالأتي:

-**وحدة الذكاء الإقتصادي الخاصة بقسم المالية:** هدفها جمع وتحليل ونشر المعلومات المتعلقة بالميزانيات التقديرية الحسابات والإيرادات والنفقات ومصادر التمويل وطرق الإستثمار والقوانين والتشريعات والأنظمة المالية.

-**وحدة الذكاء الإقتصادي الخاصة بقسم المبيعات:** هدفها الحصول على المعلومات الخاصة بالعملاء والمراسلات والعقود المبرمة وقوانين البيع التي تحدد نوع الأصناف التي تم بيعها وعدد وحداتها وسعر بيع الوحدة منها وطريقة دفع قيمة المبيعات وطرق شحن الأصناف المباعة وتكاليف الشحن والتأمين وحسابات العملاء وديونهم.

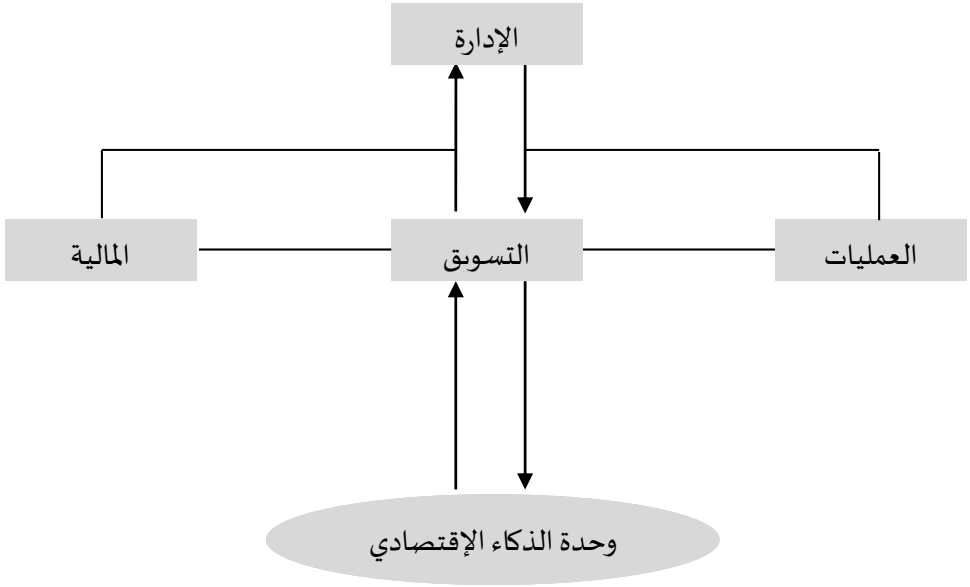
-**وحدة الذكاء الإقتصادي الخاصة بقسم العمليات:** هدفها هي المعلومات المتعلقة بتحديد متطلبات العمليات الإنتاجية ومواصفات المنتجات وعدد الآلات وطاقتها الإنتاجية وساعات تشغيلها وتعطيلها وبرامج الصيانة والإصلاح ووضع مواصفات العملية الإنتاجية.

2.3.2 نموذج وضع مصلحة الذكاء الإقتصادي تحت وصاية الوحدة التسويقية (الذكاء التسويقي)

إن تطبيق المؤسسة الإقتصادية للذكاء التسويقي كإحدى آليات إدارة المعلومة التسويقية، يوّفر لها القدرة على النجاح إستراتيجيًا وتنافسيًا أين يكسبها القدرة على إدارة موقعها التنافسي، فتنبثق أهمية تطبيق الذكاء التسويقي كونه يكسب المؤسسة خاصة التجارية منها مقومات النجاح في إدارة أعمالها.

حيث يمكن القول أن الذكاء التسويقي يتمثل في توفير كل البيانات الخارجية والداخلية والتي تم جمعها وتحليلها من قبل منظمات الأعمال حول الأسواق والتي تستخدم في إتخاذ القرارات، ويمكن أن يستخدم الذكاء التسويقي لتقييم فرص دخول الأسواق ورصد التهديدات الحالية والحتملة إضافة إلى كشف نقاط القوة والضعف وكذا الموارد المتاحة والوسائل المستعملة. ويمكن أن نبرز منهج تطبيق الذكاء التسويقي في منظمات الأعمال من خلال الشكل التالي.

الشكل رقم (3) يبين نموذج وضع مصلحة الذكاء الإقتصادي تحت وصاية الوحدة التسويقية (الذكاء التسويقي)



Source: Bertand Delecroix (2005); « **la mésure de la valeur de l'information en IE** » ;Op Cit, P72.

من خلال الشكل نلاحظ أن الذكاء الإقتصادي يتعامل بصفة خاصة مع مصلحة التسويق لإعتبارها عصب المؤسسة والرابط بينهما وبين الزبون والتي بدورها لها علاقة مباشرة مع الإدارة العامة ومع مختلف المصالح الأخرى للمؤسسة، حيث نجد هذا النموذج يعكس الطبيعة التجارية للمؤسسة التي تهتم بالمعلومات حول المنتوجات التي تبيعها هذه المؤسسة أو المنتجات البديلة التي تريد إدخالها للسوق لمواجهة المنافسين، كما تهتم بمعلومات التي تخص الأسعار والإشهارات وتكاليف التوزيع وهو ما يمكن إطلاق عليه ما يعرف بالذكاء التسويقي.

3.3 نموذج وضع مصلحة الذكاء الاقتصادي تابعة لمديرية الإنتاج (الذكاء التنافسي)

يعد الذكاء التنافسي أحد المداخل الهامة التي قد تساعد المؤسسات الإقتصادية في إيجاد ميزة تنافسية لها، مما قد يُسهم في وصولها إلى المستوى التنافسي المرغوب، وذلك عن طريق رصد حركة المنافسين ودراستها، والقدرة على التشخيص المبكر للفرص المتاحة والتهديدات المحيطة بالمؤسسة، فهو يوّفر المعلومات اللازمة لصناع القرار في الوقت المناسب، مما قد يساعدهم في اتخاذ القرار الصحيح في الوقت المناسب.

فالذكاء التنافسي عملية منهجية تتضمن استخدام مختلف المصادر لجمع وتحليل البيانات المتاحة عن البيئة الخارجية والمنافسين وغيرها، ومعالجتها لتحويلها إلى معلومات ذكائية قابلة للتنفيذ على أرض الواقع، والاستفادة منها في عملية صنع القرار داخل المؤسسة الاقتصادية بما يدعم قدرتها التنافسية، كما أن الهدف منه هو تقديم فهم أفضل عن المشهد التنافسي الذي توجد فيه المؤسسة، من خلال تحليل عوامل القوة والضعف لدى المنافسين، والتنبؤ بالفرص المتاحة للتطوير، وإيجاد ميزة تنافسية للمؤسسة التي تجعلها على مستوى التنافس المحلي والدولي. حيث يساعد الذكاء التنافسي المؤسسة في مراحل عملية الإنتاج، من خلال فهم هياكل التسعير للمنافسين، وفهم عملية التصنيع وتأثيرها في تكاليف الإنتاج التي تمكن المؤسسة من وضع التسعير الأمثل خاصة عند الإستعداد لإطلاق منتج جديد.أين يعمل الذكاء التنافسي على الرصد المستمر للسوق الذي يتميز بالتغيير الدائم، حيث يعمل على توفير المعلومات التالية: (فرحات، 2017، صفحة 198)

- الجداول الزمنية التنظيمية؛
- مبيعات المنافسين واستراتيجية التسويق؛
- أنشطة المنافسين في الترويج للمنتج في وسائل الإعلام المرئية وغير مرئية، ومدى تأثيرها على أفكار وتوجهات المستهلكين؛ وهو ما يساعد المؤسسات الاقتصادية على:
- دعم المدراء التنفيذين على تقييم المنافسين وهذا بدوره يترجم إلى مفاجآت تنافسية أقل؛
- تحديد الفرص السوقية، فيحمي ضد التهديدات المحتملة للمنافسين؛
- الكشف عن التكنولوجيات الجديدة التي يمكن أن تؤثر على المنافسة؛
- معرفة تأثير التشريعات الحكومية على المنافسة؛
- تعزيز جاهزية المؤسسة لإتخاذ القرارات وزيادة قدرتها على الاستجابة بشكل مبكر.

ولقد أشار Selon Jonesen إلى الدور الفعال والقيمة المضافة التي يضيفها الذكاء التنافسي لتطوير المؤسسات، حيث حددها في النقاط الأتية:

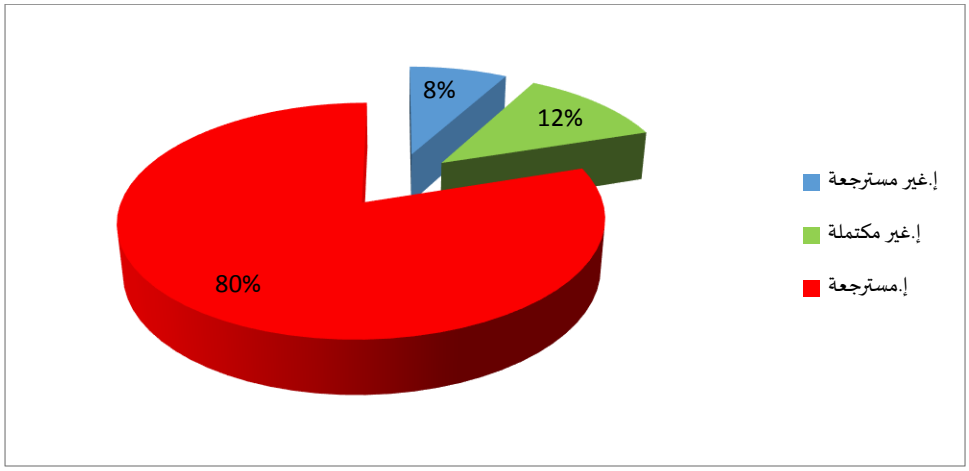
- التخطيط للحصول على حصة سوقية، مع المحافظة عليها؛
- توقع ردود أفعال المنافسين، والتصدي لها؛

وفي الأخير يمكن أن نؤكد أن الذكاء الإقتصادي أصبح يشّكل ركيزة أساسية من الركائز الضرورية التي تقوم عليها الإستراتيجية الصناعية لجعل المؤسسة الإقتصادية تستجيب للتحولات العصرية المترافقة والناتجة عن العولمة الإقتصادية وتُحافظ على مكانتها وحصتها في السوق في خضم المنافسة الشرسة بين مختلف المؤسسات الإقتصادية وهي تعبّر عن إجمالي نشاط المنشأة ومواردها والعوامل التي تؤثر في أوجه نشاطاتها المختلفة.

3. الإطار التطبيقي

1.3 مجتمع وعينة الدراسة: يعرف على أنه مجموعة المفردات الممكنة التي تربطها خصائص وسمات محددة. وحدد المجتمع الإحصائي لمؤسسة الاتصالات للهاتف النقال (موبيليس) حيث تم اختيار عينة عشوائية مركبة من 50، وهو ما يبينه الشكل التالي:

الشكل 4:توزيع الإستبيانات



المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على Excel 2007.

الملاحظ من خلال الشكل أنه لم يسترجع سوى 40 قائمة من الإستبيانات الموزعة القابلة للمعالجة والتحليل، أي بمعدل 80 %. وذلك بعد إستبعاد 06 قوائم غير مكتملة الإجابة أي بمعدل 12 % في حين لم يتم إسترجاع 04 قوائم من الإستبيانات الموزعة وهي التي تمثل 08 % من إجمالي الإستبيانات الموزعة.

2.3 متغيرات البحث والعبارات المقابلة لها :بالإضافة إلى المتغيرات الشخصية (الجنس Sex، العمر Age، والمستوى التعليمي Edu) فإن الجدول التالي يبين متغيرات البحث.

جدول رقم (1): يبين متغيرات البحث والعبارات المقابلة لها

متغيرات البحث	الإسم	عدد العبارات	ترميز العبارات المقابلة
الذكاء الاقتصادي	IE	09	Q1-Q9
إدارة المعرفة	KM	03	Q1-Q3
اليقظة الإستراتيجية	Veille	03	Q4-Q6
حماية المعلومات	SI	03	Q7-Q9
الميزة التنافسية	ADV	07	Q10-Q16

المصدر: من إعداد الباحثين.

3.3 خصائص عينة الدراسة: تتوزع مفردات عينة الدراسة وفق الخصائص التالية مثلما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم (2) يبين خصائص عينة الدراسة

المتغير	الحالة	التكرار	النسبة (%)
الجنس	ذكر	22	55
	أنثى	18	45
	المجموع	40	100
السن	أقل من 30 سنة	07	17,5
	بين 30 إلى 40 سنة	19	47,5
	من 40 إلى 50 سنة	03	7,5
	من 50 سنة فما فوق	11	27,5
	المجموع	40	100
المستوى التعليمي	تكوين	22	55
	ليسانس	12	30
	دراسات عليا	06	15
	المجموع	40	100
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	10	25
	من 5 إلى 10 سنوات	12	30
	من 10 إلى 15 سنة	06	15
	أكثر من 15 سنة	12	30
	المجموع	40	100

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج مخرجات SPSS V24

4.3 **قياس ثبات أداة القياس:** للتأكد من درجة ثبات أداة القياس قمنا بالإعتماد على معامل الثبات Cronbach Alpha وقد اتضح أن أداة القياس تتمتع بدرجة عالية من الثبات حيث، بلغ معامل الثبات بالنسبة للعبارات المكونة لمتغير الذكاء الاقتصادي 92.8% بينما بالنسبة للعبارات المكونة لمتغير الميزة التنافسية كانت 89.7 % وهو ما توضحه النتائج التالية:

جدول 3: قياس معامل الثباث بإستخدام اختبار Cronbach Alpha

متغيرات البحث	معامل الثبات Cronbach Alpha
الذكاء الاقتصادي	92,8
إدارة المعرفة	93,4
اليقظة الإستراتيجية	86,8
حماية المعلومات	94,2
الميزة التنافسية	89,7

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج مخرجات SPSS V24

أما فيما يتعلق بمعامل الثبات للمتغيرات التي تدخل ضمن تشكيل الذكاء الاقتصادي فقد بلغت 86.8 % لليقظة الاستراتيجية و93.4 % لإدارة المعرفة و94,2% الحماية وهي كلها أكبر من 60% وهو ما يدل على ثبات الاستبانة .

5.3 اختبارتوزيع البيانات: وذلك لقياس إعتدالية التوزيع

جدول 4: إختبار إعتدالية التوزيع بإستخدام إختبار Kolmogorov-Smirrnov

محاور الدراسة	Kolmogorov-smirnov Z	مستوى الدلالة
الذكاء الاقتصادي	1.429	0.515
إدارة المعرفة	2.542	0.123
اليقظة الاستراتيجية	2.376	0.332
حماية المعلومات	2.239	0.451
الميزة التنافسية	2.122	0.340

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج مخرجات SPSS V24

بالنظر إلى الشكل أعلاه يتبين أن البيانات الواردة أن المتغيرات الخمسة تتمتع بالتوزيع الطبيعي حيث أن قيمة Asymp.Sig لكل منها أكبر من 0,05 المستوى المعتمد للدراسة.

6.3 اختبار الفرضيات

1.6.3 الفرضية الرئيسية الأولى: تهتم المؤسسة المبحوثة بالذكاء الاقتصادي

H0 : مؤسسة الإتصالات موبيليس غير مهتمة بتطبيق الذكاء الاقتصادي.

H1 :مؤسسة الإتصالات موبيليس مهتمة بتطبيق الذكاء الاقتصادي .

تقوم الفرضية الرئيسية الأولى على مقارنة الوسط الحسابي للإجابات على مدى تطبيق الذكاء الاقتصادي مع الوسط الحسابي للأداة (3) على أساس مقياس Likert الخماسي المستخدم .ولاختبار هذه الفرضية استخدمنا One –Sample T Test.

جدول 5: نتائج إختبار One Sample T Test لإختبار الفرضية الأساسية الأولى

المتغير	قيمة الإختبار **3,896**				قيمة T الجدولية **1,95**	
	قيمة T المحسوبة	درجة الحرية	القيمة الإحتمالية (Sig)	الفرق بين الوسطين	فترة ثقة الإختبار	
					الحد الأدنى لفترة الثقة	الحد الأعلى لفترة الثقة
الذكاء الإقتصادي	**10.534**	**39**	**0.000**	**0.896**	**0.724**	**1.069**

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج مخرجات SPSS V24

تبين المخرجات أعلاه أن الوسط الحسابي لإجابات العبارات المكونة للذكاء الاقتصادي قد بلغ 3.896 وحيث أن قيمة tالمحسوبة قد بلغت 10.534 .وبالتالي يمكننا رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة القائمة على أن المؤسسة تطبق الذكاء الاقتصادي ومما يؤيد هذا القرار ان مستوى الدلالة المحسوب Sig=0.000 كان أقل من 0.05 أي المستوى المعتمد لأن اختبار الفرضية من طرف واحد. وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى. وعليه يمكن القول أن كل المؤشرات توحي أن مؤسسة موبيليس تتبنى أسلوب الذكاء الإقتصادي، الذي يتجسد من خلال تعقب المعلومات التي تم تحديدها في "إستهداف اليقظة" والتي تخص الزبائن والمنافسين، بعدها تخضع المعلومات المجمعّة إلى المعالجة والتحليل، فرز وغربلة وإستخلاص المعلومات المفيدة والمهمة ثم نشرها وتوزيعها على مستعملها لتغذية القرارات الإستراتيجية. وما جعل من ذلك ممكنًا وسهلاً هو إعتمادها

على تكنولوجيا المعلومات والإتصالات نظرًا للمزايا التي تقدمها هذه الأخيرة، فالملاحظ أن الخلية المسؤولة عن الذكاء الإقتصادي تندرج ضمن مصلحة التخطيط والإستراتيجية، إلا أن إدراجها تحت مصلحة واحدة من الممكن أي يضيق مجال الذكاء الإقتصادي التي من المفروض أن تشمل أغلب مصالح المؤسسة، وبشكل خاص مصلحة التسويق والمصلحة التجارية وهذا لأن هاتين المصلحتين هما الأقرب لرصد التغيرات وكل المستجدات الخارجية، بحكم أنهما على إتصال مباشر بالزبائن والمنافسين، ولذا تكون مشاركتهما كبيرة وهامة في تحصيل المعلومات الخارجية الإستراتيجية.

2.6.3 الفرضية الرئيسية الثانية: وجود علاقة ارتباطية ذو دلالة إحصائية بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة الإتصالات موبيليس.

H0 :لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة الإتصالات موبيليس.

H1 : يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين تطبيق الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة الإتصالات موبيليس.

الجدول 6: نتائج تحليل التباين للإنحدار الخطي البسيط لتأثير أسلوب الذكاء الإقتصادي على الميزة التنافسية في مؤسسة الإتصالات موبيليس

المتغير	الميزة التنافسية في مؤسسة الإتصالات موبيليس							
الذكاء الإقتصادي	النموذج	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F المحسوبة	مستوى الدلالة sig	معامل التحديد R^2	معامل الإرتباط R
	الإنحدار	**5.921**	**1**	**5.921**	**77.139**	**0.000**	**0.670**	**0.819**
	الخطأ المتبقي	**2.917**	**38**	**0.077**	خطأ التقدير	**0.27705**		
	المجموع	**8.837**	**39**		قيمة F الجدولية عند مستوى دلالة α =05%	**1.95996**		

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج مخرجات SPSS V24

من الجداول أعلاه يتضح بأن معامل الإرتباط 0,819 وهي قيمة عالية. حيث أن هذه القيمة توضح مقدار ما يفسره المتغير المستقل من تغيرات تطرأ على المتغير التابع أي نسبة تفسير المتغير المستقل للمتغير التابع، بعبارة أخرى يعني أن 81.9 % من التغير في الميزة التنافسية يعود إلى التغير في تطبيق الذكاء الإقتصادي في مؤسسة الإتصالات موبيليس. والنسبة المتبقية قد ترجع إلى عوامل أخرى تؤثر على المتغير التابع (الميزة التنافسية).

كما يمكن القول بأن الذكاء الإقتصادي يقوم بتفسير نسبة 67% من النموذج. وهي نسبة مرتفعة تدل على أن لمتغير الذكاء الإقتصادي دورًا كبيرًا وتأثير معنوي في دعم الميزة التنافسية في مؤسسة الإتصالات موبيليس، وأن خطأ التقدير قيمته 0,36 وكلما إقتربت قيمته من الصفر كان أفضل.

وهو ما يتأكد عند مقارنة القيمة الإحتمالية، وبما أنها تساوي (0,00) وهي أقل من مستوى الدلالة (α =05%) فبذلك نرفض الفرض العدمي ونقبل الفرض البديل. وبالتالي يمكن إستنتاج بأن لمتغير الذكاء الإقتصادي تأثير ذو دلالة إحصائية على الميزة التنافسية وذلك عند مستوى ثقة 95 % . وعليه يمكن القول أن الذكاء الإقتصادي في مؤسسة موبيليس له دور في تعزيز ميزتها التنافسية وهو ما يتجلة من خلال إهتمامها بالزبون، وهذا بإتباع خليط من الإستراتيجيات (التركيز، التميز، القيادة)

لإستقطاب أكبر عدد من المشتركين. وهو مانجحت فيه المؤسسة مع بداية العمل بنظام الجيل الثالث والجيل الرابع؛ حيث يمكن تقدير الإنحدار من خلال الجدول الآتي.

جدول 7 نتائج تحليل التباين للمعالم المقدّرة لنموذج الإنحدرا الخطي البسيط (IE-Adv)

النموذج	المعادلات الغير نمطية		المعادلات النمطية	قيمة T المحسوبة	القيمة الإحتمالية T (Sig)
	B	الخطأ المعياري Std.Error	Beta		
ثابت Constant	**1,168**	**0,324**		**3,604**	**0,001***
الذكاء الإقتصادي	**0,724**	**0,082**	**0,819**	**8,783**	**0,000***
قيمة T الجدولية تقدر1,959 عند درجة حرية (n-2=38) ومستوى دلالة (α =05%) وذلك حسب جدول توزيع Student			درجة الثقة 95 %		N=40

المصدر: من إعداد الباحثين إعتمادا على نتائج مخرجات SPSS V24

حيث يمكن إستنتاج معادلة الإنحدار الخطي بين تطبيق الذكاء الإقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة إتصالات موبيليس من خلال الجدول الأخير، والتي يمكن صياغتها كما يلي :

$$Adv = 1,168 + 0,724\ IE$$

3.6.3 نتائج تحليل ومناقشة الفرضية الرئيسية الثالثة

الفرضية الثالثة من دراستنا تنص على أن اليقظة الاستراتيجية من أهم أبعاد الذكاء الاقتصادي التي لها دور في دعم الميزة التنافسية مؤسسة موبيليس، ولإختبارها سيتم إستخدام معامل Pearson الذي يقيس قوة الإرتباط بين الذكاء الاقتصادي ومحدداته حيث أن هذا الإختبار يعتمد فقط على فرضين وهما الفرض الإبتدائي والفرض البديل، والجدول الآتي سيوضح نتائج الإختبار.

- **الفرضية العدمية H_0:** وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة (موبيليس) ليس سببه متغير إدارة المعرفة، عند مستوى معنوية (α =05%).
- **الفرضية البديلة H_1:** وجود علاقة ارتباطية بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة (موبيليس) سببه متغير إدارة المعرفة عند مستوى معنوية (α =05%).

الجدول رقم (8): قوة الإرتباط بين أبعاد الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية بإستخدام معامل Pearson

المتغيرات المدروسة	المتغيرات المعزولة		الميزة التنافسية
إدارة المعرفة	اليقظة الاستراتيجية الحماية والأمن المعلوماتي	معامل الإرتباط مستوى الدلالة N	0,646** 0,000 40
اليقظة الاستراتيجية	إدارة المعرفة الحماية والأمن المعلوماتي	معامل الإرتباط مستوى الدلالة N	0,778** 0,000 40
حماية المعلومات	إدارة المعرفة اليقظة الاستراتيجية	معامل الإرتباط مستوى الدلالة N	0,453* 0,000 40

* الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (α =1%) * الإرتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة (α =5%)

المصدر: من إعداد الباحث إعتمادًا على نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج IBM SPSS Statistics 24.0

عند عزل تأثير محددات الذكاء الاقتصادي، يتضح أن محدد اليقظة الاستراتيجية لديه ارتباط قوي بمتغير الميزة التنافسية بمعامل إرتباط قدره (0,778) عند مستوى الدلالة (0,000) وهي بذلك تحتل المرتبة الأولى. مقارنة بمحدد إدارة المعرفة ومحدد الحماية والأمن المعلوماتي كما هو موضح في نتائج الجدول (8) وهذا يدل على صدق الفرضية التي تنص على أن اليقظة الاستراتيجية من أهم أبعاد الذكاء الاقتصادي التي علاقة تأثيرية قوية في دعم الميزة التنافسية في مؤسسة موبيليس فهي تلعب دورًا فعّالا في توفير المعلومات اللازمة حول كل ما يؤثر على المنافسة ومساعدة المسيرين على صياغة الميزة التنافسية التي من شأنها تمكين المؤسسة من المنافسة وتحقيق غاياتها وأهدافها وتقريبها من بيئتها ومساعدتها فيتكيفها مع المتغيرات التي تحدث فيها والتنبؤ بالتغيرات في أذواق المستهلكين وأسعار الموردين وتوجهات المنافسين ثم يأتي بعد ذلك إدارة المعرفة بمعامل ارتباط (0.646) عند مستوى الدلالة (0.000) باعتبارها بعد من أبعاد الذكاء الاقتصادي والتي لها دور في دعم الميزة التنافسية بحيث أن إدارة المعرفة تقوم على تحليل وتفسير ونقل المعرفة والتي تساهم في دعم القرارات الاستراتيجية التي لها دور في اكتساب ميزة تنافسية إضافة الى الحماية و الأمن المعلوماتي الذي يقوم على توفير جميع الضمانات اللازمة للمعلومة وحمايتها والحفاظ عليها من مخاطر الضياع و التلف من أجل تحقيق الاهداف المحددة من طرف المؤسسة واستمرارية نشاطها. وبالتالي يتم رفض الفرض البديل وقبول الفرض العدم.

6.الخاتمة

في ظل التحولات البيئية الجديدة التي تعيشها المؤسسة، والتطور المستمر للتكنولوجيات، ومع انفتاح الأسواق، وكثرة المعلومات التي تخص محيط المؤسسة الداخلي والخارجي وتشعّبها وتجددّها بشكل سريع، أصبح أكبر تحدي تواجهه المؤسسات اليوم هو التحكم في تسيير المعلومة التي تعتبر أساس اتخاذ القرار في المؤسسة، فما أصبح يهم اليوم ليس توفير المعلومة وإنما سرعة الوصول إليها قبل المنافسين وكيفية هيكلتها وتحليلها بحث تساعد على اتخاذ القرارات المناسبة في الوقت المناسب وبالتالي تحقيق ميزة تنافسية. هذا ما يدفع المؤسسة بالتفكير في الذكاء الاقتصادي الذي من أهم مهامه مراقبة المحيط الداخلي والخارجي للمؤسسة ومتابعة كل تغيراته عن طريق وظيفة اليقظة الاستراتيجية وحماية الممتلكات

المؤسسة من التهديدات الخارجية عن طريق وظيفة الحماية. والمؤسسة الجزائرية كغيرها من المؤسسات الأخرى تعمل في ظل محيط تنافسي،

1.6 نتائج الدراسة: وهي كلها نتائج تؤكد أن المؤسسة محل الدراسة:

- تهتم بتطبيق الذكاء الاقتصادي لما له دور في خلق ونقل المعلومة بإعتباره مورد رئيسي في نشاط المؤسسة، وهو ما يتوجب عليها تتبع ورصد التغيرات البيئية المحيطة بالمؤسسة والإحتفاظ وحماية الرأسمال المعرفي وتطويره في المؤسسة.

-وجود علاقة قوية بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية، وهذا دليل على أن الذكاء الاقتصادي له دور كبير في تحسين الميزة التنافسية من خلال تمكين المؤسسة من تفادي تهديدات واعتداءات المنافسين لها وتزويدها بالمعلومات المتعلقة بمنتجات المنافسين، إضافة الى زيادة جودة الخدمات التي تقدمها للزبائن وتحقيق رضا العميل وذلك من خلال الإستعانة بالتقنيات الحديثة.

-سبب وجود العلاقة القوية بين الذكاء الاقتصادي والميزة التنافسية في مؤسسة الاتصالات (موبيليس) هي اليقظة الإستراتيجية، التي تقوم من خلالها المؤسسة على متابعة ومراقبة ورصد التغيرات الإيجابية والسلبية التي تحدث في بيئتها الخارجية من طرف منافسيها، ذلك أن المؤسسة تولي إهتماما بدراسات المعمقة المتعلقة بالزبون، لمعرفة أذواقه وإحتياجاته وهو ما جسدته المؤسسة من خلال تحديث خدمة الزبائن بوضع أرضيات مجهزة بأحدث تكنولوجيات الإتصال لإستقبال الزبائن ومعالجة الشكاوي، كما قامت المؤسسة بإنشاء أقسام مخصصة للزبائن على الموقع الإلكتروني لموبيليس، أين توجد نافذة تحت عنوان "مساحة الزبائن" وهي الأولى بالجزائر، حيث يقوم بإدارة هذا القسم مستشارون في ال Web تلقوا تكوينا حول أعمال الوسائط التعددة، وهو ما يؤكد على أن المؤسسة تضع الزبون في المرتبة الأولى من أولوياتها.وهذا ما تجلّى بتتبع المؤسسة لمنتجات المنافسين، وخدماتهم المقدمة من حيث الجودة، النوعية والسعر من خلال إعتمادها على خليط من الإستراتيجيات (التركيز، التميز، القيادة) لمواجهة شدة المنافسة التي يشهدها سوق الهاتف النقال في الجزائر من خلال إستقطاب أكبر عدد من المشتركين، وكذا أن إهتمام بالمحيط التكنولوجي العلمي والتغيرات التي تحصل فيه برصدها لأحداث التكنولوجيات والتقنيات المتجددة.جعلها مؤسسة رائدة في الخدمة التقنية بفضل تغطيتها ل 98 % من مجموع التراب الوطني، الأمر الذي جعلها تحتل المرتبة الأولى من بين المتعاملين الثلاث ب 18 مليون مشترك، خاصة مع بدء العمل بنظام الجيل الرابع.

وبالتالي نجد ان مؤسسة موبيليس تدرك نسبيا (نوعا ما) أهمية الذكاء الاقتصادي في دعم الميزة التنافسية.

2.6 إقتراحات الدراسة: في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة كان لابد من تقديم مجموعة من التوصيات التي يكون لها تأثير إيجابي على دعم الميزة التنافسية في مؤسسة موبيليس من أجل مواجهة التغيرات البيئية، فإننا نقترح التوصيات التالية:

♦ ضرورة إستحداث مصلحة أو مديرية جديدة في الهيكل التنظيمي للمؤسسات الإقتصادية تحت إسم الذكاء الإقتصادي وذلك من أجل توفير جميع المعلومات التي يحتاجها المسيرين والموظفين من مختلف المستويات، ويجب أن تكون قريبة من كل مصلحة؛

♦ تكوين شبكات مختصة في المجال الذكاء الإقتصادي تضم مجموعة من الخبراء والمختصين والمستشارين من أجل تعقب المعلومة وتحليلها ونشرها في قرارات تساهم في خلق قيمة مضافة للمؤسسة الإقتصادية، بغرض تكوين ما يسمى محترفي اليقظة والذكاء الإقتصادي بشرط أن تتوفر فيهم صفات خاصة، إذ يجب أن يتسم أعضاء فريق نظام الذكاء الإقتصادي بالمرونة والثقة المتبادلة بين مختلف أعضائه، ويجب أن يعمل هذا الفريق كوحدة واحدة لتعزيز الروح المعنوية، ويجب أن

تتوافر فيهم أيضا صفات التفاهم والتعاون مع الغير وكذا جودة التنظيم والصرامة والكفاءة المزدوجة من جانب الإتصال وجانب المهارات التقنية؛

- يجب تقسيم مهام على أعضاء فريق الذكاء الإقتصادي من خلال خلق خلايا مختصة داخل كل شبكة تقوم بمجموعة مهام متكاملة كما يلي:
  - خلية تختص في جمع وتعقب المعلومات.
  - لجنة تختص بمعالجة البيانات والمعلومات المحصل عليها.
  - لجنة تنشر المعلومات المستخلصة من عملية المعالجة.
  - لجنة تساعد المسيرين على إختيار المعلومات المناسبة من أجل بثها في شكل قرارات.

ويجب أن تكون التغذية العكسية بين الخلايا للتأكد من أن المعلومات وصلت لمتخذ القرار بالشكل الصحيح.

7.المراجع

-كنوش نبيل، طويطي مصطفى (2020): **التحليل العاملي التوكيدي للذكاء الاقتصادي، دراسة ميدانية لعينة من المؤسسات الإلكترونية في الجزائر**، مجلة التنظيم والعمل الصادرة عن جامعة معسكر (الجزائر)، المجلد 8، العدد الثالث.

-سارة زرقوط (2020)، **الذكاء الاقتصادي كسبيل لتحقيق الميزة التنافسية –مقاربة مفاهيمية-** مجلة الإمتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة الصادرة عن جامعة الأغواط (الجزائر)، المجلد الرابع العدد الأول.

-رماضنية عبد العزيز، زايد مراد (2017): **أهمية إعتماد الذكاء الاقتصادي في تسيير المؤسسة وأثره على ميزتها التنافسية**، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانسة (دراسات إقتصادية) الصادة من جامعة زيان عاشور بالجلفة (الجزائر)، العدد 25 المجلد 2.

-بتغة صونية (2017)، **الذكاء الاقتصادي كآلية للتحكم في المعلومة الإستراتيجية ودوره في صناعة مؤسسة تنافسية: دراسة حالة على عينة من المؤسسات الاقتصادية**، كلية العلوم اقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، أطروحة دكتورة غير منشورة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة.

-مغمولي نسرين (2016)، **دور الذكاء الاقتصادي في الرفع من التنافسية الدولية للمؤسسات الاقتصادية الجزئرية (دراسة حالة مؤسسة Fertial –عنابة-)**، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادة والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة (الجزائر).

-Teresa Guarda, Manuel Santos, Filipe Pinto, Maria Augusto and Carlos Silva; (2013) « **Business Intelligence as a Competitive Advatage for SME** » ; International Journal of Trade, Economics and Finance, Vol.4, No.4.

_L'ADIT (2016) ; « **Leader Européen de l'Intelligence Economique** » ;voir le site suivant : www.adit.fr/euradit/, consulté le 23/07/2020

-كباش فاطة الزهرا (2012)ء، الذكاء الاقتصادي كآلية للحد من الأزمات المالية. الملتقى الدولي السادس حول الذكاء الاقتصادي والتنمية المستدامة في منظمات الأعمال الحديثة. الجزائر: جامعة الشلف.

_Sorin Bricui (2009):**Toward a new approach of the economic intelligence process : basic concepts, analysis methods and informational tools; Theoretical and Applied Economics**, vol. 04(533), issue 04(533).

_ Djibril Diakhate (2011); **Des cours en veille strategique** ; voire le site suivant : (Consulté le 07/04/2020)http://www.foad-mooc.auf.org/IMG/pdf/Veille_maj.pdf

_d'organisation, Paris., P3. Christian Coutenceau, (2010) ; « **Guide pratique de L'Intelligence Economique** » EYROLLES, édition

_El Mabrouki Nabil Mohamed (2007), **Le pratique de l'intelligence économique dans les grandes entreprises :voyage au cœur d'un système non univoque** ;14 em Conférence International de Management Stratégique; voir le site suivant :

http://www.strategie-aims.com/events/conferences/7-xvieme-conference-de-l-aims/communications/2166-la-pratique-de-
(Consulté le lintelligence-economique-dans-les-grandes-entreprises-voyage-au-coeur-dun-systeme-non-univoque/download
21/09/2020)

_ Lesca.Humbert (1994) ,**Veille stratégique pour le management stratégique de l'entreprise : Etat de la question et axes de recherche ;** In Economies et Sociétés, Série Sciences de Gestion, SG N°20, 5/1994, voire le site suivant **:**
(Consulté le 13/08/2020)http://www.veille-strategique.org/docs/LESCA-SG20-1994-31-50.pdf

- J.C.Castagnos & Lesca.H. (2000),**Capter les signaux faibles de la veille stratégique :comment amorcer le processus ?Retour D'éxperience et recommandation**, voire le site suivant :
(Consulté le 15/09/2020)http://www.veille-strategique.org/docs/2000-lesca-castanhos.pdf

- Alain Juillet (2004); **Modèle d'intelligence économique** ;Edition Economica ; Paris.

- Jean-Yves Prax (2007) ; **Le Manuel Du Knowledge Management**, 2 ème édition, DUNOD, Paris.

Frédérique Blondel & Serge Edouard & Mohamed el Marouki (2007), **Quelle articulation entre IE et KM au seine de l'entreprise** ,Vie et Science de l'entreprise.

Stratégique Système d'Information -Frédérique Peguiron (2006), **Application de l'Intelligence Economique dans un apports de la modélisation des acteurs**, Thèse de Doctorat (non publié), Université Nancy 2. **Universitaire : les**

Bertand Delecroix (2005) , « **la mésure de la valeur de l'information en IE : application à la mise en place de solutions pour** - **accroitre la plus-value d'information élaborée dans un contexte d'internet »** ;Thèse de doctorat en Sciences de l'information et de la communication. Information scientifique et technique, Université de Marne-la-Vallée.

- فرحات سميرة، عيسى خليفي (2017) "**دور الذكاء التنافسي في التقليل من المخاطر في الصناعة الدوائية**"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات –العدد الثاني والأربعون.

8.الملاحق : محـتوى الاستـــبيان

_ضع العلامة (×) في كل فقرة حسب الاطار المناسب.

الجزء الأول : البيانات الشخصية

1-الجنـــــس			
ذكر		أنثى	
2- المستـــــوى العلمـــي			
تكوين		ليسـانس	
ماستر		دراسات عليا	
3- الســـــــن			
أقل من 30 سنة		بين 30 و40 سنة	
بين 40 و50 سنة		أكثر من 50 سنة	
4- الخبـــرة المهنـــية			
أقل من 5 سنوات		بين 5 و10سنوات	
بين 10 و15 سنة		أكثر من 15 سنة	

الجزء الثاني: البيانات المهنية

الرقم	العبارة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
الذكاء الاقتصادي						
إدارة المعرفة						
1	اكتساب المعرفة يكون بالمقارنة المرجعية وحضور مؤتمرات وورشات العمل					
2	نقل المعرفة تكون من خلال الافراد					
3	تنظيم المعرفة واسترجاعها تساعد متخذي القرار على استخدامها					
اليقظة الإستراتيجية						
4	اهتمام اليقظة بكل من الإبداع والاختراع.....					
5	تتابع التطور العلمي و التقني الحاصل في محيط المؤسسة					
6	تتابع التطورات المحتملة في سلوك المستهلكين و عروض الموردين					
الحماية والأمن المعلوماتي						
7	قبل اطلاق أي مشروع لابد من معالجة الجانب المتعلق بحماية المعلومات					
8	تقوم المؤسسة بتحديد كل من(المعارف، الابداعات، المهارات) ومن ثم حمايتها					
9	تعمل المؤسسة على تامين نظام المعلومات بمختلف مكوناته للمحافظة على					

	مكانتها في السوق					
الميزة التنافسية						
10	تهتم المؤسسة بإبداعات عمالها والاخذ بأفكارهم و اقتراحاتهم					
11	تتبنى المؤسسة الإبداعات حتي لو كانت مكلفة					
12	تقدم المؤسسة منتجات ذات جودة عالية مقارنة بمنتجات المؤسسة المنافسة					
13	تحفز جودة منتجات المؤسسة الزبائن بالإقبال على شرائها باستمرار					
14	عمال المؤسسة لديهم القدرة على خلق افكار جديدة					
15	تركز المؤسسة على زيادة كفاءة منتجاتها باستخدام مواد ذات بجودة عالية					
16	تقوم المؤسسة بتقديم منتجاتها في الوقت المناسب للزبون لأجل الحفاظ عليه					

الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في ليبيا: دراسة تحليلية تقويمية.

Shari'ah supervisory in Islamic banks in Libya: "An Analytical and Appraisal Study."

1. DR. MOHAMMED KHALIFA AHMID ALI MASSOUD

2. PROF. DR. MUSTAFA OMAR MOHAMMED

1. معهد المصرفية الإسلامية والتمويل (IIBF)، الجامعة الإسلامية العالمية (IIUM)، كوالالمبور - ماليزيا،

البريد الإلكتروني: mohammed19761104@gmail.com

2. كلية الاقتصاد والإدارة، الجامعة الإسلامية العالمية (IIUM)، كوالالمبور– ماليزيا.

البريد الإلكتروني: mustafa@iium.edu.my

الملخص: هدفت هذه الدراسة إلى إبراز واقع هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية وتناول المشاكل والصعوبات الحالية التي تواجه عمل هيئات الرقابة الشرعية وتحد من فاعليتها سعياً لتطوير نظام عمل هذه الهيئات الرقابية والوصول لنتائج ملائمة لتفعيل منهجية للرقابة الشرعية تتماشى مع عمل المصارف الإسلامية في ليبيا، وتكمن أهمية الدراسة في آلية عمل هيئات الرقابة الشرعية في المصارف الليبية ومدى التزام هذه المصارف بتطبيق الضوابط والأحكام الشرعية في معاملاتها ومعرفة قدرة أعضاءها على قيادة المرحلة الانتقالية للتحول، واعتمدت هذه الدراسة على المنهجين: الوصفي التحليلي والاستنباطي لضرورة الضبط الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية، وتم تطبيق الدراسة على عينة بلغ عددها (12) شخصاً من المدراء والموظفين وأعضاء الهيئات الشرعية العاملين في المصارف التي طبقت عليها العينة بأسلوب المقابلات الشخصية.

الكلمات الدالة: التطوير، الرقابة الشرعية، المصارف الإسلامية، المنهجية، ليبيا.

Abstract : This study has therefore aimed at examining the practices of the Shari'ah supervisory body in the Libyan Islamic banks. The study has also investigated the extent to which the current problems and challenges the body faces have reduced its effectiveness so much so that there is a need for developing a practical model for the Shari'ah supervisory body coupled with developing the Shari'ah supervisory methodology that is consistent with the nature of Islamic banks in Libya. The significance of the study lies in creating the mechanism for the working of the Shari'ah supervisory body in the Libyan banks, investigating the extent to which these banks comply with implementing Shari'ah parameters and principles in their transactions, and to investigate the abilities of Shari'ah supervisory members in guiding this transitionary period towards a transformatory one. This study has adopted a qualitative method in the form of descriptive, analytical, and interviews with a sample of (Twelve) experts in total, that include managers and staff members working in banks and Shari'ah supervisory body.

Key words: Development, Shari'ah supervisory, Islamic banks, Methodology, Libya.

Jel classification : O16 – B40 – G20 – O55 – F63.

1. المقدمة:

يعتبر النصف الأخير من القرن العشرين نشأة وميلاد المصارف الإسلامية، فلقد أعلنت هذه المصارف منذ إنشائها عزمها القيام بالأنشطة والمشروعات التنموية والتجارية الحديثة للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الإسلامية أنطلاقاً من التزامها بمبادئ بأحكام الشريعة الإسلامية، وبعد أن كانت المصارف الإسلامية مجرد فكرة ترتجي، فإنها اليوم واقع ملموس تقدم إضافات جديدة كأداة لتحقيق وتعميق كل ما هو مرتبط بالقيم الروحية ومركزاً للإشعاع والتطوير، ومدرسة للتربية وسبيلاً عملياً إلى حياة كريمة لأفراد الأمة الإسلامية [i]، والاستفادة من الآراء والبحوث والفتاوى الشرعية وزيادة تعاون المصارف في مجالات تمويل التجارة بين الدول الإسلامية، و إتباع منهجية منظمة وسليمة تساهم في تحقيق أعمالها المرتقبة، فالمنهجية بمفهومها الشامل "هي منظومة عمل تضع المبادئ والأفكار التوجيهية لحل مشكلة ما ذات مكونات علاجية منها المهام والأساليب والطرق والأدوات[ii]"، كما أن التنمية المشتركة للمشروعات وإنشاء مصارف جديدة تساهم في تقدم مجتمعاتنا الإسلامية وتسيير عجلات التمويل الإسلامي في نبذ الربا [iii] فقال تعالى:﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا﴾[iv].

وشهدت هذه المصارف تطوراً سريعاً وانتشاراً واسعاً في تنوع خدماتها ومنتجاتها لتغطي معظم احتياجات الأفراد والجماعات والمؤسسات على حدً سواء، ممثلة في ذلك اللبنة الأولى للاقتصاد الإسلامي في العصر الحديث، حتى تمكنت من فرض نفسها في ساحة الاقتصاد العالمي سواء على مستوى الدول العربية والإسلامية أو الدول الغربية، وأصبح من حق المسلمين أن تكون لهم مؤسسات مصرفية تتعامل معهم على أساس دينهم وعقيدتهم وقيمهم واهتماماتهم، وترفع عنهم الحرج الذي كان متعاملاً به في المؤسسات المصرفية التقليدية.

ولقد أقيمت في العاصمة الليبية طرابلس أولى المؤتمرات الدافعة لنشأة الصيرفة الإسلامية في منتصف سنة 2008م تحت عنوان المؤتمر الأول للخدمات المالية الإسلامية، تلتها ورش عمل النشأة وعلى أثر الأزمة المالية التي اجتاحت العالم ذلك الوقت وصمود المصارف الإسلامية أمامها، فصدر المنشور رقم (9) لسنة 2009م بالسماح للمصارف القائمة بفتح نوافذ إسلامية وتقديم الخدمات المصرفية البديلة، أي الإسلامية، ولتنظيم عمل هذه المصارف صدر عن المجلس الوطني الانتقالي الليبي القانون رقم (64) لسنة 2012م الخاص بتعديل أحكام القانون السابق رقم (1) لسنة 2005م بشأن المصارف وإضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية، فباشرت بعض المصارف الكبرى العاملة في ليبيا عملها والتي استكملت متطلبات الشريعة فيما يتعلق بعقود المرابحة واستثنت مصارف أخرى لعدم وجود رقابة شرعية فيها، وأثبتت دراسات محلية لبعض المصارف العاملة والتي تعتبر في طور التحول عن ضعف مستوى الأداء سواء في العنصر البشري أو في أعمال الرقابة الشرعية داخل المصارف سببه حداثة الصرفية الإسلامية داخل البلاد، وأوصت بتحفيز العاملين بالمصارف ضمن إطار تطبيقهم لمبادي وأصول الصيرفة الإسلامية بما فيها الفهم الدقيق لنظام الرقابة الشرعية [v].

- مشكلة الدراسة:

تعاني المصارف الإسلامية الليبية من عدم وضوح الدور الفعلي لأعمال الرقابة الشرعية بسبب حداثة الصيرفة الإسلامية فيها، وعدم إحاطة بعض الموظفين والإداريين داخل هذه المصارف بدراية كافية بأحكام المعاملات المالية الإسلامية [vi] ، وتشتت وظيفة الرقابة الشرعية بين جهات متعددة داخل وخارج المؤسسة المالية مثل إدارة المراجعة الشرعية الداخلية، وإدارة المراجعة الداخلية، والهيئة الشرعية، والمراقب الشرعي، والمراجع الخارجي، خاصة بعد تشُعب وكثرة المعاملات التي تجريها المصارف في الوقت الحاضر مما قد يحدث عنه سوء إدارة أو اختلافات في الاختصاصات بين هذه الجهات على واجبات ومسؤوليات هذه الوظيفة، أو تداخل في العمل، ويتوقف هذا على مدى فعالية المنهج المتبع لتوضيح نظام عمل الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية وتحديد نطاق وآلية عمل الجهات التي تمارس وظيفة التدقيق الشرعي، وهو ما عملت هذه الدراسة للمساهمة في بنائه.

وبالتالي فإن الفجوة التي تغطيها هذه الدراسة هو تطوير منهجية تدعم عمل هيئات الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا، سواء كانت داخلية أو خارجية، والخروج بنتائج وتوصيات تدعم عمل هذه المصارف، والاستفادة من التطور الذي حدث في هذه العلوم لصياغة منهج متكامل لنظام الرقابة الشرعية على المصارف الإسلامية في ليبيا.

- أهداف الدراسة:

- إبراز واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية الليبية.
- تناول المشاكل الحالية التي تواجه الرقابة الشرعية عامة وفي ليبيا خاصة وتحد من فاعليتها.
- تطوير نظام عمل هيئات الرقابة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية في ليبيا.

- فرضية الدراسة:

- وجود منهجية عمل يساهم في تحسين مستوى أداء أعمال المصارف الإسلامية في ليبيا.
- وجود كوادر بشرية مؤهلة وملمة بكافة الأحكام والمعاملات الشرعية وتطبيقاتها يساهم في كفاءة أعمال المصارف الإسلامية في ليبيا.

- أهمية الدراسة: تبلورت أهمية الدراسة في الجوانب التالية:

- **الأهمية العلمية:**

- إمكانية الاستفادة من الدراسة من خلال تزويد المكتبة العلمية بنتائج وتوصيات هذه الدراسة التي ستضيف بيانات ومعلومات جديدة يستفيد منها الباحثون وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وإدارة الرقابة على المصارف والنقد، والمهنيون والمهتمين في هذا المجال للتعرف على مساهمة هيئات الرقابة الشرعية ومدى قدرة أعضاءها على قيادة المرحلة الانتقالية لعملية التحول داخل إطار عمل المصارف الإسلامية، والدور الذي تساهم فيه هذه الهيئة داخل المؤسسات المصرفية والإسلامية تحديداً.

- يأمل الباحث عرض صورة علمية للباحثين والمهتمين نحو الاهتمام بالصيرفة الإسلامية ومكوناتها للنهوض بهذه البلاد والالتحاق بالركب الإسلامي بعيداً عن العمل الربوي.

- **الأهمية النظرية:**

- تكمن أهمية الدراسة في آلية عمل الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية ومدى إلتزام المصارف بتطبيق الضوابط الشرعية في معاملاتها، تماشياً مع الرقابة الشرعية العليا في مصرف ليبيا المركزي.
- الاستفادة من نتائج الدراسة لمعرفة أين موقف الرقابة الشرعية في المصارف في الوقت الراهن.

- منهـجية الدراسة:

- في ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها تم الاعتماد على المناهج الآتية:

- المنهج الوصفي التحليلي: وذلك عن طريق دراسة مستوى كفاءة وفاعلية أداء الرقابة الشرعية، وتحليل معوقات الأداء، والصعوبات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية لأداء دورها على الوجه الأكمل، من خلال تحليل نتائج الدراسة والاعتماد على المراجع والمصادر العلمية التي تناولت بالتحليل موضوع الرقابة والتدقيق الشرعي في المصارف الإسلامية، ومن خلال الملاحظة.
- المنهج الاستنباطي: انطلاقاً من أهمية وضرورة الضبط الشرعي للمعاملات المصرفية الإسلامية، وبعد قراءة وتشخيص الوضع الحالي للرقابة الشرعية سيتم وضع منهج مقترح للرقابة الشرعية الداخلية، والعمل على تطبيقه بالمصارف الإسلامية.

2. الدراسات السابقة:

- قام الخويلدي (2012م)[vii] بدراسة الحاجة إلى تقنين الرقابة الشرعية ويتمثل الهدف العام للدراسة في انفراد المؤسسات المالية برقابة إضافية تعرف بالرقابة الشرعية لبيان أدى التقنين في المجال القانوني، ويتفرع عن هذا الهدف العام مجموعة من الأهداف الفرعية متمثلة في، ما هو الأساس القانوني لنشاط هيئات الرقابة الشرعية، وما هي كيفية أداء هيئات الرقابة الشرعية لوظيفتها (أي مجاناً أو بمقابل) وما هي أوجه الشبه بين وظيفة هيئة الرقابة الشرعية ووظيفة مراقب الحسابات في الشركات التجارية.

خلصت الدراسة بعدة توصيات منها هو أستحسان ألا تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً تنفيذياً مباشراً، وإنما تتولى أمانة الهيئة متابعة تنفيذ فتاوى وتوصيات الهيئة وهي حلقة الاتصال بين الهيئة وإدارة المؤسسة حتى لا تتحمل هيئة الرقابة الشرعية أعباء مسؤولية هي غير قادرة على إدارتها مادياً.

ويرى الباحثان أن هذه الدراسة اختلفت عن دراستنا من حيث المتغير واستفادة الدراسة من هدفها وهو مدى إلزامية قرارات هيئة الرقابة الشرعية وبرغم من أهمية هذا الهدف إلا أن هيئة الرقابة الشرعية بمصرف ليبيا المركزي أقر بإلزاميتها بعد صدورها من أغلبية الحاضرين، في حين لم يتطرق الباحث لأساليب المنهجية.

- قام دحدوح؛ ومراد (2015م)[viii] بدراسة مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية (دراسة ميدانية) تمثلت أهداف هذه الدراسة في محورين رئيسيين:

أولهما: إبراز مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية.

وثانيها: بيان فيما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وآراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية.

وبشكل أكثر تحديداً فإن المحور من الدراسة يهدف إلى محاولة الإجابة عن مجموعة من التساؤلات هي: هل توجد علاقة بين مهام لجنة التدقيق وتعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية؟ وهل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي، وآراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في سورية؟

وأجريت هذه الدراسة على العاملين في إدارة العمليات المصرفية البالغ عددهم (85) عاملاً، والعاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي والبالغ (15) عاملاً، وذلك في المصارف الإسلامية في سورية والبالغ عددها (3) مصارف إسلامية، وانتهت الدراسة إلى أنه لا يوجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين كلاً من آراء العاملين في إدارة العمليات المصرفية، والعاملين في إدارة التدقيق الشرعي الداخلي حول مساهمة لجنة التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية.

ويرى الباحثان أن هذه الدراسة اقتصرت على معامل فقط وهو ما أذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء العاملين، ولم تتطرق إلى عوامل آخرى كتحسين الأداء والآلية المتبعة داخل المصارف.

- قام مشعل (2016م)[ix] بدراسة دور الرقابة الشرعية في تحقيق المقاصد الشرعية للمالية الإسلامية تناولت الدراسة تحديد دور الرقابة الشرعية في تحقيق المقاصد الشرعية على مستويين، الأول: المؤسسات المالية الإسلامية، أما الثاني فهو: المنتجات. كما ركزت هذه الدراسة على بيان نظرية مقاصد الشريعة وآليات العمل بها وآلية تحقيق مقاصد الشريعة في المنتجات والعقود المالية الإسلامية من منظور رقابي، وانتهت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المصلحة هي المنفعة التي قصدها الشارع لعباده من حفظ دينهم ونفوسهم وعقولهم ونسلهم وأموالهم طبق ترتيب معين فيما بينهما. والتي من خصائصها: الزمن الذي يظهر فيه أثرها ليس محصوراً في الدنيا بل يجمع إليها الآخرة، وأن المقصد الأهم هو حفظ مال الأمة وتوفيره لها.

ويرى الباحثان أن هذه الدراسة لم تتطرق في جوانبها التفصيلية إلى إعداد المنهجية داخل المصارف الإسلامية في حين بينت بالشرح والمفهوم ركائز مقاصد الشريعة الإسلامية.

- ويتضح مما سبق سرده من دراسات، عدم وجود دراسة علمية تطرقت لسد هذا الجانب، مما يؤكد الأهمية العلمية لهذه الدراسة خاصة لما ستحويه من نتائج تخص عمل المصارف الإسلامية العاملة في ليبيا.

3. الإطار النظري للدراسة:

3. 1. مفهوم المصارف الإسلامية.

تنوعت مفاهيم المصارف الإسلامية وكثرت تعاريفها ووجهات النظر بين الكُتاب والباحثين في مجالي الاقتصاد الإسلامي والصيرفة الإسلامية، حيث تعتبر كلمتين "المصارف الإسلامية" مصطلح معاصر، فالأولى: هي مجموع "مَصْرف" والمصرف في اللغة العربية مأخوذة من الصرف، والصرف يعني النقد بالنقد ويقصد به المكان الذي يتمُ فيه الصرف، كما أن استخدام كلمة مَصْرِف في اللغة العربية في واقعنا المعاصر تعني كلمة (بنك)، وكلمة بنك ليس لها أصل في اللغة العربية، وقد أجازها مجمع اللغة العربية بالقاهرة لتكون مرادفاً للفظ مَصْرِف[x].

وكلمة بنك Bank مشتقة من الكلمة الإيطالية "بانكو" التي تعني المنضدة، أو الطاولة[xi]، حيث كان الصيارفة في القرون الوسطى يجلسون في الموانئ والأماكن العامة للمتاجرة بالنقود وأمامهم مكاتب خشبية يطلق عليها أسم "بانكو" يضعون عليها النقود ويمارسون عليها بيع وشراء العملات المختلفة.

وقد عرَف الباحثون مفهوم المصارف الإسلامية بتعاريف عدة منها:

بأنه "مؤسسة مالية تعمل على دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الإسلامية من خلال القيام بجميع الخدمات والأعمال المصرفية والمالية والتجارية، وأعمال الاستثمار مباشرة أو من خلال المشاركة وذلك وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية ونبذ سعر الفائدة كأساس للتعامل وإحياء فريضة الزكاة" [xii].

ويُعرف أيضاً بأنه "مؤسسة مالية متخصصة تقوم بدور الوسيط المالي ما بين مالكي الأموال (المودعين) وطالبي التمويل (المتمولين) فتقوم بدور المضارب عند قبول الودائع من المودعين للمضاربة بأموالهم من خلال استثمارها بالطرق الشرعية، وتقوم بدور الممول عند منح التمويل بما يلبي احتياجات طالبي التمويل[xiii].

3. 2. أهمية المصارف الإسلامية.

تساهم المصارف الإسلامية بفاعلية في تحقيق تنمية اقتصادية اجتماعية إنسانية في إطار المعايير الشرعية وتحقيق النمو المتوازن والعادل لكافة المناطق وبالشكل الذي يسمح بالاهتمام بالمناطق والقطاعات الأقل نمواً لخروجها من سجن التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية [xiv]، ويعتبر قيام المصارف الإسلامية واجباً شرعياً تفرضه أحكام الشريعة الإسلامية، باعتبار أن تأسيسها يقدم البديل الشرعي للقروض التي تعطى بفائدة، وكذلك كافة الاستثمارات الأخرى التي تصاحب المعاملات الربوية المحرمة التي تمارسها المصارف التقليدية، من جهة أخرى فأن المصارف الإسلامية ضرورية لتمويل الصناعة والزراعة والتجارة، وهذا التمويل يعتبر واجب شرعاً، لأن قواعد الشريعة تجعل من قيام الصناعات والزراعات والتجارات التي يتحقق بها مصالح الناس فريضة دينية، فطبيعة الناس واحتياجاتهم تتكامل في مسكن يسكنوه ونسيج يلبسونه وفي كل الأحوال هم محتاجون إلى من ينسج أو يبني لهم ذلك، ومن تم فقد كان الذين يتصدون للبحث حول صيغ إسلامية مناسبة للعمليات محكومين باعتبارين[xv]:

الأول: التسليم بالأوضاع المصرفية القائمة على أنها الشكل الوحيد الذي لا شكل غيره.

الثاني: محاولة بلورة هذه الأوضاع للبحث في الأنماط المشابهة لها في الشريعة أو تطويع الشريعة لها في ضوء المصلحة المقصودة وترجيح هذه المصلحة على المفسدة اليسيرة، فقد صدر مجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي قراره السادس بشأن تفشي المصارف الربوية وتعامل الناس معها، وبعد مقدمة حول أضرار الربا وتحريمه في الإسلام، قرر ما يلي:

1) ينظر المجلس بعين الارتياح والرضا إلى قيام المصارف الإسلامية التي هي البديل الشرعي للمصارف الربوية، والتي يقصد بها كل مصرف ينص نظامه الأساسي على وجوب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية الغراء في جميع معاملاته ويلزم إداراته بوجوب رقابة شرعية ملزمة.
2) يجب على المسلمين أن ينتهوا عما نهى الله عنه من التعامل بالربا، أخذاً وعطاءً والمعاونة عليه بأي صورة من الصور حتى لا يحل بهم عذاب الله ولا يأذنوا بحرب من الله ورسوله.
3) يحرم على كل مسلم يتيسر له التعامل مع مصرف إسلامي أن يتعامل مع المصارف الربوية في الداخل والخارج، ولا عذر له في التعامل معها في حالة وجود البديل الإسلامي، ويجب عليه أن يستعيض عن الخبيث بالطيب ويستغني بالحلال عن الحرام[xvi].

كما ساهمت أهمية المصارف الإسلامية بنوع من التعامل المصرفي لم يكن موجوداً قبل إنشائها في القطاع المصرفي التقليدي، فقد اعتمدت هذه المصارف في معاملاتها على أساس المشاركة بالعمل والمال والأرباح والخسائر، وغير ذلك من صيغ التمويل كالمرابحة والمضاربة والاستصناع والمزارعة بدلاً من التعامل التقليدي السابق وإقراض الأموال بفوائد، وتعود هذه الأهمية إلى[xvii]:

أ) قيامها بتطبيق أحكام الشريعة على الأعمال والخدمات المصرفية، ولا سيَما المعاملات المصرفية في النقود والسلع، بحيث تكون خالية من الربا والاستغلال وغيرها من المحرمات، ويعُد هذا الهدف جوهر عمل المصارف الإسلامية وسر جودة بقائه.
ب) تجميع الفائض من الأموال المجمدة ودفعها إلى مجال الاستثمار في مشروعاتها التنموية المختلفة، تجارية كانت أم صناعية أو زراعية أم خدمية، فمن المسُلم به أن كثير من أبناء الأمة الإسلامية الملتزمين بعقيدتهم ومبادي دينهم وتعاليمه لا يقومون على استثمار أموالهم وتنميتها في المصارف التقليدية (الربوية)، مما يجعل كثيراً من أموال المسلمين في العالم الإسلامي معطلة ولا تستفيد منها مجتمعاتهم على الصعيد الفردي أو المجتمعي أو الاقتصادي ككل، لذلك كانت المصارف الإسلامية أداة مهمة لتشجيع الناس على الادخار والاستثمار بطرائق شرعية.
ج) ربط التنمية الاقتصادية بالتنمية الاجتماعية، إذ ينظر المصرف الإسلامي إلى التنمية الاجتماعية على أنها أساس لابَد لتحقيق التنمية الاقتصادية من مراعاته.
د) توفير البدائل المصرفية الشرعية المناسبة وإرضاء المتعاملين من خلال طرح صيغ تمويلية تحظى بالقبول لدى الجميع، مثل المضاربة والمشاركة والإجارة، مما يعُد من أفضل وسائل اجتذاب المدخرات الحقيقية وتجميع الأموال اللازمة لتمويل مشروعات البنية التحتية ذات الجدوى الاقتصادية والاجتماعية العالية.

3. 3. أهداف المصارف الإسلامية.

بات واضحاً إن التصور العام لأهداف المصارف الإسلامية هو الالتزام بمقاصد الشريعة الإسلامية، والمساهمة بفعالية في تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وإنسانية في إطار المعايير الشرعية واستخدام وسائل تتلاءم معها، وفيما يسهم بفعالية في القضاء على الازدواجية التي قد يجدها الإنسان المسلم بين تعاليم القعيدة الحقة، وبين واقع الممارسات الفعلية التي تتم في المجتمع إعلاءً لدين الله وتطبيقاً لشريعته[xviii]، ومن أجل رفع الحرج عن المسلمين، والله عز وجل يقول: ﴿أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا﴾[xix]وفي سبيل تحقيق رسالة المصارف الإسلامية هناك العديد من الأهداف ستؤدي لتحقيق تلك الرسالة وهي[xx]:

أولاً: الأهداف المالية: وهي في المقام الأول باعتبار أن المصارف مؤسسة مصرفية إسلامية تقوم بأداء دور الوساطة المالية مبدأ المشاركة، ولها العديد من الأهداف تعكس مدى نجاحها في أداء هذا الدور وهي:

أ) جذب الودائع وتنميتها: يعتبر من أهم أهداف المصارف الإسلامية حيث يمثل الشق الأول في عملية الوساطة المالية، فهذا الهدف يعد تطبيقاً للقاعدة الشرعية والأمر الإلهي بعدم تعطيل الموال واستثمارها بما يعود بالأرباح لإفراد المجتمع الإسلامي.

ب) استثمار الأموال: يعتبر الشق الثاني من عملية الوساطة المالية، بالتالي فهو هدف أساسي للمصارف الإسلامية لما يحقق من أرباح سواء للمودعين أو المساهمين.

ج) تحقيق الأرباح: أن ناتج عملية الاستثمارات والعمليات المصرفية هي المحصلة من النشاط المصرفي الإسلامي والتي تنعكس في صورة الأرباح الموزعة على المودعين والمساهمين، ويضاف إلى أن زيادة أرباح المصرف تؤدي إلى زيادة القيمة السوقية لأسهم المساهمين.

ثانياً: أهداف خاصة بالمتعاملين: للمتعاملين مع المصارف الإسلامية أهداف متعددة يجب أن يحرص المصرف على تحقيقها وهي[xxi]:

أ) جودة الخدمات المصرفية: يعتمد نجاح المصارف الإسلامية في تقديم الخدمات بجودة عالية للمتعاملين والقدرة على جذب أكبر فئة منهم لتقديم خدمات متميزة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية يعد نجاحاً للمصارف وهدفاً رئيسياً لإدارتها.

ب) توفير التمويل للمستثمرين: يقوم المصرف باستثمار أمواله المودعة لديه من خلال أفضل قنوات الاستثمار المتاحة له وذلك عن طريق توفير التمويل اللازم للمستثمرين، أو عن طريق شركات تابعة لاستثمار هذه الأموال، أو استثمارها مباشرة في السوق سواءً كانت محلية أو دولية أو إقليمية.

ج) توفير الأمان للمودعين: ويعتبر عامل نجاح المصارف ومدى الثقة فيها، ومن أهم عوامل الثقة توفير السيولة النقدية الدائمة لمواجهة احتمالات السحب من ودائع العملاء خصوصاً الودائع تحت الطلب دون الحاجة إلى تسييل أصول ثابتة.

ثالثاً: أهداف داخلية[xxii]: للمصارف الإسلامية العديد من الأهداف الداخلية التي تسعى إلى تحقيقها وهي:

أ) تنمية الموارد البشرية: يعتبر العنصر الرئيسي لتحقيق الأرباح في المصارف هي الموارد البشرية بصفة عامة، حيث أن الأموال لا تدر عائداً بنفسها دون استثمار، ولكي يحقق المصرف هذه الأرباح لا بد من توفير عنصر بشري مدرب قادراً على استثمار الأموال للوصول إلى أفضل مستوى للعمل.

ب) تحقيق معدل نمو: الهدف من أنشاء المؤسسات المصرفية بصفة عامة هو الاستمرار حيث تمثل عماد الاقتصاد للدول، ولكي تستمر المصارف الإسلامية في السوق المصرفية لا بد أن تضع في اعتبارها تحقيق معدل نمو حتى يمكنها المنافسة والاستمرار في الأسواق المصرفية.

ج) الانتشار جغرافياً[xxiii]: أن انتشار ظاهرة إنشاء المصارف الإسلامية وتضاعف الدراسات من قبل المفكرين والمصرفيين سيزيد من نشاطها ويضاعف من قوتها، لتحقيق تلك الأهداف السابقة وتوفير الخدمات المصرفية والاستثمارية للمتعاملين لا بد لها من الانتشار بحيث تغطي أكبر شريحة من المجتمع وتوفير لجمهور المتعاملين الخدمات المصرفية في أقرب الأماكن لهم.

رابعاً: أهداف ابتكارية[xxiv]: تشهد المصارف منافسة في السوق على اجتذاب العملاء سواء أصحاب الودائع الاستثمارية أو الجارية أو المستثمرين، وعلى هذا السبيل تقدم لهم العديد من التسهيلات ومستوى أداء أفضل ولكي تكون هذه المصارف مواكبة للتطور لا بد لها اتباع الطرق التالية:

أ) ابتكار صيغ للتمويل: لكي يستطيع المصرف الإسلامي مواجهة المنافسة الناتجة من المصارف التقليدية في اجتذاب المستثمرين، عليها أن توفر لهم التمويل اللازم لمشاريعهم المختلفة، فالواجب على المصرف إن يسعى إيجاد الصيغ الاستثمارية الإسلامية التي تتماشى مع مشروعاتهم الاستثمارية المختلفة بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب) ابتكار وتطوير الخدمات المصرفية: يعتبر نشاط الخدمات المصرفية من المجالات الهامة لتطوير القطاع المصرفي، وعلى المصارف الإسلامية العمل على ابتكار خدمات لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، ويجب عليها تطوير المنتجات الحالية التي تقدمها المصارف التقليدية وتقديمها بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

خامساً: أهداف اجتماعية: يمكن تحديد هذه الأهداف في:[xxv]

أ) تحقيق المصلحة الاجتماعية لأفراد المجتمع الذي يعمل المصرف في نطاقه، لأن مصلحة المصرف لا تتم بمعزل عن مصلحة الأمة والبيئة التي يتواجد فيها.

ب) توجيه الاستثمارات والخدمات بما تحقق مصلحة أفراد المجتمع واختيار مجالات استثمارية تتبع الصيغ الإسلامية المختلفة والتي تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية ذلك عن طريق المضاربة والمشاركة أو المرابحة والاستصناع وغيرها.

ج) القيام بواجباتها في التكافل الاجتماعي، وذلك بكافة الطرق المشروعة من خلال مجموعة من الوسائل الاجتماعية مثل منح القرض الحسن، وتجميع الزكاة، وتوفير السلع الضرورية في تدرج الأولويات الإسلامية، والتعاون مع المؤسسات الخيرية في إرساء أنظمة الميراث والوصية.

د) تكييف المعاملات المصرفية بما يتماشى مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإيجاد البديل الإسلامي لما يتعارض مع تلك الأحكام من اجتناب التعامل بالربا، وذلك لرفع الحرج عن المسلمين وتجنبهم الوقوع في المحرمات.

هـ) محاربة البطالة عن طريق إيجاد فرص للعاملين من خلال تنفيذه المشاريع المختلفة ومساعدة المحتاجين عن طريق الزكاة، وإلغاء التفاوت الطبيعي بين أبناء الشعب الواحد[xxvi].

3. 4. خصائص المصارف الإسلامية.

إن إضافة كلمة إسلامي إلى المؤسسات المالية التي تقوم بأعمال البنوك التقليدية ليست مجرد كلمة وحسب، حيث يرتكز العمل المصرفي الإسلامي على أسس ومبادئ وآليات وضوابط مستمدة من أحكام الشريعة الإسلامية تختلف عن تلك الأسس التي يقوم عليها النظام المصرفي التقليدي، فمن خلال القاعدة الرئيسية للمصارف الإسلامية وهي الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية، فإن خصائص تلك المصارف تتفرع إلى[xxvii]:

1) عدم استخدام الفائدة في كل أعمالها، والالتزام بقاعدة الحلال والحرام مع ألغاء الفائدة.
2) إعطاء كل الجهود للمشروعات النافعة (الاستثمار والمشاركة في اعمال يحلها الإسلام من أجل تنمية الصناعة والتجارة والزراعة) من أجل الصالح العام.
3) العمل على تعبئة الادخار المجمد المبعد عن التعامل مع البنوك التقليدية في العالم الإسلامي.
4) تيسير وتنشيط حركة التبادل التجاري بين الدول الإسلامية.
5) أحياء نظام الزكاة من خلال إقامة صندوق خاص لجمع الزكاة تتولى هي إدارته وايصال هذه الأموال إلى مصارفها الشرعية.
6) المساهمة في استقرار وثبات القيمة الشرائية للنقود والحد من ظاهرة التضخم وخاصة في ظل نظام مصرفي إسلامي يعمل في نظام اقتصادي إسلامي متكامل.
7) إحداث تنمية إقتصادية وإجتماعية حقيقية في المجتمع.
8) المصارف الإسلامية ليس مجرد شركة تهدف إلى تحقيق الربح والأمان والاستمرارية، ولكنها تتميز بخصوصية المنطلقات الفكرية التي قامت عليها ولكونها جزاً من منظومة الاقتصاد الإسلامي ذات الأهداف السامية[xxviii].
9) يغلب الطابع متوسط وطويل الأجل على نشاط البنوك الإسلامية فيما يتعلق بمواردها واستخدامها لهذه الموارد، بالتالي فهي تقدم التمويل اللازم لكافة الأنشطة الإنتاجية بالمجتمع وتساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمجتمع[xxix].
10) عدم التعامل بالربا: حيث أجمع الفقهاء على حرمة التعامل بالربا الذي حرمه الله في كتابه وحرمه رسوله (ص) ومن بعده الصحابة والتابعون ومن بعدهم[xxx]، ويعرف الربا لغةً "ربا الشيء زاد، وبابه عدا، والرابية ما أرتفع من الأرض، كقوله تبارك وتعالى: ﴿وَتَرَى الْأَرْضَ هَامِدَةً فَإِذَا أَنزَلْنَا عَلَيْهَا الْمَاء اهْتَزَّتْ وَرَبَتْ وَأَنبَتَتْ مِن كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ﴾[xxxi]، ومعنى كلمة "ربت" أي ارتفعت، وكذا الربوة بضم الراء وفتحها وكسرها، والربو: النفس العالي.

أما اصطلاحاً: "فالربا هو الزيادة التي لا عوض لها في عرف الشرع، ويطلق بعض الفقهاء الربا على كل بيع حرام، أو ما حرام بأي وجه كان اكتسابه"، وينقسم الربا إلى ربا الديون وربا البيوع[xxxii].

3. 5. مصادر تمويل المصارف الإسلامية.

تختلف مصادر الأموال في المصارف الإسلامية بعض الشيء عن مصادر الأموال في البنوك التجارية، حيث إن الاستثمار في المصارف الإسلامية لا يتم بالفائدة، بل وفق أحكام الشريعة الإسلامية، كما أن جميع المعاملات التي يتم استثمارها في المصارف الإسلامية هي معاملات ذات صفة شرعية، مثل المرابحة والاستصناع وبيع السلم والقرض الحسن والمضاربة والإجارة والشراكة، بينما في المصارف التقليدية يتم الاستثمار بالنقود بفائدة ربوية وهذا هو سبب الاختلاف[xxxiii]، وتنقسم مصادر تمويل المصارف الإسلامية إلى ثلاث مصادر رئيسية هي مصادر داخلية، ومصادر خارجية، ومصادر أخرى تتمثل في[xxxiv]:

1) المصادر الداخلية للأموال في المصارف الإسلامية تشمل:

تختلف نسبة التمويل الداخلي إلى إجمالي التمويل من مصرف إلى آخر، وتمثل نسبة ضئيلة من إجمالي مصادر الأموال وهي:

أ) **حقوق المساهمين:** مثل رأس المال: وهو عبارة عن مجمل قيمة الأموال التي يحصل عليها المصرف باعتباره مشروعاً، من أصحاب المشروع عند بداية تكوينه، كما يشترط أن يكون رأس المال حاضراً عند تأسيس المشروع ولا يجوز أن يكون ديناً، وعادة ما يستغرق جزء من رأس المال في الأصول الثابتة مما لا يمكّن من الاستفادة منه بصورة كبيرة في التمويل.

ويعتبر رأس المال بالنسبة للمصارف بمثابة صمّام الأمان لتفادي الخسائر والعثرات غير المتوقعة والتي يمكن أن تحدث في المستقبل، ويشكل عادة نسبة ضئيلة من مصادر أموال المصرف لأن الحجم الأكبر من مصادر الأموال تأتي عن طريق الإيداع بأشكاله المختلفة.

ب) **الاحتياطات:** وتعبر عن المبالغ التي تقتطع من صافي أرباح المصرف لتدعيم مركزه المالي وهي تعتبر حق من حقوق الملكية مثل راس المال، منها الاحتياطي القانوني والاحتياطي الاختياري، بالتالي فهي مصدر من مصادر التمويل الذاتي أو الداخلي للمصرف وتأخذ نفس الطبيعة الرأسمالية من حيث أهميتها في ضمان حقوق المودعين لدى المصرف.

مع ذلك هناك احتياطات أخرى قد يكون فيها حق لأصحاب حسابات الاستثمار في المصارف الإسلامية، لذا عرفت معايير المحاسبة الإسلامية الاحتياطي بأنه جزء من حقوق أصحاب الملكية و/ أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار يحسم من الأرباح وتمثل في نوعين هما[xxxv]:

- احتياطي معدل الأرباح: وهو المبلغ الذي يجنيه المصرف من دخل أموال المضاربة قبل اقتطاع نصيب المضارب بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار.

- احتياطي مخاطر الاستثمار: وهو المبلغ الذي يجنيه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار، بعد اقتطاع نصيب المضارب لغرض الحماية من الخسارة المستقبلية لأصحاب حسابات الاستثمار، وهذا الاحتياطي لا يعتبر من مصادر الأموال الداخلية في المصارف الإسلامية لأنه من حقوق أصحاب حسابات الاستثمار، بالتالي فأن الاحتياطيات تثبت عندما تقرر إدارة المصرف وبموافقة أصحاب حسابات الاستثمار. عادة ما تكون المصارف الإسلامية قد وضعت شرطاً في عقد فتح حساب الاستثمار المطلق يفيد باقتطاع جزء من أرباح الاستثمار المشترك كاحتياطي مخاطر استثمار.

ج) **المخصصات:** وهي مبالغ تقتطع من مجمل الأرباح لمواجهة خطر محتمل الحدوث خلال الفترة المالية المقبلة كاستهلاك أو تجديد أو مقابلة النقص في قيمة الأصول ولا يمكن تحديد قيمتها بدقة تامة. فالمخصصات مبالغ تخصم من الدخل (الإيراد) لإظهار الموجودات بالقيمة المتوقع تحقيقها، كما إن المخصص عبء يجب تحميله على الإيراد سوء تحققت أرباح أم لم تتحقق.

وفي العادة تشترك البنوك التجارية مع المصارف الإسلامية في آلية وكيفية وأهداف اقتطاع وإيجاد هذه الحسابات من المخصصات مثل مخصص ترك الخدمة، أو مخصص ضريبة الدخل، أو مخصص إجازات الفرع.

ويمكن التفرقة بين نوعين من المخصصات هما: مخصصات استهلاك الأصول، ومخصص مقابلة النقص في قيمة الأصول مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، ومخصص هبوط الأوراق المالية، وفي هذا الصدد فرقت معايير المحاسبة الإسلامية بين نوعين من المخصصات:

1. المخصص العام: وهو مخصص يتم حجزه لمواجهة خسائر محتمل وقوعها غير محددة في موجود معين.
2. المخصص الخاص: ويتكون لمواجهة الانخفاض في قيمة موجود معين إذا كانت القيمة المتوقع تحقيقها أقل من تكلفته وهذا ينطبق على موجودات الذمم والاستثمار والتمويل[xxxvi].

وتمثل المخصصات مصدراً من مصادر التمويل الذاتي للمصارف الإسلامية وذلك خلال الفترة من تكوين المخصص حتى الفترة التي يستخدم فيها في الغرض الذي أنشئ من أجله وخاصة المخصصات ذات الصفة التمويلية مثل مخصص استهلاك الأصول الثابتة، بالتالي يجب أن يؤخذ بعين الاعتبار استثمار هذه المخصصات ضمن الاستثمارات متوسطة وطويلة الأجل.

د) **التمويل من المساهمين والقرض الحسن:** يعتبر القرض الحسن مورد أساسي من الموارد التي تساهم في عملية التنمية واستقرار المجتمع، وله مكانة سامية واهتمام في الإسلام، فلقد اقترن لفظ قرض بالنظام التقليدي بسعر الفائدة الممنوحة والتي عادة ما تستخدم في المعاملات المالية، إلا أن مكانة هذا اللفظ في النظام الاقتصادي الإسلامي لها مدلولاتها القيمة التي تشير إلى سعة وسماحة هذا النظام وقدرته على ربط أواصر الرخاء والمحبة في أوساط المجتمع، فلذلك ارتبط هذا اللفظ بالبر والإحسان، وأصبح القرض مورداً من موارد النظام الاقتصادي الإسلامي [xxxvii]، بالتالي فهي بديل عن الربا ويساعد المعسرين في حل كثيراً من مشاكلهم، فالمصارف الإسلامية أُسست للاستثمار وإفادة الناس في تنمية أموالهم لذا يجب عليها

أن تساعد في إيجاد القرض الحسن وطلب الأجر من الله في الآخرة [xxxviii]، كما ذكر في القرآن:﴿إِنَّ الْمُصَّدِّقِينَ وَالْمُصَّدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَاعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ﴾[xxxix].

2) المصادر الخارجية للأموال:

تمثل المصادر الخارجية للأموال في المصارف الإسلامية النسبة الأكبر من إجمالي مصادر الأموال، وتتركز هذه المصادر في حسابات العملاء بنوعيها الائتماني والاستثماري.

أ) حسابات العملاء الائتمانية والاستثمارية.

ب) ودائع الادخار.

ج) صكوك المقارضة المشتركة (المطلقة).

د) صكوك المقارضة المشتركة أو المخصصة (المقيدة).

ه) الودائع لأجل (المتوسطة أو طويلة الأجل).

و) شهادات الإيداع وصناديق الاستثمار.

3) مصادر أخرى:

هناك مصادر أخرى يمكن الحصول عليها كالتأمين المودع من قبل العملاء كغطاء اعتماد مستندي أو غطاء خطابات الضمان، وقيمة تأمين الخزائن الحديدية المؤجرة[xl]، أموال من مؤسسات مالية أخرى لا تتعامل بالفائدة، مقابل الحصول على حصة من الربح بشكل لا يتعارض مع المعاملات المصرفية التي يقرها الفقه الإسلامي.

4. الإطار التنظيمي والتطبيقي للدراسة:

4. 1. آلية عمل هيئة الرقابة الشرعية:

تعمل هيئات الرقابة الشرعية جاهدة في المصارف التي تتواجد فيها للتوجيه للمعاملات والأنشطة المباحة شرعاً، وبيان المعاملات والأنشطة غير المباحة والمحرمة بشكل واضح وصريح والتي قد تحوم حولها الشبهات، وذلك بالتحّذير منها قبل ارتكابها أو الدعوة لاجتنابها والانتهاء منها إن كانت قائمة، وفي نفس الوقت إيجاد البديل الشرعي لها والتخلي عنها، بالإضافة إلى القيام بدور الرقابة نيابة عن المودعين في هذه المصارف، ويمكن إيضاح مجمل تلك الأهداف في التالي[xli]:

1. المتابعة المستمرة للأنشطة والعقود التي يبرمها المصرف لضمان تنفيذها وفقاً للفتاوى والتوجيهات الصادرة عنها، وبيان المشكلات والصعوبات وسبل تذليلها.
2. التأكد من أن تصميم النظم والأوراق المالية والنماذج المعدة لإبرام العقود والسجلات الأخرى تكون مطابقة للتكييف الشرعي لها ومعرفة المخالف وتعديله إن وجد.
3. الإقلاع والتباعد التام عن الربا وفوائده المتنوعة والمقامرة بكافة أشكالها وصورها.
4. التأكد من إخراج المصرف لزكاة الأرباح المتحققة وتوزيعها على مستحقيها.
5. تحفيز المصارف الإسلامية والعاملين فيها والمتعاملين معها الالتزام في معاملاتهم بتطبيق الأحكام الشرعية وتجنب أي عقود أو تجارة بما نص الشارع على حرمته ونهى عنه[xlii].

6. ترتيب زيارات ميدانية لفروع المصرف والإشراف على المعاملات الصادرة من المصرف الإسلامي، وطمأنة الجمهور من المتعاملين مع المصرف وغيرهم على شرعية النشاط الذي تقوم به المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية[xliii].
7. التأكد من انتقاء العاملين في المصرف واختيارهم وفق المعايير والضوابط الشرعية حتى تضمن تطبيق أحكام ومبادئ الشرعية الإسلامية، وهذه المعايير بالتكوين الشخصي والتأهيل العلمي والعملي لهم[xliv].
8. بيان الحلال والحرام في أنشطة المؤسسة، وأعمالها، وعقودها، وآلياتها ومنتجاتها، وبالتالي بذل الجهد لمنعها عن الشبهات أو الحرام بقدر الإمكان، والتشجيع على الحلال الطيب، ويعتبر هذا الهدف في غاية الأهمية إذ إن آثار المال الحرام لا تنحصر في الاثم والعقوبة عند الله تعالى في الدنيا والآخرة، بل تتجاوز إلى التأثير في قبول العبادات والدعاء.
9. كشف ما وقع من المخالفات عند وقوعها من خلا التدقيق والرقابة الدقيقة على أعمال البنك وأنشطته كلها، وإصدار التقارير ورفعها إلى الإدارة، ثم إلى المساهمين[xlv].

4. 2. أنواع الرقابة الشرعية:

تبنى العلاقة بين الجهاز الشرعي ووحدات البنك المختلفة في ضوء طبيعة الوظيفة التي تقوم بها هيئة الرقابة الشرعية، والمتمثلة في التأكد من إلتزام البنك بضوابط الشريعة الإسلامية عند ممارسة نشاطه الاقتصادي، كما أنه لا تقتصر الوظيفة الشرعية على مجرد الفتاوى وإبداء الرأي الشرعي فيما يعرض عليها، ولكنه يتخطاها إلى طلب إيضاحات وإبداء ملاحظات، وتنقسم الرقابة الشرعية لثلاثة أنواع هي[xlvi]:

1. **الرقابة الشرعية السابقة:** ويقصد منها عرض الموضوعات والمسائل على هيئة الرقابة الشرعية مسبقاً قبل أن يتم تنفيذها، ليقوم بإبداء الرأي الشرعي فيها، ويتحقق من مدى موافقتها لأحكام الشريعة الإسلامية، بحيث لا تقدم إدارة البنك على تنفيذ المعاملة أو النشاط الاقتصادي إلا بعد عرضه على الجهاز الشرعي وهنا تكون وظيفة المشورة.
2. **الرقابة الشرعية المصاحبة:** وهي تتم أولاً بأول أثناء سير العمل في المصرف الإسلامي، سواء بطلب من الجهاز الشرعي أو من إدارة البنك، وقد يتم ذلك من خلال الاجتماعات الدورية المنتظمة، أو من خلال طلب المعلومات والبيانات عن الأعمال والأنشطة القائمة في البنك.
3. **الرقابة الشرعية اللاحقة:** وهي قيام الجهاز الشرعي بمراجعة أعمال البنك ومعاملاته للتحقق من أمرين هما:

أ) أن ما قامت إدارات البنك بتنفيذه من عمليات أو معاملات، لم يسبق عرضها على الجهاز الشرعي قد تم موافقاً لأحكام الشريعة الإسلامية.

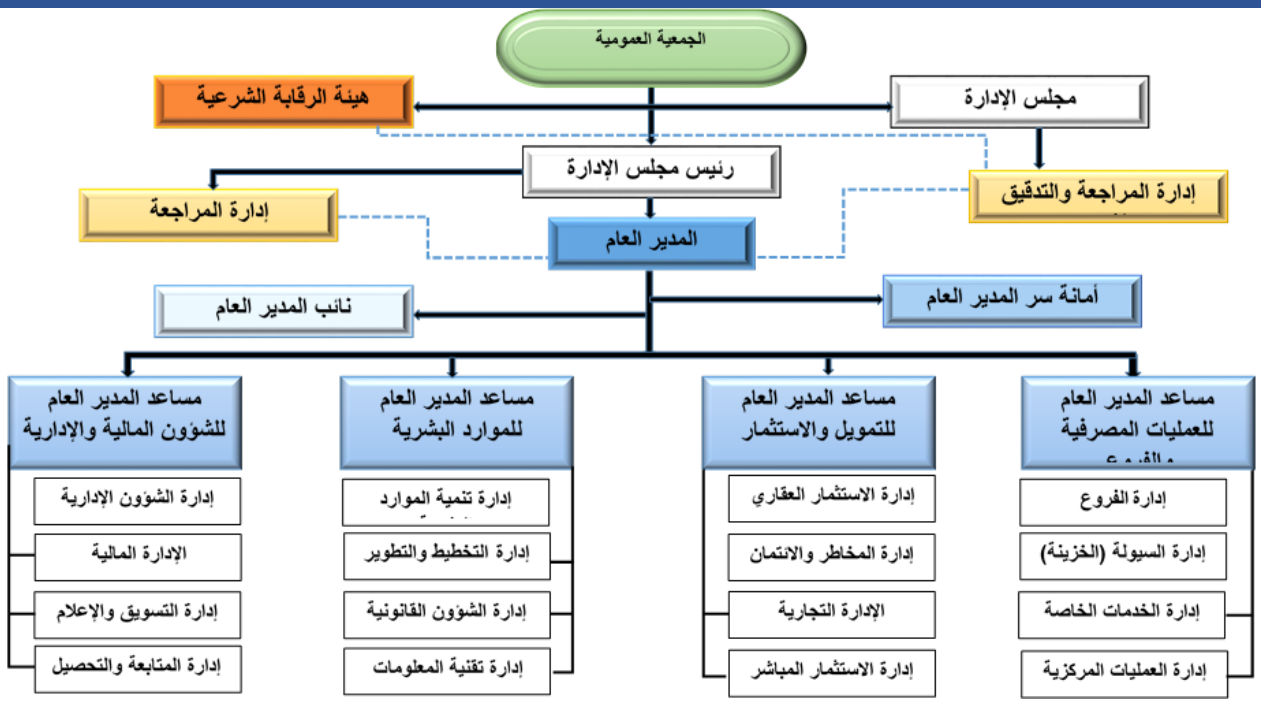
ب) أن ما قامت إدارات البنك بتنفيذه من عمليات أو معاملات، سبق عرضها قد تم تنفيذها وفق لأحكام الشريعة الإسلامية.

وبالتالي فإن الرقابة الشرعية تتطلع لاستنباط المزيد من الأدوات المالية التي تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية وتغطي احتياجات العصر ومتطلبات التطور، وتقديمها إلى البنوك والمؤسسات الإسلامية لممارستها بما يؤدي إلى تطوير الأساليب والخدمات المصرفية[xlvii].

4. 3. النموذج المقترح للهيكل التنظيمي للمصارف الإسلامية في ليبيا.

من خلال ما تم الاطلاع عليه من نماذج لهياكل تنظيمية مصرفية متعددة في مختلف الدول التي نشأت فيها مصارف إسلامية، ومن بعض الدراسات السابقة التي تناولت بشيء من التفصيل عن هيئات الرقابة الشرعية وموقعها في الهيكل التنظيمي للمؤسسات والمصارف الإسلامية، توصل الباحثان إلى وضع هذا النموذج المقترح (الشكل التالي) بما يتماشى مع بيئة المصارف الإسلامية في ليبيا والتي بدأت أعمال الصيرفة الإسلامية فيها والزمها القرار رقم (1) لسنة 2013م الصادر من الحكومة الليبية المتمثلة في المؤتمر الوطني العام في ذاك الوقت بمنع المعاملات الربوية التي تجرى بين الأشخاص الطبيعية والاعتبارية والانخراط في التحول إلى الصيرفة الإسلامية، مع مراعاة الفروقات في إدارات المصارف القائمة حالياً والتي قد تختلف حسب احتياجاتها وتعدد أعمالها واختصاصاتها.

ولا شك في أن استقلالية هيئة الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي وموقعها يعطيها مكانة عليا في أتخاد القرارات وممارسة الأعمال، ففي بعض الدول اختلف موقع الهيئة في هياكلها التنظيمية، فأحياناً تكون التبعية لمجلس الإدارة وأحياناً أخرى تتبع المدير العام أو التنفيذي، أما في مقترحنا هذا فإنها تتبع الجمعية العمومية وتكون في نفس المستوى مع مجلس الإدارة لكي يعطيها موقعاً خاصاً وصلاحيات واسعة بحيث لا تعوقها حواجز التسلسل الوظيفي داخل الهرم ولا ازدواجية الأعمال المتداخلة، فهذا الموقع يرأس الهيكل التنظيمي للمصرف بالتالي له مؤشرات إيجابية التي تنبئ عن الحرص الشديد لقيام هذا الجهاز بكامل وظائفه على أتم وجه.



الهيكل التنظيمي المقترح لأعمال المصارف الإسلامية في ليبيا وموقع هيئة الرقابة الشرعية فيه.

المصدر: إعداد الباحثان.

4. 4. المناقشة والمقترحات:

من أهم المحاور التي دارت حولها الدراسة هي النقاط المشار اليها في مشكلة الدراسة والمتمثلة في عمل هيئات الرقابة الشرعية، وحداثة الصيرفة الإسلامية، وقل الكادر الوظيفي المدرك بأحكام المعاملات المالية والإسلامية بشكل عام، وحيث تعتبر الرقابة الشرعية صلب هذه المصارف واستمرارها منذو النشأة، قرر مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي، بإنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية رقم (6) لسنة 1434هـ -2013م، ويكون رئيسها ونائبه من بين الأعضاء المختصين في مجال القانون والاقتصاد والمصارف وهدفها التحقق من التزام المؤسسات المالية الإسلامية الخاضعة لإشراف مصرف ليبيا المركزي بأحكام الشريعة الإسلامية في جميع معاملاتها ومنتجاتها التي تقدمها.

كما أقتصر النظام المصرفي في ليبيا على البنوك التقليدية، إذ لم يعرف في تاريخه ما يسمى بالصيرفة الإسلامية ونظام عملها، غير أن تغير الوضع السياسي في ليبيا إثر الثورة الشعبية التي أطاحت بالنظام السياسي السابق كان له اثر بالغ في استحداث أنظمة للصيرفة الإسلامية، إذ صارت من مطالب المجتمع الليبي الذي يمتاز بأن نسبة المسلمين فيه تساوي 100%، فلقد طفح هذا الحدث الهام إلى السطح بعد الثورة وعلقت الآمال على السلطات الجديدة لتفعيل دور المصارف الإسلامية في ليبيا خاصة وأن البيئة الاجتماعية والقانونية ملائمة لمثل هذا النوع من المصارف.

وجرى التنظيم القانوني للرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية بممارسة هذه المهمة من قبل هياكل قانونية تعمل بشكل مستقل ويكمل كل منها الآخر، وضمت أنظمة الرقابة ثلاث مستويات هي:

1) . الهيئة المركزية للرقابة الشرعية:

وهي هيئة مستقلة يتم تكوينها بمصرف ليبيا المركزي والتي تم تنظيمها بموجب المادة رقم 100 مكرر 6، تتمتع هذه الهيئة بسلطة الإشراف على المصارف التي تمارس الصيرفة الإسلامية من الناحية الشرعية، يتم تشكيلها من عدد لا يقل عن ثمانية أعضاء، ومن ضمن تلك الأعضاء خمسة مختصين في مجال فقه المعاملات والشريعة ولا يقل عن ثلاثة مختصين في مجالات الاقتصاد والمصارف والقانون.

وتعد هذه الهيئة مرجع رئيسي لهيئات الرقابة الشرعية داخل كل مصرف، تعمل على توحيد الرؤى الشرعية للصيرفة الإسلامية لا سيما وأن قرارات هذه الهيئة ملزمة لجميع الهيئات الرقابة الشرعية بالمصارف والمؤسسات العاملة في مجال الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي.

2) . هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف:

وتنشأ هذه الهيئة من قبل الجمعية العمومية لكل مصرف وتتكون من ثلاثة أعضاء على الأقل من ذوي الاختصاص في مجال الشريعة والقانون والمصارف الإسلامية، وتختص بالمهام الآتية:

أ) مراقبة أنشطة وأعمال المصرف للتأكد من توافقها مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ب) مراجعة ميزانية المصرف وحساباته الختامية ونسبة الأرباح والتحقق من سلامة أدائه من الناحية الشرعية.

ج) اعتماد صيغ العقود اللازمة لأنشطة المصرف الإسلامي وأعماله.

3) . إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي:

علاوة على الالتزامات المنصوص عليها في المادة (83) بشأن إضافة فصل خاص بالصيرفة الإسلامية ورغبة من المشرع الليبي في إحاطة نشاط الصيرفة الإسلامية بالضمانات الكافية عملياً لأحكام الرقابة الشرعية على هذا النشاط، وبموجب المادة 100 مكرر 8 باستحداث إدارة المراجعة والتدقيق الشرعي، يتم يعيين مدير لهذه الإدارة من قبل مجلس الإدارة بالمصرف، وتكون تبعيتها المباشرة له، ويناط بهذه الإدارة المهام الآتية:

أ) المراجعة والتدقيق الشرعي للأعمال اليومية بالمصرف وفقاً للمعايير الدولية المقررة في شأن تدقيق العمليات المصرفية الإسلامية.

ب) إعداد تقرير دوري ربع سنوي عن أعمالها وتقديمه إلى مجلس إدارة المصرف وهيئة الرقابة الشرعية.

4. 5. بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجه هيئات الرقابة الشرعية داخل المؤسسات المصرفية في ليبيا.

ألزمت المصارف التي تمارس أنشطة الصيرفة الإسلامية بأن تكون لها هيئات للرقابة الشرعية وألا يقل عدد أعضاءها عن ثلاثة متخصصين في مجالات مختلفة كالقانون وعلوم الشريعة والمصارف الإسلامية وذوي الخبرة في فقه المعاملات، ولا شك أذا قل هذا العدد ستواجه المؤسسة صعوبات متعددة يمكن إجمالها في نقاط:

أولاً: صعوبات على مستوى البلاد وتكمن في:

1) الأوضاع السياسية والأمنية تحديداً والانقسام المؤسسي الحاصل في البلاد.

2) المنظومة المصرفية غير موحدة على المصارف بالكامل.

3) عدم التعاون مع إدارات المصارف بين المناطق.

ثانياً: صعوبات على المستوى المؤسسي وتتمثل في:

1) ضعف رغبة وقدرة وتأهيل الكوادر الوظيفية والقيادية لاعتماد أساليب وأدوات التمويل الإسلامي.
2) إهمال الدور الرقابي أو محاولة عدم إشراكه في العملية المصرفية.
3) ضعف النظام الرقابي المتمثل بالهيئة الشرعية، والمدقق الشرعي أو إدارة التدقيق.

ثالثاً: صعوبات تواجه الكادر البشري وتتحدد في:

1) انعدام كامل لتقييم الأداء الوظيفي لمعرفة مدى الاستفادة والتطوير.
2) قلة المعرفة بالأحكام الشرعية وتطبيقاتها.
3) ضعف مستوى العلم بالصيرفة الإسلامية لدى الكثير من الموظفين.

5. الخاتمة.

تظل هيئة الرقابة الشرعية كمرجعية للمصارف الإسلامية أمر مهم وملزم في تقديم المشورة وابدأ الاقتراحات والتوصيات في بعض المعاملات التي يكتنفها الغموض من الناحية الشرعية وطمأنة المتعاملين لدى المصارف في المسائل التي تحتاج إلى توضيح وتقصي الحكم الشرعي فيها، وتعد مهمة هذه الهيئة كالخلية متعددة الجوانب والأبعاد، فهي الرقابة العلاجية، والوقائية، والابتكارية، والتوجيهية في نفس الوقت داخل نطاق المصارف الإسلامية، فلقد خلصت هذه الدراسة باقتراح نموذج للهيكل التنظيمي للرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية الليبية يركز على تحسين الأداء وتنسيق العمل المصرفي الداخلي لضمان سير هذه المصارف التي لا يمكنها الاستغناء عن عمل المدقق الشرعي وفريق الهيئات الشرعية لما لهم من أهمية بالغة في إنجاح المصارف الإسلامية الناشئة في ليبيا، وتبرز القيمة المضافة لهذا النموذج خلق منهجية عمل منظمة ذات ميول واتجاهات حديثة في عمل الإدارة والتنظيم وأتباع مبادئ التخصيص وتقسيم العمل وتحديد المسؤوليات بما يضمن مخرجات عمل متكافئة بعيدة عن الازدواجية وتنازع السلطات، **وبخلاصة هذا العمل توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج أهمها:**

1. تأييد عينة الدراسة على النموذج المقترح والمعد لأعمال الرقابة الشرعية داخل المصارف الإسلامية في ليبيا بما يتضمن تحديد الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات.
2. تأييد تبعية هيئة الرقابة الشرعية في الهيكل التنظيمي للجمعية العمومية، باختلاف الآلية في مصرف ليبيا المركزي فهي تتبع لمجلس الإدارة.
3. بطء في مجال تطوير العمل المصرفي الإسلامي والمنتجات المصرفية الإسلامية محدودة جداً سببه الانقسام المؤسسي وظروف البلاد الأمنية.
4. عدم إلتزام بعض المصارف بالضوابط والقرارات التي تصدرها هيئة الرقابة الشرعية بالمصرف مما يصعب على الجهات الإدارية ضبطها والتحقق منها.

وفي ظل النتائج التي تم التوصل إليها يوصي الباحثان بالتالي:

1. ضرورة الدعم الكامل للمؤسسات المصرفية العاملة في ليبيا لتواكب التطوير وتنهض بالصيرفة الإسلامية من قبل الحكومة أولاً، ومن مصرف ليبيا المركزي ثانياً.
2. ضرورة توحيد القرارات والقوانين الصادرة من مصرف ليبيا المركزي لحماية هيئات الرقابة الشرعية على المصارف كاملة سواء التي تمر بمرحلة التحول أو المنشأة بداية كإسلامية.
3. التدارك والإسراع من الجهات المسؤولة في الدولة تأسيس وإنشاء مرافق داعمة للمصارف الإسلامية كالمؤسسات التعليمية والتدريبية والإستشارية.
4. يجب إنشاء منظومة مصرفية موحدة على المصارف بالكامل.

الهوامش والمراجع:

[i]. العزيزي، شهاب أحمد سعيد: إدارة البنوك الإسلامية، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2012م، ص11.

[ii]. المبروك، الهادي أبوبكر الهادي: محددات الوصول إلى مصادر التمويل: دراسة تطبيقية على المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ليبيا، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، 2016م، ص 100.

[iii]. العتربي، محمد فتحي محمد: فقه المصارف الإسلامية بين المقاصد والوسائل، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية 2012م، ص9.

[iv]. سورة البقرة: من الآية 275.

[v]. قرار مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي بإنشاء الهيئة المركزية للرقابة الشرعية، طرابلس ليبيا، مارس 2013م.

[vi]. الطاهر، المكاشفي الخضر؛ والقذافي، البصيري البشير: واقع تطبيق الرقابة الشرعية في المصارف الليبية (دراسة ميدانية على مصرف الجمهورية بالجفرة)، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، جامعة سرت، كلية إدارة الإعمال الجفرة – ليبيا، 2016م.

[vii]. الخويلدي، عبد الستار: الحاجة إلى تقنين الرقابة الشرعية، بحث منشور، المؤتمر الثاني للمدققين الشرعيين، الكويت، 2010م.

[viii]. دحدوح، حسين أحمد؛ ومراد، درويش فيصل: مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية (دراسة ميدانية) بحث منشور، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37، العدد 1، 2015م.

[ix]. مشعل، عبد الباري: دور الرقابة الشرعية في تحقيق المقاصد الشرعية للمالية الإسلامية، بحث منشور ضمن سلسلة محاضرات علماء الشريعة السنوية، جدة – المملكة العربية السعودية، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب (إرتي) 2016م).

[x]. دوابه، أشرف محمد: أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، (مصر–القاهرة: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2012م)، نقلاً عن: مجمع اللغة العربية، المعجم الوجيز، ص63.

[xi]. Thomson William, Thomson's Dictionary of Barking (London: The New Publishing Co. Ltd., 11th Edition), p.45.

[xii]. المجيدي، عبد القادر قائد سعيد: مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع – المنصورة، جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2015م، ص 23.

[xiii]. مرغاد الخضر، مقال بعنوان: علاقة المصارف الإسلامية بالبنك المركزي في ظل نظام مصرفي معاصر، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، العدد السابع والعشرون، السنة التاسعة، 2005م، ص 11.

[xiv]. عبد الحميد، عبد المطلب: اقتصاديات الاستثمار والتمويل الإسلامي في الصيرفة الإسلامية، (الإسكندرية: الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، ط1، 2014م)، ص62.

[xv]. المجيدي، عبد القادر قائد سعيد: مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة – جمهورية مصر العربية، الطبعة الأولى 2015م، ص 25.

[xvi]. المجيدي، عبد القادر قائد سعيد: مرجع سبق ذكره، ص 27.

[xvii]. البقاعي، أنس: تجربة المصارف الإسلامية في سورية الواقع والمعوقات (2007 – 2011)، رسالة ماجستير منشورة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 30، العدد الأول، 2014م.

[xviii]. شاهين، محمد عبد الله: اقتصاديات البنوك الإسلامية وآثارها في التنمية، (الإسكندرية – جمهورية مصر العربية: دار الجامعة الجديدة، 2014م)، ص 123.

[xix]. سورة الأنعام: الآية 114.

[xx]. عبد الله، خالد أمين؛ وسعيفان، حسين سعيد: العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة" دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط 3، 2015م، ص 35.

[xxi]. مندور، عصام عمر أحمد: البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي – البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، 2013م، ص 290.

[xxii]. عريقات، حربي محمد؛ وعقيل، سعيد جمعة: إدارة المصارف الإسلامية (مدخل حديث)، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، ط2، 2012م، ص 123.

[xxiii]. شوادر، حمزة: علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية في ظل نظام الرقابة النقدية التقليدية، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان – الأردن، 2014م، ص 159.

[xxiv]. مندور، عصام عمر أحمد: البنوك الوضعية والشرعية (النظام المصرفي – نظرية التمويل الإسلامي – البنوك الإسلامية)، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية – جمهورية مصر العربية، 2013م، ص 292.

[xxv]. المري، صالح راشد حمد: العوامل المؤثرة على قرارات المستثمرين الأفراد في اقتناء أسهم البنوك الإسلامية الكويتية (دراسة وصفية تحليلية)، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية ماليزيا، 2016، ص 125.

[xxvi]. الطعمة، عبد الوهاب حبش: دراسات في المحاسبة الإسلامية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2011م، ص 212.

[xxvii]. عبد الله، خالد أمين؛ وسعيفان، حسين سعيد: العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة"، عمان – الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2015م، ص35.

[xxviii]. الأقرع، صالح قايد صالح أحمد: سياسة التمويل والاستثمار في البنوك الإسلامية – اليمن نموذجاً – دراسة تحليلية، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، 2013م، ص 39.

[xxix]. نجا، علي عبد الوهاب؛ وآخرون: اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، (الإسكندرية – جمهورية مصر العربية: مكتبة الوفاء القانونية، ط1، 2014م)، ص 204.

[xxx]. مصطفى، مصطفى إبراهيم محمد: تقييم ظاهرة تحول البنوك التقليدية للمصرفية الإسلامية، (دراسة تطبيقية عن تجربة بعض البنوك السعودية)، رسالة ماجستير، الجامعة الأمريكية المفتوحة فرع القاهرة، 2006م، ص 17.

[xxxi]. سورة الحج: الآية 5.

[xxxii]. معجم إسرا للمصطلحات المالية الإسلامية: عربي – إنجليزي: الأكاديمية العالمية للبحوث الشرعية ISRA، 2010، ص66.

[xxxiii]. الجبير، أحمد بن: جريدة العرب الاقتصادية الدولية، تاريخ الإطلاع: 2017/7/5م. http://www.aleqt.com

[xxxiv]. عبد الله، خالد أمين؛ وسعيفان، سعيد حسين: العمليات المصرفية الإسلامية "الطرق المحاسبية الحديثة" (عمان – الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط3، 2015م)، ص37 – 38.

[xxxv]. سمحان، حسين محمد: أسس العمليات المصرفية الإسلامية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان –الأردن، الطبعة الأولى، 2013م، ص 121.

[xxxvi]. سمحان، حسين محمد: أسس العمليات المصرفية الإسلامية، المرجع السابق ذكره، ص 122.

[xxxvii]. قاسم، عبد الله أحمد قاسم: دور المصارف الإسلامية في جذب المدخرات واستثمارها، "دراسة تطبيقية على اليمن"، رسالة دكتوراه، الجامعة الإسلامية العالمية – ماليزيا، 2013م، ص 74.

[xxxviii]. العزعزي، شهاب أحمد سعيد: إدارة البنوك الإسلامية: مرجع سبق ذكره، ص 99.

[xxxix]. سورة الحديد: الآية 18.

[xl]. العاني، فاروق: دراسة في أسباب تحول المصارف التقليدية نحو النموذج الإسلامي، مجلة إسرا الدولية للمالية الإسلامية، المجلد الثالث، ديسمبر 2012م، العدد الثاني، ص 89.

[xli]. الهيتي، عبد الرزاق رحيم: أثر استقلال الرقابة الشرعية على إلتزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، مجلة كلية العلوم الإسلامية ببغداد، 2011م، ص 93 – 94.

[xlii]. شويدح، أحمد ذياب: دور هيئة الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية في قطاع غزة، مجلة الجامعة الإسلامية –غزة، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، 2003م، ص 9.

[xliii]. باريان، عادل بن عبد الله عمر: أساليب تفعيل دور الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، بحث مقدم إلى مؤتمر المصارف الإسلامية "بين الواقع والمأمول"، دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري بدبي، 2009م، ص 23.

[xliv]. شحاته، حسين: الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية، سلسلة بحوث في الفكر الاقتصادي الإسلامي، بدون، ص7.

[xlv]. لمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية: المصرفي الإسلامي المعتمد، المركز الدولي للتدريب المالي الإسلامي، 2012م، ص 205 – 207.

[xlvi]. المجيدي، عبد القادر قائد سعيد: مسؤولية البنوك الإسلامية عن خدماتها المصرفية وأعمالها الاستثمارية، المنصورة، جمهورية مصر العربية: دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع. ط1، ص70.

[xlvii]. سمرد، نوال: إشكالية تطبيق الرقابة الشرعية في النبوك الإسلامية "دراسة مقارنة"، مقالات في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية منشورة، بدون سنة نشر، ص 1.

أهمية العلاقات الاقتصادية المغربية الإفريقية

The importance of Moroccan-African economic relations

ا. ندوي محسن

أستاذ زائر العلاقات الدولية كلية الحقوق/ جامعة عبد الملك السعدي المغرب

Nadoui_mohcen@yahoo.fr

الملخص:

لقد عمل المغرب على تعزيز شراكة تضامنية مع إفريقيا – نتيجة الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي – من خلال عمل زيارات متبادلة، هدفها دفع قاطرة الاقتصاد والتنمية، واحتلت إفريقيا أولوية السياسة الاقتصادية الخارجية المغربية، مع الأخذ في الحسبان البعد التنموي، وليس الاقتصادي فقط، على الرغم من أن المغرب بات عضواً في الاتحاد الإفريقي. وعمل على تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا، والانفتاح الاقتصادي عليه، مما جعل المغرب ثاني أكبر بلد إفريقي مستثمر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.ان الدينامية الاقتصادية المغربية في افريقيا من شأنها ان تحل كثير من المشاكل التي تعاني منها إفريقيا ويوقف تسونامي الهجرة التي تعرفها القارة نحو "الشمال المتقدم" .انما هناك تحديات استراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية المغربية في افريقيا من بين اهمها ان أفريقيا تعاني من تدني مستوى البنى التحتية بل وانعدامها في العديد من المناطق .ولذلك سيحاول المغرب لعب دور مركز التقاء للعلاقات الاقتصادية بين القارة والشركاء الأوروبيين والشركاء العرب خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وربما أيضًا مع بعض الشركاء في الشرق الآسيوي.

الكلمات الدالة:

الدبلوماسية –الدبلوماسية الاقتصادية– العلاقات الاقتصادية– المغرب– افريقيا

Abstract :

Morocco has worked to strengthen a partnership of solidarity with Africa - as a result of cultural ties and geographical affiliation - through the work of reciprocal visits aimed at pushing the engine of economy and development, and Africa occupied the priority of Moroccan foreign economic policy, taking into account the development dimension, not just the economic Morocco has become a member of the African Union. And he worked to encourage private investment in Africa, and economic openness to it, making Morocco the second largest African investor in Africa after South Africa.The Moroccan economic dynamism in Africa would solve many of the problems afflicting Africa and stop the tsunami of migration that the continent knows towards the "developed north." However, there are strategic challenges for Moroccan economic diplomacy in Africa, among the most important of which is that Africa suffers from a low level of infrastructure. Therefore, Morocco will try to play the role of a meeting point for economic relations between the continent, European partners and Arab partners, especially in the Gulf Cooperation Council countries, and perhaps also with some partners in East Asia.

Key words:

Diplomacy- Economic diplomacy- Economic relations- Morocco- Africa

المقدمة:

في ظل التغير في بيئة النظام العالمي، وتوحيد العولمة للجسد الدولي، من خلال انفتاح الأسواق الوطنية على الأسواق الحرة الدولية، باتت قوة الدول تقاس بقوة اقتصاداتها، وتخلت الدول عن المفهوم التقليدي في إدارة العلاقات بينها، وأصبح من المستحيل فصل السياسة عن الاقتصاد، حتى أضحى الاقتصاد سبباً رئيسياً في نشوء العلاقات الدبلوماسية بين الدول.

فمن ضمن الاقتصاديات العشرين الأكثر نموا في العالم توجد إحدى عشرة منها في إفريقيا وحدها، وتجاوز معدل النمو السنوي في القارة 5.4٪ بين سنتي 2000 و2010، ورغم عدم استقرار هذا النمو بسبب انهيار أسعار السلع الأساسية والأزمات السياسة في بعض دول شمال إفريقيا، التي أدت إلى تباطؤ نسبي في النمو، فإنه سيحافظ خلال السنوات القادمة على مستوى نمو متوسط لا يقل عن 4.3 ٪ [i]

ولم تعد إفريقيا تلك القارة التي ينظر إليها بكونها قارة الفقر والنزاعات والتخلف ، حيث توجد في إفريقيا 60٪ من الأراضي غير المزروعة في العالم،[ii] وتحتوي على أكثر من 30٪ من الاحتياط العالمي من المعادن، و10٪ من الاحتياط العالمي من النفط [iii].

فبعد انسحاب المغرب من منظمة الوحدة الافريقية عام 1984، أبان هذا الواقع عن تراجع واضح للمغرب عن الساحة الاقتصادية والسياسية، مما جعل الدبلوماسية المغربية مضطرة لإعادة التموقع في إفريقيا، ومخاطبة كل دولها بما فيها تلك التي اعترفت بالبوليساريو على اعتبار أن الخلاف أحيل إلى الأمم المتحدة. فكان أن اقترح الراحل الحسن الثاني سنة 1994 وضع مخطط مارشال جديد لصالح الدول الإفريقية، كما شكلت زيارة الوزير الأول المغربي سنة 1999 لمجوعة من الدول الإفريقية جنوب الصحراء محطة هامة لتمتين العلاقات الاقتصادية مع هذه الدول في مجالات الطاقة والمعادن والصيد البحري والصناعة والتجارة، كما عمل المغرب على تفعيل الاتفاقيات الموقعة مع العديد من الدول سنة 1960[iv].

وقد توج المغرب هذا المنحى الجديد في ملء الكرسي الفارغ بالانضمام إلى مجموعة دول الساحل والصحراء (COMESSA) في قمتها الثالثة في فبراير 2000 بالخرطوم، هاته المجموعة أصبحت تضم منذ 7 مارس 2002 ثمانية عشر بلدا، وهكذا تمكن المغرب من تفعيل دوره الإفريقي، وتعبيد الطريق لمختلف صناعاته ومنتجاته، لولوج سوق شاسعة تضم أكثر من 250 مليون نسمة.

أهمية الموضوع: تكمن أهمية الموضوع من السوق الاقتصادية الافريقية وخاصة ان القارة السمراء تعد سوقا ضخما فبحلول عام2050 سيعيش أكثر من ملياري شخص في إفريقيا وسيكون واحد من كل 4 مستهلكين عالميين من إفريقيا ، لذا فإن المغرب توجه إلى إفريقيا من جديد بعد ان اصبح عضوا في الاتحاد الافريقي واستطاع فرض نفسه كقوة اقتصادية قادرة على الترويج للتقدم الملموس في القطاع الاقتصادي، خاصة البنوك، والصناعة، والتجارة، والعمل كحلقة وصل يربط بين الشمال والجنوب.

الإشكالية: سوف نحاول الإجابة في هذا البحث عن الإشكالية التالية كيف تطورت العلاقات الدبلوماسية المغربية الافريقية تاريخيا وصولا الى عهد الملك محمد السادس ؟ وما هي تحدياتها ؟

الفرضيات:

-ربما لا يستطيع المغرب منفردا على تنفيذ المشاريع الكبرى في افريقيا لحاجة تلك المشاريع لشركاء و لرؤوس أموال ضخمة .
- ربما تعد تجارة أفريقيا موجهة نحو الدول الصناعية وليست موجهة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي على المستوى الإقليمي.
- ربما يستطيع المغرب مساعدة عدة دول افريقية التي تعاني من تدني مستوى البنى التحتية بل وانعدامها في العديد من المناطق ما يؤدي إلى صعوبة النقل والشحن للبضائع وارتفاع تكلفته.
- ربما تقدم المغرب في القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار سيساعد كثيرا الكثير من الدول الافريقية

وسوف نقوم بالإجابة على هذه الإشكالية من خلال المحاور التالية :

المحور الأول – أهمية الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا

المحور الثاني - أهمية التوجه الاقتصادي المغربي نحو إفريقيا

المحور الثالث- المبادلات التجارية و الاستثمار المغربي بإفريقيا

المحور الرابع - التحديات الاستراتيجية للدبلوماسية الاقتصادية المغربية في افريقيا

المحور الأول – أهمية الدبلوماسية الاقتصادية المغربية في إفريقيا :

اولا – تجربة المغرب في الدبلوماسية الاقتصادية بإفريقيا :

حقق المغرب، خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، تقدما لا يمكن إنكاره، سواء على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي أو على مستوى الحريات الفردية والحقوق المدنية والسياسية. وقد ترجمت هذه التطورات تحديدا إلى نمو اقتصادي مرتفع نسبيا، وزيادة هامة في الثروة الوطنية ومتوسط مستوى معيشة الساكنة، والقضاء على الفقر المدقع، والولوج الشامل إلى التعليم الابتدائي، وبشكل عام في تحسين الولوج إلى الخدمات العمومية الأساسية، وأخيرا في تطور هام للبنى التحتية العامة. وبفضل هذه التطورات، استطاع المغرب إطلاق مسار اللحاق الاقتصادي ببلدان جنوب أوروبا (إسبانيا وفرنسا وإيطاليا والبرتغال[٧].)

وعلى الصعيد الافريقي، عمل المغرب على تعزيز شراكة تضامنية مع إفريقيا – نتيجة الروابط الثقافية والانتماء الجغرافي – من خلال عمل زيارات متبادلة، هدفها دفع قاطرة الاقتصاد والتنمية، واحتلت إفريقيا أولوية السياسة الاقتصادية الخارجية المغربية، مع الأخذ في الحسبان البعد التنموي، وليس الاقتصادي فقط، على الرغم من أن المغرب بات عضواً في الاتحاد الإفريقي. كماء ونشير أيضا إلى الإجراء الهام الذي أعلنه العاهل المغربي والمتعلق بإلغاء وشطب ديون الدول الإفريقية الأقل نموا (PMA)، وجعل صادراتها تلج السوق المغربية دون قيود جمركية[٧].

وعمل على تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا، والانفتاح الاقتصادي عليه، مما جعل المغرب ثاني أكبر بلد إفريقي مستثمر في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا.

كما تبنى المغرب استراتيجية اقتصادية تهدف إلى عمل مشاريع مشتركة ذات طابع إقليمي فيما يتعلق بالماء، والكهرباء، والأمن الغذائي، واستطاع المغرب فرض نفسه كقوة اقتصادية قادرة على الترويج للتقدم الملموس في القطاع الاقتصادي، خاصة البنوك، والصناعة، والتجارة ، والعمل كحلقة وصل يربط بين الشمال والجنوب. وقد ركز الملك محمد السادس في الرسالة التي وجهها إلى ندوة السفراء المنعقدة بالرباط بتاريخ 30 غشت 2013 على ضرورة تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية في العمل الدبلوماسي حين قال[vii]: "(...) يجب على حكومتنا إعطاء الأولوية لدبلوماسية اقتصادية مقدامة قادرة على تعبئة الطاقات بغية تطوير الشراكات وجلب الاستثمارات وتعزيز جاذبية البلاد وكسب مواقع جديدة وتنمية المبادلات الخارجية. كما ندعوها للتنسيق والتشاور مع مختلف الفاعلين الاقتصاديين في القطاعين العام والخاص للتعريف بالمؤهلات الاقتصادية التي تزخر بها بلادنا وخاصة في القطاعات الإنتاجية الواعدة بهدف المساهمة في تنميتها ولإرساء تعاون مؤسسي بين القطاعات الوزارية التي لها نشاط دولي في المجال الاقتصادي. وإننا نعتبر سفراءنا بمثابة جنود يجب أن يسخروا كل جهودهم لخدمة القضايا الاقتصادية لبلادهم« .

ولا شك في أن طموح المغرب غدا أكبر في ريادة اقتصادية بالقارة السمراء وهو ما جاء في الرسالة الملكية التاريخية إلى القمة الـ27 للاتحاد الإفريقي في يوليوز 2015 حين قالها الملك صراحة[viii]: "(..) وإن الانخراط المكثف للفاعلين الاقتصاديين المغاربة، وحضورهم القوي في مجالات الأبناك والتأمين والنقل الجوي والاتصالات والسكن، يجعل من المغرب، في الوقت الحالي، أول مستثمر إفريقي في إفريقيا الغربية. وهو أيضا ثاني مستثمر في إفريقيا كلها. ولكن ليس لوقت طويل، لأنه عبر عن إرادته القوية في أن يكون الأول.«

فالمغرب فام بتحولات على المستوى الإقتصادي وذلك بتقديم واقتسام مجموعة من السياسات العمومية الناجحة على مستوى السياسات الداخلية خاصة أن إفريقيا أصبحت محط اهتمام العديد من القوى الاقتصادية الكبرى كالصين والولايات المتحدة الأمريكية على مستوى الاستثمار بعد استقرار القارة النسبي.
ولأجل ذلك قام بتزويد بعض بلدان قارتنا السمراء بمجموعة من السياسات العمومية كسياسة المغرب الأخضر نظرا لغياب سياسات فلاحية فعالة بأغلب الدول الإفريقية كان آخرها التوقيع على اتفاقية الشراكة الفلاحية بين المملكة المغربية وجمهورية رواندا بالعاصمة كيغالي يوم 19 أكتوبر2016 وإثيوبيا يوم 19 نونبر 2016 باديس أبابا وبدولة السينغال يوم الإثنين 07 نونبر 2016 بالعاصمة دكار تم التوقيع على اتفاقية إطلاق شراكة لمواكبة وتطوير الفلاحة الصغرى ولضمان الأمن الغذائي بالقارة .

وفي نفس الصدد قام المغرب بتزويد العديد من البلدان الإفريقية بالأسمدة الفوسفاتية من أجل ضمان سوق للأسمدة داخل القارة الإفريقية ، حيث تأتي الأسمدة الطبيعية والكيماوية على رأس صادرات المغرب نحو القارة الإفريقية فهي تمثل نسبة 12.5 بالمئة وهي نسبة قابلة للارتفاع في ظل الاستراتيجية الجديدة القائمة على تلبية احتياجات القارة بالأسمدة وتأتي الأسمدة

الطبيعية والكيماوية على رأس صادرات المغرب نحو القارة الافريقية ، ويسعى المغرب كأكبر مزود لدول العالم بالفوسفاط إلى تركيز حضوره في سوق الأسمدة في القارة الافريقية في إطار السياسة الخارجية الجديدة للمغرب تجاه إفريقيا القائمة على التعاون الاقتصادي المغربي في إطار رابح رابح ، بالإضافة إلى تحقيق هدف الأمن الغذائي وكان آخر الأمثلة يوم 02 دجنبر 2016 من خلال التوقيع على إتفاقية شراكة استراتيجية لتنمية صناعة الأسمدة بعد الزيارة الملكية الأخيرة لدولة نيجيريا .

كما قام المغرب بنقل تجربة قطاع التأمين البنكي لتمكين المواطن الإفريقي من قروض للاستثمار الفردي والجماعي ومن أجل خدمة الاستثمارات المغربية بالقارة ويشكل قطاع المصارف ما يقرب 52بالمئة من الاستثمارات المغربية في القارة السمراء متبوعا بقطاع الاتصالات بنحو 26بالمئة ثم العقارات والصناعة.

إلى جانب ذلك فاجأ المغرب ونيجيريا الخصوم بالإعلان في أبوجا عن إطلاق مشروع إنجاز خط إقليمي لأنابيب الغاز سيربط موارد الغاز لنيجيريا بأسواق العديد من بلدان غرب افريقيا والمغرب وذلك بعد الزيارة الملكية يوم 02 دجنبر2016 ، كما ارتفعت صادرت المغرب نحو بلدان إفريقيا بحدود 15بالمئة بين 2000و2014حيث وصلت الى 1.7 مليار دولار حسب وزارة الاقتصاد والمالية لبلادنا ، وبذلك أصبح المغرب ثاني أكبر مستثمر بالقارة بعد جنوب إفريقيا حسب البنك الإفريقي للتنمية حيث يوجه إليها 85بالمئة من استثماراته الخارجية المباشرة.

وبالإضافة إلى هذا التحول فإن الجولة الملكية التي قام بها الملك محمد السادس في فبراير ومارس سنة 2014إلى أربعة بلدان إفريقية هي (مالي وغينيا وكوت ديفوار والغابون والتي مكنت من توقيع 91 اتفاقية تميزت بحضور وفد اقتصادي رفيع المستوى مرافق لأول مرة مع جلالته والذي رافقه أيضا في الزيارات الملكية الأخيرة لسنتي 2016و2017 لكل من دولة نيجيريا ورواندا وتانزانيا وإثيوبيا ..مما يعكس أهمية التعاون الاقتصادي الجديد.

وفي مجال الاستثمار ، أصبح المغرب أول مستثمر أفريقي في منطقة المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا CEMAC ومنطقة الاتحاد الاقتصادي والنقدي للغرب الأفريقي UEMOA.

ثانيا – لماذا الدبلوماسية الاقتصادية للمغرب في إفريقيا؟

نهج المغرب بعد 1984 سياسة تعتمد تطوير العلاقات الثنائية ومتعددة الأطراف بالاعتماد على التعاون الاقتصادي والثقافي أساسا مع الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية في غرب ووسط إفريقيا والمجالات المسلمة، والمنظمات الجهوية: المجموعة الاقتصادية والمالية لغرب إفريقيا والمجموعة الاقتصادية والمالية لوسط إفريقيا وتجمع دول الساحل والصحراء. ويساهم المغرب بعدد من القوات العسكرية لحفظ الأمن تحت المظلة الأممية بعدد من المناطق الحساسة في سبع عمليات،كأول دولة عربية من الشمال الإفريقي تساهم من حيث العدد والمهمات في قوات حفظ الأمن الأممية،كما يشكل المغرب حاليًا ثاني مستثمر اقتصادي داخلي بالسوق الإفريقية بعد جمهورية جنوب إفريقيا.

فالبعد الإفريقي للمغرب بدأ يتشكل بوضوح في بداية الألفية الثالثة باعتباره إحدى التوجهات المركزية في سياسة المغرب الخارجية.

ويمكن إبراز مظاهر هذا التوجه في مشاركة الملك محمد السادس بنفسه في العديد من المؤتمرات والزيارات إلى البلدان الإفريقية، منها مشاركته في القمة الإفريقية الفرنسية الثانية والعشرون المنعقدة بباريس عام 2003 حيث ألقى خطابا يقول في مقتطفات منه: "وبينما تقدر الاحتياجات السنوية لإفريقيا من الاستثمارات العمومية بعشرة ملايير أورو، إلا أن البلدان الإفريقية جنوب الصحراء لا تمثل سوى 5 في المائة من مجموع المبلغ الذي رصده البنك الدولي للاستثمار في قطاع الماء.. هذا الواقع المؤلم يطرح علينا تساؤلات عدة..."[ix]، هذه الكلمات تظهر رغبة المغرب في الحفاظ على المبادئ الخاصة لعلاقته بدول الجنوب، ونخص بالذكر إفريقيا التي تحظى بتضامن ملحوظ يعكس مدى دفاع المملكة عن إفريقيا في المنتديات الدولية، كما هو الحال في القمة الأوربية-الإفريقية المنعقدة بمصر وقمم ومنتديات أخرى...

وقد أصبح توجه المغرب نحو افريقيا جليا في سياسته الخارجية خلال السنوات القليلة الماضية. وقد توجت هذه الإستراتيجية الجديدة بمجموعة من الإنجازات المهمة ولعل أهمها هو الانضمام إلى منظمة الاتحاد الإفريقي في بداية سنة 2017، والحصول على عضوية مجلس الأمن والسلم الإفريقي في بداية عام 2018، وتقديم طلب الانضمام إلى المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا "سيدياو"، بالإضافة توسيع المشاريع الاستثمارية في العديد من الدولة الإفريقية. وقد تحققت هذه الإنجازات نتيجة عمل دبلوماسي دؤوب ومسنود بأدوات اقتصادية واستثمارية مهمة.

المحور الثاني – أهمية التوجه الاقتصادي المغربي نحو إفريقيا :

أولا –الآثار الاقتصادية لانضمام المغرب للاتحاد الإفريقي:

قام المغرب بربط علاقات اقتصادية ثنائية مع الكثير من الدول الإفريقية وفق مقاربة "رابح رابح" ذات منفعة لجميع الأطراف حيث تستفيد الدول الإفريقية من التجربة المغربية على اعتبار أنه خامس قوة اقتصادية في إفريقيا، وتستفيد المقاولات المغربية في الاستثمار في العقار والبنوك وغيرها من الميادين الجديدة على البلدان الإفريقية.

وبلغة الأرقام فالمغرب نسج شبكة واسعة من الاتفاقات الدولية وتعزيز الاستثمارات ذات الطابع الثنائي والإقليمي، حيث بلغت 18 اتفاقية مع بلدان إفريقية. وتسع اتفاقيات تفادي الازدواج الضريبي، واتخذت الحكومة المغربية منذ يناير 2011 تدابير وإجراءات صرف تحفيزية لدعم تموقع المستثمرين المغاربة في القارة الإفريقية وذلك برفع سقف الاستثمارات المعفاة من ترخيص مكتب الصرف من 30 مليون درهم إلى 100 مليون درهم، تشجيعا لتدفق رؤوس الأموال المغربية إلى البلدان الإفريقية. حيث أصبح المغرب بفضل هذه التدابير المستثمر الإفريقي الثاني بعد دولة جنوب إفريقيا، وذلك بتنوع في قطاعات الاستثمار في أزيد من 25 دولة[x].

إن اهتمام المغرب بالانفتاح على إفريقيا اكتسب زخما كبيرا بعد الزيارات الملكية للعديد من الدول كما سبقت الإشارة، وذلك بتبني مقاربة جديدة في العلاقة مع الدول الإفريقية تركز على البعد الاقتصادي، حيث تم إلغاء الديون المترتبة على بعض الدول

الإفريقية كخطوة حسن نية وتعزيز الثقة المتبادلة. فتداعيات أزمة منطقة "اليورو" على الاقتصاد المغربي كشفت عن الحاجة لتنويع الشركاء الاقتصاديين للمملكة، ومن بين الخيارات المتاحة تعزيز الشراكة الاقتصادية مع إفريقيا، كما أن المغرب أصبح يدرك أن أي جهد لتقوية اقتصاده وحشد الدعم لمقترح الحكم الذاتي في الصحراء لن يلاقي النجاح دون الاعتماد على العمق الإفريقي[xi].

ساعد على التقارب المغربي الإفريقي في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى تطور الأنظمة السياسية؛ الاقتصادات الواعدة لدول إفريقيا، حيث نجد أن عدة بلدان إفريقية تحقق نسبة عالية من النمو الاقتصادي نتيجة أوضاعها السياسية والأمنية المستقرة، دول صغيرة أصبحت تحقق أرقاما جيدة حسب مؤشرات النمو العالمية على المستوى الإفريقي مقابل القوى الاقتصادية التقليدية، وحين نقول سرعة نمو الاقتصاد لا نعني أنها احتلت مكان القوى التقليدية غير أن وتيرة النمو هي في تسارع مستمر –أنغولا، تنزانيا، إثيوبيا...- بالتالي فإن المستقبل الاقتصادي في إفريقيا وما يمكن أن ينتج عن التعاون بين دولها يمكن أن يتجاوز ما وصل إليه الاتحاد الأوربي لو تحقق بالموازاة معه المزيد من الاستقرار السياسي والأمني، فالقارة الإفريقية هي القارة الوحيدة التي يمكن أن تحقق الاكتفاء الذاتي من غذاء وثروات طبيعية دون الحاجة إلى الاعتماد على خارجها.

ثانيا – انضمام المغرب لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية

لقد كان عام 2019 مميزا بدخول اتفاقية إحداث منطقة التجارة الحرة الإفريقية والذي يعد أبرز نقطة في جدول أعمال القمة الاستثنائية العاشرة للاتحاد الإفريقي التي افتتحت أشغالها بالعاصمة الرواندية كيغالي في 21 مارس 2018 ودخلت حيز التنفيذ في 30 ماي 2019 التي وقع وصادق عليها المغرب، وصادق المغرب عليها في 25 يونيو 2019

وتنص ديباجة الاتفاق الموقع في آخر فقراتها على أن منطقة التبادل الحر المرتقبة بين الدول الإفريقية لا يُمكن أن تُقام لها قائمة إلا على أساس الاندماجات الإقليمية. وإن العديد من المؤشرات تؤكد أن المنطقة الحرة الأفريقية تعد أكبر منطقة للتجارة الحرة على مستوى العالم منذ تأسيس منظمة التجارة العالمية في 1995، حيث سيكون التكتل الاقتصادي الجديد سوقا مفتوحة لأكثر من 1.2 مليار مستهلك، وبالتالي فإن نجاحها رهين باتباع نموذج مشترك للتكامل ووضع الخلافات السياسية جانبا.

وستساهم منطقة التبادل الحر هاته في إحداث سوق مشتركة للسلع والخدمات لفائدة أكثر من مليار مستهلك، مع ناتج داخلي خام مركب يتجاوز 3000 مليار دولار؛ كما ستساهم في ارتفاع نسبة التجارة الإفريقية البينية إلى 52 بالمائة في أفق سنة 2022، وستمهد الطريق لإحداث اتحاد جمركي بعد أربع سنوات، ومجموعة اقتصادية إفريقية في أفق 2028.

إن آفاق هذه الاتفاقية على المغرب واعدة بحكم أن العلاقات التي تجمع المغرب مع عدة دول افريقية هي علاقات متينة وهي الوحيدة التي في صالح المغرب. بالتالي فإن المغرب يتفاءل خيرا بحكم تموقعه في القارة، مما سيمكنه بفضل هذه الاتفاقية من الولوج إلى أسواق جديدة وكبيرة تضم 55 دولة افريقية بما يعادل مليار و200 مليون من المستهلكين. المغرب طالما عبر عن تموقعه الجيوسياسي في القارة الإفريقية عن طريق عدد من الإشارات، منها عودته لمؤسسة الاتحاد الإفريقي سعيه للانضمام

إلى منظمة دول غرب إفريقيا وتوقيعه على اتفاقيات كبيرة منها اتفاقية الربط القاري بأنبوب الغاز، كل ذلك سيدعم من فرص المغرب ضمن اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية. من جهة أخرى لا يمكن أن نغفل أنه هناك تحديات مطروحة فيما يتعلق بالاندماج الاقتصادي، لأن هذه التحديات يكون فيها رهان رابح رابح، بالتالي فالمغرب سيلج أسواق جديدة وهذا سيكون له وقع على التوازنات الاقتصادية الحالية لدى المغرب في علاقته مع شركائه التقليدين وشركائه الأفارقة. من الناحية الجيواستراتيجية يعد هذا الاتفاق نقطة مهمة لخدمة للمصالح العليا للمغرب على رأسها القضية الوطنية. فهناك آفاق لهذه الاتفاقية على المغرب، كما أنه في نفس الوقت تحديات سيكون لها وقع سلبي إذا لم يتم التعامل معها بشكل إيجابي من طرف الفاعلين الاقتصاديين الوطنيين، وهناك تجارب سابقة في هذا الجانب. لا يمكن للمنظومة الاقتصادية البقاء على ما هو عليه وعدم التأقلم مع المتغيرات. هذه الاتفاقية هي فرصة للمنظومة الاقتصادية أكبر منها خطر لكن ينبغي على الفاعل الاقتصادي المغربي أن يعلم أن السوق الإفريقية فيها لاعبين كبار مثل جنوب إفريقيا ونيجريا التي لها اقتصاديات صاعدة وهذه الدول في حالة الانفتاح ستطرح تحديات على المغرب .

ثانيا –أهمية مشروع اتفاقية أنبوب الغازبين نيجريا والمغرب

وذلك بعقد اتفاقية مع دولة نيجيريا في مشروع أنبوب الغاز والتي سيتم بموجبها إنشاء أنبوب غاز رابط بين نيجيريا والمغرب على أن يمتد إلى أوروبا، حيث سيمر الأنبوب من حوالي 13 دولة من دول غرب إفريقيا وستحدد الدراسات إن كان سيمر عبر البر أو البحر، وهو المشروع الذي يرجى منه تحقيق الاكتفاء في الطاقة للدول التي سيمر منها، مقابل ذلك سيقوم المغرب بتزويد نيجيريا ودول غرب إفريقيا بحاجياتها من الأسمدة وغيرها من التقنيات الفلاحية، كما أن المشروع سيكون له دور في فك الضغط الذي تفرضه روسيا على أوروبا على اعتبار أنها المزود الرئيسي لأوروبا من الغاز الطبيعي.

يمتد طول أنبوب الغاز العملاق حوالي خمسة آلاف كلم وهو بمثابة امتداد لخط غاز غرب إفريقيا، والذي يربط منذ عام 2010 "نيجيريا بغانا" مرورا عبر "البنين والطوكو". حيث تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية هذه خلال الزيارة الملكية الرسمية لنيجيريا يومي 2و3 ديسمبر2016، بين كل من الصندوق السيادي المغربي "إثمار كابيتال" وهيئة الاستثمار السيادية النيجيرية، وهو المشروع الذي لازال يحدث نقاشا كبيرا بين متفائل ومتشائم حول إمكانية إنجازه. كما أن الإعلان الرسمي عن المسار الذي سيمر منه خط أنبوب الغاز لم يتم بعد، غير أن قرار مروره عبر الساحل البحري سيكلف المشروع 20 مليار دولار.[xii]

ويعتبر مشروع خط أنبوب الغاز نيجيريا–المغرب أكبر تحدي اقتصادي تحمله منطقة غرب إفريقيا نظرا لتبعاته الدولية، حيث أن المشروع سيجعل من المنطقة قطبا سياسيا واقتصاديا مؤثرا في القارة، وسيخفف الضغط الروسي على دول أوروبا التي تستورد مجمل حاجياتها من الغاز الطبيعي منها، الأمر الذي قد يحشد التحالفات من أجل إفشال المشروع خصوصا أنه كانت هناك محاولة لمشروع مماثل بين الجزائر ونيجيريا سنة 2002 لم يكتب لها النجاح –اتفاق جزائري نيجيري لم يكتمل، كان الغرض منه ربط الجزائر ونيجيريا بأنبوب غاز عابر للصحراء يصل إلى أوروبا وقع بين شركة سوناطراك الجزائرية ومؤسسة البترول الوطنية النيجيرية-. على العموم فالمغرب بالإضافة إلى هذا المشروع الذي سينهض بمنطقة غرب إفريقيا، استطاع أن

ينتزع مقعدا ب"المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا" بعد أن تم قبول عضويته مبدئيا على أن يتم دعوته رسميا في الدورة المقبلة للمجموعة.

رابعا-الانضمام لمبادرة الشراكة مع افريقيا :

تم إطلاق مبادرة الشراكة مع إفريقيا " Compact Africa with"سنة 2017 في اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنك المركزي لمجموعة العشرين في بادن بألمانيا، من أجل تشجيع الاستثمار الخاص في إفريقيا. وقد تم اختيار المغرب ضمن مجموعة أولى مكونة من سبعة بلدان إفريقية (كوت ديفوار، إثيوبيا، غانا، المغرب، رواندا، السنغال وتونس) وبات عددها اليوم 12 دولة.

تقوم مبادرة الشراكة مع أفريقيا على مبدأ أن استقرار الاقتصاد الكلي، وبيئة مواتية للأعمال، ووساطة فعالة للقطاع المالي هي شروط ضرورية لتحفيز الاستثمار الخاص.

وقد جاء اختيار هذه الدول بناء على معايير محددة ذكرها بالنسبة للمغرب السيد محمد بوسعيد وزير الاقتصاد والمالية :"بالنسبة للمعيار الأول هم بالخصوص الاستقرار الاقتصادي الشامل ، مذكرا بأن المغرب قد بذل جهودا جبارة في السنوات الأخيرة من أجل إعادة التوازن المالي ، والتحكم في العجز والديون وتعزيز النمو.

وأضاف الوزير أن المعيار الثاني يتعلق بمناخ الأعمال مؤكدا أن المغرب حقق خطوة هامة في هذا المجال حيث تم تصنيفه في السنة الجارية من قبل مؤسسة للبنك الدولي (دوين بيزنس) ، في المرتبة 68، وربح 100 مركز ما بين 2009 و2016 ، ويطمح إلى أن يصبح ضمن ال50 دولة الأولى في العالم في مجال تيسير الأعمال في أفق 2020 .

أما المعيار الثالث ، وفق وزير المالية والاقتصاد ، فيتعلق بالنظام المالي بشكل عام والذي حقق فيه المغرب نقلة إلى الأمام مشيرا إلى أن المؤتمر كان فرصة لعرض كل الإصلاحات التي قام بها المغرب والأوراش التي فتحها تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس وكذا الفرص الحقيقية لمختلف قطاعات الاقتصاد المغربي. وأضاف الوزير أن كل هذه الإنجازات عززت جاذبية المغرب ومكنت من تعزيز صمود اقتصاده، مشيرا إلى أن المغرب شارك في هذا المؤتمر كمستفيد وفي نفس الوقت كفاعل في التنمية في أفريقيا.[xiii]

وقد شكل الانضمام إلى مبادرة الشراكة مع إفريقيا بالنسبة للمغرب فرصة سانحة الطالع المستثمرين الأجانب على فرص الاستثمار في بالدنا وتعزيز ثقتهم في إمكانات الاقتصاد المغربي وآفاقه. كما تشكل هذه المبادرة أيضا فرصة لتعبئة دعم المنظمات الدولية والبلدان الشريكة من أجل تسريع الإصلاحات ذات الأولوية لبلادنا، من خلال تعزيز الركائز الرئيسية لدعم الاستثمار الخاص، الأعمال والقطاع المالي. خصوصا على مستوى الإطار الماكرو الاقتصادي.

خامسا -المغرب قاعدة اقتصادية ومالية نحو إفريقيا

يطمح المغرب، الذي يقع في مفترق طرق الأسواق العالمية، إلى أن يصبح قاعدة إقليمية موجهة نحو إفريقيا. حيث ساهم الاستقرار السياسي والاقتصادي للمغرب في تحسن مناخ الأعمال وصورة البلد مام جعل منه نموذجا لدول جنوب الصحراء بالنظر لتجربته الرائدة في ميادين حيوية من قبيل تحديث الدولة وإرساء مبادئ الحكامة الجيدة ووضع استراتيجيات قطاعية وإنجاز مشاريع ضخمة في مجال البنية التحتية .

وفي الميدان المالي، فإن إنشاء القطب المالي للدار البيضاء، لعب دورا كبريا في ترسيخ دور المغرب كبلد ميسر للمبادلات التجارية والمالية العالمية .وهنا يجب التنويه بأن الهدف الرئيسي من وراء خلق هذا المركز المالي هو جلب الرساميل الأجنبية والعمل على إعادة استثمارها في القارة الإفريقية وذلك من أجل مواكبة مرحلة النمو التي تعيشها .ومن أجل بلوغ هذا الهدف، تم العمل على توفري جميع الظروف الملائمة للمستثمرين حتى يتسنى لهم الحصول على مردود أمثل لاستثماراتهم في شامل وغرب ووسط إفريقيا .وتجسيدا لهذا التوجه الافريقي، تم اختيار القطب المالي للدار البيضاء سنة 2013 من قبل البنك الافريقي للتنمية من أجل احتضان صندوق "إفريقيا 50 "الذي يهدف إلى تمكين القارة الإفريقية من حيازة آليات مبتكرة من شأنها الرفع من مستوى تعبئة الموارد وجلب تمويلات خاصة لتنمية وتمويل مشاريع البنية التحتية في إفريقيا .ومن جهة أخرى، وبفضل مختلف اتفاقيات التبادل الحر التي وقعها المغرب مع العديد من الدول (الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة، الدول المتوسطية)، يشكل المغرب لكافة شركائه التجاريين ومستثمريه منفذا لسوق من مليار مستهلك في 55 دولة تمثل حوالي 60 %من الناتج الداخلي الخام العالمي .كام أن بلادنا، نظرا لمعرفتها الدقيقة بأسواق غرب إفريقيا خاصة، تتوفر على مميزات تؤهلها لإرساء شراكات مع دول الخليج وتركيا وشركاء آخرين يتوفرون على قدرة استثمارية عالية لفائدة إفريقيا في إطار مقاربة رابح – رابح .وتجدر الإشارة إلى أن فرصة الشراكة الثلاثية الأطراف هاته تفتح آفاقا جديدة للتعاون وتعزز التموضع الجديد لبلادنا داخل القارة الإفريقية. ويعتمد مبدؤها على تمويل مشاريع محلية في إفريقيا من لدن مانحي دوليين مع الاستفادة من الخبرة الفنية المغربية .وتوفر هذه الآلية للمقاولات المغربية فرصا سانحة لتثمني وإبراز حرفيتها وبالتالي النمو خارج الحدود[xiv].

المحور الثالث- المبادلات التجارية و الاستثمار المغربي بإفريقيا :

بداية قال مركز "Stratfor" الامريكي للدراسات إن "مختلف البنوك والشركات المغربية استطاعت التوسع والاندماج بشكل أفضل داخل إفريقيا خلال السنوات الأخيرة، نتيجة الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قام بها المغرب سنة 2011، بعدما نجح في تجنب رياح الربيع الديمقراطي الذي هزّ دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا."

لا يشكل التبادل الاقتصادي المغربي الإفريقي سوى 10 في المائة من مجموع النشاط الاقتصادي المغربي مع الخارج في انتظار التوقعات التي قد تصل إلى 20 في المائة سنة 2018 . وعمومًا، يعرف التبادل البيني الإفريقي ضعفًا شديدًا حيث لا يتجاوز 10 في المائة من مجموع تجارته الخارجية، بنسبة أضعف بين دول المغرب العربي لا تتجاوز 1 في المائة[xv].

ومن خلال تحليل الأرقام الاقتصادية، يمكن أن نلاحظ انتقالًا مهمًّا في حجم المبادلات التجارية بين المغرب وإفريقيا، من مليار دولار سنة 2004 إلى حوالي 7.4 مليارات دولار سنة 2014، ووصل حجم الصادرات المغربية نحو إفريقيا جنوب الصحراء حوالي 1.7 مليار دولار سنة 2013 مقابل 220 مليون دولار سنة 2003[xvi]وهو ما يعني أن المغرب قد ضاعف حجم مبادلاته التجارية مع إفريقيا ست مرات خلال السنوات العشر الماضية، الأمر الذي يعكس اهتمامًا متزايدًا من المغرب نحو التعاون الاقتصادي جنوب-جنوب خاصة مع البلدان الإفريقية .

بيد أن هذا الطموح المتزايد للمغرب في أفريقيا، يجب ألا يخفي حقيقة أن مستوى تبادلاته التجارية معها لا يرقى الى المستوى المطلوب، فبمقياس التوزيع الجغرافي للتيارات التجارية للمغرب مع الخارج، فإن أفريقيا تعتبر الحليف التجاري الإقليمي الرابع فقط، بما نسبته 6.5 بالمائة من حجم التجارة الخارجية العامة للمغرب، إذ تبقى أوروبا الحليف التجاري الأول بأكثر من 62 بالمائة من مجموع التبادلات، ثم آسيا بـ 19 بالمائة، ثم أميركا بـ 12 بالمائة.

ويعتبر المغرب البلد الأول من حيث تمثيل الشركات الفرنسية في إفريقيا؛ فالمملكة المغربية تشكّل نقطة انطلاق للعديد من الشركات الفرنسية الصغيرة والمتوسطة التي غزت بمنتوجاتها وخدماتها الأسواق الإفريقية .إن المجموعات الرائدة في العمل الاستثماري في إفريقيا هي في معظمها مؤسسات عامة مقربة من دوائر السلطة في المغرب من أمثال" :اتصالات المغرب "التي تمتلك % 35 من فروع شركة" فيفندي "العملاقة الفرنسية التي تعمل في إفريقيا، كما أن مجموعة" أونا"
(الاختصار الفرنسي Omnium Nord Africain :أومنيوم شمال إفريقيا)وهي شركة مغربية متعددة النشاطات ولها وزن كبير في الاقتصاد المغربي عبر فروعها المسيطرة على قطاعات كبيرة من الاقتصاد داخل المغرب وخارجه قد اندمجت مع شركة الاستثمارات الوطنية في عام 2010 ، فصارت الشركة الجديدة من أنشط المجموعات الاقتصادية في بعض البلدان الإفريقية.
إن تدفق الاستثمارات المغربية المباشرة نحو العديد من البلدان في إفريقيا جنوب الصحراء يغطي العديد من القطاعات التي تتمتع بإمكانات نمو عالية كالاتصالات السلكية واللاسلكية، والخدمات المصرفية والتأمين والبناء والصناعات والمناجم وغيرها[xvii].

أما على مستوى بنية هذه المبادلات، فالملاحظ أن طبيعة العلاقات هي نفسها التي كانت سائدة تقليديا بين أفريقيا ومستعمريها الغربيين. إذ يستورد المغرب من أفريقيا حوالي نصف حاجياته من الغاز وباقي المشتقات النفطية، ويصدر إليها سلعا صناعية أو نصف مصنعة، مكونة أساسا من "مصبرات" السمك والأسمدة الطبيعة والكيميائية وما شابه، وهي كلها مبادلات حصرا على دول فرنكفونية بعينها، حيث تمثل المبادلات التجارية بين المغرب من جهة، والسنغال وموريتانيا وغينيا وساحل العاج والغابون وغامبيا ومالي من جهة أخرى، حوالي ثلث صادرات المغرب لبلدان أفريقيا ككل.

وتشمل الاستثمارات المغربية بإفريقيا قطاعات متنوعة ذات قيمة مضافة كبيرة مثل القطاع البنكي، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والبناء والأشغال العمومية، إضافة إلى قطاعات أخرى رئيسية مثل الزراعة والصناعة والمعادن...إلخ.[xviii]

وقام المغرب بتوقيع حوالي 500 اتفاقية منذ سنة 2000، مع عدد من البلدان الإفريقية تتضمن اتفاقيات مع القطاع الخاص والحكومات الإفريقية المختلفة، تشمل التجارة والاستثمار والتعاون. وقد بلغ حجم هذه الاستثمارات في بلدان القارة ما يزيد على 11 مليار دولار في 2015، بزيادة 12 في المئة عن عام 2014، و75 في المئة مقارنة بالعام 2013.

ومن خلال المعطيات الرقمية التي أوردتها "مديرية الدراسات والتوقعات/DEPF(ماي 2010)[xix]"، نسجل أن حوالي 51% من الاستثمارات المباشرة المغربية اتجاه الخارج كانت في اتجاه إفريقيا جنوب الصحراء ما بين 2013/2003، ومن جهة أخرى سجلت المبادلات التجارية المغربية مع دول المنطقة تطورا مهما خلال نفس الفترة حيث قاربت7% ، تمثل صادرات تجارة المغرب منها 2,6% وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع الإمكانيات، نظرا لاستمرار العديد من المعوقات المختلفة التي تحد من تطور هذه العلاقات بين الطرفين.

وفي الصف الأول من هذه الدبلوماسية التجارية الجديدة، شركات مهمة في القطاع الخاص تشارك في بعضها بما فيها الشركة القابضة للأسرة الملكية "الشركة الوطنية للاستثمار" كمساهم.

وتشير تقديرات تقرير المراقبة المصرفية للأسواق الناشئة لسنة 2014 إلى أن أكبر 3 بنوك مغربية وهي التجاري وفا بنك والبنك الشعبي والبنك المغربي للتجارة الخارجية، تمكنت من خلال عمليات الاستحواذ وافتتاح فروع واسعة، مضاهاة نظيراتها الفرنسية الفاعل التاريخي الأساسي في البلدان الأعضاء في البنك المركزي لدول غرب أفريقيا .كما يعتمد المغرب على شركته العامة مثل "المكتب الشريف للفوسفات" أحد أهم المجموعات المنتجة للأسمدة في العالم وينوي استثمار 15 مليار دولار في إفريقيا في السنوات ال15 المقبلة.ومع ذلك، تبقى العلاقات الاقتصادية بين المغرب وإفريقيا ضعيفة جدًّا إذا ما قورنت بحجم العلاقات الاقتصادية مع الشركاء التقليديين في بقية العالم وعلى رأسهم دول الاتحاد الأوربي.

المحور الرابع- التحديات الاستراتيجية للعلاقات الاقتصادية المغربية في افريقيا

بمكن إدراج التحديات الاستراتيجية للعلاقات الاقتصادية المغربية في افريقيا كالاتي:

-إن التحول الذي تشهده القارة الإفريقية يتطلب تطوير بنيات تحتية ذات جودة، مشيرا إلى أن تمويل هذه البنيات يشكل حقلا للفرص بالنسبة للقطاع البنكي بالمغرب. كما ان القطاع الخاص الإفريقي ، أدرك أن إفريقيا يجب أن تعول على مواردها ووسائلها الخاصة من أجل تحقيق نموها، مبرزا الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدول عبر رؤى استراتيجية على المدى البعيد من أجل تشجيع الاستثمارات ويمكن هنا للقطاع الخاص المغربي التعاون والافادة انطلاقا من تجربته في مختلف المجالات والمشاريع.

هذا، ولا يشكل التبادل الاقتصادي المغربي الإفريقي سوى 10 في المائة من مجموع النشاط الاقتصادي المغربي مع الخارج في انتظار التوقعات التي قد تصل إلى 20 في المائة عام 2020 عمومًا، كما يعرف التبادل البيني الإفريقي ضعفًا شديدًا حيث لا يتجاوز 10 في المائة من مجموع تجارته الخارجية، وبنسبة أضعف بين دول المغرب العربي لا تتجاوز 3 في المائة.

ومع ذلك تبرز قطاعات اقتصادية يستثمر فيها المغرب إفريقيًا تتمثل في قطاع المعادن، البنوك، التأمين، الاتصالات، المنتجات الزراعية، البناء، المنشآت، المواصلات، الماء، الكهرباء، الموانئ.

- عدم مقدرة المغرب "منفردا" على تنفيذ المشاريع الكبرى في افريقيا لحاجة تلك المشاريع لرؤوس أموال ضخمة .

- إن معظم تجارة أفريقيا موجهة نحو الدول الصناعية وليست موجهة لزيادة التعاون التجاري والاقتصادي على المستوى الإقليمي.

- تعاني أفريقيا من تدني مستوى البنى التحتية بل وانعدامها في العديد من المناطق ما يؤدي إلى صعوبة النقل والشحن للبضائع وارتفاع تكلفته. وقد أكد – على سبيل المثال – أحد تقارير الأمم المتحدة المتخصصة أن وجود شبكة بنية تحتية في إفريقيا أهم بكثير من إزالة القيود على التجارة.

- عدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بطبيعة التشريعات المشجعة للاستثمار وحوافز وضمانات ذلك الاستثمار وبخاصة في الدول الأفريقية .

- قلة البيانات والمعلومات المتاحة عن فرص الاستثمار في أفريقيا.

- صعوبة التحويلات النقدية والمالية عبر بعض دول افريقيا, وعدم وجود سياسات مالية واقتصادية ثابتة تبعث على الاطمئنان, بالإضافة الى معاناة بعض الدول الأفريقية من حالة عدم الاستقرار السياسي.

وعليه، فالتوجه الاقتصادي نحو إفريقيا تمليه أسباب موضوعية بالأساس، بالضرورة تشترك مع السياسي في ما يخص عودة المغرب للكيان الإفريقي والعمل على بناء حضور متميز تمليه المصلحة المشتركة، وهو ما يجد قبولاً من لدن السوق الإفريقية؛ وذلك بالنظر إلى حجم المشاريع المشتركة التي أُنجزت في بلدان القارة من لدن القطاع الخاص والعام المغربي في السنوات الأخيرة بالمساهمة أو الاقتناء :21 بنكًا إفريقيًا، 4 شركات للاتصالات بالقارة الافريقية، بما يقارب 30 مليون مستعمِل للهاتف النقال، الحضور في 13 دولة في قطاع التأمين، الحضور في 6 دول في قطاع استخراج المعادن :الذهب والنحاس والكوبالت، إلى غير ذلك . عمومًا هناك 930 مقاولة مغربية حاضرة في السوق الإفريقية، وثلثا الاستثمارات الخارجية المغربية تتجه نحو القارة؛ مما يجعل المغرب أول مستثمر إفريقي في غرب ووسط افريقيا.[xx]

ويندرج هذا الحضور الاقتصادي المغربي بالقارة في أفق بناء علاقات استراتيجية بينية إفريقية، من أهم مميزاتها الارتكاز على العلاقات الثلاثية والتي تحاول في المستقبل القريب وآنيًا جعل المغرب مركز التقاء/محورًا للعلاقات الاقتصادية بين القارة والشركاء الأوروبيين والشركاء العرب خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي، وربما أيضًا مع بعض الشركاء في الشرق الآسيوي. كما تتجه هذه السياسة إلى ملء الفراغ والضعف الذي تعرفه بنية التبادل بين الدول العربية بالشمال الإفريقي خاصة دول اتحاد المغرب العربي الجامد بفعل النزاع بين المغرب والجزائر حول قضية الصحراء

لذلك لا يشكل هذا العمل أية تنافسية مع الجزائر مثلاً بحكم ان هناك تكامل اقتصاد البلدين وليس تنافس بينهما؛ حيث تعتمد الجزائر بنسبة 90 في المائة على تجارة واستخراج المحروقات؛ الشيء الذي لا يتوفر عليه المغرب .بل بالعكس بإمكان هذا النموذج من التعاون إن انفتح على الجزائر، افتراضيًا، أن يمثل قوة اقتصادية كبرى على الأقل لو تم التفكير في شراكة

استراتيجية موضوعية بين هرم الاقتصاد في الجزائر(سوناطراك للمحروقات)وهرم الاقتصاد في المغرب المكتب الشريف للفوسفات.

خلاصة القول، إن التحركات الدبلوماسية الجديدة للمغرب على المستوى الإفريقي تنم على الفاعلية الأساسية للمؤسسة الملكية، بل تعتبر محددا أساسيا لاختيارات الدولة الخارجية. إن دور « المؤسسة الملكية في الدبلوماسية المغربية إزاء إفريقيا أصبحت اليوم عاملا مركزيا لتحقيق الأهداف المرسومة، نظرا لعنصر استمرارية المؤسسة الملكية وما راكمته من روابط سياسية وروحية واجتماعية مع دوائر القرار والنفوذ في الكثير من دول غرب إفريقيا [xxi]

خاتمة:

تشهد إفريقيا تغيرا مستمرا، وأغلب دولها ليست ثابتة على حال، لذلك على صانع السياسة الخارجية المغربية أن يستحضر هذا المتغير ومخاطره المستقبلية، وأن تكون له دائما خططا بديلة في حالة الأزمات الكبرى والانهيارات الأمنية. وبغض النظر عن حجم المخاطر المحتملة والفرصة الممكنة، فليس للمغرب خيار عن التوجه نحو الجنوب، ليس فقط للفوائد التي سيجنيها من هذه السياسة الجديدة، بل أيضا لأن هذا ما تفرضه حتمية التاريخ والجغرافيا والطبيعة وهي العوامل الثابتة في رسم مستقبل سياسات الدول الخارجية. لا يتوجه المغرب وحده إلى إفريقيا، بل أعين كل اقتصاديات العالم مفتوحة نحو القارة، ولن يجد المغرب نفسه وجها لوجه فقط مع المصالح المتضاربة مع هؤلاء الفاعلين القادمين من خارج القارة مثل الصين وتركيا وإيران والهند، بل قد يتصادم أيضا مع بعض الدول التي تجمعه معها علاقات تاريخية متميزة مثل فرنسا التي أعادت رسم أولوياتهما في القارة. لذلك ستنصب جهود صانع السياسة الخارجية المغربية على وضع إستراتجية توافقية وتكاملية مع الفاعلين الاقتصاديين في القارة[xxii].

وبفضل السياسة الخارجية والدبلوماسية الملكية بعد الزيارات المهمة للملك إلى عدد من الدول الإفريقية و التي همت ما يفوق العشرين دولة،الشيء الذي يعطي إشارات سياسية و واضحة و قوية على أن المغرب دائما و أبدا يراهن على دوره استراتجيي في مد جسور التواصل مع باقي الدول الإفريقية و فتح بوابة أساسية نحوها، الشيء الذي يحتم على المملكة التفكير في إعادة التموقع داخل المجال الإفريقي جنوب الصحراء خاصة في مجال العلاقات الاقتصادية والاستثمار في افريقيا.

قائمة المراجع:

المراجع بالعربية

- غازي حسن صباريني، الدبلوماسية المعاصرة(دراسة قانونية ،) ط 3 .عمان: دار الثقافة،2011 .

-محاضرة نظمتها «أكاديمية الإمارات» بالسياسة الخارجية للدولة، حول الدبلوماسية الاقتصادية بعنوان «الدبلوماسية الاقتصادية: محور العلاقات الدولية الجديدة»، جريدة الاتحاد الاماراتية 23 ماي 2016

-مجلة مغرب اليوم، ملك إفريقيا، العدد221(السلسلة الجديدة)، من10/4 أكتوبر 2013، ص: 23.

المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28، أغسطس/آب 2015، ص 14-17.

-" ملف العلاقات المغرب–إفريقيا ".مجلة المالية .صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية المغربية .العدد -28غشت 2015

-خالد الشكراوي، السياسة المغربية في إفريقيا :المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات،13 يوليو 2014

- غيسيما كاغو نائب عميد كلية القانون الخاص باماكو: سياسة المغرب الافريقية الرهانات والدوافع والافاق، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 يوليو 2014

-محمد الهاشمي، مصلحة قومية :استراتيجية الانفتاح المغربي في منطقة غرب إفريقيا ".اتجاهات الأحداث

عدد 13أغسطس 2015مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .ص 46

-سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا،2018/3/12، المعهد المغربي لتحليل السياسات،https://mipa.institute/5498

-تقرير البنك الدولي 2017 ، المغرب في افق 2040،

http://pubdocs.worldbank.org/en/402851494619282389/Morocco-CEM2017-summary-ARA.pdf

مواقع الكترونية:

-http://afrikaar.com

-http://www.maec.gov.ma/arabe/F-com-ar.asp?num=2761&typ=dr. 7/6/2007.-

-http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/326D650F-9484-4782-814E-

-http://www.maroc.ma/ar

- http://www.mapnews.ma/ar/activites-royales

http://www.maec.gov.ma/arabe/F-com-ar.asp?num=3583&typ=dr

المراجع الأجنبية:

-AchaLeke and Dominic Barton, " Reasons things are looking up for African Economies," *World Economic Forum*, May 5, 2016,https://www.weforum.org/agenda/2016/05/what-s-the-future-of-economic-growth-in-africa/(Accessed February 10, 2018)

-Wim Plaizier, '2 Truths about Africa's Agriculture' *World Economic Forum*, January 22, 2016, https://www.weforum.org/agenda/2016/01/how-africa-can-feed-the-world/ (Accessed February 10,

- *The World Bank*, "Extractive Industries," September 29,2017, http://www.worldbank.org/en/topic/extractiveindustries/overview (Accessed February 10, 2018

- Mostafa Mouâtassim, la politique africaine du Maroc, Revue Marocaine d'études Internationales, éditée par la CERIM, Oujda, juin 1999,p.95.

-Alin Antil, le royaume du Maroc et sa politique envers l'Afrique subsaharienne, étude réalisée par l'institut Française des relations Internationales(IFRI) en novembre 2003.

– Fahd Iraqi. « Maroc-Nigeria : le projet de gazoduc officiellement sur les rails ». Jeune Afrique 16/5/2017. A 7h57. www.jeuneafrique.com

Jeune Afrique : N° 1105, 10 mars 1982, pp.18-22.

-Mostafa Mouâtassim, la politique africaine du Maroc, Revue Marocaine d'études Internationales, éditée par la CERIM, Oujda, juin 1999,p.92.

-Jeune Afrique, Que cherche le Maroc en l'Afrique ?53èannée, n° 2731 du 12 au mai 2013, p.p : 25-27-28.

-Omar Kabaj, le modèle marocain de coopération Sud-sud, le matin 17 mars 2008. op-cit, page 11.

الهوامش:

[i] -AchaLeke and Dominic Barton, " Reasons things are looking up for African Economies," *World Economic Forum*, May 5, 2016,https://www.weforum.org/agenda/2016/05/what-s-the-future-of-economic-growth-in-africa/(Accessed February 10, 2018)

[ii] -Wim Plaizier, '2 Truths about Africa's Agriculture' *World Economic Forum*, January 22, 2016, https://www.weforum.org/agenda/2016/01/how-africa-can-feed-the-world/ (Accessed February 10,

[iii] -*The World Bank*, "Extractive Industries," September 29,2017, http://www.worldbank.org/en/topic/extractiveindustries/overview (Accessed February 10, 2018

[iv] - Mostafa Mouâtassim, la politique africaine du Maroc, Revue Marocaine d'études Internationales, éditée par la CERIM, Oujda, juin 1999,p.95.

[v]- تقرير البنك الدولي 2017 ، المغرب في افق 2040، http://pubdocs.worldbank.org/en/402851494619282389/Morocco-CEM2017-summary-ARA.pdf

[vi]- Omar Kabaj, le modèle marocain de coopération Sud-sud, le matin 17 mars 2008. op-cit, page 11.

- وفي هذا الصدد يقول جلالة الملك، في خطابه الذي وجهه إلى قمة منتدى التعاون الصيني الإفريقي ببكين يوم 2006/11/5، ما يلي: "وقد قررنا في هذا الإطار منذ سنة 2002، إلغاء جميع الديون المستحقة للمملكة على الدول الإفريقية الأقل نموا، وكذا إفساح المجال لصادراتها لولوج السوق المغربية بدون قيود":
http://www.maec.gov.ma/arabe/F-com-ar.asp?num=3583&typ=dr 07/06/2007.

[vii]- http://www.maroc.ma/ar موقع البوابة الوطنية الرسمية المغربية

[viii]- http://www.mapnews.ma/ar/activites-royales موقع وكالة المغرب العربي للأنباء

[ix]- خطاب جلالة الملك محمد السادس أمام القمة الإفريقية الفرنسية الثانية والعشرين بباريس، 2003/02/20، موقع وزارة الخارجية على الانترنت بتاريخ 2007/06/07:
http://www.maec.gov.ma/arabe/F-com-ar.asp?num=2761&typ=dr.

[x]-" ملف العلاقات المغرب–إفريقيا ". مجلة المالية .صادرة عن وزارة الاقتصاد والمالية المغربية .العدد -28غشت 2015ص.6

[xi]-محمد الهاشمي، مصلحة قومية :استراتيجية الانفتاح المغربي في منطقة غرب إفريقيا ". اتجاهات الأحداث عدد 13أغسطس 2015مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة .ص 46

[xii] – Fahd Iraqi. « Maroc-Nigeria : le projet de gazoduc officiellement sur les rails ». Jeune Afrique 16/5/2017. A 7h57. www.jeuneafrique.com

[xiii] موقع البوابة الوطنية المغربية ، 13 يونيو 2017، http://www.maroc.ma/ar/

[xiv]-مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية، الرباط / العدد 28 - غشت 2015 ص:7

[xv]- د.خالد الشكراوي، السياسة المغربية في إفريقيا :المصالح الحيوية والحسابات الإقليمية والدولية، مركز الجزيرة للدراسات،13 يوليو 2014

[xvi] Ministry of Economy & Finance Report. 2014. Moroccan-African relations. (visited 6 February 2017)

[xvii]- د. غيسيما كاغو نائب عميد كلية القانون الخاص باماكو: سياسة المغرب الافريقية الرهانات والدوافع والافاق، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 يوليو 2014

[xviii]- المبادلات التجارية والاستثمارات المباشرة المغربية في إفريقيا"، مجلة المالية لوزارة الاقتصاد والمالية المغربية، العدد 28، أغسطس/آب 2015، ص 14-17.

[xix]-د.العربي بن رمضان، المقاربة الجيوسياسية الجديدة للدبلوماسية المغربية في افريقيا جنوب الصحراء، موقع أفريكا عربي ،2016، http://afrikaar.com

[xx]- د.خالد الشكراوي، السياسة المغربية في افريقيا، مركز الجزيرة للدراسات ، قطر،2014

[xxi]مجلة مغرب اليوم، ملك إفريقيا، العدد221(السلسلة الجديدة)، من10/4 أكتوبر 2013، ص: 23.

[xxii]-سعيد الصديقي، السياسة الخارجية المغربية فوق الرمال المتحركة لإفريقيا،2018/3/12، المعهد المغربي لتحليل السياسات،https://mipa.institute/5498

إدارة الجودة الشرعية (الأيزو) في المصارف الإسلامية "دراسة تأصيلية تطبيقية "

Sharia Quality Management (ISO)in ISIamic banks"An applied and basic study"

د. طارق محمد ابوتاية

Dr.Tariq Mahumedes Aboutayeh

قاضي /دائرة قاضي القضاة / الأردن

البريد الالكتروني:tariq_abutayh2014@yahoo.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة ماهية إدارة الجودة الشرعية ، و الذي بدورها تؤمن الحماية اللازمة للمصارف الإسلامية من المخاطر والتآكل ، وإن من أهم الإجراءات الإدارية التي لها شأن بيّن في حماية ورفع كفاية رأس مال المصارف الإسلامية من الخسائر هي إدارة الجودة الشرعية.

وتوصلت الدراسة إلى إنّ إدارة الجودة من أهم أساليب الإدارة الحديثة في الفترة الحالية، وإن المستقبل الإداري سوف يحتاج إلى إدارة الجودة كعنصر ووسيلة لتقدم الإدارة في المستقبل ، و أن تطبيق المصارف الإسلامية لمعايير ومبادىء إدارة الجودة الشرعية يسهم وبشكل كبير في تحقيق الاستقرار المالي ورفع كفائتها الإنتاجية.

الكلمات الدالة : إدارة ، الآيزو ،الجودة الشرعية ، الكفاءة الإنتاجية ، المصارف الإسلامية .

Abstract:.

The study aimed to find out what the Sharia Quality Management is, which in turn provides the necessary protection for Islamic banks from risks and erosion, and that one of the most important administrative procedures that have an obvious interest in protecting and raising the adequacy of the capital of Islamic banks from losses is the Sharia Quality Management.

The study concluded that quality management is one of the most important modern management methods in the current period, and that the future administrative will need quality management as an element and means for the management to advance in the future, and that the application of Islamic banks to standards and principles of legitimate quality management contributes significantly to achieving financial stability and raising their productive efficiency. .

Key words: management, ISO, Sharia quality, production efficiency, Islamic banks.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين محمد بن عبد الله عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين وبعد:

فإنّ من الفطرة التي جبلت عليها النفوس البشرية حب المال مع الحرص الشديد على تنميته وزيادته بالاسترباح من المتاجرة أو الاستغلال بالمؤاجرة، وهذا الأمر محاط بالمخاطر من نقصان أو خسارة في رأس المال، ولذا يلجأ الفاقد للخبرة المالية إلى من يتقنها،ويسعى مستثمر المال إلى المحافظة عليه بما يحقق له النفع ويبعد عنه الضرر،حيث باتت الحاجة ملحة لمعرفة إدارة الجودة الشرعية ، وبيان التأصيل الشرعي لها،ومعرفة تطبيق بعض من المصارف الإسلامية لإدارة الجودة الشرعية.

ومن المعلوم لدينا إنَّ التفوق والتميز في الأداء والخدمة في المؤسسات المالية والمصرفية والتطوير والتحسين المستمر يرتقي بمستوى فاعليتها وكفاءتها الإنتاجية إلى ما يضمن سلامة رأس مالها من المخاطر ويحقق الاستقرار في النظام المالي، وهذا ما تقوم به إدارة الجودة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية ، حيث إن نجاح أي عمل أو نشاط اقتصادي يتطلب وجود إدارة على مستوى عالٍ من الكفاءة والتمييز ؛ فكلما كان العمل المؤسسي منظم وعلى قدر من الكفاءة الاقتصادية كلما كانت نتائجه سليمة وأبعد عن الأخطار، وهذا كله يعتمد على العناصر الإدارية .

مشكلة الدراسة: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على التساؤلات التالية:-

1 – ما مفهوم إدارة الجودة الشرعية ؟

2 – ما هو التأصيل الشرعي لإدارة الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية ؟

3- ما مدى تطبيق بعض المصارف الإسلامية لمعايير إدارة الجودة الشرعية وما أثر ذلك؟

أهداف الدراسة:

1 – معرفة مفهوم إدارة الجودة الشرعية.

2 – إيجاد دراسة تأصيلية شرعية لإدارة الجودة الشرعية.

3- معرفة مدى تطبيق بعض المصارف الإسلامية لإدارة الجودة الشرعية وأثر ذلك عليها.

الدراسات السابقة:من خلال مطالعتي للدراسات السابقة لم أجد دراسة مستقلة تبحث إدارة الجودة الشرعية ، وكانت الدراسات السابقة كالآتي:

1. عقود التحوط من مخاطر تذبذب أسعار العملات، طلال سليمان الدوسري، دار كنوز إشبيليا الرياض، د.ط، 2010م، كان حديث الباحث مقتصراً على التحوط من مخاطر تذبذب أسعار العملات فبدأ بتعريف التحوط والمخاطر وتذبذب الأسعار

والمشتقات المالية وتحدث عن عقود الخيارات المالية والعقود المستقبلية، ولم يتحدث الباحث عن إدارة الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية و التي هي موضوع دراستي هذه ؛ فقد تحدثت عن دور إدارة الجودة الشرعية في حماية المصارف الإسلامية من المخاطر مع بيان تأصيلها الشرعي في الإسلام ، و كيف ساهمت إدارة الجودة الشرعية (الأيزو الشرعي) في حماية رأس المال والحفاظ عليه من المخاطر والتآكل ،وتناولت هذه الدراسة بعض من النماذج التطبيقية للمصارف الإسلامية.

2. التحوط في التمويل الإسلامي "دراسة مقارنة" عبد محمود السميرات، رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك، 2009م،تحدث فيها الباحث عن التحوط في الاسواق المالية، وذكر أدوات التحوط في المؤسسات المالية وتطرق الى ذكر الصناديق التحوطية والصكوك الاستثمارية ودورها في التحوط، ولم يتحدث الباحث عن إدارة الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية و التي هي موضوع دراستي هذه ؛ فقد تحدثت عن دور إدارة الجودة الشرعية في حماية المصارف الإسلامية من المخاطر مع بيان تأصيلها الشرعي في الإسلام ، و كيف ساهمت إدارة الجودة الشرعية (الأيزو الشرعي) في حماية رأس المال والحفاظ عليه من المخاطر والتآكل ،وتناولت هذه الدراسة بعض من النماذج التطبيقية للمصارف الإسلامية.

منهج البحث: اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المناهج الآتية:

1–المنهج الاستقرائي: ويتمثل بتتبع مفردات المادة من مظانها الأصلية التابعة لموضوع البحث.

2– المنهج التحليلي: ويتمثل بتحليل النصوص الشرعية ذات الصلة بموضوع الدراسة.

خطة الدراسة: إدارة الجودة الشرعية وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول:– أدبيات الدراسة وإطارها النظري

المطلب الأول: مشكلة الدراسة ومسوغاتها

المطلب الثاني :أهمية الدراسة ومبرراتها

المطلب الثالث : أهداف الدراسة

المطلب الرابع : الدراسات السابقة

المبحث الثاني:– إدارة الجودة الشرعية حقيقتها وتأصيلها

المطلب الأول: حقيقة إدارة الجودة الشرعية

المطلب الثاني: خصائص إدارة الجودة الشرعية وعناصرها

المطلب الثالث: التأصيل الشرعي لإدارة الجودة الشرعية

المبحث الثالث:– تطبيقات إدارة الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية

المطلب الأول: البنك الإسلامي الأردني

المطلب الثاني: البنك الإسلامي الفلسطيني

المطلب الثالث: مصرف سورية الدولي الإسلامي

المطلب الرابع : البنك العربي الإسلامي الدولي.

الخاتمة : النتائج والتوصيات

المبحث الثاني : إدارة الجودة الشرعية حقيقتها وتأصيلها

إنَّ التفوق والتميز في الأداء والخدمة في المؤسسات المالية والمصرفية والتطوير والتحسين المستمر يرتقي بمستوى فاعليتها وكفاءتها الإنتاجية إلى ما يضمن سلامة رأس مالها من المخاطر ويحقق الاستقرار في النظام المالي، وهذا ما تقوم به إدارة الجودة الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية فما هي إدارة الجودة الشرعية؟ وما خصائصها وما تأصيلها الشرعي؟

المطلب الأول

حقيقة إدارة الجودة الشرعية

إنّ إدارة الجودة من أهم أساليب الإدارة الحديثة في الفترة الحالية، وإن المستقبل الإداري سوف يحتاج إلى إدارة الجودة كعنصر ووسيلة لتقدم الإدارة في المستقبل، لذا فإن إدارة المستقبل تعني تطبيق إدارة الجودة في جميع العمليات الإدارية.

أولاً: إدارة الجودة في الاقتصاد: وهي "عبارة عن شكل تعاوني لإنجاز الأعمال يعتمد على القدرات والمواهب الخاصة بكل من الإدارة والعاملين لتحسين الجودة الإنتاجية بشكل مستمر عن طريق فرق العمل"(1).

ثانياً: إدارة الجودة الشرعية: " وهي عبارة عن تقييم للإجراءات والمسارات التي اعتمدتها المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير واعتماد وتطبيق منتجاتها ومقدار التزام الإدارة التنفيذية بها وبالضوابط الرقابية الشرعية " (2) ، حيث إن اتساع وتيرة العمل لدى المؤسسات المالية الإسلامية وتطور منتجاتها وتنوع صور ظهورها في مختلف الميادين الاستثمارية والتمويلية، واتساع دائرتها لدى تلك المؤسسات أمر يدعو إلى تطوير الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل المصارف الإسلامية، لتواكب التطور الاقتصادي وتحقق الاستقرار في نظامها المالي على مستوى عالٍ من الفاعلية والكفاءة الإنتاجية (3).

المطلب الثاني: خصائص إدارة الجودة الشرعية وعناصرها.

أولا: خصائصها.

هناك خصائص وسمات إيجابية تعتمد عليها إدارة الجودة الشرعية وهي كالآتي:

1. التركيز على إرضاء العميل أو الزبون: وهو أن تقوم المنظمة أو المؤسسة بالاهتمام بالعميل وتنفيذ طلباته وإنجاز أعماله في الوقت الذي يحدده قدر الإمكان إذ إن الأهم عند العملاء هو سرعة الإنجاز في الوقت المحدد وبالجودة المطلوبة، بالإضافة إلى معرفة مدى رضاء العاملين على المنتج أو الخدمة مع محاولة التعرف على احتياجاته المستقبلية(4).

2. الوصول إلى تحقيق مستوى الجودة المرغوب بمشاركة العاملين في إدارة الجودة والاستمرار في عملية التحسين والتطوير(5).

3. إلزامية المطابقة الشرعية، وهي لزوم الأداء الصحيح، لمقتضى الفتوى ووضوح الإجراءات ودقة الآليات ومستوى ثقافة الالتزام بمقتضى الفتوى(6).

4. قدرة المؤسسة على التأقلم السريع مع مختلف المتغيرات المستجدة على مختلف الأصعدة الداخلية والخارجية، وما يتفرع عنها من متغيرات إضافية جديدة(7).

5. توافر العاملين في المصرف على القدر الكافي من المعرفة الشرعية بالمعاملات المالية والإتقان للإجراءات المتعلقة بتنفيذ المنتجات ونحوها(8).

6. دعم الإدارة العليا لعملية إدارة الجودة الشرعية. وهو إيمان الإدارة العليا بالمؤسسة بدور إدارة الجودة الشرعية بصفة دائمة من كل النواحي العلمية والعملية، أي تصبح الجودة الشرعية بمثابة منهاج وتطبيق للإدارة العليا عند قيادتها للمنظمة أو المؤسسة، ويظهر ذلك من خلال أهداف ولوائح وأولويات وسلوكيات هذه الإدارة بما يضمن في النهاية تحقيق الأرباح والقدرة التنافسية في الأسواق(9).

ثانيا : عناصر إدارة الجودة الشرعية.

1. الكفاءة: تدل قلة الكفاءة ضمناً على جودة رديئة وسيئة وطريق علاجها بالتعليم والتدريب حتى يتوافر لدى الأفراد مهارات معينة وتعليماً جيداً بأدوات العمل بالعلوم الشرعية وحكماً سليماً قادراً على تطبيق المعارف والعلوم المرتبطة بحل المشكلات، بالإضافة إلى الشعور بالمسؤولية، لأنّ الكفاءة ترتبط بالجودة ارتباطاً وثيقاً، حيث إن الكفاءة تتأكد من تلبية المتطلبات المتفق عليها[10]، فإذا كانت هناك كفاءات عالية في المؤسسة وعملت على اخراج المنتج بجودة عالية ومواكبة

لسوق العصر الحديث؛فإن هذا الأمر يساعد على رواج المنتج وتداوله بشكل كبير مما يقلل إلى درجة كبيرة من المخاطر التي قد تحيط بهذا المنتج، وهذا يرفع من كفاية رأس مال المؤسسة المنتجة.

2. **الالتزام:** ويعنى ذلك التزام العاملين الكامل نحو الوصول إلى المستوى المطلوب من الأداء، من خلال التزام كل موظف بأداء عمله على الوجه الأكمل، وذلك لضمان نجاح إدارة الجودة الشرعية[11].

3. **الاتصال:** وذلك للتنسيق وتبادل المعلومات والآراء ووجهات النظر في المسائل والموضوعات المشتركة وتنسيق ما يجب اتخاذه[12].

4. **إعادة هيكلة ثقافة المنظمة والترويج لبرنامج إدارة الجودة:** إن إدخال أي مبدأ جديد في المنظمة يتطلب إعادة هيكلة أو تشكيل أو غرس لثقافة تلك المنظمة في أذهان العاملين بها، لأنّ قبول أو رفض أي مبدأ يعتمد على ثقافة ومعتقدات الموظفين العاملين في المؤسسة، والترويج لبرنامج الإدارة والتسويق له يساعد كثيراً في تقليل الآراء المعارضة للتغيير والتعرف على المخاطر المتوقعة بسبب التطبيق حتى يمكن مراجعتها ومواجهتها[13].

ثالثا: أهدافها .

إنّ هدف إدارة الجودة بشكل عام يكمن في إرضاء العميل وتحقيق متطلباته ورغباته بدرجة كبيرة وبشكل دائم ومستمر ،

ولا يتم ذلك إلا بمستوى عالٍ من كفاءة إدارة الجودة مما يضمن بقاء المؤسسة واستمراريتها، وفيما يلي عرض لأهم الأهداف:

1. تعزيز القدرة التنافسية من خلال التركيز على تقديم السلعة أو الخدمة حسب حاجات ورغبات العملاء وبالسرعة القصوى[14].
2. التحسين المستمر للإجراءات ومهارات الاتصال، فكلما عملنا بمبادئ إدارة الجودة؛ فإن هذه المبادئ تتطلب إجراء التحسينات المستمرة في الأنشطة والعمليات[15].
3. توافر بيئة مشجعة على الابتكار وزيادة معدلات الإنتاجية والاداء والجهد، وكذلك العمل على تشجيع طرح الأفكار والرؤى ذات الطابع التطويري والمحدد بغرض تحسين وتطوير إجراءات العمل[16].
4. إنجاز أهداف المؤسسة في تحقيق النمو وزيادة الأرباح عن طريق استثمارها لمواردها البشرية والمادية[17].
5. التكيف مع المتغيرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية، وذلك لإدامة الرضا عن السلعة أو الخدمة لدى العملاء[18].

المطلب الثالث

التأصيل الشرعي لإدارة الجودة الشرعية

إنّ أساليب الجودة نجدها في تعاليم الدين الإسلامي، وجودة الإدارة هي ما يسميها الفقه الإسلامي بـ(الإتقان)، والمسلم مطالب بإتقان عمله لإرضاء الله عز وجل وإرضاء الآخرين وقد ورد في القرآن والسنة الشريفة مبادئ ومفاهيم عامة لإدارة الجودة منها:

1. القرآن الكريم.

إن الجودة في التشريع الإسلامي تهدف إلى تحقيق السمات المطلوبة في المنتج أو الخدمة بشكل يرضي الله تعالى(الإتقان)، من خلال استشعار المسلم بالرقابة الذاتية التي تعني رقابة الموظف على نفسه بنفسه خوفاً من الله تعالى، ومن ثم إرضاء صاحب العمل الذي يدفع الأجر، وكل ذلك لكسب العميل المستفيد وتقديم المنتج أو الخدمة التي يتطلع إليها وحول هذا المعنى دلت النصوص على ذلك(19).

أ. قوله تعالى: " صُنْعَ اللَّهِ الَّذِي أَتْقَنَ كُلَّ شَيْءٍ "(20).

وقوله تعالى: " الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ "(21).

وجه الدلالة: ويستدل من الآيتين السابقتين أنّ الله سبحانه وتعالى أحسن كل شيء خلقه بإحكام وإتقان ودقة متناهية (22).

ويستنتج من ذلك أن في هذا الأمر توكيد على جودة المتقن وإتقان الأعمال وإحقاق الحقوق للعاملين.

ب. قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ آَمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا " (23).

وجه الدلالة: والإحسان هنا يحمل نفس معنى الإتقان والجودة، وهو يعني عطاء فوق الواجب ووفاء بالشروط وزيادة(24).

2. من السنة الشريفة.

وقد وردت عدة أحاديث تؤكد المعنى منها:

أ. عن شداد بن أوس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله كتب الإحسان في كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة وليحد أحدكم شفرته وليرح ذبيحته) (25).

وجه الدلالة: إنّ الله سبحانه وتعالى قرر الإحسان والإتيان به في كل شيء حتى في ذبح الذبيحة ويستنتج من هذا الحديث أنه على المسلم الجودة والإتقان في العمل، ولكن عليه المزيد من الإحسان واستخدام الرحمة والرأفة مع بني الإنسان أولى وأحسن، لأنهم خلائف الله في الأرض(26)، فالإحسان والإتقان مأموراً بها ابن آدم في كل عمل وفي شتى ميادين الحياة.

ب. عن عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن الله عز وجل يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه)(27).

وجه الدلالة: ويستنتج من هذا الحديث إن الإتقان في العمل له شقان هما:

1. استخدام أقصى درجات المهارة والإتقان والدقة في العمل.

2. التوجه بالعمل لله عز وجل والإخلاص فيه(28).

ويؤخذ من هذا الاستنتاج أن إتقان العمل على أكمل وجه يعد مظهر من مظاهر الجودة.

وإذا كانت إدارات الإنتاج في العصر الحاضر تولي الرقابة على العمليات أهمية خاصة من خلال وضع مختلف الأساليب والأنشطة، نجد أن الرقابة في الإسلام تكمن في الأساس وتعتمد على الرقابة الذاتية واستشعار عظمة الله والخوف منه في نفس المسلم لها الأثر الأكبر في إنجاز الأعمال وفق المطلوب وعلى مستوى عالٍ من الجودة(29).

ويتبين من هذه الأدلة أن إدارة الجودة الشرعية مطالب المسلم بنتفيذها في جميع أعماله سواء أكان على الصعيد الشخصي أم على العمل المؤسسي إرضاءً لله عز وجل، وإرضاءً لأفراد الأمة، ليتميز على غيره، ويحقق الميزة التنافسية للمؤسسة التي يعمل بها؛ فيسهم ذلك من رفع ملاءة ومقدرة المؤسسة على استيعاب المخاطر الآنية و المستقبلية وتحقيق الأرباح للمؤسسة.

المبحث الثالث

تطبيقات إدارة الجودة الشرعية

إنَّ جودة العمل المصرفي الإسلامي واتساع قاعدة العملاء المتعاملين مع المصارف الإسلامية، وسلامة تطبيقاتها يؤمن السمعة الطيبة الجاذبة لمزيد من العملاء؛ فكلما ارتقى المستوى المهني والتطبيقي للعمل المصرفي الإسلامي كلما اتسعت نشاطاته وزادت آفاقه واستقطب الزبائن والعملاء، ومن المعروف تفاوت المصارف الإسلامية في تطبيقها لمفاهيم إدارة الجودة مما تقدم بعضها على بعض، ومن هذه المصارف الإسلامية التي حققت نجاحات واسعة وإنجازات في العمل المصرفي على سبيل المثال لا الحصر منها:

المطلب الأول البنك الإسلامي الأردني:

يحرص البنك الإسلامي الأردني على تقديم الخدمات بأعلى درجة من الجودة والإتقان، فقد قام بالعديد من عمليات التطوير والتجديد المستمر في مجال التقنيات والعمل المصرفي، ومن هذه التقنيات والإنجازات ما يلي(30):

1. التوسع في تقديم خدمة الرسائل القصيرة لتشمل إبلاغ المشترك أو العميل عن الحركات التي يتم إجراؤها على حساباته لدى البنك.

2. استكمال تطبيق نظام المراقبة للفروع والأجهزة الصراف الآلية عن طريق كاميرات فيديو.

3. تطبيق خدمة (VBV) التي تمكن حامل بطاقة الفيزا الذهبية والفضية من التسوق عبر الانترنت بصورة آمنة من خلال رقم سري يتم إنشاؤه على موقع البنك.

مما يمكن أن يستفاد من هذا:

إن سياسة إدارة الجودة الناجحة في البنك أدت إلى القيام بأنشطته بكل ثقة وإتقان وبدرجة مخاطرة أقل ،والقدرة على تصور المستقبل بصورة وضّاءة والتعامل مع المخاطر والأزمات بمهارة عالية وحكمة متناهية والتصدي لها قبل وقوعها مما انعكس أثره الإيجابي على رأس المال وأصبح لديه درع حصين من الوقاية لأي خطر يواجهه أو يعترض إليه في المستقبل.

المطلب الثاني البنك الإسلامي الفلسطيني:[31]

ولمعرفة مدى تطبيق إدارة الجودة في البنك الإسلامي الفلسطيني فقد أُجريت دراسة تطبيقية لهذا المصرف وخلصت إلى النتائج الآتية:[32]

1. إن البنك تبنى أبعاد مفهوم إدارة الجودة (التركيز على العميل وتحسين العمليات والتركيز على الاحتياجات الإدارية والتكنولوجية للمنافسة بوزن نسبي يصل إلى 77،76%).

2. اهتم المصرف بالعميل ومتابعة احتياجاته وحل مشاكله بصورة مستمرة.

3. إن الأداء المؤسسي للمصرف يسير بدرجة كبيرة ويرجع ذلك إلى اهتمام الإدارة العليا في تحسين الربحية وزيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية.

4.وجود كوادر بشرية بنسبة عالية ذات خبرة ودراية كاملة بالعمل المصرفي.

مما يمكن أن نخرج به من ذلك:

إنَّ هذا التقدم التطور والحرص على تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشرعية يزيد من ربحية المصرف ومن قدرته التنافسية مما يرفع من ملاءته المصرفية ويجذب أكبر عدد من العملاء لصالحه.

فكلما كان تطبيق المصرف لمفاهيم إدارة الجودة الشرعية كلما كان أقدر على تحقيق الاستقرار المالي ، وعلى رفع كفاية رأس ماله ، ويضمن بذلك بقاءه واستمراريته وارتقاء أعماله واستثماراته نحو الإبداع والتفوق والتميز .

المطلب الثالث : مصرف سورية الدولي الإسلامي:[33]

لقد حققت هذا المصرف نجاحات متصاعدة في الربحية لتطبيقه مفاهيم ومعايير إدارة الجودة الشرعية رغم حداثته حيث يقدم المصرف الخدمات والمنتجات الآتية(34):

1. فتح وإدارة حسابات الائتمان والودائع والاستثمار بالليرة السورية وبالعملات الأجنبية وتضم (حسابات التوفير والادخار وحسابات تحت الطلب وحسابات ودائع الاستثمار المشترك).

2. القيام بعمليات الاستثمار المباشر أو المالي لحساب المصرف أو لحساب الغير بالاشتراك معه.

3. القيام بعمليات فتح الاعتمادات المستندية وإصدار الكفالات وتحصيل البوالص وذلك بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية.

4. يقوم المصرف بتقديم مجموعة من الخدمات المصرفية المتميزة ومنتجات سوق رأس المال، والتي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، كما عمل المصرف على إعداد إستراتيجية وخطة عمل متكاملة وتنظيم إجراءات العمل للتتوائم مع المعايير الموضوعة من قبل مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، ومن أهم سياسات المصرف المتميزة سياسة في إدارة مخاطر التشغيل والائتمان ومخاطر السوق وسياسته في مكافحة غسيل الأموال ، بالإضافة إلى إنشائه وحدة لمراقبة الامتثال تكون مسؤوليتها تحديد المخاطر الناجمة عن الالتزام والرقابة على التمليات المصرفية[35].

المطلب الرابع : البنك العربي الإسلامي الدولي: [36]

يقدم البنك العربي الإسلامي الدولي خدمات رائدة في الأعمال المصرفية من أبرزها :

خدمة التحويل:

- التحويل المالي بين حسابات العميل نفسه.
- التحويل المالي من حساب العميل إلى حساب عميل آخر لدى البنك مع إمكانية تحديد أرقام الحسابات المستفيدة مسبقاً

خدمة البنك الناطق:

خدمة مميزة يقدمها العربي الإسلامي لتمكينك من التواصل مع حساباتك البنكية و إنجاز معاملاتك المصرفية في مكان تواجدك وفي أي وقت.

العربي الإسلامي لرئيسية استخدام خدمة البنك الناطق دون الحاجة إلى تقديم Debitحيث يمكن لجميع حاملي بطاقات فيزا طلب اشتراك خاص بخدمة البنك الناطق .

الخدمات المقدمة من خلال خدمة البنك الناطق

- الاستفسار عن رصيد حساباتك (جاري ، توفير ، حساب الاستثمار المشترك)

- الاستفسار عن آخر 10 حركات تمت على حساباتك .
- الحصول على ملخص أرصدة حساباتك بواسطة البريد الإلكتروني .
- الاستفسار عن التمويلات القائمة على حساباتك.
- التحويل بين حساباتك الشخصية أوالى حسابات عملاء البنك الآخرين.
- خدمات التحويل /الاستفسار لبطاقاتك الائتمانية المقسطة (الفيزا العادية ، التسوق عبر الإنترنت) .
- خدمات أخرى :
  - طلب كشف حساب.
  - طلب دفتر شيكات.

يقدم العربي الإسلامي مجموعة مميزة من البطاقات الائتمانية وبطاقات القيد المباشر والتي تفوق احتياجاتك وتطلعاتك وضمن مزايا رائعة ويفخر البنك بأن يكون البنك الأول في طرح بطاقة ائتمانية مقسطة متوافقة مع الشريعة بدون أية عمولات أو أرباح على المبلغ المقسط.

- فيزا debit
- فيزا المقسطة
- فيزا الإنترنت
- فيزا الذهبية

مما يمكن أن يستنتج من هذه الانجازات والنجاحات المتفوقة:

إنَّ وصول المصرف إلى هذا الحد من التقدم والتطور في زمن يسير منذ نشوئه كان نتيجة لتطبيقه الدقيق لمفاهيم إدارة الجودة الشرعية مما أدى إلى حفظ رأس ماله من المخاطر وإبعادها عنها قدر الإمكان وزيادة مقدرته وملاءته المصرفية وزيادة كفاية رأس ماله، وأصبح قادراً على استيعاب المخاطر المستقبلية واحتضانها دون أن يكون لها الأثر البالغ على رأس المال .

الخاتمة :

وتتضمن أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها الدراسة :-

أولاً : النتائج

1- أن إدارة الجودة الشرعية وهي عبارة عن تقييم للإجراءات والمسارات التي اعتمدتها المؤسسات المالية الإسلامية في تطوير واعتماد وتطبيق منتجاتها ومقدار التزام الإدارة التنفيذية بها وبالضوابط الرقابية الشرعية.

2 -إن إدارة الجودة الشرعية غير المالية في المصارف الإسلامية تجنبه المخاطر وتضعه في دائرة الأمان.

3- 3إنَّ التفوق والتميز في الأداء في المؤسسات المالية والمصرفية يرتقي بمستوى فاعليتها وكفاءتها الإنتاجية ويرفع من كفاية رأس مالها.

4 – إن تطبيق مفاهيم إدارة الجودة الشرعية يحجم من المخاطر المستقبلية لرأس المال المستثمر، ويزيد من ربحية المصارف الإسلامية ومن مقدرتها التنافسية.

ثانياً: التوصيات.

1- عقد الندوات والمؤتمرات حول إدارة الجودة الشرعية في المصارف الإسلامية.

2 – العمل على تطوير الصيغ التمويلية والاستثمارية الإسلامية بما يتواءم مع إدارة جودتها الشرعية.

قائمة المصادر والمراجع :

1. السامرائي، مهدي، **إدارة الجودة الشاملة**، دار جرير، عمان – الأردن، ط1، 2007م، ص33.
2. الرويعي، محمد، **الأيزو الشرعي**، مقال في جريدة الوطن، البحرين، الموافق 2010/3/17، العدد (1558).
3. الرويعي، محمد، **الأيزو الشرعي**، مقال في جريدة الوطن، البحرين، الموافق 2010/3/17، العدد (1558).
4. طايل، مصطفى كامل، (2013م) ، **معايير الجودة الشاملة**، ط1، عمان – الأردن، دار أسامة ص82.
5. عبوي، زيد منير، (2006م)**إدارة الجودة الشاملة**، ط1، دار كنوز المعرفة، عمان – الأردن. ص57.
6. آل سعود، عبدالعزيز بن سطام بن عبدالعزيز، سياسة الجودة الشرعية في المصرفية الإسلامية، **مجلة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية** الرياض، عدد19، 2011م، ص251.
7. السامرائي، **إدرة الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص54.
8. لقري، محمد علي، **تصنيف المصارف الإسلامية ومعايير الجودة الشاملة**، المؤتمر الرابع للهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، 2004، ص12.
9. طايل، **معايير الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص83.
10. الصرن، رعد حسن، **معجزة الجودة الشاملة**، دار علاء الدين، دمشق، د.ط، 2010م، ص18.
11. حمود، خضير كامل، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المسيرة، عمان – الأردن، ط1، 2000م، ص75.
12. طايل، **معايير الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص91.
13. زيدان، سليمان، **إدارة الجودة الشاملة**، دار المناهج، عمان – الأردن، د.ط، 2010، ج1، ص34.
14. العزاوي، محمد، **إدارة الجودة الشاملة**، دار اليازوري، عمان – الأردن، 2005، د.ط، ص54.
15. زيدان، إدار **الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ج2، ص66.
16. طايل، معايير **الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص80.
17. الغنيمات، عفيف، **الحديث النبوي الشريف وأثره في بيان الجودة الشاملة في الاقتصاد الإسلامي**، دار جليس الزمان، عمان – الأردن، ط1، 2013، ص16.
18. عبوي، **إدارة الجودة الشاملة**، مرجع سابق، ص47.

19. الجوبير، عبدالرحمن، **إدارة الجودة الشاملة في الفكر الإسلامي المعاصر**، مطابع الرشيد، المدينة المنورة، ط1، 2005م، ص44.

20. – سورة النمل، الآية (88).

21. سورة السجدة، الآية (7).

22. السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر (ت:911هـ)، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، دار هجر، مصر 2003، د.ط، ج11، ص415.

23. سورة الكهف، الآية (30).

24. بدوي، محمود الشيخ، **الجودة الشاملة في العمل الإسلامي**، دار الفكر، القاهرة، ط1، 1412هـ، ص8.

25. رواه مسلم في صحيحه، كتاب الصيد، باب الأمر بإحسان الذبح وتحديد الشفرة، ج6، ص72، رقم الحديث (5167).

26. الجوبير، **إدارة الجودة الشاملة في الفكر الإسلامي**، مرجع سابق، ص45.

27. رواه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، دار الحرمين، القاهرة، 1435هـ، ج1، ص275، رقم الحديث (2897)، وقال عنه الألباني إنه حديث ضعيف جداً، الألباني، محمد ناصر الدين،(1988م)**ضعيف الجامع الصغير وزيادته**، ط3. بيروت ،المكتب الإسلامي، ج1، ص85، رقم الحديث (1612).

28. الغنيمات، **الجودة الشاملة في الاقتصاد الإسلامي**، مرجع سابق، ص21.

29. بدوي، **الجودة الشاملة في العمل الإسلامي**، مرجع سابقق، ص8.

30. القيسية ،فتحيه حامد سعيد ، تطبيق الجودة الشاملة في البنك الإسلامي الأردني ،رسالة ماجستير ،جامعة اليرموك ،2008م، ص156.

31. **البنك الإسلامي الفلسطيني**: هي شركة مساهمة عمومية تاسست في عام 1995من ويمارس أعماله من خلال فرعه الرئيسي في مدينة غزة وشبكة فروعه المنتشرة في أنحاء فلسطين وعددها سبعة عشر فرعاً ويبلغ رأس ماله (10) مليون دولار أمريكي، البنك الإسلامي الفلسطيني، عقد التأسيس، ص3، الموقع الإلكتروني: www.islamicbank.ps تاريخ الاطلاع 2019/12/15.

32. عايش، شادي عطا، **أثر تطبيق إدارة الجودة الشاملة على الأاء المؤسسي**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2008، ص114 وما يليها.

33. **بنك سورية الدولي الإسلامي**: هو شركة مساهمة سورية قطرية برأسمال (5) مليارات ليرة سورية تأسس في تاريخ 2006/9/7م ،مهمته التي يريد الوصول إليها هي تقديم أفضل الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية المتطورة ، الموقع الالكتروني www.siib.sy تاريخ الاطلاع 2019/12/18م.

34. المارديني، **مقومات تحقيق الجودة في تقديم الخدمات وانعكاساتها في تحقيق الميزة التنافسية**، مرجع سابق، ص144.

35. المارديني، **مقومات تحقيق الجودة في تقديم الخدمات وانعكاساتها في تحقيق الميزة التنافسية**، مرجع سابق، ص144.

36. البنك العربي الإسلامي الدولي ،وهو بنك أردني يمارس أعماله المصرفية وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية و لقد تأسس البنك العربي الإسلامي الدولي كشركة مساهمة عامة بمقتضى قانون الشركات لسنة 1989 وسجلت في سجل الشركات المساهمة العامة تحت رقم (327) بتاريخ 30-3-1997م. الموقع الإلكتروني https://iiabank.com.jo/ تاريخ الإطلاع 2020/2/9م

آليات ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطةوأهميتهفي دعم الاقتصاد المحلي
حالة ولاية سطيف

Mechanisms for promoting the small and medium enterprisessector and its importance in supporting the local economyThe case of Setif Province

د. علوني عمارأستاذ محاضر- أ -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسييروالعلوم التجارية - جامعة سطيف 1 - الجزائر.
البريدallouni_am@yahoo.fr

الملخص:

تتناول هده الدراسة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يؤدي في جل دول العالم دوراً مهماً في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ومنها التنمية المحلية كما تشكل هذه المؤسسات مدخلاً مهماً لتنمية الاقتصاد المحلي لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولةوما توفره من فرص عمل ومحاربة الفقر وإنتاج الثروة الأمر الذي جعلها تكتسي أهمية بالغة في تحقيق أهداف الاقتصاد المحلي، ولقد خلصت الدراسة إلى أن الجزائر جعلت من قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رهان التنمية المحلية وخاصة في الهضاب العليا ومنها ولاية سطيف محل الدراسةوجعله أداة لاستغلال القدرات المحلية لكن النتائج لم تكن مشجعة لحد الآن نظرا للمشكلات المتعددة التي مازالت تعترض نمو هذا القطاع وخاصة في المناطق الداخلية والهضاب العليا.

الكلمات المفتاحية: التنمية ، التنمية المحلية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - التشغيل

Abstract:

This study deals with the small and medium enterprises sector, which in most countries of the world plays an important role in achieving the goals of economic development, including local development. It also constitutes an important entry point for the development of the local economy by virtue of the peculiarities of these institutions, especially the ability to spread and exploit the capabilities of local groups and transform them into tools to provide job opportunities and fight Poverty and the production of wealth, which made it extremely important in achieving the goals of the local economy, and the study concluded that Algeria made the small and medium-sized enterprises sector a bet for local development, especially in the high plateaus, including the province of Setif, the subject of study and made it a tool for the exploitation of local capabilities, but the results were not very encouraging. Now due to the multiple problems that still hinder the growth of this sector.

Keywords: Local Development - Small and Medium Enterprises- Development

CODE JEL- M10- M12-M51- M54

مقدمة:لا احد ينكر اليوم الدور الذي تؤديه المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أصبح موضوع المؤسسات ص و م من الموضوعات التي تلقى اهتماما بالغاً لدى الدول والمنظمات الدولية فضلاً عن اهتمام الاقتصاديين بها ولعل السبب في ذلك راجع إلى الدور الهام الذي يؤديه هذا القطاع في الدول المتقدمة أو الدول المتخلفة على حد سواء، لقد انعكس الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م في وضع برامج خاصة به وهيئات دعم لأجل تنميته وتطويره، بالإضافة إلى العمل على معالجة كل العقبات التي تعترضهكما أصبح هذا القطاع الرهان الأساسي في معالجة البطالة، تنمية الصادرات، استغلال الموارد المحلية، خلق الثروة وتنمية الجماعات المحلية، مما أدى إلى نمو المؤسسات ص و م في كل دول العالم بحيث تجاوز عددها في دول الاتحاد الأوربي حوالي 24 مليون مؤسسة و25 مليون في الولاياتالمتحدة الأمريكية، تساهم هذه المؤسسات بشكل فعال في خلق فرص العمل وصلت إلى 60% من مجمل الوظائف كما تساهم بحوالي 55% من الاختراعات والابتكارات في الدول المتقدمة و 40% من الصادرات، بالإضافة إلى أن حصتها في الناتج المحلي الإجمالي والتي تجاوزت 50% في معظم هذه الدول[i] و لقد أدركت معظم الدول النامية والمنظمات الدولية في الآونة الأخيرة أهمية قطاع المؤسسات ص و م في محاربة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية، حيث تؤدي هذه المؤسسات دوراً هاماً في التنمية المحلية لما لها من خصائص ومزايا تؤهلها على الانتشار والتوطن في جميع أقاليم الدولة، مما يساعد على انتشار الأنشطة الاقتصادية المختلفة وهذا يؤدي بدوره إلى نمو متوازن وإزالة الفوارق الجهوية، لقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة تلك التي قامت بها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسات ص و م والتنمية المحلية، إلى أن تدعيم هذه المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية محلية ذاتية تعتمد على الموارد والطاقات المحلية، وعليه فإن هذا البحث يهدف إلى الإجابة عن سؤال مفاده ، **إلى أي مدى تساهم آليات ترقية قطاع المؤسسات ص و م في التنمية المحلية، وما هو مستوى مساهمتها في التنمية المحلية بولاية سطيف** ؟ وللإجابة على هذه الأسئلة يتطلب الإجابة على الأسئلة الفرعية الآتية:

*ما هي دوافع الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟ و ما هو الدور الذي يؤديه في اقتصاديات بعض دول العالم؟

*ما مدى ملائمة هذا القطاع للوضعية الاقتصادية الحالية في الجزائر؟ وما هو الدور الذي يمكن أن يؤديه هذا القطاع في تدعيم التنمية المحلية بولاية سطيف ؟ وما هي النتائج التي حققها قطاع والإمكانيات المتاحة له؟

كما تختبر الدراسة مجموعة من الفروض وهي:

* تؤدي المؤسسات ص وم دورا إيجابيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعيةفي معظم دول العالم وتحظي بأهمية خاصة.

* المؤسسات ص وم أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر وتؤدي دورا فعالا في تنمية الجماعات المحلية بولاية سطيف.

* تعاني المؤسسات ص وم في الجزائر من العديد من المشكلات التي تعيق نموها وتطورها.

منهجية البحث:تحقيقا لهدف البحث و على ضوء طبيعته و مفاهيمه و فروضه و حتى يتم الإلمام بجوانبه و اختبار صحة الفروض تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي للتعرف على أهمية ودور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية بولاية سطيف بالاعتماد على تحليل البيانات و المعلومات عن الظاهرة ووصف النتائج المتوصل إليها تحليلها و تفسيرها.

1- التعريف بالمؤسسات ص وم[ii]، خصائصها وأهميتها: لقد أثبتت كل الدراسات المتعلقة بالمؤسسات ص وم عن عدم وجود تعريف محدد وموحد لهذه المؤسسات ، بالإضافة إلى أن كلمة "صغيرة" و "متوسطة" لها مفاهيم نسبية تختلف من دولة لأخرى ومن قطاع لآخر حتى في داخل الدولة الواحدة[iii] ، ولقد بلغ عدد تعاريف المؤسسات ص و م حوالي 55 تعريفاً في 75 دولة [iv]، تعتمد هذه التعاريف على مجموعة من المعايير، و منها[v] معيار عدد العمال وهو أكثر المعايير استخداماً وانتشاراً في العالم بسبب سهولة تقديره، معيار رأس المال المستثمر، معيار حجم الإنتاج والمبيعات، معيار مستوى التكنولوجيا المستخدمة،

معيار حجم الأسواق التي يتعامل فيها المشروع، كما أن بعض التعاريف اعتمدت على المزج بين معيارين أو أكثر، ويبقى لكل دولة وفقا لمستواها الاقتصادي تعريفا مناسبا لمؤسستها ص و م، فقد عرف الاتحاد الأوربي المؤسسات ص وم وفقا لمعياري رأس المال وعدد العمال، [vi]جاء هذا التعريف لتوحيد الاستفادة من الدعم المالي الذي يقدم لهذا القطاع الذي يعتبر محرك النمو في الاتحاد الأوربي، كما عرفتها الوكالة الأمريكية للتنمية الخارجية "USAÏD" المؤسسة ص وم وفقا لمعايير العمالة ، رأس المال والمبيعات، أما منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فقد اعتمدت على معيار العمالة في ذلك ، كما تتميز المؤسسات ص و م بخصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات ومن أهمها[vii] انخفاض مستويات معامل رأس المال إلى العمل وهي أكثر قدرة على استيعاب فائض العمالة، انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإنشاء المؤسسة يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين ، اختلاف أنماط الملكية وهي التي تتمثل في الغالب في شكل الملكية الفردية والعائلية أو في شركات أشخاصهذه الملكية تكون مساعدًا في إبراز خبرات ومهارات الأفرادانخفاض وفرات الحجم والاستفادة من وفورات التجمع، استخدام قنوات إنتاجية محلية، القدرة على الانتشار على مختلف الأنشطة والمناطق، لا تحتاج إلى توفر عوامل محددة لأجل انطلاقها وتشغيلها وبالتالي فهي أداة هامة في تدعيم التنمية المحلية، فقد أثبت الواقع أن هذه المؤسسات لها القدرة على الصمود في فترة الأزمات والمثال على ذلك صمودها أمام تداعيات الأزمة المالية العالمية 2008 كما أثبت الواقع أنها محرك التنمية في جل دول العالم وللوقوف على الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للمؤسسات ص و م ندرج العناصر الآتية:

أ- توفير فرص العمالة: تعتبر المؤسسات ص و م المصدر الرئيسي لتوفير الوظائف في الاقتصاديات النامية أو المتقدمة على حد سواء فحوالي 40 مليون شخص يدخلون إلى سوق العمل سنوياً حسب تقارير منظمة العمل الدولية[viii]، كما أن الأزمات المالية والاقتصادية المتتابعة التي عرفها العالم منذ النصف الثاني من القرن الماضي أدت إلى انهيار وإفلاس العديد من الشركات العملاقة أحالت آلاف العمال إلى البطالة، لذا تم تبني إستراتيجية تطوير وتنمية المؤسسات ص و م لما لها من قدرة على خلق وظائف جديدة وبالتالي معالجة مشكل البطالة.

ب: تحقيق التنمية الصناعية المتكاملة: إن القاعدة الرئيسية لتنمية المؤسسات ص و م تتجلى في تكاملها المباشر مع المؤسسات الكبرى وذلك من خلال التعاقد بحيث تلجأ هذه الأخيرة إلى هذا النوع من التكامل نظرا لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنتاج بتكلفة أقل ففي معظم الدول الصناعية توجهت المؤسسات الكبرى إلى التعامل مع المؤسسات ص و م بحيث أصبحت تصنع أجزاء كثيرة من صناعة السيارات بهذه الأخيرةففي السنوات الأخيرة عدد المؤسسات ص و م المتعاقدة مع General Motors وRenault و Citroën وصل إلى 3000، 2000، 1500 مؤسسة صغيرة على التوالي مع العلم أن معظم هذه المؤسسات تنشط في دول جنوب شرق آسيا[ix].

ج – الرفع من مستوى الصادرات: تحتل الصادرات أهمية خاصة في التنمية وأن نمو الصادرات من السلع والخدمات والتكنولوجيا يعجل بالنمو الاقتصادي،[x] لقد نجحت الكثير من الدول في تشجيع قطاع المؤسسات ص و م على التصدير مما ساعدها على إعادة التوازن إلى موازين مدفوعاتها[xi]ولقد أشارت الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) إلى أن 25% من المؤسسات ص و م في الدول الأعضاء تتوفر على قدرات تنافسية على المستوى الدولي، وأن 40% من رقم أعمالها يأتي من نشاطها التصديريكما تساهم هذه المؤسسات بحوالي 25% و 45% من الصادرات العالمية، أما في الدول الصناعية الكبرى فتساهم في الصادرات الفرنسية بحوالي 24% سنة (2006) منها 37% في قطاع الخدمات[xii] أما في اليابان فهي تساهم بحوالي 35% من حجم الصادرات اليابانية.[xiii]

د - تحسين الجودة وزيادة الإنتاجية: المؤسسات ص و م أداة هامة في الاستفادة من الموارد المتاحة و ذلك من خلال زيادة إنتاجيتها لصالح المجتمع من جهة وتحسين جودة السلع والخدمات من جهة أخري و هذا نتيجة المنافسة فيما بين بعضها البعض أو بينها وبين المؤسسات الكبيرة.

هـ – إنتاج الثروة: تساهم المؤسسات ص و م بدور فعال في رفع الكفاءة الإنتاجية وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع فإذا ما تم الربط بين رأس المال المستثمر للعامل والفائض الاقتصادي الذي يحققه حسب حجم المؤسسة نجد أن المؤسسات ص وم هي الأقدر على تعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع[xiv] . إن الإحصائيات المتوفرة تشير إلى أن المؤسسات ص و م تحقق 53% من القيمة المضافة في فرنسا أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتساهم بحوالي 54% كما حققت[xv] وعلى العموم فإن قطاع المؤسسات ص و م يساهم بأكثر من 50% من القيمة المضافة المحققة في معظم دول العالم.

و – المساهمة في جذب المدخرات: تعد المؤسسات ص و م مجالاً خصباً لجذب المدخرات الصغيرة نظرا لتميزها باستخدام رأس مال أقل وهذا يجعلها أكثر جاذبية لصغار المدخرين.

ز – المساهمة في التنمية المحلية: إن صفة الانتشار الجغرافي التي تتميز بها المؤسسات ص و م تجعل منها أداة لتحقيق أهداف التنمية المحلية وبالتالي تقليل الفوارق بين الحضر والريف أو القطاع التقليدي والمعاصر ، استغلال الموارد المتاحة محليا، تشجيع المؤسسة الصغيرة يسمح بتوطين السكان واستغلال الموارد المتاحة[xvi] هذا بالإضافة إلى المجمعات الصناعية التي عرفتها الكثير من الدول مثل Silicon valley في الولايات المتحدة، Arezzo بإيطاليا، Nuremberg في ألمانيا، Valence في إسبانيا و Gnosjö في السويد، هذه المجمعات المكونة من شبكة من المؤسسات ص و م جعلت من الأماكن المتواجدة بها أقطابا اقتصادية ساهمت في المقدرة الاقتصادية للكثير من الدول في العالم[xvii].

ط – أداة لمحاربة الفقر: لقد أدركت جل دول الالم مدى فعالية المؤسسة الصغيرة بالدرجة الأولى في محاربة الفقر وذلك عن طريق ما يسمى بالتمويل المصغر (Micro-credit) ، لتمكين الفقراء من خلق نشاط خاص بهم يسمح لهم بالحصول على مدا خيل يعيشون منها، ولقد أشار البنك الدولي إلى أن عدد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر يصل اليوم إلى مليار شخص في العلم[xviii]، و أن استخدام المؤسسة المصغرة كأداة لمحاربة الفقر أثبتت نجاعتها في الكثير من التجارب في العالم، لعل أهمها تجربة grameen-bank في بنغلاديش.

ي – توطين السكان والتقليل من الهجرة الداخلية: إن ظروف المعيشة الصعبة والبطالة والفقر وخاصة في الدول النامية جعلت سكان الريف يهاجرون نحو المدن للتقرب من فرص العمل مما أسفر عن سلبيات عدة و منهاالضغط على خدمات المرافق المختلفة وانتقال قوة العمل من الريف إلى المدينة وظهور المدن العشوائية كل هذا جعل الكثير من الدول تتبنى سياسة تثبيت السكان بتدعيم النشاطات الاقتصادية عن طريق تدعيم قطاع المؤسسات ص و م.

2- دور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية،مقاربة نظرية: إن التعاريف التي قدمت للتنمية المحلية تمزج بين تعاريف الهيئات والمنظمات وتعاريف الاقتصاديين والاجتماعيين والهيئات الدولية حيث عرفت هيئة الأمم المتحدة التنمية المحلية بأنها "العمليات التي يمكنها توحيد جهود المواطنين والحكومات لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية ومساعدتها على الاندماج في حياة الأمة أما Pierre Ducasse فعرف التنمية المحلية على أنها "تجنيد للمتعاملين المحليين (دولة، قطاع عام، خاص، منتجين، مجتمع مدني) المبني على منطق المكان وعليه اعتبرت التنمية المحلية إستراتيجية لتنمية المجتمعات المحلية، إستراتيجية تعتمد على مجموعة قواعد منها أهداف محددة وفقا للإمكانيات المتاحة، التعاون والتكامل بين كل الفاعلين المحليين، تهيئة مناخ مناسب يسمح باستغلال القدرات المحلية.[xix]، كما أنها " التعاون الفعال بين المجهود الشعبي والحكومي لتحسين نوعية الحياة لسكان التجمعات المحلية[xx] ، إن عمليات التنمية بجميع مستوياتها،هي علاقة

عضوية تؤثر و تتأثر ببعضها البعض بل أنها لا يمكن أن تتحقق بالتركيز على الكل وحده فهي تتناول كل مكونات ذلك الكل بكافة جوانبه[xxi] ، ومن ثم يمكن القول أن التنمية المحلية هي "مجموع العمليات والأنشطة التي تهدف إلى تطوير المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمجتمعات المحلية"[xxii]

1.2- المقاولة كمحرك للتنمية المحلية: لقد حظيت المقاولة في الفكر الاقتصادي بقدر كبير من الاهتمام حيث اعتبر الكثير من الاقتصاديين المقاول درع المؤسسة الصغيرة، وتأتي أهمية هذه المؤسسة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المؤسسات الكبرى التعامل معها، إن المقاولة ظاهرة معقدة تجمع بين مشروع إنشاء المقاولة وحامل فكرة المشروع وذلك في محيط معين[xxiii]. لقد عرفت العشرين سنة الماضية الكثير من الأبحاث حول المقاول نتيجة تزايد دور المؤسسة ص و م في الفعالية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق تفعيل المحيط بخلق فرص عمل واستغلال الموارد المحلية، فقد اقتنع J. Schumpeter بأن المقاول الشخص الذي يبحث عن تحقيق مصلحة ما بجمع الوسائل والقدرات من أجل تلبية هذه الحاجات بتحمله المخاطر[xxiv]. يعتبر Richard Catillon (1730) أول من تناول بالدراسة مفهوم المقاول كما ربط GATNER (1993) المقاول بالمؤسسة واعتبر المقاول محور التطور الاقتصادي[xxv]يقوم بنشاطه في ظل اقتصاد بالغ الديناميكيةوعليه فإن التنظيم هو مفتاح التنمية[xxvi]. إن التنمية المحلية تعتبر منظومة دائرية متفاعلة مع المحيط لذلك تراوحت نظريات النمو والتنمية بين طرفين، الطرف الأول اعتبر أن قوة الدفع المحركة للعملية التنموية تتدفق من حواف المحيط بصفة أساسية، بينما اعتبر الطرف الثاني أن التنمية تتلقى قوة دفعها من داخلها بالذات[xxvii]. وإذا ما أخذنا الطرف الثاني والذي تبلورت أفكاره مع نهاية القرن الماضي نجد أن التنمية منظومة متمحورة أساسا حول مركزها أو مدفوعة من ذاتها ما يطلق عليه بـ Le développementendogène، هذه النظرة التي تبناها أكثر الاقتصادي الأمريكي Paul Romer ، ومنه تناولها بعض الكتاب الإيطاليين [xxviii]والمستمدة من التحول السريع الذي عرفته إيطاليا في مجال التنمية المحلية، وعليه ظهر تفسيرين لذلكالأول مستمد من A.Marshall الذي اعتمد على دور المجمعات الصناعية باعتبارها تولد وفورات بفعل تجمع نشاط صناعي ذي طابع عنقودي تتعامل فيه المؤسسات الصغيرة مع بعضها البعض لقد ولدت أفكار مارشال مفهوم الإنتاج المحلي هذا المفهوم الذي طوره G.Becatteni سنة 1982 وكتاب آخرون [xxix] الذين جعلوا من موضوع نظام الإنتاج المحلي (SPL) في مقدمة اهتماماتهم خاصة دراسة التجارب المعروفة عالميا ومنها المجمعات الصناعية الإيطالية التي عرفت تطورا ملحوظا منذ الخمسينات بالإضافة إلى تجارب أخرى مثل Silicon Valley في الولايات المتحدة الأمريكية، A Sophia Antipolis في فرنسا، المجمع التكنولوجي Edeon في السويد، المجمع الصناعي في Louvain la neuve ببلجيكا الذي خصص له 40 هكتار من أجل توطين المؤسسات الصغيرة وبرنامج تجمع المؤسسات الصغيرة في النرويج الذي انطلق في 1982، خصصت له الحكومة حوالي 3 مليارات دولار لتمويل مشاريعه [xxx] ، ناهيك عن العديد من التجارب مثل Bengalor في الهند لأجهزة الإعلام الآلي ومجمع إنتاج أدوات الجراحة الطبية في باكستان، أما التفسير الثاني والمستمد من أفكار Schumpeter ويطلق عليه اتجاه الشومبتريين الجدد الذي فسر التنمية المحلية بقوة الابتكار وذلك من خلال تنامي القدرة الابتكارية والإبداعات للمؤسسات عبر الزمن ومن الشروط التي تجعل منطقة ما ذات كفاءة ديناميكية هما البحث والتطوير، العمل الماهر، تبادل الخبرات والمعارف[xxxi].

2.2- مدى ملائمة قطاع المؤسسات المؤسساتص وم لاقتصاديات الدول النامية: تتميز المؤسسات ص وم بخصائص تتلاءم وخصائص البلدان النامية وذلك لما لها من قدرة على توفير فرص عمل واستغلال اليد العاملة وتحويلها إلى طاقة منتجة هذا يمكنها من امتصاص فائض العمالة الذي يتزايد سنوياً بتزايد معدل النمو السكاني، قدرتها في تعبئة المدخرات الصغيرة تجربة ، فقد اعتمدت الكثير من هذه البلدان على سياسة التصنيع الثقيل والمؤسسات الكبرى اعتقادا منها أن هذا

النموذج يعالج مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، مما أدخلها في دوامة المديونية الخارجية والتبعية للخارج[xxxii]، صاحبها ارتفاع في معدلات البطالة والفقر وتعثر التنمية الشاملة مع غياب كلي للتنمية المحلية، كل هذا جعلها تسن قوانين وهيئات داعمة للاهتمام بالمؤسسات ص و م من أجل تنمية تعمد على قدراتها الذاتية، المؤسسات ص و م تعتمد على الموارد المحلية في الإنتاج مما يجعلها تتلاءم مع وضعية الدول النامية نظراً لتوفر هذه الموارد. إن المتمعن في خصائص المؤسسات ص و م ومقارنتها بخصائص البلدان النامية (البطالة، الفقر، سوء استخدام الموارد المعطلة، الاعتماد على الواردات، ضعف الصادرات من السلع والخدمات والاختلال في نمو القطاعات الاقتصادية،... الخ) سوف يدرك مدى ملائمة هذه المؤسسات لظروف هذه البلدان.

3- واقع المؤسسات ص وم في الجزائروأهميتها الاقتصادية: مع بداية القرن الحالي أدركت الجزائر مثل باقي دول العالم مدى أهمية المؤسسات ص و م في التنمية الاقتصادية، هذا الإدراك جاء نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع نهاية الثمانينات والتي عجلت بتبني إصلاحات اقتصادية والتحول إلى اقتصاد السوق، هذه الإصلاحات أفرزت مجموعة من الآثار السلبية خاصة في الجانب الاجتماعي، خاصة البطالة والفقر مع تراجع معدلات النمو خاصة في القطاعات الإنتاجيةولإبراز واقع المؤسسات ص و م في الجزائر وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية نتناول العناصر الآتية:

1.3- تطور المؤسسات ص و م في الجزائر: تعود نشأة المؤسسات ص و م في الجزائر إلى فترة الاستعمار وابتداءً من سنة 1958 أصبحت هذه المؤسسات تعمل لأجل تطوير صناعة محلية تخدم المستعمر والمعمرين والإبقاء على تبعية الاقتصاد الجزائري لاقتصاد فرنسا [xxxiii]، غداة الاستقلال ورثت الجزائر مجموعة من المؤسسات ص و م تتمركز في المدن الكبرى تنشط هذه المؤسسات في قطاع الصناعات الاستخراجية والصناعات الاستهلاكية. إن السياسة التنموية المنتهجة من طرف الجزائر بعد 1967 ركزت على الصناعات الكبيرة المنتجة لوسائل الإنتاج بينما المؤسسات ص و م فكان ينظر لها على أساس أنها صناعة ثانية أما مؤسسات القطاع الخاص فقد تم تأطيرها بموجب قانون الاستثمار 1966[xxxiv]، هذا القانون الذي كرس احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي ويسمح فقط لما يسمى بالقطاع الخاص الوطني الموجه، ويتبين مدى الأهمية التي أولاها المخطط الرباعي الثاني لقطاع المؤسسات المحلية وهذا لأجل توزيع التنمية على مختلف مناطق الوطن، لكن هذه المؤسسات تركزت أكثر في ولايات الهضاب العليا والولايات الساحلية كما أن تأثيرها كان ضعيفا على التنمية المحلية عند مقارنة عدد المشاريع المبرمجة في كل ولاية بعدد سكانها، أما حجم الاستثمارات فقد بلغ حوالي 940 مليون دج، موزعة على الفترة 67-78 أي المخططات الثلاثي، الرباعي الأول والرباعي الثاني.[xxxv] لقد جاء في برنامج المخطط الخماسي الثاني (80-84) ضرورة الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م واعتبارها إحدى أدوات معالجة العجز في مناصب العمل وتدعيم القطاعات الاقتصادية بالخدمات الضرورية، بالإضافة إلى جعلها مكملة للصناعات الكبرى في إنتاج السلع والخدمات[xxxvi] ، أما في الفترة (82-88) وحسب توجهات المخططين الخماسي الأول والثاني أعطيت أهمية خاصة لقطاع المؤسسات ص و م، ترجم ذلك في قانون 1982/08/21 المتعلق بالاستثمار الذي أعطى لقطاع المؤسسات ص و م مكانة هامة في استراجية التنمية مما دعمها بمجموعة من الإجراءات التحفيزية كالحق في الحصول على المواد الأولية والتجهيزات، بالإضافة إلى إنشاء ديوان يتكفل بتوجيه ومتابعة الاستثمار الخاص، ولقد اعتبر هذا بداية الاهتمام بالقطاع الخاص وإشراكه في التنمية الاقتصادية.أما الفترة (85-87) فقد عرفت تسجيل حوالي 3549 مشروع بمبلغ استثماري قدره 10.3 مليون دج، تم إنجاز منها حوالي 373 مشروعاً أي ما يعادل 10% فقط من مجمل المشاريع[xxxvii]، وهذا راجع إلى البيروقراطية والعراقيل التي تقف عاتقا أمام تطور المؤسسة الصغيرة الخاصة. إن الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزائر مع بداية سنة 1986 الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات وارتفاع مستوى المديونية وما صحبها من الدعوة إلى ضرورة التخلي عن الاقتصاد المخطط الموجه والانتقال إلى

اقتصاد السوق، هذه الوضعية جعلت الجزائر تتبنى مجموعة من التشريعات لتشجيع الاستثمار ومنها المرسوم الخاص بتطوير وتنمية الاستثمارات الصادر بتاريخ 1983/10/05، هذا المرسوم الذي تضمن مجموعة إجراءات جديدة منها [xxxviii] حرية الاستثمار، تحديد مدة دراسة الملف الاستثماري بـ 03 أشهر، التقليل من الإجراءات الإدارية المرتبطة بتكوين ملف الاستثمار، لكن الإحصائيات المقدمة في سنة 2000 تشير إلى بقاء معظم المشاريع الاستثمارية مجمدة ، حيث وصل عددها الملفات المتبقية في أدراج الإدارة حوالي 43000 ملف[xxxix]، ولأجل تخطي هذه العقبات تم تعديل قانون الاستثمار بالتعليمة رقم 01 -03 المؤرخة في 2001/08/20 بالإضافة إلى القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م الصادر في 2001 والذي اعتبر كأرضية للانطلاق في تدعيم قطاع المؤسسات ص و م في الجزائر. إن الأهمية التي أولتها الدولة للاستثمارات الخاصة ساهم في تنمية قطاع المؤسسات ص و م حيث وصل عددها إلى 159507 مؤسسة في 1999 موزعة كالآتي:

جدول (1): توزيع المؤسسات ص و م حسب الطبيعة القانونية لسنة 1999

طبيعة المؤسسة	عدد المؤسسات	%	العمالة	%
مؤسسة مصغرة	148.725	93.2	221.975	35.0
مؤسسة صغيرة	9.100	5.75	176.731	27.8
مؤسسة متوسطة	1.682	1.05	235.669	37.2
المجموع	159.507	100	634.375	100

المصدر: CNES, Rapport surla PME en Algérie, 2002, p13

من الجدول يتبين أن 93.2% من المؤسسات هي مؤسسات مصغرة فيما المؤسسات ص و م تساهم بحوالي 7% من مجموع هذه المؤسسات، كما تساهم بحوالي 53.8% في الناتج المحلي الإجمالي (1998)، وهي تتمركز أكثر في قطاع البناء والأشغال العمومية بحوالي 38.9% يليه قطاع التجارة بـ 10.45% (إحصائيات 1998). إن صدور القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م في 2001 كان بمثابة الإطار العام الذي جاء ليدعم نمو وتطور هذا القطاع، ويضع إستراتيجية وسياسة خاصة لتنميته وجعله أداة لمعالجة آثار سياسات الإصلاح الاقتصادي والتعديل الهيكلي والتي تمثلت في ارتفاع معدل البطالة نتيجة تقلص عدد الوظائف المستحدثة في القطاع الاقتصادي العمومي بالإضافة إلى حل المؤسسات العمومية والذي قذفت بحوالي 400.000 عامل للبطالة بين سنوات (94 -98)، فحسب تقرير المفتشية العامة للعمل لعام 1998 تم حل 815 مؤسسة منها 134 مؤسسة اقتصادية عمومية و679 مؤسسة محلية، نتج عنها ارتفاع عدد العمال المحالين على البطالة الى405000 عامل[xl]، مما رفع معدل البطالة إلى حوالي30% مع نهاية 1997 والجدول الموالي يوضح تطور معدل البطالة (1985 -2003).

جدول (2): تطور معدل البطالة في الجزائر (1985 – 2003).

1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991	1992	1993
9.7	غ م	21.4	غ م	18.1	15.7	21.2	23.8	23.2
1994	**1995**	**1996**	**1997**	**1999**	**2000**	**2001**	**2002**	**2003**
24.4	28.1	28.0	28.0	29.2	29.5	27.3	25.9	23.7

المصدر: Institut de la méditerranée, FEMISE, profil pays, Algérie 2005, p:2

من الجدول يتبين أن تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وبرنامج التعديل الهيكلي منذ 1994 إلى غاية 2000 ساهمت في رفع معدلات البطالة إلى أعلى المستويات، ازدياد حدة الفقر الذي وصل إلى 14% حسب بعض تقارير بعض الهيئات الدولية

كالبنك الدولي وبالتالي تأثرت الفئات الهشةبسبب انفصال السياسة الاقتصادية عن السياسة الاجتماعية وتركيز الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر على إعادة التوازنات الاقتصادية الكبرى.

2.3- آليات دعم المؤسسات ص وم في ظل برامج النمووالإنعاش الاقتصادي:

أ- آثاربرنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) على قطاع المؤسسات ص وم: لقدبلغ عدد المشاريع المبرمجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) والى غاية سنة 2003 ما يقارب 16063 مشروع موزعة[xli]أما المشاريع المخصصة لتحسين محيط المؤسسات ص و م فتمثلت في [xlii] إعادة تهيئة 21 منطقة صناعية و05 مناطق نشاط، إعادة تأهيل 38 وحدة صناعية، عصرنة الطرق الوطنية، والولائيةوالبلدية، تم توفير ما يقارب 728666 منصب عمل في الفترة الممتدة من 2001 إلى 2003 اقلها كان في الصناعة.

جدول (3): تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة (2001-2004).

2004	2003	2002	2001
225449	207949	188893	179893

المصدر: إحصائيات وزارة المؤسسات ص و م (2001 إلى 2004).

3.3-آثار البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005- 2009) على قطاع المؤسسات ص وم: إن تقييم البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009) في مختلف القطاعات الاقتصادية قد يتطلب بحثا مستقلا، لكن انعكاسات هذا البرنامج على قطاع المؤسسات ص و م كانت من حيث توجيه الاستثمار إلى القطاعات ذات العلاقة بالمحيط الاقتصادي ساهمت ولو بشكل بطيء في نمو وتطور تعداد المؤسسات ص و م حيث وصل عددها نهاية 2008 إلى حوالي 331387 مؤسسة صغيرة ومتوسطة خاصةأي بمعدل نمو قدره 30.7 % مقارنة بـ 2005 وأن متوسط عدد المؤسسات المنشأة سنويا يعادل 23000 مؤسسة (بما فيها المؤسسات المعادة للنشاط).

جدول (4): تطور تعداد المؤسسات ص و م الخاصة (2005-2008).

السنوات	2005	2006	2007	2008	النمو
عدد المؤسسات	245842	269803	293946	331387	%34.79

المصدر: وزارة المؤسسات ص و م – إحصائيات 2005-2008 الجدول من ترتيب الباحث.

ارتفع عدد مناصب العمل في قطاع المؤسسات ص و م في الفترة الممتدة من 2005-2008 بشكل ملحوظ خاصة خلال فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، والجدول الموالي يبين تطور العمالة في قطاع المؤسسات ص و م (2005-2008) خارج قطاع الصناعات التقليدية.

جدول (5): تطور العمالة في قطاع المؤسسات ص و م (2003 -2008).

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008
العمالة في قطاع المؤسسات ص و م	705000	838504	1.157856	1.252.647	1.355.399	1.540209
العمالة الإجمالية [xliii]	6700000	7.800.000	8100.000	8.688000	8.594.000	9.146.000
مساهمة المؤسسات ص و م في العمالة الإجمالية	%10.52	%10.75	%14.29	%14.41	%15.77	%16.84

المصدر: جدول مصمم من طرف الباحث من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات ص و م (2003-2008) وإحصائيات الديوان الوطني للإحصاء. Chomagewww.ons.dz/emploi.

إلى غاية 2008/12/31 شغل قطاع المؤسسات ص و م حوالي 1.540.209 عامل أي بمعدل نمو قدره 118% مقارنة بسنة 2003 وأن مساهمة قطاع المؤسسات ص و م بما فيه قطاع الصناعات التقليدية في التشغيل لا تتعدى 17% وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70% و أكثر، أما مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في القيمة المضافة الإجمالية فقد وصل إلى حوالي 86% في 2007 و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 80.80% في نفس السنة.

4.3- آثار برنامج دعم النمو (2010- 2014) على قطاع المؤسسات ص وم:

إنبرنامجالاستثماراتالعموميةالذيوضعللفترةالممتدةمابين2010 – 2014 قدرت اعتماداته المالية بحوالي 21.214مليارديناردجزائريمايعادل 191 مليارد ولاريشملشقين اثنينهما استكمالالمشاريعالكبرىالجاريإنجازهاأما دعم البرنامج لقطاع المؤسسات ص وم فقد أولى البرنامج أهمية كبيرة لهذا القطاع والهدف منه التشغيل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة حيث خصص مايقارب 620 ليارد جلترقيةالمؤسساتص وممنخلالإنشاءمناطق صناعيةودعمالقروضالبنكيةالتيقدتصلإلى 200مليارد ج لنفسالغرض.

5.3- آليات دعم وترقية المؤسسات ص وم: لقد تم إنشاء هيئات خاصةهدفها تدعيم الشباب الراغب في إقامة نشاط خاص أو تدعيم العمال الذين فقدوا مناصب عملهم و مؤسسة القرض المصغر للتقليل من الفوارق الاجتماعية والقضاء على ظاهرة الفقر ومن أهم هذه الهيئاتالوكالة الوطنية لدعيم تشغيل الشبابأوكلت لها مهمة تدعيم الشباب البطال الأقل من 25 سنة على خلق نشاط خاص ، بالإضافة إلى مهمتها الأساسية وهي المساهمة في إدماج العاطلين عن العمل للتخفيف من حدة البطالة القرض المصغر مهمتهدعمالبطالين الذين لا يوجد لديهم دخل سواءً منتظم أو غير منتظم، الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة مختص في إدماج البطالين ما فوق 35 سنة في الأعمال الحرة، والجدول المالي يوضح مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة في إنشاء المؤسسات الصغيرة مقارنة بالوكالة الوطنية لتشغيل الشباب.

جدول (6): تطور تعداد المؤسسات ص وم- العمالة والاستثمارات 2018/2016 .

هيئة الدعم/ مؤسسة ص وم	2016	2017	2018
Ansej	364000	370210	374325
Cnac	135376	140391	143493
Angem	769643	796333	844926

العمالة

هيئة الدعم/ عامل	2016	2017	2018
Ansej	870617	882003	892699
Cnac	280526	292942	300602
Angem	1154472	1194499	1267389

الاستثمارات

هيئة الدعم	2016 دج	2017 دج	2018 دج
دج Ansej	486 1139598027	1167646867035	11189162058
Cnacمليون دج	,77434832	,30292942	471951,51
دجAngem	,8847199659988	49691596108,88	,8053947900465

المصدر: جدول مجمع من معطيات النشرية الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2016 / 2018

يعتبر التمويل من أهم المعوقات التي تعترض نمو وتطور المؤسسات ص و م ولهذا الغرض قامت الجزائر بإنشاء الصندوق الوطني لضمان القروض وهذا لتسهيل حصول المستثمرين على القروض البنكية نظرا لعدم توفر الضمانات لدى الكثير من طالبي هذه القروض،حيث بلغ عدد الضمانات الممنوحة 2289 ضمان بتكلفة قدرها 9.94 مليار دج لكن نلاحظ أن 37% فقط من طلبات ضمان القرض تمت تلبيتها وهذا لايشجع المستثمرين الصغار وخاصة البطالين [xliv]. ونظرا لأهمية الاستثمار في التنمية الاقتصادية تم تدعيمه بالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI[xlv] ، بالإضافة إلى المجلس الوطني للاستثمار (CNI) ، هذه الهيئات التي أوكلت لها مهمة تدعيم الاستثمار وخاصة في المناطق النائية والهضاب العليا، هذه الهيئات التي تعمل بصيغة الشباك الوحيد الذي يعمل على تشجيع المستثمرين بمنحهم امتيازات خاصة مثل الإعفاءات الجبائية بالإضافة إلى التقرب من المستثمر بفتح فروع للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في معظم الولايات، ويتبين أن 75% من الاستثمارات وجهت نحو المؤسسات ص و م ، حيث بلغ حجم هذه الاستثمارات حوالي 11780833 مليون دج مقابل 212 مليون دج لصالح المؤسسات الكبرى ، توفر هذه الاستثمارات ما يقارب من 1098011 منصب عمل [xlvi]. لقد أشار القانون التوجيهي للمؤسسات ص و م الصادر في 2001 إلى تدعيم المؤسسات ص و م بهيئات دعم أخرى نذكر منها [xlvii]الوكالة الوطنية للتنمية الاجتماعية ADS، مراكز التسهيل ومشاتل المؤسسات، صناديق ضمان القروض، بورصات المناولة مع إنشاء مجلس وطني لترقية المناولة، نظام للإعلام الاقتصادي خاص بالمؤسسات ص وم، ، ترقية التكوين لأرباب المؤسسات ص و م تشجيع المؤسسات ص و م على التصدير. إن التدعيم الذي عرفه قطاع المؤسسات ص و م جعله ينمو بحوالي 73.6% بين سنوات (2003 – 2018) ، بحيث انتقل عدد المؤسسات ص و م الخاصة من 288587 مؤسسة إلى 1093170 أي بزيادة قدرها 804583 مؤسسة في ظرف ستة عشر سنة، أي بمعدل 53638 مؤسسة في السنة وهو معدل ضعيف جدا مقارنة حتى ببعض الدول النامية وهذا ما يبينه الجدول الموالي:

جدول (7): تطور تعداد المؤسسات ص و م (2003 – 2008 – 2010 – 2015 – 2018)

السنوات	2003	2010	2015	2018	النمو 2018/2003
مؤسسات خاصة	288587	619072	934569	1093170	73.6

المصدر:نشرية المعلومات الاقتصادية ، وزارة الصناعة والمناجم (2003-2018)

جدول (8): تطور العمالة في قطاع المؤسسات ص و م (2003 -2008)

السنوات	2003	2010	2015	2018
العمالة في قطاع المؤسسات ص و م	705000	1625686	2371020	2601958
العمالة الإجمالية [xlviii]	6700000	9375000	10594000	10858000
مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في العمالة الإجمالية	10.52	16.70	22.38	23.93

المصدر: جدول مختصر من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة الصناعة والمناجم (2003 – 2018)

والجدول يوضح وأن مساهمة قطاع المؤسسات ص و م بما فيها قطاع الصناعات التقليدية في التشغيل لا تتعدى 20% وهي نسبة ضعيفة مقارنة ببعض الدول التي تجاوزت حصة هذا القطاع في التشغيل 70% و أكثر، أما مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في القيمة المضافة الإجمالية فقد وصل إلى حوالي 80% في 2018 و مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وصلت إلى 80.80% في نفس السنة.

جدول (9): مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة (2003 – 2018)

السنوات	2003	2010	2015	2018
قطاع خاص	75.5	78.3	78.2	75.5
قطاع عام	24.5	21.7	21.8	24.5
المجموع	100	100	100	100

المصدر: جدول مختصر من خلال نشرية المعلومات الإحصائية، وزارة المؤسسات ص و م (2003 – 2018)

4- دور المؤسسات ص وم في التنمية المحلية بولاية سطيف: تعتبر المؤسسات ص و م ركيزة التنمية المحلية في معظم دول العالم لما تتميز به من مرونة وتأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية ولمعرفة مدى مساهمة هذه المؤسسات في تنمية المجماعاتالمحلية بولاية سطيف نتناول بالدراسة المحاور الآتية:

1.4- نبذة عن ولاية سطيف: تستمد ولاية سطيف خصوصيتها الاقتصادية من موقعها الإستراتيجي، حيث تتوسط ستة ولايات وهمزة بين الشمال والجنوب والشرق والغرب، تحتل المرتبة الثانية وطنيا من حيث عدد السكان بحوالي 1.692.615 نسمة سكان ولاية سطيف موزعون على 60 بلدية و20 دائرة كما تتوفر ولاية سطيف على شبكة طرقات تقدر الوطنية منها 634.49 كلم والولائية689.175 كلم والبلدية 2162.180 كلم ، أكثر من 99.01% من السكان مزودون بالكهرباء، أكثر من 87.35% مزودون بالغاز الطبيعي، 70 % من سكانها شباب ، منهم 60 % في سن العمل ، حافظت على طابعها الفلاحي بمساحة صالحة بحوالي 86 % ، فيها تمثيل عن كل البنوك المعتمدة بالجزائر (29 بنك) ، تتوفر على قطاع سياحي متنوع ، تتوفر على مناطق صناعية صغيرة ومتوسطة وكبيرة كما أنها من أهم الأقطاب الوطنية في مجال الصناعة.

2.4- واقع التنمية المحلية بولاية سطيف: إن سياسات التنمية المحلية التي تعاقبت منذ الاستقلال سمحت بتحقيق نتائج حسنة خاصة في مجال التنمية البشرية لكن لم تنجح في التقليل من الفوارق الجهوية سواءً بين الشرائح الاجتماعية أو النشاطات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن الاستثمارات التي قامت بها الدولة خدمت أكثر المجمعات السكنية الكبرى وبقيت

المدن الصغرى بعيدة عن تنمية محلية حقيقية، مما شجع على الهجرة نحو المدن الكبرى والمتوسطة وما صاحب ذلك من مشكلات مثل السكن والخدمات ، بالإضافة إلى توفير مناصب العمل والتعليم والصحة وغيرهما من الحاجيات الضرورية.

3.4 برامج التنمية المحلية وآليات تدعيم المحيط المحلي بولاية سطيف: على الرغم من الصعوبات التي تعترض تلبية حاجيات المجتمع المحلي تبقي البلدية كقطب قاعدي في بناء تنمية محلية حقيقية وتدعيم الاستثمار المحلي، هذا الاستثمار الذي يتطلب توفر مناخ مناسب وفتح شراكة فعالة بين القطاع الخاص والجماعات المحلية أو شراكة فعالة بين القطاعين العام و الخاص ومختلف الفاعلين في المجتمع المحلي، إن مساهمة المؤسسات ص و م في التنمية المحلية يتطلب توفر مجموعة عوامل نذكر منها البنى التحتية، العمالة ذات الكفاءة، القرب من الموردين والعملاء، الطاقة الكهربائية الكافية، وسائل النقل، المياه والعقار، هذه العوامل تعتبر العمود الفقري للتنمية الاقتصادية المحلية الناجحة، لقد عرفت بلديات ولاية سطيف الكثير من التأخر في مجال التنمية المحلية في مرحلة التسعينات وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر منه الانخفاض الذي عرفته نفقات الدولة ، انخفاض نفقات الدولة وخاصة النفقات ذات الطابع الاستثماري بسبب الشروط التي فرضها صندوق النقد الدولي، ضعف استثمارات القطاع الخاص، غياب كلي لبرامج التنمية المحلية، غياب سلطة حقيقية في البلديات ، حل المؤسسات المحلية مثل المقاولات ما بين البلديات، الأروقة الجزائرية والمؤسسات الإنتاجية والخدمية هذه المؤسسات التي كانت ركيزة اقتصاد الجماعات المحلية، العجز المالي الذي عرفته معظم البلديات هذا العجز مس أكثر من 1200 بلدية على المستوى الوطني وأكثر من 50 بلدية على مستوى ولاية سطيف، لقد عرفت الفترة 1999-2005 ارتفاعا ملحوظا في حجم الاستثمارات الموجهة للتنمية المحلية خاصة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي انطلق في بداية سنة 2000، الهدف من هذا البرنامج، تخفيض البطالة التي وصلت إلى حوالي 45% في بعض البلديات، معالجة الفقر الذي مس غالبية بلديات الولاية، وضع حد للنزوح الريفي نحو مقرات الدوائر أو عاصمة الولاية، القضاء على التهميش والفوارق الجهوية، حيث تم تسجيل حوالي 466 عملية من 1999 إلى 2005 باستثمارات قدرها 37,8 مليار دج 60% منها وجه نحو القاعدة الهيكلية والقاعدة الاقتصادية والاجتماعية، والجدول الموالي يبين توزيع الاستثمارات غير في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي حسب الدوائر للفترة 99-2005 بولاية سطيف.

جدول (10): توزيع الاستثمارات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي ببعض دوائر ولاية سطيف (99-2005). (**PSD**: البرامج القطاعية، **PCD**: المخططات البلدية للتنمية) الوحدة:1000 دج

الدائرة	عدد السكان 2005	PSD 1000دج	PCD 1000 دج	المجموع PSD+PCD	%
سطيف	279227	1.874.489	47500	1921989	45,49
عين أرنات	88382	186519	74500	261019	6,17
عين الكبيرة	57664	88773	40550	129323	3,06
بابور	34292	35540	25396	60936	1,44
بني ورتيلان	57788	67339	41000	108339	2,56
بوعنداس	51342	123422	43513	558535	13,21
بوقاعة	61668	37080	53850	90930	2,15
قانزات	8083	6923	24515	25438	0,60
العلمة	190934	282144	58000	340144	8,05

المصدر: جدول مرتب اعتمادا على المعطيات الإحصائية، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، ولاية سطيف.

من الجدول يتبين أن الاستثمارات الموجهة للتنمية المحلية تمركزت أكثر بعاصمة الولاية بحوالي 45,49%، أما الدوائر الأخرى وهي 14 دائرة من أصل عشرين استفادت بأقل من 5% من حجم الاستثمارات المحلية، وإذا ما أخذنا توزيع الاستثمارات في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالنسبة لعدد السكان نجد أن دائرة بوقاعة مثلا استفادت من 3800 دج تقريبا لكل ساكن، أما دائرة بابور فلم تستفد سوي من 1700 دج/ساكن، هذا يبين بأن الدوائر التي تعاني من البطالة و الفقر والنقص الكبير في الهياكل القاعدية لم تتلقي الاستثمارات اللازمة للخروج من العزلة والتهميش التي تعيشها. لقد جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو **2005- 2009** لأجل تكملة برامج التنمية المحلية وخلق إطار مناسب للحياة خاصة في المناطق الريفية والتي تضررت بفعل عدة عوامل، منها برامج الإصلاح الاقتصادي لفترة التسعينات والوضعية الأمنية حيث أفرزا العديد من المشكلات ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي، مثل البطالة، الفقر، الهجرة الريفية والتأخر في إنجاز المرافق الضرورية والقاعدة الهيكلية، والجدول الموالي يبين توزيع المخططات البلدية للتنمية في الفترة الممتدة من 2005-2008.

جدول (11): توزيع المخططات البلدية للتنمية (PCD) حسب القطاعات (2005-2009). 1000 دج

القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009	النمو%
الطرق البلدية	368866	1.001745	957093	436568	509832	38,21
تهيئة حضرية	59600	573311	1132749	384606	349753	486
تدعيم البلديات	16000	86800	36108	39865	10110	-36,8
الخدمات	215239	263444	179210	160300	15000	-27,9

المصدر: جدول مرتب حسب المعطيات الإحصائية (2005-2009)، مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية سابقا، سطيف.

نلاحظ أن جميع القطاعات عرفت نموا مميزا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، حيث تصدرت هذا النمو كلا من التهيئة الحضرية، الطرقات والبرامج البلدية وهذا يدعم أكثر القاعدة الهيكلية لخلق محيط اقتصادي واجتماعي من شأنه أن يحفز الاستثمار المحلي ويحفز الجماعات المحلية على استغلال مواردها المحلية، أما البرامج القطاعية (PSD) فقد عرفت انخفاضا بمعدل 2,8% وهذا راجع إلى الانخفاض الذي عرفته البرامج القطاعية غير الممركزة في بعض القطاعات مثل النقل، التوزيع والاتصالات . إن المعطيات المتوفرة حول توزيع المشاريع الاستثمارية في ولاية سطيف، تشير إلى أن هذه المشاريع تتمركز أكثر في المناطق الحضرية القريبة من الخدمات والأسواق، بالإضافة إلى قربها من مصادر المواد الأولية والمناطق الصناعية ومناطق نشاط، والجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الاستثمارية حسب الدوائر وطبيعة الاستثمار لسنة 2017.

جدول (12): توزيع المشاريع الاستثمارية المعلنة حسب طبيعة الاستثمار ل ببعض الدوائر (2017).

الدوائر	الصحة	البناء وش. ع	صناعة	نقل	سياحة	خدمات
سطيف	08	26	19	15	05	06
عين أرنات	01	08	08	11	0	10
عين الكبيرة	01	03	03	10	0	12
قانزات	01	03	05	0	0	06
موكلان	0	0	0	25	1	10
العلمة	05	6	12	18	05	16
حمام سخ	0	01	01	04	03	06
بئر العرش	01	0	0	06	0	08
جميلة	0	01	0	05	0	01

المصدر: جدول مرتب وفقا لإحصائيات الولاية والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار. سيطف.

إن توزيع المشاريع الاستثمارية على البلديات يبين أن هذه المشاريع تتمركز أكثرفي كل من بلدية سطيف، عين أرنات، بوقاعة والعلمة، إي أن 16 بلدية من أصل 60 بلدية استفادت من حوالي 220 مشروع من أصل 278 مشروع استثماري على مستوى الولاية أي ما يعادل 80% من مجموع المشاريع المبرمجة في إطار الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وهذا لايسمح بقيام تنمية على مستوي الولاية. إن التأخر الذي عرفته التنمية الاقتصادية والاجتماعية لولايات الهضاب العليا أدى إلى الإعلان عن برنامج خاص لصالح هذه الولايات، حيث استفادت ولاية سطيف مثل باقي الولايات ببرنامج لصالح 13 بلدية تم تخصيص غلاف مالي قدر بحوالي 350 مليون دج لإنجاز 166عملية الهدف منها خلق 3136 منصب عمل دائم و17066 منصب عمل مؤقت، أما القاعدة الاقتصادية والاجتماعية فقد استفادت من 31 عملية بتكلفة قدرها 6,7 مليون دج أي ما يعادل 21,09% من مجمل الغلاف المالي للبرنامج [xlix]، لقد أولى برنامج دعم النمو 2014/2010 أهمية للتنمية المحلية بحيث استفادت ولاية سطيف من اعتمادات مالية مهمة تسمح بتحسين محيط الجماعات المحلية مثل النقل ، الأشغال العمومية والتنمية الريفية اعتمادات مالية موزعة على التوالي 1365 و 1460 و25734 ملين دج هذه الاستثمارات التي تعتبر إحدى الركائز الأساسية في تدعيم مناخ الأعمال للجماعات المحلية وجلب المستثمرين وتشجيعهم خاصة في تنمية قطاع المؤسسات ص و م بالولاية.

5- واقع قطاع المؤسسات ص وم في ولاية سطيف ودوره في التنمية المحلية.

1.5 - دور المؤسسات الصغيرة في استغلال الموارد المحلية: إن التنمية المحلية تعتمد بالدرجة الأولى على استغلال الموارد المحلية وتثمينها وجعلها في خدمة التنمية الاقتصادية. إن الجماعات المحلية في ولاية سطيف تتوفر على موارد هامة لم يتم استغلالها إلى يومنا هذا ، والجدول الموالي يوضح نسبة اعتماد الصناعات ص و م على الواردات من المواد الأولية.

جدول (13): نسبة اعتماد المؤسسات ص و م الصناعية على الواردات من مدخلات الإنتاج (2010)

طبيعة المواد	المستوردة	المحلية
الحليب ومشتقاته	%83.6	%16.4
الحبوب ومشتقاتها	%74	%26
المشروبات الغازية والعصائر	%80	%20
النسيج	%57	%43
الخشب ومشتقاته	%91	%9
الورق والمواد المكتبية	%98	%2

المصدر: جدول مرتب من طرف الباحث اعتمادا على المعطيات الإحصائية لـ:

Euro développement – PME, recueil des fichiers sous sectorielles, pp: 57, 94, 127,160

من الجدول، يتبين أن المؤسسات الصناعية ص و م تعمد وبشكل كبير في انتاجهاعلى المواد الأولية المستوردة وصلت إلى حد 90% ،على الرغم من أن الكثير من هذه المواد الأولية مثل الحليب و الخشب والحبوب يمكن توفيرها محليا .

2.5 - دور المؤسسات ص و م في تنويع النسيج الصناعي: من خصائص المؤسسات ص و م قدرتها على الانتشار في مختلف المناطق وبالتالي تساهم بشكل فعال في تنمية الجماعات المحلية، والجدول الموالي يوضح توزيع قطاع الصناعات ص و م على جغرافية الولاية.

جدول (14): توزيع المؤسسات ص و م الصناعية جغرافيا على بعض القطاعات الأساسية في الولاية.

القطاع	شمال الولاية	وسط الولاية	جنوب الولاية
الحليب ومشتقاته	%52	%41	%7
الحبوب	%11	%29	%60
المشروبات والعصائر	%50	%34	%16
الخشب ومشتقاته	%43	%41	%16

المصدر: بتصرف Euro développementANDPME, op. cit., pp 57,94, 127,

يتضح من الجدول أن غالبية الصناعات الأساسية متواجدة في شمال ووسط الولاية، مما يولد فوارق كبيرة بين مختلف مناطق الولاية.

3.5 - دور المؤسسات ص و م في التشغيل: لقد وصل عدد العاملين في قطاع المؤسسات ص و م سنة 2018 إلى حوالي 2601958 عامل ، هذا على المستوى الوطني أما على المستوى المحلي فإن تمركز المؤسسات ص و م في المناطق الحضرية الكبرى جعل فعاليتها من حيث خلق وظائف جديدة على مستوى الجماعات المحلية ضعيف جدا مقارنة بمعدلات البطالة التي تعرفها البلديات .

جدول (15):توزيع المؤسسات ص وم مع مناصب العمل حسب قطاعات النشاط إلى غاية 2018/6/30

القطاعات	مؤسسة ص وم	مناصب العمل
الصناعة	3400	8762
النقل	1764	2307
البناء والأشغال العمومية	5365	23708
التجارة	5011	10348
قطاعات أخرى	3494	18438
المجموع	19729	63563

المصدر: الحولية الإحصائية لسنة 2017 الصادرة عن مديرية البرمجة ومتابعة الميزانية لولاية سطيف

من خلال الجدول نلاحظ أن قطاع التجارة يأتي في المرتبة الأولى ثم نجد قطاع الأشغال العمومية يأتي في المرتبة الثانية من خلال عدد المؤسسات أما القطاع الصناعي فلم يحظى باستثمارات معتبرة على الرغم من كونه الأكثر حيوية في التنمية المحلية.

4.5- التشغيل في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: الجدول الموالي يوضح توزيع المشاريع الممولة ومناصب الشغل المحققة في ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2014 – 2017)

جدول (16) :توزيع المشاريع الممولة ومناصب العمل المحققة في ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2014 – 2018).

السنوات	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
2014	1428	5350
2015	859	3374
2018	404	1538
المجموع	2691	15899

المصدر: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، مديرية سطيف 2018

جدول (17) : توزيع المشاريع الممولة ومناصب العمل المحققة في بلديات ولاية سطيف في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (2013 – 2018).

عدد البلديات	عدد المؤسسات	%	مناصب الشغل المحققة	%
10 بلديات	2980	64	10335	65.8
50 بلدية	1660	36	5437.4	34.2
المجموع	4380	100	15899	100

المصدر: جدول مرتب اعتمادا على إحصائيات الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب 2018، مديرية سطيف.

من الجدول يتبين أن 64% من المشاريع تتمركز في المدن الكبرى مثل العلمة، عين ولمان وسطيف، أما في باقي البلديات فلم تحقق هذه المشاريع سوى 34% من الوظائف على مدى 05 سنوات وتشير بعض الإحصائيات إلى أن عدد البطالين في 50 بلدية إلى غاية 2016/6/30 وصل إلى 18860 بطال،أي ما يعادل 56.42% من حجم البطالة، أما الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فلا تتعدى مساهمتها 4.3% من حجم العمالة الكلي على مستوى ولاية سطيف والمقدرة بحوالي 368629 منصب عمل [i] في مختلف القطاعات بما في ذلك العقود ما قبل التشغيل والعمل المؤقت.[ii]

5.5- التشغيل في إطار الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة: لقد كانت مساهمة الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة كالأتي:

جدول (18) : المؤسسات المنشأة عن طريق الصندوق الوطني للتأمين على البطالة 2017 - 2018

السنوات	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار مليون د.ج
2013	332	6009	30.764
2014	384	5440	29.775
2015	372	6079	37.220
2018	377	6928	43.266
المجمـوع	1465	24456	141.025

المصدر: جدول مرتب اعتمادا على إحصائيات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة، مديرية سطيف.

نلاحظ من الرسم البياني أن عدد المشاريع الممولة في انخفاض مستمر بداية من 2013 إلى غاية 2017 بنسبة تقدر بـ :14.46% وكذلك عدد مناصب الشغل بنسبة تقدر بـ 14%.

6.5- التشغيل في إطار القرض المصغر: يعتبر القرض المصغر من الأدوات الفعالة في محاربة الفقر والتهميش والجدول الموالي يوضح نشاط هذه الهيئة.

جدول (19) : المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **2018/2017**

السنوات	عدد المؤسسات	مناصب الشغل	تكلفة الاستثمار مليون د.ج
2013	332	6009	30.764
2014	384	5440	29.775
2015	372	6079	37.220
2018	377	6928	43.266
المجمـوع	1465	24456	141.025

المصدر: الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2017

نلاحظ أن نشاط هذه الهيئة تراجع في السنوات الأخيرة بحيث لم يستحدث سوى 497 منصب عمل في 2017 وهذا راجع إلى تراجع تمويل الكثير من القطاعات بالإضافة إلى إدراج شروط جديدة للاستفادة منه.

د- التشغيل في إطار مشاريع الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار:

جدول (20):المؤسسات المصغرة المنشأة عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار 2018/2013 .

السنوات	المشاريع الممولة	مناصب الشغل المستحدثة
2013	2647	3657
2014	2444	3212
2015	2073	2272
2017	383	497
المجموع	7574	9638

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مديرية سطيف.

نلاحظ أن تطور المشاريع الاستثمارية كان ضعيفا حيث لم يتم انجاز سوى 45 مشروعا في 05 سنوات على الرغم من الامتيازات الممنوحة للمستثمرين.

4- دور المؤسسات ص و م في توطين السكان: إن استقرار السكان تحكمه العديد من العوامل أهمها توفر مناصب العمل والخدمات العمومية الضرورية وبالتالي فإن المؤسسات ص و م ذات أهمية كبيرة في توطين السكان واستقرارهم والتقليل من الهجرة نحو المناطق الحضرية الكبرى. إن عدم الاهتمام بالتنمية المحلية في العشرين سنة من القرن الماضي وسياسة التصنيع كانا السبب في هجرة ريفية كبيرة، مما صعب من إدارة المدن وتوفير الحاجيات الأساسية والخدمات العامة، ففي ولاية سطيف على سبيل المثال 65.18% من سكان الولاية يتواجدون في 08 دوائر من أصل 20 دائرة [lii] ، كما بلغ عدد سكان المدن الحضرية حوالي 643595 نسمة مقابل 860830 نسمة في المناطق الريفية وشبه الحضرية مما زاد من الضغط على السلطات المحلية من حيث توفير المرافق العمومية، السكن، المياه وغيرها من الخدمات العامة، ويرجع ذلك إلى غياب نشاطات اقتصادية هامة على مستوى المجموعات المحلية خاصة المؤسسات ص و م وهذا في أكثر من 50 بلدية، والجدول الموالي يبين حركة الهجرة بولاية سطيف بين سنوات (1987- 1998-2014).

جدول (21) حركة الهجرة في ولاية سطيف (1987 – 1998-2014)

بلديات طاردة	بلديات متوازنة	بلديات جاذبة
35 بلدية	10 بلديات	15 بلدية
من أصل 60 بلدية	من أصل 60 بلدية	من أصل 60 بلدية

المصدر: CENEAP,journéed'étudessur le développement des zones de montagnenord de la wilaya de Sétif, 19 Mai 2009.p7.

6.5- دور المؤسسات ص و م في معالجة الفقر: لقد عرفت الجماعات المحلية في مختلف مناطق الوطن ارتفاعا كبيرا للبطالةوبالتالي ارتفاع معدلات الفقر في فترة الإصلاحات الاقتصادية والتعديل الهيكلي تم استحداث التمويل المصغر في الجزائر الهدف منه تمويل مشروعات مصغرة موجهة لعديمي الدخل مثل العمل بالبيت والنشاطات الصغيرة الحجم والخدماتوحسب إحصائيات وزارة المؤسسات ص و م بلغ حجم القروض غير المعوضة لصالح الفقراء منذ إنشاء هذا الجهاز حوالي 694.2 مليون دج ، استفاد منها 25550 بطال، حققت هذه المشاريع الصغيرة 38325 منصب عمل منهم 5203 نساء.إن سياسة القرض المصغر مازالت بعيدة عن الهدف الذي وجدت من أجله وهو معالجة آثار فترة التسعينات على الجانب الاجتماعي وخاصة الفقر، فمن بين 68500 طلب مقدم 1.12% فقط من هذه الطلبات وجدت قبولا لدى البنوك وعددها 974 مشروع، بينما عدد المشاريع التي دخلت حيز الاستغلال إلى غاية 2016 لا يتعدى 7475 مشروع، [liii] ، ومع التدعيم الذي قدم في السنوات الأخيرة ارتفع عدد المشاريع الممولة في إطار القرض المصغر إلى حوالي 42.971 مشروع مع نهاية 2016 ، كما يتوقع تحقيق حوالي 100.000 مشروع في سنة 2018 [liv]. إن المشاريع المصغرة المنشأة في إطار القرض المصغر بقيت هي كذلك متمركزة في المناطق الحضرية، ففي ولاية سطيف مثلا بلغ عدد المشاريع الصغيرة إلى غاية 2017/6/30حوالي 2936 مشروع ، منها 58% تتمركز في ثمانية (08) دوائر من أصل 20 دائرة، أما المشاريع المصغرة وفقا لصيغة التمويل الثلاثي فلم يتعدى عددها 108 مشروع نظرا لصعوبة التمويل، فمن أصل 2234 ملف مودع لدى وكالات القرض المصغر لم يمول منها سوى 108 مشروع، أي ما يعادل 4.83%، هذا بالإضافة إلى أن سياسة القرض المصغر لم تحقق سوى 3155 منصب عمل على مستوى الولاية، و هذا يعتبر قليلا مقارنة بعدد المهمشين والفقراء.

7.5 - مساهمة المؤسسات ص و م في الرفع من ثروة الجماعات المحلية: إن مؤشر ثروة الجماعات المحلية المتكون من مدا خيل البلديات من الضرائب والرسوم و أملاكها العقارية تتحكم فيه العديد من العوامل، من أهمها مستوى النشاط الاقتصادي، هذا النشاط الذي يتميز بالضعف في غالبية بلديات الوطن، ففي سنة 2016 سجلت 967 بلدية مؤشرا [lv]ضعيفا ما يعادل 62.7% من عدد البلديات الكلي أي أقل من 500دج/ساكن/سنة و 2% فقط من البلديات مؤشر الغنى بها يتراوح بين (960-1500) دج/ساكن/سنة، والجدول الموالي يبين مؤشر الثروة لبلديات ولاية سطيف

جدول (22) مؤشر الثروة في بلديات ولاية سطيف (2017)

المؤشر	عدد البلديات	%	درجة المؤشر
أقل من 500دج	36	60%	ضعيف جدا
600 – 900دج	14	%23.34	ضعيف
1000 -1500دج	6	%10	متوسط
أكثر من 1500دج	4	%6.66	مقبول
المجموع	60	100	

المصدر: الحولية الإحصائية لولاية سطيف 2016

من الجدول يتبين أن 60% من البلديات مؤشر ثروتها ضعيف جدا أي أقل من 500 دج / ساكن/سنة، حيث وصل إلى أقل من 200 دج في معظم البلديات ، هذا المؤشر الذي يدل على فقر هذه البلديات نظرا لغياب كلي للاستثمار وللنشاط الاقتصادي. وتجدر الإشارة هنا إلى أن البلديات التي وصل مؤشر ثروتها إلى أكثر من 4000 دج/ساكن/سنة هي بلديات يقع في محيطها مركبات صناعية كبرى تستفيد منها هذه البلديات من نسبة من الضرائب والرسوم وخاصة الرسم على القيمة المضافة، وبالتالي فان هذا المؤشر لا يعكس وجود نشاط اقتصادي متميز في هذه البلديات مثل بلدية أولاد عدوان التي بلغ مؤشر الثروة فيها 6554.8دج/ساكن/سنة نهاية 2016 مصدره الرسم على القيمة المضافة المحولة لها من مركب الاسمنت ومشتقاته.

6- نتائج الدراسة: توصلت هذه الدراسة وفي شقها التطبيقي بولاية سطيف إلى مجموعة من النتائج نوجزها في الأتي:

1.6- مساهمة قطاع المؤسسات ص و م في التنمية المحليةبولاية سطيف مازالت ضعيفة سواء من حيث استحداث مناصب العمل ، محاربة التهميش، تحقيق أهداف المجتمعات المحلية أو من حيث استغلال الموارد المحلية،

2.6- تمركز المؤسسات ص و م في مركز الولاية وفي المدن المتوسطة ذات الكثافة السكانية والنشاط الاقتصادي مما جعلها بعيدة عن تنمية جل بلديات الولاية وضعف مساهمتها في التنمية المحلية.

3.6- تعداد المؤسسات بولاية سطيف مقارنة بعدد السكان مازال بعيدا عن المعايير الدولية.

4.6- يعاني قطاع المؤسسات ص و م على المستوى المحلي من العديد من المشكلات جعلت مساهمته في التنمية المحلية ضعيفة ومن بينهامشكلة التمويلحيث 60% من المشاريع لا تجد طريقها للتمويل بسبب الشروط والضمانات المطلوبة من طرف البنوكبالإضافة إلى ضعف فعالية هيئات ضمان القروض، ضعف تأطير ومرافقة المشاريع الصغيرة، ضعف فعالية الهيئات الداعمة لقطاع المؤسسات ص وم،البيروقراطية وطول مدة دراسة الملفات المقدمة ، حجم الاقتصاد غير الرسمي ومنافسته غير القانونية للمؤسسات التي تنشط في الإطار الرسمي ،غالبية البلديات لا تملك منطقة نشاط تمكنها من استقطاب استثمارات الخواص في قطاع المؤسسات ص و م كما تحولت بعض مناطق النشاط المتواجدة إلى مناطق سكنية،المحيط الاقتصادي للمجموعات المحلية لايوفر البيئة المناسبة التي تسمح بجذب الاستثمارات الصغيرة ضعف موارد البلديات المالية لا يسمح لها بتهيئة محيطها الاقتصادي ،القوانين التي تسير الجماعات المحلية حاليا تجاوزها الزمن ولا تشجع على التنمية المحلية ، وان قيام تنمية محلية حقيقية يتطلب تحرير الجماعات المحلية من القرارات الفوقية وتطبيق مفهوم اللامركزية بشكل فعال مما يدعم استغلال هذه الموارد المتاحة محليا عن طريق تحسين المحيط الاقتصادي وتدعيم الاستثمار وخاصة الاستثمار في قطاع المؤسسات ص وم التي تعتبر المحرك الرئيسي للتنمية المحلية .

قائمة الهوامش والمراجع:

[i] - Les petites et moyennesentreprises; Rapport de Synthèse, OCDE, 2005, p. 3.**www.oecd.org/dsti/sti/industry/smes/fr**

- ستتم الإشارة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمؤسسات ص وم في كل أجزاء البحث.[ii]

[iii] - **د. ماهر حسن المحروق:** المنشآت الصغيرة والمتوسطة، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، عمان، الأردن، 2006، ص 1، بحث متوفر على الموقع **www.aabfs.org**

[iv] - **د . عبد الحميد مصطفى**،إدارة المشروعات الصغرى - العوامل العشرة لفشل المشروعات في الصناعات المختلفة ، دار الفجر للتوزيع 2002 ، ص 20 .

[v] **د.فتحي السيد عبده:** الصناعات الصغيرة ودورها في التنمية، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2005، ص 42.

[vi] أنظر تعريف المؤسسات الصغيرة وم على موقع الاتحاد الأوروبي : https://europa.eu/european-union/index_fr

[vii] - **د. أيمن علي عمر:** إدارة المشروعات الصغيرة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 38.

[viii] - **د. صفوت عوض الله:** اقتصاديات الصناعات الصغيرة ودورها في تحقيق التصنيع والتنمية. دار النهضة العربية، 1993، ص 24.

[ix] -ORGANISATION INTERNATIONALE DU TRAVAIL**www.ILO.org/Public/french/index.htm**

[x] - **د. فتحي السيد عبده:** مرجع سابق، ص 48.

[xi] - **د. أيمن علي عمر: مرجع سابق ص 40**

[12] -**Gilles Lecointre :** Le grand livre de l'économie PME , Gualino 2015, pp 36-38

- **محمد يونس عبده:** فعالية السياسات الاقتصادية في إنعاش الطاقة التصديرية، الحالة المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة الأزهر، 1998، ص 238. [xiii]

[xiv] -**G. Lecointre:** op.cit pp. 85-88

[xv] - **د. صفوت عبد السلام عوض الله:** مرجع سابق، ص 45.

[xvi] -**G. Lecointre:** Op. Cit., pp. 120-123.

[xvii] -Les petites et moyennesentreprises; Rapport de Synthèse, OCDE, 2000, p. 3.**www.oecd.org/dsti/sti/industry/smes/fr**

[xviii] -www.worldbank.org تداعيات الأزمة المالية العالمية على الدول متدنية الدخل، صندوق النقد الدولي 2009، ص 160.

[xix] -**Xavier Greffe:**Territoires en France, les enjeuxéconomiques de la décentralisation, Economica , Paris, 1984,

[xx] - **عبد المطلب عبد الحميد:** التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية 2001، ص ص 12-13.

[xxi] - **د. مصطفى محمد شديد:** دور الصندوق الاجتماعي في التنمية المحلية، رسالة مقدمة للحصول على درجة العضوية في العلوم الإدارية، أكاديمية السادات، القاهرة، 2002، ص 1.

[xxii] - **د. إبراهيم عبد الرحمن رجب:** مفاهيم ونماذج تنمية المجتمع المحلي المعاصرة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 1998، ص 28.

[xxiii] - **أ.د شعيب بونوة، س بوزيدي:** المقاولة والتنمية الاقتصادية، مداخلة في إطار الندوة الدولية حول المقاولة والإبداع في الدول النامية، المركز الجامعي خميس مليانة، 2004، ص 1.

[29] -**YvonGattaz:** La Moyenneentreprise : Championne de la croissance durable , Fayardparis 2002 ,pp 50-58

[xxv] -**M. Belattaf, N. Nedjadi:**L'impact de l'entreprenariatsur le développement territorial et régional, Casd'Elkseur, Séminaireentreprenariat et innovation dans les PVD, C. U KhemisMeliana, 2004, p. 1.

[xxvi] - **د. ع عجمية وأ. م الليثي:** التنمية الاقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص ص 92-93.

[xxvii] - **محمد عبد الشفيع عيسى:** مفهوم ومضمون التنمية المحلية ودورها العام في التنمية الاجتماعية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، أوت – سبتمبر 2008، ص 163.

[xxviii]- **د. محمد عبد الشفيع عيسى:** مرجع سابق، ص 167.

[xxix] -Rapport, Recueil des fiches sous sectorielles, ANDPME, Meda, Ed: 2007.

[xxx]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

[xxxi]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

[xxxii] - **د. عبد الرحمن يسري أحمد:** الصناعات الصغيرة في البلدان النامية، البنك الإسلامي للتنمية، سلسلة بحوث العلماء الزائرين، رقم 01، ص 10.

[xxxiii]- **بوزيان عثمان:** قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ملتقى متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي،جامعة الشلف، 17 و 18 أفريل 2006، ص 767 .

[xxxiv]- **د. عبد اللطيف بن أشنهو:** التنمية والتخطيط، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية 1978، ص 14.

[xxxv]- **بوزيان عثمان:** مرجع سابق، ص 768 .

[xxxvi]- **برنامج المخطط الخماسي الأول** وأهدافه، مطبوعات حزب جبهة التحرير الوطني، 1980.

[xxxvii] -**CNES**, Rapport de la PME, Op. Cit., 2002, p. 18.

[xxxviii] -Code de l'investissement (1993).

[xxxix]-**CNES**, Rapport de la PME en Algérie, 2002, Op. Cit., p. 201.

[xl] -**M.S Musette, MA Ishi, N. Hamouda:** Marche du travail et emploi en Algérie, BIT, Alger, Octobre 2003, p. 27.

[xli] - مخطط الإنعاش الاقتصادي الوزارة الأولى ص 4

[xlii] - مخطط الإنعاش الاقتصادي الوزارة الأولى ص 8

[xliii] - العمالة الإجمالية تضم العمال الدائمين والمؤقتين في كل القطاعات بما فيها الإدارة العمومية.

[xliv] - نشرية المعلومات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم 2018 ص 24

[xlv]- للاطلاع على مهام الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار والامتيازات الممنوحة للمستثمرين، راجع موقع الوكالة: **www.andi.dz.org**

[xlvi] - الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار مرجع سابق

[xlvii] -Actes des Assissesnationales de la PME, Ministère de la PME ARTJanvier 2004, p. 284.

[xlviii] - العمالة الإجمالية تضم العمال الدائمين والمؤقتين في كل القطاعات بما فيها الإدارة العمومية.

[xlix] - المعطيات من الوثائق الخاصة بتوزيع الاعتمادات المالية لبرنامج الهضاب العليا ،ولاية سطيف

[l]- مديرية التشغيل و لاية سطيف.

[li] -**PNUD**, Ministère de la solidariténationale, carte de pauvreté en Algérie, Mai 2001, p. 36.

[lii]- مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ولاية سطيف، إحصائيات 2008.

[liii] -rapport CNES ,évolution des dispositifsd'emploi, 2002, pp 2- 4.

[liv]- journal el watan,évaluation du dispositif de microcrédit, du 16/3/2018.

[lv]- مؤشر الثروة يحسب على أساس مداخيل البلدية مقارنة بعدد السكان.

التسويق الالكتروني كآلية لزيادة فعالية شركات التأمين التكافلي
(دراسة حالة شركة التعاونية للتأمين)
E-marketing as a mechanism to increase the effectiveness of takaful insurance companies (case study of Tawuniya insurance company)

بن الزاوي اشراق
بن باحثة ، بنوك وتأمينات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة-الجزائر-

الملخص:
أجريت هذه الدراسة على شركة التعاونية للتأمين باعتبارها أحد أهم الشركات التي سارعت إلى تبني تقنية التسويق الإلكتروني وتطوير أساليبها من خلال صنع تغيرات جوهرية في المحتوى، وجعل الموجودة حاليا أكثر كفاءة وربحية بهدف زيادة حصتها السوقية في سوق التأمين التكافلي بالمملكة العربيةالسعودية،وقد تم استخدام المنهج الوصفي والتحليلي وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المنتظرة من البحث ومنهج دراسة حالة الذي يتوافق مع طبيعة موضوع البحث. حيث تم التوصل إلى أنه قد ساعد استخدام التسويق الالكتروني في خفض تكاليف الترويج بشركة التعاونية بالشكل الذي أدى إلى خفض أسعار المنتجات المقدمة للعملاء ومنه زيادة ربحية الشركة الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني باقي شركات التأمين التكافلي للتسويق الالكتروني وتوفير البيئة الملائمة لنجاحه وفعاليته.

الكلمات الدالة: تسويق؛تسويق إلكتروني؛تجارة إلكترونية؛ تسويق الخدمات التأمينية؛ شركات التأمين التكافلي؛ مزيج تسويقي.

Abstract :

The emergence of e-marketing as a popular term in recent years has helped many insurance companies realize that e-business does not mean effectiveness in working, distributing insurance products over the Internet and browsing new distribution channels, but rather making substantial changes in content and making existing ones more Efficiency and profitability, this study was conducted on Tawuniya insurance company as one of the most important companies that rushed to adopt this technology and develop its methods in order to increase its market share in the market takaful insurance in Saudi Arabia, and has been using the analytical approach in order to reach The expected results of the research and the case study method that corresponds to the nature of the subject of the research. It was concluded that the use of e-marketing has helped to reduce the costs of promoting Tawuniya company in a way that has reduced the prices of products provided to customers, including increasing the profitability of the company, which requires the adoption of other insurance companies takaful electronic marketing and the provision of the environment appropriate for its success and effectiveness.

Key words: Marketing; E-marketing; E-commerce; Marketing of Insurance Services; Takaful insurance companies; Marketing mix.

Jel classification : N2؛O3؛ G22؛ M31.

المقدمة:

ساهم ما أحدثته الثورة التكنولوجية السريعة والمتلاحقة في عالم الاتصالات ونظم المعلومات ، والتي جعلت العالم بمثابة قرية صغيرة يسهل فيها تبادل المعلومات والبيانات بين طرفي الاتصال دون عوائق تذكر. حيث برز التسويق الالكتروني كمصطلح رائج في الأعوام الأخيرة لما يوفره من إمكانيات تقنية حديثة وسريعة ساعدت في تحويل الوظائف التسويقية إلى مفهوم حديث، وباتت تأخذ أكثر فعالية مما يجعل المنظمات تقوم بمعاملاتها التجارية مثل البيع والشراء ومختلف المبادلات وغيرها عن طريق الانترنت والشبكات العالمية الأخرى ، حيث أصبح التسويق الالكتروني مهما نظرا للمزايا التي يتمتع بها من خفض التكاليف وتوفير طرق اتصال مناسبة مع الزبائن وتوثيق العلاقة معهم بطريقة جيدة من خلال التفاعل المستمر. وشركات التأمين التكافلي كغيرها من الشركات التي تسعى إلى تحقيق مزايا إضافية لعملائها لتعزيز صورتها لديهم لذلك قامت بتبني التسويق الالكتروني باعتباره الأداة الفعالة لتحقيق النمو.

مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

كيف يمكن لتبني التسويق الالكتروني بشركات التأمين التكافلي أن يساهم في زيادة فعاليتها ؟

I .1-فرضيات الدراسة: وللإجابة عن الإشكالية المطروحة ، نقدم إجابات مؤقتة يمكن صياغتها في شكل فرضيات كالأتي:

- إن تبني شركة التعاونية للتأمين للتسويق الالكتروني وفق نظام معلومات فعال ومتطور مكنها من زيادة حصتها السوقية في سوق التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية.

I .2-هدف الدراسة: تهدف الدراسة إلى بيان دور وأهمية التسويق الالكتروني في تطوير صناعة التكافل وإبراز فعالية التسويق الالكتروني في العملية التسويقية وانعكاس نتائجه على نشاط شركات التأمين التكافلي، والتعرف إلى البنى التحتية وعمليات وأنشطة التسويق الالكتروني بشركات التأمين التكافلي و واقع التسويق الالكتروني بشركة التعاونية للتأمين بالمملكة العربية السعودية باعتبارها من أبرز الشركات التي نجحت في تطبيقه، إضافة إلى مساعدة شركات التأمين التكافلي على التكيف مع التطورات البيئة المحيطة في ظل العولمة والانفتاح الاقتصادي العالمي.

I .3- أهمية الدراسة: تكمن أهمية الدراسة في بيان الدور الذي يلعبه التأمين الالكتروني من خلال عملية التسويق الالكتروني في تطوير صناعة التأمين التكافلي ودقته والنهوض بواقع شركات التأمين التكافلي بما يجعلها تواكب التطورات الحديثة فيما يتعلق بصناعة التأمين ويساهم في الارتقاء بمستوى أدائها ودقة إنجاز لمعاملاتها لمواجهة المنافسة العالمية.

I .4- الدراسات السابقة :

نظرا لقلة الدراسات والأبحاث حول موضوع التسويق الالكتروني للخدمة التأمينية خاصة بشركات التأمين التكافلي، وعليه و في حدود ما تم التوصل إليه من خلال البحث تم التطرق إلى أهم الدراسات التي تخدمنا من بينها:

- **أحمد خلف حسين(2011):**الموسومة بـ "**التسويق الالكتروني للخدمة التأمينية وانعكاساته على عناصر مزيجها التسويقي**" هدفت الدراسة إلى توصيف الوضع الحالي لمعرفة مدى إمكانية تبني التسويق الالكتروني حيث استندت الدراسة على متغيرين أولهما التسويق الالكتروني والثاني عناصر المزيج التسويقي للخدمة التأمينية وتوصلت

الدراسة إلى ضرورة تطبيق التسويق الإلكتروني لما له من فوائد في ربط الشركة بالمنظومة العالمية وتقليل تكاليف الخدمة.

I.5- مفاهيم عامة حول التسويق الإلكتروني لخدمات التأمين التكافلي :

I.5.1-مدخل إلى التأمين التكافلي:

يتميز التأمين التكافلي بخصائص ومنتجات معينة سيتم التطرق إليها فيما يلي:

- **تعريف التأمين التكافلي:** التأمين التكافلي هو آلية تأمين الضمان المشترك والتي تقوم على أساس قانون الأعداد الكبيرة التي تجمع مجموعة من أفراد المجتمع ومواردها المالية معا ضد الخسائر المحتمل التعرض إليها. Maysami, (Kwon , 1999,p01)

و يختص بالتكافل بين جماعة من المشتغلين بإحدى المهن، ومحل العقد هنا هو المال والقصد منه هو رفع الضرر عن كاهل من وقع عليه، بأن يسهم في حمله معه آخرون من لهم مثل ما لصاحبنا الذي أصابه الضرر، وشرط هذا التأمين التبادلي هو أنه لا يحقق ربحا.(عبده،1978،ص08)

- **تعريف شركة التأمين التكافلي** :هي شركة مالية تقوم بإدارة أموالها وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتدير العمليات التأمينية بمقتضى عقد التأمين التعاوني(الجرف،2012،ص12).

- **خصائص التأمين التكافلي** : تتمثل خصائص التأمين التكافلي فيما يلي(الجرف،2012، ص ص50-52): اجتماع صفة المؤمن والمؤمن له لكل عضو،انعدام عنصر الربح، توفير التأمين بأقل تكلفة ممكنة، ديمقراطية الملكية والإرادة بمعنى لا يوجد تمييز بين فرد وآخر يريد الانضمام إلى شركة التأمين التكافلي، تغير قيمة الاشتراك و تضامن الأعضاء، التميز المعرفي والفني،عدم الحاجة إلى وجود رأس مال.

- **منتجات التأمين التكافلي:** تتمثل المنتجات التي تقدمه شركات التأمين التكافلي فيما يلي(Mulhim, Sabbagh ,2019 ,p31):

- تأمين الحريق والأخطار الملحقة ؛
- التأمين البحري: تقدم دائرة التأمين البحري في التأمين التكافلي على تأمين نقل البضائع وتأمين الطائرات والمسؤوليات؛
- الحوادث الشخصية :يمنح هذا التأمين للأفراد والمجموعات ضد خطر الحوادث وذلك على مدار 24 ساعة وفي كافة أنحاء العالم حيث تغطي المنافع التالية: الوفاة الناجمة عن حادث أو العجز الكلي الدائم الناجم عن حادث أو العجز الجزئي الدائم الناجم عن حادث. ؛

- تأمين تعويض العمال: يغطي هذا التأمين الإصابات الجسدية بما فيها الوفاة التي تصيب العامل نتيجة حادث أثناء الوظيفة الرسمية الموكلة له بسبب قيامه بعمله الاعتيادي وخلال دوام عمله الرسمي؛

- التأمين المنزلي الشامل: حيث يغطي المباني والأثاث والموجودات وكذلك تغطية الحوادث الشخصية التي تلحق بمالك المنزل أو زوجته، والمسؤولية القانونية للمؤمن له تجاه الغير وتأمين خسارة الإيجار وذلك في حال حصول خسارة أو ضرر ناتج عن حادث حريق أو السرقة المصحوبة بالدخول فعلا وعنوة للمنزل أو .....

- التأمين على معدات وآليات المقاولين: يغطي هذا التأمين الخسائر والأضرار المادية المفاجئة والتي قد تتعرض لها المعدات والآليات المستخدمة من قبل المقاولين في تنفيذ أعمالهم . ؛

- التأمين على الأجهزة والمعدات الالكترونية: يغطي هذا التأمين الخسائر والأضرار المادية المفاجئة والتي قد تتعرض لها الأجهزة والأنظمة الالكترونية بالإضافة إلى تغطية كلفة إعادة طباعة البيانات مع تغطية كلفة استئجار جهاز بديل؛

- التأمين المصرفي الشامل: للمصارف والبنوك الإسلامية أهمية كبرى في حياتنا المعاصرة لهذا فقد خصص لهذا القطاع الهام وثيقة التأمين المصرفي الشامل وذلك ضد الأضرار والخسائر الناتجة عن مجموعة من الأضرار خيانة أمانة الموظفين وأمناء الصناديق أو الشيكات و/أو الأوراق المزورة أو الجرائم الالكترونية.

2.5.I- مفهوم التسويق الإلكتروني : يعد مصطلح التسويق الإلكتروني من المفاهيم الجديدة والمبتكرة في عالم التسويق ، إذ حُدد مفهوم التسويق الإلكتروني بأنه تطبيق لسلسلة واسعة من تكنولوجيا المعلومات بهدف إعادة استراتيجيات التسويق وتخطيط أكثر فاعلية لتنفيذ الأفكار والتوزيع والترويج وتسعير البضائع والخدمات(نصير،2005،ص29) كما يعرف على أنه"إدارة التفاعل بين الشركة والزبون في فضاء البيئة الافتراضية من أجل تحقيق المنافع المشتركة بالاعتماد على تكنولوجيا الانترنت"(أبو فأرة، 2005، ص135) ، و التسويق الالكتروني يعني" تخطيط وتنفيذ الفعاليات التسويقية المتعلقة بالمنتج التسعير والترويج والإعلان والتوزيع عبر الانترنيت لإشباع حاجات الزبون وتحقيق أهداف الشركة.(نجم، 2004،ص322)

أما فيما يخص عملية بيع وشراء خدمات التأمين عبر الانترنيت فإنها تعتمد بشكل كبير على الثقة المتبادلة بين شركة التأمين والمؤمن له بسبب عدم التقاء الطرفين ، وان آلية بيع هذه الخدمات تكون عن طريق إفصاح طالب التأمين عن البيانات التي تطلبها الشركة ويقوم يملئ نموذج خاص بذلك ، وبناءاً على البيانات التي يدلي بها طالب التأمين تقوم شركة التأمين بتحديد درجة الخطر وأسعار خدماتها التأمينية المناسبة له، وفي حالة حصول الضرر ومطالبة شركة التأمين بالتعويض تقوم الشركة بالتأكد من هذه البيانات وإذا تبين أن هذه البيانات غير صحيحة لا يحصل المؤمن له على التعويضات المالية. أما مدة عقد التأمين الالكتروني بين الشركة والمؤمن له فإنها غالبا ما تكون سنة واحدة باستثناء بعض أنواع التأمين.(أبوفأرة،2005،ص ص182،183)

I.3.5- الخصائص المميزة للتسويق الإلكتروني :من الضروري معرفة الخصائص التي تميز هذه البيئة التسويقية وتتمثل بالاتي:

1. **قابلية التحديد :** جعلت تكنولوجيا الانترنت بإمكان زوار مواقع شبكة الانترنت من تحديد أنفسهم وتقديم المعلومات بشأن حاجاتهم من المنتجات ورغباتهم قبل الإقدام على المشتريات وقدرة أي سوق على تحديد الزبائن قبل أن يقدموا على عملية شراء معينة تدعى بالقابلية على التحديد ؛(العزاوي، 2002، ص34)

2. **التفاعل :** ويعطي التفاعل قدرة الزبائن على التعبير عن حاجاتهم ورغباتهم مباشرة للشركة استجابة للاتصالات التسويقية التي تقوم بها الشركة.

3. **الذاكرة** : وهي القدرة على الوصول إلى قواعد ومستودعات البيانات التي تتضمن المعلومات عن الزبائن وتاريخ مشترياتهم الماضية وتفضيلاتهم.(سعادي،2006،ص36)

4. **السيطرة :** إن الشبكة الدولية يشار إليها على أنها وسيلة سحب معينة، لأن المستخدمين يحددون ما يستعرضوه في مواقع الشبكة الدولية؛(حسن، 2001، ص 373)

5. **قابلية الدخول :** هناك قدر غير اعتيادي من المعلومات متاحة في الانترنت ،والقدرة على الحصول عليها يشار إليها بالقدرة على الدخول.

6. **الأسلوب الرقمي :** يشير الأسلوب الرقمي إلى القدرة على عرض منتوج معين أو على الأقل بعض المنتجات كأجزاء رقمية من المعلومات. ويعني الأسلوب الرقمي موقع الانترنت الذي يمكن استخدامه من أجل توزيع وتعزيز تلك السمات بغض النظر عن المفردة المادية نفسها وتتصف المفردات الرقمية بأنها من السهولة مزجها والعمل على مواجهة طلبات الزبائن كل منهم على انفراد,(طايل،2005، ص09).

I.4.5- مزايا التسويق الإلكتروني: إن التسويق الإلكتروني قد أوجد بيئة تسوق متطورة تحقق للزبائن مزيد من الرفاهية والمتعة في البحث عن احتياجاتهم وإشباعها. ويمكن تحديد أهم الفرص التي يحققها التسويق :الإلكتروني لكل من الشركات والزبائن في ظل التطورات التكنولوجية وبيئة الأعمال المتغيرة(أبو القاسم، 2000، ص37):

- إمكانية الوصول إلى الأسواق العالمية؛
- تقديم السلع والخدمات على وفق حاجات الزبون؛
- الحصول على معلومات مرتدة لتطوير المنتجات؛
- تخفيض التكاليف واستخدام التسعير المرن ؛
- استحداث أشكال وقنوات جديدة للتوزيع؛

- استخدام أساليب ترويج تفاعلية مع الزبائن ؛
- دعم وتفعيل إدارة العلاقات مع الزبائن ؛
- تحقيق ميزة تنافسية وموقع استراتيجي في السوق.

I.5.5- المزيج التسويقي الالكتروني: ظهر مصطلح المزيج التسويقي ولأول مرة على يد البروفيسور "جيروم ماكارثي" عام 1962 وهو يتضمن أربعة عناصر وهي (تخطيط المنتج، التسعير، الترويج، التوزيع) وقد حاول كثير من الباحثين بإضفاء بعدا أكبر معتمدين بنفس الوقت على العناصر الرئيسية الأربعة للمزيج التسويقي الخدمي الذي كان يمز له اختصارا(7ps) بعد أن كان يرمز له(4ps) وذلك لما تتمتع به الخدمات من خصائص تختلف عن السلع المادية التي على أساسها كان يشير به المزيج التسويقي التقليدي وبعد إضافة الأبعاد الثلاثة الأخرى أصبح أكثر ملائمة لقطاع الخدمات لاسيما الخدمات التأمينية وتحقيق الأهداف المطلوبة، وهذه العناصر الثلاثة هي (البيئة المادية، العمليات، الأفراد) ،ويطلق على المزيج التسويقي الخدمي الجديد ب(7ps) (البراوي،البرزنجي،2004،ص61) ويتمثل فيما يلي:

1. **المنتج:** يساعد هذا العنصر التسويق الالكتروني على تدقيق المعلومات حول المنتجات المختلفة وان توفر معلومات هائلة لكل عميل عن منتجاته التي يتبادل بها يؤدي إلى وحدة التنافس في الجودة والمواصفات والأسعار.(الصيرفي،2007، ص136)

2. **التسعير:** توفر الشبكة الالكترونية العديد من المزايا للعملاء والمستهلكين من التسعير ومن أهمها التعرف على قوائم التسديد لكافة المنتجات وبذلك يوفر للمستهلك حرية اختيار الأسعار وحسب المواصفات للبيع وفي نفس الوقت يعطي الفرصة للمنتجين أيضا لإجراء مقارنة بين تكاليف منتجاتهم والمنتجات المنافسة.(الصيرفي،2007،ص136)

3. **التوزيع:** إن القيام بتوزيع المنتجات عبر الرسائل الالكترونية يؤدي إلى القضاء على المسافات بين المنتج والعميل وتهدف إدارة قناة التوزيع إلى توصيل المنتجات المناسبة وبالكميات الملائمة وفي الوقت المناسب وبأقل تكلفة وذلك عن طريق استخدام الشبكة.(كوتلر،2004،ص325)

4. **الترويج:** إن الغاية من عمليات الترويج عبر الانترنت هو جذب انتباه العملاء لاستخدام صفحات الشبكة العنكبوتية العالمية حيث تساع خطوط الاتصال المفتوحة بين المعلنين ومستخدمي الانترنت أن يقدم المعلنون عملا أفضل وأكثر كفاءة لترويج منتجاتهم مع تقديم حزمة من الأدوات التحضيرية قصيرة الأمد والمهمة لتنشيط عملية البيع في مدة زمنية معينة .(دالي،2004،ص02)

5. **البيئة المادية:** أسهم التسويق الإلكتروني في إحداث تغيير نوعي كبير في عنصر البيئة المادية أو ما يسمى بالدليل المادي وقد تمثل هذا التغيير في التحول من البيئة المؤلفة من المباني والساحات المادية والمكاتب في العالم الواقعي – إلى بيئة افتراضية مؤلفة من اعتدة حاسوب وبرمجيات (**hardware &software**)، وظهور تقنيات الوسط

المتعددة(**multimedia**) للتعويض عن البيئة المادية ، إذ أصبحت الخدمات تقدم بالكامل عن طريق هذه البيئة الافتراضية. فضلا عن ظهور تقنيات الواقع الافتراضي(**virtual Reality**)وهي عبارة عن تقنيات تجسد الواقع بشكل مصطنع عن طريق الاستخدام الفاعل للصور (الجرافيك)والرسومات والصوت . المؤتمرات واللقاءات وجلسات النقاش ، وتوجيه مندوبين المبيعات ، والباحثين وغيرهم تتم عبر شبكات مختلفة في الوقت عبر قارات العالم المختلفة. وتنامي تقنيات مواقع الويب **websites** إذ أصبحت سهلة الوصول بنقرة بسيطة على الفارة (الماوس)وبهذا تحولت البيئة المادية المحددة مكاناً إلى بيئة افتراضية متنقلة ومتاحة لزائري الانترنت حول العالم.(عقيل، 2007،ص46)

6. **العنصر البشري:** أصبح الوصول إلى الأفراد و إرضائهم في متناول الموزعين والمنتجين، ويمكن الوصول إليه بنقرة زر واحدة، لقد سقطت الحواجز المادية بين المنتجين و الأفراد وأضحى التخاطب مع الزبون مباشرة أمراً عادياً لا يستلزم الاستعانة بالوسطاء والوكالات المتخصصة والمستشارين. ولما يتضمنه عنصر الأفراد أو ما يطلق عليه أحياناً بالناس في المزيج التسويقي للخدمة التأمينية بأنه يتألف من(مزودي الخدمة ،متلقي الخدمة ،العلاقات التفاعلية بين مزودي ومتلقي الخدمة ،العلاقات مع متلقي الخدمة أنفسهم) ، وقد أثر التسويق الإلكتروني على مزودي الخدمة إذ استبدلتهم الشركات بالأجهزة والمعدات والبرمجيات ، ولم يعد هناك حاجة إلى مزودي خدمة من بني البشر. أما بخصوص متلقي الخدمة ، فقد أصبح اتصالهم مع مزودي الخدمة يتم عبر البرمجيات والأجهزة والمعدات مما قلص من احتمالات المواجهة الشخصية المباشرة أو التأخر في الاستجابة ، أو التباين في جودة الخدمة .وقد انعكس ذلك على العلاقات التفاعلية بين مزودي الخدمة ومتلقيها التي أصبحت تتم على مدار الساعة وبدون توقف ، إذ تحكمها نماذج أعمال رقمية راقية.(رزيق،2002،ص33)

7. **العمليات**: تعتبر هذه العملية عنصر أساسي من عناصر المزيج التسويقي للخدمة التأمينية تشمل كافة العمليات لحين وصول الخدمة إلى الزبون ، حيث أن توافر الشبكات المتاحة وتقنيات الاتصالات والمعلومات أدى إلى عدم الحاجة إلى مقدم الخدمة والاتصال الشخصي .إذ أصبحت عملية توصيل أو تسليم الخدمة التأمينية تكون عبر تقنيات الاتصال المختلفة بدلاً من الاتصال الشخصي المباشر . ومع تحول الانترنت إلى قناة تسويقية بديلة قابلة للتطبيق وقيام الأعمال باستغلال قوة الشبكات الإلكترونية ، شهد عديد من عناصر ومكونات الخدمة تحولاً إلى " الخدمة الإلكترونية " فالاتصال والتواصل مع العملاء ، والاستجابة لطلباتهم بالكامل أصبح يتم عبر الشبكات في الوقت الحقيقي إما بعض عناصر تقديم(توصيل الخدمة)مثل الصفقة البيعية والتفاوض فقد استبدلت بعمليات أبسط مثل عمليات الخدمة الذاتية التي يتولاها العميل ووكلاء مقارنة الأسعار ونماذج تحديد السعر من قبل العميل وغيرها.(رزيق،2007،ص34)

لذا كان لابد على الشركة من الاهتمام بهذه العناصر مجتمعة من أجل تحقيق أهداف كل الأفراد.

I.6.5- خطوات و مراحل تقديم الخدمة التأمينية عبر التسويق الإلكتروني :إنّ عملية تطبيق التسويق الإلكتروني للخدمة التأمينية لا تتم بطبيعة الحال وفق آليات وأساليب تحدث اعتباطاً وإنما بموجب إجراءات ذات علاقة بالنشاط التسويقي للخدمة التأمينية عبر شبكة الانترنت عن طريق إدخال برنامج متكامل ومنظومة ذات تأثير على مجال حيوي له هيكل تنظيمي

وعلاقات تنظمه خطوط اتصال ، لذا نجد أن عملية تسويق الخدمة التأمينية عبر شبكة الانترنت تتم وفق خطوات مبرمجة قد أشارت إليها الأدبيات المتخصصة بأشكال متعددة وبأساليب مختلفة ، وتكمن هذه المراحل المتناسقة التي يمكن بلورتها بالآتي (نجم،2004،ص45):

1. تقوم شركة التأمين بإنشاء موقع ويب لها على شبكة الانترنت، ويكون هذا الموقع بتقديم معلومات عن الشركة تتمثل في إعلان عن المنتجات والخدمات التي تقدمها الشركة ؛
2. يتصفح طالب التأمين الموقع الإلكتروني لشركة التأمين ويتعرف على الخدمة التأمينية المطلوب شراؤها ؛
3. يبدأ التفاعل بين شركة التأمين وطالب التأمين باستعمال البريد الإلكتروني أو عن طريق الاتصال بأفراد معينين في الشركة وما بعد البريد الإلكتروني يمكن أن تضيف الشركة بيانات تمكن الزبائن من البحث(رأفت،1999،ص34) بعد أن يختار طالب التأمين نوع التأمين الذي يرغب فيه ، يقوم بملأ استمارة طلب التأمين الموجودة على الموقع الإلكتروني للشركة .؛
4. في حال موافقة الشركة على طلب التأمين يقوم طالب التأمين بتسجيل وصل طلب إلكتروني يتم إملاؤهُ على الخط وتقديم جميع المعلومات الشخصية وفي حالة تسديد قسط التأمين ببطاقة الائتمان أو النقد الإلكتروني ، فأن هناك طريقة معينة تعالج الحالة وتؤمن عملية الدفع مع المحافظة على سرية البيانات والمعلومات ويتم التأكد من صلاحية البطاقة ومن تواجد النقود اللازمة لتسديد قسط التأمين .وفي هذه المرحلة تقوم شركة التأمين بإرسال رسالة إلكترونية إلى طالب التأمين لتأكيد صلاحية التعامل وبعدها تقوم بإصدار وثيقة التأمين .؛
5. في حالة رفض الشركة طلب التأمين تقوم بإرسال رسالة إلكترونية إلى طالب التأمين لتأكيد رفض التعامل ؛
6. وفي كل الحالات يجب على شركة التأمين أنْ تحقق التوافق بين سرعة انجاز العملية الإلكترونية وانجازها مادياً عن طريق توفير وسائل نقل مناسبة تؤمّن إيصال خدماتها إلى الزبائن في أحسن الظروف.

I.7.5- الإجراءات والآليات اللازمة لاعتماد التسويق الإلكتروني: تتمثل الإجراءات الواجب إتباعها لاعتماد التسويق الالكتروني فيما يلي(بهاء،2000،ص ص137-139):

- دراسة أولية لاعتماد التسويق الإلكتروني ؛
- تحديد السوق المستهدفة ؛
- دراسة إمكانية بيع المنتج عبر التسويق الإلكتروني يعد تحديد ما إذا كانت السلعة أو الخدمة المتعامل فيها تصلح لبيعها عن طريق الانترنت أم لا بمثابة خطوة ثانية في اتخاذ قرار إنشاء موقع للتسويق الإلكتروني .في حالة إذا كان المنتج يمكن الحصول عليه من الشركات الموجودة في الأسواق التقليدية يجب على الشركة أن تقدم خدمات

إضافية على الموقع متميزة لا توفرها الأسواق التقليدية كتوصيل طلب الحصول على المنتج إلى المنزل الخاص بالزبون ؛

- دراسة استجابة العملاء للتسويق الإلكتروني كما يتعين على الشركة أيضا استطلاع آراء زبائنها بإجراء بعض الدراسات لمعرفة مدى استجابتهم لهذه الوسيلة الجديدة في الشراء.

II - الطريقة والأدوات :

موضوع الدراسة هو التسويق الالكتروني كآلية لزيادة فعالية شركات التأمين التكافلي _دراسة حالة شركة التعاونية للتأمين _ ،حيث تم اللجوء في معالجة موضوع الدراسة إلى دراسة دور و أهمية التسويق الالكتروني في تحسين أداء شركات التأمين التكافلي وزيادة فعاليتها، وتطوير صناعة التأمين التكافلي بما يتماشى والتطورات العالمية وذلك بالتطرق إلى أساليب التسويق الالكتروني الحديثة والمزيج التسويقي الالكتروني اللذان يساهمان بشكل فعال في تحسين وتطوير الخدمة التأمينية التكافلية المقدمة من خلال عرض تجربة شركة التعاونية للتأمين بالمملكة العربية السعودية في هذا المجال باعتبارها إحدى الشركات الرائدة في مجال صناعة التأمين التكافلي وأفضل شركات التأمين التي تقدم خدمات إلكترونية بالمملكة.

قصد الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع والإجابة على إشكالية البحث بغية الوصول إلى الأهداف المرجوة لهذه الدراسة فقد تم اعتماد مناهج مختلفة منها: المنهج الوصفي بهدف عرض ووصف مختلف أبعاد الموضوع الضرورية والمتمثلة في التسويق الالكتروني للتأمين و التأمين التكافلي ومزيج التسويق الالكتروني بشركات التأمين، والمنهج التحليلي في الإطار التطبيقي وذلك بغرض الوصول إلى النتائج المنتظرة من البحث ، معتمدين فيها على مجموعة من الأدوات منها:أسلوب المسح المكتبي، القوائم المالية، كما تمت الاستعانة بالشبكة المعلوماتية الإلكترونية للحصول على المعطيات من الموقع الرسمي لشركة التعاونية للتأمين وتقارير سوق التأمين السعودي.

أما أدوات العرض والتحليل للبيانات المجمعة حول شركة التأمين المدروسة، فقد تمت الاستعانة ببرنامج EXCEL لمعالجة مختلف المعطيات باستعمال الأشكال البيانية والهندسية وغيرها بغرض تحليلها والتعرف على النشاط التسويقي لشركة التعاونية للتأمين.

III- النتائج ومناقشتها :

1.III-تطبيق التسويق الإلكتروني في شركة التعاونية للتأمين التكافلي :

أدركت العديد من شركات التأمين أن العمل الالكتروني لا يعني الفاعلية في العمل وتوزيع منتجات التأمين عبر الانترنت وتصفح قنوات توزيع جديدة، بل تتعداها إلى صنع تغيرات جوهرية في المحتوى وجعل الموجودة حاليا أكثر كفاءة وربحية، لذا فإن التسارع التقني الذي تطلقه شبكة الانترنت سيغير الطريقة التي تتعامل معها صناعة التأمين التكافلي

وشركة التعاونية تعد أحد أهم الشركات التي سارعت إلى تبني هذه التقنية وتطوير أساليبها وفيما يلي سيتم التطرق إلى آلية تطبيق التسويق الالكتروني بهذه الشركة.

1.1.III- نشأة وتأسيس الشركة:

تعد شركة التعاونية للتأمين من أول شركات التأمين التكافلي من حيث التأسيس ومن أهم الشركات في المملكة العربية السعودية من حيث نشاط التأمين.تأسست كشركة مساهمة مغلقة في الرياض بالمملكة العربية السعودية بموجب المرسوم الملكي رقم م/5 بتاريخ 1985/01/01 وتم تسجيلها بتاريخ 1986/01/18، تحت اسم الشركة الوطنية للتأمين التعاوني برأس مال مصرح بيه 500 مليون ريال سعودي، وفي 2004/11/24 قام صندوق الاستثمارات العامة والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة العامة للتقاعد بدفع 75 مليون ريال و 37,5 مليون ريال على التوالي من حصة أسهمهم في رأسمال الشركة، وبتاريخ 2004/01/20 تم تعديل النظام الأساسي للشركة ليتوافق مع متطلبات نظام التأمين ولائحته التنفيذية وليسهل تحول الشركة (من شركة مغلقة مملوكة للحكومة إلى شركة مساهمة مملوكة للجمهور)، وبتاريخ 2004/05/24 قام مجلس الوزراء بالموافقة على بيع جزء من حصة الحكومة في شركة التعاونية للتأمين من خلال الاكتتاب العام.(معمر،2017،ص231)

2.1.III- أهداف وغايات الشركة :

تأسست التعاونية من قبل الحكومة السعودية لهدف معين هو تلبية الحاجة إلى وجود شركة تأمين تقوم بأعمال التأمين وفقا لمفهوم التأمين التكافلي المقبول في ظل أحكام الشريعة الإسلامية كبديل عن التأمين التجاري.

- مزاولة أعمال التأمين التكافلي بما فيها إعادة التأمين وأنشطة الوكيلات.(معمر،2017،ص239)

3.1.III- أهم وثائق التأمين التي تصدرها:

لتغطية مختلف الأخطار التي قد تصيب الأفراد والمنشآت تقوم الشركة بإصدار وثائق تأمين مختلفة تختلف باختلاف الخدمة التي تقدمها وتتمثل هذه الوثائق فيما يلي(شركةالتعاونية للتأمين،2020):

- تأمين الممتلكات والحوادث ويتمثل في: تأمين السيارات، تأمين المساكن، تأمين السفر الدولي، تأمين أخطاء ممارسة المهن الطبية، تأمين أصحاب المحلات؛
- التأمين الطبي ويشمل برنامج عائلتي الذي يوفر الرعاية الصحية للعائلة بجميع أفرادها.

4.1.III- إستراتيجية مزيج التسويق الالكتروني بشركة التعاونية للتأمين:

قامت شركة شركة التعاونية للتأمين بتطوير هيكل التسويق ليتماشى مع الأهداف الإستراتيجية الجديدة وركزت على تقديم منتجات حديثة ومبتكرة تتماشى مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومواكبة للتطورات العالمية، وفيما يلي سيتم عرض مكونات المزيج التسويقي الالكتروني بالشركة(تقرير مجلس الإدارة لشركة التعاونية للتأمين، 2018):

1. **المنتج:**

حازت شركة التعاونية للتأمين على جائزة أفضل شركة تأمين عام تقدم خدمات إلكترونية في المملكة العربية السعودية لعام 2019، والتي تمنحها Global Banking and Finance Review سنوياً. وقد منحت لجنة التحكيم هذه الجائزة للتعاونية بعد أن استوفت مجموعة المعايير التي وضعتها اللجنة لاختيار الفائزين، والتي تضمنت جودة الخدمات الإلكترونية، وتطوير قنوات الاتصال والأنظمة التقنية ووسائل التكنولوجيا المستخدمة لتحسين خبرة العملاء. جاء ذلك نتيجة التطوير المستمر الذي تقوم به التعاونية للبنية التحتية المعلوماتية ضمن رؤيتها الإستراتيجية للتحول الرقمي وتحديث الكثير من الأنظمة والتطبيقات، حيث تعد الشركة رائدة التأمين الذكي في المملكة وأول شركة تصدر نظاماً متخصصاً في التأمين منذ أكثر من 25 عاماً.

هذا وقد نجحت التعاونية في رفع مستوى الأمن السيبراني وطرح الكثير من الخدمات الإلكترونية لمواكبة تطلعات عملائها، فضلاً عن دورها الريادي في إنشاء أول متجر إلكتروني في المملكة متخصص في بيع منتجات التأمين ولاسيما تأمينات الأفراد مثل برامج تأمينات السيارات وتأمين السفر وتأمين أخطاء المهن الطبية. إن هذا التميز في تقديم الخدمة استقطب مختلف شرائح المجتمع وأدى إلى زيادة عدد المكتتبين في الشركة وذلك لتميزها بمحفظة تأمينية متنوعة حيث ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في شركة التعاونية للتأمين قد عرفت زيادة خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2019 ووصل 8,375 مليون ريال سعودي خلال سنة 2019 ، وهذا مايوضحه الجدول رقم (01) والشكل رقم (01).

الجدول رقم (01): إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في شركة التعاونية للتأمين خلال الفترة من 2013 إلى غاية 2019.

الوحدة: مليون ريال سعودي

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
إجمالي أقساط التأمين المكتتبة	5,605	6,208	7,545	8 ,055	8,407	7,941	8,375

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على المعلومات الموجودة في التقارير المالية السنوية لشركة التعاونية للتأمين(2013-2019).

الشكل(01): تطور إجمالي أقساط التأمين المكتتبة بشركة التعاونية للتأمين خلال الفترة (2013 - 2019)

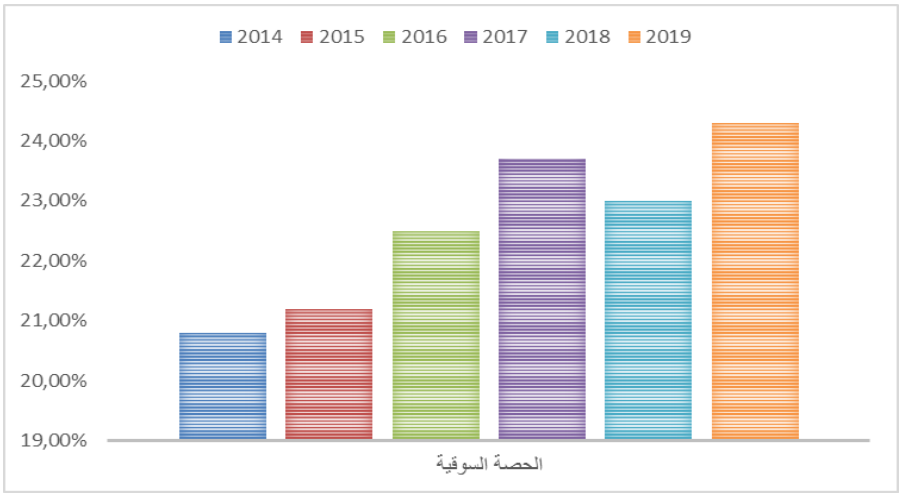
الوحدة: مليون ريال سعودي



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (01)

حيث احتلت هذه الشركة المرتبة الأولى خلال سنة 2017 في سوق التأمين السعودي وحققت أعلى حصة سوقية بنسبة 24.3% في سوق التأمين السعودي وهي تمثل أعلى نسبة، والشكل رقم (02) يوضح تطور الحصة السوقية لشركة التعاونية.

الشكل(02): تطور الحصة السوقية بشركة التعاونية للتأمين خلال الفترة (2014 -2019)



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات تقارير مجلس الإدارة لشركة التعاونية (2014 - 2019)

إذ تغطي شركة التعاونية للتأمين فروع مختلفة للتأمين، الأمر الذي يبين لنا مدى تحكمها في نشاط التأمين التكافلي وتطور نشاطها الذي يعكسه قدرتها على تنويع محفظتها التأمينية، وقد ارتفع إجمالي أقساط التأمين المكتتبة في هذه الفروع بنسبة 9.61% لسنة 2019 مقارنة بسنة 2018، وقد نجحت الشركة في رفع مستوى جودة عمليات المطالبات الطبية وزيادة نسبة المطالبات الإلكترونية بمعدل سنة % 25 خلال 2019 مقارنة بالعام السابق،الأمر الذي يبين لنا حرص الشركة على تلبية المطالبات وتعويض المشتركين وكفاءة الشركة وزيادة الإقبال على خدماتها التأمينية التكافلية.

يعد تنويع المنتجات من الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إليها جميع الشركات والتي تمثل إحدى مقومات البقاء الأساسية لأي شركة، وفي هذا الصدد تبدل شركة التعاونية للتأمين مجهودات كبيرة لتنويع منتجاتها وخدماتها استجابة لاحتياجات وتطلعات العملاء ، وهذا إدراكا من المسؤولين بأهمية سياسة التنويع وأثرها في دعم مركز الشركة التنافسي وزيادة ربحيتها، والتركيز على الالتزام بمبادئ أخلاقيات المهنة المبنية على أسس فنية وسليمة وتسوية المطالبات بشكل سريع وكذلك الشفافية في التعامل مع العملاء وتتمثل المنتجات التي تقدمها الشركة فيما يلي:

- تأمين الممتلكات والحوادث ويتمثل في: تأمين السيارات، تأمين المساكن، تأمين السفر الدولي، تأمين أخطاء ممارسة المهن الطبية، تأمين أصحاب المحلات؛
- التأمين الطبي والتكافل ويشمل برنامج عائلتي الذي يوفر الرعاية الصحية للعائلة بجميع أفرادها.

كما قامت الشركة بإطلاق لأربعة برامج تأمين طبي مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وقيامها بتحديث أنظمة التأمين الطبي لتعزيز الأداء وتحسين جودة الخدمة، وتطوير أنظمة المطالبات الطبية واعتماد الربط الالكتروني مع معظم مقدمي الخدمة. وتعاقدت الشركة مع المستشفيات وقامت بتوسيع شبكة الصيدليات المعتمدة وتعزيز إجراءات الموافقة الطبية وتحسين آلية صرف الأدوية من الصيدليات، وأضافت الشركة إلى نظامها الذكي للاحتيال مؤشرات جديدة لاكتشاف العمليات الاحتيالية سواء من مقدمي الخدمة أو من حملة بطاقات التأمين.

- حصول الشركة على الموافقة لإصدار ستته منتجات جديدة هي: التأمين الالكتروني وتأمين المساكن ضد الحريق والتأمين الشامل للمكاتب بالإضافة إلى ثلاثة برامج مخصصة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة هي تجار، صناع وضيافة.

2. **التسعير:**

تعتمد شركة التعاونية للتأمين تقديم أسعار تنافسية لجذب اكبر عدد ممكن من العملاء وذلك من خلال تقديمها لخدماتها عن طريق الموقع الالكتروني الذي العديد من المزايا للعملاء والمستهلكين من التسعير ومن أهمها التعرف على قوائم التسديد لكافة المنتجات وبذلك يوفر للمستهلك حرية اختيار الأسعار الكترونيا وحسب المواصفات للبيع وفي نفس الوقت يعطي الفرصة للمنتجين أيضا لإجراء مقارنة بين تكاليف منتجاتهم والمنتجات المنافسة، كما طورت التعاونية منهجية متقدمة للاكتتاب(GLM) والتي تعد أقوى وأدق طريقة تسعير في العالم، حيث نفذت من خلالها نماذج تسعير جديدة لبرامج تأمين المركبات يتم تطبيقها لأول مرة في التعاونية وفي سوق التأمين السعودي. وقامت الشركة بتحسين قواعد الاكتتاب بما يسمح

بتجنب مفاجآت التسعير والحد من مقاومة الاختيار في المحفظة، كما طبقت الشركة أدوات تسعير متطورة بعد أن التزمت آلية جديدة تراعي دراسة رأي العملاء في الأسعار .وقد أسفرت تلك الإجراءات عن زيادة معدلات تجديد الوثائق ، وانخفاض معدل الخسارة في تأمين المركبات، وتحقيق أعلى نسبة من رضا العملاء في سوق التأمين، كما تقوم بتوزيع الفائض التأميني والذي يتم احتسابه على اعتبار جميع أنواع التأمين التكافلي المختلفة وحدة واحدة ، حيث يعتبر توزيع الفائض التأميني أحد العوامل التي تساعد على جذب العملاء لأنه حق لحملة الوثائق ويتم توزيعه عليهم بنسب اشتراكاتهم خلال الفترة المالية بموجب قرار الهيئة الشرعية.

3. **التوزيع:**

تقوم شركة التعاونية للتأمين بتوزيع منتجاتها عبر الرسائل الالكترونية بالشكل الذي يؤدي إلى توصيل المنتجات المناسبة وبالكميات الملائمة وفي الوقت المناسب وبأقل تكلفة وذلك عن طريق استخدام الشبكة بالدخول إلى موقع الشركة والتعرف على خدماته الالكترونية من خلال تصفح بوابة الخدمات الالكترونية والتي تسمح من خلالها للمشترك بتجديد وثيقة التأمين، سداد اشتراكات التأمين، متابعة التعويضات، خدمات، المعلومات الشخصية، فحص وثائق تأمينه واشتراكاته وتوريخ انتهاءها، الحصول على جدول وثيقته، طلب نسخة أصلية من وثيقة التأمين، طلب إجراء تعديلات، طلب خدمات الرعاية الصحية ونظام توزيع الفائض على العملاء وتطبيق استعاضة المصروفات الطبية وتحسين متجر التعاونية الالكترونية وتحسين تطبيق تأمين الزوار ،كما تتيح الشركة الاستفادة من خدماتها على الهاتف المحمول من خلال تطبيق (APP STORE ,GOOGLE PLAY). هذا وقد اتخذت الشركة عدة إجراءات لتحسين الخدمات وزيادة معدلات البيع الإلكتروني، وتمكين العملاء الأجانب من التسجيل واستخدام الموقع الإلكتروني والتطبيق الإلكتروني بأرقامهم الوطنية لتتم خدمتهم من خارج المملكة، فضلاً عن تمكين شراء منتج تأمين التأشيرة السياحية وتمديد تأمين تأشيرة الزيارة عن طري الموقع الإلكتروني، كما تم تمكين العملاء من شراء منتجات السفر من خلال التطبيق الإلكتروني، وقد ساهمت تلك الإجراءات في ارتفاع المبيعات الإلكترونية.

4. **الترويج:**

في ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي والتطورات التكنولوجية الهائلة ركزت شركة التعاونية للتأمين على عنصر الترويج باعتباره أحد العناصر الأساسية في المزيج التسويقي لتدعيم سمعتها في السوق، لذلك قامت الشركة باعتماد إستراتيجية لتطوير أنظمتها تماشيا مع التطورات الهائلة التي يشهدها نشاط التأمين في المجال التكنولوجي والمعلوماتي والمنافسة الحادة من طرف شركات التأمين. حيث قامت بإطلاق عدة برامج لتفعيل إستراتيجية "التمحور حول العميل" من أهمها برنامج تقسيم العملاء إلى قطاعات، برنامج الابتكار برنامج أبطال خدمة العملاء لزيادة المنافسة بين الموظفين لخدمة العملاء ، وبرنامج يوم مع العميل ونفد قطاع خدمة العملاء أيضا عملية التحول إلى النظام الصوتي للتمحور حول العميل. بالإضافة إلى تنفيذ عدة حملات تسويقية للتوعية بالتوسعة الجغرافية لبرنامج الشامل لتأمين المركبات.وكذا تشكيل فريق إعادة الاتصال بالعميل للتعرف على رأي العميل وتقييمه للخدمة مع الاتصال. طورت الشركة هيكل التسويق ليتوافق مع الأهداف الإستراتيجية الجديدة وليكون أكثر تركيز على قطاعات المبيعات الرئيسة الثلاثة (الشركات والحسابات الرئيسية ، المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأفراد). وقد نفدت الشركة سلسلة من الحملات التسويقية التي تستهدف جميع العملاء مع

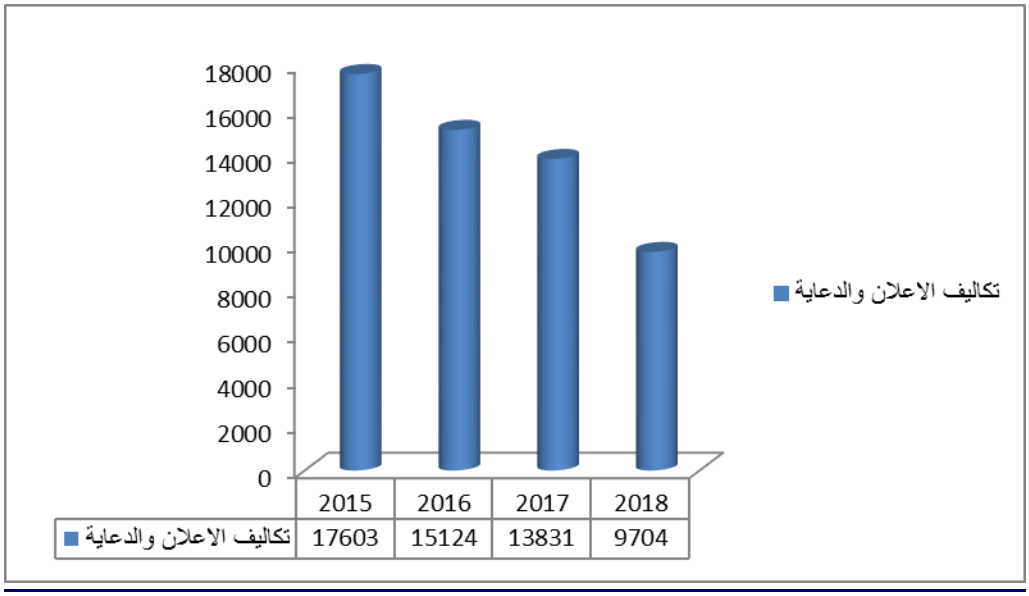
التركيز على المنتجات المبتكرة مثل برنامج 360 للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وبرامج باقات الأعمال التي تشمل برامج تجار وصناع وضيافة ومقاولون؛

وقد تم تنفيذ مجموعة من المبادرات التسويقية للعملاء الأفراد لتقديم خدمات إضافية مثل التقسيط، وخصومات الولاء وخلو السجل من الحوادث وخصومات خاصة للطلبة وحملات تسويقية لبرامج السفر الدولي، وواصلت التعاونية تقديم برامج وخدمات إضافية مثل برنامج التعاونية هيلث زون، وخدمة دوائي، وبرنامج الصحة والعافية.

كما أطلقت الشركة برنامج التحول في أنظمة المعلومات بعد أن أعادت تقييم البنية التحتية لهذا القطاع، ووضعت خطة للارتقاء والتطوير لتتماشى مع أفضل الممارسات الدولية ولتلبي طلبات قطاعات الأعمال، مع إجراء عملية التحول الشامل إلى الأعمال الرقمية مما يساعد على تطوير إجراءات التشغيل وتقديم منتجات وخدمات أفضل وساعد على خفض تكاليف الترويج وهذا ما يظهر في الشكل رقم (03).

الشكل(03): تكاليف الدعاية والإعلان بشركة التعاونية للتأمين خلال الفترة (2015 -2018)

الوحدة: ألف ريال سعودي



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات التقارير المالية السنوية لشركة التعاونية (2015 -2018).

وبالتالي زيادة رضا العملاء وتمييز التعاونية عن باقي المنافسين، كما بدأت باستخدام المنصة الرقمية وتطبيق بعض الخدمات الجديدة وتطوير بعض الخدمات القائمة وإعادة تفعيلها بالمنصة الرقمية لتقديم أداء أفضل. نجحت التعاونية في زيادة معدلات الظهور الإعلامي ومضاعفة قاعدة متابعيها على مختلف قنوات التواصل الاجتماعي بعد تطوير المحتوي الرقمي وتصنيف الشركة من جهة مستقلة كأفضل قناة تواصل اجتماعي في قطاع التأمين من ناحية المحتوى والنمو والتفاعل .من

جهة أخرى أطلقت الشركة عدداً من منتجات التأمين أبرزها تأمين السفر لدول الخليج العربي .وقطعت الشركة شوطاً كبي ا رً في إطار تنفيذ خطتها التسويقية لتفعيل برنامج فيتالتي والتعاقد مع شركاء فيتالتي، كما طورت نظام إدارة علاقات العملاء وتفعيل إجراءات وحملات لجمع بيانات العملاء المحتملين وإدارتها بكفاءة عالية .

البيئة المادية: تميزت شركة التعاونية للتأمين بتقديمها لتشكيلة متنوعة من الخدمات كما بدلت جهود كبيرة من أجل توفير البيئة الملائمة لتقديمها كما قامت بتنفيذ العديد من المشروعات التي تساهم في تحسين بيئة العمل من بينها أعمال توسعة إدارات خدمات العملاء، وفي إطار تحسين الإجراءات الأمنية تم تكوين وحدة المتابعة والإرشادات الأمنية في حالات الإخلاء الطارئة، وإنشاء البوابات الالكترونية للمركز الرئيسي وتطوير إجراءات الأمن والسلامة حيث أنها نجحت في رفع مستوى الأمن السيبراني لمواكبة تطلعات عملائها مما جعلها تتحصل على شهادة الإيزو ISO27001 لأمن المعلومات الإلكترونية كأول شركة تأمين منحتها مجموعة SGS هذه الشهادة بعد أن تأكدت من توافق أنظمة المعلومات الإلكترونية في الشركة مع المعيار الدولي، ومركز تعويضات السيارات، كما قامت الشركة بتحديد تقنية المعلومات كمساعد استراتيجي رئيسي، الأمر الذي عزز أهميتها لتلبية أهداف الشركة واحتياجات الأعمال المستقبلية. كما تم الانتهاء من تطوير البنية التحتية المعلوماتية للشركة وتنفيذ مشروعات في عدة مجالات تتضمن المعالجة التقنية، وتأسيس التقنية و تأسيس الأعمال والتحول في التقنية والأعمال ونموذج تشغيل تقنية المعلومات، وفي هذا الإطار تم تنفيذ عدد كبير من المشروعات ضمن خطة التعاونية للتحول في التقنية، وفيما يتعلق بالأنشطة الأخرى لقطاع خدمات المعلومات تم إصدار وتحديث كما بدأت تطوير عدد من الأنظمة منها: نظام خدمات البيع الالكتروني لبرامج التأمين وتقديم مطالبات السيارات اونلاين وتمديد وإلغاء تأمين تأشيرة الزيارة اونلاين.إضافة إلى تعديل الأنظمة بما يتوافق مع التعاميم الصادرة عن الجهات الرقابية. كما تتميز شركة التعاونية بالتصميم الجيد لموقعها بما يمكن العميل من الحصول على كل مايري عن طريق الموقع الالكتروني دون تكبد عناء التوجه إلى الوكالة. كما تتسم بالسرعة في إنجاز المعاملات، وتقوم شركة التعاونية باستخدام المصطلحات الموجودة في لائحة المعاني الواردة في اللائحة التنفيذية لنظام مراقبة شركات التأمين التعاوني الصادرة عن مؤسسة النقد السعودي

إضافة إلى ذلك توفر شركة التعاونية من خلال موقعها الالكتروني جميع المعلومات اللازمة وبشكل واضح للعملاء، حيث توافر الموقع على جميع هذه المعلومات والتصميم الجيد لها أكسب شركة التعاونية مكانة هامة في سوق التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية ومكنها من التمتع بالصدارة.

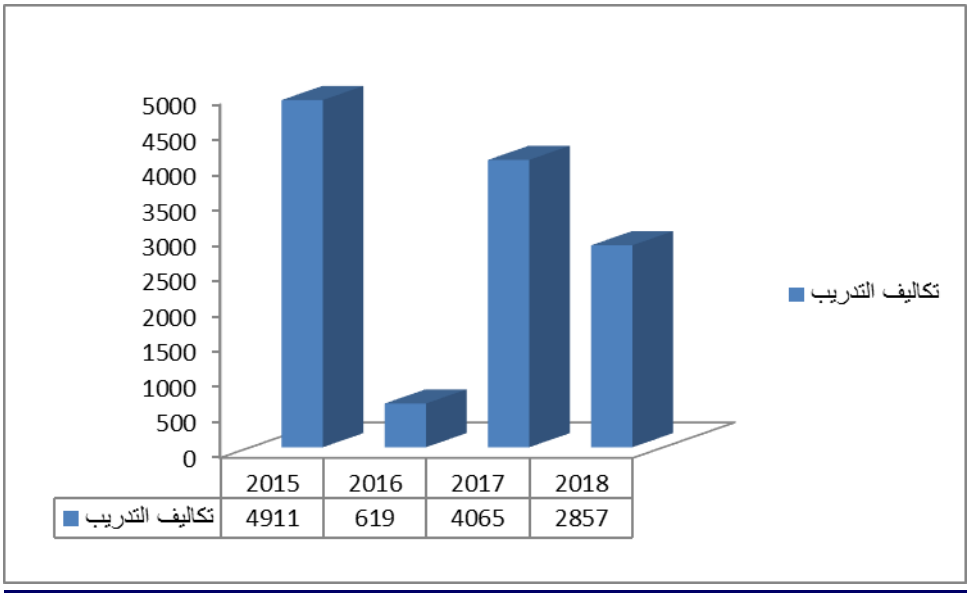
5. **العنصر البشري:**

نظرا لما يتضمنه عنصر الأفراد في المزيج التسويقي الالكتروني للخدمة التأمينية من أهمية ، ركزت شركة التعاونية على تأهيل الأفراد من أجل تطوير الخدمات عن طريق موقع الشركة للعملاء على مدار 24 ساعة وبدون توقف، وذلك من خلال القيام ببرامج تدريبية عامة ومتخصصة شملت برنامج المسار السريع في التأمين في دورته الثانية FIT2، والدورة الثانية لبرنامج تطوير القيادات الصاعدة وبرامج الدورات الالكترونية والدورات التدريبية الإدارية والفنية وغسل الأموال بالإضافة إلى عقد أكثر من 180 اختبار لشهادة أساسيات التأمين IFCE ومايلاحظ خلال سنة 2018 أنه هناك إنخفاض لتكاليف البرامج

التدريبية مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغت خلال سنة 2018 قمية2857 ريال سعودي والشكل رقم (04) يوضح تكاليف التدريب بشركة التعاونية.

الشكل(04): تكاليف التدريب بشركة التعاونية للتأمين خلال الفترة (2015 -2018).

الوحدة: ريال سعودي



المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معلومات التقارير المالية السنوية لشركة التعاونية (2015 -2018).

ولتشجيع الموظفين على الابتكار تم تنظيم" جلسة تفكير "للتعرف على رؤية مجموعة منتقاة من الموظفين حول بعض المفاهيم إجراءات العمل وأفكارهم المبتكرة لتطويرها، كما تم تنفيذ 22 بحث ودراسة تسويقية للتعرف على رحلة العميل لشراء منتجات تأمينية محددة، واختبار رؤية العملاء بشأن مفاهيم لبرامج تأمينية جديدة، وكذلك لقياس رضا أصحاب المصالح الخارجيين، وتقييم حملات ترويجية نفذتها الشركة، وبدء تطبيق نظام إدارة الأداء الجديد، والعمل على تطوير النظام الإلكتروني لقطاع رأس المال البشري.

6. **العمليات:**

مع تحول الانترنت إلى قناة تسويقية بديلة قابلة لتطبيق وقيام الأعمال باستغلال قوة الشبكات الالكترونية، قامت التعاونية باستغلال هذه التقنية باستخدام مختلف تقنيات الاتصال المختلفة للاتصال والتواصل مع العملاء والاستجابة لجميع متطلباتهم وذلك من خلال تنفيذ وانجاز جميع العمليات والخدمات التأمينية، حيث طورت العديد من الخدمات الالكترونية مثل خدمة استرداد المصروفات الطبية وتحديث البيانات الشخصية، خدمات البيع الإلكتروني للأفراد وبرامج

الولاء وخدمة دوائي والخدمات الالكترونية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، خدمة المساعدة على الطريق لعملاء الشامل والإصدار الفوري لعروض الأسعار وخدمات تقديم ومتابعة المطالبات والتعويضات، بالإضافة إلى إصدار خطابات التعميد الفوري والموافقات الطبية آليا خلال أسرع توقيت زمني.

IV- الخلاصة :

اعتمادا على ما سبق ذكره وفيما يتعلق بدور تطبيق التسويق الالكتروني في زيادة فعالية شركات التأمين التكافلي وواقعه بشركة التعاونية للتأمين بالمملكة العربية السعودية، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- يوفر التسويق الالكتروني طرق بسيطة وسريعة لتوصيل الخدمة للعملاء في الوقت والمكان المناسبين كما يساهم في تحسين جودة الخدمة المقدمة للعملاء من حيث الدقة وحداثة المعلومات ؛
- تطبق شركة التعاونية للتأمين التسويق الإلكتروني في جميع الأنظمة المتعلقة بإدخال البيانات والتأمين كما تمارس كافة الأنشطة الخاصة بالمزيج التسويقي بالأسلوب الحديث ؛
- امتلاك شركة التعاونية للتأمين نظام معلومات فعال ومتطور يلبي كافة متطلبات التسويق الالكتروني ؛
- يتميز الموقع الإلكتروني لشركة التعاونية على شبكة الانترنت بديناميكية الحركة ويمكن إنجاز من خلاله جميع العمليات مما جعله يتميز بالاحترافية والنضج ؛
- وجود نظام تشريعي ينظم عمل بيئة التسويق الالكتروني بالمملكة العربية السعودية وفر الجو الملائم لنجاح تطبيق هذه التقنية بالشركة ؛
- تشكل البنية التحتية والصعوبات التقنية لدى الأطر الفنية في شركات التأمين التكافلي التي تسوق الكترونيا عقبة أمام التسويق الالكتروني واستخدام طرق الدفع الالكتروني في إنجاز المعاملات ؛
- يساعد التسويق الالكتروني في خفض تكاليف الترويج مما يؤدي إلى خفض أسعار بيع المنتجات إلى العملاء ومنه زيادة مبيعات الشركة وربحيتها.
- التسويق الالكتروني يفتح أمام شركات التأمين التكافلي فرصا تسويقية واسعة، مما يجعلها قادرة على تحسين وتطوير أدائها التنافسي وقادرة على تحقيق أقل التكاليف.

لاشك أن هذه النتائج تثبت صحة الفرضية التي تنص على أن تبني شركة التعاونية للتأمين للتسويق الالكتروني وفق نظام معلومات فعال ومتطور مكنها من زيادة حصتها السوقية في سوق التأمين التكافلي بالمملكة العربية السعودية. كما تتفق مع الدراسات السابقة في ضرورة تطبيق التسويق الإلكتروني لما له من فوائد في ربط الشركة بالمنظومة العالمية ، كما أنه يفتح أمام شركات التأمين التكافلي فرصا تسويقية واسعة، مما يجعلها قادرة على تحسين وتطوير أدائها التنافسي وقادرة على تحقيق أقل التكاليف.

وعلى أساس النتائج السابقة نوجز فيما يلي أهم التوصيات لجعل الأعمال الالكترونية والتسويق الالكتروني أكثر كفاءة وفعالية من خلال النقاط التالية:

- إصدار تشريعات قانونية لتنظيم وحماية تداول النقدي الالكتروني وأمن الشبكات وجودة الخدمات ؛

- حتى يمكن انتهاج التسويق الالكتروني على جميع شركات التأمين التكافلي لابد من توفر النية التقنية اللازمة لذلك من تكنولوجيا المعلومات الضرورية ، قواعد البيانات الالكترونية ومعلومات وخدمات إلكترونية تجارية، اليد العاملة المؤهلة لتقديم الخدمات المرتبطة بالتسويق الالكتروني والنظم الأمنية والحماية ؛
- إدراج الأعمال الالكترونية من تجارة الكترونية وتسويق الكتروني وغيرها ضمن الدراسة التكوينية.

- الإحالات والمراجع :

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. البراوي نزار عبد المجيد ، البرزنجي أحمد محمد فهمي ، (2004)، استراتيجيات التسويق المفاهيم والأسس، الوظائف، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
2. بهاء شاهين ،(2000)، العولمة والتجارة الالكترونية - رؤية إسلامية-، الطبعة الأولى ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر،القاهرة، مصر.
3. رأفت رضوان ،(1999)،عالم التجارة الالكترونية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، مصر.
4. عقيل سعيد جمعة ، النادي نورالدين احمد ،(2007)، التسويق عبر الانترنت، الطبعة الاولى، مكتبة المجتمع العربي، عمان الأردن،.
5. كوتلر فيليب (2004)،كوتلر يتحدث عن التسويق،الطبعة الثانية،مكتبة جرير، المملكة العربية السعودية.
6. محمد الصيرفي،(2007)، التسويق الالكتروني، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر.
7. نجم نجم عبود ،(2004)، الإدارة الالكترونية-الإستراتيجية والوظائف والمشكلات- ، دارالمريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية.

الرسائل و الأطروحات:

1. حسين أحمد خلف،(2011) ، التسويق الالكتروني للخدمة التأمينية وانعكاساته على عناصر مزيجها التسويقي- دراسة حالة شركة التامين الوطنية،رسالة ماجستير غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، العراق.
2. سعادي الخنساء ،(2006) ، التسويق الالكتروني وتفعيل التوجه نحو الزبون من خلال المزيج التسويقي –دراسة تقييمية لمؤسسة بريد الجزائر-، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر.
3. العزاوي هدى عطية ، (2002)، تسويق الخدمات المصرفية عبر شبكة الانترنت- تصميم نظام مقترح لمصرف رشيد- ، رسالة ماجستير غير منشورة، تخصص العلوم الإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد،العراق.
4. معمر حمدي ، (2017)، دور تطبيق مبادئ الحوكمة في دعم نشاط شركات التأمين التعاوني-دراسة بعض تجارب عربية- ، أطروحة دكتوراه غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

التقارير:

1. تقرير مجلس الإدارة لشركة التعاونية للتأمين ،(2018)،المملكة العربية السعودية.

البرامج والملتقيات:

1. الجرف محمد بن سعد ،(13-18ديسمبر 2012) ، التأمين التعاوني الأحكام والضوابط الشرعية، الدورة العشرون لمؤتمر مجمع الفقه الإسلامي الدولي، الجزائر .
2. دالي إبراهيم ،(2004)، ندوة السوق العالمية للتكنولوجيا الجديدة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.
3. رزيق كمال ،(2002)، التسويق الإلكتروني ، فعاليات الملتقى الدولي بكلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، الجزائر.
4. طايل مجدي محمد محمود ،(2005)، توظيف التسويق الالكتروني بمنظمات الأعمال كأداة للتميز بمنظمات الأعمال، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التجارة الالكترونية، جامعة الملك خالد، المملكة العربية السعودية.

المواقع الإلكترونية:

1. شركة التعاونية للتأمين بالمملكة العربية السعودية، تاريخ الإطلاع 06-02-2020 ، على الموقع الإلكتروني: www.tawuniya.com.sa.

المراجع باللغة الأجنبية:

1. Maysami Ramin Cooper, Kwon W. Jean,(1999), An Analysis of Islamic Takaful Insurance - A Cooperative Insurance Mechanism-, Journal of Insurance Regulation, Kansas City 18.1 .
2. Mulhim Ahmed Salem, Sabbagh Ahmed Mohammed, The ISLAMIC INSURANCE THEORY and PRACTICE,بتصرف , cite visitée le: 26-09-2019,www. http://pdfbooksfree.pk

إقتصاد المعرفة كمحرك للتنمية الإقتصادية.

The knowledge economy as an engine for economic development

د/ جبران سفيان
استاذ متعاقد، قسم العلوم السياسية، جامعة وهران2 (الجزائر)
(الجزائر)
djebrane1990@gmail.com

ط/ بن عودة مريم
باحثة في الطور الثاني، الادارة العامة، جامعة وهران2
benaoudameriem21@gmail.com

الملخص:

عرف اقتصاد المعرفة في الآونة الأخيرة أهمية متزايدة على جميع الأصعدة والمستويات، حيث أصبح يفرض نفسه كبديل للاقتصاد التقليدي، وبالتالي الانتقال من الاعتماد على الموارد الطبيعية التي تتميز بالندرة إلى الاعتماد على المعرفة باعتبارها جوهر الاقتصاد المعرفي، إن اعتماد الاقتصاد المعرفي يتطلب توفر جملة من الشروط والآليات التشغيلية في البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، مع التركيز على الركائز الأربعة البحث والتطوير، التدريب والابتكار، رأسمال البشري، تكنولوجيا المعلومات، والذي من شأنه أن يحقق قفزة نوعية لاقتصاديات الدول ومؤشرات تنموية عالية إضافة إلى زيادة الدخل القومي الإجمالي، حيث أصبح يُنظر إليه على أنه مصدر للنمو الاقتصادي والقدرة التنافسية في جميع القطاعات الاقتصادية.

يتميز اقتصاد المعرفة بوجود قوة عاملة ذات مهارات عالية في بيئة الاقتصاد الجزئي والاقتصاد الكلي، فالمؤسسات والصناعات تخلق فرص عمل تتطلب مهارات متخصصة من أجل تلبية احتياجات السوق العالمية، ينظر إلى المعرفة على أنها مدخل إضافي للعمالة ورأس المال، من حيث المبدأ فإن رأس المال الفردي الأساسي للفرد هو المعرفة جنبًا إلى جنب مع القدرة على الأداء من أجل خلق قيمة اقتصادية. تحاول هذه الورقة إعطاء نظرة شاملة عن اقتصاد المعرفة وإبراز أهمية هذا الأخير في التنمية الاقتصادية، مع الإشارة إلى كيفية قياس اقتصاد المعرفة،

الكلمات الدالة: الابداع، الابتكار، الاقتصاد المعرفي، المعرفة، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

The Knowledge Economy has known, in recent times, an increasing importance at all levels and levels, as it has come to impose itself as an alternative to the traditional economy, thus moving from relying on natural resources that are characterized by scarcity to relying on Knowledge as the core of the knowledge economy. Adopting a Knowledge Economy requires a set of conditions and mechanisms. Operational in the Political, Economic, Social and even Cultural Environment, with a focus on the four pillars of Research and Development, Training and Innovation, Human Capital, and Information Technology, which would achieve a qualitative leap for the economies of countries and high development indicators in addition to increasing the gross national income, as it became seen as It is a source of economic growth and competitiveness in all economic sectors.

A knowledge economy features a highly skilled workforce within the Microeconomic and Macroeconomic environment; institutions and industries create jobs that demand specialized skills in order to meet the global Market needs Knowledge is viewed as an additional input to labour and capital. In Principle, one's Primary individual capital is Knowledge together with the ability to perform so as to create economic value. This paper attempts to give a comprehensive view of the Knowledge Economy and highlight the importance of the latter in Economic Development, with reference to how to measure the Knowledge Economy.

Key words: Creativity , Economic Development, Innovation, Knowledge Economy, Knowledge.

Jel classification :D80, F63,O10

المقدمة:

تتميز مجتمعات ما بعد الصناعة بتطوير المعرفة واستخدامها كسلعة اقتصادية وكوسيلة لخلق تقنيات جديدة من أجل الوصول إلى ميزة تنافسية والحفاظ عليها، فقد عملت الدول المتقدمة بتحويل اقتصادياتها إلى اقتصاديات قائمة على المعرفة بتخصيص الأموال للبحث والتطوير والابتكار والتطوير التكنولوجي.

ازداد الاهتمام باقتصاد المعرفة بشكل كبير في العقد الماضي في جميع أنحاء العالم بين مختلف علماء الاقتصاد والاجتماع والسياسة، إن أحد المعالم البارزة على الساحة السياسية في أوروبا مثلا هو قرار لشبونة حيث ارتبط تطوير سياسة اقتصادية تنافسية للاتحاد الأوروبي بنجاح تنمية اقتصاد المعرفة، بحيث يمكن بسهولة تطبيق الاتجاهات المماثلة في أجزاء أخرى من العالم و التي أصبحت جزءاً متزايد الأهمية من السياسة الصناعية، فقد ساهمت الطبيعة المفتوحة لهذه الاقتصاديات مع سياسات المنافسة المعززة لتطوير الاقتصاد القائم على المعرفة فيبلدان الاتحاد الأوربي.

ينظر إلى الاقتصاد القائم على المعرفة على أنه بديل للاقتصاديات التقليدية التي تركز على الغاز والنفط، إلا أن استدامة توليد الثروة عبر طرق بديلة لا تزال تمثل تحدياً للدول النفطية.

إن الانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة يتطلب التخطيط الاستراتيجي والتنفيذ الجيد للبرامج والاهداف، لتحقيق القوة الاقتصادية رغم العقبات التي تعترض ذلك مثل نقص الخبرة، ضعف التكوين بالنسبة للمورد البشري، عدم التحكم في التكنولوجيا، إضافة إلى أوجه القصور في إضفاء الطابع المؤسسي على الاقتصاد عقبة مهمة.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالإطار العام لاقتصاد المعرفة من حيث المفهوم والخصائص، وإبراز الدعائم والركائز التي يقوم عليها، وكذلك دور المعرفة في الاقتصاد، مع رصد المؤشرات المعتمدة في قياس اقتصاد المعرفة.

بناءاً على ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: **كيف يمكن ان يساهم اقتصاد المعرفة في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية؟**

للاجابة عن هذه الاشكالية وضعنا فرضيات كإجابة أولية:

- هناك علاقة طردية بين الاقتصاد المعرفي والتنمية الاقتصادية.
- كلما توفرت البيئة التشغيلية للبنية التحتية كلما ساهم ذلك في بناء اقتصاد معرفي.

لدراسة هذا الموضوع استخدمنا المنهج الوصفي– الاستكشافي والمنهج التحليلي– التفسيري، وذلك من أجل التقرب أكثر من موضوع الدراسة والإحاطة بجوانبه النظرية.

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث محاور:

- المحور الأول: الإطار الابتمولوجي للدراسة.
- المحور الثاني: دور المعرفة في الاقتصاد وتطوير اقتصاد المعرفة.
- المحور الثالث: أهمية اقتصاد المعرفة ومؤشرات قياسيه.

المحور الأول: الإطار الابتمولوجي للدراسة

أ. التعريف المفاهيمي للمعرفة

في مقال أوتو راسبي وفرانك فان أورت Otto Raspe and Frank van Oort بعنوان "العوامل الخارجية للمعرفة المحلية في التنمية الاقتصادية الإقليمية والنمو الثابت"، تعرف المعرفة بأنها قدرة التعرف على المشكلات وحلها من خلال جمع واختيار وتفسير المعلومات ذات الصلة، ومن ثم فإن الميزة الأساسية لاقتصاد المعرفة هي استخدام المعرفة في العلاقات المتبادلة بين الجهات الفاعلة في السوق لإنتاج السلع والخدمات[i].

فالمعرفة هي الوصول إلى المعلومات حيث يجب إدارة محتواها التنظيمي من أجل ضمان إمكانية الوصول إليها وقدرتها على الاسترجاع (من خلال البوابات الإلكترونية).

وفي هذا الإطار فالمعرفة هي معرفة ماذا 'know–what' ومعرفة لماذا 'know–why' ، ويشير مصطلح "معرفة ماذا" إلى الوصف (مثل المعرفة حول "الحقائق")، هنا "المعرفة – قريبة إلى مما يسمى عادة بالمعلومات – يمكن تقسيمها إلى أجزاء وتوصيلها كبيانات"[ii]، في حين أن المعلومات في المعايير الواقعية مفيدة إلا أنه لا يكفي اعتبارها أحد الأصول، لذلك يجب معالجتها في شكل مدخلات لإنتاج المعرفة في شكل الابتكار على سبيل المثال.

أما فيما يتعلق "بمعرفة لماذا"، فإن هذا "يشير إلى المعرفة بمبادئ وقوانين الحركة في الطبيعة وفي العقل البشري والمجتمع" هذه المعرفة هي التي تؤدي إلى التطور التكنولوجي في تحقيق النمو والتنمية[iii]، حيث يساعد ذلك على اكتساب ميزة تنافسية، هذا يشكل أحد الجوانب الحاسمة لتوليد المعرفة من المعلومات المتاحة.

في حين أن المعلومات تتطلب تحويل العملية إلى معرفة لتكون مفيدة لتطوير التكنولوجيا والابتكار، إلا أن المعرفة النقدية في شكل "معرفة السبب" يجب أن تكون متاحة جزئيًا لاستخدامها في الحياة اليومية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، لذلك يشير مصطلح "المهارات" إلى القدرة على القيام بشيء ما، مما يساعد على الاستفادة من التكنولوجيا والابتكار الناتج عن المعرفة في الحياة اليومية، هذا لا يعني إنكار قيمة المعلومات والمهارات، حيث أن هذين المكونين هما المكونات الأساسية للمعرفة التي تؤدي إلى الابتكار وتطوير التكنولوجيا[iv].

تعد المعرفة إطار أو هيكل ديناميكي يمكن من خلاله تخزين المعلومات ومعالجتها وفهمها، بحيث يتم استخدامها بشكل فعال لتوليد ممارسات جديدة وفعالة، والتي ستساهم في اقتصاد ومجتمع مستدامين من خلال الاقتصاد[v] القائم على المعرفة، وكجزء من استراتيجيات إدارة المعرفة، فإن المعرفة لديها القدرة على التأثير في العمل المستقبلي، ما يمنح العنصر البشري القدرة على استخدام المعلومات، مما يؤدي من خلالهم إلى تطوير التعلم والخبرة من تفسير البيانات وتطبيقها على عملية صنع القرار[vi]

تعد إدارة المعرفة أمرًا أساسيًا في الاقتصاد السياسي العالمي المتغير، حيث أصبحت المعرفة أصلاً مهماً في جميع أنحاء العالم، واستبدال الوسائل التقليدية للإنتاج (بما في ذلك الصناعة والتصنيع وعمليات العمل اليدوي) بالأتمتة لزيادة الكفاءة والإنتاجية.

ب. اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية

وفقًا لـ Arvanitidis and Petrakos فإن "التنمية الاقتصادية كانت، ودائماً ما تكون قائمة على المعرفة، ومع ذلك فقد تغير نطاق وأهمية المعرفة للعمليات الاقتصادية بشكل أساسي على مدار السنوات القليلة الماضية" في الواقع وبغض النظر عن حجم وطبيعة أي اقتصاد، فإنه سوف يقوم على المعرفة ما يظهر كفرق حاسم اليوم هو "درجة المعلومات والمعرفة المدمجة في العمليات الاقتصادية التي تسببت في تغييرات هيكلية كبيرة في طريقة عمل الاقتصاد وتنظيمه"[vii]، وهكذا أدت طبيعة واستخدام المعرفة في العمليات الاقتصادية إلى قواعد وممارسات ومؤسسات وهياكل تنظيمية جديدة، حيث ظهر اقتصاد المعرفة كهيكل اقتصادي جديد.

وبما أن إنتاج واستخدام المعرفة له نتائج اقتصادية، فإن المعرفة تعتبر أيضا "سلعة اقتصادية"، حيث أنها تساهم في النمو الاقتصادي والتنمية، فمع التركيز المتزايد على التكنولوجيا والترابط لم تعد الثروة الاقتصادية تقتصر على الصناعة والتصنيع فحسب، بل أيضاً على إنشاء المعرفة واستخدامها وتوزيعها، وبالتالي تعتبر الاقتصاديات الناجحة تلك التي تقوم مجتمعاتها على اقتصاد المعرفة.

وتجدر الإشارة أيضا إلى أن التحرك نحو اقتصاد المعرفة يمثل تحولا كبيرا عن الطريقة التي تم بها تحديد دور المعرفة في الاقتصاد سابقا، مما يشير إلى وجود صلة مباشرة سواء على أنها مادة أو كعملية في هذا النموذج، فالقضية الأساسية هي الاقتراح بأن المعرفة سلعة[viii]، بالمقارنة مع التكرارات السابقة للاقتصاد فإن المعرفة هنا تندرج في العملية الاقتصادية بأكملها، مما يعني ضمنا أنه "يمكن تطبيق المبادئ الاقتصادية على إنتاجها وتبادلها، وأنه يمكن إنتاج المعرفة واستخدامها في تطوير السلع[ix].

علاوة على ذلك يرتبط هذا التحول في النموذج نحو مفهوم اقتصاد المعرفة بدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لأنه يسهل إنشاء المعرفة ونقلها بطريقة فعالة، وهكذا أصبحت سهولة الوصول إلى المعرفة لجميع القطاعات والوكلاء في الاقتصاد من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أسهل وأكثر فعالية من حيث التكلفة، يرتبط جانب إضافي من هذا التحول النموذجي بعملية الابتكار[x]، لأنه كما يجادل Arvanitidis و Petrakos "ترتبط القدرة الابتكارية اليوم (إلى حد كبير) بالقدرة على الجمع بشكل منهجي، والاستفادة الجديدة من المعارف الموجودة، بدلا من اكتشاف المبادئ التكنولوجية الجديدة"[xi]، وبالتالي فليس تطوير المعرفة الجديدة هو الذي يلعب دورا مهما في العمليات الاقتصادية ولكن توليفها وإعادة تنظيمها، يوضح هذا الوصف الجوهر التشغيلي لاقتصاد المعرفة، والذي يتطلب تكنولوجيا متطورة وهياكل جديدة لنشر المعرفة، يظهر الاقتصاد القائم على المعرفة في نهاية المطاف النتيجة لهذه التحولات النموذجية في الاقتصاد والمجتمع.

تعرف منظمة التعاون الاقتصادي الاقتصاد المعرفي بأنه "اقتصاد يعتمد بشكل مباشر على إنتاج وتوزيع واستخدام المعرفة والمعلومات"، بحكم التعريف هذا يعني أن خصائص الاقتصاد المعرفي هي خلق المعرفة الديناميكية والفعالة، والوصول والتوزيع لزيادة الزخم للتطورات والفرص المبتكرة، بعبارة أخرى يعرف الاقتصاد القائم على المعرفة بأنه "الإنتاج والخدمات القائمة على الأنشطة كثيفة المعرفة التي تساهم في تسريع وتيرة التقدم التكنولوجي والعلمي"[xii]

يشير الاقتصاد القائم على المعرفة إلى تغيير في الممارسات الاقتصادية ، لأنه كما يقول Foray فإن "اقتصاد المعرفة هو اقتصاد يتم فيه إعطاء أهمية ستراتيجية أكبر بكثير لتخصيص الموارد في المجالات التالية: البحث والتطوير، تكوين رأس

المال البشري من خلال التعليم والتدريب؛ إدارة المعلومات والمعرفة والخبرة من خلال الاستثمارات في التدوين وبناء الشبكات الاجتماعية؛ وتنظيم أسواق حقوق المعرفة "، حيث تشكل هذه العناصر المختلفة ميزات الاقتصاد القائم على المعرفة، ولكنها توفر في نفس الوقت فهما جديدا للموضوع بهدف تعزيز الفعالية والكفاءة لتطوير الاقتصاد والمجتمع، كما تستنتج Foray أن "اقتصاد المعرفة هو إطار مفيد للتحدث عن التغييرات المتعلقة بإنتاج وتوزيع المعرفة في المجتمعات الحديثة[xiii]

ترتبط العوامل الهامة التي تشكل الاقتصاد القائم على المعرفة بالتقدم الاقتصادي القوي والتنمية، والتي يمكن التعبير عنها من خلال الأساسيات الاقتصادية التالية[xiv]:

- ❖ سياسات الاقتصاد الكلي المستقرة التي تسمح بالتخطيط الطويل الأجل؛
- ❖ العمل الجيد وأسواق المنتجات ورأس المال؛

- ❖ سياسات تدريب فعالة تساعد على ضمان تزويد أفراد المجتمع الأقل تعليما بالمهارات الصحيحة، وبالتالي تجنب مفهوم "الفجوة المعرفية"[*]؛
- ❖ سياسات المنافسة التي تخفض تكلفة التكنولوجيا؛
- ❖ تحرير سياسات الاتصالات؛
- ❖ الانفتاح على التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة ، لإدخال أفكار جديدة.

تعتمد هذه الأساسيات الاقتصادية على عوامل إضافية من أجل إنشاء وتحديد تطوير اقتصاد القائم على المعرفة، والتي تسمى الأركان الأربعة[xv]:

1. بيئة عمل مواتية لتطوير اقتصاد القائم على المعرفة؛
2. التكنولوجيات الجديدة، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
3. السياسات والمؤسسات والحوافز المبتكرة اللازمة لتطوير وتسويق الابتكارات المحلية والأجنبية، أو بعبارة أخرى إنشاء نظام ابتكار وطني؛
4. تنمية الموارد البشرية، ولا سيما من حيث تطوير نظام تعليمي وطني يولد مجموعة من المتخصصين في المعرفة وقوة عاملة على دراية تكنولوجية.

ت. الفرق بين اقتصاد المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة:

لقد تجاوز بعض الاقتصاديين مفهوم اقتصاد المعرفة وتبني الاقتصاد القائم على المعرفة، ومع ذلك بسبب تسارع التحولات الاقتصادية والتطورات التكنولوجية عمل بعض الباحثين الاقتصاديين على إعادة النظر والتمييز المصطلحين.

يتعلق **اقتصاد المعرفة** باقتصاديات عمليات المعرفة نفسها، أي الإنتاج وصنع المعرفة والبحث والتطوير، سواء من حيث تكاليف عملية المعرفة مثل (تكاليف البحث والتطوير أو تكاليف إدارة الأعمال أو إعداد الخبراء وتدريبهم)، واعتبار العوائد والإيرادات الناتجة عن هذه العملية على أنها مجرد عملية اقتصادية مثل اقتصاديات الخدمة السياحية أو الفندقية أو غيرها[xvi].

أما **الاقتصاد القائم على المعرفة** هو مرحلة متقدمة من اقتصاد المعرفة، وهذا يعني أنه يعتمد على أدلة اقتصاد المعرفة في مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مثل ربط تكنولوجيا المعلومات بقطاعات متعددة، فالدول الصناعية الكبرى التي استفادت من إنجازات الثورة العلمية والتكنولوجية لديها معرفة واكتشافات جديدة وتقنيات متقدمة وصلت إلى مرحلة الاقتصاد القائم على المعرفة، أو ما يمكن أن نسميه اقتصاد ما بعد المعرفة، في حين أن البلدان التي تسعى إلى إنتاج المعرفة من ابتكار واكتساب واستخدام وتخزين المعرفة لا تزال في عملية اقتصاد المعرفة[xvii].

إن الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد الذي يساهم فيه تعميم المعرفة واستخدامها في تحقيق معدل من النمو وتكوين الثروات، ونسبة العوامل التقليدية للإنتاج مثل العمل البدني ورأس المال والمواد الخام ...، حيث تكون المعرفة هي العامل الرئيسي للقدرة التنافسية.

يعد رأس المال البشري هو جوهر اقتصاد المعرفة، وخاصة القدرة على الابتكار، وخلق وتوليد واستغلال الأفكار الجديدة، حيث تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات هي الأداة الرئيسية، بالإضافة إلى تطبيق التقنيات وممارسة قدرات التزام أعلى، ونتيجة لذلك فان هذا النوع من الاقتصاد يحتوي على المزيد من الأنشطة القائمة على المعرفة، وصناعة تكنولوجية أعلى، ومعدلات توظيف أعلى، ونسبة أعلى من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات، فقد أصبحت المعرفة قابلة للتداول بالفعل، وعامل من عوامل الإنتاج[xviii].

ظهر مصطلح اقتصاد المعرفة كنتيجة للوعي بدور المعرفة والتكنولوجيا في النمو الاقتصادي، طالما كانت المعرفة كرأس مال بشري ومحتوى تكنولوجي في قلب التنمية الاقتصادية، ومع ذلك أهمية اقتصاد المعرفة ازدادت في السنوات الأخيرة فقط، وانعكس ذلك في زيادة نسبة الصناعات المتطورة، وهذا التغيير سيكون له تأثير على سوق العمل حيث يزيد الطلب على العمالة المؤهلة أكثر من العمالة غير المؤهلة وفقا لمستوى التعليم والتدريب.

المحور الثاني: دور المعرفة في الاقتصاد وتطوير اقتصاد المعرفة

أ. انعكاس المعرفة في الاقتصاد

لتطوير الاستقرار الاقتصادي الكلي تعتبر المعرفة الاقتصادية الشرط الرئيسي وكذلك العوامل الأخرى التي لا تقل أهمية هي عمل السوق الحرة ، والإطار المؤسسي الجيد ، والاتصالات والتقنيات، وتشجيع تطوير الأنشطة الإلكترونية، واشتراط تعاون الحكومة مع مؤسسات الصناعة والتعليم العالي وغيرها، ويشير خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أنه في حين قد تختلف أولويات السياسة المحددة عبر البلدان، يتعين على الحكومات اعتماد ستراتيجية نمو شاملة تستند إلى مجموعة من الإجراءات من أجل[xix]:

- ✓ تعزيز الأساسيات الاقتصادية والاجتماعية من خلال ضمان استقرار الاقتصاد الكلي، وتشجيع الانفتاح، وتحسين أداء الأسواق والمؤسسات.
- ✓ نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين المهارات، وبناء الثقة، وجعل الحكومة الإلكترونية أولوية.
- ✓ تعزيز الابتكار من خلال إعطاء أولوية أكبر للبحث الأساسي، وتحسين فعالية التمويل العام للبحث والتطوير، وتعزيز تدفق المعرفة بين العلم والصناعة.

- ✓ الاستثمار في رأس المال البشري من خلال تعزيز التعليم والتدريب، وتحسين الروابط بين التعليم وسوق العمل وتكييف مؤسسات سوق العمل مع طبيعة العمل المتغيرة.

يمكن تحليل تأثير المعرفة على عمليات التنمية الاقتصادية من خلال خصائص المعرفة في الاقتصاد، وبعبارة أخرى يمكن دراسة انعكاس اكتساب المعرفة وخلقها واستخدامها ونشرها في الاقتصاد من خلال التعبير عن عناصر منفصلة وتغلغلها (الموارد البشرية، والابتكار، والأعمال التجارية المبتكرة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات)

الشكل رقم 01 يوضح خصائص التعبير المعرفي في الاقتصاد*



Source : Kęstutis Kriščiūnas, Rasa Daugėlienė,"The Assessment Models of Knowledge-Based Economy Penetration", Engineering Economics. vol 50,No 5, 2006, P37.

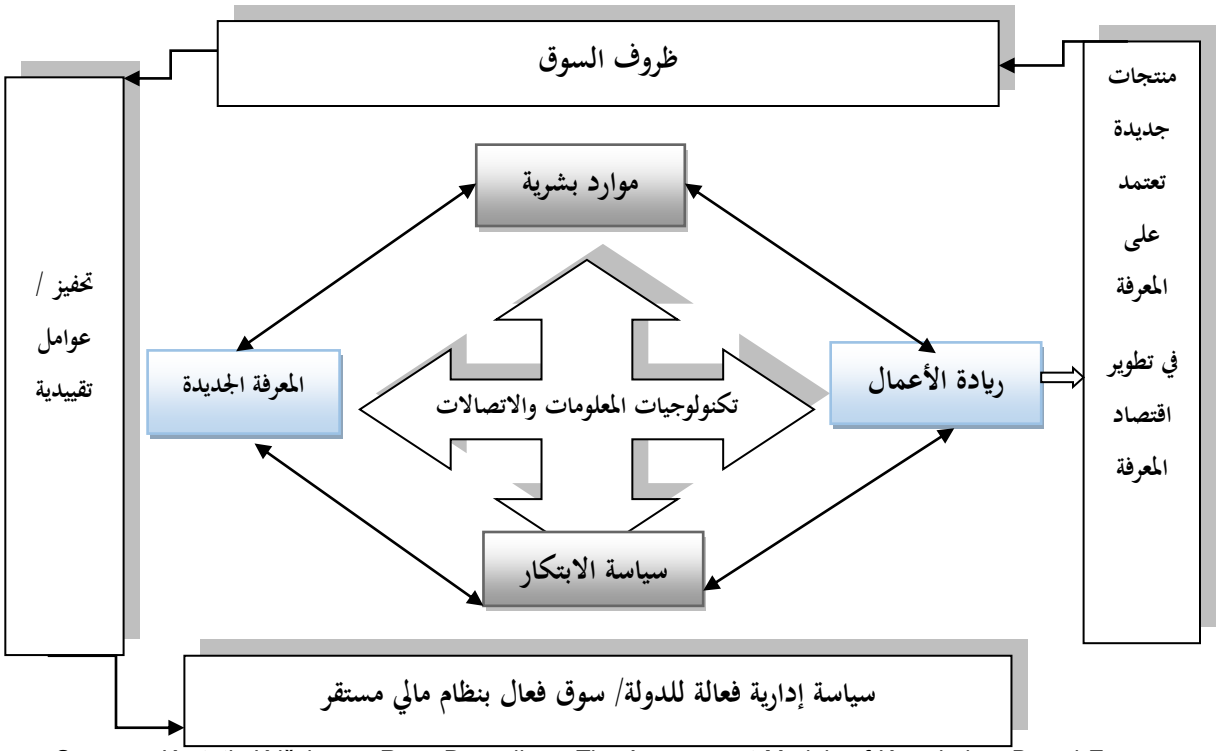
يصبح تأثير المعرفة في تطوير العمليات الاقتصادية ممكنا فقط في حالة ما كانت هناك إجراءات إدارية ملموسة، حيث تخلق هذه الإجراءات الظروف لتطوير عناصر اقتصادية منفصلة قائمة على المعرفة.

فالشرط الأول لإمكانية تطوير الاقتصاد القائم على المعرفة هو الاقتصاد المستقر (السياسة المالية المستقرة، والسياسة النقدية الفعالة وسياسة العملة) لأنه يمكن فقط للاقتصاديات القوية والمتقدمة أن تضمن إنشاء ونشر واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز الاستثمار في الموارد البشرية وكذلك في الابتكارات، وتؤثر سياسة الإدارة الفعالة للدول بشكل مباشر على خلق عوامل محفزة أو تقييدية، والتي تنص على أو تمنع تقدم اقتصاد المعرفة[xx].

من الواضح أن الإنسان هو الشرط الأكثر أهمية لخلق اقتصاد المعرفة (من يمتلك تعليم جيد وقدرات)، ليس فقط لاستخدام المعرفة التي تم إنشاؤها ولكن خلق المعرفة الجديدة والهادفة، مثل هذا الإنسان هو جزء من مجتمع المعرفة الذي يتم فيه اتخاذ قرارات مهمة بعد المعرفة الجديدة والمعايير الاجتماعية القائمة على القيم الأخلاقية والمعنوية.

إن تطوير اقتصاد المعرفة مستحيل بدون تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النشاط القائم على المعرفة، لأن الانتشار السريع واستخدام المستجدات أمر ممكن فقط بسبب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وينص هذا الأخير على إنشاء وتسويق وتطبيق المعرفة في جميع أنشطة الاقتصاد القائم على المعرفة[xxi].

يمثل الشكل رقم 02 إعادة انعكاس جميع عناصر الاقتصاد القائم على المعرفة.



Source : Kęstutis Kriščiūnas, Rasa Daugėlienė,"The Assessment Models of Knowledge-Based Economy Penetration", ENGINEERING ECONOMICS. vol 50,No 5, 2006, P37.

عادة ما يقال إن الاقتصاد القائم على المعرفة – هو اقتصاد يدعم الاستخدام الفعال للمعرفة من أجل تنميته الاقتصادية والاجتماعية، وهذا يشمل الاستفادة من المعرفة الأجنبية وكذلك تكييف وخلق المعرفة لاحتياجاتها الخاصة، في محاولة لجعل التعريف أكثر دقة وأوسع يجب أن يقال أن الاقتصاد القائم على المعرفة هو بالأحرى نظام متوافق من الشروط القانونية والاقتصادية المسبقة، بالإضافة إلى التقنيات التكنولوجية الحديثة والموارد البشرية، يظهر هذا النظام في عملية تطوير اقتصاد السوق مدعومة بالتكنولوجيات الجديدة ولا سيما تقنيات المعلومات، ومن أجل التحقق من مستوى الاقتصاد القائم على المعرفة في مختلف البلدان ينبغي إعداد نموذج تقييم فريد، بحيث يغطي النموذج جميع الخصائص المميزة للاقتصاد القائم على المعرفة[xxii].

يتميز اقتصاد المعرفة بدرجة عالية من المخاطر، لأن التغييرات تتزايد بإطراد وظهور المعرفة والابتكار الجديد يقللان بسرعة من العوامل المادية وغير المادية وعوامل الإنتاج، وهذا يعني الجمع بين النظريات الاقتصادية التقليدية على أساس قوانين السوق وفوائد السلع الاقتصادية، فمع مفهوم القيمة غير الملموسة تتحول الميزة التنافسية من المادية إلى غير الملموسة، ومن غير مرئية إلى مرئية، وعليه يمكن النظر إلى اقتصاد المعرفة على أنه[xxiii]:

- جزء من النظام الذي يرتبط بعمليات إنشاء ونشر واستخدام المعرفة.
- الانضباط العلمي الذي يدرس العمليات المذكورة أعلاه ويسجل التطور الديناميكي، وخاصية لحالة اقتصادية محددة، حيث تظهر المعرفة كمحدد رئيسي للتنمية.

ب. تطوير اقتصاد المعرفة

يعتمد تحول المجتمع إلى اقتصاد المعرفة على استكمال بعض المراحل الرئيسية المرتبطة بقدرته على التكيف مع التغيرات في الهيكل الاقتصادي للبلد، حيث تتعلق الإستراتيجية الشاملة لتطبيق إدارة المعرفة حول كيفية تحويل البيانات إلى معلومات، لأنها تزيد من الوعي ثم يتم تعلمها لتصبح المعرفة وهكذا يتم اكتساب خبرة موضوع ما أثناء استكشاف الموضوع نفسه، وبالتالي تمكين تحقيق الحكمة والتي ستصبح في نهاية المطاف خبرة حول المعرفة المدروسة والتي يمكن تدريسها لغرض تطبيقها الاجتماعي[xxiv]، تعكس هذه العملية كيفية إنشاء مجتمع المعرفة، حيث يمكن تحويل المعلومات إلى معرفة مفيدة من خلال التعلم التعليمي والخبرة العملية، لا يمكن إنشاء المعرفة إلا عندما تكون المعرفة متاحة، حيث يكون الناس أكثر وعيا بالمعلومات التي يبحثون عنها في تلك اللحظة بالذات، ونتيجة لذلك من الضروري أن تكون المعرفة متاحة للجميع، لأن فرص التعليم ضرورية لخلق اقتصاد المعرفة، فمجتمعات المعرفة هي مجتمعات التعلم حيث يحسن الناس أنفسهم وقدراتهم الفردية من خلال الخبرات التعليمية والتوظيفية، كون اقتصاديات المعرفة ممكنة عندما يتم تطويرها داخل مجتمع متصل بالشبكة يظهر روابط بين الأشخاص المتعلمين ومختلف الجهات الفاعلة، والذي يوضح بدوره إنشاء المعرفة وتبادل المعرفة للمعلومات الفردية والجماعية[xxv].

ث. ركائز اقتصاد المعرفة

حدد كل من وايت وجوناسكاران وأريجوزو White, Gunasekaran, and Ariguzo أربع ركائز للاقتصاد القائم على المعرفة[xxvi]:

الشكل رقم 03 يوضح خصائص اقتصاد المعرفة*



Source : Shahrazad Hadad, "Knowledge Economy: Characteristics and Dimensions", Management Dynamics in the Knowledge Economy,Vol.5, No.2, 2017, P211.

1. **الابتكار المفتوح Open Innovation**

إن التحدي الرئيسي للابتكار المفتوح هو تحديد موضع الابتكار، بمعنى في أي مجال يتم الابتكار؟ مع الاعتراف بأن عمليات الابتكار تتوزع على نطاق واسع، فإن الجدال الحاصل يتمثل في العثور على موضع (أو مكان) المعرفة، ثم السعي إلى

دمج مجالات المعرفة المختلفة في الابتكار المفتوح، الغرض من نموذج العملية البسيطة الموضح أدناه (انظر الشكل رقم 04) هو مساعدة المسؤولين على التفكير بشكل أكثر فعالية في كيفية تنظيم مشاريع الابتكار المفتوحة، عملية الابتكار المفتوح وفقًا لـ Wallin and Von Krogh هي عملية تتكون من خمس عناصر، حيث تكون المعرفة مركزية[xxvii]:

الشكل رقم 04 يوضح العناصر الناتجة عن خطوات تفاعل عملية الابتكار*



Source : Martin Wallin, Georg Von Krogh, "Organizing for Open Innovation: Focus on the Integration of Knowledge", Organizational Dynamics, Vol. 39, No. 2, 2010, P148.

2. التعليم Education

يتكون رأس المال البشري كجزء من رأس المال الفكري من المعرفة والمهارات والخبرة والآراء الشخصية للموظفين ويعتمد رأس المال البشري على القدرات الفردية للموظفين بغرض تحقيق أهداف المنظمة، رأس المال البشري هو جزء من رأس المال الفكري إلى جانب رأس المال الهيكلي والبنيوي.

تعكس هذه الحقيقة القيمة الاقتصادية لهذا العنصر من رأس المال الفكري، لأن المشكلة تتمثل في القيمة وليس في تكلفة العمل، وعليه كان لا بد من تحديدها من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من رأس المال البشري داخل المنظمة، حيث تم تمثيل رأس المال البشري في الاقتصاد التقليدي بحقيقة أن الموظفين يمثلون مجموعة جماعية اجتماعية، في حين أن الاقتصاد القائم على المعرفة يتم تحديد مهارات الموظفين من خلال معرفتهم وموهبتهم ومهاراتهم[xxviii].

يوضح الشكل رقم 05 محتوى أهم مكونات رأس المال البشري وفقا لبراتانو Bratianu



المصدر: إعداد الباحثين

يعتبر رأس المال البشري عامل أساسي في البناء الهيكلي والعلاقاتي داخل المنظمة، الأمر الذي يساهم في تنمية وتكوين رأس المال البشري، ومن أجل الاستفادة من هذه الأخيرة قدر الإمكان يجب أن تولي الإدارة العليا اهتماما وثيقا لاعتبارات الموظفين وتوفر التدريب المناسب، وتقترح في هذا الصدد نظرية رأس المال البشري أن الاستثمار في رأس المال البشري يمكن أن يتم من خلال التعليم الرسمي أو من خلال التدريب في مكان العمل، وفي كلتا الحالتين سوف تزيد من إنتاجية الموظفين وكذلك نمو الأجور[xxix]

3. إدارة المعرفة Knowledge Management

تتناول إدارة المعرفة مجموعة من أنشطة المنظمة ترتبط ببعضها البعض، وتركز الإدارة على ستراتيجية إدارة رأس المال البشري، أي تطوير المعرفة والمهارات والكفاءة للموظفين من خلال التعليم والتدريب، وتوليد الخبرة المهنية، لذلك يمكن وصف المعرفة التنظيمية بشكل أفضل عن طريق تقاطع وتفاعل (المعرفة الروحية، والمعرفة العاطفية، ومجالات المعرفة العقلانية) وهو ما يمكن أن نطلق عليه ثالوث المعرفة هذه المجالات الثلاثة تشكل نواة المعرفة، وعليه فالمعرفة التنظيمية هي نتيجة للمتكاملات التي تساهم في امتصاص المعرفة في المنظمة من خلال استخدام التكنولوجيا والعمليات، والإدارة لدمج المعرفة الإدراكية (الأبعاد الضمنية والصريحة)، في حين تستخدم الثقافة التنظيمية لدمج المعرفة العاطفية والقيادة[xxx]، وفي هذا الإطار يوضح إيمانويل ميتيس وبرتراند مونجون Emmanuel Métais et Bertrand Moingeon أن "إدارة المعرفة لا يمكن اختزالها في إدارة نظم المعلومات، لأنها في الواقع مسألة إدارة مزيج يتكون من أربعة أبعاد التكنولوجيا (نظم المعلومات)، الإستراتيجية، التنظيم (هيكل يشجع على إنشاء وتقاسم المعرفة) والتعلم، هذه الجوانب الأربعة هي المكونات الرئيسية للإدارة التي تركز على المعرفة[xxxi].

4. الابداع Creativity

أصبح الإبداع أكثر أهمية لا سيما في سياق ظهور الاقتصاد القائم على المعرفة، تستخدم مصطلحات الإبداع والابتكار أحيانًا كمصطلحات متكافئة، لكن القيم الأخلاقية التي تعبر عنها هذه المصطلحات مختلفة، فالإبداع يشير إلى الجودة وقوة إظهار القدرات الإبداعية المعقدة، والابتكار هو لفائدة منتج أو خدمة، ومع ذلك لا يمكن اعتبار الإبداع والابتكار مفاهيم مستقلة عن بعضهما البعض، فإن الابتكارات التكنولوجية من ناحية هي وسيلة لضمان التنمية البشرية، ومن ناحية أخرى هي تعبير عن الإمكانات الإبداعية البشرية، فالبعد الإبداعي للنشاط الاقتصادي يعني التخلي عن القديم

(الروتين والتقاليد) والتركيز على الجديد (المتمثل في الابتكار والأصالة والتنوع)، نظرًا لأن الشباب لديهم بشكل عام ميل خاص نحو استخدام التقنيات الجديدة، وعليه يجب أن يكونوا موجهين لتوجيه مواهبهم من أجل تطوير إمكاناتهم[xxxii].

المحور الثالث: أهمية اقتصاد المعرفة ومؤشرات قياسيه

- **اقتصاد المعرفة وأهميته في التنمية الإقتصادية:**

إن اقتصاد المعرفة هو اقتصاد جديد ذو طبيعة خاصة يستمد تفرده ليس فقط من اعتبارات الحاضر أو الماضي، ولكن أيضا من خصوصية دوره في المستقبل ومن دوافع التنمية والابتكار، فهو ينمو بمعدل سريع ويتفوق على جميع الاقتصاديات الأخرى بطريقة غير مسبوقة ملموسة وغير ملموسة على حد سواء.

نمت أهمية اقتصاد المعرفة وتأكدت من خلال الدور الواضح للمعرفة في تحديد طبيعة الاقتصاد وأنشطته، ومن خلال تحديد الوسائل والأساليب والتقنيات المستخدمة في هذه الأنشطة في توسعها، في إنتاجها، في الاحتياجات والخدمات المقدمة، وبالتالي في مدى الفوائد التي تعود على الأفراد والمجتمع، وتحقيق تنمية الاقتصاد ونموه، فزيادة مبرر الانتقال إلى اقتصاد المعرفة والتركيز على أهميته يرجع إلى النمو السريع للمعرفة، وظهور فروع جديدة للعلم، فضلا عن ظهور التكنولوجيا والمنتجات الجديدة.

يمكن إبراز فوائد اقتصاد المعرفة في النقاط التالية[xxxiii]:

1. تعتبر المعرفة العلمية في اقتصاد المعرفة هي الأساس لتوليد الثروة وتراكمها
2. المساهمة في تحسين الأداء ورفع الإنتاجية وخفض تكلفة الإنتاج، وتحسين جودتها من خلال استخدام الوسائل والأساليب التقنية المتقدمة، خاصة في المجالات الصناعية التي تسلط الضوء على صناعات الأجهزة والمعدات الإلكترونية الدقيقة وأجهزة الكمبيوتر والبرمجيات.
3. المساهمة في خلق فرص عمل في المجالات التي تستخدم التقنيات المتقدمة المدرجة في اقتصاد المعرفة، وخلق فرص عمل لذوي المهارات والقدرات العلمية المتخصصة.
4. مساهمة محتويات اقتصاد المعرفة وبياناته وتقنياته في توفير الأساس اللازم لتحفيز التوسع في الاستثمار، وخاصة الاستثمار في المعرفة العلمية والعملية من أجل خلق رأس المال المعرفي الذي يساهم في إنتاج المعرفة.

- **قياس اقتصاد المعرفة:**

من الصعب قياس المعرفة والمكونات الأخرى لاقتصاد المعرفة، فقد طور البنك الدولي منهجية لاقتصاد المعرفة تسمى طريقة تقييم المعرفة Knowledge Assessment Method (KAM) ومؤشر اقتصاد المعرفة Knowledge Economy Index (KEI)، والذي يتكون من أربع ركائز أو مؤشرات رئيسية هي (الأداء التنظيمي، والابتكار، وإدارة الموارد البشرية، وتكنولوجيا المعلومات)، بحيث يحتوي كل منها على مجموعة من المتغيرات الفرعية[xxxiv]:

1. الأداء التنظيميOrganizational performance

لطالما كان مفهوم الأداء موضوعا ذو أهمية ومكانة في الدراسات والبحوث، مما فرض الحاجة إلى التركيز على إدخال مفاهيم بديلة إليه ومحاولة الباحثين تحديد ودراسة العوامل المؤثرة فيه بدقة، بحيث ركزت معظم المنظمات الحديثة والقديمة على الأداء، ويقاس نجاح أي منظمة بأدائها، فالأداء التنظيمي هو العامل الذي يقيم ويقيس القدرة على المساهمة في تحقيق أهداف المنظمة، ويشار إليها بقدرة المنظمة على تحقيق أهدافها باستخدام الموارد المتاحة بأساليب فعالة.

يتم تعريف الأداء التنظيمي من خلال التركيز على تعظيم ربحية المنظمة، وهو المفهوم الضيق للأداء التنظيمي، وهو العامل الرئيسي لتحديد وتحقيق أهداف الأداء المالي، و الذي يستخدم لقياس المؤشرات المالية مثل العائد على الاستثمار.

فالأداء التنظيمي هو أحد الأساليب التي يمكن للمؤسسة من خلالها تحديد وتقييم أنشطتها الداخلية المختلفة، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها، وتقييم أدائها مقارنة بأداء المنظمات المنافسة، حيث يعتبر كل من (حصة السوق، وخفض التكاليف، والربحية، ورضا العملاء) هي مقاييس مشتركة لقياس الأداء التنظيمي[xxxv].

2. الابتكار Innovation

يمثل الابتكار إلى مجموعة من المتغيرات الكمية والسلوكية مثل التطلعات والخبرة السابقة والحاجة والقدرة الذاتية، كما ينظر إليه على أنه عملية تنظيمية جماعية تهدف إلى ضمان تغييرات جديدة في المنظمة، هذه التغييرات هي مدخلات جديدة للمنظمة (الاختراع والأفكار) و / أو تحفيز العمال على تقديم مقترحات للتغيير، وعليه فالابتكار هو عملية تنطوي على النظر إلى الأشياء والمشكلات من منظور جديد وغير عادي، وهي استخدام التفكير غير التقليدي لتقديم أفكار جديدة ومبتكرة يتفاعل فيها الفرد، مما يؤدي إلى إنتاج شيء جديد وأصلي وقيم للمجتمع.

3. إدارة الموارد البشرية Human Resource Management

يحتل العنصر البشري الأهمية الأساسية لأي تطور في العالم، لأن التنمية البشرية هي محور كل التطورات التي تمكن المجتمع البشري من تحقيقها في مختلف المجالات، تشكل التطورات التكنولوجية الأخيرة في مجال نظم وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومتطلبات العولمة والتجارة الحرة والجودة الشاملة والتنمية المستدامة محطات ذات أهمية كبيرة في سياق تطورات القرن الحالي، ولولا التنمية البشرية والموارد البشرية، لما حققت هذه المحطات آفاق التنمية ووسائل النجاح ، على أساس أهمية المعلومات ودورها المميز في حياتنا المعاصرة، فإدارة الموارد البشرية هي إدارة لها وظائف ستراتيجية وتشغيلية للوفاء بالمسؤوليات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية والأخلاقية المتمثلة في الأدوار الاستشارية والتنفيذية لتحقيق استخدام الموارد البشرية بكفاءة وفعالية من خلال الانسجام والتكامل بين مصالح الأفراد والتنظيم والمجتمع معا[xxxvi].

4. تكنولوجيا المعلومات Information Technology

تعد تكنولوجيا المعلومات بأدواتها المتقدمة ذات أهمية كبيرة في عالم اليوم، ازدهر هذا المفهوم في جميع المجالات والمهن والتخصصات، مما نجم عنها تأثير على حياة الإنسان، فالمؤسسات تستثمر أموالها في تكنولوجيا المعلومات من أجل توفير معلومات ذات خصائص عالية الجودة مثل الدقة والسرعة والملائمة والشمولية والموثوقية التي تدعم إدارة عملية صنع القرار.

هناك مؤشرات أخرى تساهم في فهم إمكانيات انضمام البلدان إلى هذا اقتصاد المعرفة، والذي يقوم إلى حد كبير على ثورة المعرفة نذكر منها:

- مؤشر البحث والتطوير:

تشكل بيانات البحث والتطوير المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة، حيث يتم استخدام مؤشرين أساسيين هما نفقات البحث والتطوير والكادر البشري، هذا المؤشر يسمح بإجراء تحليل ديناميكي ومقارنات دولية بين المجتمعات.

- مؤشر التعليم والتدريب:

تسمح المؤشرات القائمة على بيانات التعليم والتدريب بتقييم المعرفة والمهارات المكتسبة من خلال عملية التعليم الرسمية، وكذا تقييم المخزون والاستثمار في رأس المال البشري، يتم تجميع إحصاءات التعليم على أساس دولي من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) واليونسكو والجماعة الأوروبية، هذا المؤشر مهم للغاية لأن له تأثير كبير على ثورة المنهجية والمعرفة من حيث زيادة نسبة المتخصصين في مجالات المعرفة المختلفة وبالتالي زيادة الإنتاجية[xxxvii].

- التغيير في هيكل الصادرات:

تتكون صادرات البلدان المتقدمة والبلدان النامية والأقل نموا من السلع المادية، حيث تعتمد صادرات البلدان المتقدمة اليوم على إنتاج المعرفة وتوزيعها واستخدامها، في حين لا تزال البلدان النامية – وخاصة الدول العربية – تتمتع بحصة غير مهمة من الصادرات تعتمد على المعرفة، مما يعرضها لتحديات اقتصادية كبيرة، مما يستوجب عليها اعتماد خطط قصيرة ومتوسطة الأجل للانتقال إلى الاقتصاد القائم على المعرفة، وإصلاح القوانين واللوائح بما يتماشى مع مفهوم اقتصاد المعرفة، وزيادة حجم المعرفة من خلال (اتفاقيات واستثمارات في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتعليم العالي والتدريب المهني) لمواكبة التغيرات السريعة في جميع جوانب الحياة من أجل دخول عالم اقتصاد المعرفة والاندماج الإيجابي.

الخاتمة

توصلت الدراسة على أن تحديد طبيعة الاقتصاد القائم على المعرفة يتوقف على إنشاء المعرفة واستخدامها كمدخل في عملية الإنتاج، فالواقع يثبت أن المعرفة تشكل العنصر التشغيلي في هذه الاقتصاديات، بحيث ستكتسب الاقتصاديات التي تنتج المعرفة بنجاح ميزة تنافسية من حيث تكوين الثروة، وذلك من خلال التركيز على:

1. رأس المال البشري.
2. القدرة على الابتكار.
3. الوصول إلى المعلومات.
4. الأداء الاقتصادي.

كما تعد إدارة المعرفة عملية تكوينية أساسية، حيث أصبحت المعرفة رأس المال الاجتماعي لأفراد المجتمع باعتبارها عملية مهمة للتنمية الاقتصادية وتمكين الأفراد، فقد تم تطوير مفهوم إدارة المعرفة من المبادئ العقلانية لزيادة الكفاءة والإنتاجية من خلال تنمية تقنيات إدارة الموارد البشرية وتوسيع قدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

يعتقد البعض أن مستقبل إدارة المعرفة يكمن في انتقاله إلى مراحل جديدة مثل إعادة هندسة عملية المعرفة knowledge process reengineering (KPR)، حيث يتم إعادة تصميم سياسات وعمليات الأعمال التي تتطلب معرفة مكثفة للحصول على رؤية أكبر واشمل وأعمق.

ستوفر إدارة المعرفة – باعتبارها مفتاح اقتصاد المعرفة كمرحلة أولى للوصول إلى الاقتصاد القائم على المعرفة كمرحلة متقدمة – في نهاية المطاف رأس المال الأساسي للبنية الاقتصادية المستقبلية، وبالنظر إلى أن الوسائل التقليدية للإنتاج لم تعد فعالة عندما يتعلق الأمر بتكوين الثروة، فإن التغيير الهيكلي الذي يشمل مفهوم اقتصاد المعرفة هو عمل استراتيجي ضروري، فالواقع أثبت خلال الفترة التي تلت خمسينيات القرن الماضي أن النظام المالي كان يعتبر المجال الأساسي للنمو الاقتصادي، ولكن الأزمة المالية الأخيرة هي مؤشر مهم على أن هذا النظام لم يعد قادرا على إنتاج الثروة لأنه غير مستقر، لذلك كان لابد من إيجاد اقتصاد حقيقي مرتبط بأساليب إنتاج جديدة والتي تدور حول مفهوم المعرفة، بحيث ستظل الدول التي يمكنها إنشاء وإدارة المعرفة في طليعة المنافسة العالمية.

قائمة المراجع:

1. "Knowledge Management", sur site web, 21/07/2020 à 13:58, https://www.e-marketing.fr/Definitions-Glossaire/Knowledge-Management-238233.htm
2. Ásgeirsdóttir, "OECD work on knowledge and the knowledge economy", in book Advancing Knowledge and the Knowledge Economy, Cambridge, MA: MIT Press, 2006.
3. Bengt-Åke Lindvall, "From the Economics of Knowledge to the Learning Economy", in OECD (2000) (compilation), Knowledge Management in the Learning Economy. Paris: OECD, 2000.
4. Brian Kahin, Dominique Foray, "Optimizing the Use of Knowledge" in Book edited by Brian Kahin and Dominique Foray , Advancing Knowledge and the Knowledge Economy, Cambridge, MA: MIT Press 2006.
5. Kęstutis Kriščiūnas, Rasa Daugėlienė,"The Assessment Models of Knowledge-Based Economy Penetration", ENGINEERING ECONOMICS. vol 50,No 5, 2006.
6. Knut Ingar Westeren, "On the Knowledge Economy", Journal of Regional Analysis and Policy, vol 38, issue 2, 2008.
7. Martin Wallin, Georg Von Krogh, "Organizing for Open Innovation: Focus on the Integration of Knowledge", Organizational Dynamics, Vol. 39, No. 2, 2010.
8. Nada and Nadia Berchane,"Towards a knowledge economy", Posted on février 12, 2018, available site web 23/07/2020, time 15:06 p.m, https://master-iesc-angers.com/towards-a-knowledge-economy/
9. Paschalis Arvanitidis and George Petrakos, "Defining Knowledge-Driven Economic Dynamism in the World Economy: A Methodological Perspective", in book Innovation, Growth and Competitiveness: Dynamic Regions in the Knowledge-Based World Economy, Springer, 2011.
10. Saleh Fetais, "Assessing Qatar's Readiness and Potential for the Development of a Knowledge Based Economy: An Empirical Analysis of its Policies, Progress and Perceptions", (Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the award of Degree of Doctor of Philosophy at Durham University, 2013).
11. Shahrazad Hadad, "Knowledge Economy: Characteristics and Dimensions", Management Dynamics in the Knowledge Economy,Vol.5, No.2, 2017.

12. Veselin Draskovic and others, Knowledge- Keystone of the Modern Economy, SPH – Scientific Publishing Hub – founded by University of Maribor, Faculty of Logistics, Celje, Slovenia, 1ed, 2013.

[i] Knut Ingar Westeren, "On the Knowledge Economy", Journal of Regional Analysis and Policy, vol 38, issue 2, 2008, P96.

[ii] Bengt-Åke Lindvall, "From the Economics of Knowledge to the Learning Economy", in OECD (compilation), Knowledge Management in the Learning Economy. Paris: OECD, 2000, P04.

[iii] Ibid, idem

[iv] Saleh Fetais, "Assessing Qatar's Readiness and Potential for the Development of a Knowledge Based Economy: An Empirical Analysis of its Policies, Progress and Perceptions", (Thesis submitted in fulfilment of the requirements for the award of Degree of Doctor of Philosophy at Durham University, 2013), P11.

[v]

[vi] Ibid, idem.

[vii] Paschalis Arvanitidis and George Petrakos, ""Defining Knowledge-Driven Economic Dynamism in the World Economy: A Methodological Perspective", in book Innovation, Growth and Competitiveness: Dynamic Regions in the Knowledge-Based World Economy, Springer, 2011, P20.

[viii] Saleh Fetais, "Assessing Qatar's Readiness and Potential for the Development of a Knowledge Based Economy: An Empirical Analysis of its Policies, Progress and Perceptions", op.cit, P13

[ix] Paschalis Arvanitidis and George Petrakos, ""Defining Knowledge-Driven Economic Dynamism in the World Economy: A Methodological Perspective", op.cit, P16

[x] Saleh Fetais, "Assessing Qatar's Readiness and Potential for the Development of a Knowledge Based Economy: An Empirical Analysis of its Policies, Progress and Perceptions", op.cit, P14

[xi] Paschalis Arvanitidis and George Petrakos,"Defining Knowledge-Driven Economic Dynamism in the World Economy: A Methodological Perspective", op.cit, P17

[xii] Saleh Fetais, "Assessing Qatar's Readiness and Potential for the Development of a Knowledge Based Economy: An Empirical Analysis of its Policies, Progress and Perceptions", op.cit, P15

[xiii] Brian Kahin, Dominique Foray, "Optimizing the Use of Knowledge" in Book edited by Brian Kahin and Dominique Foray , Advancing Knowledge and the Knowledge Economy, Cambridge, MA: MIT Press 2006, P09.

[xiv] Ásgeirsdóttir, "OECD work on knowledge and the knowledge economy", in book Advancing Knowledge and the Knowledge Economy, Cambridge, MA: MIT Press, 2006, P18.

* فجوة المعرفة Knowledge Gap من إحدى فرضيات بحوث تأثيرات الإعلام الطويلة الأمد، وهي تقوم على فكرة مفادها أن تدفق المعلومات لا يتم بشكل متساو بين الأفراد ومختلف جماعات المجتمع ، فقد تزداد معرفة بعض الجماعات بموضوع معين مقارنة بذلك فقد تزداد معرفة بعض الجماعات بموضوع معين مقابل جماعات أخرى، وتوجد الفجوات بنسب متفاوتة، إذ أنها تختلف باختلاف الموضوعات.

ولقد ظهرت هذه الفرضية لأول مرة عام (1970) علي يد ثلاثة من الباحثين هم تيشنور ودونوهيو وأولين P.J .Tichenor, G.A.Donohue & C.N.Olien وارتبطت أسمائهم بهذه الفرضية ومحاولات تطويرها.

وفرضية فجوة المعرفة فرضاً أكثر منها نموذجاً، بحيث حاول تيشنور P.J .Tichenor etal صياغته وذلك من خلال تقديم تعريف لاصطلاح الفجوة المعرفية والتي يرون أنه :

" يؤدي تدفق المعلومات من وسائل الإعلام داخل النظام الاجتماعي إلى جعل فئات الجمهور ذات المستوى الاقتصادي / الاجتماعي المرتفع يكتسبون المعلومات بمعدلات أسرع من الفئات ذات المستوى الاقتصادي / الاجتماعي المنخفض، وبالتالي تتجه الفجوة المعرفية إلى الزيادة بدلاً من النقصان " (للمزيد من المعلومات انظر إلى عبدالرزاق محمد الدليمي، نظريات الاتصال في القرن الحادي والعشرين)

[xv] Ibid,Idem

[xvi] Nada and Nadia Berchane,"Towards a knowledge economy", Posted on février 12, 2018, available site web 23/07/2020, time 15:06 p.m, https://master-iesc-angers.com/towards-a-knowledge-economy/

[xvii] Ibid

[xviii] Ibid.

[xix] Kęstutis Kriščiūnas, Rasa Daugėlienė,"The Assessment Models of Knowledge-Based Economy Penetration", Engineering Economics. vol 50,No 5, 2006, P37.

*ملاحظة الشكل من اعداد الباحثان وهو يختلف عن الشكل الاصلي لصاحب المقال.

[xx] ibid, idem.

[xxi] ibid, P38.

[xxii] Ibid, idem.

[xxiii] Veselin Draskovic and others, Knowledge- Keystone of the Modern Economy, SPH – Scientific Publishing Hub – founded by University of Maribor, Faculty of Logistics, Celje, Slovenia, 1ed, 2013, P79.

[xxiv] Saleh Fetais, "Assessing Qatar's Readiness and Potential for the Development of a Knowledge Based Economy: An Empirical Analysis of its Policies, Progress and Perceptions", op.cit, P18

[xxv]Ibid, PP18.19.

*ملاحظة الشكل من اعداد الباحثان وهو يختلف عن الشكل الاصلي لصاحب المقال.

[xxvi] Shahrazad Hadad, "Knowledge Economy: Characteristics and Dimensions", Management Dynamics in the Knowledge Economy,Vol.5, No.2, 2017, P211.

[xxvii] Martin Wallin, Georg Von Krogh, "Organizing for Open Innovation: Focus on the Integration of Knowledge", Organizational Dynamics, Vol. 39, No. 2, 2010, P148.

* ملاحظة الشكل من اعداد الباحثان وهو يختلف عن الشكل الاصلي لصاحب المقال.

[xxviii] Shahrazad Hadad, "Knowledge Economy: Characteristics and Dimensions", op.cit, P215.

[xxix] Ibid, P216.

[xxx] Ibid, P217.

[xxxi] "Knowledge Management", sur site web, 21/07/2020 à 13:58, https://www.e-marketing.fr/Definitions-Glossaire/Knowledge-Management-238233.htm

[xxxii] Shahrazad Hadad, "Knowledge Economy: Characteristics and Dimensions", op.cit, PP217،219.

[xxxiii] Nada and Nadia Berchane,"Towards a knowledge economy", op.cit.

[xxxiv] Ibid

[xxxv] Ibid

[xxxvi] Ibid

[xxxvii] Ibid

أثر كوفيد -19 على الإستقرار المصرفي السعودي

The Impact of Covid -19 on The Banking Stability in Saudi

همیسي إیمان،طالبة دكتوراه،إقتصاد نقدي وبنكي،كلية العلوم الافتصادية وعلوم التسيير،جامعة جيجل

imene.hemici@univ-jijel.dz

د/بودغدغ أحمد،أستاذ محاضر أ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة جيجل

lamrahm@yahoo.fr

أعضاء بمخبر إقتصاد المنظمات والتنمية المستدامة

الملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية الى معرفة الوضعية النقدية والمالية للقطاع المصرفي السعودي خلال بداية تفشي وباء فيروس كورونا المستجد ، الذي احدث صدمة عنيفة غير متوقعة على الاقتصاد العالمي ككل ، من خلال تحليلنا للوضعية النقدية والمالية للبنوك العاملة بالقطاع المصرفي السعودي (11 بنك سعودي) في الربع الأول من عام 2020 والربع السابق والربع المماثل من عام 2019 ،وجدنا أن القطاع المصرفي السعودي يتمتع بمركز مالي قوي وسليم مكنه من التصدي للوباء هذا راجع إلى القواعد والسياسات الاحترازية المطبقة على المصارف وكذا الاحتياطات الوقائية المتوفر لديها ، مما ساعدها على السيطرة على الوضع و الحفاظ على الاستقرار النسبي للقطاع المصرفي.

الكلمات الدالة: القطاع المصرفي السعودي ؛ المؤشرات النقدية ؛ المؤشرات المالية ؛ حزم التنفيذ المتخذة؛ أزمة كوفيد-19.

Abstract:

The aim of this research paper aims to know the monetary and financial position of the Saudi banking sector during Corona virus outbreaking, which caused an unexpected violent shock to the global economy as a whole, through our analysis of the monetary and financial position of banks operating in the Saudi banking sector (11 Saudi banks) in the first quarter From 2020 and the previous and similar quarter of 2019, we found that the Saudi banking sector has a strong and sound financial position that enabled it to tackle the epidemic. This is due to the precautionary rules and policies applied to banks as well as the preventive reserves available to them, which helped them to control the situation and maintain stability of the banking sector.

Key words:
The Saudi banking sector; Monetary indicators; Financial indicators ; Implementation packages taken; Covid -19 Crisis.

Jel classification : :E58 ;C1; G2

المقدمة:

نواجه في الوقت الراهن اضطرابات اقتصادية أشد حدة على الأرجح مما شهدناه أثناء الأزمة المالية العالمية. فقد أحدثت جائحة فيروس كورونا المستجد صدمة ذات طابع مختلف. ذلك أنه لم يسبق للاقتصاديات الحديثة أن أوقفت نشاطها دون سابق إنذار، قد يكون من المبكر الجزم بذلك. ففي هذه المرحلة تبدو الأوضاع في العديد من البلدان متأزمة بنفس درجة سيناريوهات التوقعات السلبية الناتجة عن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط التي تستخدمها الجهات التنظيمية المصرفية لتقييم مدى قوة نظمها المصرفية، يلعب القطاع المصرفي دورا حاسما في التخفيف من الصدمة الاقتصادية الكلية غير المسبوقة التي تسببها الوباء من خلال دعم المقترضين المتضررين والحفاظ على تدفق الائتمان إلى القطاع الحقيقي مع الحفاظ على الاستقرار المالي،لقد أصبح النظام المصرفي العالمي على مستوى أقوى بكثير مما كان عليه خلال الأزمة المالية لعام 2008 بسبب تنفيذ إصلاحات مالية ونقدية واسعة. ومع ذلك في ظل أزمة فيروس كوفيد -19 فهو أمام مواجهة تحديات السيولة الحادة لمشاكل الملاءة الهيكلية ومختلف المخاطر المالية التي تزيد من حدة الضغط على النظام المصرفي، حيث يمكن أن تؤدي إلى المزيد من الصدمات السلبية للظروف الاقتصادية والمالية. خاصة في ظل عدم معرفة مدى طول مدة هذه الصدمات وتأثيرها النهائي ،إن القطاع المصرفي السعودي ليس بمنأى عن هذا الوباء، إذ تضم المملكة العربية السعودية أكثر من 27٪ من إجمالي الأصول المصرفية لدول مجلس التعاون الخليجي ، وهي ثاني أكبر صناعة مصرفية في المنطقة من حيث الأصول والأكبر من حيث القيمة السوقية. بعد أن حقق نموًا واعدًا في الأرباح في عام 2019 ، دخل القطاع عام 2020 جاهزًا للاستفادة من الفرص التي توفرها إستراتيجية التنمية الطموحة للمملكة وتنفيذ رؤية 2030 خارطة طريق لتطوير الخدمات المالية في البلاد ومجموعة كبيرة من فرص الإقراض في القطاعات الرئيسية مثل البنية التحتية والصحة والتعليم والترفيه. ومع ذلك ، فإن آثار جائحة Covid-19 العالمي سيجعل من عام 2020 عامًا مليئًا بالتحديات بالنسبة إلى الصناعة المصرفية المحلية.اعتبارا من الربع الأول من عام 2020 .

إشكالية الدراسة:

من أجل معرفة تعامل القطاع المصرفي السعودي مع هذه الأزمة سنتطرق في هذه الورقة البحثية لطرح الإشكالية الرئيسية التي يمكن صياغتها في السؤال الآتي:

- ما مدى قدرة القطاع المصرفي السعودي على مواجهة أثر أزمة جائحة Covid -19 و المحافظة على إستقراره ؟

التساؤلات الفرعية:

- مما يتكون الهيكل القطاع المصرفي السعودي ؟
- ماهي أهم التطورات المالية والنقدية للقطاع المصرفي السعودي خلال الربع الأول 2020 ؟
- ما هي أهم الإجراءات المتخذة من قبل صندوق النقد العربي السعودي لمواجهة أزمة كوفيد-19 ؟

فرضيات الدراسة:

- إن حجم إحتياطات النقد الأجنبي المتوفرة لدى القطاع المصرفي السعودي مكنته من الصمود أمام أزمة كوفيد 19 .
- إن إلتزام البنوك السعودية بالقواعد الإحترازية وماجاء في اتفاقية بازل 3 عزز قدرتها اتجاه المخاطر المالية التي سببتها الازمة.
- إن برامج الدعم والتحفيز المقدمة من البنك المركزي(ساما) حدت من الأثر المالي للإجراءات الإحترازية المتخذة.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على القطاع المصرفي السعودي وتقييم أدائه فالربع الأول من عام2020 ومثيله من عام 2019 وذلك من خلال :

- دراسة أهم المؤشرات المالية والنقدية للقطاع المصرفي السعودي خلال الربع الأول من عام 2020.
- إبراز أهمية الإحتياطيات النقد الأجنبي في التصدي للأزمة والمحافظة على الإستقرار المصرفي.
- تحديد الإجراءات اللازمة والمناسبة لتعزيز الإستقرار المصرفي في ظل الظروف الراهنة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الدور الفعال الذي يلعبه القطاع المصرفي للمواجه الأزمة الراهنة المتمثلة في أزمة كوفيد -19 ، إذ يعد القطاع المصرفي ركيزة أساسية للحفاظ على الإستقرار المالي ،ويتجلى ذلك من خلال دوره الأساسي لتسريع وتيرة التعافي من هذا الوباء، وكذا دوره المحوري في إدارة الديون المتداولة والاسواق المالية والتخفيف من حدة الازمة.

منهج الدراسة :

نعتمد كمنهج لهذه الورقة البحثية المنهج الوصفي التحليلي الذي يقوم على تحليل مختلف المؤشرات النقدية والمالية وتبيان وضعية القطاع المصرفي السعودي في الربع الأول 2020 مقارنة بالربع السابق والربع المماثل من سنة 2019 ،اعتمادا على التقارير مؤسسة النقد العربي السعودي والمواقع الرسمية للبنوك التجارية العاملة بالسعودية للفترة 2019و 2020.

وقصد إعطاء جواب لإشكالية بحثنا اعتمدنا خطة بسيطة تنقسم إلى:

أولا:هيكل القطاع المصرفي السعودي.

ثانيا: المؤشرات النقدية والمالية للقطاع المصرفي.

ثالثا:حزم التحفيز و الإجراءات المتخذة من قبل صندوق النقد العري السعودي لمواجهة أزمة كوفيد -19

أولا: هيكل القطاع المصرفي السعودي:

يتكون القطاع المصرفي السعودي من بنك مركزي ممثل في مؤسسة النقد العربي السعودي(ساما) ومجموعة من البنوك التجارية العاملة به منها المحلية والأجنبية.

1- **صندوق النقد العربي السعودي**: [1]نشئت مؤسسة النقد العربي السعودي، المصرف المركزي للمملكة العربية السعودية، في عام 1372هـ (1952م) وأوكل إليها العديد من المهام بموجب عدة أنظمة وتعليمات ومن أهم هذه المهام الآتي:

- القيام بأعمال مصرف الحكومة؛
- سك وطبع العملة الوطنية (الريال السعودي) ودعم النقد السعودي وتوطيد وتثبيت قيمته الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى تقوية غطاء النقد؛
- إدارة احتياطيات المملكة من النقد الأجنبي ؛
- إدارة السياسة النقدية للمحافظة على استقرار الأسعار وأسعار الصرف؛
- تشجيع نمو النظام المالي وضمان سلامته؛
- مراقبة المصارف التجارية والمشتغلين بأعمال مبادلة العملات؛
- مراقبة شركات التأمين التعاوني وشركات المهن الحرة المتعلقة بالتأمين ؛
- مراقبة شركات التمويل؛
- مراقبة شركات المعلومات الائتمانية؛

2- **البنوك التجارية**: يتألف القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية من 25 بنكًا منها 11 بنك سعودي(بنك الأهلي التجاري، مصرف الراجحي، بنك الرياض، مجموعة سامبا المالية، البنك السعودي البريطاني ،البنك السعودي الفرنسي ، البنك العربي الوطني، مصرف الإنماء، بنك الجزيرة، البنك السعودي للاستثمار، بنك البلاد) منها 8 بنوك تقليدية و4 بنوك تعمل وفق الشريعة الإسلامية و14 مصرف أجنبي وهي فروع لمصارف أجنبية.

ثانيا: المؤشرات المالية والنقدية للقطاع المصرفي السعودي

1. إحصائيات القطاع المصرفي خلال الربع الأول 2020 :

1-1 حصيلة القطاع المصرفي ككل:

حيث يبن لنا الجدول الموالي حصيلة الربع الأول للقطاع المصرفي السعودي.

الجدول رقم 01: حصيلة القطاع المصرفي السعودي الربع الأول 2020(مليار ريال سعودي)

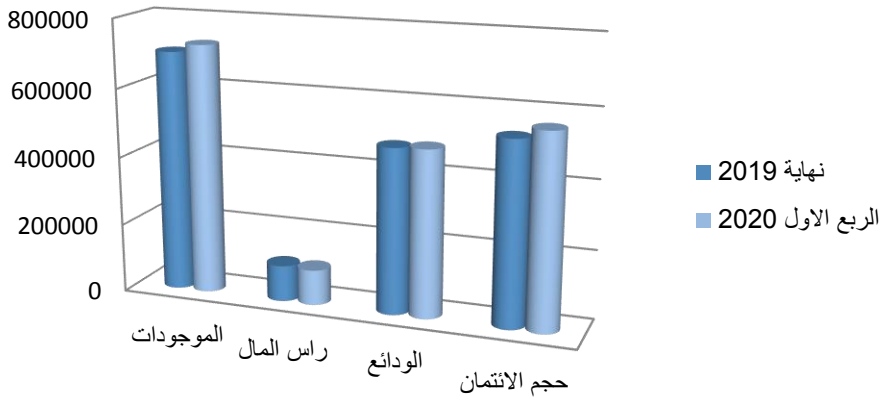
	نهاية 2019	*الربع الأول 2020*	*نسبة التغير*
الأصول	**701634**	**726558**	**3.6**
رأس المال	**104878**	**102581**	**(2.2)**
الودائع	**478928**	**482797**	**0.8**
حجم الائتمان	**531157**	**560277**	**5.5**

المصدر من إعداد الباحثين اعتماد على تقرير صندوق النقد العربي السعودي الربع الأول 2020

من خلال الجدول أعلاه نجد أن إجمالي الأصول للقطاع المصرفي السعودي شكلت حوالي 726.6 مليار دولار بنهاية الربع الأول من العام2020 ،أي بزيادة 3.6% عن نهاية العام 2019 وبلغت الودائع المجمعة حوالي 482.8 مليار دولار بزيادة 0.8 %عن نهاية العام 2019 ،وبلغت حسابات رأس المال102.6 مليار دولار مسجلة تراجعا بحوالي 2.2%أما حجم الائتمان فقد بلغ حوالي 560.3 مليار دولار، بزيادة بحوالي 5.5% عن نهاية عام 2019 كما يوضحه الرسم البياني رقم 1.كما أظهرت بيانات مؤسسة النقد العربي السعودي تراجع أرباح المصارف بحوالي 38.4 %على أساس سنوي في حتى أبريل2020.

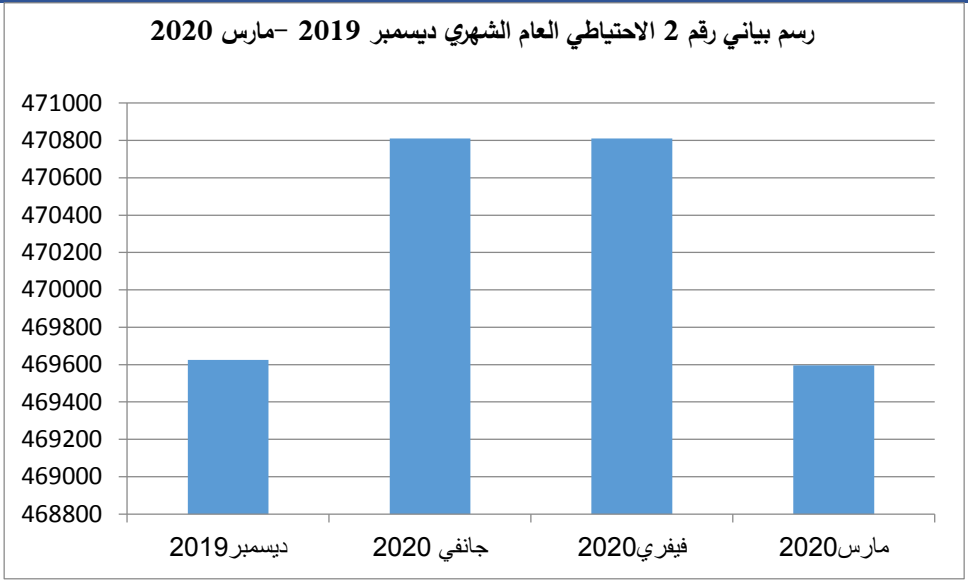
رسم بياني رقم1: حصيلة اربع الاول 2020 للقطاع المصرفي السعودي

وحدة ملبار ريال سعودي



المصدرمن إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم 01

أما الاحتياطي العام لصندوق النقد العربي السعودي فقد سجل مبلغ قدر 469595 مليون ريال سعودي خلال شهر مارس 2020 بانخفاض حوالي 0.3 % عن شهر فيفري 2020 حيث سجل مبلغ قدره 470881 مليون ريال سعودي و بانخفاض نسبة 3% عن شهر مارس 2019 حيث كان حجم الاحتياطي العام 483385 مليون ريال سعودي سجل تراجع خفيف في حجم الاحتياطي نتيجة استخدامه لمواجهة الوباء في بدايته لابد من اخذ الاعتبار ان مدة الوباء مجهولة ، نلاحظ التغيرات التي طرات على الاحتياطي العام في الرسم البياني الموالي:



المصدرمن إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي السعودي الربع الأول 2020.

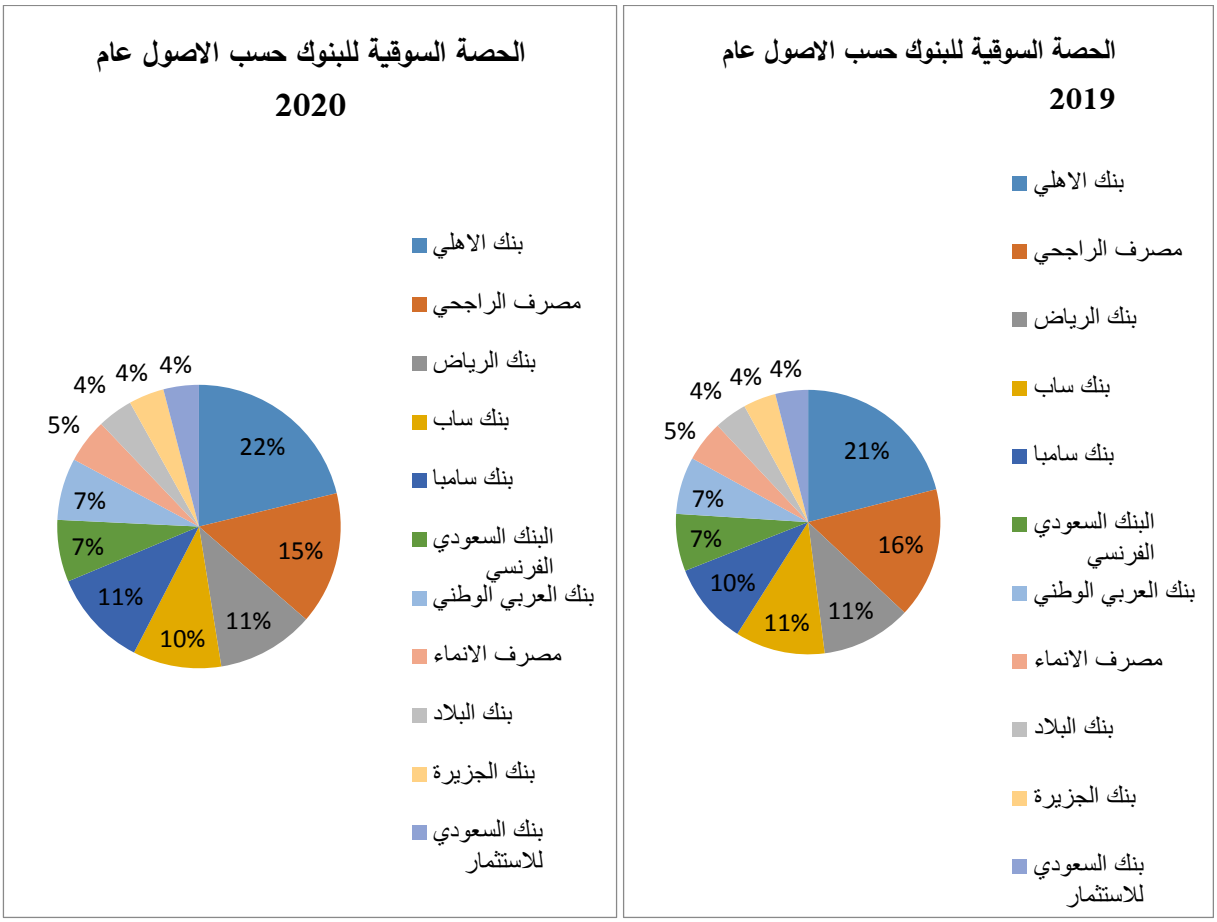
2-1 إحصائيات اكبرخمسة بنوك سعودي خلال الربع الأول 2020

- **بنك الأهلي:** يعتبر البنك الأكبر والأقدم في المملكة العربية السعودية فهو يلعب دورًا محوريًا في اقتصاد البلاد تأسس عام 1953 و تم تعزيز موقعها كعامل محفز للنمو في عام 1999 ، عندما استحوذت الحكومة على حصة أغلبية في المؤسسة من خلال صندوق الثروة السيادية ، صندوق الاستثمار العام (PIF). في بداية عام 2020 سجل إجمالي الأصول حوالي 535 مليار ريال سعودي.[2]
- **مصرف الراجحي** : هو ثاني أكبر بنك في المملكة تأسس عام1957 و هو واحد من أكبر البنوك الإسلامية في العالم ، وفي بداية عام 2020 حصل على أصول بقيمة 391.9 مليار ريال سعودي .[3]
- **بنك الرياض:** يعد ثالث أكبر بنك وهو من أوائل الوافدين إلى السوق ، حيث تم تأسيسه في عام 1957 و في بداية عام 2020 ،سجل إجمالي أصوله 276.9 مليار ريال سعودي.[4]
- **بنك سامبا :** هو رابع أكبر بنك تأسس في عام 1955 و يعتبر من أوائل وهو الأبرز لقيادة إدخال أول أجهزة الصراف الآلي وبطاقات الدفع ، وتوسيعه في الأسواق الخارجية الخارج في بداية 2020 بلغ إجمالي أصوله 267 مليار ريال سعودي .[5]
- **بنك ساب** :هو خامس أكبر بنك في المملكة حصل على مكانته بين أكبر خمسة بنوك في البلاد بعد اندماج ناجح مع البنك الأول في يونيو 2019. كان البنك الأول ، المعروف سابقًا باسم البنك السعودي الهولندي ، نشطا في المملكة منذ عشرينيات القرن الماضي. ساعد في إنشاء أول عملة في المملكة العربية السعودية ودفع ثمن أول تصدير للنفط في البلاد، وفي غضون ذلك ، كان ساب أحد المشاركين الرئيسيين في الصناعة المصرفية لما يقرب من 70 عاما وهو شريك في مجموعة HSBC. اعتبارا من ديسمبر 2019 ، بلغ إجمالي أصول الكيان المدمج الجديد 265.5 مليار ريال سعودي[6] .

❖ **الحصة السوقية للبنوك حسب الأصول:**

هي نسبة أصول البنك خلال فترة زمنية معينة إلى مجموع أصول جميع البنوك العاملة في السوق خلال نفس الفترة، حيث سجلت البنوك الإحدى عشر السعودية حصص سوقية متباين خلال الربع الأول من عام 2020 والربع المماثل من 2019 كما هو موضح في الرسم البياني التالي:

رسم بياني رقم 3 الحصة السوقية حسب الأصول عام 2019 والربع الأول 2020



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي السعودي والبنوك التجارية المعنية

من خلال الرسم البياني نجد أن بنك الأهلي ومصرف الراجحي وبنك ساب سجلوا تراجعا في الحصة السوقية حسب الأصول بنسبة 1% في الربع الأول من عام 2020 عن الربع المقابل 2019 و أما بنك سامبا فقد سجل ارتفاع بنسبة 1% أما باقي البنوك حافظت عن نفس النسب تقريبا.

❖ **أداء البنوك خلال الربع الأول من عام 2020 مقارنة بالربع السابق من عام 2019**

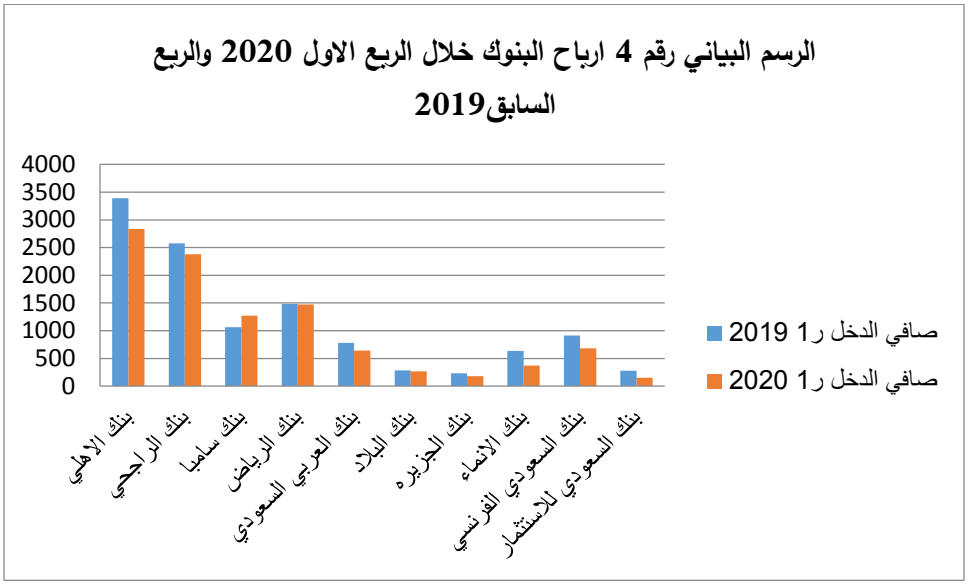
جدول رقم 2: يقارن صافي الدخل و إجمالي الأصول والعائد على حقوق الملكية والأصول للفترة للربع الأول من 2020 بالربع المماثل من2019 للبنوك 11السعودية

البنوك	صافي الدخل(مليارريال سعودي)		الأصول(مليارريال سعودي)		العائد على حقوق الملكية(%)	العائد على الأصول(%)
	2019 Q1	2020 Q1	2019 Q1	2020 Q1	2019	2019
بنك الأهلي	2775.54	2834.4	464.9	535.01	19.6	2.3
مصرف الراجحي	2567.99	2380.15	363.05	391.90	19.8	6.1
بنك ساب	1108.55	1032.04	173.78	265.23	6.1	1.3
بنك سامبا	1064.73	1273.06	231.11	267.08	9.6	1.7
بنك الرياض	1484.79	1476.43	239.52	279.70	14.8	2.2
بنك السعودي الفرنسي	916.83	682.08	190.04	199.18	8.7	1.5
بنك العربي الوطني	778.97	643.79	168.68	184.87	10.7	1.6
مصرف الإنماء	637.84	370.27	121.79	138.02	10.5	1.7
بنك الجزيرة	235.01	181.61	73.93	89.73	8.1	1.1
بنك البلاد	284.89	270.04	72.90	88.50	13.8	1.5
بنك السعودي للاستثمار	281.45	150.71	94.83	100.80	1	0.1

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المصارف المعنية

من خلال الجدول أعلاه نجد أن 9 بنوك سعودية سجلت انخفاضا في أرباحها في الربع الأول من سنة 2020 مقارنة بالربع لمماثل لسنة 2019 كما هو موضح في الرسم البياني(رقم 4) إذ نجد على رأسهم بنك السعودي للاستثمار حيث سجل اكبر انخفاض بنسبة 46.45% يليه مصرف الإنماء بنسبة 41.94% حيث ترجع البنوك سبب انخفاض الأرباح خلال الربع الأول إلى ارتفاع إجمالي مصاريف العمليات نتيجة تخصيص مخصصات خسائر الائتمان و خسائر أخرى، في حين سجل بنك سامبا ارتفاع في الأرباح خلال الربع الأول من سنة 2020 بنسبة19.56 % عن الفترة المماثلة من سنة 2019 وكذا بنك الأهلي التجاري سجل هو الأخر ارتفاع في الأرباح بنسبة 2.12% للربع الأول من سنة 2020 مقارنة بنفس لفترة من سنة 2019 ، حيث يرجع

سبب الارتفاع إلى أرباح تحويل العملات الأجنبية وكذا ارتفاع دخل العمليات والزيادة في المكاسب سندات الدين المدرجة بلقيمة العادلة .ونتيجة لذلك سجلت تحسن معدلات العائد على حقوق الملكية وعائد على الأصول..



المصدر من اعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم02

2. المعايير الدولية

إن المؤشرات المالية والنقدية للمرونة والمرونة المصرفية في المملكة العربية السعودية جيدة وأكثر صحة من معظم البلدان. لا تواجه المملكة مخاطر السيولة ، وهي أن مؤسسة النقد العربي السعودي قادرة على ضخ السيولة إذا لزم الأمر من خلال عدة وسائل ، بما في ذلك عمليات السوق المفتوحة. سجل الائتمان المصرفي للقطاع الخاص نموا بنسبة 12.2٪ في أبريل ، وهو أعلى مستوى منذ عام 2015. تجاوزت نسبة كفاية رأس المال (CAR) 18.6 ٪ ، وحصة التمويل المستقر الصافي (NSFR) حوالي 126٪ ، بينما بلغت نسبة القروض إلى الودائع (LDR) ونسبة تغطية السيولة (LCR) تجاوزت 80 ٪ و 201.5 ٪ ، على التوالي أعلى من توصيات لجنة بازل للإشراف المصرفي[7].

وتنعكس هذه المؤشرات إيجابيا على أن البنوك التجارية التي تسعى إلى لعب دورها المحوري في التنمية الاقتصادية في المملكة ، حيث تؤكد المؤسسة أن استمرارها في لعب دور أساسي في الحفاظ على الاستقرار المالي وزيادة كفاءة القطاع المصرفي لدعم تحقيق رؤية المملكة 2030.

3. سعر الفائدة:

1-3 معدل اتفاقيات إعادة الشراء:

اتفاقية اعادة الشراء: تعرف بأنها أوراق مالية أو أصول قابلة للتسييل بسعر محدد مع التعهد بشرائها من المشتري في تاريخ محدد وسعر محدد يذكر في الاتفاقية تعرف ايضا باسم الريبو.[8]

اتفاقية اعادة الشراء المعاكس هي شراء اوراق مالية أو اصول قابلة للتسييل بسعر محدد مع التعهد ببيعها على من اشتريت منه في تاريخ محدد وسعر محدد يذكر في الاتفاقية تعرف الريبو العكسي.[9]

خفضت مؤسسة النقد العربي السعودي سعر الفائدة لحماية الوضع المالي للمملكة للحد من آثار فيروس كورونا(كوفيد - 19) حيث خفضت معدل اتفاقيات إعادة الشراء بمقدار 75 نقطة أساس إلى 1.0% وكذا خفضت معدل اتفاقيات إعادة الشراء المعاكس بمقدار75 نقطة أساس إلى 0.5% إضافة إلى تخفيض آخر بمقدار 50 نقطة أساس لكل منهما في نفس شهر مارس 2020 هذا راجع إلى الارتباط بمؤسسة الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي الذي خفض أسعار الفائدة ب100 نقطة أساس[10].

2-3 سعر الفائدة بين البنوك السعودية (السايبور)

مؤشر سايبور هو معدل تكلفة الاقتراض بين البنوك في المملكة العربية السعودية لمدة عام واحد، ويتم تحديثه بشكل يومي.

وهو اختصار لـ سعر الفائدة بين البنوك السعودية (Saudi Arabian Interbank Offered Rate) وهو السعر المرجعي لتكلفة التمويل بين البنوك بالريال السعودي، ويتم تحديده بشكل يومي بناءً على عوامل السوق وفقاً لآلية محددة ومعتمدة بين البنوك، ويستخدم كمرجع أساسي لقياس تكلفة التمويل وتسعير التمويل للعملاء بالريال السعودي. حيث تقوم مؤسسة النقد العربي السعودي(SAMA) بنشر السعر المرجعي اليومي، على أساس متوسط أسعار الفائدة التي تقدم فيها البنوك السعودية إقراض أموال غير مضمونة إلى بنوك أخرى في سوق المال بالريال السعودي بالجملة (أو سوق ما بين البنوك).

وهو المعدل الرئيسي بين البنوك في المملكة العربية السعودية، والمعيار لمعدلات الإقراض التجارية والاستهلاكية.[11]

حيث يوضح الجدول الموالي التغيرات التي مست سعر الفائدة بين البنوك خلال هذه الفترة.

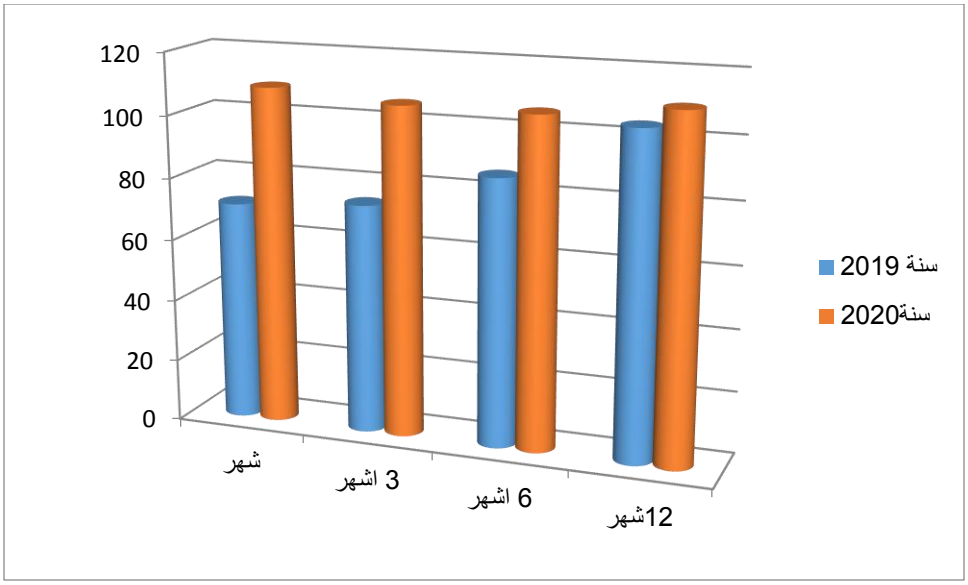
الجدول رقم3 تغيرات أسعار الفائدة الإقراض القصيرة الأجل السعودية

التعين	شهر		3 أشهر	6 أشهر	12شهر
سنة 2019	71		74	86	104
سنة2020	109		106	106	110
نسبة التراجع		52.1%	47.5%	47.1%	47.8%
الفائدة	1%		1.2%/1.17%	1.19%	1.2%

المصدر من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات صندوق النقد العربي السعودي الربع الأول 2020

من خلال الجدول أعلاه نجد أن أسعار فائدة الإقراض قصيرة الأجل للسعودية (وهي أربعة) قد تراجعت منذ مطلع العام بمستويات بين 47.1 و52.1 في المائة، وذلك بنهاية شهر مارس، ما يعادل 109 نقاط أساس إلى 106 نقاط أساس، مما أدى إلى انخفاض التدفقات النقدية نتيجة إلى انخفاض عائدات الائتمان.هذا ما يوضحه الرسم البياني الموالي:

الرسم البياني5 رقم تغيرات أسعار الفائدة القصير الأجل للسعودية



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات الجدول رقم03

ثالثا:حزم التحفيزو الإجراءات المتخذة من قبل صندوق النقد العربي السعودي لمواجهة أزمة كوفيد -19:

أشارت مؤسسة النقد العربي السعودي إلى أن القطاع المصرفي لا يزال يسجل مؤشرات أداء جيدة ، مما يعزز قدرته على مواجهة التحديات والأزمات ، حيث بلغ إجمالي أصول القطاع في نهاية الربع الحالي من العام الحالي مقارنة بنفس الفترة من السنوات السابقة 2.7تريليون ريال وسجل زيادة بنحو 14٪ في التسهيلات الائتمانية للقطاع الخاص خلال نفس الفترة حيث قام البنك المركزي السعودي تقديم 50 مليار ريال (13.3 مليار دولار) لتعزيز السيولة في القطاع المصرفي وتقليل العبء على بعض البنوك التي أخرت مدفوعات الشركات ولم يتم تغطيتها من خلال حزمة الدعم لشهر مارس وذلك وفق البرنامج التالي [12]:

- **برنامج الدفعات المؤجلة**: سيتم تقديم 30 مليار ريال سعودي للبنوك والمؤسسات المالية لتأجيل الدفعات المستحقة من الشركات الصغيرة والمتوسطة لمدة ستة أشهر؛
- **برنامج التمويل للإقراض**: يوفر ذلك تمويل ميسر عن طريق القروض بقيمة 2.13 مليار ريال سعودي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم استمرارية العمل؛
- **برنامج ضمان القرض**: يقدم هذا البرنامج 6 مليار ريال سعودي لشركات التأمين والبنوك لإعفاء الشركات الصغيرة والمتوسطة من تكاليف التمويل المرتبطة ببرنامج "كفالة.

أما البنوك ذات التعرض العالي للمؤسسات في مكة المكرمة أو المدينة المنورة. ستقوم مؤسسة النقد العربي السعودي بتفعيل عمليات السوق المفتوحة لجميع البنوك خلال شهر ابريل لتمكينها من الحصول على مستويات السيولة المطلوبة.

تهدف ضخ السيولة إلى إعطاء ثقة أكبر للقطاع المصرفي وتمكينه من منح المزيد من القروض بعد إعادة فتح الأنشطة التجارية.

قررت سما ضخ مبلغ وتمكينها من مواصلة دورها في توفير التسهيلات الائتمانية لجميع عملاء القطاع الخاص بما في ذلك دور البنوك في دعم وتمويل القطاع الخاص عن طريق تعديل أو تقليص أموالها دون أي رسوم إضافية. ودعم الخطط للحفاظ على مستويات التوظيف في القطاع الخاص ، إلى جانب الإعفاء لعدد من رسوم الخدمات المصرفية الإلكترونية على أساس دورها في السياسة النقدية للنشاط وتعزيز الاستقرار المالي.

خاتمة

إن البنوك السعودية في حالة جيدة وتحافظ على أساسيات مالية قوية على الرغم من تأثير الأزمة لكنه من المرجح أن يواجه القطاع بيئة صعبة بسبب الرياح المعاكسة لـ كوفيد-19، مع انخفاض أسعار النفط حيث يمكن أن تؤدي إجراءات التقشف التي تتخذها الحكومة إلى تأخير المشاريع الكبرى والتأثير على الطلب في الاقتصاد. وبالتالي يمكن أن يظل نمو القروض محدودًا ، بينما سيؤثر نظام سعر الفائدة المنخفض إلى جانب الزيادة المحتملة في المخصصات على الربحية في المدى المتوسط إلى الطويل ، إذ هناك إمكانية أن تركز البنوك بشكل أكبر على ترشيد تكاليفها للتحوط من الظروف غير المستقرة ،وبالتالي المخاطرة بالقدرة على تحقيق الأهداف المالية لرؤية 2030. تعد الإصلاحات المتعلقة برؤية 2030 حاسمة بالنسبة للتنويع ، وقد تم إحراز تقدم في إصلاحات بيئة الأعمال، تتضمن مدى استجابتها لآثار جائحة كورونا فيروس للحفاظ على المكاسب التي تحققت في خلق الوظائف للمواطنين في القطاع الخاص .

وفيما يلي أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج:

- ينبغي أن تحافظ البنوك المركزية على موقف السياسة النقدية التيسيري عند تنفيذ المهام المنوطة بها تجاه التضخم والإستقرار المالي، باستخدام الأدوات التقليدية وغير التقليدية ما دام ذلك مطلوبا لدعم تدفق الائتمان إلى قطاعي الأسر والشركات. وينبغي لها أيضا أن تستمر في توفير السيولة لتجنب الإضرار بأوضاع التمويل وسير العمل في الأسواق الأساسية للقروض، والنقد الأجنبي، والأوراق المالية. وفي الوقت نفسه، على البنوك المركزية أن تجري تقييما دقيقا لتحديد الأسواق التي تكتسب أهمية في الحفاظ على الاستقرار المالي و أن تصمم برامج دعم تحد من تعرضها هي نفسها للخطر المعنوي والمخاطر المختلفة.[13]
- إن معظم البنوك السعودية أثبتت خلال الربع الأول مدى قوتها وصلابتها من خلال الحفاظ على استقرارها ف بداية الأزمة حيث استطاعت المحافظة على مستويات الدين وأثبتت قدرتها عن السيطرة على الإقراض مواجهة الخسائر الناجمة عن الإعسار.
- إن حجم الاحتياطيات الوقائية لدى البنوك السعودية مكنتها وعززت من قدرتها على المحافظة على استقرارها مقارنة بأزمة 2008 حيث بينت سيطرتها على الوضع نتيجة للنظم الاحترازية والسياسات التي تبنتها كدروس من باقي دول العالم بعد الأزمة المالية لسنة 2008.

- إن السيولة أقل خطورة حيث اتخذت الحكومة بالفعل إجراءات اللازمة من خلال ضخ كمية معتبرة وكذا ذلك برامج تأجيل القروض و المرونة التنظيمية للبنوك لكن هذا يشكل خطر على جودة الأصول وانخفاض الربحية سيضغط على مخازن رأس المال المناسبة حاليا.
- من المرجح أن تقوم بإعادة رسملة بعض النظم المصرفية أو حتى إعادة هيكلتها .
- إذا استمر الوضع على هذا الحال سوف تسجل انخفاض في نسبة الائتمان نتيجة إجراءات الحكومية لتقشف من اجل مواجهة الأزمة.
- لا بد من إعادة النظر في قواعد مواجهة الأزمات بالرغم من فعاليتها في الربع الأول ولكنها ليست قادرة على الحفاظ على استقرار القطاع المصرفي والمالي لي مدة طويلة وتجنب إمكانية تحقق سيناريوهات أكثر سلبية وضمان تعافيه بسرعة بعد زوال هذه الجائحة.

قائمة المراجع

[1]مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). *مهام مؤسسة النقد العربي لسعودي*. تاريخ الاسترداد 13 07, 2020، من مؤسسة النقد العربي السعودي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/About/Pages/SAMAFunction.aspx

[2]بنك الاهلي. (2020). *ملحق البيات المالي للربع الاول 2020*. السعودية: بنك الاهلي.

[3]*ميزانية مصرف الراجحي*. (2020). تاريخ الاسترداد 11 07, 2020، من استثمار: https://sa.investing.com/equities/al-rajhi-bank-balance-sheet

[4]بنك الرياض. (2020). *تقرير فحص مراجعي الحسابات المتقلين حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة*. السعودية: بنك الرياض. على الموقع https://www.riyadbank.com/ar/Images/financial-statment-q1-ar_tcm7-21539.pdf

[5] جريدة العرب الدولية الشرق الاوسط. (18 5, 2020). *سامبا السعودية ترفع ارباحها الى 338 مليون دولار في الربع الاول*. تاريخ الاسترداد 11 7, 2020، من الشرق الاوسط: https://aawsat.com/home/article/2289206

[6]بنك السعودي البريطاني ساب. (2020). *تقرير فحص مراجعي الحسابات المستقلين حول القوائم المالية المرحلية الموحدة الموجزة 2020/3/31*. السعودية: بنك ساب

[7]مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). *ساما تعزز سيولة القطاع المصرفي ب 50 مليار ريال*. تاريخ الاسترداد 12 07, 2020، من مؤسسة النقد العربي السعودي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/News/Pages/news-574.aspx

[8](بن عبدالله الشبيلي، 2012)

[9]المرجع السابق

[10]*الفرق بين الفائدة الثابتة و المتغيرة والسايبور*. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 11 07, 2020، من البنوك السعودية -لجنة الاعلام والتوعية المصرفية: https://www.saudi-banks.info/ar/financial-awareness/individual-awarenes

[11] *مؤشر السايبور*. (2020). تاريخ الاسترداد 11 7, 2020، من الشركة السعودية لتمويل المساكن: https://www.saudihomeloans.com/sibo

[12]مؤسسة النقد العربي السعودي. (2020). *برامج مؤسسة النقد العربي السعودي لدعم تمويل القطاع الخاص*. تاريخ الاسترداد 10 07, 2020، من مؤسة النقد العربي السعودي: http://www.sama.gov.sa/ar-sa/news/pages/news-514.aspx

[13]صندوق النقد الدولي. (2020). *مستجدات تقرير الاستقرر المالي العالمي*. صندوق النقد الدولي.

المواقع الالكترونية

1. https://www.alahli.com/ar-sa/Pages/RB-NCB-Home-New.aspx
2. https://www.samba.com/ar/personal-banking/index.aspx
3. https://www.sabb.com/ar/

4. https://www.alinma.com/wps/portal/alinma
5. https://www.alfransi.com.sa
6. https://www.bankalbilad.com/ar/personal/Pages/home.aspx
7. https://www.baj.com.sa/ar-sa/
8. https://www.saib.com.sa/ar

تأثير جائحة كورونا المستجد على الأداء المالي للشركات –دراسة حالة شركة المراعي -

The impact of the Corona pandemic on the financial performance of companies - a case of Almarai company -

من إعداد:

د. قنيع أحمد، أستاذ مؤقت جامعة غرداية الجزائر
البريد الالكتروني ahmedguenaya@gmail.com

د. بن أودينة بوحفص أستاذ مؤقت، جامعة غرداية الجزائر
البريد الإلكتروني:bouhafs@univ-ghardaia.dz

الملخص:

هدفت هذه الدراسة لتعرّف على الأداء المالي للشركات في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد،بدأ بتعريف الجائحة وتأثيرها على إقتصاديات العالم، ومن ثم دراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي لشركة المراعي وتحليلها، مع التركيز على الربع الثاني من السنة باعتبار أن جائحة كورونا بدأت الانتشار في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثاني لسنة 2020.

وتوصلت الدراسة وبرغم من جائحة كورونا إلا أن إيرادات شركة المراعي لم تتأثر بذلك محققة نموا مقارنة بنفس الفترة من السنوات السابقة، ومن ناحية المسؤولية الاجتماعية قامت الشركة بمجموعة من الأنشطة كتقديم مساعدات طبية وغذائية لمختلف المتضررين.

وفي الأخيرأوصت الدراسة إلى ضرورة توسيع تخصيص موارد مالية من طرف الشركات لمجابهة الأزمات والأوبئة وتفادي الخسائر التي قد تنجم عنها،والعمل على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال أثناء العمل في مثل هاته حالات. وذلك لتحسين الأداء المالي لها والمحافظة على سمعتها ومكانتها بين العملاء وتحفيز الشركات الأخرى في مختلف القطاعات

الكلمات الدالة: الأداء المالي، فيروس كورونا المستجد، شركة المراعي

Abstract:

This study aimed to identify the financial performance of companies in light of the emerging Corona virus pandemic by highlighting the pandemic and its impact on the economies of the world, then studying and analyzing indicators related to the financial performance of Almarai, Focusing on the second quarter of the year considering that the Corona pandemic began spreading in the Kingdom of Saudi Arabia during the second quarter of the year of 2020.

The study found that Almarai's revenues were not affected by the Corona pandemic, as it achieved growth compared to the same period in previous years. In terms of social responsibility, the company undertook a number of activities, such as providing medical and food assistance to the various affected people.

Finally, the study recommended that financial resources should be allocated by companies to confront crises and epidemics to avoid losses that may result from them, and work to take advantage of information and communication technology while working in such cases in order to improve their financial performance, maintain their reputation and standing among clients and also motivate other companies in Different sectors

Key words:
Financial performance, Corona pandemic, Almarai Company

Jel classification : I1 ; L1

المقدمة:

شهد العالم خلال شهر ديسمبر 2019 ظهور فيروس كورونا المستجـد الذي ما لبـث أن انتشر عبر انحـاء العالم، الأمر الذي جعل منظمة الصحة العالمية تصنفه كجائحة عالمية خلفت الملايين من الاصابات ومئات الآلاف من الوفيات، واجبرت الكثير من الدول على غلق حدودها البرية والجوية والبحرية وتطبيق اجراءات الحجر المنزلي على المواطنين سعيا نحو السيطرة على هذا المرض .

وأمام هذا الوضع الصحي تأثرت اقتصاديات الكثير من الدول بفعل الإغلاق وأصبحت الشركات والمؤسسات الاقتصادية المختلفة تتحمل خسائر مالية كبيرة، الأمر الذي استوجب على الكثير منها تقييم أداءها المالي لمعرفة وضعيتها الحالية واتخاذ القرارات المناسبة لمواجهة هذه الجائحة سواء تعلق الأمر بعمليات الإنتاج أو الإستثمار أو السلامة والأمان أو مسؤولياتها الاجتماعية على اعتبار أنها جزء من المجتمع الذي تعمل فيه، وبالتالي تتحمل بعضا من المسؤوليات اتجاه هذه الجائحة .

وتعد شركة المراعي المدرجة في البورصة السعودية من بين الشركات السعودية التي تحرص على تقييم أداءها المالي خلال مراحل وفترات معينة خلال السنة المالية وتقديم معلومات محاسبية ومالية للأطراف ذات الصلة بغية اطلاعهم على كل ما هو جديد يخص الشركة، ولأن هذه الأخيرة تعمل في محيط وصلت اليه جائحة كورونا مع بداية الربع الثاني من سنة 2020، فقد قامت بالإفصاح عن مختلف المعلومات المتعلقة بأداءها المالي خلال هذه الفترة ليبرز مدى تأثير هذه الجائحة على مختلف مؤشرات تقييم الأداء المالي.

اشكالية البحث :

في ظل سعي إدارة شركة المراعي نحو تقييم أداءها المالي بشكل دوري ومرحلي لمعرفة وضعها المالي خاصة في ظل هذه الظروف التي تعرف انتشار لجائحة كورونا، يمكن طرح الإشكالية التالية : **كيف أثرت جائحة كورونا على الأداء المالي لشركة المراعي خلال الــربع الثاني من سنة 2020بالمقارنة بنفس الفترة ما بين 2016-2019 ؟**

الأسئلة الجزئية:

وللإلمام أكثر بالموضوع نطرح **الأسئلة الجزئية** التالية:

- ما تأثير جائحة كورونا على إيرادات شركة المراعي خلال الــربع الثاني من سنة 2020بالمقارنة بنفس الفترة ما بين 2016-2019 ؟
- ما تأثير جائحة كورنا على ربحية السهم الواحد لشركة المراعي خلال فترة تفشي الوباء مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي؟
- ما تأثير جائحة كورونا على مصاريف شركة المراعي خلال فترة مواجهة تفشي الوباء؟

الفرضيات:

- هناك تأثير سلبي لجائحة كورونا على مبيعات شركة المراعي خلال الــربع الثاني من سنة 2020بالمقارنة بنفس الفترة ما بين 2016- 2019 .
- هناك تأثير سلبي لجائحة كورونا على ربحية السهم الواحد شركة المراعي خلال الــربع الثاني من سنة 2020بالمقارنة بنفس الفترة ما بين 2016- 2019 .

- أدت أزمة جائحة كورونا إلى زيادة المصاريف المنفقة من طرف شركة المراعي خلال الـربع الثاني من سنة 2020بالمقارنة بنفس الفترة ما بين 2016- 2019 .

أهمية البحث : تأتي أهمية هذا البحث نظرا إلى ما يلي :

- ضرورة تقييم الأداء المالي للشركات بشكل دوري ومرحلي .
- حاجة الشركات إلى معرفة وضعها المالي في ظل الأوبئة والأزمات الصحية .
- انتشار جائحة كورونا عبر أنحاء العالم .

أهداف البحث : نسعى من خلال هذا البحث إلى الوصول إلى الأهداف التالية :

- معرفة أهم مؤشرات وطرق تقييم الأداء المالي للشركات .
- ابراز أهم المفاهيم المتعلقة بجائحة كورونا التي انتشرت عبر أنحاء العالم .
- مقارنة الأداء المالي لشركة المراعي خلال الربع الثاني من سنوات 2016 إلى غاية 2020 .
- معرفة تأثير جائحة كورونا على الأداء المالي لشركات المراعي المدرجة في السوق المالي بالسعودية .

منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي عند القيام بهذا البحث، حيث ظهر المنهج الوصفي في مختلف المفاهيم المتعلقة بمتغيـري الدراسة (الأداء المالي وجائحة كورونا)، في حين ظـهر المنـهج التحـليلي في الجانب التطبيقي (دراسة حالة) من خلال تحليل مختلف المعطيات المستخرجة من الموقع الرسمي للشركة، وكذا القوائم المالية التي تم الافصاح عنها، ومن ثم استخراج النتائج المرتبطة بهذا البحث .

تقسيم البحث :

لدراسة هذا البحث تم تقسيم هذا الأخير إلى محورين رئيسين يتمثل الأول في الجانب النظري للأداء المالي وجائحة كورونا، في حين شمل المحور الثاني الجانب التطبيقي حيث قمنا فيه بدراسة تأثير هذه الجائحة على الأداء المالي لشركة المراعي المدرجة في السوق المالي بالسعودية .

المحور الأول : الجانب النظري للأداء المالي وجائحة كورونا

أولا : الاداء المالي

1- تعريف الاداء المالي:

ينظر للأداء المالي على أنه المفهوم الضيق لأداء المؤسسات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى انجاز الأهداف، و يعبر الأداء المالي عن أداء المؤسسة على اعتبار انه الداعم الأساسي للأنشطة المختلفة التي تمارسها المؤسسة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد المؤسسة بفرص استثمارية مختلفة[1].

ويعبر عن مدى قدرة المؤسسة على الاستغلال الأمثل لمواردها في الاستخدامات ذات الأجل الطويل والقصير وذلك من أجل تشكيل ثروة[2].

[1] محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010، ص 45.

[2] عبد الغني دادان، محمد أمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2005، ص 304.

كما يعرف على أنه تشخيص الصحة المالية للمؤسسة لمعرفة مدى قدرتها على إنشاء القيمة المضافة ومجابهة المستقبل من خلال الاعتماد على الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج و كذلك باقي القوائم المالية، ولكن لا جدوى من ذلك إذا لم يؤخذ الظرف الاقتصادي و القطاع الصناعي الذي تنتمي إليه المؤسسة، و على هذا الأساس فإن تشخيص الأداء يتم بمعاينة المردودية الاقتصادية للمؤسسة و معدل نمو الأرباح[3].

والأداء المالي حسب SERGE EVRAERT يعني تسليط الضوء وفحص المحاور التالية [4]:

1.العوامل المؤثرة في المردودية المالية؛

2.أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة؛

3.مدى مساهمة معدل نمو المؤسسة في إنجاح السياسة المالية و تحقيق فوائض من الأرباح؛

4.مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة

ومما سبق يمكن القول أن الاداء المالي يتمثل في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية (الفعالية)عن طريق الرشادة في استغلال الموارد المتاحة (النجاعة) بغية التقليل من التكاليف.

i. معايير الأداء

وفرت المعايير الدولية لنشر الأداء اقتراب بين المفهوم الأوربي والمفهوم الأميركي لقياس الأداء، حيث تم نشرها لأول مرة بالإنجليزية سنة 1999ودخلت حيز التطبيق في 01جانفي2000. وتهدف هذه المعايير إلى توحيد وتجميع رؤى الأسواق العالمية، ورفع وتيرة الأصول المسيرة من طرف المختصين، في ظل تباين طرق حساب وتقنيات تسيير الأداء من سوق إلى آخر ومن بلد إلى آخر ، وتفيد هذه المعايير كلا من الطرفين المستثمرين والمختصين بغية التقليل من حدة المنافسة، خاصية الامتياز،المقارنة المباشرة لأداء المسيرين. وتتلخص معايير " GIPS " في خمس نقاط[5]:

- المعطيات الأساسية: حيث أن طبيعة ونوعية ومدى حداثة المعلومات تؤدي دورا هاما فيقياس الأداء مع تقييم أصول المؤسسة بالقيمة السوقية بدلا من القيمة التاريخية؛
- طريقة وأسلوب الحساب؛
- بناء المركبات؛
- المعلومات الإضافية؛
- تحليل النتائج.

[3]دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2007-،ص36.

[4]**SERGE EVRAERT**ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIERS , Méthodes et cas, eyrolles,paris,1992,chap9,p287.

[5]دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص36.

2- **العوامل المؤثرة على الاداء المالي**

والتي من اهمها [6]:

- **الهيكل التنظيمي** :وهو عبارة عن الإطار الذي تنسجم فيه جميع المتغيرات التي لها علاقة بالمؤسسة وطبيعة أعمالها، حيث أنه يؤثر على أداءها من خلال المساعدة في تنفيذ الخطط بنجاح عن طريق الأعمال والنشاطات التي ينبغي القيام بها.
- **التكنولوجيا** : وهي الأساليب والمهارات والطرق الحديثة المعتمدة في الشركة لتحقيق الأهداف المنشودة والتي تعمل على ربط المصادر بالإحتياجات وعلى المؤسسة تحديد نوع وطبيعة التكنولوجيا التي تناسب أعمالها والتي تنسجم مع أهدافها.
- **المناخ التنظيمي** : يوفر المناخ التنظيمي ضمان سلامة الأداء بصورة إيجابية من الناحية الإدارية والمالية وإعطاء المعلومات لمتخذي القرار لرسم صورة الأداء والتعرف على مدى تطبيق الإدارة لمعاير الاداء في تصرفهم في أموال المؤسسات .
- **الحجم** : ويقصد بالحجم تصنيف المؤسسات على عدة مستويات كبيرة ومتوسطة وصغيرة، ويعتبر حجم المنظمة من أحد أهم العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمنظمات فكلما ازداد حجم المنظمة ازداد حجم المحللين الماليين.

ثانيا : التقييم الأداء المالي:

1- **تعريف التقييم الاداء المالي:**

هناك العديد من التعاريف التي توضح مفهوم تقييم الأداء نذكر منها:

يعرف تقييم الأداء بأنه: "وظيفة إدارية تمثل الحلقة الأخيرة من سلسلة العمل الاداري المستمر تشمل مجموعة من الاجراءات التي يتخذها جهاز الادارة للتأكد من أن النتائج تتحقق على النحو المرسوم وبأعلى درجة من الكفاءة[7].

إن تقييم الأداء المالي للمؤسسة يعني تقديم حكم له قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة للمؤسسة بغية خدمة رغبات أطرافها المختلفة، وهو يعتبر قياس للنتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء معايير محددة سابقا[8].

كما يقصد بتقييم الأداء المالي استخدام المؤشرات المالية التي يفترض أنها تعكس تحقيق الأهداف الاقتصادية أو ذلك النظام الذي يساعد الإداريين على معرفة مدى التقدم الذي تحرزه المؤسسة في تحقيق أهدافها، و في تحديد بعض مجالات التنفيذ التي تحتاج إل عناية و اهتمام أكبر[9].

مما سبق ذكره من تعاريف يمكننا أن نعرف تقييم الأداء المالي أنه يساعد على معرفة مدى قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المسطرة، عن طريق قياس أدائها المالي الفعلي باستخدام المؤشرات و النسب المالية. فالتقييم المالي يساعد على مراقبة وتتبع نشاط المؤسسة والعمل على تقويمه لتحقيق الأهداف.

---

[6] محمد عماد، https://mohammad20118.blogspot.com/2019/09/financial-performance.html، 2020/07/18، 12.00سا.

[7] علاء فرحات طالب وايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط.الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2011،ص.

[8] السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، درا المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000، ص38.

[9] بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2011- ، ص 70.

2- أهمية تقييم الأداء المالي:

تنبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.وتنبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة وتفحص سلوكها ومراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته وتوجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد المعوقات وبيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية وترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة واستثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة والمساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة[10].

3- أهداف الأداء المالي:

إن الأداء المالي يمكن أن يحقق للمستثمرين الأهداف التالية:[11]

- يمكن المستثمر متابعة و معرفة نشاط المؤسسة و طبيعته، كما يساعد على متابعة الظروف الاقتصادية و المالية المحيطة، و تقدير تأثير أدوات الأداء المالية من ربحية و سيولة و نشاط و المديونية على سعر السهم؛
- يساعد المستثمر في إجراء عملية التحليل و المقارنة و تفسير البيانات المالية و فهم التفاعل بين البيانات لاتخاذ القرار الملائم لأوضاع المؤسسة.

و منه فإن الموضوع الأساسي للأداء المالي هو الحصول على معلومات تستخدم لأغراض التحليل المناسبة لصنع القرارات واختيار السهم الأفضل من خلال مؤشرات الأداء المالي للمؤسسة.

4- خطوات تقييم الأداء المالي:

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية[12]:

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل،حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائمالمالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة؛
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل الربحية والسيولة والنشاط و الرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد وإختيارالأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي؛
3. دراسة وتقييم النسب، وبعد إستخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات و الفروقات و بواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي ومقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع؛
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين في عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرهاعلى الشركات للتعامل معها ومعالجتها.

---

[10] نصر الدين بن نذير وآخرون، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة2، مخبر البحث حول الابداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، 25 أفريل 2017، ص08.

[11] نفس المرجع، ص 08.

[12] محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة،دار الجامد للنشرو التوزيع الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن،2010ص ص 52:51.

5- الجوانب الرئيسية لتقييم الأداء.

يمكن أن نوضح أهم الجوانب التي يتعرض لها تقييم الأداء المالي كما يلي[13]:

- مدى تحقيق الربحية في ظل الإمكانيات المادية و المالية المتاحة؛
- تحديد أفضل مزيج مرغوب فيه من الأصول و ذلك يتضمن إقرار حجم و نوع الاستثمار المناسب، و تحديد الحجم المناسب من رأس المال و الديون سواء كانت قصيرة أو طويلة الأجل؛
- مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها أي قدرتها المالية، هذا المؤشر ضروري لأي مؤسسة لاكتساب السمعة الجيدة مع الزبائن و بالتالي تحقيق النمو و الاستمرارية؛
- مدى تغطية مستوى النشاط للمصاريف العامة؛
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة.

و يمكن تلخيص الجوانب المطلوب تقييمها للحكم على كفاءة إدارة الأصول والخصوم فيما يلي[14]: قدرة التمويل ؛ نسبة التغطية وتحقيق هامش الأمان؛ التوظيف الكفء للأموال ؛ معدل المردودية المحقق ، ويتوقف مستوى التقييم على مدى سلامة وفعالية النظام المعلوماتي بين فروع المؤسسة بالإضافة إلى القوائم المالية والتقارير ذات الصلة بالموضوع

6- معوقات تقييم الأداء المالي

تواجه عمليات تقييم الأداء كثيرا من الصعوبات التي تحول بينها وبين التقييم الدقيق وتتمثل الصعوبة في تحديد وتطوير معايير لقياس الأداء خاصة وأن لكل مؤسسة أهداف وخصائص تختلف عن غيرها، الأمر الذي اعتماد معايير واحدة لقياس الأداء في غاية الصعوبة وعموما تتمثل الصعوبات في[15]:

1. الصعوبة في تحديد نموذج متكامل واضح على درجة من الدقة والموضوعية لتقييم الأداء؛
2. الصعوبة في تحديد المتغيرات المرغوب قياسها والعلاقات التي بينها؛
3. الصعوبة في تحديد بداية عمليات تشخيص ودراسة وتحليل الانجاز بهدف تقييمه؛
4. صعوبة تطوير معايير كمية ونوعية لقياس المخرجات الكمية والنوعية لقياس أداء المالي؛
5. النقص في الكوادر البشرية المدربة للقيام بقياس الأداء وتقييمه حيث تتطلب هذه العملية درجة عالية من الخبرات والكفاءات والمهارات اللازمة.

ثالثا : جائحة كورونا

1- التعريف بجائحة كورونا

[13] وضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009 ، ص ص 62-63.

[14] دادن عبد الغني، مرجع سابق، ص41.

[15] عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002، ص18.

تعد فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض أكثر وخامة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS-CoV)، ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس)، ويمثل فيروس كورونا المستجدسلالة جديدة لم يسبق تحديدها لدى البشر من قبل.

وتعد فيروسات كورونا حيوانِيّة المَصدر، ويعني ذلك أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر. وتوصّلت الاستقصاءات المستفيضة إلى أن فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (سارس) قد انتقل من سَنَانير الزبَّاد إلى البشر، بينما انتقل فيروس كورونا المسبب لمتلازمة الشرق الأوسط التنفسية من الجمال الوحيدة السنام إلى البشر، وينتشر العديد من فيروسات كورونا المعروفة بين الحيوانات، ولم تُصيب البشر بعد[16].

2- **تأثير جائحة كورونا على اقتصاديات العالم**

أوضح التقرير الصادر عن صندوق النقد الدولي حول آفاق الاقتصاد الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان أن رد فعل منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى كان سريعا إزاء جائحة كوفيد-19 العالمية فاتخذت إجراءات صارمة أنقذت الكثير من الأرواح، ومع ذلك، كان لهذه السياسات تأثير كبير أيضا على النشاط الاقتصادي المحلي، ومع شروع العديد من بلدان المنطقة في إعادة فتح اقتصاداتها وتحسن النشاط مؤخرا، ربما نشأت مخاطر من تزايد أعداد المصابين بالمرض. وازدادت التأثيرات المعاكسة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط مقترنا بتخفيض الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط واضطراب التجارة والسياحة، ونتيجة لذلك، يُتوقع حاليا بلوغ النمو في المنطقة -4,7% في 2020، أي أقل بنقطتين مئويتين عما كان متوقعا في إبريل 2020[17].

وفي تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول الأثر الاجتماعي والاقتصادي لجائحة كورونا فقد توقعت اللجنة أن تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار، الأمر الذي يهدد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير، كما توقعت أن تخسر الحكومات حوالي 1.8 مليار دولار كايرادات جمركية، كما أورد التقرير أن الشركات العربية سجلت خسارة هائلة في رؤوس الأموال أين بلغت قيمتها 420 مليار خلال الفترة ما بين جانفي ومارس 2020.[18]

المحور الثاني : الجانب التطبيقي لتأثير جائحة كورونا على الأداء المالي لشركة المراعي .

أولا : اجراءات شركة المراعي لمجابهة جائحة كورونا

مع بداية أزمة جائحة كورونا قامت شركة المراعي باتخاذ سلسلة من الاجراءات للوقوف في وجه هذه الجائحة، وهذا حسب ما ورد في الموقع الرسمي للشركة، وتتضمن هذه الاجراءات ما يلي[19] :

[16]– المنظمة العالمية للصحة، عن مرض كوفيد – 19، http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html، 2020/06/09

[17]– صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2020/07/13/regional-economic-outlook-update-menap-cca#report، 2020/07/22.

[18]– اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استجابة اقليمية، طارئة للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا، 2020، ص 2.

[19]رئيس مجلس إدارة المراعي https://www.almarai.com/2020/04/07/

- العمل بكامل طاقتها الانتاجية واللوجيستية في داخل وخارج المملكة العربية السعودية من خلال انتاج بشكل يومي 4.1مليون ليتر من الحليب والألبان ومشتقاتها و 500 ألف دجاجة و6.8 مليون قطعة خبز و1.8 مليون عبوة عصير، ويقوم على ذلك 42000 موظفٍ في مواقع عمل مختلفة.
- اتخاذ عدداً من الإجراءات التي تضمن سلامة عمليات التصنيع الغذائي ومن بينها عزل بيئة العمل في مصانعها الغذائية ومزارعها عزلاً صحياً كاملاً، بالإضافة إلى تأمين سلاسل الإمداد وضمان عدم تأثرها بالأوضاع الحالية.
- التواصل والتنسيق المستمر مع القطاعات الحكومية ذات العلاقة ومع موردیها في الخارج، وكذلك مع الشركات الزميلة في قطاع الصناعات الغذائية، حيث تعمل في تناغم تام لضمان توافر السلع الغذائية الضرورية على رفوف الأسواق في كل مناطق المملكة.
- القيام بمجموعة من الأنشطة ضمن مسؤولياتها الاجتماعية تتمثل أساسا في تقديم مساعدات غذائية مثل مبادرة " إطعام " للمتضررين من الجائحة، أو مساعدات طبية لفائدة المستشفيات والطاقم الطبي .

ثانيا : تقييم الأداء المالي لشركة المراعي في ظل جائحة كورونا

في هذا الجزء من الدراسة، سوف نقوم بدراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالأداء المالي لشركة المراعي مع التركيز على الربع الثاني من السنة على اعتبار أن جائحة كورونا بدأت الانتشار في المملكة العربية السعودية خلال الربع الثاني لسنة 2020 من خلال الجداول

1- حجم الإيرادات

الجدول رقم 1 : حجم الإيرادات لشركة المراعي خلال الربع الثاني للفترة بين 2016-2020.

الربع الثاني من السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات بالمليون ريال	3.925.8	3.760.3	3721	3,767.4	4,081.8

المصدر: التقارير المالية للربع الثاني لسنوات الدراسة الخاصة بشركة المراعي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في نمو الايرادات لشركة المراعي خلال سنوات الدراسة، في حين يمكن ملاحظة أن ايرادات الشركة خلال الربع الثاني من سنة 2020 - الذي تميز بانتشار جائحة كورونا- ارتفعت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت نسبة النمو 8.3 %، ويعزو هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على منتجات الشركة بسبب حلول شهر رمضان خلال هذا الفترة إضافة تأثير جائحة كورونا التي أدت إلى زيادة الاستهلاك وهذا ما يبرره عمل الشركة بأقصى طاقاتها .

2- معدل نمو الأرباح

الجدول رقم 2 : حجم الأرباح الصافية لشركة المراعي خلال الربع الثاني للفترة بين 2016-2020.

الربع الثاني من السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الربح	658.4	674.1	661.3	582.5	643.9

المصدر: التقارير المالية للربع الثاني لسنوات الدراسة الخاصة بشركة المراعي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب نوعا ما في نمو صافي الدخل لشركة المراعي خلال سنوات الدراسة، في حين يمكن ملاحظة أن صافي دخل الشركة خلال الربع الثاني من سنة 2020 - الذي تميز بانتشار جائحة كورونا- ارتفعت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت نسبة النمو 10.5 %، ويعزو هذا الارتفاع إلى نمو الايرادات نتيجة الطلب الموسمي في قطاع الأغذية والحليب طويل الأجل والدواجن .

3- تطور التكاليف الإدارية والتجارية

الجدول رقم 3 : حجم التكاليف لشركة المراعي خلال الربع الثاني للفترة بين 2016-2020.

	2016	2017	2018	2019	2020
التكاليف التجارية	626.508	608.210	619.064	585.913	632.958
التكاليف الإدارية	123.274	113.634	99.226	99.826	105.109
مصاريف اخرى	12.241	41.806	33.805	30.221	31.172
مجموع التكاليف	**762.023**	**763.650**	**752.095**	**715.960**	**769.239**

المصدر: التقارير المالية للربع الثاني لسنوات الدراسة الخاصة بشركة المراعي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في حجم التكاليف لشركة المراعي خلال سنوات الدراسة، في حين يمكن ملاحظة أن حجم التكاليف خلال الربع الثاني من سنة 2020 - الذي تميز بانتشار جائحة كورونا- ارتفعت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت نسبة النمو 7.4 %، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة التكاليف المتعلقة بتدابير الوقاية من جائحة كورونا من جهة وارتفاع تكاليف العمالة من جهة ثانية، وتأثير الضريبة على القيمة المضافة الجديدة على بعض منتجات الشركة التي فرضتها السعودية من جهة ثالثة .

4- ربحية السهم الواحد

الجدول رقم 4 : ربحية السهم الواحد لشركة المراعي خلال الربع الثاني للفترة بين 2016-2020.

الربع الثاني	2016	2017	2018	2019	2020
ربحية السهم الواحد بالريال السعودي	0.71	0.66	0.65	0.59	0.66

المصدر: التقارير المالية للربع الثاني لسنوات الدراسة الخاصة بشركة المراعي

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تذبذب في ربحية السهم الواحد لشركة المراعي خلال سنوات الدراسة، في حين يمكن ملاحظة أن ربحية السهم الواحد خلال الربع الثاني من سنة 2020 - الذي تميز بانتشار جائحة كورونا- ارتفعت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي حيث بلغت نسبة النمو 1.18%، ويرجع هذا الارتفاع إلى زيادة الايرادات التي شهدت الشركة في هذه الفترة نتيجة زيادة الطلب نتيجة مناسبة شهر رمضان إضافة إلى تأثير جائحة كورونا على المستهلكين الذين سعوا إلى اقتناء منتجات الشركة بشكل كبير.

الخاتمة

تتأثر الشركات بالمحيط الذي تعمل فيه، حيث يمكن أن تتعرض إلى مخاطر وأزمات يكون لها انعكاسات على أداءها بشكل عام، وقد حدث هذا مع ظهور جائحة كورونا التي ضربت العالم وكان لها أثار مادية وبشرية وصحية رغم كل الجهود التي بذلتها الدول والمؤسسات في مجابتها في ظل غياب لقاح نجاح لهذا المرض، وفي هذه الدراسة تطرقنا إلى تأثير هذه الجائحة على تقييم الأداء المالي لشركة المراعي في المملكة العربية السعودية حيث توصلنا إلى مجموعة من النتائج ووضعنا جملة من التوصيات على النحو التالي :

النتائج

- يعتبر تقييم الأداء المالي وسيلة لمعرفة الوضع المالي للشركة، والذي من خلاله يمكن تحديد ناقط القوة والضعف وكذا الفرص والتهديدات التي تصادف الشركة، كما أنه ضروري لتقديم معلومات مالية للأطراف ذات الصلة ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المناسبة .
- أدت جائحة كورونا إلى تعزيز المسؤولية الاجتماعية لشركة المراعي حيث قامت هذه الأخيرة بمجموعة من الأنشطة من شأنها المساعدة في مجابهة هذه الجائحة كتقديم مساعدات طبية وغذائية لمختلف المتضررين من هذه الجائحة وكذا الطواقم الطبية في المستشفيات .
- رغم جائحة كورونا إلا أن ايرادات شركة المراعي لم تتأثر بذلك محققة نموا مقارنا بنفس الفترة من السنوات السابقة بل كان هناك طلب على منتجات الشركة في ظل فرض المملكة اجراءات الحجر على السكان، الأمر الذي دفعهم إلى زيادة اقتناء واستهلاك منتجات الشركة، إلى جانب أن هذه الفترة تزامنت مع شهر رمضان الذي يزيد فيه الطلب على المنتجات.
- أثرت جائحة كورونا على مصاريف شركة المراعي حيث قامت هذه الاخيرة باتخاذ تدابير وقائية ضد هذه الجائحة، الأمر الذي كلفها انفاق المزيد من المصاريف على الصحة والسلامة والعزل الصحي .

إختبار الفرضيات:

على ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج حاول هذا الدوضوع، يمكن اختبار الفرضيات المطروحة في المقدمة والمتمثلة في:

الفرضية الأولى "ما تأثير جائحة كورونا على إيرادات شركة المراعي خلال الــربع الثاني من سنة 2020بالمقارنة بنفس الفترة ما بين 2016- 2019 ؟ "

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد دراسة القوائم المالية لشركة المراعي تبين لنا أن مبيعاتها خلال مرحلة تفشي الوباء (الربع الثاني من سنة 2020) كانت أكبر من مبيعاتها خلال تفس الفترة ما بين 2016- 2019 ومنه **ننفي الفرضية الأولى** .

الفرضية الثانية " ما تأثير جائحة كورنا على ربحية السهم الواحد لشركة المراعي خلال فترة تفشي الوباء مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي؟ "

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد دراسة القوائم المالية لشركة المراعي تبين لنا أن ربحية السهم الواحد خلال مرحلة تفشي الوباء ارتفعت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ومنه **ننفي الفرضية الثانية**.

الفرضية الثالثة "ما تأثير جائحة كورونا على مصاريف شركة المراعي خلال فترة مواجهة تفشي الوباء؟ ".

من خلال النتائج المتحصل عليها بعد دراسة القوائم المالية لشركة المراعي تبين لنا أن المصاريف خلال مرحلة تفشي الوباء ارتفعت مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي ومنه **نقبل الفرضية الثالثة.**

التوصيات : بناء على ما تم عرض خلال هذا البحث، يمكن تقديم التوصيات التالية :

- تفعيل إدارة المخاطر من قبل الشركات عند مواجهة الأزمات والأوبئة .
- ضرورة الالتزام بالمسؤولية الاجتماعية للشركات خاصة في قطاع التعليم والصحة .
- تخصيص موارد مالية لمجابهة الأزمات والأوبئة والخسائر التي قد تنجم عنها .
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال أثناء العمل في حالة تعذر التنقل إلى مقر العمل .

قائمة المصادروالمراجع:

مراجع باللغة العربية:

1. محمد محمود الخطيب، الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات، دار الحامد للنشر و التوزيع، ط 01، الأردن، 2010.
2. عبد الغني دادان، محمد أمين كماسي، الأداء المالي من منظور المحاكاة المالية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، 2005.
3. دادن عبد الغني قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية حلة بورصتي الجزائر و باريس، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03،-2007.
4. علاء فرحات طالب وايمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، ط.الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،.2011
5. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال (والتحديات الراهنة)، درا المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2000.
6. بنية حيزية، أهمية التخطيط المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. دراسة حالة مؤسسة بوفال وحدة المسبك بالبرواقية، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الاقتصاد التطبيقي في إدارة الأعمال و المالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة المدية، -2011 .

7. نصر الدين بن نذير وآخرون، لوحة القيادة كأداة لتقييم الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة الشركة الجزائرية لإنتاج الكهرباء SPE، المؤتمر الوطني الأول حول مراقبة التسيير كآلية لحوكمة المؤسسات وتفعيل الابداع، جامعة البليدة2، مخبر البحث حول الابداع وتغيير المنظمات والمؤسسات، 25 أفريل 2017.
8. محمد محمود الخطيب ،الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم الشركات المساهمة،دار الجامد للنشرو التوزيع الطبعة الأولى ،عمان ،الأردن،2010.
9. وضياف سامية، تقييم الأداء المالي لشركات التأمين دراسة حالة شركة تأمين المحروقات خلال 2005-2008، رسالة ماجستير، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، غير منشورة، 2009 .
10. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2002
11. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، استجابة اقليمية، طارئة للتخفيف من تداعيات فيروس كورونا، 2020.

مراجع باللغة الاجنبية:

12. **SERGE EVRAERT**ANALYSE ET DIAGNOSTIC FINANCIERS , Méthodes et cas, eyrolles,paris,1992,chap9,p287.

مواقع الانترنات:

13. محمد عماد، https://mohammad20118.blogspot.com/2019/09/financial-performance.html، 2020/07/18، 12.00سا.
14. المنظمة العالمية للصحة، عن مرض كوفيد – 19، http://www.emro.who.int/ar/health-topics/corona-virus/about-covid-19.html، 2020/06/09
15. صندوق النقد الدولي، مستجدات آفاق الاقتصاد الإقليمي، https://www.imf.org/ar/Publications/REO/MECA/Issues/2020/07/13/regional-economic-outlook-update-menap-cca#report، 2020/07/22.
16. https://www.almarai.com/2020/04/07 رئيس مجلس الأدراة لشركة المراعي 2020/07/22.

تأثيرات الحدث القاطع السلبية على التنبؤ بحركة الاسعار في سوق العملات الأجنبية

Negative Categorical Event Effects on Foreign Exchange Rates

إعداد الباحث

ذي يزن الاعوش

Theyazin Alaawosh

Email: yazin111@yahoo.com

الملخص

يركز هذا البحث على كشف تأثير الحدث القاطع على فاعلية التحليل الفني في التنبؤ بحركة الأسعار خلال الفترة التي تلي وقوع الحدث , وقد تم اتباع منهج بحثي يعتمد على المقارنة والتحليل فيما يخص الدراسات الفنية في مرحلة ما بعد الحدث , وقد خلص البحث الى أن الحدث القاطع يتسبب في فقدان كامل لفاعلية التحليلات الفنية.

الكلمات المفتاحية

الحدث القاطع.__الشموع اليابانية.__الانماط السعرية.المؤشرات الفنية.التأثيرات السلبية.

Abstract:.

This research focuses on the impact of Categorical Event on technical analysis efficiency in forecasting the rate movement after occurring the event . The comparison and analytic approach has been adopted in this research in respect to the post-event technical study . This research concludes that the Categorical Event causes insufficiency in technical analysis.

Key words :Categorical Event ,Japanese Candlesticks ,Price patterns, Technical indicators

Jel classification : G Financial Economics (G02)

مقدمة

تتحرك الاسعار في الأسواق المالية بشكل شبه نمطي وشبه مستقر كما أن حجم التغير اليومي سواء كان صاعد أو هابط يتسم بالتقارب وذلك وفق النظريات السابقة في تحليل السوق كنظرية داو ونظرية موجات اليوت , من ناحيه أخرى فإن تغير السعر وتحوله من الاتجاه الصاعد إلى الاتجاه الهابط والعكس يحدث في فترة زمنية معقولة ومتقاربه نسبيا مع الفترة الزمنية المستغرقة في الاتجاه السابق .

هذه الخصائص للحركة السعرية مكنها من تشكيل سلوك تاريخي يمكن عكسه كرسوم بيانية تبين حركتها لفترة زمنية سابقة , الأمر الذي ساعد في دراسة الحركة التاريخية للأسعار لغرض التنبؤ بحركة السوق في الحاضر والمستقبل وهذا ما يعرف بالتحليل الفني .

وقوع الحدث القاطع يؤدي إلى التغيير الكامل في السلوك السعري حيث أن شمعة الحدث القاطع ستغلق خارج نطاق حركة الأسعار وبالشكل الذي يوقف ويمنع تتبع الحركة السابقة للسعر سواء كانت في إطار الأنماط أو الحركة الموجية , من ناحية أخرى تعمل على تغيير المؤشرات الفنية بسبب القيمة المتطرفة للحدث والتي تغير القيم الحسابية للمؤشرات مما يجعلها مضلله وغير منطقية , وهذا كله يؤدي إلى إيقاف عملية التنبؤ.

بعد إغلاق شمعة الحدث القاطع يدخل السعر إلى المنطقة العمياء وفيها لا يعلم المحللين والمضاربين على حد سواء أين سيفتح اليوم التالي وإلى اين سيكون الاتجاه مما يجعل الاستثمار في هذه المرحلة في غاية الخطورة وقائم على التخمينات ويمكن تشبيه تأثير الحدث القاطع بالسير على طريق واضح المعالم وفجاءة وبدون سابق إنذار تجد نفسك خارج عن جانب الطريق بمسافة كيلو متر وفي وضع تفقد فيه إحساسك بالاتجاهات مما يجعلك في حالة ضياع كامل .

مشكلة البحث

ما مدى فاعلية التنبؤ بحركة الأسعار في سوق العملات الأجنبية باستخدام التحليل الفني بعد وقوع الحدث القاطع؟

فرضيات البحث

1. أنماط الشموع اليابانية لا تشمل نمط الحدث القاطع.
2. سلوك الحدث القاطع لا يتوافق مع الانماط السعرية الفنية.
3. الحدث القاطع يؤثر على حسابات وقيم المؤشرات الفنية ويفقدها فاعليتها.
4. التحليلات الفنية التي تلت الحدث القاطع متضاربة وغير فعالة.

أهمية البحث

1. يكشف عن مدى تأثير الحدث القاطع على قدرات المحللين الفنين في التنبؤ بحركة الأسعار بعد وقوع الحدث.
2. يبين درجة المخاطر حول الاستثمار في فترة ما بعد الحدث.
3. يمثل خطوة أولية لمعالجة القصور في التحليل الفني.

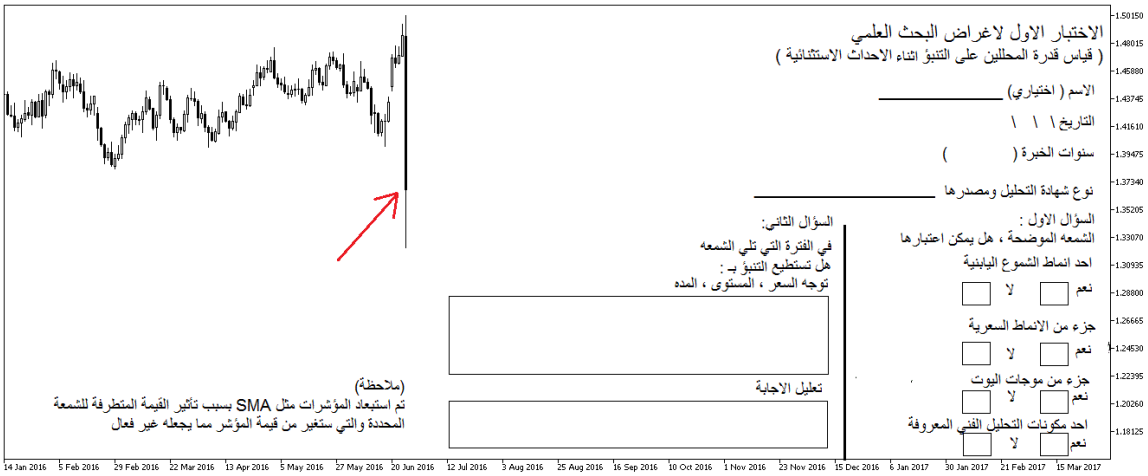
4. يعطي إضافة علمية ومهنية في سلسلة ابحاث الحدث القاطع.

منهجية البحث

يضم منهج البحث أسلوبين هما المقارنة والتحليل حيث تم مقارنة خصائص ومعطيات الحدث القاطع من وجهة نظر فنية مع القواعد التحليلية للأسلوب الفني , ومن ناحية أخرى تم دراسة التنبؤات الفنية للتحليلات التي وقوع الحدث لغرض معرفة مدى دقتها

تنويه

كانت الطريقة الأساسية والتي من المفترض أن يتم إثبات فرضيات هذه الدراسة من خلالها هي اختبار لتحديد مقدرة المحللين الفنيين على التنبؤ بعد وقوع الحدث القاطع مباشرة , والشكل الآتي يوضح الاختبار:



الشكل (1) اختبار المحللين الفنيين

- المصدر إعداد الباحث

كان من المفترض أن يتم طرح هذا الاختبار على 100 محلل فني من مختلف الجنسيات بثلاث لغات وهي العربية والانجليزية واليابانية , وبالفعل تم تقديمة لأربع جمعيات عالمية في التحليل الفني بالإضافة إلى مجموعة من المحللين الفنيين , هذه الجمعيات هي الاتحاد الدولي للمحللين الفنين , الجمعية البريطانية , الجمعية اليابانية , الجمعية المصرية.

طريقة الاختبار هي الطريقة الأقوى والأفضل من حيث دقة النتائج غير أن المشكلة كانت في حالة عدم التجاوب والرفض من قبل الجمعيات والمحللين الفنيين لخوض الاختبار مما شكل عائق أمام الباحث بالتالي أدى الى إيقاف البحث ما يزيد عن 60 يوم , لذا توجب على الباحث إيجاد طرق أخرى للدراسة ولهذا الغرض تم اعتماد طريقة تتضمن الجوانب الآتية:

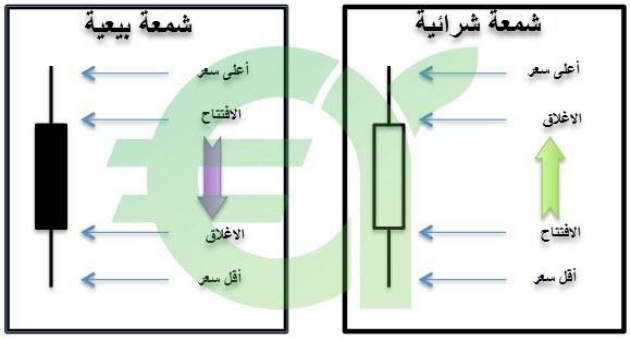
1. دراسة مدى ارتباط نمط الحدث القاطع بأساليب التحليل لفني.
2. دراسة التحليلات التي تلت وقوع الحدث القاطع.

3. تأثير الحدث القاطع على التنبؤات الفنية طويلة المدى.

الفرضية الأولى: أنماط الشموع اليابانية لا تشمل نمط الحدث القاطع.

عادة ما تتكون الشموع من الجسم (أسود أو أبيض) ، وظل علوي وسفلي (فتيل) وتسمى المنطقة الواقعة بين الفتح والإغلاق الجسم الحقيقي ، وتسمى الامتدادات السعرية فوق وأسفل الجسم الحقيقي الظلال , ويوضح الفتيل أعلى وأدنى سعر تداول للورقة المالية خلال الفترة الزمنية الممثلة , يوضح الجسم الصفقات الافتتاحية والختامية , فإذا تم إغلاق الورقة المالية أعلى مما فتح فإن الجسم أبيض أو غير معبأ , ويكون سعر الافتتاح في الجزء السفلي من الجسم وسعر الإغلاق في الأعلى , و إذا أغلق السعر أقل من الفتح فإن الجسم أسود ويكون سعر الافتتاح في الأعلى وسعر الإغلاق في الأسفل, ويمكن ملاحظة تشكل الشمعة ونوعيتها في الشكل (2).

تتكون الشموع وفق أنماط فردية أو ثنائية أو ثلاثية لتعطي إشارات انعكاسية أو استمرارية هابطة وصاعدة كنجمة المساء النمط الثلاثي الانعكاسي الهابط والموضحة في الشكل (3)



الشكل (2) تشكل الشموع اليابانية

المصدر موقع https://arincen.com/



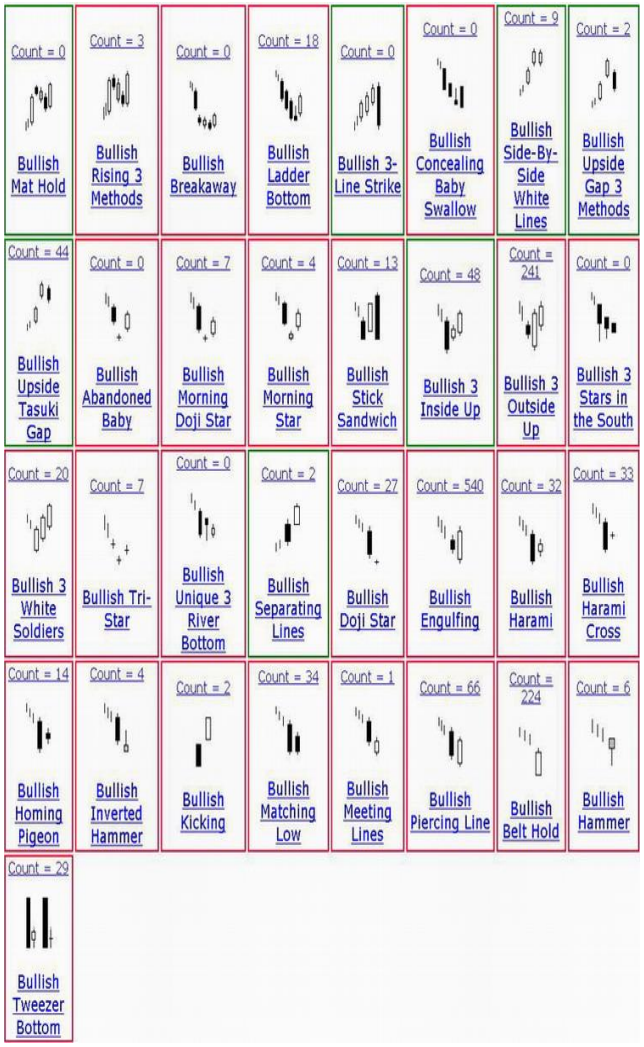
الشكل (3) شمعة نجمة المساء الهابطة

المصدر موقع https://olymptradewiki.c/

فحص أنماط الشموع اليابانية

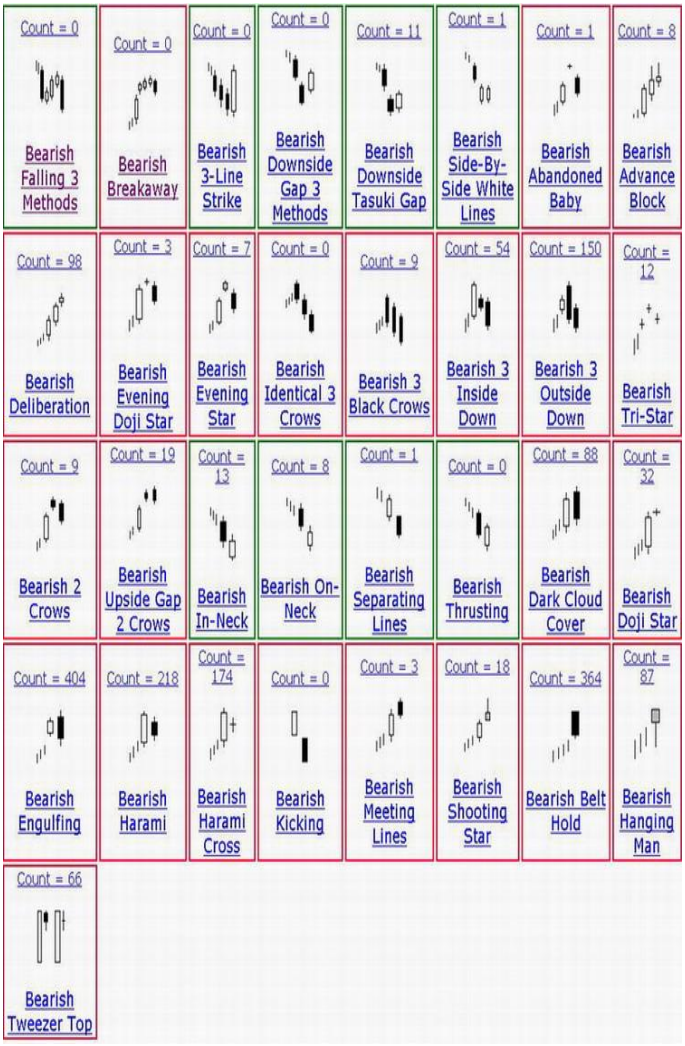
تم الاعتماد في فحص الشموع اليابانية على ملخصات الانماط والتي تتضمن مجموعتين , المجموعة الأولى للشموع الصاعدة انعكاسية واستمرارية وهذا ما يوضحه الشكل (4) والمجموعة الثانية للشموع الهابطة انعكاسية واستمرارية وهذا ما يوضحه الشكل (5)

الشكل (4) أنماط الشموع الصاعدة انعكاسية واستمرارية



المصدر موقع www.fx-arabia.com

الشكل (5) أنماط الشموع الهابطة انعكاسية



المصدر موقع www.fx-arabia.com

لإجراء المقارنة تم اعتماد (4) حالات للحدث القاطع والتي حصلت في تاريخ 24\6\2016 جراء الاستفتاء البريطاني للخروج من الاتحاد الاوربي , وتمثلت هذه الحالات في الأزواج (GBP\AUD),(GBP\NOK),(GBP\JPY),(GBP\USD)كما هو موضح في الشكل (6) , وقد أظهرت النتائج الآتية:

1. أنماط الحدث القاطع لا تنتمي لأي من أنماط الشموع المعروفة في المجموعتين.
2. الحجم في أنماط الحدث كبيرة جداً مقارنة بأنماط الشموع حيث تتجاوز 1200% من متوسط الحجم الطبيعي.[ii]

3. الشموع التي سبقت وقوع الحدث مختلفة ما بين صاعدة وهابطة , وهذا يخالف قاعدة نمطية الشموع.
4. سلوك السعر على المدى القصير بعد الحدث القاطع غير موحد ما بين صاعد وهابط وعرضي وهذا يخالف قاعدة التوجه في تحليلات الشموع.

الشكل (6) أنماط الحدث القاطع



المصدر منصة MT5 شركة XM

مما سبق يتضح لنا أن نمطية الحدث القاطع لا تنتمي لأسلوب تحليلات الشموع اليابانية , وبهذا تم إثبات الفرضية الأولى.

الفرضية الثانية : سلوك الحدث القاطع لا يتوافق مع الأنماط السعرية الفنية.

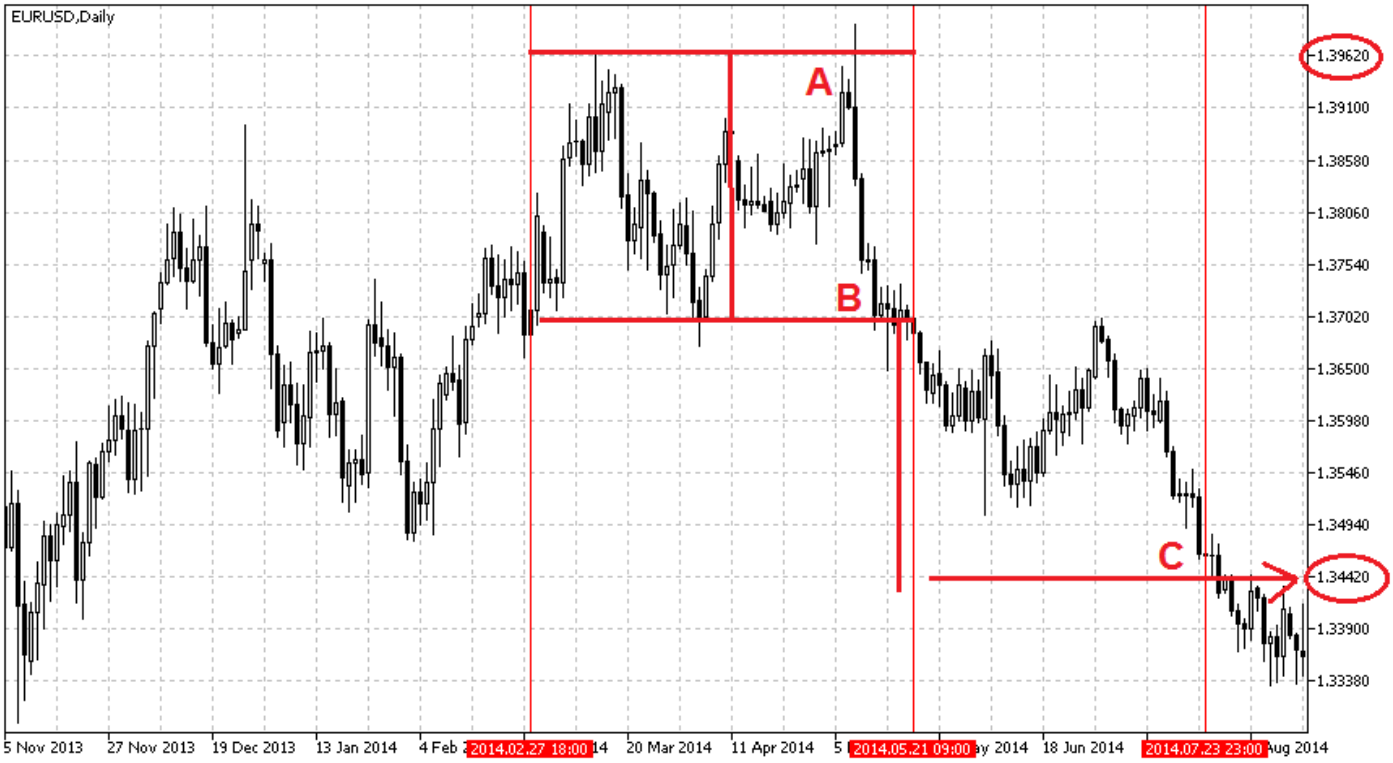
تتحرك الأسعار في السوق المالي بشكل شبه روتيني ومتكرر حيث يأخذ السعر سلوكًا معينًا مع أنماط معينة يمكن أن تكون متطابقة إذا كانت متكررة في المستقبل وهذا يُعرف باسم أنماط الأسعار[iii] ويعتبر نموذج القمم الثنائية من أهم النماذج الانعكاسية الرئيسية الموجودة والتي تأتى بعد أتجاه صاعد و يتكون من قمتين متتاليتين تقريبا في نفس المستوى و هذا النمط عندما يتحقق يقوم بعمل حركه تصحيحيه على المدى المتوسط على الأقل إن لم يكن على المدى البعيد كما أن الوقت ما بين اكتمال القمتين قد يأخذ من شهر حتى 3 أشهر[iv]



الشكل (7) نمط القمة الثنائية

المصدر موقع https://school.stockcharts.com/

لغرض اختبار الفرضية تم اعتماد حالة فعلية لزوج (EUR\USD) للسنة 2014 حيث تحقق نمط القمة الثنائية والذي تشكل من 2014\2\27 الى 2014\5\21 وذلك بواقع شهرين وأربعة وعشرين يوم وهذا ما يمثل سلوك طبيعي وفق الفترة الزمنية المعروفة لنمط القمم الثنائية , ثم تحرك السعر هبوطاً إلى النقطة (C) في تاريخ 2014\7\23 والذي يمثل الهدف السعري للنمط عند سعر1.3442.



الشكل (8) حالة فعلية للقمم الثنائية

- المصدر منصة MT5 شركة XM

بتحليل نمط القمم الثنائية في الشكل (8) نجد أن السعر تحرك من النقطة A إلى النقطة B في غضون 9 أيام وكسر خط الدعم في اليوم العاشر , واستغرق للوصول إلى النقطة C شهرين ويومين وبهذا فإن السعر استغرق شهرين و 11 يوم من أعلى النمط (النقطة A) إلى الهدف السعري (النقطة C) , أما من حيث التغير السعري فقد هبط السعر من مستوى 1.3962 الى 1.3442 بمقدار تغير 3.7%.

بالنظر الى خصائص الحدث القاطع المتحقق في الاقتصاد البريطاني في تاريخ 2016\6\24 فإن الحدث حقق تغير سعري في زوج (GBP\USD) بمقدار 8% في غضون يوم واحد[٧] , فلو أن الحدث القاطع تحقق في حالة الدراسة عند النقطة A فمعنى هذا أن السعر سيصل إلى خط الدعم عند النقطة B وسيكسر الخط وصولاً إلى الهدف السعري عند النقطة C متجاوزاً مستوى الهدف بالضعف وهذا كله في يوم واحد , في مثل هذا الوضع فإن الحدث القاطع يحقق حالة شاذة من حيث التغير الزمني وحالة متطرفة من حيث التغير السعري وهذا ينافي قاعدة السلوك النمطي والتكرار في تحليل الانماط السعرية , وبالتأكيد أنه لا يمكن الاعتماد على الحالات الشاذة والمتطرفة في التنبؤ بحركة الاسعار.

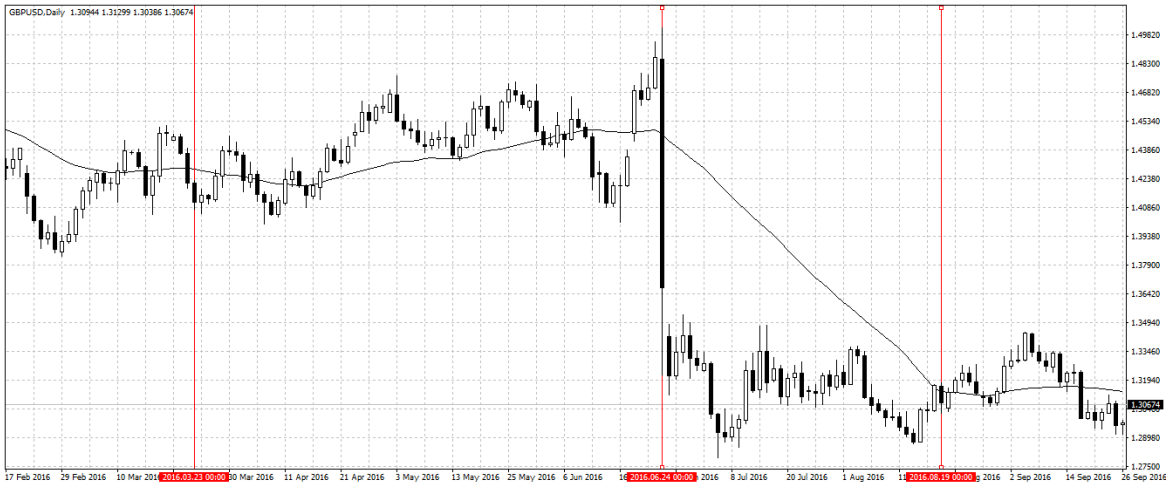
بهذا تم إثبات الفرضية الثانية.

ملاحظة:

التأكيد الإضافي حول أن الحدث القاطع ليس من عناصر النمط السعري سيأتي ضمنياً في إثبات الفرضية الرابعة كونه جزء منها وأيضاً مراعاةً للترتيب البحثي.

الفرضية الثالثة: الحدث القاطع يؤثر على حسابات وقيم المؤشرات الفنية ويفقدها فاعليتها.

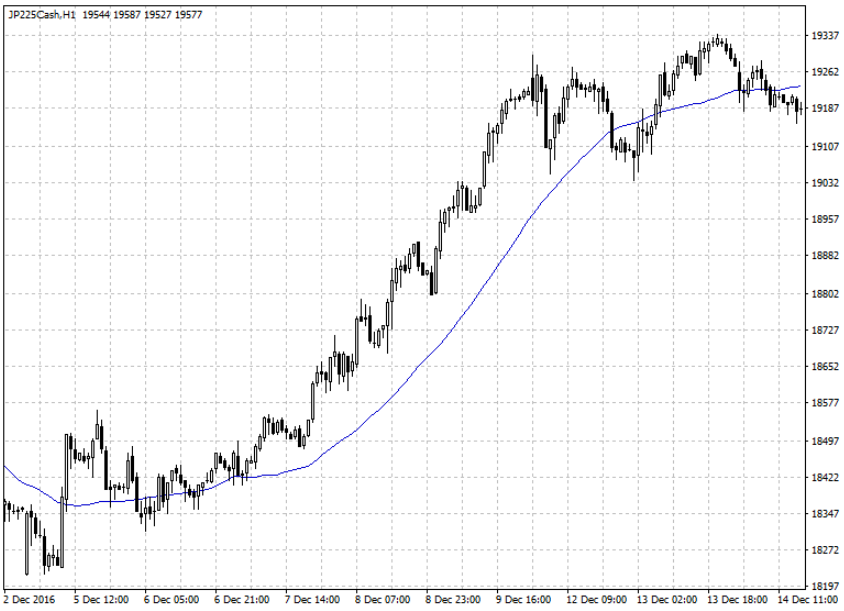
هذه الفرضية تم إثباتها مسبقاً كأحد فرضيات البحث الأول من سلسلة الحدث القاطع[vi] وللتوضيح فإن القيمة المتطرفة للحدث القاطع تؤثر على قيمة المتوسط الحسابي للمؤشر مما ينتج رسم غير معبر لحركة السوق كما هو موضح في الشكل الآتي:



الشكل (9) تأثير الحدث القاطع على المتوسط الحسابي البسيط

- المصدر منصة MT4 شركة XM

هذا الشكل يبين خروج المتوسط الحسابي المعد على 40 يوم عن تحرك السعر الفعلي, ومن خلال الشكل نجد أن المتوسط ظل خارج حركة السعر بنفس الفترة (40 يوم) ولم يزل التأثير الا بعد زوال تأثير القيمة المتطرفة من قيمة المتوسط , ويمكن ملاحظة الفرق من خلال الشكل الآتي الذي يوضح الوضع الطبيعي لحركة المتوسط الحسابي:



الشكل (10) الحركة الطبيعية للمتوسط الحسابي 40 يوم

- المصدر منصة MT4 شركة XM

بهذا تم إثبات الفرضية الثالثة.

الفرضية الرابعة: التحليلات الفنية التي تلت الحدث القاطع متضاربة وغير فعالة.

إثبات هذه الفرضية هو تأكيد لإثبات الفرضيات السابقة حيث يقتضي المنطق التحليلي أن حالة عدم الارتباط بين مجالات التحليل الفني والحدث القاطع سينعكس على التحليلات الفنية سلباً حيث أن فاقد الشيء لا يعطيه , فلا يمكن أن ينتج تنبؤات فعالة باستخدام المؤشرات الفنية والحدث القاطع يغير من قيمتها ولا يمكن الاعتماد على الأنماط السعرية في حين أن الحدث القاطع سلوك شاذ وغريب عن نمطيتها , وما يثبت هذا الامر أو ينفيه هو دراسة التحليلات والتنبؤات التي اجريت في تاريخ 2016\6\27 وما بعده.

حالة التشتت وعدم الوضوح

الباوند دولار GBP/USD 2016/6/27 - التحليل الاسبوعي

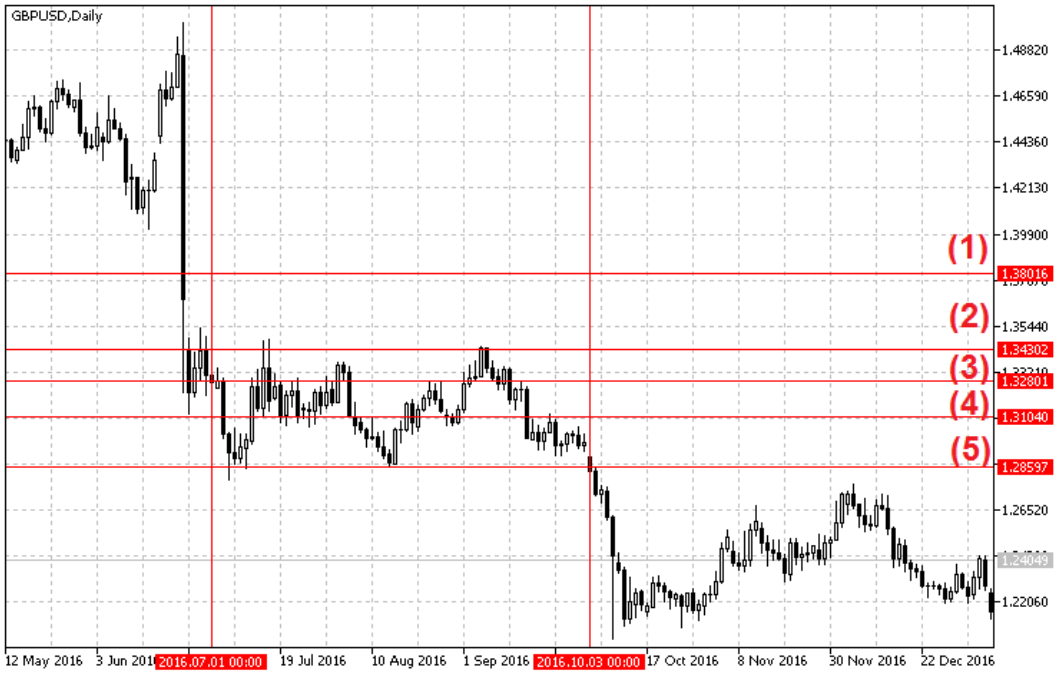
يتداول سعر صرف الجنيه الإسترليني مقابل الدولار الأمريكي في مستويات ما دون سعر 1.3515، ويعتبر ذلك سلبي , لكن في نفس الوقت لا يجب استبعاد تذبذب كبير ومحاولة إعادة اختبار مستويات مرتفعة تصل إلى 1.3680 وربما 1.3835 لكن في نفس الوقت الاتجاه الهابط من المحتمل استمراره ، فالزوج يستهدف سعر 1.3105 جنيه للإسترليني الواحد وهو المستوى المرجّح للاتجاه الهابط المقترح لهذا الأسبوع , المؤشرات الفنية سلبية وهذا الأمر

داعم لاحتمال الاتجاه الهابط , لكن نؤكد من جديد احتمالات التذبذب الكبير وربما التصحيحات الصاعدة موجودة خلال الأسبوع.[vii]

من خلال دراسة التحليل نجد أن:

1. الاعتماد الرئيسي تركز على المؤشرات الفنية والتي تم إثبات عدم فاعليتها.
2. التركيز على مستوى عودة للأسعار عند سعر 1.3835 والذي لم يعد إليه السعر أبداً , وتم الاشارة إلى هذا المستوى بـ (1) كما هو موضح في الشكل (11).
3. أشار التحليل إلى أن السعر سيصل خلال اسبوع الى 1.3105 والذي الشير اليه بالمستوى (4) في حين ظل السعر متأرجح واغلق نهاية الاسبوع في 2016\7\1 عند مستوى 1.32801 والذي أشير اليه بالمستوى (3)
4. يشير التحليل إلى أن مستوى السعر سيتأرجح بين المستويين (1) و (4) في حين ظلت حركة السعر على مدى ثلاثة أشهر بين المستويين (2) و (5) واللذان شكلا خطي الدعم والمقاومة على طول الفترة.
5. تضمن التحليل العديد من الألفاظ الغير واضحة التي تشير إلى حالة عدم التأكد وحالة التناقض مثل (احتمالية الهبوط , احتمالية التصحيح الصاعدة).

الشكل (11) تحليل حركة السعر بعد الحدث القاطع



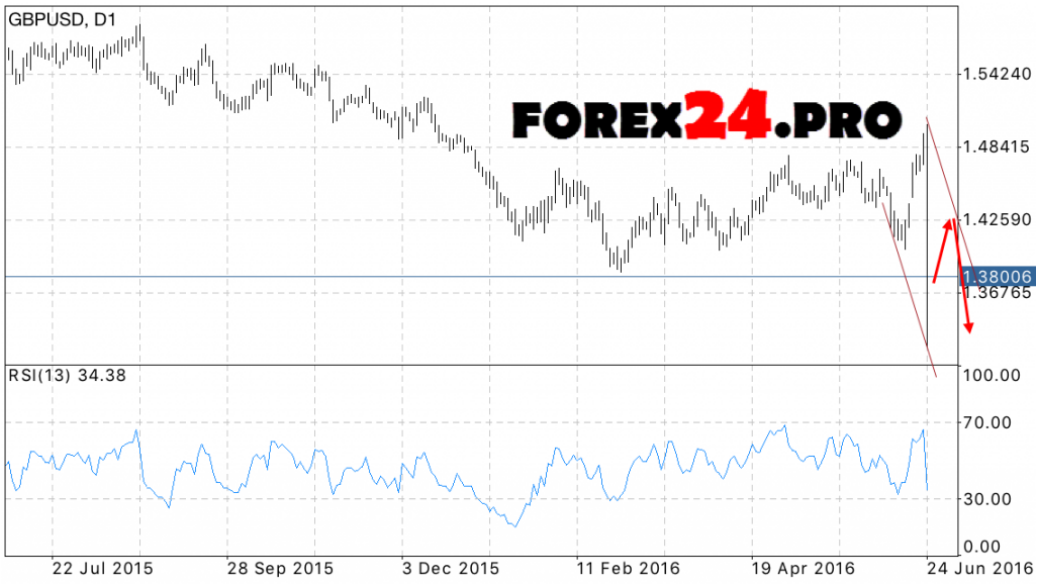
- المصدر منصة MT4 شركة XM

مما سيق نجد أن التحليل غير فعال ويتصف بحالة عدم التأكد , كما لم تتحقق أي من الاحتمالات والتوقعات المذكورة.

حالة التوصيات الصريحة

1. توقعات 27 يونيو 2016 - 1 يوليو 2016 تشير إلى محاولة التصحيح الصاعد هذا الأسبوع بهدف النمو عند المستوى 1.4270 ، حيث يمكننا أن نتوقع بداية الهبوط إلى ما دون المستوى 1.35 كما هو موضح في الشكل (12).[viii]

الشكل (12) التنبؤ في 27\6\2016



المصدر موقع https://forex24.pro

من خلال دراسة وتقييم التحليل نلاحظ الآتي

1. اعتبر التحليل أن التوجه هابط وأن النمط هو نمط القناة الهابطة وذلك استناداً على التغير الهابط الذي تسبب فيه الحدث القاطع وذلك اعتباراً على أن الحدث القاطع جزء من النمط السعري في حين أن حركة السعر ظلت تتحرك على مدى ثلاثة أشهر وفق نمط المستطيل (الحركة العرضية) كما هو مبين في الشكل (11).
2. توقع التحليل أن الهدف السعري سيكون 1.427 وهو ما يمثل خط المقاومة للقناة الهابطة , وهذا مالم يتحقق على مدى الثلاثة الأشهر اللاحقة وما بعدها.

مما سبق نجد أن التوقعات خاطئة وأن الاستثمار وفق التوصيات سيؤدي الى خسارة حتمية.

2. الغرض من سقوط واختبار مثل هذا النموذج هو المنطقة تحت مستوى 1.30. لإكمال النموذج ، تريد أن ترى نمو عروض الأسعار GBP\ USD في المنطقة عند مستوى فوق 1.40 ، حيث يمكنك محاولة بيع الجنيه مقابل الدولار الأمريكي , يمكن أن يصبح خيار الإلغاء نموًا قويًا في عروض الأسعار فوق مستويات 1.45 مما سيؤدي إلى مزيد من النمو في المنطقة فوق المستوى 1.50 كما هو موضح في الشكل (13).[ix]

الشكل (13) التنبؤ في 28\6\2016

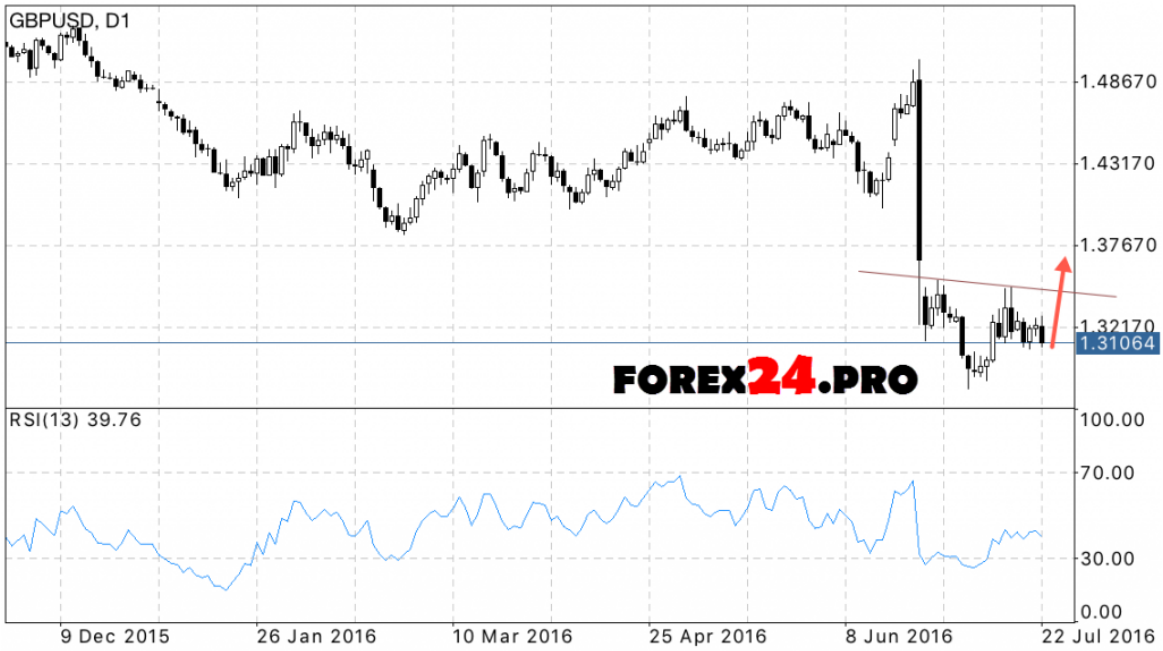


- المصدر موقع https://forex24.pro

من خلال دراسة وتقييم التحليل تبين استمرارية الاعتماد على نمطية القناة الهابطة مع تغير في الاهداف السعرية حيث أصبح الهدف السعري 1.5 , وهذا أدى الى نفس النتائج الخاطئة والواردة في انتقاد التحليل السابق.

3. زوج الجنيه الدولار GBP USD أنهى أسبوع التداول الحالي منخفضًا ، ولكن الآن على الرسم البياني اليومي ، يمكن للجنيه أن يبدأ في النمو كجزء من نمط الرأس والكتفين المقلوب. الغرض من وضع مثل هذا النموذج في الرسم البياني GBP USD هو المنطقة فوق مستوى 1.40.[x]

الشكل (14) التحليل في 29\7\2016



- المصدر موقع https://forex24.pro

من خلال دراسة وتقييم التحليل تبين الآتي:

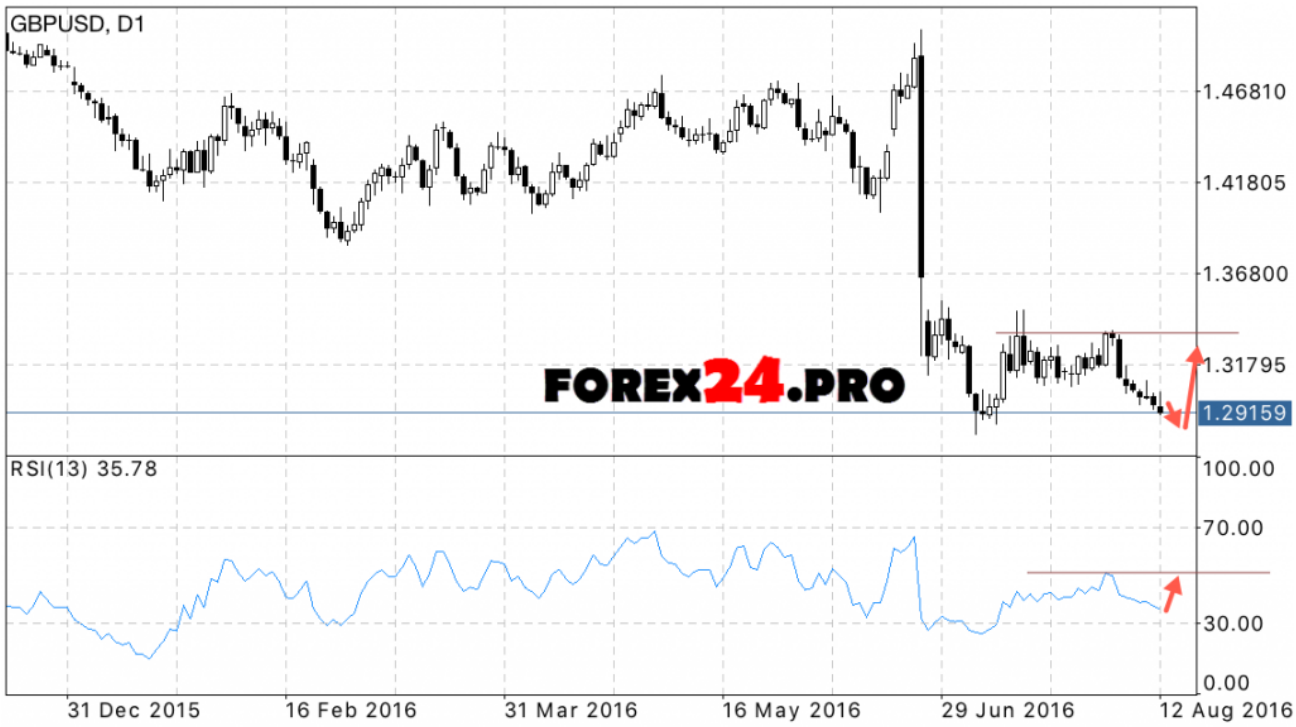
1. بعد تحرك السعر في الاتجاه العرضي تم التخلي عن فكرة التوجه الهابط واعتماد نمط الرأس والكتفين المقلوب استناداً إلى أن الحدث القاطع يمثل جزء من النمط والذي يشترط وجود اتجاه هابط سابق للنمط وهذا ينافي الفرضية الثانية بأن الحدث القاطع ينافي سلوك الانماط السعرية.
2. تم الاستباق بأن تشكل السعر هو نمط الرأس والكتفين المقلوب بالرغم من عدم اكتمال النمط والذي يشترط كسر خط العنق.
3. افترض التحليل أن التوجه سينعكس صعوداً وذلك تبعاً لخصائص النمط الانعكاسية وهذا مالم يتحقق حيث أن السعر لم يتجاوز المستوى (2) على مدى 3 أشهر كما هو موضح في الشكل (11).

نتائج التحليل خاطئة واتباع التوصيات تؤدي إلى خسائر حتمية.

من خلال الحالات السابقة نجد أن التحليل الفني المتضمن تأثيرات الحدث القاطع يؤدي الى نتائج خاطئة وتوصيات مضللة , ولكن ,, هل هذا يعني بالضرورة أن زوال تأثير الحدث من التحليل الفني سيرفع من درجة التحقق؟؟!

سيتم اختبار هذا الامر من خلال الحالة الرابعة.

4. زوج الجنيه الإسترليني دولار GBP \USD أنهى أسبوع التداول الحالي عند 1.2915. في الوقت الحالي ، هناك إمكانية لبدء تحويل الجنيه أمام الدولار من أجل الارتفاع فوق مستوى 1.32[xi]



الشكل (15) التنبؤ في 15\8\2016

- المصدر موقع https://forex24.pro

من خلال دراسة وتقييم التحليل نجد الآتي:

1. استبعاد الحدث القاطع من التحليل واعتماد مستويين من الاسعار وهما المستوى (5) والذي يمثل خط الدعم والمستوى (2) والذي يمثل خط المقاومة.
2. تحقق كامل الهدف ووصول السعر إلى مستوى خط المقاومة كما هو موضح في الشكل (16).

الشكل (16) التحقق الفعلي للتحليل الفني



- المصدر منصة MT4 شركة XM

الحالة السابقة تؤكد أن استبعاد تأثير الحدث القاطع من التحليل الفني يعمل على إعادة فاعلية التحليل, وبهذا تم إثبات الفرضية الرابعة.

النتائج

1. أنماط الشموع اليابانية لا تشمل نمط الحدث القاطع.
2. سلوك الحدث القاطع لا يتوافق مع الانماط السعرية الفنية.
3. الحدث القاطع يؤثر على حسابات وقيم المؤشرات الفنية ويفقدها فاعليتها.
4. التحليلات الفنية التي تلت الحدث القاطع متضاربة وغير فعالة.
5. استبعاد الحدث القاطع من التحليل الفني يرفع من فاعلية التحليل.

الخاتمة

هذا هو البحث الخامس من سلسلة والذي أثبت التأثير السلبي للحدث القاطع على عملية التحليل والتنبؤ للفترة التي تلي وقوعه , غير أن هذا يضع المجتمع الاقتصادي والاستثماري على حد سواء أمام مشكلة حقيقية وهي وجود منطقة عمياء لا يمكن التنبؤ فيها والتي قد تمتد إلى أكثر من ستين يوم , وبالتأكيد أن الاستثمار في هذه المنطقة وبدون أسس علمية لتحديد حركة وتوجه الاسعار هو أمر غاية في الخطورة , لذا يتطلب الأمر البحث والدراسة حول أساليب ابتكارية وجديدة للتنبؤ بحركة السوق في مثل هذه الاوضاع , وهذا ما سنتناوله في البحث القادم والأخير من السلسلة.

المراجع

[i] Technical AnalysisPDF generated using the open source mwlib toolkit. See http://code.pediapress.com/ for more information.
PDF generated at: Wed, 02 Feb 2011 16:50:34 UTC P 37

[ii] ذي يزن الاعوش , دراسة خصائص الاحداث الاقتصادية و السياسية غير الاعتيادية واثرها على سوق العملات الاجنبية , المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية , العدد التاسع – يناير - جانفي 2020 الصفحة 200.

[iii] Robert D. Edwards John Magee TECHNICAL ANALYSIS OF STOCK TRENDS by CRC Press LLC2001 page 57

[iv] القمه المزدوجة http://fx7days.com/school/viewarticle.aspx?id=819b4f16-2030-4f68-a5ba-7fec66822987 تم الاطلاع في تاريخ 2020\5\8 الساعة 10:58 بتوقيت صنعاء

[v] ذي يزن الاعوش , دراسة خصائص الاحداث الاقتصادية و السياسية غير الاعتيادية واثرها على سوق العملات الاجنبية , المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية , العدد التاسع – يناير - جانفي 2020 الصفحة 187.

[vi] ذي يزن الاعوش , دراسة خصائص الاحداث الاقتصادية و السياسية غير الاعتيادية واثرها على سوق العملات الاجنبية , المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية , العدد التاسع – يناير - جانفي 2020 الصفحة 194

[vii] 2016/6/27 الباوند دولار GBP/USD - التحليل الاسبوعي https://www.fxnewstoday.ae/forex تم الاطلاع في تاريخ 2020\5\10 الساعة 10:48 بتوقيت صنعاء

[viii] GBP USD Forecast June 27, 2016 https://forex24.pro/gbpusd-forecast/gbp-usd-forecast-june-27-2016-july-1-2016/ تم الاطلاع في تاريخ 2020\5\11 الساعة 10:59 مساء بتوقيت صنعاء

[ix] Forex Forecast GBP USD today — June 28, 2016 https://forex24.pro/gbpusd-forecast/forex-forecast-gbp-usd-today-june-28-2016/ تم الاطلاع في تاريخ 2020\5\11 الساعة 11:07 مساء بتوقيت صنعاء

[x] GBP USD Forecast Pound Sterling 07/25/2016 https://forex24.pro/gbpusd-forecast/gbp-usd-forecast-pound-sterling-07252016-07292016/ تم الاطلاع في تاريخ 2020\5\11 الساعة 11:29 مساء بتوقيت صنعاء

[xi] GBP USD forex forecast for the week 15 August https://forex24.pro/gbpusd-forecast/gbp-usd-forex-forecast-week-15-august-19-august-2016/ تم الاطلاع في تاريخ 2020\5\11 الساعة 11:31 مساء بتوقيت صنعاء

التطبيقات الشرعية المتخذة من المصارف الإسلامية لمواجهة أزمة كورونا في الواقع الفلسطيني

The legitimate application taken by Islamic banks to confront the corona crisis in the Palestinian reality

د. سهيل الأحمد ، كلية الحقوق، جامعة فلسطين الاهلية، بيت لحم، فلسطين

Dr. Suhail Al-ahmed/ Faculty of Law / Palestine Ahliya University/ Bethlehem

الملخص:

تناولت هذه الدراسة **التطبيقات الشرعية المتخذة من المصارف الإسلامية لمواجهة أزمة كورونا في الواقع الفلسطيني**، هادفة إلى التعرف على ماهية هذه التطبيقات التي تمثلت بمنتج التورق المنضبط المستخدم من قبل المصارف الإسلامية الفلسطينية حال أزمة كورونا، وحيث بين البحث المقصود بفيروس كورونا وطبيعته، والإجراءات الخاصة بمنع انتشاره، حيث تم الوقوف على أثر جائحة كورونا على الواقع الاقتصادي الفلسطيني، وكيف أن المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين قد أقرت تطبيق منتج التورق في أعمالها وتصرفاتها بغية معالجة التزامات العملاء الائتمانية بهدف التيسر على الناس وتحقيق الغاية من وجودها من خلال تحقيق المصالح ودرء المفاسد.

وقد ظهر أن استخدام المصارف الإسلامية لمنتج التورق قد جاء وفق مسوغات راعت أن يكون ذلك برغبة العميل وطلبه ورضاه، وتحديده بمرة واحدة ترتبط بنظرية الجوائح العامة في الشريعة وتنزيل الحاجات العامة منزلة الضرورات وبأنها تقدر بقدرها في الشرع وفق تفصيلات وردت في هذا البحث.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، التورق، فايروس كورونا، فلسطين، المصارف الإسلامية.

ABSTRACT:

This study dealt with the legitimate applications taken by Islamic banks to confront the Corona crisis in the Palestinian reality, aiming to identify what these applications were represented by the controlled tawarruq product used by Palestinian Islamic banks in the event of the Corona crisis, and where the intended research of the Corona virus and its nature, and measures to prevent its spread Where the impact of the Corona pandemic on the Palestinian economic reality was examined, and how the Islamic banks operating in Palestine have approved the application of the Tawarruq product in their work and actions in order to address clients' credit obligations in order to make it easier for people and achieve the purpose of their existence by achieving interests and warding off evil, It has emerged that the use of Islamic banks for the product of Tawarruq was based on justifications that took into account the desire, request and satisfaction of the customer, and that it was determined one time and related to the theory of general pandemics in the Sharia and that public needs were given the status of necessities and that they estimated their value in Sharia according to the details mentioned in this research.

Key words:

economy, Tawarruq, Coronavirus, Palestine, Islamic banking.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الخلق أجمعين وعلى آله وصحبه ومن اقتدى بسنته بإحسان إلى يوم الدين، أما بعد؛

فإن البيئة الحاضنة لعمل المصارف الإسلامية القائمة في فلسطين قد يعتريها صعوبات تتعلق بوجود هذه المصارف وكذلك الأمر بالنسبة لاستمرارها وبقائها، فمن نظر في طبيعة الواقع المالي والاقتصادي الفلسطيني يجد أن تحديات البطالة المؤصلة بين أفراد المجتمع وكذلك محدودية الموارد العامة وضعف الموازنة العامة وشح فرص الاستثمار هي مسألة ظاهرة في البيئة المالية الاقتصادية الفلسطينية بشكل عام وفي ظل جائحة كورونا بشكل خاص، حيث تعرضت كافة المجالات والنشاطات الاقتصادية الفلسطينية لتوقف أو تعطل بسبب هذه الجائحة وما ترتب على ذلك من إجراءات وتدابير وقائية اتخذتها الحكومة الفلسطينية بهدف الحد من انتشار فيروس كورونا، حيث أثرت هذه الإجراءات على حركة الاستيراد والتصدير وكذلك على نمو الاقتصاد المتهالك أصلًا.

وعندما توقفت الأموال الناتجة عن المقاصة من قبل الاحتلال وما لحق رواتب الموظفين جراء ذلك من نقصان وعدم قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاههم؛ عمدت المصارف الإسلامية ومن باب قيامها بواجبها تجاه العملاء وتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم عمدت إلى تطبيق بعض المنتجات الفاعلة في مواجهة مخاطر الجائحة وفق منظور الشرع الإسلامي، ولذلك فقد سمحت هذه المصارف بتطبيق بعض المنتجات والخدمات المصرفية ومنها منتج التورق بهدف تمكين العملاء من القدرة على الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية وفق ضوابط وقيود شرعية وإجرائية، ومن هنا فقد جاء هذا البحث ليسلط الضوء على بعض التطبيقات التي اتخذتها المصارف الإسلامية الفلسطينية لمواجهة هذه الكارثة وركزت على منتج التورق لشهرته وحداثته في الأعمال المصرفية الفلسطينية، حيث وقفت الدراسة على ذلك تحت عنوان: " **التطبيقات الشرعية المتخذة من المصارف الإسلامية لمواجهة أزمة كورونا في الواقع الفلسطيني".**

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

وتبرز أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يأتي:

1. تعلق هذا الموضوع بمسألة التطبيقات المصرفية المعاصرة ودورها في الحد من انتشار فايروس كورونا من حيث الحقيقة والمظاهر وفق المنظور الشرعي.
2. إظهار أهمية الوقوف على المنتجات التي باستطاعتها تمكين العملاء من الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية حال جائحة كورونا حيث يكثر السؤال عنها في هذا العصر.
3. الإقرار بأن المنتجات المصرفية الشرعية باستطاعتها المساعدة في تمكين المصارف الإسلامية من القيام بواجبها في تحقيق التنمية الاقتصادية المطلوبة عالميًا وفلسطينيًا.

4. إن منتج التورق وتطبيقه في البيئة الاقتصادية والمصرفية الفلسطينية حال أزمة كورونا مسألة مهمة للباحثين والمختصين من خلال ما تحققه من إظهار قدرة التشريعات الإسلامية على معالجة النوازل والمستجدات بقواعدها وأحكامها العامة والخاصة.
5. مساس هذا الموضوع بالواقع المعاصر وما يرتبط به من ارتباكات علمية وعملية في موضوع جائحة كورونا توجب على الدراسات الشرعية والمصرفية دراسة هذه المسائل دراسة علمية ومتابعة مستجداتها.
6. خدمة النظام المصرفي الإسلامي في فلسطين وذلك بتناول جزئياته وتطبيقاته المعاصرة بناء على دراستها دراسة فقهية متعمقة.

أهداف البحث:

وهي متمثلة بما يأتي:

1. تحديد ماهية التورق وفايروس كورونا وبيان طبيعته في المفهوم الشرعي، ودراسة ما يرتبط بذلك من مسائل للوقوف على هذه القضية بدقة ووضوح.
2. بيان كيف تكون المنتجات المصرفية التي تطرحها المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين من تمكين عملاء هذه المصارف من الوفاء بالتزاماتهم الائتمانية من منظور شرعي.
3. الوقوف على منتج التورق الذي تطبقه المصارف الإسلامية الفلسطينية وفق ضوابط شرعية وإجرائية في البيئة المصرفية الفلسطينية، وما هي فاعليته في الواقع الحالي.

مشكلة/ أسئلة البحث:

وهي متمثلة بأمور هي:

1. ما حقيقة فيروس كورونا، وما مفهوم التورق وحكمه في المفهوم الشرعي؟
2. ما الفرق بين التورق والعينة في المفهوم الشرعي ؟
3. ما هو أثر جائحة كورونا على الواقع الاقتصادي الفلسطيني؟
4. هل يوجد ضوابط للتورق الذي تطبقه المصارف الإسلامية الفلسطينية؟
5. ما هي المسوغات الشرعية والإجرائية لتطبيق منتج التورق في البيئة المصرفية الإسلامية الفلسطينية؟

منهجية البحث:

ولقد كان منهج الباحث كالآتي:

1. الاعتماد على المنهج الوصفي وذلك ببيان ماهية التورق وفايروس كورونا والفرق بين التورق والعينة، وكذلك الإجراءات المتخذة للحد من انتشار فيروس كورونا وأثر هذه الجائحة على الواقع الاقتصادي الفلسطيني، ومن ثم الوقوف على المستندات الشرعية لتطبيق منتج التورق في البيئة المصرفية الإسلامية الفلسطينية.
2. الرجوع إلى المراجع المتخصصة في موضوعات البحث وخاصة المراجع الحديثة

الدراسات السابقة:

موضوع الدراسة جديد ولم يتم تناوله بدراسة علمية مستقلة حسب علم الباحث واطلاعه، إلا ما كان على شكل فتاوى ومقالات عامة جاءت لتعالج جائحة كورونا وبعض الأمور التي عالجها هذا البحث بطريق مختصر وغير مباشر.

محتوى البحث: وقد جاءت هذه الدراسة - إضافة للمقدمة والخاتمة - في مبحثين، وذلك على النحو الآتي:

المبحث الأول: حقيقة فايروس كورونا، وأثره على الواقع الاقتصادي الفلسطيني

المطلب الأول: المقصود بفايروس كورونا وطبيعته في المفهوم الطبي

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الواقع الاقتصادي الفلسطيني

المبحث الثاني: إقرار المصارف الإسلامية لمنتج التورق بهدف مواجهة أزمة كورونا

المطلب الأول: ماهية التورق والفرق بينه وبين العينة وحكمه في التشريع الإسلامي

المطلب الثاني: مسوغات تطبيق منتج التورق في البيئة المصرفية الإسلامية الفلسطينية

وأخيراً : فهذا غاية جهد الباحث، فإن كان ثم توفيق فبفضل الله تعالى، وإن كانت الأخرى فمن عجز وتقصير واستغفر الله العظيم.

المبحث الأول: حقيقة فايروس كورونا، وأثره على الواقع المالي والاقتصادي الفلسطيني

المطلب الأول: المقصود بفايروس كورونا وطبيعته في المفهوم الطبي

وقفت منظمة الصحة العالمية على ماهية فايروس وأعراضه وطبيعته وطرق الوقاية منه وبيان ذلك فيما يأتي[i]:

الفرع الأول: المقصود بفيروس كورونا في المفهوم الطبي

فيروسات كورونا هي سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. ومن المعروف أن عدداً من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر أمراض تنفسية تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرس) والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (سارس). ويسبب هذا الفيروس مرض كوفيد-19، **حيث يعد** هذا المرض مرضًا معديًا يسببه آخر فيروس تم اكتشافه من سلالة فيروسات كورونا، وقد علم بوجود هذا الفيروس ومرضه بعد تفشيه في مدينة ووهان الصينية في كانون الأول/ ديسمبر 2019. حيث تحول هذا المرض إلى جائحة تؤثر على بلدان العالم أجمع ومنها فلسطين.

وتتمثل الأعراض الأكثر شيوعاً لمرض كوفيد-19[ii] في الحمى والسعال الجاف والتعب. وقد يعاني بعض المرضى من الآلام والأوجاع، أو احتقان الأنف، أو ألم الحلق، أو الإسهال. وعادة ما تكون هذه الأعراض خفيفة وتبدأ تدريجياً. ويصاب بعض الناس بالعدوى ولكن لا تظهر عليهم سوى أعراض خفيفة جداً. ويتعافى معظم الناس (نحو 80%) من المرض دون الحاجة إلى علاج في المستشفى. وتشتد حدة المرض لدى شخص واحد تقريباً من كل 5 أشخاص يصابون بعدوى كوفيد-19 حيث يعانون من صعوبة في التنفس. وترتفع مخاطر الإصابة بمضاعفات وخيمة بين كبار السن، والأشخاص الذين يعانون مشاكل طبية أصلاً، مثل ارتفاع ضغط الدم أو أمراض القلب والرئتين، أو داء السكري، أو السرطان. ولكن أي شخص يمكن أن يُصاب بعدوى كوفيد-19 المصحوبة بأعراض شديدة. وحتى الأشخاص المصابين بأعراض كوفيد-19 الخفيفة جداً يمكن أن ينقلوا الفيروس إلى غيرهم.

الفرع الثاني: طبيعة فيروس كورونا وانتشاره في المفهوم الطبي

وينتشر مرض كوفيد-19[iii] من شخص إلى آخر عن طريق القُطيرات الصغيرة التي يفرزها الشخص المصاب بكوفيد-19 من أنفه أو فمه عندما يسعل أو يعطس أو يتكلم. وهذه القطيرات وزنها ثقيل نسبياً، فهي لا تنتقل إلى مكان بعيد وإنما تسقط سريعاً على الأرض. ويمكن أن يلقط الأشخاص مرض كوفيد-19 إذا تنفسوا هذه القُطيرات من شخص مصاب بعدوى الفيروس. وقد تحط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، مثل الطاولات ومقابض الأبواب ... ويمكن حينها أن يصاب الناس بالعدوى عند ملامستهم هذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس أعينهم أو أنفهم أو فمهم، ويمكن الحد من احتمالات الإصابة بعدوى كوفيد-19 أو نشرها باتخاذ بعض الاحتياطات البسيطة[iv]:

- المواظبة على تنظيف اليدين جيداً بفركهما بمطهر كحولي لليدين أو بغسلهما بالماء والصابون.
- المحافظة على مسافة متر واحد على الأقل بينك وبين الآخرين.
- تجنب الأماكن المزدحمة
- تجنب لمس عينيك وأنفك وفمك.
- التأكد من اتّباع النظافة التنفسية الجيدة.
- التزام المنزل وعزل النفس إلى أن تتعافى. .
- إذا كنت مصاباً بالحمى والسعال وصعوبة التنفس، اتصل بمقدم الرعاية إن أمكن قبل التوجه إليه، واتّبع توجيهات السلطات الصحية.
- متابعة آخر المستجدات من مصادر موثوقة، مثل منظمة الصحة العالمية أو السلطات الصحية المحلية والوطنية..

المطلب الثاني: أثر جائحة كورونا على الواقع الاقتصادي الفلسطيني[v]

أدى ظهور فيروس كورونا في فلسطين إلى إعلان حالة الطوارئ فيها واتخاذ عدد من الإجراءات والتدابير الاحترازية للحد من انتشاره، ومن ذلك تعطيل المسيرة التعليمية، وإغلاق الأسواق والمطاعم والنوادي والمقاهي، بالتالي تجميد نشاطات مؤسسات المجتمع المدني ونحو ذلك، مما عمل على حصول تداعيات اقتصادية أثرت على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني، وللوقوف على حجم الضرر الواقع أو المتوقع على الاقتصاد الفلسطيني جراء انتشار فيروس كورونا، وخاصة مع قيام حالة الطوارئ في الواقع الفلسطيني، كان لا بد من توضيح أن الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة أثرت على ما يأتي:

الفرع الأول: الإجراءات المؤثرة على النمو الاقتصادي والأنشطة الاقتصادية بصورها المتعددة

حيث تتمثل هذه الإجراءات بما يأتي:

أولًا: تراجع النمو الاقتصادي

حيث توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واستناداً إلى التطورات التي حصلت بفعل أزمة كورونا أن يتراجع النمو الاقتصادي في فلسطين بنسبة 14% خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019، وذلك نتيجة خسائر الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) والتي قدرت بنحو 2.5 مليار دولار بالمقارنة مع الوضع الطبيعي لعام 2020، نتج عن انخفاض إجمالي الاستهلاك العام والخاص بحوالي 1.3 مليار دولار، وانخفاض الاستثمار بحوالي 2.1 مليار دولار وتراجع الواردات بحوالي مليار دولار[vi].

ثانيًا: تضرر الأنشطة الاقتصادية بصورها المتعددة

فقد تبين هذا الأثر عندما توقفت الأعمال الاقتصادية المتعددة بكلها أو بعضها حال نشوء أزمة كورونا، إذ يتوقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن تكون خسارة الأنشطة الاقتصادية بنحو 1957 مليون دولار خلال عام 2020، يكون نصيب الزراعة وصيد الأسماك منها 200 مليون دولار، وأما الصناعة فقد يلحق بها خسائر تقدر بحوالي 220 مليون دولار، إضافة إلى تأثر نشاط الخدمات بخسائر تقدر بنحو 1175 مليون دولار، حيث تشكل الخسائر اللاحقة بقطاع المطاعم والفنادق وصالات الأفراح ما نسبته 10% من إجمالي خسائر الأنشطة الخدماتية وذلك بقيمة 112 مليون دولار من مظاهر الاقتصاد الفلسطيني، الأمر الذي إلى يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي ومن ثم ارتفاع معدلات البطالة وبالتالي اتساع دائرة الفقر المتحققة أصلًا بين فئات المجتمع الفلسطيني[vii].

ثالثًا: ارتفاع معدلات البطالة واتساع دائرة الفقر[viii]

تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى ارتفاع نسبة البطالة في فلسطين حيث بلغت نسبتها نحو 24% خلال الربع الرابع من العام 2019، بواقع 14% في الضفة الغربية و43% في قطاع غزة، ومن المتوقع ارتفاع معدلات البطالة في العام الجاري 2020 نتيجة التوقف المفاجئ لعجلة الاقتصاد بسبب أزمة كورونا التي عملت على توقف الحركة التجارية ومعظم النشاطات الاقتصادية المعتادة، إضافة إلى تأثر فئات الأيدي العاملة المتعددة وخاصة العمال في "إسرائيل" الذين يبلغ عددهم حوالي (135 ألف عامل)، بمعدل أجرة يومية 250 شيكلًا، الأمر الذي يؤدي إلى أن يخسر الاقتصاد الفلسطيني قرابة (33.7 مليون شيكل) يومياً كانت تذهب لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتنشيطه، وهذه المؤشرات تظهر أن معدلات البطالة قابلة للارتفاع وبالتالي زيادة الفقر ودائرة العوز في المجتمع الفلسطيني وبين فئاته المتعددة، حيث تشير الإحصاءات الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن نحو 29.2% يعانون من الفقر بناء على مراقبة طبيعة الاستهلاك الشهري لأفراد المجتمع الفلسطيني، مما يدل على أن ثلث السكان هم أصلًا من الفقراء قبل أزمة كورونا، فكيف بهم حال وجود الإجراءات والتدابير المتخذة حال الأزمة؟![ix].

الفرع الثاني: الإجراءات المؤثرة على الإيرادات والموازنة العامة الفلسطينية

حيث تتمثل هذه الإجراءات بما يأتي:

أولًا: زيادة العجز في الموازنة العامة الفلسطينية[x]

إن الزيادة في قيمة النفقات العامة عن قيمة الإيرادات العامة يؤدي إلى وجود عجز مزمن في الموازنة العامة وهذا ما يحصل في فلسطين في الوقت الحالي؛ فقد ارتفعت قيمة هذه النفقات من 2877 مليون دولار عام 2007، لتصل إلى 3660.1 مليون دولار في عام 2019، وفي مقابل ذلك بلغت قيمة العجز في الموازنة العامة نحو 1235 مليون دولار عام 2007 وانخفضت قيمة العجز في الموازنة العامة بعد سلسلة من الإصلاحات المالية وضبط الإنفاق الحكومي لتصل إلى نحو 231.3 مليون دولار عام 2019، وبسبب التدابير والإجراءات الفاعلة في فلسطين لمواجهة فيروس كورونا؛ يتوقع أن تزيد هذه النفقات المرتبطة بقطاع الرعاية الصحية والإقامة في أماكن الحجر الصحي الجماعي وتوفير مستلزمات ذلك من مواد تموينية وتجهيز مستشفيات ميدانية وتوفير معدات طبية وأدوات الوقاية والفحوصات اللازمة للحالات المشتبه بإصابتها بهذا الفيروس، وكذلك متعلقات الإنفاق على الجهات الأمنية لمتابعة الإجراءات الخاصة بإعلان حالة الطوارىء وغير ذلك من وجوه الإنفاق.

وعليه فقد قدرت الحكومة الفلسطينية في موازنة الطوارئ 2020 النفقات العامة وصافي الإقراض بنحو 17787 مليون شيكل أي ما يعادل نحو 5082 مليون دولار، وهذا يعني زيادة حجم النفقات العامة وصافي الإقراض المقدرة في موازنة الطوارئ 2020 عن حجم النفقات وصافي الإقراض التي تحققت في عام 2019 بنحو 60% والتي بلغت نحو 3660 مليون دولار عام 2019[xi].

ثانيًا: تأثير الإجراءات المتخذة على الإيرادات العامة لفلسطين

إن إغلاق المعابر والحدود الفلسطينية مع العالم الخارجي من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا عمل على تعطيل التجارة الخارجية الأمر الذي سوف يؤثر سلبًا على الخزينة العامة الفلسطينية التي تعتمد بشكل أساس على المقاصة المترتبة على ذلك[xii]، وهذه المقاصة تقوم بجبايتها "إسرائيل" نيابة عن فلسطين بناء على ما جاء في بروتوكول باريس الاقتصادي الذي يحكم العلاقات الاقتصادية بين "إسرائيل" وفلسطيني، حيث زادت مساهمتها في هذه الإيرادات بشكل واضح خاصة خلال الفترة (2007 – 2019) وذلك نتيجة ارتفاع قيمة إيرادات المقاصّة في تلك الفترة، حيث بلغ المتوسط السنوي لقيمة إيرادات المقاصّة حوالي 1763.3 مليون دولار بمتوسط شهري 146.9 مليون دولار خلال الفترة (2007 – 2019)، وبلغ متوسط نسبة إيرادات المقاصّة من الإيرادات العامة حوالي 66.9%، وهو ما يؤمن أكثر من 65% من مجموع إيرادات الحكومة الفلسطينية، ويعمل على تغطية أكثر من نصف نفقاتها، وخاصة فاتورة الرواتب والأجور، حيث لن تتمكن الحكومة ـ نتيجة لذلك ـ من تسديد رواتب الموظفين كاملة التي تقدر بحوالي 150 مليون دولار شهرياً، الأمر الذي سيضعف الجانب الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني ويؤثر على عمل البنوك والمنظومة الاقتصادية وذلك على اعتبار أن رواتب الموظفين تعد المحرك الأساس لحركة الطلب والاستهلاك في السوق الفلسطينية[xiii].

ثالثًا: توقف عملية الاستيراد والتصدير

إن إعلان حالة الطوارئ واتخاذ إجراءات تمثلت بإغلاق المعابر والحدود الفلسطينية مع استثناء هذا الإغلاق أن تدخل بعض السلع الضرورية والأدوية، أدى ذلك إلى وقف الاستيراد والتصدير خلال فترة هذه جائحة كورونا ومن ثم تأثر القطاعات التجارية والصناعية بشكل واضح وهو ما حقق خسارة كبيرة للنشاطات الاقتصادية المتعددة، وعمل على اضطراب البيئة الاستثمارية الحالية والمستقبلية في فلسطين[xiv].

المبحث الثاني: إقرار المصارف الإسلامية الفلسطينية لمنتج التورق بهدف مواجهة أزمة كورونا

المطلب الأول: ماهية التورق والفرق بينه وبين العينة وحكمه في التشريع الإسلامي

الفرع الأول: ماهية التورُّق في المفهوم الشرعي

التورق: طلب الورِق، وهي الفضة والدراهم المضروبة"، وأصل التورُّق طلبُ النقود من الفضة، ثم تحوَّل المفهوم إلى طلب النَّقد، سواءٌ أكان فضةً، أم ذهبًا، أم عملةً ورقية، حيث بقِي أصل اللفظ، وتوسع مدلوله تبعًا للتوسع في مفهوم النقد، ويقصد بذلك: السيولة النقدية التي يحصل عليها الأفراد أو البنوك من خلال التورق، لم يذكُر الفقهاء تعريفًا للتورق، وإن كان هذا المصطلحُ قد شاع عند الحنابلةِ دونَ غيرهم من أهل العلم، ومرادُهم به" :أن يشتريَ المرء السلعة نسيئةً، ثم يبيعَها نقدًا لغير البائع بأقلَّ مما اشتراها به؛ ليحصل بذلك على النقد[xv]".

ويقوم التورق على عقدين: أحدهما يتملك من (المستورق) المتورق سلعة بالمرابحة أو البيع المؤجل، وذلك عن طريق البنك، والعقد الثاني: عقد بيع حال يبيع به المتورق السلعة إلى غير من اشتراها منه لتجنب العينة.

الفرع الثاني: الفرق بين التورق والعينة في المفهوم الشرعي

وتفترق العينة عن التورُّق في أنها: تقع بين طرفين: بائع ومشترٍ يبيع للبائع الأول، متواطئين على عقدَين: بيع عاجل، وآخرَ آجلٍ في صفقة واحدة. أما التورق، فهو عقدان منفصلان، فيهما ثلاثة أطراف، عقد بيع آجل وآخر ناجز [xvi]، يقول ابن القيم في التفريق بينهما: "إن أعاد السلعة إلى بائعها، فهي العينة، وإن باعها لغيره، فهي التورق "[xvii]، "فإن قيل: فما تقولون إذا لم تعُد السلعة إليه؛ بل رجعت إلى ثالث، هل تسمون ذلك عينةً؟ قيل: هذه مسألة التورق؛ لأن المقصود الورق".

وجمهور الفقهاء على منع العينة؛ لأنها حيلة إلى القرض بزيادة، والشافعية على جوازها، قال النووي: "ليس من المناهي بيع العينة... وهي أن يبيع غيرَه شيئًا بثمن مؤجَّل، ويسلمه إليه، ثم يشتريه قبل قبض الثمن بأقلَّ من ذلك الثمن نقدًا"[xviii]، وعن الرافعي: "لأن الاعتبار عندنا بظاهر العقود، لا بما ينويه العاقدان؛ ولهذا يصحُّ بيعُ العينة"[xix].

الفرع الثالث: حكم التورق في التشريع الإسلامي

أولًا: ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، إلى جواز التورق، ونقِل عن إياس بن معاوية أنه رخَّص في التورق، وذكر أبو منصور الأزهري أنه جائز عند جميع الفقهاء، ثم قال: "وروِي عن عائشة - رضي الله عنها - أنها كانت تأخذ من معاوية عطاءها عشرة آلاف درهم، وتأخذ الزرنقة مع ذلك، وهي العينة الجائزة[xx].

يقول الكاساني[xxi]: "إذا باع رجل شيئًا نقدًا أو نسيئةً، وقبضه المشتري، ولم ينقد ثمنه، لا يجوز لبائعه أن يشتريَه من مشتريه بأقل من ثمنه الذي باعه منه عندنا... ولو خرج المبيع من ملك المشتري، فاشتراه البائع من المالك الثاني بأقلَّ مما باعه قبل نقد الثمن، جاز؛ لأن اختلاف سبب الملك بمنزلة اختلاف العين، فيمنع تحقيق الربا".

وجاء في القوانين الفقهية[xxii]: يجوز بيع السلعة من غير بائعها مطلقًا"، أي: حتى لو كان البيع بثمن معجل أقلَّ مما اشتراها به نسيئةً، ما دام أنه لغير البائع الأول.

وفي كتاب الأم[xxiii]: "فإذا اشترى الرجل من الرجل سلعةً، فقبَضَها وكان الثمن إلى أجل، فلا بأس أن يبتاعها من الذي اشتراها منه ومن غيره بنقد أقلَّ أو أكثرَ مما اشتراها به، أو بدينٍ كذلك، أو عرض من العروض، ساوى العرضُ ما شاء أن يساويَ، وليست البيعة الثانية من البيعة الأولى بسبيل، ألا ترى أنه كان للمشتري في البيعة الأولى إن كانت أمَةً أنه يصيبها، أو يهبها؛، أو يعتقها، أو يبيعها ممن شاء غير بيعة بأقل أو أكثر مما اشتراها به نسيئة؟ فإذا كان هكذا، فمن حرمها على الذي اشتراها؟! وكيف يتوهم أحد، وهذا إنما تملكها ملكًا جديدًا، وكيف إن جاز هذا على الذي باعها لا يجوز على أحد لو اشتراها؟"، "قال الشافعي: أصل ما أذهب إليه أن كل عقد كان صحيحًا في الظاهر، لم أبطله بتهمة، ولا بعادة بين المتبايعين، وأجزته بصحة الظاهر، وأكره لهما النية إذا كانت النية لو أظهرت كانت تفسد البيع"[xxiv]، وهذه الكراهة تتناول مسألة العينة عنده، ولا تشمل التورق؛ نظرًا لصحة ومشروعية قصد المشتري فيه.

جاء في" الروض المربع[xxv]:"ومن احتاج إلى نقدٍ، فاشترى ما يساوي مائةً بأكثر؛ ليتوسع بثمنه، فلا بأس، وتسمى مسألة التورق.

ثانيًا: وخالف في ذلك ابنُ تيمية[xxvi]، حيث ذهب إلى كراهة التورق، وهي رواية عن أحمد، وحُكي عنه أنه اختار حرمته، وهي رواية عن أحمد أيضًا[xxvii]، ويرى ابن القيم حظْر التورق، وأنه منهي عنه مذموم، وعن عمر بن عبد العزيز أنه قال" :التورق آخِيَةُ الربا؛ أي: أصله[xxviii].

ثالثًا: وقد أجاز التورق المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي[xxix] حيث قرر: "إن بيع التورق هذا جائزٌ شرعًا، وبه قال جمهور العلماء؛ لأن الأصل في البيوع الإباحة؛ لقوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾، ولم يظهر في هذا البيع ربا، لا قصدًا ولا صورة؛ ولأن الحاجة داعية إلى ذلك؛ لقضاء دين، أو الزواج، أو غيرهما.

وصدرت بجوازه كذلك فتوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في المملكة العربية السعودية[xxx]: "مسألة التورق: هي أن تشتري سلعة بثمن مؤجل، ثم تبيعها بثمن حال على غير من اشتريتها منه بالثمن المؤجل؛ من أجل أن تنتفع بثمنها، وهذا العمل لا بأس به عند جمهور الفقهاء."

وجاء في" الموسوعة الفقهية الكويتية "ما نصُّه: "جمهور العلماء على إباحته، سواء من سماه تورقًا، وهم الحنابلة، أو لم يسمِّه بهذا الاسم، وهم من عدا الحنابلة؛ لعموم قول الله - تعالى :- ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾، ولقوله - صلَّى الله عليه وسلَّم - لعامله على خيبر: ((بع الجمع بالدراهم، ثم ابتع بالدراهم جنيبًا))، ولأنه لم يظهر فيه قصدُ الربا ولا صورته.

رابعًا: وبشأن التورق أيضًا صدر المعيار الشرعي رقم (30) من المعايير الشرعية عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) ووضع له ضوابط تبعد عنه الشبهات والمحاذير التي جعلت مجلس المجمع الفقهي الإسلامي برابطة العالم الإسلامي[xxxi] يمنعه بها بعد أن تلقفته النوافذ الإسلامية للبنوك التقليدية وأخلت بضوابطه، وأهمها: عدم الإلزام للعميل بتوكيله البنك لبيع السلعة مرة أخرى، لأن هذا الإلزام ينتفي معه التأكد من وجود السلعة وقبضها فيكون تصرفًا صوريًا، وأطلق عليه اسم (التورق المنظم)، وذلك من خلال قيام المصارف بعمل نمطي، يتم فيه ترتيب بيع سلعة - ليست من الذهب أو الفضة - من أسواق السلع العالمية أو غيرها، على المستورق بثمن آجل، على أن يلتزم المصرف - إما بشرط في العقد، وإما بحكم العرف والعادة - بأن ينوب عنه في بيعها لمشترٍ آخر بثمن حاضر، وتسليم ثمنها للمستورق.

وقد قرر المجمع بعدم جواز هذا التورق المنظم لأمور هي: **أن التزام البائع في عقد التورق بالوكالة** في بيع السلعة لمشترٍ آخر، أو ترتيب من يشتريها - يجعلها شبيهة بالعينة الممنوعة شرعًا، سواء أكان الالتزام مشروطًا صراحة، أم بحكم العرف والعادة المتبعة، **ولأن ذلك يؤدي في كثير** من الحالات إلى الإخلال بشروط القبض الشرعي اللازم لصحة المعاملة، **وأن واقع هذه المعاملة يقوم على منح تمويل نقدي بزيادة** لما سمي بالمستورق فيها من المصرف في معاملات البيع والشراء التي تجري منه، وهي صورية في معظم أحوالها، هدف البنك من إجرائها أن تعود عليه بزيادة على ما قدم من تمويل، وهذه المعاملة

غير التورق الحقيقي المعروف عند الفقهاء، الذي سبق للمجمع في دورته الخامسة عشرة أن قال بجوازه، بمعاملات حقيقية وشروط محددة بيَّنها قراره؛ وذلك لما بينهما من فروق عديدة فصَّلَت القول فيها البحوث المقدمة، فالتورق الحقيقي يقوم على شراء حقيقي لسلعة بثمن آجل، تدخل في ملك المشتري، ويقبضها قبضًا حقيقيًّا، وتقع في ضمانه، ثم يقوم ببيعها هو بثمن حال لحاجته إليه، قد يتمكن من الحصول عليه وقد لا يتمكن، والفرق بين الثمنين الآجل والحال لا يدخل في ملك المصرف، الذي طرأ على المعاملة لغرض تسويغ الحصول على زيادة لما قدَّم من تمويل لهذا الشخص بمعاملات صورية في معظم أحوالها، وهذا لا يتوافر في المعاملة المبينة التي تجريها بعض المصارف.

وهذا ما جعل المعيار الشرعي رقم (30) من المعايير الشرعية يقوم بالتحفظ على الإلزام بالتوكيل وذلك بأن ضيق استخدام التوكيل وبالتالي فقد جعله هنا من قبيل (التورق المنضبط)، بأن ينص في مستندات التورق على: "حق العميل في الاحتفاظ بالسلعة أو بيعها بنفسه أو توكيل من يشاء ببيعها بمن فهم البنك دون إلزام للعميل بتوكيله"، وفي نص المادة (54) من مجلة الأحكام العدلية يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها (فلو وكل المشتري البائع في قبض المبيع لا يجوز، أما لو أعطى جولقًا للبائع ليكيل ويضع فيه الطعام المبيع ففعل كان ذلك قبضًا من المشتري)[xxxii].

المطلب الثاني: مسوغات تطبيق منتج التورق في البيئة المصرفية الإسلامية الفلسطينية[xxxiii]

قامت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بتطبيق منتج التورق المنضبط بهدف معالجة التزامات العملاء الإئتمانية خلال فترة زمنية محددة من وجود أزمة وجائحة كورونا واستمرارها، وذلك باعتماد هذه المصارف على نظريتي الجوائح و**الحاجات العامة في الفقه الإسلامي** التي تنص على أن: (الحاجة العامة تنزل منزلة الضرورة عامة كانت أو خاصة) وأن: (الحاجة العامة تقدر بقدرها)، وكذلك لاعتبار أن فلسطين تقع تحت الاحتلال وتمر بجائحة أدت إلى وجود أزمة اقتصادية مستمرة أثرت بشكل كبير على قدرة القطاعات المصرفية الإسلامية من القيام بالتزاماتها حيث يظهر ذلك من خلال توقفت المقاصة وأنه لم يتم صرف رواتب الموظفين في قطاعات الدولة المتعددة وغير ذلك من التحديات التي تعترض الواقع الفلسطيني، وهنا وفي إطار الأعباء الإضافية التي تكبدتها المصارف الإسلامية نتيجة للضوابط الشرعية التي تحكم عملها وعدم قدرتها على استيفاء أي أرباح على الأقساط المؤجلة على العملاء؛ ـ **فإن المصارف الإسلامية الفلسطينية ذهبت إلى إجازة تطبيق منتج التورق في معاملاتها وذلك وفق التصورات الآتية**[xxxiv]:

1.أن تطبيق التورق يأتي وفق ضوابطه الواردة في المعيار رقم (30) (1/4-1/4-10) من المعايير الشرعية، وأنه ذلك قد جاء تحقيقًا رغبة العميل المتضرر في تأجيل تسديد التزاماته الائتمانية من خلال منحه سقف تورق لمدة تتراوح بين سنة وسنتين بمبلغ الالتزامات الائتمانية التي ستستحق عليه، مع استثناء هذا السقف من الحد الأدنى المسموح لنسبة التورق وهو: 10% من إجمالي محفظة التمويلات القائمة. وأن يكون الربح أقل من المثل وحتى لو كان أقل 1%.

2.أن يكون استخدام سقف التورق لتسديد الالتزامات المترتبة على العميل بالاعتماد على قدرته ورغبته وأن ذلك لمرة واحدة فقط، لأن الضرورة تقدر بقدرها.

3.أن فترة استغلال السقف المذكور هي تاريخ 2021/1/1 أو حال انتهاء أزمة كورونا أيهما أسبق، إعمالًا لقاعدة: (ما جاز لعذر بطل بزواله[xxxv]، وقاعدة: إذا زال المانع زال الممنوع) [xxxvi].

4.أن تطبيق التورق جاء وفق شراء سلعة وبيعها، وليس تطبيقًا لقاعدة: ((إما أن تقضي وإما أن تربي))، لأن الذي كان يحدث في الجاهلية هو زيادة مباشرة على الدين، والتورق هنا بخلاف ذلك.

5.أن العميل إذا رغب بالسداد المبكر لالتزاماته فلا بد من إلزام المصارف الإسلامية بوجوب المكافأة أو تخفيض فترة السداد، أو إعادة الأرباح عن فترة السداد كاملة، أو بأن تكون العمولة المستوفاة من العميل لا تتجاوز ما نسبته 1.5% حيث يعد هذا من باب التسعير المقبول شرعًا، وذلك لأن لولي الأمر أن يسعر، وتصرفه على الرعية في هذه الحالة منوط بالمصلحة[xxxvii]، جاء في حاشية ابن عابدين، إذا: "قضى المديون الدين قبل الحلول أو مات فأخذ من تركته... لا يؤخذ من المرابحة التي جرت بينهما إلا بقدر ما مضى من الأيام"[xxxviii]، أي أنه يرد جزء من الثمن بحلول أجل الدين، وقد أفتى بذلك أبو السعود وعلله بالرفق من الجانبين.

وقد استندت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين إلى تطبيق التورق في أعمالها إلى ما يأتي[xxxix]:

1. **عموم قوله تعالى: ﴿ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾[xl]**، فهو يدل على مشروعية جميع أنواع البيع وصِيَغه، الذي يعد التورق من بينه، حيث يبقى على أصلِ الإباحة والحلِّ وذلك لاعتباره من أنواع البيوع المباحة.
2. **أن رسول الله - صلَّى الله عليه وسلَّم - استعمل رجلاً من خيبر، فجاءه بتمر جنيب، فقال رسول الله - صلَّى الله عليه وسلَّم -: ((أكلُّ تمرِ خيبرَ هكذا؟))، قال: لا والله يا رسول، إنا لنأخذ الصاع من هذا بالصاعين، والصاعين بالثلاثة، فقال رسول الله - صلَّى الله عليه وسلَّم -: ((لا تفعلْ، بعِ الجَمْعَ بالدراهمِ، ثم ابتعْ بالدراهمِ جنيبًا))**[xli]، فالنص يدل على مشروعية المخرج والوقوف على كيفية الابتعاد من خلاله عن حقيقة الربا وصورته، كما ورد في الصورة السابقة، حيث يدل هذا النص على جواز البيوع التي يتوصل بها إلى تحقيق المطالب والغايات في البيوع، إذا كانت بصيغة شرعية معتبرة، بعيدة عن صيغ الربا وصوره، ولو كان الغرض منها الحصول على السيولة للحاجة إليها.
3. أن قياس التورق على العِينة قياس مع الفارق؛ وذلك لانتفاء علة تحريم العينة - وهي كونها ذريعةً إلى القرض الربوي - فيه؛ إذ في العينة عندما يسترجع البائع سلعته تكون كأنها لم تخرج من يده قطُّ، ويكون وجودها في البيع كعدمها، ويكون توسطها عبثًا، ويؤول الأمر إلى دفع مبلغ من المال لآخر في أكثر منه من نوعه إلى أجل، وهو ربا النسيئة، أما في التورق، فإنه لا يحصل للبائع شيء؛ لأن السلعة لا تعود إليه أصلاً؛ بل تنتقل بعقد مستقلٍّ إلى مشترٍ جديد، لا علاقة لشرائه بالبيع الأول[xlii].
4. وأما كون الثمن الذي يشتري به السلعة نسيئةً أكثرَ من الثمن الذي يبيعها به نقدًا لطرف ثالث، فذلك مأذون به شرعًا؛ إذ نصَّ جماهير الفقهاء [xliii] على أن الأجل يأخذ قسطًا من الثمن في بيع النسيئة؛ إذ لا يسلم الحاضر في

الغائب - أي المؤجل - إلا ابتغاء ما هو أعلى من الحاضر في القيمة، وهو الزيادة كما ذكر الشاطبي[xliv]، وقال الشوكاني[xlv]: بيع الشيء بأكثر من سعر يومه لأجل النساء، هو الجواز، وأساس ذلك - كما قال الكاساني[xlvi]: أنه" لا مساواة بين النقد والنسيئة؛ لأن العين خير من الدين، والمعجل أكثر قيمة من المؤجل".

5. أنه من المعروف بداهة في الفقه الإسلامي أن: (**الأصل في المعاملات الحلُّ، وأن الأصل في العقود والشروط الإباحة، إلا ما دلَّ الدليل على حرمته**)، ومن ذلك بيوع التورق، فالقائل بجواز التورق لا يُطالَب بدليل على قوله؛ لأن الأصل معه، ومن يُطالَب بالدليل القائل بحرمته لقوله بخلاف الأصل، ولذلك كان عليه بالدليل على تخصيص عموم الجواز بالتحريم[xlvii].

- أن الشرع الإسلامي يقوم على رفع الضرر والضرار بشكل عام سواء تعلق ذلك بفرد أم بمؤسسة، وطالما أن معياره التشريعي الأساس مراعاة مصالح العباد ورفع الحرج عنهم ـ وخاصة حال وجود جائحة كورونا واستمرارها؛ فإن الأصل هنا إعمال القواعد الشرعية التي تراعي مبدأ العدالة وتعمل على تحقيق مقاصد الشرع بجلب المنفعة ودرء المفسدة[xlviii]، ومن هذه القواعد: الضرر يزال[xlix]، الحاجة تنزل منزلة الضرورة عامة أو خاصة، يختار أهون الشرين، الضرر يدفع بقدر الإمكان[l]، الضرورات تقدر بقدرها، إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضررًا بارتكاب أخفهما[li]، درء المفاسد أولى من جلب المنافع[lii]، لقول رسول صلى الله عليه وسلم: "ما نهيتكم عنه فاجتنبوه. وما أمرتكم به فافعلوا منه ما استطعتم ..."[liii].

خاتمة

وبعد هذه المحطة في تناول موضوع **التطبيقات الشرعية المتخذة من المصارف الإسلامية لمواجهة أزمة كورونا في الواقع الفلسطيني**، فإنه يمكن تلخيص أهم ما جاء في هذا البحث من نتائج وذلك فيما يأتي:

- تعرف فيروسات كورونا بأنها: سلالة واسعة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان. حيث تسبب هذه الفيروسات أمراض تنفسية لدى البشر تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية.
- أدى ظهور فيروس كورونا إلى إعلان حالة الطوارئ في فلسطين واتخاذ عدد من التدابير الاحترازية للحد من انتشاره مثل تعطيل المسيرة التعليمية، وإغلاق الأسواق والمطاعم والنوادي والمقاهي، وبالتالي تجميد النشاطات الاقتصادية المتعددة وحصول تداعيات اقتصادية أثرت على مختلف جوانب الحياة في المجتمع الفلسطيني.
- توقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني واستناداً إلى التطورات التي حصلت بفعل أزمة كورونا أن يتراجع النمو الاقتصادي في فلسطين بنسبة 14% خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019، وذلك نتيجة خسائر الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي).
- إغلاق المعابر والحدود الفلسطينية مع الخارج من أجل الحد من انتشار فيروس كورونا ترتب عليه تعطيل التجارة الخارجية وبالتالي تحقق التأثير السلبي على الخزينة العامة الفلسطينية التي تعتمد بشكل أساس على المقاصة المترتبة على ذلك.

- يقوم التورق على عقدين: أحدهما يتملك من (المستورق) سلعة بالمرابحة أو البيع المؤجل، وذلك عن طريق البنك، والعقد الثاني: عقد بيع حال يبيع به المتورق السلعة إلى غير من اشتراها منه لتجنب العينة.
- ذهب جمهور الفقهاء من الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة، إلى جواز التورق، وتبنى ذلك المجمع الفقهي الإسلامي لرابطة العالم الإسلامي.
- تناولت المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) في المعيار الشرعي رقم (30) منها موضوع التورق ووضع له ضوابط تبعد عنه الشبهات والمحاذير.
- قامت المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين بتطبيق منتج التورق المنضبط بهدف معالجة التزامات العملاء الائتمانية خلال فترة زمنية محددة من وجود أزمة كورونا واستمرارها، وذلك باعتماد هذه المصارف على نظريتي الجوائح والحاجات العامة في الفقه الإسلامي
- أقرت المصارف الإسلامية الفلسطينية منتج التورق عند قيام جائحة كورونا لاعتبار أن فلسطين تمر بأزمة اقتصادية أثرت بشكل كبير على قدرة القطاعات المصرفية الإسلامية من القيام بالتزاماتها، وخاصة عندما توقفت المقاصة ولم يتم صرف رواتب الموظفين في قطاعات الدولة المتعددة وغير ذلك من التحديات التي تعترض الواقع الفلسطيني.
- إن مسوغات شرعية وأخرى قانونية استندت إليها المصارف الإسلامية الفلسطينية لتطبيق منتج التورق في البيئة المصرفية الفلسطينية

وأخيراً؛ فإنني أتوجه إلى الله سبحانه بخالص الدعاء أن يوفقني لتحصيل العلم، وأن يعلمني ما ينفعني، وأن ينفعني بما علمني، وأن يزدني علماً، إنه سميع مجيب الدعاء

الهوامش

[i] – موقع منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب، تاريخ الدخول: 2020/5/2م، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

[ii] – موقع منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب، تاريخ الدخول: 2020/5/2م، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

[iii] – موقع منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب، تاريخ الدخول: 2020/5/2م، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

[iv] – موقع منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب، تاريخ الدخول: 2020/5/2م، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses

[v] – المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de.

[vi] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا، (رام الله: 2020)، ص3.

[vii] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا، (رام الله: 2020)، ص3، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de.

[viii] – رائد حلس، في زمن كورونا: المجتمع الفلسطيني يغرق في دوامة الفقر، مجلة الشرق الاقتصادية للدراسات والأبحاث، العدد الأول، (غزة: يونيو / حزيران 2020)، ص11، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة الربع الرابع 2019، (رام الله: 2020)، ص6.

[ix] – الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة الربع الرابع 2019، (رام الله: 2020)، ص6.

[x] – سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، (رام الله: 2019)، برابط: http://bit.ly/2TJDQnE ، المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de. نعمان كنفاني وسلام صلاح، تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار طويلة الأمد، المراقب الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2014، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون، 2015)، ص30.

[xi] – المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de.

[xii] – نعمان كنفاني وسلام صلاح، تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار طويلة الأمد، المراقب الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2014، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون، 2015)، ص30، وانظر: المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de.

[xiii] – المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de.

[xiv] – رائد حلس، ورقة موقف: تأثير فيروس كورونا (كوفيد – 19) على الاقتصاد الفلسطيني، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، نيسان 2020)، ص5.

[xv] – البهوتي، كشاف القناع عن متن الإقناع، مطبعة الحكومة، مكة المكرمة، سنة 1349هـ، (3/ 175)

[xvi] – (الجندي، التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، www.alukah.net)

[xvii] – ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين"عن رب العالمين، مطبعة السعادة، مصر، سنة 1374هـ، 3/ 128.

[xviii] – النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1992م، 416/3.

[xix] – النووي، المجموع شرح المهذب، التضامن الأخوي، مصر، سنة 1348هـ، 261/9.

[xx] – الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، طبعة وزارة الأوقاف، الكويت، سنة 1399هـ، (ص: 216).

[xxi] – الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة الجمالية، مصر، سنة 1327هـ، (199/5)

[xxii] – ابن جزيء الغرناطي، القوانين الفقهية، الدار العربية للكتاب، تونس، سنة 1982م، (ص: 277).

[xxiii] – الشافعي، الأم، مطبعة الأميرية، بولاق، مصر، سنة 1324هـ، (69/3).

[xxiv] – الشافعي، الأم، (65/3)

[xxv] – البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستقنع، مكتبة الرياض الحديثة، مطبعة السعادة، الرياض، د.ط، 1977م، 388/4.

[xxvi] – ابن تيمية، مجموع الفتاوى، دار الوفاء، المنصورة، ط2، 1992م، (302/29، 442، 446).

[xxvii] – ابن مفلح، المبدع، المكتب الإسلامي، دمشق، سنة 1400هـ، (49/4)

[xxviii] – ابن القيم، إعلام الموقعين، (182/3)

[xxix] – في(قراره رقم 5 من الدورة 15 الخامسة عشرة المنعقدة بشأن التورق في مكة المكرمة بتاريخ 11 رجب 1419هـ الموافق 1998/10/31م).

[xxx] – انظر: (فتوى رقم 19297)، فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في المملكة العربية السعودية.

[xxxi] – وذلك في قراره الثاني بشأن موضوع التورق في دورته السابعة عشرة، المنعقدة بمكة المكرمة في الفترة 19 – 1424/10/23هـ الموافق 13 – 17/ 12/ 2003م

[xxxii] – انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، الفتاوى، برابط: https://www.pma.ps/ar

[xxxiii] – انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، الفتاوى، برابط: https://www.pma.ps/ar

[xxxiv] – انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، الفتاوى، برابط: https://www.pma.ps/ar

[xxxv] – الزحيلي: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، 395/1. البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، /543.

[xxxvi] – (مادة: 23،24) من مجلة الأحكام العدلية

[xxxvii] – الأشباه والنظائر، السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن علي)، دار الكتب العلمية، بيروت، الجزء الأول، صفحة 41. وانظر أيضا: الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، السيوطي (جلال الدين بن عبد الرحمن)، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، بدون تاريخ، صفحة 86.

[xxxviii] – ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، الأميرية، بولاق، مصر سنة 1272هـ، 160/5

[xxxix] – انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، الفتاوى، برابط: https://www.pma.ps/ar

[xl] – سورة البقرة: 275.

[xli] – (البخاري باب إذا أراد بيع تمر بتمر خير منه، من كتاب البيوع، وباب الوكالة في الصرف والميزان من كتاب الوكالة102/3، 129، ومسلم في: باب بيع الطعام مثلاً بمثل، من كتاب المساقاة؛ 1215/2)

[xlii] – (الجندي، التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، www.alukah.net)

[xliii] – ابن قدامة المقدسي، المغني، دار هجر، مصر، د.ط، 1410هـ، (432/6).

[xliv] – الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت)، (42/4)

[xlv] – الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1403هـ، (152/5) وما بعدها)

[xlvi] – الكاساني، بدائع الصنائع، (187/6)

[xlvii] – (الجندي، التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، www.alukah.net)

[xlviii] – انظر: سلطة النقد الفلسطينية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، الفتاوى، برابط: https://www.pma.ps/ar

[xlix] – البورنو، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، ص256.

[l] – الزحيلي: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، 28/1.

[li] – غمز عيون البصائر على الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي، الحموي (أبو العباس، شهاب الدين أحمد بن محمد مكي الحسيني)، دار الطباعة العامرة، الأستانة، الجزء الثاني، صفحة 122.

[lii] – (مجلة الأحكام العدلية: المواد 20، 32، 29، 30، 31، 22، 28)

[liii] – صحيح مسلم بشرح النووي، كتاب الفضائل، باب: توفيره صلى الله عليه وسلم وترك إكثار سؤاله عما لا ضرورة إليه أو لا يتعلق به تكليف وما لا يقع ونحو ذلك، الحديث رقم 130 – (2357)، الجزء الثامن، صفحة 97.

قائمة المصادر والمراجع

- الأزهري، الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، طبعة وزارة الأوقاف، الكويت، سنة 1399هـ.
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل، الصحيح، بيت الأفكار الدولية، الرياض، (د.ط)، 1998م.
- البهوتي، الروض المربع شرح زاد المستقنع، مكتبة الرياض الحديثة، مطبعة السعادة، الرياض، د.ط، 1977م.
- البهوتي، منصور بن يونس بن إدريس، كشاف القناع عن متن الإقناع، تحقيق هلال مصيلحي مصطفى هلال، الناشر دار الفكر، سنة النشر 1402، مكان النشر بيروت.
- البورنو، محمد صدقي بن أحمد بن محمد البورنو أبو الحارث الغزي، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الرابعة، 1416هـ-1996م.
- ابن تيمية، مجموع الفتاوى، دار الوفاء، المنصورة، ط2، 1992م.
- ابن جزيء الغرناطي، القوانين الفقهية، الدار العربية للكتاب، تونس، سنة 1982م.
- الجندي، التورق وتطبيقاته المصرفية المعاصرة في الفقه الإسلامي، www.alukah.net)
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التنبؤات الاقتصادية لعام 2020 جراء جائحة كورونا، (رام الله: 2020)، ص3.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير صحفي لنتائج مسح القوى العاملة الربع الرابع 2019، (رام الله: 2020)، ص6.
- رائد حلس، في زمن كورونا: المجتمع الفلسطيني يغرق في دوامة الفقر، مجلة الشرق الاقتصادية للدراسات والأبحاث، العدد الأول، (غزة: يونيو / حزيران 2020).
- رائد حلس، ورقة موقف: تأثير فيروس كورونا (كوفيد – 19) على الاقتصاد الفلسطيني، (رام الله: مركز الأبحاث الفلسطيني، نيسان 2020.
- الزحيلي، محمد مصطفى، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة، دار الفكر – دمشق، ط1، 1427هـ – 2006م.
- السبكي (تاج الدين عبد الوهاب بن علي)، الأشباه والنظائر، دار الكتب العلمية، بيروت.
- سلطة النقد الفلسطينية، الإيرادات والنفقات ومصادر التمويل للسلطة الوطنية الفلسطينية، (رام الله: 2019)، برابط: http://bit.ly/2TJDQnE .
- سلطة النقد الفلسطينية، الهيئة العليا للرقابة الشرعية، الفتاوى، برابط: https://www.pma.ps/ar
- السيوطي (جلال الدين بن عبد الرحمن)، الأشباه والنظائر في قواعد وفروع الشافعية، دار الباز للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، بدون تاريخ.
- الشاطبي، الموافقات في أصول الشريعة، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، (د.ت.
- الشافعي، الأم، مطبعة الأميرية، بولاق، مصر، سنة 1324هـ.

- الشوكاني، نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ط، 1403هـ.
- ابن عابدين، رد المحتار على الدر المختار، الأميرية، بولاق، مصر سنة 1272هـ.
- فتاوى اللجنة الدائمة للبحوث والإفتاء في المملكة العربية السعودية.
- ابن قدامة المقدسي، المغني، دار هجر، مصر، د.ط، 1410هـ.
- ابن قيم الجوزية، إعلام الموقعين"عن رب العالمين، مطبعة السعادة، مصر، سنة 1374هـ.
- الكاساني، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، مطبعة الجمالية، مصر، سنة 1327هـ.
- المركز الديمقراطي العربي، الدراسات البحثية/الاقتصادية، قراءة في التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، https://democraticac.de.
- مسلم، أبو الحسين بن الحجاج النيسابوري ، الصحيح ، دار طيبة ، الرياض ، ط1 ، 2006م .
- ابن مفلح، المبدع، المكتب الإسلامي، دمشق، سنة 1400هـ.
- موقع منظمة الصحة العالمية، مرض فيروس كورونا (كوفيد-19): سؤال وجواب، https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses
- الندوي، علي أحمد، القواعد الفقهية، دار القلم، دمشق الطبعة الرابعة، 1418هـ
- نعمان كنفاني وسلام صلاح، تجميد أموال المقاصة: أزمة متكررة وآثار طويلة الأمد، المراقب الاقتصادي والاجتماعي التقرير السنوي 2014، (رام الله: معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني – ماس وآخرون، 2015).
- النووي، المجموع شرح المهذب، التضامن الأخوي، مصر، سنة 1348هـ.
- النووي، روضة الطالبين وعمدة المفتين، المكتب الإسلامي، بيروت، ط3، 1992م.

تاثير انتشار فيروس كورونا علي سلاسل الامداد والتموين في مصر

The effect of the spread of the Corona virus on supply chain in Egypt

احمد سمير

مدير تخطيط ، اداره الامداد والتموين، شركه الرايه ماركت ، مصر

Ahmed.samirkhorshid@gmail.com

الملخص:

يتناول المقال دراسه علميه واحصائيه للمشكله البحثيه وهي اكتشاف طبيعه العلاقه بين فيروس كوفيد – 19 كمتغير مستقل في الدراسه في مختلف القطاعات الصناعيه والخدميه والتجاريه وذلك من خلال نموذج الاستبانه وما تم الوصول اليه من اختبار الفرضيات البحثيه والاستنتاجات بشكل احصائي وصولا في النهايه الي التوصيات والحلول الاقتصاديه البديله والتي تعد دواء اقتصادي لا يقل اهميه عن الدواء الطبي لفيروس كوفيد -19

الكلمات الدالة : فيروسات كورونا – كوفيد -19 – الاقتصاد القومي – سلاسل الامداد والتموين – الاعمال اللوجستيه

Abstract :

The article deals with a scientific and statistical study of the research problem, which is the discovery of the nature of the relationship between the Covid-19 virus as an independent variable in the study in the various industrial, service and commercial sectors through the questionnaire model and what has been reached by testing the research hypotheses and conclusions statistically up to the end to the recommendations and alternative economic solutions Which is an economical drug that is no less important than the medical drug for Covid-19 virus

Key Words : Coronavirus - Covid-19 - National Economy - Supply and Supply Chain - Logistics Business

المقدمة:

المقدمه : زادت المخاطر الاقتصاديه في الفتره الاخيره منذ بدايه انتشار فيروس كورونا المستجد في اغلبيه دول العالم علي جميع قطاعات الصناعه والتجاره الدوليه مما اثر علي سلاسل التوريد العالميه وتعطيلها في بعض الدول اضافه الي توقف عجله الانتاج ومحركاته في بعض الصناعات والخدمات اللوجستيه او بطئ في عمل خطوط الانتاج المحليه وتعطيل عمليات الاستيراد والتصدير المحتمل في بعض الاوقات مما ادي الي ظهور سلاسل الامداد والتوريد شبه هشه والذي قد يكون بسبب تمركز بعض الصناعات العالميه في دوله معينه واحتكار بعض الدول لبعض الصناعات الاخري

- ✓ والجدير بالذكر زياده صعوبه انتقال الافراد وشحن المنتجات وجميع اشكل البضائع وصعوبه تقديم بعض الخدمات الطبيه والسياحيه والدينيه نتيجه لتوقف حركه النقل وبطئها بشكل عام علي مستوي اغلبيه دول العالم .

واستنادا لما هو مذكور اعلاه فان هذه الدراسه تسعي الي توضيح الاثر المحتمل لفيروس كورونا علي مستوي جوده اداء سلاسل الامداد والتموين في مصر اضافه الي النتائج التي تم التوصل اليها والتوصيات لمواجهه مخاطر الفيروس المحتمله علي سلاسل الامداد

- **متغيرات الدراسه :**

✓ المتغير التابع في الدراسه : سلاسل الامداد والتموين .

✓ المتغير المستقل في الدراسه : فيروس كورونا .

- **مشكله الدراسه :**

✓ تكمن مشكله البحث في توضيح مدي التاثير المحتمل من انتشار فيروس كورونا وذلك علي سلاسل الامداد والتوريد في مصر واكتشاف طبيعه العلاقه بينهما.

- **فرضيات الدراسه :**

✓ تم صياغه الفرضيات الخاصه بالدراسه كالاتي والتي ستخضع للاختبار:

1. الفرضيه الاولي H1 :

- يوجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين زياده معدلات فيروس كورونا ومستوي جوده سلاسل الامداد والتموين في مصر .

2. الفرضيه الثانيه H1 :

- يوجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين زياده معدلات فيروس كورونا وحركه استيراد المواد الخام والمنتجات من الخارج .

3. الفرضيه الثالثه H1 :

- يوجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين زياده معدلات فيروس كورونا وبين انخفاض مستوي رضاء العملاء .

4. الفرضيه الرابعه H1 :

- يوجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين زياده معدلات فيروس كورونا وبين تاخير توصيل المنتج او الخدمه في الوقت المناسب للمستهلك النهائي .

5. الفرضيه الخامسه H1 :

- يوجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين زياده معدلات فيروس كورونا وبين ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات في مصر.

- اهداف الدراسه :

✓ الهدف الرئيسي من الدراسه هو قياس مدي مخاطر الاثر المحتمل لفيروس كورونا المستجد وتاثيره علي مستوي جوده اداء سلاسل الامداد والتموين وذلك من خلال تحقيق الاهداف الاتيه :

1. ان يتم توضيح وتفسيرالعلاقه بين فيروس كورونا المستجد ومستوي جوده سلاسل الامداد والتموين والانشطه اللوجستيه في مصر.
2. معرفه العوامل المؤثره علي مستوي جوده عمليات الاستيراد والتصدير نتيجه زياده معدلات فيروس كورونا.
3. تفسير ظاهره الاستراتيجيات التسعيريه المتباينه لبعض الصناعات نتيجه انتشار فيروس كورونا المستجد في مصر.

- حدود الدراسه :

- تتضمن حدود الدراسه الاتي :

✓ الحدود المكانيه : تتمثل الحدود المكانيه لهذه الدراسه في عينه مختاره من المنشات التجاريه والصناعيه والخدميه الحكوميه منها والخاصه في نطاق جمهوريه مصرالعربيه .

✓ الحدود الزمنيه : تتمثل الحدود الزمنيه للدراسه خلال الفترات الاتيه :

1. الفتره الاولي : منذ بدايه اكتشاف اول حاله لفيروس كورونا في مصربتاريخ 14-2-2020م وحتي نهايه شهر مارس بتاريخ 2020/3/31 م
2. الفتره الثانيه : بدايه انتشار الفيروس في مصر بتاريخ 2020/4/1 حتي 2020/4/30
3. الفتره الثالثه : بدايه فتره ذروه الفيروس في مصر بتاريخ 2020/5/1 حتي 2020/5/30

✓ الحدود البشريه : تتمثل في الموظفين العاملين الذين لهم صله وعلاقه وثيقه بسلاسل الامداد والتموين داخل الحدود المكانيه في جمهوريه مصر العربيه .

- الاطار النظري :

✓ سلاسل الامداد والتموين : تعتبر شبكه سلاسل الامداد والتموين نموذج متكامل من الموردين والعملاء والمستهلكين والوكلاء والموزعين وهيئات النقل المختلفه بين مكونات السلسله والمؤسسات الماليه اضافه الي مجموعه من التدفقات العكسيه متمثله في التدفقات الماليه العكسيه من العملاء والمستهلكين والبضاعه التالفه والغير صالحه للعرض او الاستخدام .

وتهدف سلاسل الامداد الي تناغم وتوافق جميع مكونات السلسله والتي تؤدي الي تحقيق نجاح كافه مكونات السلسله وتحقيق ربح مناسب لجميع مالكو السلسله

- الدراسات السابقه :

✓ وباستعراض بعض الدراسات السابقه عن هذه الدراسه ونظرا لحداثه مشكله الدراسه في هذا المجال كالاتي :

✓ دراسه لجنه الامم المتحده الاجتماعيه والاقتصاديه لغرب اسيا (الاسكوا) حول اثار فيروس كورونا :

بعنوان : 8.3 ملايين يقعون في شباك الفقر في المنطقه العربيه بسبب فيروس كورونا

✓ وهدفت هذه الدراسه انه " لا بد من أن تنفذ الحكومات العربية استجابةً طارئة وسريعة من أجل حماية شعوبها من الوقوع في براثن الفقر وانعدام الأمن الغذائي نتيجة لتداعيات وباء كورونا. ولا بد من أن تكون الاستجابة الإقليمية داعمةً للجهود الوطنية، وأن تعبّئ الموارد والخبرات لحماية الفقراء والأشخاص المعرّضين للمخاطر."

✓ تقرير رئيس غرفه تجاره الاتحاد الاوروبي بعنوان التحذير من نقص المضادات الحيويه بسبب فيروس كورونا . واضح التقرير بانه من المحتمل ان تواجه الصيدليات في جميع انحاء العالم نقصا في المضادات الحيويه والادويه الاخري اذا لم يتم حل مشاكل الامدادات بعد انتشار فيروس كورونا في الصين .

- دراسه مقارنه للحدود الزمنيه للدراسه :

وتتضمن الدراسه دراسه معدلات حالات المصابون بفيروس كورونا والمتعافون والوفيات خلال عدد 107 يوم بدءا يوم من تاريخ 2020/2/14 (بدايه اكتشاف اول حاله صينيه في مصر) وحتي تاريخ 2020/5/30 والتي توضح دراسه احصائيه للمتغير المستقل وهو معدلات فيروس كورونا.

وتم تقسيم فتره الحدود الزمنيه للدراسه علي ثلاثه فترات زمنيه تبين مؤشرات ومعدلات انتشار الفيروس في مصر خلال 107 يوم بدءا من 2020/2/14 الي 2020/5/30 كالاتي :

الفترات	التاريخ	اجمالي الفتره باليوم	اجمالي المصابون	اجمالي المتعافون	اجمالي الوفيات	عدد المصابون خلال الفتره	عدد المتعافون خلال الفتره	عدد الوفيات خلال الفتره	متوسط عدد المصابون خلال الفتره	متوسط عدد المتعافون خلال الفتره	متوسط عدد الوفيات خلال الفتره	معدل عدد الاصابات	معدل المتعافون	معدل الوفيات
الفتره الاولي	14/2/2020:31/3/2020	47	710	157	46	710	157	46	15.11	3.34	0.98	0	0	0
الفتره الثانيه	1/4/2020:30/4/2020	30	5537	1381	392	4827	1224	346	160.90	40.80	11.53	6.80	7.80	7.52
الفتره الثالثه	1/5/2020:30/5/2020	30	23449	5693	913	17912	4312	521	597.07	143.73	17.37	3.71	3.52	1.51
متوسط عدد الحالات اليوميه		107	219	53	9									
متوسط عدد الحالات خلال الساعه			9.13	2.22	0.36									

- اسباب توقع العلاقه الاحتماليه بين متغيرات الدراسه :

✓ من خلال القرارات التي قامت الحكومه المصريه باتخاذها منذ بدايه اكتشاف فيروس كورونا المستجد في مصر وبالرجوع الي القرارات والاحصائيات التي قامت باصدارها لبعض الهيئات الحكوميه والخاصه واتخاذها لبعض التدابير الاحترازيه لمواجهه انتشار الفيروس والتي كان منها بعض اجراءات الغلق الكلي او الجزئي لبعض الهيئات والمؤسسات او المحال التجاريه او اجراءات العمل من المنازل لبعض الموظفين والهيئات او تاجيل مواعيد الدراسه او الالتزام بفتح بعض المحال التجاريه في مواعيد معينه علي مدار اليوم او ايقاف بعض الانشطه بشكل كامل مثل ايقاف عمل النشاط الرياضي

والانشطه الترفيهيه واندیه الجيم وايقاف ايضا بعض المؤسسات الخدميه كايقاف حركه النقل الجوي واقتصارها علي رجوع العالقين المصريين فقط من الدول الاجنبيه وايقاف ايضا وحدات مرور تراخيص المركبات ومكاتب توثيق الشهر العقاري وذلك بعض الوقت واعاده فتحها بشكل جزئي فيما بعد وغيرها الكثير من القرارات التي تم اصدارها منذ بدايه اكتشاف فيروس كورونا في مصر بتاريخ 2020/2/14 م حتي انتهاء الحدود الزمنيه للدراسه بتاريخ 2020/5/30م ونتيجه لكل هذه القرارات والتي حتما ستؤدي الي احتماليه تاثير انتشار معدلات فيروس كورونا علي مستوي جوده اداء سلاسل الامداد والتموين في مصر .

✓ مجتمع الدراسه:

يتكون مجتمع الدراسه من موظفي الاداره العامه للمؤسسات في التخصصات التي لها علاقه بسلاسل الامداد والتموين سواء الصناعيه اوالتجاريه او الخدميه في عدد 40 مؤسسه حكوميه وخاصه صناعيه وتجاريه وخدميه وتم استبعاد 5 مؤسسات ليصبح العدد الاجمالي 35 مؤسسه

- ✓ اسم المؤلف / صحيفه بوابه الاهرام الالكترونيه / يورج فوتكه رئيس غرفه تجاره الاتحاد الاوروبي
- ✓ تاريخ النشر / 2020/2/18م

http://gate.ahram.org.eg/News/2373078.aspx

مجتمع الدراسه:

يتكون مجتمع الدراسه من موظفي الاداره العامه للمؤسسات في التخصصات التي لها علاقه بسلاسل الامداد والتموين سواء الصناعيه اوالتجاريه او الخدميه في عدد 40 مؤسسه حكوميه وخاصه صناعيه وتجاريه وخدميه وتم استبعاد 5 مؤسسات ليصبح العدد الاجمالي 35 مؤسسه

- عينه الدراسه :
- تم تحديد حجم العينه من خلال عدد 40 مؤسسه مختلفه الانشطه وتم استرداد عدد 36 استماره استبانه (بنسبه 90 % من اجمالي الاستبيانات) وتم استبعاد عدد 1 نموذج استبانه (بنسبه 0.02 %) لعدم كفائته للتحليل الاحصائي ليصبح عدد الاستبيانات الصالحه للتحليل الاحصائي هي 35 استماره استبانه لعدد 35 مؤسسه (بنسبه 87.5 % من اجمالي الاستبيانات) وتعد تلك النسبه مقبوله لاجراء التحليل الاحصائي علي مشكله الدراسه .
- وقد تتضمن نموذج الاستبانه علي عدد من المتغيرات من حيث :

1. مستوي جوده اداء سلاسل الامداد والتموين.
2. معدل عمليات سريان تدفق المنتج والخدمه.
3. معدل حركه عمليات الاستيراد من الخارج.
4. معدل ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات.

5. مستوي رضاء العملاء وتقديم المنتج في الوقت المناسب .
6. معدلات التدفقات الماليه والبشريه.
7. حجم المبيعات.

- المعالجه الاحصائيه المستخدمه في الدراسه :
- من اجل الوصول الي تحليل البيانات واختبار الفرضيات احصائيا فقد تم استخدام الاساليب الاحصائيه الاتيه في الدراسه :

1. معامل كورنباخ الفا .
2. الوسط الحسابي.
3. المدي .
4. الانحراف المعياري.
5. الوسيط.
6. النسب المئويه.
7. الوزن النسبيه (الترجيحي).
8. المنوال.

- المؤشرات الاحصائيه لمتغيرات الدراسه :
- يعد الهدف الاساسي من المؤشرات الاحصائيه هو معرفه اتجاهات الاجابه لافراد العينه والتي تم اعتمادها لقياس العلاقه المحتمله بين زياده انتشار معدلات فيروس كورونا ومستوي جوده اداء سلاسل الامداد ودرجه تاثيرها علي عمليات الاستيراد ومعدل ارتفاع الاسعار ومستوي مدي تواجد المنتج والخدمه في الوقت المناسب ومستوي رضاء العملاء من تقديم المنتج او الخدمه .

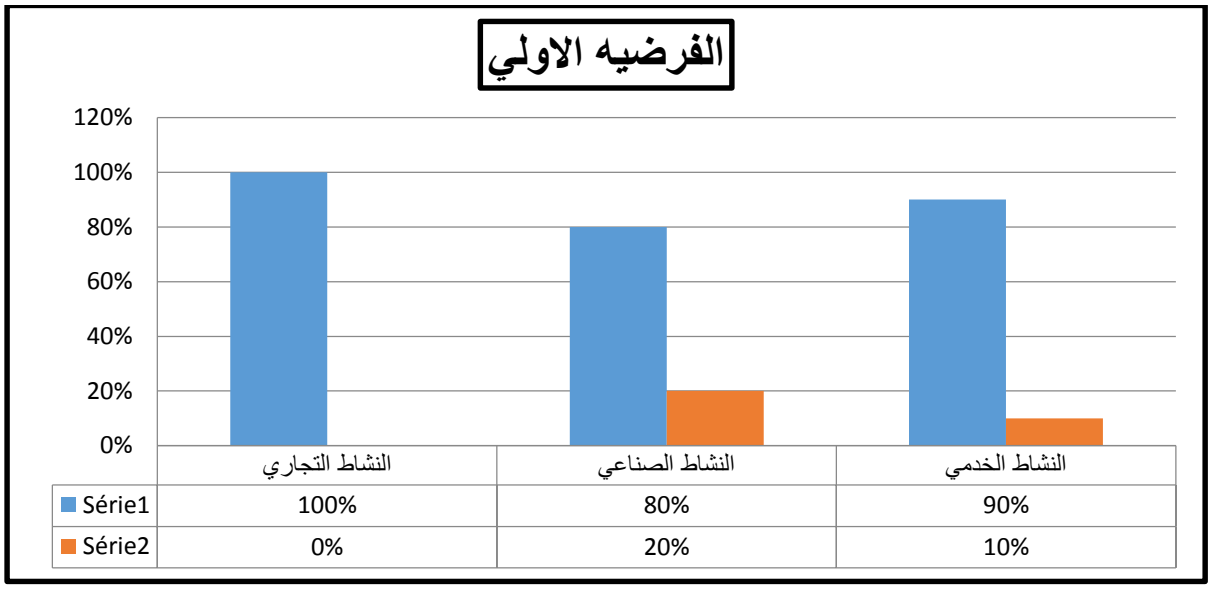
- اختبار فرضيات الدراسه :

1. تم وضع فرضيات الدراسه الاحتماليه لدراسه واقعها وطبيعتها واكتشاف العلاقه بين متغيرات الدراسه والبحث عن وجود العلاقات من عدمه لوضع توصيات البحث بناء علي تلك النتائج .

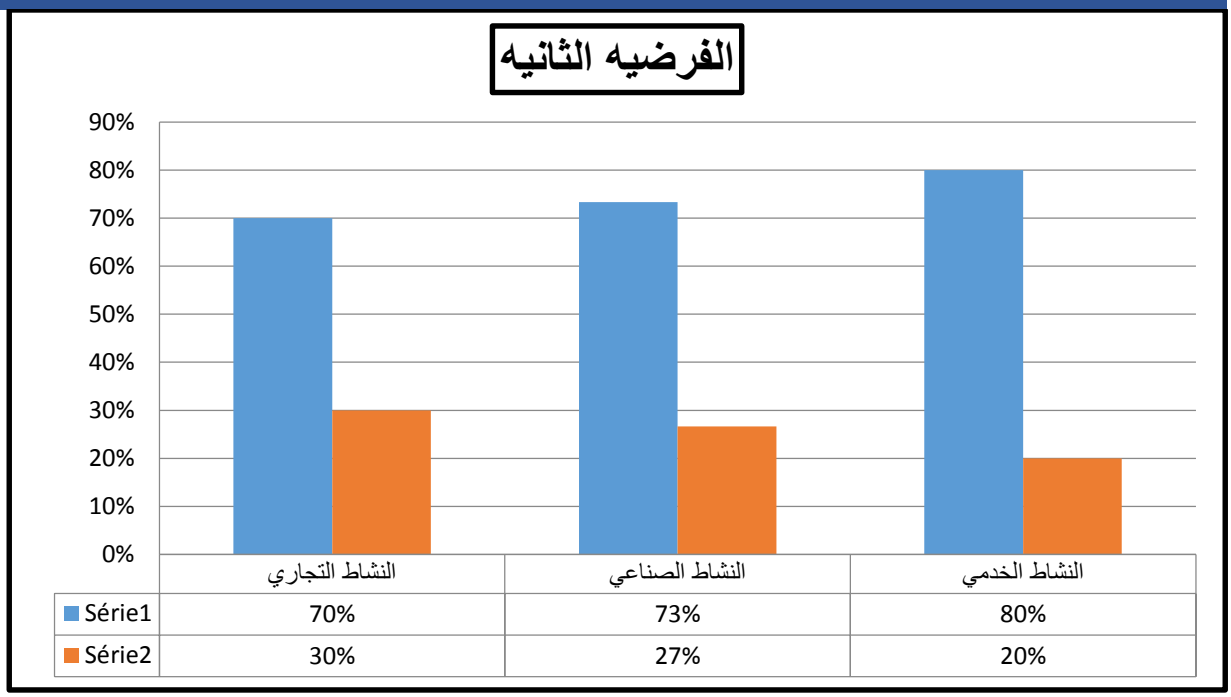
- ويتبين من الرد علي الفرضيه الاولي من خلال عينات الدراسه التي تم اختيارها ان 90 % من قطاع الانشطه الخدميه و80 % من قطاع الانشطه الصناعيه و100 % من قطاع الانشطه التجاريه موافقون علي وجود علاقه بين زياده معدلات فيروس كورونا المستجد في مصر وبين مستوي جوده اداء سلاسل الامداد والتموين في مصر بينما يري 10 % من قطاع الانشطه الخدميه و20 % من قطاع الانشطه الصناعيه و 0 % من قطاع الانشطه التجاريه انه لا يوجد علاقه بين معدلات فيروس كورونا ومستوي جوده اداء سلاسل الامداد والتموين في مصر ويلاحظ ارتفاع نسبه الموافقه علي وجود

العلاقه ويرجع ذلك الي وجود الكثير من الانشطه والعمليات اللوجستيه التي تعطلت منذ اكتشاف الفيروس والتي تتم منذ بدء توريد المواد الخام والمنتجات والخدمات من مصادر توريدها وصولا في النهايه الي المستهلك او المستخدم النهائي.

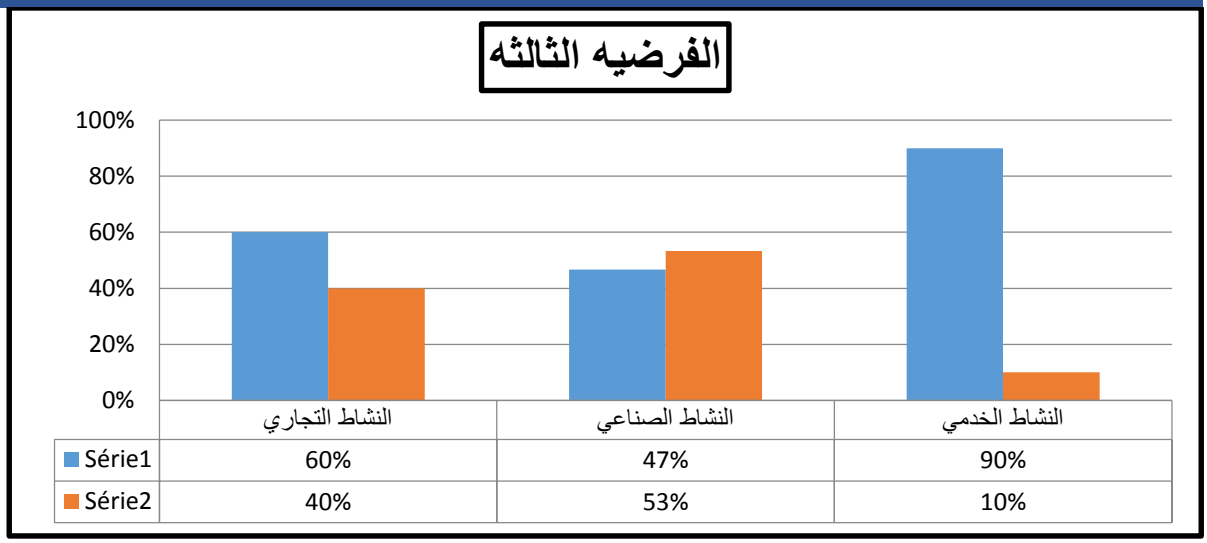
- ويتبين ايضا ان النتيجه الاجماليه للمعالجه الرياضيه لجميع الانشطه موافقه علي وجود هذه العلاقه بنسبه 89 % وتعتبر هذه النسبه قويه جدا وهو ما يؤكد صحه الفرضيه الاولي .



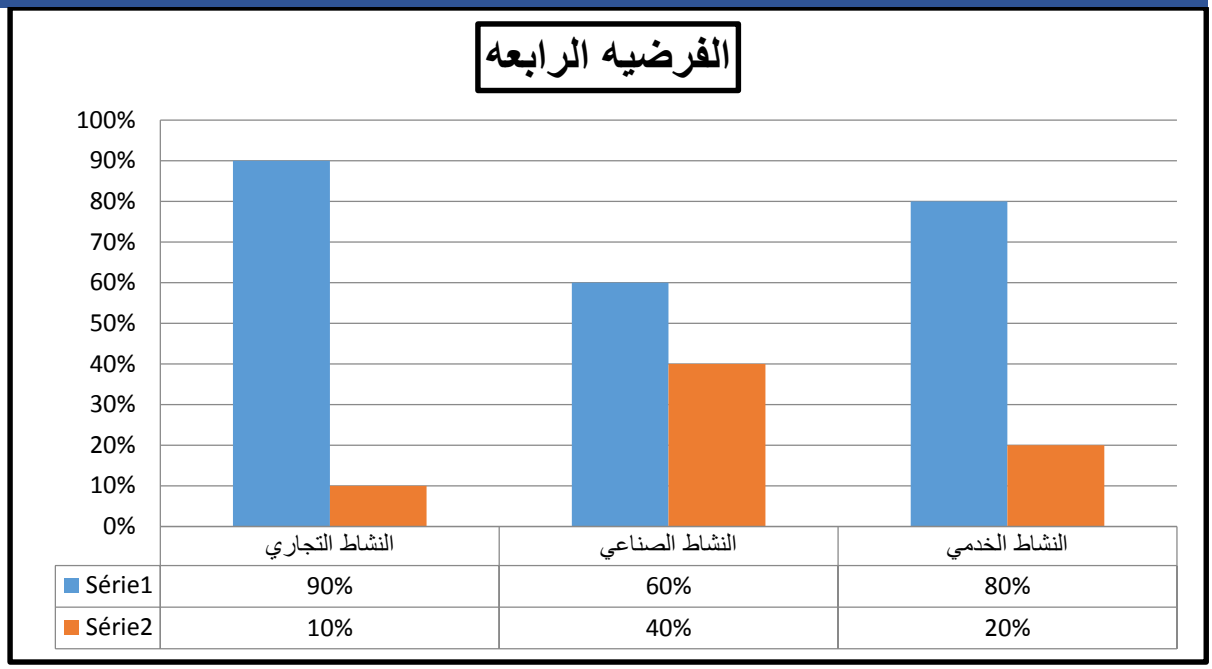
- ويتبين من الرد علي الفرضيه الثانيه من خلال عينات الدراسه التي تم اختيارها ان 80 % من قطاع الانشطه الخدميه و73 % من قطاع الانشطه الصناعيه و70 % من قطاع الانشطه التجاريه موافقون علي وجود علاقه بين زياده معدلات فيروس كورونا المستجد في مصر وبين عمليات استيراد المواد الخام والمنتجات بينما يري 20 % من قطاع الانشطه الخدميه و27 % من قطاع الانشطه الصناعيه و 30 % من قطاع الانشطه التجاريه انه لا يوجد علاقه بين معدلات فيروس كورونا وبين عمليات استيراد المواد الخام والمنتجات من الخارج ويلاحظ ارتفاع نسبه الموافقه النسبيه في النشاط الصناعي عنه في النشاط التجاري علي وجود العلاقه وذلك يرجع الي اعتماد اغلبيه المصانع علي استيراد معظم المواد الخام في مراحل التصنيع المختلفه مقارنه بالمؤسسات التجاريه والتي تكتفي باستيراد منتج تام الصنع مباشره.
- ويتبين ايضا ان النتيجه الاجماليه للمعالجه الرياضيه لجميع الانشطه موافقه علي وجود هذه العلاقه بنسبه 74 % وتعتبر هذه النسبه قويه وهو ما يؤكد صحه الفرضيه الثانيه .



- ويتبين من الرد علي الفرضيه الثالثه من خلال عينات الدراسه التي تم اختيارها ان 90 % من قطاع الانشطه الخدميه و 47 % من قطاع الانشطه الصناعيه و 60 % من قطاع الانشطه التجاريه موافقون علي وجود علاقه بين زياده معدلات فيروس كورونا المستجد في مصر وبين انخفاض مستوي رضاء العملاء بينما يري 10 % من قطاع الانشطه الخدميه و53 % من قطاع الانشطه الصناعيه و 40 % من قطاع الانشطه التجاريه انه لا يوجد علاقه بين معدلات فيروس كورونا وبين انخفاض مستوي رضاء العملاء ويلاحظ انخفاض نسبه الموافقين النسبيه علي وجود العلاقه في النشاط الصناعي عنه في النشاط التجاري وايضا الخدمي وذلك يرجع الي التزايد في عمليات الشراء التي تمت في بدايه انتشار الفيروس من 2020/2/14 حتي 2020/3/31 لاغلبيه السلع الاستهلاكيه والاستراتيجيه والتموينيه وايضا جميع انواع المنظفات والمطهرات والمناديل الورقيه فيتضح من وجهه النظر الصناعيه انه قام باستيفاء جميع طلبات العملاء بينما تتضح وجهه النظر مع الفرضيه البحثيه بوجود العلاقه متمثله في القطاع التجاري متمثله في المحال التجاريه وخاصه سلاسل السوبر ماركت التي تواجد بها نقص شديد في بعض الاصناف مما اثر بالسلب علي رضاء العملاء لديهم في السوق المستهدف من وجهه النظر التجاريه او الشرائيه .
- ويتبين ايضا ان النتيجه الاجماليه للمعالجه الرياضيه لجميع الانشطه موافقه علي وجود هذه العلاقه بنسبه 63 % وتعتبر هذه النسبه متوسطه وهو ما يؤكد صحه الفرضيه الثالثه .

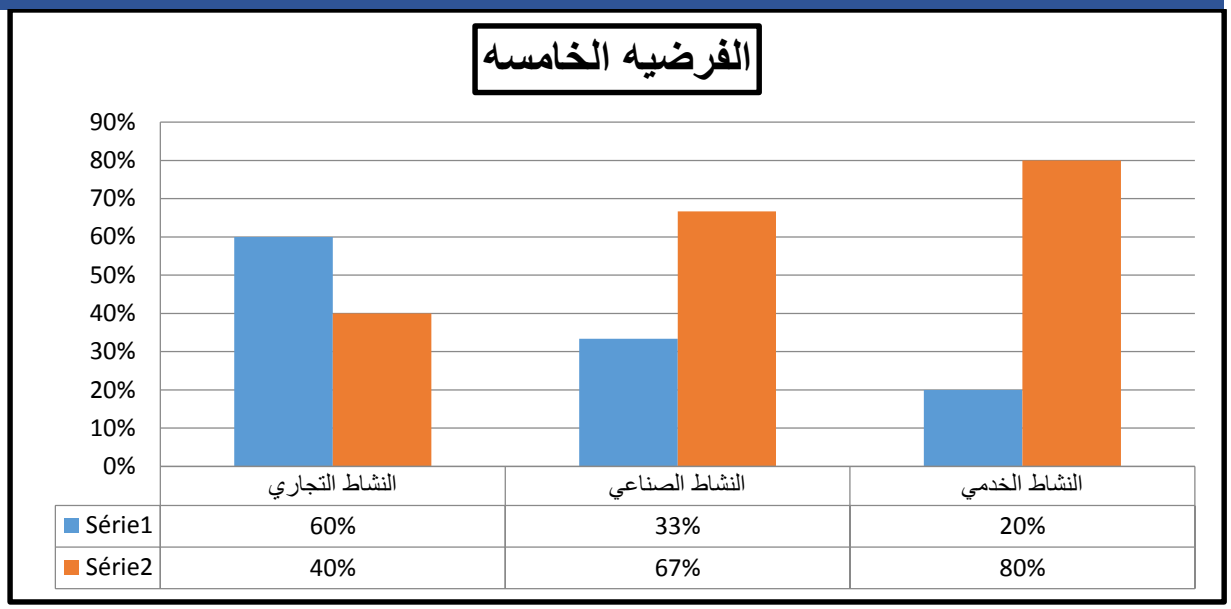


- ويتبين من الرد علي الفرضيه الرابعه من خلال عينات الدراسه التي تم اختيارها ان 80 % من قطاع الانشطه الخدميه و60 % من قطاع الانشطه الصناعيه و90 % من قطاع الانشطه التجاريه موافقون علي وجود علاقه بين زياده معدلات فيروس كورونا المستجد في مصر وبين مستوي تواجد الخدمه والمنتج في الوقت المناسب بينما يري 20 % من قطاع الانشطه الخدميه و 40 % من قطاع الانشطه الصناعيه و10 % من قطاع الانشطه التجاريه انه لا يوجد علاقه بين معدلات فيروس كورونا وبين مستوي تواجد الخدمه والمنتج في الوقت المناسب ويلاحظ ارتفاع نسبه الموافقه النسبيه في النشاط التجاري مقارنه بباقي الانشطه وذلك علي وجود العلاقه وذلك يرجع الي وقوع الشركات التجاريه والتوزيع كالمحال التجاريه والسوبر ماركت بين المورد او الموزع او الوكيل والعميل النهائي مما اثر بالسلب علي تقديم المنتج في الوقت المناسب للمستهلك النهائي.
- ويتبين ايضا ان النتيجه الاجماليه للمعالجه الرياضيه لجميع الانشطه موافقه علي وجود هذه العلاقه بنسبه 74 % وتعتبر هذه النسبه قويه وهو ما يؤكد صحه الفرضيه الرابعه .



- ويتبين من الرد علي الفرضيه الخامسه من خلال عينات الدراسه التي تم اختيارها ان 20 % من قطاع الانشطه الخدميه و33 % من قطاع الانشطه الصناعيه و60 % من قطاع الانشطه التجاريه موافقون علي وجود علاقه بين زياده معدلات فيروس كورونا المستجد في مصر وبين ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات في مصر بينما يري 80 % من قطاع الانشطه الخدميه و 67 % من قطاع الانشطه الصناعيه و 40 % من قطاع الانشطه التجاريه انه لا يوجد علاقه بين معدلات فيروس كورونا وبين ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات في مصر.
- ويتضح ان هذه النتائج تخالف صحه الفرضيه الخامسه وهو ما يعطي بارقه امل عن عدم ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات بشكل نسبي مع ملاحظه ارتفاع نسبه الموافقه علي وجود العلاقه في النشاط التجاري وهذا يدل علي انه يوجد بعض المنتجات تامه الصنع التي تم ارتفاعها
- ويتبين ايضا ان النتيجه الاجماليه للمعالجه الرياضيه لجميع الانشطه غيرموافقه علي وجود هذه العلاقه بنسبه 60 % وموافقون علي وجود العلاقه بنسبه 40 % .
- وعلي هذا الاساس يتم رفض الفرضيه الخامسه H1 وقبول الفرضيه الصفريه (فرضيه العدم H0)

" لا يوجد علاقه ذات دلاله احصائيه بين زياده معدلات فيروس كورونا وبين ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات في مصر".



2.المقابلات والزيارات الميدانيه :

- تيسر لنا اجراء عده مقابلات شخصيه مع ثلاثه مؤسسات احداهما خدميه والاخري صناعيه والاخري تجاريه لها علاقه بالاستيراد كالاتي:

1. زياره احدي فروع سلاسل التوحيد والنور (نشاط تجاري له علاقه بالاستيراد)
2. زياره احدي فروع قطاعات القاهره الكبري للشركه المصريه للاتصالات WE (نشاط خدمي).
3. مقابله مع احدي الموظفين باداره الامداد والتموين بشركه ارما الصناعيه .

- وسنقوم بسرد ما توصلنا اليه من نتائج وملاحظات حول هذه الزيارات والمقابلات الميدانيه :

1. زياره احدي فروع سلاسل التوحيد والنور (شركه تجاريه له علاقه بالاستيراد).

➢ وتم التوصل الي هذه النتائج من خلال المقابله :

- تم ملاحظه عدم وجود الكثير من المنتجات المستورده لديهم بالفرع في منطقه العرض بنسبه 30 % عن الظروف الطبيعيه قبل انتشار الفيروس وتم الافاده بانه نظرا لبطئ عمليات الاستيراد وتاثرها بانتشار فيروس كورونا واتخاذ التدابير الاحترازيه والتي من شانها البطئ في عمليات التوريد للسلاسل .
- ارتفاع اسعار بعض المنتجات بنسبه 5 % : 10 % والتي لها علاقه بادوات التعقيم وتم الافاده بانه نظرا لارتفاع اسعار منتجات بعض الموردين وزياده الطلب عليها وقله المعروض.
- تم ملاحظه زياده الطلب علي الادوات الرياضيه بنسبه حوالي 30 % والتي من شانها ان تقوم بتقويه جهاز المناعه للافراد وخاصه وقت جلوسهم والعمل من المنزل ونتيجه اغلاق الانديه الرياضيه واندیه الجيم والتي من شانها عدم التمكن من ممارسه الرياضه والبحث عن بديل وشراء الادوات الرياضيه.

2. زياره احدي فروع قطاعات القاهره الكبري للشركه المصريه للاتصالات WE (نشاط خدمي)

➢ وتم التوصل الي هذه النتائج من خلال المقابله :

- تم الافاده بانه تم ملاحظه ارتفاع معدلات بيع خدمه الانترنت المنزلي بشكل ملحوظ للافراد بنسبه 50 % وانخفاض معدل بيع خدمات الانترنت للشركات بنسبه 50 % ويرجع ذلك تنفيذ لقرار مزاوله العمل الاداري من المنزل .
- تاخير وصول خدمه توصيل التليفون الارضي وخدمات الانترنت المنزلي الي العملاء نتيجه الطلب المتزايد عليها وتخفيض نسبه العماله الفنيه بنسبه 50 % مما اثر بالسلب علي مستوي رضاء العملاء بنسبه 60 % عن الظروف الطبيعيه .

3. مقابله مع احدي موظفي اداره الامداد والتموين بشركه ارما الصناعيه :

➢ وتم التوصل الي هذه النتائج من خلال المقابله :

- تم الافاده بارتفاع ملحوظ في حجم المبيعات وخاصه خلال الفتره من منتصف شهر فبراير2020- وحتي نهايه شهر مارس - 2020 بنسبه 70 % عن السنه الماضيه خلال ذات الفتره .
- يوجد مخزون كافي لمده تقارب من اربعه اشهر قادمه من المواد الخام المستخدمه في عمليات الانتاج .
- مناقشه نتائج وتوصيات الدراسه
- يتناول هذا المبحث اهم الاستنتاجات التي تم التوصل اليها في ضوء النتائج السابقه للدراسه والتي يترتب عليها التوصيات والحلول الاقتصاديه المقترحه من قبل الباحث مرتكزه علي النتائج والاحصائيات والعلاقات التي تم التوصل اليها .
- الاستنتاجات :
- اثبتت نتائج البحث صحه اربعه فرضيات من الفرضيات الخمسه وتم رفض صحه الفرضيه الخامسه لعدم تطابقها مع نتيجه الاستبيان الذي تم تجميعه من خلال عينه الدراسه المختاره وايضا هناك عده نتائج اخري تم التوصل اليها :

1. ان جائحه كورونا منذ ظهورها في مصر بتاريخ 2020/2/14 وقد اثرت بالايجاب في حجم المبيعات علي بعض القطاعات مثل محال السوبر ماركت فقد زاد حجم المبيعات بشكل ملحوظ جدا في الفتره من 2020/2/20 حتي 2020/3/31 وخاصه في جميع منتجات النظافه والمطهرات وادوات التعقيم مثل اصناف الكلوروكس وجميع منظفات الاسطح وجميع انواع صابون الايدي المطهره ومن ناحيه اخري زدات معدلات الطلب علي المنتجات والسلع الاستهلاكيه الاساسيه للمجتمع المصري مثل الزيوت والارز والمكرونه والصلصه وتم ملاحظه ايضا زياده حجم المبيعات علي الاصناف الغذائيه التي لها علاقه بالتعقيم والتي من الممكن استخدامها كمطهر مثل الملح والخل .
2. تم زياده عمليات التحويلات الماليه بين البنوك والاشخاص للخوف من تداول الاوراق الماليه وتغيير سلوك العميل الي طرق دفع اخري غير التعامل النقدي او الكاش كالدفع بالفيزا او بالماستر كارد او من خلال قسائم الشراء .
3. ان زياده الطلب والاقبال الكبير علي ادوات التعقيم كالكمامات ومحلول الكحول وجميع انواع الصابون المعقم للايدي ادي الي ظهور جشع واستغلال بعض التجار وارتفاع اسعار بعض المنتجات في بعض المناطق وادي ايضا الي ظهور منتجات وادوات غير اصليه مما ادي الي ظهور سوق سوداء لهذه المنتجات وباسعار اعلي بكثير من تكاليف انتاجها .

4. تم زياده الطلب علي خدمه توصيل الطلبات للمنازل نتيجه خوف العميل من الاختلاط والتكدس في مكان بيع المنتج او الخدمه .
5. لا بديل عن الاهتمام بالقطاع الصحي والطبي من قبل الحكومه وتعظيم ميزانيه وزاره الصحه والحفاظ علي جميع مكونات المنظومه الصحيه.
6. ان زياده معدلات الاصابه بفيروس كورونا ادي الي تعطيل حركه الطيران فيما عدا العالقين فقط في البلاد الاجنبيه وذلك اثر بالسلب علي القطاع الخدمي لشركات الطيران والملاحه الجويه واثر ايضا بالسلب علي حجم مبيعات شركات السياحه الداخليه والخارجيه سواء الدينيه او بغرض الترفيه او بغرض التعليم او بغرض العمل .
7. انه مع زياده انتشار الفيروس تم اغلاق عمل الفنادق والقري السياحيه وذلك اثر بالسلب علي حركه السياحه الداخليه للبلاد مما ادي الي حدوث خسائر كبيره لاصحاب الفنادق والقري السياحيه ولا سيما جميع العاملين بقطاع السياحه والذي قد يؤدي الي ارتفاع نسبه البطاله .
8. ان مع زياده معدلات فيروس كورونا تم تعليق الانشطه الدراسيه واغلاق المدارس والجامعات وتعطيل العمليه التعليميه باكملها والاكتفاء بتقديم الابحاث العلميه واصدار التكليفات للطلاب لنيل درجات النجاح وانه لا بديل عن تطبيق وتفعيل نظام التعليم عن بعد وسرعه العمل علي تنفذه اليته خلال الفتره المقبله .

- التوصيات :
- من خلال الاستنتاجات السابقه والاطار النظري لدراسه المشكله ومن واقع النتائج التي تم التوصل اليها من خلال التحليل الاحصائي للبيانات فتم الخروج بالتوصيات الاتيه :

1) اننا بحاجه الي سلاسل امداد وتموين اكثر مرونه من التي كانت عليه قبل اكتشاف فيروس كورونا ومرونه جميع النظريات الخاصه بعدم وجود مخزون استراتيجي لمواجهه حالات الطوارئ وضروره اهتمام جميع مؤسسات الدوله المصريه بتقديم الخدمات والمنتجات في الوقت والمكان والسعر والجوده المناسبه للعميل بشكل اكثر فاعليه في حاله الطوارئ عن طريق مرونه سلاسل التوريد المتعامل بها بين المؤسسات وموردين المنتج او الماده الخام او الخدمه عن طريق اعاده هيكله نظريات مستويات المخزون والاحتفاظ بمخزون امان مناسب للحالات الطارئه لاطول فتره ممكنه .
2) لا بديل عن تطبيق نظام التعليم عن بعد في المدارس والجامعات عن طريق الاستعانه بخبراء التعليم عن بعد وسرعه عمل اليه تطبيقها وتنفيذها وكيفيه اعتماد الشهادات والتاكد من صحتها ومصداقيتها من خلال استخدام التكنولوجيا الحديثه وتطبيق برمجه بلوك تشين في المنظومه التعليميه .
3) ضروره ايلاء قطاع الصحه بالاهتمام والاولويه الاكبر من خلال تعظيم الميزانيه السنويه لوزاره الصحه والقائمين علي قطاع الصحه في مصر من رعايه طبيه كافيه لهم واجراءات وقائيه اكثر امانا وسعي الحكومه الفعال في توفير رعايه صحيه لكل مواطن وبشكل فعال وملحوظ .

4) تعظيم الميزانيه السنويه لوزاره البحث العلمي والاهتمام بالعلم والعمل علي وضع خطه حتي عام 2030 م للوصول الي منصه علميه مرموقه لمصر علي مستوي العالم والاهتمام بالابحاث العلميه وتنميتها من خلال لجان حكوميه وخاصه وتكون متخصصه في شتي المجالات بعيدا عن اي وساطه وان تتمتع بالنزاهه العلميه .

5) تغييرطريقه الدفع لدي القطاع الخدمي وخاصه المؤسسات الحكوميه بغرض منع التداول بالاوراق الماليه والتي قد تؤدي الي سرعه انتقال الفيروس .

6) منع استيراد اي ملابس او اقمشه مستعمله من الخارج او من اي سوق خارجي لمنع انتشار الاوبئه.

7) تفعيل خدمات توصيل المنتجات او الخدمات الي منازل العملاء من خلال جميع المؤسسات الخاصه.

8) لا بديل لدينا الا توجه الدوله المصريه نحو الصناعه المحليه لاغلبيه الصناعات وتبني مبدا التخصصيه في اغلب النشاطات الصناعيه واعاده هيكله فتح المصانع العامله والمعتمده علي استيراد قطع الغياروالمنتجات من الخارج واصدار قوانين وتشريعات لمنع المنافسه الضاره بين الشركات والمصانع فبعد سرد النتائج السابقه تبين ان جميع عمليات الاستيراد والتصدير كعمليه لوجستيه وخدميه هامه جدا في الاقتصاد القومي المصري فيجب العمل علي تصنيع المواد الخام وقطع الغيار اللازمه لاغلبيه الصناعات في مصر.

9) يتضح لنا اهميه الاعتماد علي الزراعه المحليه لكوننا بلد زراعيه منذ القدم ونمتلك التربه الزراعيه الخصبه ونهر النيل ولتحقيق الاكتفاء الذاتي لجميع المواطنين فيجب اتخاذ كافه الاجراءات التي تمنع اي اجراء غير قانوني علي الاراضي الزراعيه في كافه محافظات الجمهوريه وان لا تتم عمليات التصالح في اراضي الدوله الزراعيه اوالاستغناء عنها.

10) عمل جميع مؤسسات الدوله علي عدم الاستيراد من الخارج الا في حاله الضروره والعمل علي بدائل السلع والمنتجات سواء الزراعيه او الصناعيه او الخدميه والاعتماد علي المنتج المحلي والتشجيع عليه في شتي المجالات .

11) نحن بحاجه الي سرعه الاستجابه في تقديم الخدمات اللوجستيه والصحيه والسياحيه والانتاجيه والصناعيه اضافه الي خدمات النقل لجميع المواطنين وهذا الامر يتطلب سرعه اعاده فتح المصانع والشركات وجميع الهيئات والمؤسسات التي تاثرت باي شكل من الاشكال سواء بالاغلاق الكلي او الجزئي واستعادتها لعافيتها للبدء في حركه النشاط وباسلوب طبيعي مع اخذ التدابير الاحترازيه اللازمه.

- <u>المصادر والمراجع العربيه والاجنبيه والملاحق :</u>

1) <u>اولا / المصادر والمراجع :</u>

الدجفي (ح)	ويكيبيديا
الموقع الالكتروني لكوفيد 19	منظمه الصحه العالميه
فوتيكا (ي)	بوابه الاهرام
عيد (م)	مصراوي
محي الدين (م)	جريده البوصه

ابو غزاله (ط)	جريده المال

- https://www.who.int/ar/emergencies/diseases/novel-coronavirus-2019/advice-for-public/q-a-coronaviruses
- https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A
- دراسه لجنه الامم المتحده الاجتماعيه والاقتصاديه لغرب اسيا (الاسكوا) حول اثار فيروس كورونا :

بعنوان : 8.3 ملايين يقعون في شباك الفقر في المنطقه العربيه بسبب فيروس كورونا

- http://gate.ahram.org.eg/News/2373078.aspx
- https://www.masrawy.com/news/news_economy/details/2020/5/13/1785937/%D9%83%D9%8A%D9%81-%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D8%A3%D8%AB%D8%B1-%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%85%D8%B5%D8%B1-%D9%85%D9%86-%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%81%D9%8A%D8%B1%D9%88%D8%B3-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-
- https://alborsaanews.com/2020/04/23/1323756
- https://almalnews.com/%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%84-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%BA%D8%B2%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D9%83%D9%88%D8%B1%D9%88%D9%86%D8%A7-%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%B1%D8%B6-%D9%86%D9%81%D8%B3%D9%87%D8%A7/

The role of the manufacturing industry in the performance of the Malaysian economy

دور الصناعة التحويلية في أداء الاقتصاد الماليزي

Nacer Loubna, PhD Student

Lezinru Laboratory, University of Bordj Bou arreridj, Algeria

loubna.nacer@univ-bba.dz

الملخص:

يُعد تنويع النشاط الاقتصادي مهمة صعبة بالنسبة للبلدان المصدرة للنفط ، وقد نجح عدد قليل من البلدان تاريخياً في تنويع نشاطها الاقتصادي وتقليل اعتمادها على النفط. تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى معالجة قطاع الصناعات التحويلية في ماليزيا وتحديد عوامل نجاح تجربة ماليزيا في تنمية الصناعات التحويلية وبالتالي تطوير البلد.

أظهرت الدراسة أن الصناعات التحويلية أعطت دفعة قوية لأداء الاقتصاد الماليزي، مما مكنها من تحقيق قاعدة صناعية قوية. وبالتالي، فإن نجاح الاقتصاد الماليزي يرجع إلى نجاح قطاع الصناعات التحويلية كنشاط إنتاجي وليس نجاحا قائما على الاعتماد المفرط على عائدات النفط.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الصناعي؛ التصنيع؛ التنمية الصناعية؛ الصناعة التحويلية؛ ماليزيا.

Abstract:

Diversification of economic activity is a difficult task for oil-exporting countries, thus few countries have historically succeeded in diversifying their economic activity and reducing their dependence on oil. This analytical study aimed at addressing the manufacturing sector in Malaysia, and determining the success factors of the experience of Malaysia in the development of manufacturing industries and thus the development of the country.

The study showed that the manufacturing industries gave a strong boost to the performance of the Malaysian economy, enabling it to achieve a strong industrial base. Consequently, the success of the Malaysian economy is due to the success of the manufacturing sector as a productive activity rather than an over-dependence on oil revenues.

Key words: manufacturing; industrial planning; industrial development; manufacturing industry; Malaysia.

Jel classification : L52, O14.

1. Introduction

diversifying economic activity for oil-exporting countries is a very difficult task, as evidenced by the fact that few countries have historically succeeded in diversifying their economic activity and reducing their dependence on oil, especially when their oil production has been available and sufficient for a long time. In the late 18th century, coinciding with the Industrial Revolution, many countries considered industrialization as the key to future development and diversified their economies by focusing on the industrial sector, like Malaysia, which has been able to make great progress and move quickly from reliance on a primary sector of agriculture and extractive industries to rely on the transformational industrial sector, which is the basis of the development of societies.

Manufacturing is considered even more critical for development than the industrial sector as a whole, which also includes extractive industries, such as mining and oil, which do not necessarily require significant quantities of labor; the product can be extracted from the ground and exported without further processing. While manufacturing requires a mixture of labor, capital, and management expertise. It offers an opportunity to introduce modern technology and economies of scale and to complement agricultural production. It does not guarantee development, but it nevertheless fulfills an important condition.

Accordingly, the following question is posed:

What is the role of the manufacturing industry in the performance of the Malaysian economy?

Hypothesis :

- Manufacturing industries have helped to achieve industrial development in particular and economic development in general in Malaysia.

The aim of the study:

This study aims to identify the Malaysian experience in the rely on the manufacturing sector in the development of its economy, through the presentation of the most important industrial strategies followed and analyse the contribution of each strategy to upgrade the industrial base during a specific period of time. And finally to identify the most important points that oil-exporting countries can benefit from and adopt to develop manufacturing and give up the excessive dependence on oil exports.

2. Development of the manufacturing sector in Malaysia:

Malaysia's economy was largely based on agriculture before independence in 1957(Zulaifah & Maisom, 2001, p. 91). There were very few manufacturing industries then, and these industries were mainly limited by the production of simple products such as packaging of processed food and simple consumer goods. Soon after independence, Malaysia began to industrialize, mainly to diversify and create employment opportunities. According to different indicators such as share GDP and contribution to exports earning and to job creation,

manufacturing is now the single most important sector of the Malaysian economy(Jomo, 1998, p. 148).

2.1. Historical perspective of Malaysia's manufacturing indicators:

Industrialization in Malaysia, especially manufacturing industries, was chosen as the « leading sector » of the big development push(Ozay, 1986, p. 75). Since independence in 1957, the rate of growth in manufacturing output has been rapid, with the share of manufacturing in total gross domestic product.

Table 1: Manufacturing's share of gross domestic product and employment

1947-1991

year	Manufacturing value-added as % of total GDP	Manufacturing employment ('000)	Manufacturing employment as % of total employment
1947[a]	5,7	126	6,7
1957[a]	6,3	136	6,4
1960[a]	8,7	n.a	n.a
1965[a]	10,4	217	8,4
1970	13,1	448	11,4
1975	16,4	n.a	n.a
1980	19,6	802	15,8
1985	19,7	836	15,1
1986	20,9	818	14,7
1987	22,5	921	15,7
1988	24,4	1013	16,6
1989	25,5	1171	18,4
1990	26,9	1290	19,5
1991	28,2	1374	20,1

Source: Jomo K.S and Chris Edwards, «industrializing Malaysia: policy, performance, prospects », Routledge, London, 1993, p14.

Since independence in 1957, the rate of growth in manufacturing output has been rapid, with the share of manufacturing in total gross domestic product rising from less than 7 percent to 28 percent thirty years later (see table 1). It has also accounted for an expanding share of employment. Firstly, manufacturing was a minor source of employment, it was employing only 7 percent of the country's labor force, even by 1965, it was just 8 percent. Then with the advent of more labor-intensive industries in the late 1960s and the 1970s, manufacturing employed more than 20 percent in 1991.

Besides manufacturing's growing contribution to total GDP and to be a source of employment, it came to play a big role as a foreign exchange earner with the government's intention of reducing Malaysia's dependence on primary exports. So manufacturing exports rose

rapidly as we can see the average annual growth rate of manufactured exports averaging almost 28 percent during 1971-75, declining to 14 percent from 1981 to 1985 before rising again to 36 percent in 1989 (see table 2).

Table 2: Average annual growth rates of manufacturing value-added and manufacturing exports, 1971-89

year	Growth (% pa) of	
	Manufacturing value-added	**Manufacturing exports**
1971-75[a]	11,6	27,5
1976-80	13,5	24,9
1981-85	4,9	14,3
1986	7,5	23,0
1987	13,4	32,5
1988	17,6	32,1
1989[b]	13,0	36,5

Notes:

[a] Average annual growth rates before 1970 are not shown because the system of calculating National accounts was changed from 1969.

[b] Preliminary.

Source: Jomo K.S and Chris Edwards, Op-cit, p15.

The changes in the net output of the manufacturing sector which accounted for over a quarter of the gross domestic product of Malaysia and the structure of Malaysian exports have been due to the deliberate government policy to industrialize and develop the domestic economy through the export-oriented development strategy since the 1980s by diversifying and intensifying the export base and at the same time focusing on manufactured exports.

2.2. Manufacturing strategies in Malaysia:

The Malaysian government has implemented three manufacturing strategies: import substitution strategy, export-oriented manufacturing strategy and import substitution strategy based on heavy industries. Each strategy was designed to meet the challenges and opportunities of the industrial sector in the period of implementation of the strategy. Therefore, each industrialization strategy is justified economically, as follows:(Tei, Azfar, & Hanani, 2018, pp. 154, 155)

2.2.1. Import substitution strategy:

One of the immediate concerns of Malaysian policymakers after their independence from British colonialism in 1957 was the development of the industrial sector. Malaysia needed to reduce its dependence on imports, particularly consumer goods with available resources to produce them alone because domestic production would reduce imports and overcome the problem of excessive dependence on the foreign sector. In 1958, the Malaysian government has provided incentives to local institutions to manufacture various imported goods and set taxes on

imported goods in 1960. This encouraged the creation of new industrial enterprises, thus the increase in the local supply of certain products.

The import substitution strategy aimed to increase local production on the one hand, and to reduce imports on the other hand, and actually managed to achieve the following results:

- The expansion of Malaysia's emerging industrial base through the abundant use of local natural resources;
- The excessive reduction of the dependence on imported products and thus promoting Malaysian economic diversification;
- Job creation.

2.2.2. Export Oriented Manufacturing Strategy:

The Malaysian government realized that its domestic market was relatively small, then it embarked on implementing an export-oriented manufacturing strategy aimed at penetrating foreign markets. Since the export of products requires administrative costs as well as transportation costs, the Malaysian Government has provided facilities by granting manufacturers of export-oriented products with funding to expand their production, providing incentives and compensation for expenditures incurred for promotional activities in foreign markets, and also by creating a free trade area to facilitate the activities of export, through the promotion of geographical agglomeration and infrastructure development.

Labor-intensive industries (such as electronics, electrical, textile and clothing) generated many new jobs, although initially with low wage levels. However, wage levels have risen with the reduction of unemployment and the increase in productivity.(Chris & Jomo, 1993, p. 316)

2.2.3. Import substitution strategy based on heavy industries:

The manufacturing enterprises of the 1960s and 1970s managed to modernize the Malaysian economy by stimulating the industrial production of many commodities that rely heavily on Malaysian resources, such as automobile, steel, iron, oil refineries, and petrochemicals. in 1980 the government shifted its manufacturing strategy for the second time to the import substitution strategy, but this time it was based on heavy industries, led by HICOM; that was the entreprise of the heavy industries in Malaysia which established in 1981, that one acquired a large proportion of the various heavy industries, including the manufacturing of the Malaysian car « PROTON » that acquired a share of 70%.

During the implementation of this strategy, the Government has set up protection policies for its industries to reduce importing, because its new industries in the relatively small domestic market will be under severe pressure to achieve economies of scale and thus it is unable to compete directly with foreign enterprises in the heavy industry. Therefore, the intervention of the state was effective, especially in the early stages of the industrial establishment.

2.3. Factors of successful manufacturing development in Malaysia:

There are key factors that contributed to Malaysia’s structural change, from an agricultural-based economy to an industrial-based economy, listed in the following:

2.3.1. People are the most precious asset:

There are four requirements to making Malaysians productive,(Bakri, 2007, p. 113) they must be:

- At peace and harmony with each other;
- Educated and trained so they can contribute with their knowledge and skills;
- Healthy and robust;
- Afforded some freedom so they can realize their full potential.

Developing human capital took the highest priority in Malaysia, we can say that the smartest decision they made early was to build schools instead of barracks and train teachers instead of soldiers, they knew early that investments in education yield the highest returns.

2.3.2. Foreign direct investments:

« To achieving the vision 2020 and become an industrial nation, Malaysia much effort is required and foreign direct investments is one of the ways to help achieve it »(Zulaifah & Maisom, 2001, p. 38). That means that FDI is very important for the economic development of a country, especially for a developing country such as Malaysia. A large number of multinational companies, which invest in this country, shows the importance of FDI to the Malaysian economy. It had grown from US$1668 million in 1989 to US$ 5006 million by 1993(International Money Fund Balance of Payment Statistics yearbook, 1995), came from different sources as shown in table 3. Statistical data also shows that FDI has greatly contributed to Malaysian economic growth, particularly in the manufacturing sector. At present, the manufacturing sector is the highest contribution of output to Malaysia's GDP.

Table 3: Source of Foreign Direct Investment in Malaysia by Rank (1982-1993)

country	1982	1986	1990	1993	Total
Japan	348	624	3930	6977	11897
Taiwan	22	57	3611	5859	9549
EC	290	801	2379	5499	8969
Singapore	106	288	1220	3895	5509
USA	159	280	877	3509	4852
Hong Kong	51	120	537	822	1530
Korea	6	32	360	1103	1501
Canada	34	14	92	124	284

Source: Malaysia Industrial Development Authority (MIDA) Annual Report, 1993.

Malaysia has allowed foreign direct investment to enter on conditions serve the national economy, of between it, goods produced by foreign investors do not compete for domestic industries that meet the needs of the domestic market, and that the foreign investors export at least 50% of its total production.

2.3.3. Industrial planning:

One of the key factors that helped Malaysia diversify its productive base is its future vision of development and economic activity through successive and integrated plans since independence and its early readiness to enter the 21st century by planning for Malaysia 2020 and achieving what has been planned. Malaysians benefited from the Japanese in terms of preparing

plans; and benefited from Japanese investments that helped to flourish heavy industries and became the industry's main engine of growth in Malaysia (Table3).

Concerning the industrial sector, the government applied manufacturing strategies in line with the prevailing economic situation. Each strategy was chosen to meet challenges and exploit opportunities in the industrial sector during the period of implementation of the strategy. As a first step, the industrial development strategy tended to replace imports in consumer industries, which was dominated by foreign firms before independence. Secondly, they start focusing on the export of electronic components, which was labor-intensive industries that led to a reduction in the unemployment rate and an improvement in the distribution of incomes and wealth in society. In the early 1980s, an industrial plan was put in place to create a new wave of industries replacing imports and heavy industries, followed by a set of policies to stimulate industrial growth and strengthen the orientation of exports in manufacturing activities.

As for industrial policies, they played a role in the development of the Malaysian economy. The manufacturing industries and exports of these industries were developed through the liberalization of investment laws, the privatization of enterprises and the opening of the economy to foreign trade and foreign investment. Thus, the role of selective industrial policies played in Malaysia's economic development miracle. In the 1980s, policymakers have produces three master plans(Tei, Azfar, & Hanani, 2018, pp. 169- 175); Industrial Master Plan1 (IMP1) (1986-1995), Industrial master plan2 (IMP2) (1996-2005) and Industrial Master Plan3 (IMP3) (2006-2020). Since the period of implementation for all three policies is longer than six years, they may be considered to be long-term policies, each one of them attempts to address industrial problems specific to the period, which means that anyone from these plans has its particular objectives (see table 4).

Table 4: Objectifs of Industrial Master Plans (1986-2020)

IMP	objectives
IMP1 (1986-1995)	- Accelerate the growth of the manufacturing sector; - Maximize the nation's abundant natural resources through value-added manufacturing activities; - Build the foundation towards an advanced industrial country.
IMP2 (1996-2005)	- Realize Malaysia's vision to become an industrial country; - Promote a balanced and internationally competitive economy.
IMP3 (2006-2020)	- Help Malaysia achieve global competitiveness via the transformation and innovation of the country's manufacturing and services sectors.

Source: Tey Hwei Choo and Azfar Hilmi Baharudin and Hanani Ahmad Fued, Op-Cit, p170, 172, 175.

2.3.4. Availability of resources for industrial sector:

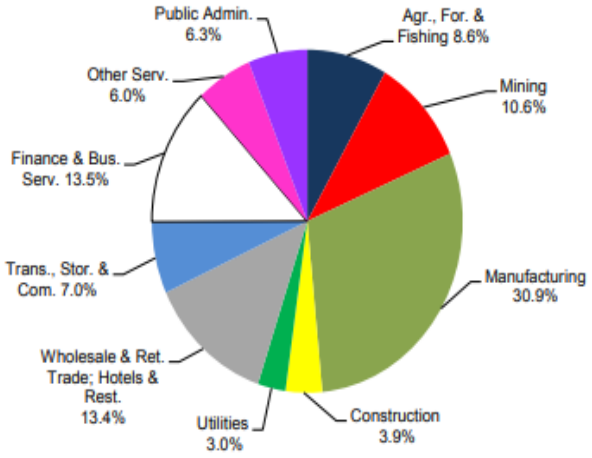
Malaysia has vast natural resources to be used as input to industries. For instance, rubber trees can be used to manufacture tyres, shoes and other rubber products at a cheaper cost.

3. Manufacturing success in Malaysia:

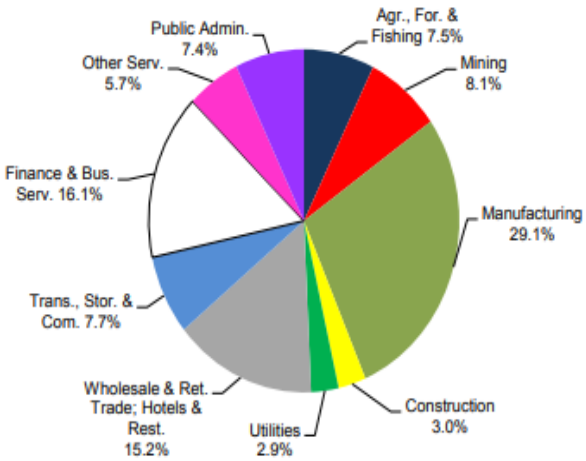
The value added of manufacturing in the Malaysian economy has risen after being based primarily on agriculture and mining. The figure (1) shows an increase in the manufacturing sector, which registred about 31% in 2000, slightly lower in 2008, reaching 29,1, but remains high compared to other economic sectors. This is a sign of the success of Malaysian's industrial policies, reducing its dependence on the outside through import substitution, then manufacturing for exports in order to improve its production and exports of machinery.

Figure 1: share of manufacturing in sectoral value added (2000, 2008)

Share in sectoral value added 2000



Share in sectoral value added 2008

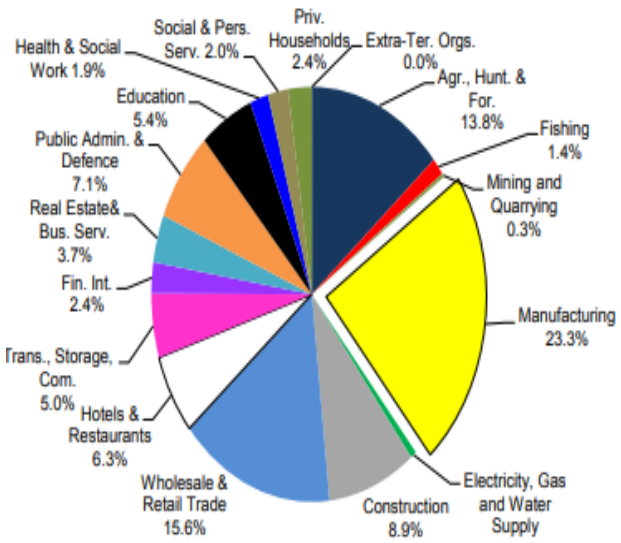


Source: Department of Statistics, Malaysia.

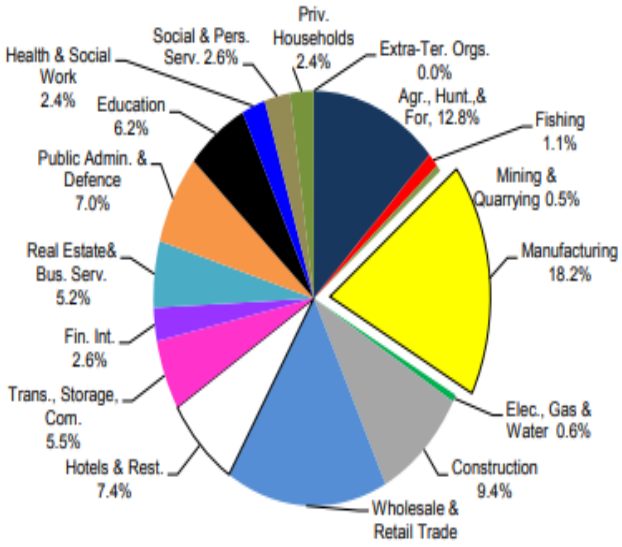
The employment figure paint a similar picture of the value added. The manufacturing sector is a significant contributor to the functioning of the Malaysian economy, although the ration has declined, as shown in figure (2) between 2001 and 2008, but remains the largest among the various economic sectors. This is due to Malaysia's foreign investment promotion policies, which seek to preserve its human capital and provide incentives to train the local workforce.

Figure 2: share in employment by sector (2001, 2008)

Share in employment by sector 2001



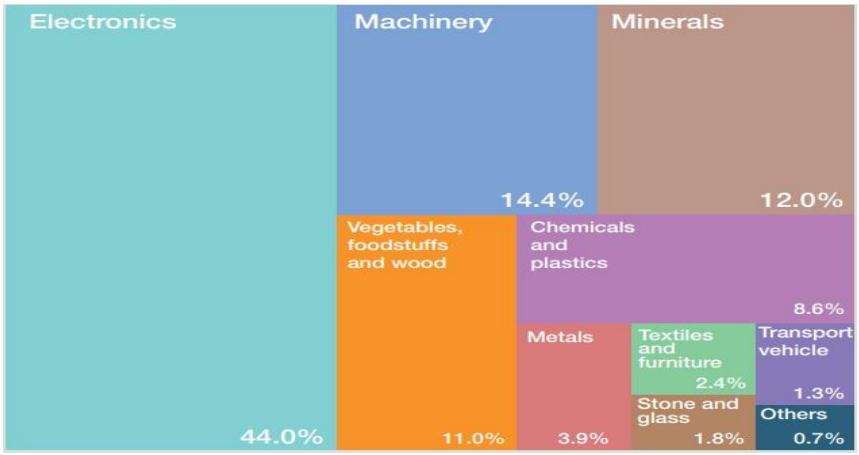
Share in employment by sector 2008



Source: ILO Laborsta.

Implementing successive and integrated industrial strategies in Malaysia pushed it to achieve a leading industrial base and diversifying its export products (Figure (3)).

Figure 3: Structural export composition in Malaysia (2016)



Source: Atlas of Economic Complexity. (2017). Annual report. p105.

The profile of the products exported offers some insights. Firstly, the rich list of export products of many manufacturing industries shows the success of industrialization in Malaysia. Secondly, Malaysia's concentration in electronic products rose from 37% in 2006(Brenda & Mohd, 2018, p. 6) to 44% in 2016 as shown in the figure (3), also many other products, show the diversification that Malaysia realized in its exports after applying consecutive industrial strategies and plans.

4. Conclusion:

The manufacturing sector is the most strategic sector that contributes to the diversification of the economy and the creation of a strong and competitive industrial base. Therefore, countries are working to find the appropriate mechanisms and policies to develop this sector. The Malaysian experience was cited as being one of the countries with pioneering manufacturing experience. It has been able to make great progress and move rapidly from dependence in its economy to a primary sector of agriculture and extractive industries to rely on the transformational industrial sector, by rising the contribution of the industrial sector to the GDP and improving the effectiveness and efficiency of the manufacturing sector, through structuring oil-rents as incentives to encourage investments in desired new economic activities in the manufacturing sector.

We can summarize what has been extracted by this research in the following points:

- Transfer-based rents may be viewed as a « double-edged sword », as they can yield either a positive or a negative outcome, depending on management of the rent ;
- While some rent-seeking processes yield poor and undesirable results, others may yield new economic capacities and capabilities as well as productivity gains, thus contributing to economic development ;
- Malaysian manufacturing growth since independence relies on strength in industrial policy and excessive reliance on foreign investments.

Recommendations:

Oil-exporting countries can benefit from the Malaysian experience in the development of manufacturing industries, by paying attention to the following points:

- Attention to the human element as the main actor in the development process, which requires educated and trained workers in various fields. Malaysia has focused on education and training to provide a skilled and experienced workforce in the highly successful manufacturing and development sectors ;
- planning the foreign direct investments, because getting the highest level of benefits from FDI is not an automatic process but a planned process based on good governance, as Malaysia is one of the most successful developing countries in using incentives to target and direct foreign direct investment to specific industries and sectors ;
- Good preparation and evaluation and implementation of industrial projects realistically and seriously, as the best way to achieve industrial development, through the optimal use of available economic resources;
- Valorization of vast natural resources which can be used as inputs to different industries.

5. Citations

Bakri, M. (2007). *Towards a Competitive Malaysia: Development Challenges in the Twenty-First Centry.* Selangor-Malaysia: Strategic Information and Research Development Centre.

Brenda, C. W., & Mohd, S. S. (2018). *Complexity and Growth: Malaysia's Position and Policy Implications.* Central Bank of Malaysia.

Chris, E., & Jomo, K. (1993). Policy Options for Malaysian Industrialisation. Dans *Industrializing Malaysia: Policy, Performance, Prospects* (pp. 316- 335). Routledge.

International Money Fund Balance of Payment Statistics yearbook. (1995).

Jomo, K. S. (1998). *Industrializing Malaysia: policy, performance, prospects.* London: Routledge.

Ozay, M. (1986). *development in Malaysia, poverty, wealth and trusteeship.* USA: Croom Helm.

Tei, H. C., Azfar, H. B., & Hanani, A. F. (2018). *Malaysian Economy: Unlocking Growth, Sustaining Equity.* New York: Oxford University Press.

Zulaifah, O., & Maisom, A. (2001). Pattern of Total Factor Productivity (TFP) Growth in Malaysian Manufacturing Industries, 1985-1995. Dans s. Y. Tai, & R. Alias, *selected reading on economic analysis of industries and natural resources* (pp. 72- 105).

6. References :

- Bakri Musa. (2007). **Towards a Competitive Malaysia: Development Challenges in the Twenty-First Centry**. Selangor- Malaysia: Strategic Information and Research Development Centre.
- Brenda, C. W., & Mohd, S. S. (2018). **Complexity and Growth: Malaysia's Position and Policy Implications**. Central Bank of Malaysia.
- Chris Edwards & Jomo K.S. (1993). **Policy Options for Malaysian Industrialisation**. Published by Routledge. Industrializing Malaysia: Policy, Performance, Prospects (pp. 316-335).
- International Monetary Fund Balance of Payment Statistics yearbook. (1995).
- Jomo Kwame Sundaram. (1998). **Industrializing Malaysia: policy, performance, prospects**. London: Routledge.
- Ozay Mehmet. (1986). **Development in Malaysia, poverty, wealth and trusteeship**. USA: Croom Helm.
- Tei Hwei Choo, & Azfar Hilmi Baharudin, Hanani Ahmad Fuad. (2018). **Malaysian Economy: Unlocking Growth, Sustaining Equity**. New York: Oxford University Press.
- Zulaifah Omar & Maisom Abdullah. (2001). **Pattern of Total Factor Productivity (TFP) Growth in Malaysian Manufacturing Industries**, 1985-1995. Universiti Putra Malaysia Press. Edited by: Tai Shzee Yew & Alias Radam. Selected reading on economic analysis of industries and natural resources. (pp. 72-105).

Other references:

- Malaysia Industrial Development Authority (MIDA) Annual Report, 1993.
- Atlas of Economic Complexity. (2017). Annual report. p105.
- ILO Laborsta.
- Department of Statistics, Malaysia.

L'INVESTISSEMENT EDUCATIF ET CROISSANCE ECONOMIQUE QUELLES INTERRACTIONS DANS LE CAS DES PAYS DU MOYEN-ORIENT ET D'AFRIQUE DU NORD ? APPLICATION SUR UN PANEL DE 07 PAYS ARABES

EDUCATIONAL INVESTMENT AND ECONOMIC GROWTH WHAT INTERACTIONS IN COUNTRIES IN THE MIDDLE EAST AND NORTH AFRICA ? APPLICATION ON A PANEL OF 07 ARAB COUNTRIES

Dr.REZINE Okacha
Maitre Conférence,Université de Saida – Dr. Moulay Tahar ALGERIE
Rez_okacha@yahoo.fr

Résumé:

Cette étude examine le lien entre l'éducation et la croissance économique. On focalise à tester cette relation sur un échantillon de 07 pays arabes (Algérie, Maroc, Tunisie, Égypte, Jordanie, Iran, Syrie) et au cours de la période (1990-2015).

l'estimation est performante pour notre modèle car, tous les coefficients associés au capital physique, les années d'études primaires, secondaires et supérieures sont statistiquement significatives au seuil de 5%, la relation éducation croissance s'articule sur un point essentiel c'est que les années d'études sont des déterminants de la croissance économique, ainsi il faut mettre l'accent sur la nécessiter d'investir de façon massive dans l'éducation de ces pays, afin d'accélérer le développement et le rattrapage des pays développés.

Mots-clés : éducation, croissance économique, pays arabes, donnés de panel.
Classification JEL: I12, F43, C23

Abstract

This study examines the link between education and economic growth. We focus on testing this relationship on a sample of 07 Arab countries (Algeria, Morocco, Tunisia, Egypt, Jordan, Iran, Syria) and during the period (1990-2015).

the estimate is efficient for our model because, all the coefficients associated with physical capital,years of primary, secondary and higher education are statistically significant at the 5% level, the education growth relationship is articulated on an essential point is that the years of study are determinants of economic growth,so we must emphasize the need to invest massively in the education of these countries, in order to accelerate the development and catching up of the developed countries.

Keywords: education, economic growth, Arab countries, panel data.
JEL classification : I12, F43, C23

INTRODUCTION

Les objectifs du Millénaire pour le développement (OMD) fixé par les Nations unies en septembre 2000 et d'assurer l'éducation primaire pour tous, donner à tous les enfants, garçons et filles, par tous dans le monde, les moyens d'achever un cycle complet d'études primaires par les indicateurs suivants (OMD, 2012):

- taux net de scolarisation dans le primaire;
- proportion d'écoliers ayant commencé la première année d'études primaires qui terminent l'école primaire;
- taux d'alphabétisation des 15-24 ans, femmes et hommes.

Ainsi, que l'analyse de la relation entre l'éducation et la croissance économique apparaît intéressante. Car le potentiel de l'éducation est connu comme catalyseur du développement. Si depuis 2000, d'ombreux gouvernements nationaux ont renforcé leur engagement envers l'éducation et le soutien qu'ils lui apportent. (OMD, 2012)

PROBLEMATIQUE

Partant de ce constat, les économistes vont orienter leur axe de recherche sur l'importance de la prise en compte de l'éducation dans leurs analyses .On se focalise sur l'éducation, et son effet sur la croissance notre problématique sera de savoir :

Quel est l'effet de l'éducation sur la croissance économique dans le cas des pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nord ?

1. CADRE THEORIQUE

1-1.ETUDES ANTERIEURES

- ✓ **L'étude de Maria Adelaïde S.D et Marta Cristina N.S (2001) :** (Adelaïde & Cristina, 2001)

  « *Le rôle de l'investissement dans l'éducation sur la croissance selon différentes spécifications du capital humain. Une étude appliquée à l'échantillon de pays riverains de la Méditerranée* ».

Dans cet article l'auteur éclairait l'importance de l'investissement en capital humain/éducation comme variable explicative du niveau de productivité d'équilibre d'état stationnaire et du processus de convergence

potentielle des pays de l'échantillon (8 pays riverains de la Méditerranée: l'Algérie, l'Egypte, la Chypre, l'Israël, le Malte, la Syrie, la Tunisie, la Turquie) tout en contrôlant la qualité de proxy du capital humain.

Ils sont utilisés un des proxys mentionnée par Wössmann (2000), une spécification à la Mincer du capital humain avec des rendements décroissants. Dans un cadre d'analyse basée sur un modèle de croissance exogène, néoclassique, unisectoriel avec capital humain du type Mankiw, Romer et Weil (1992). Les équations de productivité et de convergence sont estimées selon plusieurs méthodes économétriques.

Le but principal de cette étude est d'améliorer l'importance du capital humain comme variable explicative du niveau de productivité d'équilibre d'état stationnaire et du processus de convergence potentiel, tout en contrôlant la qualité des possibles proxys du capital humain. En effet, on contrôle la qualité du proxy plus utilisée, le nombre moyen d'années de scolarité de la population avec 25 années ou plus, tout en utilisant un proxy Mincerienne qui rend compte des rendements décroissants dans l'éducation. Cependant, l'utilisation de ce proxy n'est pas sans problème car étant donnée les échantillons choisis. Ils ont utilisé les deux proxys du capital humain (sans et avec rendements décroissants de l'éducation) et selon plusieurs méthodes économétriques ils ont abouti aux résultats suivants :

- en premier lieu, les résultats sont largement meilleurs pour les estimations avec les équations de productivité;
- en second lieu, les résultats des estimations avec les équations de convergence nient l'influence du capital humain sur le taux de croissance du PIB réel par travailleur de courte-période;
- en troisième lieu, quand le capital humain est admis comme une variable significative avec le signe correct, son importance s'améliore quand nous utilisons le proxy Mincerienne avec rendements décroissants de l'éducation.

✓ **L'étude de Sylvie CHARLOT 1997 intitulé :** *« La relation éducation-croissance : apports théoriques récents et tests empiriques ».* (CHARLOT, La relation éducation-croissance : apports théoriques récents et tests empiriques, 1997)

Cette étude examine la relation éducation et croissance. En particulier, elle se base sur l'analyse des modèles de croissance endogène introduisant la qualité du facteur travail, en regard de la théorie du capital humain plus ancienne. Elle s'intéresse au classement des pays en fonction de l'efficacité de leur système éducatif, afin de contrôler l'effet de cette efficacité sur la relation éducation croissance. Le choix d'un indicateur de capital humain approprie au test de cette relation est également discuté. La relation est testée sur un panel comprenant environ 125 pays et sur la période 1970-1990. Ce travail révèle que les niveaux initiaux de

développement et la qualité des systèmes éducatifs déterminent, pour partie, la forme de la relation éducation-croissance.

- ✓ **Nadir Altinok 2006** « *Capital humain et croissance : l'apport des enquêtes internationales sur les acquis des élèves* »

Il introduit dans son article de nouveaux indicateurs, construits à partir des enquêtes internationales sur les acquis des élèves. Ainsi, l'échantillon regroupe 105 pays, permet de tester la relation entre éducation et croissance. Au final, après avoir pris en compte l'endogénéité de l'éducation, il en ressort un effet positif : les indicateurs qualitatifs du capital humain permettent d'expliquer la croissance économique des pays entre 1960 et 2000. L'estimation de la contribution de l'éducation à la croissance est significative, tant d'un point de vue quantitatif que qualitatif. On distingue dans ce travail de recherche, l'utilisation d'une méthode qui a permis d'avoir des indicateurs qualitatifs du capital humain (*IQCH*) pour environ 105 pays, et pour chaque domaine de compétence (mathématiques, sciences, lectures).

L'estimation de la relation éducation-croissance montre le rôle positif joué à la fois par la quantité de l'éducation que par la qualité de celle-ci : lorsque les *IQCH* sont pris en compte, l'effet quantitatif diminue, mais reste significatif. Quelles que soient les spécifications retenues (avec ou sans variables de contrôle), l'effet qualitatif de l'éducation est toujours positif et significatif sur le taux de croissance de l'économie. Les résultats montrent que l'augmentation d'un écart-type de la qualité de l'éducation entraîne l'augmentation d'un point du taux de croissance annuel moyen. Tout ont incluant un certain nombre de variables (dépenses en matière de défense, taux de couverture, taux d'investissement privé), l'effet qualitatif et quantitatif de l'éducation a diminué, mais reste positif. Il conclut dans son étude la qualité de l'éducation est un facteur important de la croissance. Il resterait alors à déterminer les facteurs pouvant améliorer la qualité de l'éducation et entraîner ainsi la croissance économique des pays.

- ✓ **DOUDJIDINGAO ANTOINE** 2009 (ANTOINE, 2009)

*« **EDUCATION ET CROISSANCE EN AFRIQUE SUBSAHARIENNE** Une analyse comparative des trajectoires socioéconomiques de trois groupes de pays anglophones, francophones et maghrébins »*

Basée sur la relation éducation et croissance en Afrique subsaharienne, cette thèse étudie les trajectoires socioéconomiques de 33 pays d'Afrique anglophones, francophones et maghrébins. L'objectif est de rechercher les raisons du retard socioéconomique des pays de cet échantillon en vue de contribuer au débat sur les politiques de promotion de la croissance sur le continent. En particulier, il s'agit de montrer :

- que l'éducation n'est pas le seul facteur explicatif des faibles trajectoires de revenus des pays d'Afrique subsahariennes (ASS) et,

- d'autre part, que les modèles d'analyses économétriques ainsi que les variables d'intérêts ont un impact déterminant sur les résultats obtenus.

Il s'agit, enfin, de mettre en évidence le sens de causalité le plus fort qui existe entre l'éducation et la croissance économique.

- Premièrement, l'impact de l'éducation est positif et significatif pour l'ensemble de pays concernés;
- Deuxièmement, il semble que l'éducation n'ait pas le facteur explicatif de la faible performance des pays de l'échantillon.

Enfin, l'éducation apparaît plutôt comme le résultat qu'une conséquence de la croissance des pays de l'échantillon. On en conclut que l'impact de l'éducation est conditionné par la stabilité politique, économique et sociale. De même, l'amélioration de la transparence et de la bonne gouvernance demeurent des conditions nécessaires pour stimuler les investissements publics et privés en vue de relancer la croissance sur le continent.

1-2.METHODES DE MESURE DU POTENTIEL HUMAIN

A l'heure actuelle, il existe déférentes méthodes permettant de mesurer avec précision la capacité existante du stock de connaissances dont dispose un individu. Trois méthodes sont couramment employées pour mesurer le capital humain une détient les actifs au travail. L'une consiste à étudier le cout de l'acquisition de connaissance certifiée, c'est-à-dire le cout de l'enseignement scolaire et de la formation sanctionnés par un diplôme. La seconde approche consiste à tester les compétences des personnes. Enfin la troisième examine des substituts du potentiel de productions liées aux investissements dans les ressources humaines. (OCDE, 1996, p. 21)

- **La première mesure :** nous informe à la suite de l'investissement réalisé dans le cadre du système de certification officielle. Dans la plupart des secteurs, une forte proportion des diplômes et autres certificats sont de nature assez générale et bien souvent ils ne donnent aucune assurance précise sur des compétences particulières;
- **La seconde mesure :(***les tests***)** est actuellement entachée, dans la plupart des cas, d'incertitudes, de rigidités, d'incohérences, d'inégalités et de conflits d'intérêts potentiels non négligeables;
- **La troisième mesure :** elle mesure des résultats de l'investissement dans les ressources humaines, son exactitude suppose que l'on accepte l'hypothèse en vertu de laquelle le statut sur le marché du travail serait un reflet fidèle de la compétence.

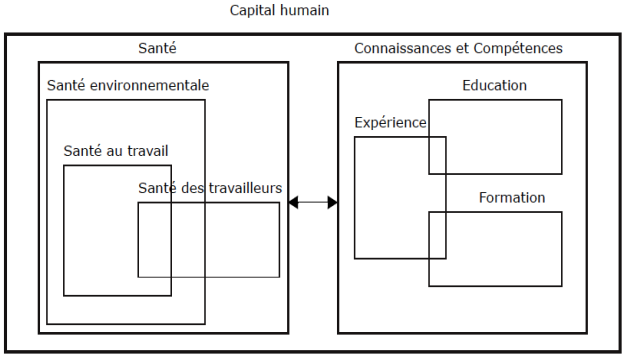
En fait, cette dernière méthode ne cherche pas à mesurer le contenu productif spécifique ou la capacité des compétences détenues, car elle pose simplement que les résultats obtenus sur le marché du travail sont corrélés avec les différences de compétences (OCDE, 1996, p. 22).

1-3.REVUE DES PROXYS DU CAPITAL HUMAIN (EDUCATION)

L'obtention des résultats sur la relation entre la croissance et le capital humain (éducation) semble donc dépendre de l'indicateur utilisé pour caractériser le capital humain (Boccanfuso, 2009, p. 29). Wössman (2000) a proposé une revue des proxys du capital humain utilisé dans la littérature citons :

- le travail augmenté de l'éducation (travail qualifié et non qualifié par exemple) (Denison, 1967 ; Jorgenson, 1995),
- le taux d'alphabétisation (Azariadis et Drazen, 1990 ; Romer, 1990), le taux de scolarisation moyen ou primaire, secondaire (Barro, 1991 ;
- Mankiw et *al,* 1992 ; Levine et Renelt, 1992 ou encore le nombre moyen d'années d'études (Barro et Sala-i-Martin, 1995 ; Barro, 1997,1999 ; Benhabib et Spiegel, 1994).

Figure 1: les composantes du capital humain



Source : N. Zuinen et S. Varlez (2004), «Développement durable : modes de production et capital humain», WORKING PAPER 22-04, Bureau fédéral du Plan, Bruxelles, p140

Le graphique montre comment les relations entre ces catégories peuvent être décrites comme suit :

- **Expérience:** le capital humain général correspond à des connaissances qui ne sont ni spécifiques à une entreprise, ni à une fonction ou à une tâche singulière. Il s'agit de connaissances et de compétences génériques (discernement, capacités d'analyse, intelligence des situations) essentiellement accumulées par les expériences professionnelles , l'éducation et formation; (Guillard & Josse, 2010, p. 07)

- **Education :** l'éducation est généralement acquise dans le contexte scolaire. Elle est nécessaire pour qu'une main-d'œuvre compétente et productive arrive sur le marché du travail. Les travailleurs les plus formés sont plus capables d'innover et de s'adapter aux innovations;

"(...) si les pays en développement n'ont pas accès à un enseignement supérieur plus étendu et de meilleure qualité, ils auront de plus en plus de difficulté à tirer parti de l'économie mondiale fondée sur les connaissances"

(World Bank & Unesco, 2000).

- **Formation** : la formation dans le cadre du travail permet aux travailleurs d'acquérir des connaissances spécifiques à l'emploi occupé (exemple : comment utiliser une machine particulière, comment utiliser un nouveau programme informatique) ou des connaissances pour mieux remplir leurs fonctions (exemple : les cours de langues), ou pour remplir de nouvelles fonctions (exemple : une formation pour devenir responsable de la sécurité, de l'hygiène et de l'embellissement des lieux de travail). les travailleurs qui ont accès à des formations ont plus de chances de trouver un emploi (Varlez, 2004, p. 140).

1-4.L'INVESTISSEMENT EN EDUCATION

En plus, dans la théorie du capital humain, l'éducation est considérée comme un investissement auquel, on associe des coûts et des avantages. Rappelons toutefois qu'un investissement est souvent associé à un risque de perte en capital ; du moment où l'éducation est vue comme telle, un investissement en capital humain peur être associé également en un risque de perte en capital, alors que la théorie du capital humain ne parle que de gains associés à l'éducation (investissement en capital humain).

L'idée qu'une année d'éducation dans un pays donné procure un rendement identique dans un autre pays n'est pas toujours vérifiée (cas des pays riches et des pays pauvres). Ainsi, les travaux empiriques qui prennent en compte les indicateurs quantitatifs de l'éducation seraient biaisés, dans le sens où ils considèrent le capital humain comme un facteur de production homogène (Altinok., 2006, pp. 177-209). Il convient de rappeler que même si l'éducation contribue de façon irréversible à la croissance économique, cette contribution n'est possible que lorsque les structures économiques sont capables d'absorber tous les diplômés et apprentis, pour cette raison on conclut que : (Youssouph, 2010)

- la théorie du capital humain oublie que la fonction première de l'école consiste à l'éveil des consciences et renforcer la cohésion sociale;
- la théorie du capital humain ne rend pas compte des effets de l'éducation sur les comportements privés et sociaux. *«* Elle ne s'intéresse pas au processus d'acquisition et de transmission des connaissances et des compétences, mais plutôt au revenu futur qu'elles engendrent *»*.

L'analyse du capital humain sous une approche économique de l'éducation paraît incomplète, voire inadéquate. La logique du capital humain est davantage axée sur l'individualisme méthodologique, ce qui voudrait dire qu'elle néglige la dimension sociale de l'éducation (Youssouph, 2010). Du point de vue théorique, des approches remettent en cause la logique du capital humain (les théories du filtre et du signal sont concurrentes du capital humain). Pour Arrow et Spence, l'éducation joue plutôt un rôle de signal et de filtre et non d'accumulation de capital humain. Les exigences d'un emploi en termes de compétences ne sont pas déterminés à l'avance ni par l'employeur ni par l'employé. Le niveau d'éducation est donc souvent sans influence sur la productivité.

1-5.LA RELATION EDUCATION-CROISSANCE

La relation entre croissance et éducation s'appuie sur les travaux micro- économiques de Becker (1964), mais aussi de Mincer (1958). Pour ces derniers, l'éducation est un investissement puisqu'elle procurera des gains de salaires. Des gains de salaires aux gains de productivité et donc à la croissance, il n'y a qu'un pas, franchi tardivement par Romer (1986) et Lucas (1988) d'un point de vue théorique alors que la relation éducation-croissance avait déjà été testée dès 1962 par Denison (1962) (CHARLOT, 1997). Cependant à l'heure actuelle l'éducation se concentre dans trois grands domaines :

- celui de la contribution de l'éducation à la croissance économique ;
- celui de la demande individuelle d'éducation (liens entre l'éducation et le marché du travail) ;
- celui de la gestion des systèmes éducatifs.

L'éducation a toujours constitué un investissement clé pour l'avenir, pour les individus, pour l'économie et pour la société dans son ensemble. Alors l'éducation devient la base d'un investissement immatériel, ou investissement intellectuel, dont la finalité est de produire et de reproduire le « stock » de capital humain (Gherardi, 2011). Dans les pays de l'OCDE, le rendement public net de l'investissement dans une formation tertiaire dépasse 50 000 USD en moyenne par étudiant. En outre, les facteurs incitant les individus à poursuivre leur formation sont susceptibles de se multiplier dans les années à venir : par exemple, les coûts d'opportunité de l'éducation diminuent à mesure que les difficultés à trouver un emploi augmentent et les coûts d'opportunité ou le manque à gagner pendant les études ont tendance à constituer la composante de coût la plus importante pour les étudiants (sauf aux Etats-Unis où les frais de scolarité sont élevés).

Le niveau de formation sert souvent d'indicateur pour rendre compte du capital humain s'entrainer du niveau de compétence de la population et de la main-d'œuvre. La mondialisation et le progrès technologique ne cessant de modifier les besoins du marché du travail mondial, la demande d'individus qui possèdent des connaissances plus vastes, des savoir-faire plus spécialisés, continue d'augmenter (OCDE(12), 2012, p. 30).

La diminution des coûts d'opportunité renforce également l'attrait de l'investissement privé dans l'éducation et, étant donné que les personnes les plus qualifiées sont aussi celles qui ont le plus de chances de travailler, on assiste à une augmentation de la valeur de l'éducation. Enfin, l'obtention d'un diplôme et l'entrée sur le marché du travail en période de récession économique risquent de devenir plus difficiles à une époque où les employeurs réduisent l'embauche et les jeunes diplômés se voient donc contraints d'entrer en concurrence avec des travailleurs plus expérimentés (OCDE(2009), 2009, p. 15).

Une mise à jour de ces travaux, confirme l'impact sur la croissance aussi bien d'une augmentation du nombre d'années d'études (effet d'accumulation) que du nombre d'années d'études lui-même (effet de niveau). L'effet du nombre d'années d'études, bien que dépendant de la fréquence des observations (à cause vraisemblablement de l'existence d'erreurs de mesure) est proche du rendement microéconomique (Aghion, 2004, p. 17).

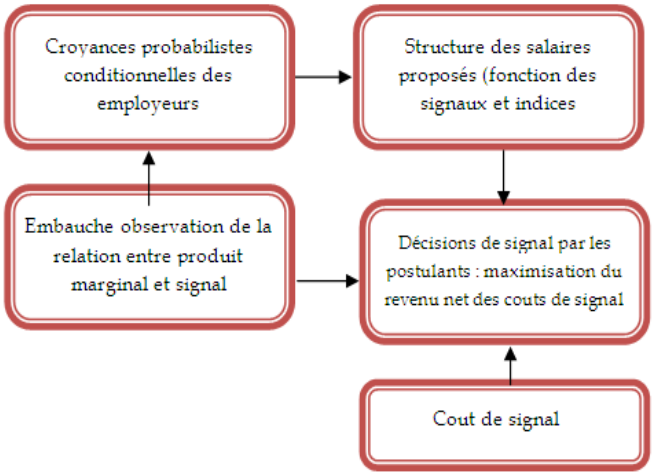
1-6.LA THEORIE DU FILTRE ET DU SIGNAL

Les théories ***du filtre*** (ARROW, 1973) et du ***signal*** (Spence, 1981) insistent sur une des limites de la logique de la théorie du capital humain. L'éducation est un ***signal*** pour les entreprises qui embauchent. Pour Thurow (1975), le diplôme est le signal le plus direct de la capacité d'apprentissage et de l'adéquation de l'individu au poste de travail. La formation sera valorisée de différentes façons selon que l'on se trouve dans une génération à fort ou a faible (CHARLOT, 1997).

Les employeurs peuvent utiliser les diplômes comme des signaux ou comme des « moyens de sélection » pour repérer les aptitudes innées et la motivation, qui ne sont pas nécessairement le résultat de la formation (Spence, 1973). Autrement dit, les gains associés à ces diplômes peuvent refléter en partie ces aptitudes préalables plutôt que la valeur ajoutée par le diplôme. On parle dans ce cas de « signalisation ». Il ne fait guère de doute que ce processus contribue à expliquer les écarts de salaires fondés sur le niveau d'études, mais son importance globale demeure controversée (OCDE(2001), 2001, p. 29).

La théorie du signal soulève donc la question de la crédibilité d'où la nécessité de disposer d'une certaine quantité d'informations sur la productivité du salarié. M. Spence (1973) montre donc que l'éducation n'a pas d'effet sur la productivité de l'agent. En appliquant cette théorie au rôle de l'enseignement supérieur, Spence prouve que l'éducation est un motif pour justifier la productivité des produits du cycle supérieur. Les théoriciens du signal considèrent que l'éducation est un moyen susceptible d'accroitre la productivité des agents. L'approche du signal postule donc, que l'éducation n'ajoute en rien aux individus ; elle servirait juste à révéler les différences existant entre les agents.

Figure 2 : Feed back informationnel sur le marché du travail (Spence (1973))



Source : Poulain Edouard (2001), « LE CAPITAL HUMAIN, d'une conception substantielle à un modèle représentationnel », In : Revue économique. Volume 52, n° 1, p100

Les entreprises comme les salariés utilisent l'éducation comme un signal d'une aptitude élevée, les entreprises en proposant des salaires plus élevés pour les diplômés, les salaries en recherchant de tels diplômes. La problématique de Spence est bien résumée dans le schéma qu'il en donne (figure 2), le modèle analyse le processus d'apprentissage d'un employeur. Celui-ci, face à l'incertitude sur la productivité des salariés, se fonde sur des signaux et des indices : études, emploi actuel, race, sexe, etc. Spence nomme indices les caractéristiques non modifiables et signaux les caractéristiques modifiables. « Après un temps d'embauche l'employeur apprendra les capacités productives de l'individu. » A un instant donné, l'employeur dispose donc d'un ensemble de croyances sur la base desquelles il assigne une valeur à un employé potentiel. Ces croyances sont traduites dans une grille de salaires qui est fonction des caractéristiques observables. Les futurs employés vont, à leur tour, observer cette hiérarchie des salaires proposés, et acquérir (à un cout donné mais nécessairement fonction décroissante de la productivité) les signaux pertinents en fonction de leurs dotations et préférences, le système opère en boucle selon la figure (Edouard, 2001, p. 100).

La théorie du signal, concurrente à la logique du capital humain présume que le rôle du système éducatif est de servir de « signaux » aux entreprises. Pour les analystes du signal, l'éducation ne sert qu'à « signaler » les individus les plus performants à des employeurs incapables de se faire une idée sur la productivité des salariés préalablement à leur embauche (hypothèse d'information imparfaite) (Youssouph, 2010, p. 17).

2. ETUDE EMPIRIQUE

2-1.LE MODELE DE SOLOW AVEC CAPITAL HUMAIN (EDUCATION)

Mankiw, Romer et Weil [1992] (Mankiw, Rome, & Weil, 1992) se sont proposé d'intégrer dans le modèle de Solow, l'évolution de la qualité de la main-d'œuvre afin de mieux rendre compte du déroulement de la croissance économique. Ceci se justifie par le fait qu'on peut accroître le capital humain en investissant dans le système éducatif, dans le système de santé, etc. Leur analyse part de la thèse selon laquelle l'accumulation du capital physique ne suffit pas (dans le modèle de Solow) pour expliquer la disparité des performances économiques. Et de ce fait Deux types de capital sont alors inclus : le capital physique et le capital humain. On obtient une fonction Cobb-Douglas de la forme(20) (Boccanfuso, 2009, p. 37) :

$$y(t) = K(t)^{\alpha} H(t)^{\beta} (A(t)L(t))^{1-\alpha-\beta}$$

$$1\rangle\alpha\rangle 0 \; et \; 1\rangle\beta\rangle 0$$

K : représente le capital physique,

H : le capital humain,

L : le travail et A le progrès technique.

2-2.PRESENTATION DU MODELE

Ce travail s'inspire du modèle de croissance néoclassique développé par Islam (1995) qui permet de bénéficier des avantages de l'analyse en panel dont l'un est la prise en compte à la fois des effets temporels et individuels. Le modèle d'Islam (1995) est essentiellement une spécification du modèle de Mankiw *et al.* (1992) mais sur des données de panel. Mankiw *et al.* (1992) quant à eux ont repris les fondements du modèle de Solow (1956) (SOLOW, 1956), dans lequel ils incorporent le concept du capital humain. Deux types de capital sont alors inclus : le capital physique et le capital humain. La fonction de production est du type Cobb-Douglas.

Dans notre travail nous prendrons des intervalles de temps de cinq ans comme dans Islam (Islam, 1995) (1995). En considérant la période de 1990 à 2015, nous aurons six (06) dates pour chaque pays. (1990. 1995. 2000. 2005. 2010.2015), lorsque t=1990, alors t-1=1985 etc.

$$ln(y_i^*) = \alpha + \beta_1 ln(s_{ki}) + \beta_2 ln\left(h_i^{prim}\right) + \beta_3 ln(h_i^{sec}) + \beta_4 ln\left(h_i^{sup}\right) + \varepsilon_{it}$$

Tableau 1 : les variables du modèle

variables	Définition
Ln (y)	Le PIB réel par tète noté (***RGDPCH***)
Ln (ski)	l'investissement dans le PIB réel
Ln (h^{prim})	le nombre moyen d'années d'étude de la population âgées de 25 ans et plus.(primaire)
Ln (h^{sec})	le nombre moyen d'années d'étude de la

	population âgées de 25 ans et plus.(secondaire)
Ln (h^{sup})	le nombre moyen d'années d'étude de la population âgées de 25 ans et plus. (supérieure)

2-3.DESCRIPTION DES DONNEES DE L'ANALYSE EMPIRIQUE

Afin de collecter les informations nécessaires pour notre étude empirique nous somme basés sur différent base de donné :

- de la Penn World Table V6.3 (Aten, 2006) : nous avons utilisé les données suivantes :
  - le PIB réel par tète noté (*RGDPCH*);
  - la part de l'investissement dans le PIB réel par tète noté $_{ki}$
- de la base de données de Barro et Lee **(Barro R. & J.W. Lee v. 1.3, 04/13)** les séries sur : le nombre moyen d'années d'études de la population âgées de 25 ans et plus.

2-4.RESULTAT DE L'ESTIMATION DE L'EQUATION DE PRODUCTIVITE

-LE MODELE A EFFETS FIXES : L'application du modèle à effets fixes sous STATA *v.12* pour notre deuxième modèle nous donne les résultats suivants :

Tableau 2 : la régression avec les effets fixes

Variable	Effets Fixes
Constante	5.221863 (0.000)
KI	0.3246285 (0.006)
Prim	0.0549007 (0.578)
Sec	0.6019121 (0.000)
ter	-0.0299126 (0.786)
R^2	0.8163
Nb.obs	42
NB. Groups	07

Source : élaboré par le chercheur à partir des Output du programme STATA v.12

Les résultats montrent que les coefficients associés au (prim, ter) et à la croissance sont statistiquement non significatifs au seuil de 5% car leur p-value est inférieur à 0,05. Au contraire que l'éducation secondaire avec 60% de contribution signifiante.

-LE MODELE A EFFETS ALEATOIRES : pour les résultats du test des effets aléatoires sur notre échantillon avec la prise du proxy du capital humain se traduisent par le tableau suivant :

Tableau n°3: la régression avec les effets aléatoire

Variable	Effets Aléatoires
Constante	4.60796 (0.000)
KI	0.3182308 (0.001)
Prim	0.1027395 (0.040)
Sec	0.7240079 (0.000)
ter	-0.1375627 (0.160)
R^2	0.8043
Nb.obs	42
NB. Groups	07

Source : élaboré par le chercheur à partir des Output du programme STATA v.12

Les résultats d'estimation du modèle à effets aléatoires semblent efficaces par apport à ceux obtenus par le modèle à effets fixes. En fait, les coefficients associés à la décomposition du capital humain (ki, prim, sec) sont significatifs au seuil conventionnel de 5%, mais pour l'effet des années de supérieur pour notre échantillon est négative (-0.137).

-L'ESTIMATION AVEC MOINDRES CARRES GENERALISES (MCG)

Avec la correction de la corrélation et de l'hétéroscédasticité l'estimateur avec des Moindres Carrés Généralisés (MCG) sera pertinent pour notre modèle de régression.

Tableau n°4: la régression MCG avec correction

Variable	Effets Fixes
Constante	3.881349 (0.000)
KI	0.2072307 (0.000)
Prim	0.5487719 (0.000)
Sec	0.7827859 (0.000)
ter	-0.1804154 (0.000)
Nb.obs	42
NB. Groups	07

Source : élaboré par le chercheur à partir des Output du programme STATA v.12

L'estimation avec le MCG est performante pour notre modèle car, tous les coefficients associés au capital physique, les années primaire, secondaire et supérieur sont statistiquement significatives au seuil de 5%, sauf

pour les années supérieures la contribution est négative. Pour la éducation secondaire est significatif et avec contribution 78% el primaire 54% dans la croissance économique. On constate dans le troisième modèle (MCG) que non seulement le coefficient des années primaire et secondaire augmente (ils sont passés : pour le primaire de 10% à 54%, le secondaire de 72% à 78%), mais qu'il devient toujours significatif, ce résultat démontre le rôle que joue le system éducatif sur la relation capital humain croissance. L'estimation avec MCG à qualifier le rôle positif de l'éducation secondaire et primaire dans le processus de la croissance

Ses résultats confirment l'idée proposée par Nelson et Phelps, c'est que les taux de croissance de la productivité sont positivement corrélés avec le nombre d'individus qui ont suivi des études secondaires. Pour Barro et Lee (1997) la relation éducation croissance s'articule sur un point essentiel c'est que Les études secondaires et supérieures sont des déterminants de la croissance économique. D'une façon générale, le cycle secondaire offre en plus de l'enseignement général, des programmes techniques et professionnels qui visent à acquérir des compétences qui favorisent l'insertion dans la vie active. La relation éducation croissance est positivement améliorée, pour cela il faut mettre l'accent sur la nécessiter d'investir de façon massive dans l'éducation de ces pays, afin d'accélèrent le développement et le rattrapage des pays développés.

Le capital physique expliquerait un peu prés 20% de la croissance, Ce que nous a admis à dire que les facteurs physiques (infrastructures publiques et investissements physiques) sont indispensables pour le développement économique et social des pays de notre échantillon et qu'elles sont prioritaires pour la croissance de ces pays. Et de l'autre côté on a l'éducation qui apparaît comme un catalyseur des investissements. L'émergence des économies dépend de leur intérêt pour l'éducation. Dans cette optique, ces pays doivent travailler à bâtir une véritable économie du savoir basée sur des établissements d'enseignement et de recherche scientifique.

CONCLUSION

la problématique posée c'est comment l'éducation peut constituer un élément fondateur de la croissance et du développement économique dans un pays ayant un niveau faible de développement. De toute façon les modèles de croissance endogène mettre l'accent sur l'explication du progrès technique par les facteurs de qualité de la main-d'œuvre. Les résultats obtenus et comme suite :

- on conclut que le modèle de Solow nous a permis de bien expliquer les données de notre échantillon de 07 pays Arabes et sur la période (1990 – 2015);
- les résultats confirment l'idée proposée par Nelson et Phelps, Barro et Sala-I-Martin (1994), Barro et Lee (1997) que le nombre d'étudiants dans l'enseignement secondaire exerce un effet significatif sur

le taux de croissance et ça nous a menés que les années d'études secondaires sont des déterminants de la croissance économique dans les pays de notre échantillon;

- les résultats confirment l'idée proposée par Nelson et Phelps, Barro et Sala-I-Martin (1994), Barro et Lee (1997) que les études secondaires et supérieures sont des déterminants de la croissance économique;
- le capital physique expliquerait un peu prés 20% de la croissance et les autres facteurs le 80% restant. Ce que nous a admis à dire que les facteurs physiques (infrastructures publiques et investissements physiques) sont indispensables pour le développement économique et social des pays de notre échantillon et qu'elles sont prioritaires pour la croissance de ces pays;
- nous pourrons affirmer que l'éducation est un moteur essentiel de la croissance et de là du niveau de revenu des individus. Puisque la décomposition du nombre moyen d'années d'études en années d'études passées au niveau primaire, secondaire et supérieur, dans notre modèle nous a montré le rôle positif de l'éducation.

REFERENCES

1-Aghion, P. e. (2004). Éducation et Croissance. *La Documentation française,paris* .

2-Alain CHAMAK, C. F. (2006). *LE CAPITAL HUMAIN.* paris: Edition LIAISONS.

3-Altinok., N. (2006). Capital humain et Croissance : l'apport des enquêtes internationales sur les acquis des élèves. *Publique Economie, IREDU* , pp. 177-209.

4-ARROW. (1973). Higher education as a filter. *Journal of Public Economics* , pp. 2 (3), 193-216.

5-Aten, H. e. (2006). *le Penn World Table (PWT) version 6.3*. Récupéré sur https://pwt.sas.upenn.edu/php_site/pwt_index.php

6-Boccanfuso, D. (2009). Capital humain et Croissance : Evidences sur données des pays africains. *Université de Sherbrooke* .

7-CHARLOT, S. (1997). *La relation éducation-croissance : apports théoriques récents et tests empiriques.* UNIVERSITE DE BOURGOGNE.

8-Dorothée Boccanfuso D, S. L. (2009). Capital humain et Croissance : Evidences sur données des pays africains. *Université de Sherbrooke* , pp. pp37-38.

9-Edouard, P. (2001). LE CAPITAL HUMAIN, d'une conception substantielle à un modèle représentationnel. *Revue économique* , pp. Volume 52, n° 1,p100.

10-Gherardi, P. B. (2011). *Dictionnaire de l'économie.* Larousse.

11-Islam. (1995). Growth Empirics: A Panel Data Approach. *Quarterly Journal of Economics* , pp. 110(4), 1127-70.

12-Mankiw, Rome, & Weil. (1992). A Contribution to the Empirics of Economic Growth. *Quaterly Journal of Economics* , pp. vol. 107, 407-437.

13-mondiale, b. (s.d.). *worldbank.org*. Consulté le 2015, sur http://donnees.banquemondiale.org/theme/education

14-OCDE. (1996). *Mesurer le capital humain: Vers une comptabilité du savoir acquis.* paris.

15-OCDE(2001). (2001). *Du bien-être des nations : le rôle du capital humain et social.* OCDE.

16OCDE(2009). (2009). *Regards sur l'éducation 2009.* OCDE.

17-OCDE(2012). (2012). *Regards sur l'éducation 2012.* OCDE.

18-OMD, R. (2012). *Évaluation des progrès accomplis en Afrique dans la réalisation des objectifs du Millénaire pour le développement.*

19-SOLOW, R. (1956). A Contribution to the Theory of Economic Growth. *Quarterly Journal of Economics* , pp. 70, 65-94.

20-Varlez, N. Z. (2004). Développement durable : modes de production et capital humain. *WORKING PAPER, Bureau fédéral du Plan, Bruxelles* , pp. 22-04.

21-Youssouph, B. (2010). Analyse du capital humain : diagnostic des dépenses d'éducation au Sénégal. *Université du sud Toulon-Var* .

22- Guillard, A., & Josse, R. (2010). Le capital humain en gestion des ressources humaines : éclairages sur le succès d'un concept. *Management & Avenir* .

ANNEXES

Annexe 01 : Liste des pays de notre échantillon

Pays	Années	Ln (y)	Ln (ski)	Ln (h^{prim})	Ln (h^{sec})	Ln (h^{sup})
Algérie	1990	2.14259891	1.2674865	1.22136672	0.97551673	0.1142913
	2015	2.15034094	1.24454217	1.2155392	1.17577001	0.52696216
Egypte	1990	2.0591341	0.96440191	1.01660662	1.09584989	0.41694735
	2015	2.10367935	1.00110803	0.96217987	1.23642989	0.55415299
Maroc	1990	2.04853497	1.24588094	0.91947443	0.84259585	0.38066368
	2015	2.06757279	1.26324869	1.04471248	0.9768419	0.67155264
Jordan	1990	2.09973434	1.3444316	0.99721182	1.1575765	0.89402563
	2015	2.10410165	1.30714476	0.88538498	1.29023242	1.00423263
Iran	1990	2.15373748	1.29646709	0.99770194	1.11303104	0.42268683
	2015	2.18510341	1.22993291	1.13099558	1.25046082	0.81056762
Tunisie	1990	2.11002062	1.20502324	1.157185	1.01454545	0.26875367
	2015	2.14102055	1.20619216	1.21370001	1.14718381	0.59867101
Syrie	1990	2.00676048	0.84295341	0.97975376	0.87201455	0.0171743
	2015	2.0536456	0.8843027	0.92322497	1.04496484	0.21548726

Les relations Maroco-Africaines à l'ère de la pandémie du covid-19

The Morocco-African relations in the era of the covid pandemic-19

Youness Maleh
Doctorant à l'Université Mohammed V de Rabat
Faculté des sciences Juridiques économiques et sociales -Salé-
E-mail : youness_maleh@um5.ac.ma
Youness Dabnichi
Doctorant à l'Université Hassan I de Settat
Faculté des sciences Juridiques économiques et sociales -Settat-
E-mail : y.dabnichi@uhp.ac.ma

Abstract:

Everyone now agrees that the world has suffered heavy loss of life as a result of the Corona pandemic, which has cost millions of lives around the world, especially in developed countries where fatal cases are high compared to a country without a developed health system such as the African countries that are on the growth path, because Africa is suffering today Both are due to this epidemic, neither in terms of mortality nor in terms of the impact of this pandemic on the economy and the unemployment rate which will increase exponentially. Therefore, we will try through this article to simplify our hand on the characteristics and number of this virus on the African continent, and on the reality of Afro-Moroccan relations in particular. By virtue of this pandemic.

Keywords: Corona virus - Africa - Afro-Moroccan relations - Morocco - statistics - Morocco - Afro-Moroccan relations

Résumé:

Tout le monde s'accorde aujourd'hui à dire que le monde a subi de lourdes pertes en vies humaines à la suite de la pandémie de Corona, qui a coûté la vie à des millions de personnes dans le monde entier, en particulier dans les pays développés où le nombre de cas mortels est élevé par rapport à un pays sans système de santé développé comme les pays africains qui sont sur le chemin de la croissance, car l'Afrique souffre aujourd'hui Les deux sont dus à cette épidémie, ni en termes de mortalité, ni en termes d'impact de cette pandémie sur l'économie et le taux de chômage qui augmentera de façon exponentielle. C'est pourquoi, nous allons essayer à travers cet article de simplifier notre main sur les caractéristiques et le nombre de ce virus sur le continent africain, et sur la réalité des relations afro-marocaines en particulier. En raison de cette pandémie.

Mots-clés : Afrique - Corona virus - Maroc - relations afro-marocaines - statistiques.

Introduction:

Les relations du Maroc avec l'Afrique commencèrent déjà avant l'indépendance (avec la lutte solidaire, sous le Roi Mohammed V, aux côté de l'Afrique subsaharienne, contre le colonialisme) mais se concrétisèrent au lendemain des indépendances. Ainsi, en 1961, sous les auspices de Mohammed V se tint à Casablanca (avec les dirigeants progressistes africains tels que Sékou Touré) une conférence dont l'objectif était de construire une Afrique forte face à l'impérialisme occidental et à la mondialisation. 1963 sera marquée par la création de l'Organisation de l'Unité Africaine (OUA).

Cette relation Maroc-Afrique Subsaharienne fut consolidée par les Rois successifs. Ainsi, le Roi Hassan II, conserva le même engagement panafricain, en considérant que l'Afrique subsaharienne était la Racine de l'Arbre marocain, même lorsque son pays quitta l'Organisation de l'Unité Africaine (OUA) au début des années 1980.

Le Maroc n'a cessé depuis son indépendance de réaffirmer son identité africaine en plaçant le continent au cœur de ses choix stratégiques. Il a toujours accordé une importance primordiale au développement de ses relations avec ses confrères africains à travers la consolidation de ses relations politiques et l'établissement de partenariats diversifiés et féconds, fidèle en cela aux liens historiques profonds qu'il entretient avec ses pays.

Durant la dernière décennie, le Maroc a opté en particulier pour le renforcement de ses liens avec l'Afrique subsaharienne à travers la négociation et la conclusion de plusieurs accords commerciaux de type classique ou à caractère préférentiel avec plusieurs pays africains. Une telle initiative visait tout autant à renforcer et à consolider les parts de marché acquises qu'à diversifier l'éventail des débouchés extérieurs.

Ainsi que le grand retour du Maroc à l'union Africaine donne un nouveau souffle pour la diplomatie économique marocaine dans ce continent qui est en mouvement et ne cesse pas de se développer, donc l'économie marocaine à travers ses différents acteurs doit bénéficier de cette nouvelle ouverture sur Afrique.

Aujourd'hui, on voit que les relations historiques et les liens de fraternité du Maroc avec les pays africains à l'ère du Coronavirus ont connu un changement et surtout une évolution qui a touché plusieurs secteurs. Notamment, les échanges commerciaux, les aides au niveau de R&D….. , et surtout des appuis, assistantes dans le secteur sanitaire pour un certains nombre des pays africains.

Afin de mieux comprendre et analyser de prêt la situation sanitaire critique qui touche le continent Africain, ainsi que le Maroc et bien interpréter les actions menées par le Maroc pour apporter de l'aide à son continent d'appartenance. On est obligé de passer par ces différentes questions citées ci-dessous, qui feront l'objet et axes principaux de notre article.

Axe 1 : Une lecture et présentation de l'état de l'épidémie de Corona au Maroc et aux pays africains ;

Axe 2 : les relations afro-marocaines à l'ère du coronavirus ;

Axe 3 : Résultats et discussions : Analyse du secteur de la santé africain et les mesures adoptées par les pays africains pour mettre fin à cette pandémie.

- **Définition du covid-19 :**

Le coronavirus 2019 ou Covid-19 (CoronaVirus Infectious Disease 2019[1]) est une maladie infectieuse émergente de type zoonose virale causée par la souche de coronavirus SRAS-CoV-2. Les symptômes les plus courants sont la fièvre, la toux et la détresse respiratoire et, plus rarement, un syndrome de détresse respiratoire aiguë qui peut entraîner la mort, en particulier chez les personnes fragiles en raison de l'âge ou de comorbidités. Une autre complication potentiellement mortelle est une réponse exacerbée du système immunitaire inné (choc cytokinique).

Il existe un taux élevé de formes asymptomatiques. La transmission interhumaine se fait principalement par les gouttelettes respiratoires[2], les postites comme la grippe saisonnière, en particulier lors de la toux et des éternuements, ou par contact manuel avec une surface contaminée suivi d'un contact des mains sur le visage (bouche, nez, yeux, pas la peau). La période d'incubation dure généralement de deux à quatorze jours, voire vingt jours (cinq jours en moyenne).

Le ministère marocain de la santé annonce, dans un mémo aux professionnels de la santé, une mise à jour des définitions des cas possibles de covid-19, des cas confirmés et des critères de guérison. Les principaux changements sont mis en évidence en gras.

Certes, nous ne pouvons pas trouver une définition acceptée par tous, sauf que ce virus se propage très rapidement et est trop difficile à contrôler.

Axe 1 : Une lecture et présentation de l'état de l'épidémie de Corona au Maroc et aux pays africains ;

Assurément que l'épidémie est universelle et a touchée presque le monde entier, chaque pays a pris et a mis en place des mesures préventives et nécessaires pour ralentir le rythme de propagation et surtout pour protéger leurs peoples et mettre fin à ce virus mortel.

A cet égard, le Maroc a été l'un des premiers pays africains qui ont connu cette épidémie et il a pris des actions courageuses au temps idéal pour ralentir le rythme de propagation et pour ne pas épuiser le système sanitaire du pays.

[1] Societe Francaise de Virologie - société savante dédiée à la virologie" [archive] (consulté le 19 avril 2020).

[2] Mia Jankowicz, More people are now in "Lockdown" Than were alive during word war II, Business insider, 25 March 2020: https://www.sciencealert.com/one-of-the-word-s-population-are-now-restricted-in-where-they-can-go

Ainsi que le Maroc est le seul pays arabe et africain qui participe à l'alliance mondiale pour combattre le virus covid-19. Cette adhésion fait suite à l'insistance de grands pays pour partager et bénéficier de l'expérience du Maroc dans ce domaine.

Toutes ces actions menées et réussies jusqu'à présent par le Maroc, poussent les pays africains à convoiter et suivre le modèle marocain pour mieux se sortir de cet état critique.

1.1. Covid-19 au Maroc, entre mesures de précaution, actions menées et mettre l'expérience marocaine au service des pays africains :

Le Maroc grâce aux hautes instructions du Roi Mohamed 6 qui a accordé des subventions aux personnes et aux employés qui ont perdu leur emploi dans cette période. Nous pouvons souligner ici que le roi a déjà nommé une commission spécialisée pour donner une nouvelle vision du nouveau modèle de développement au Maroc, cette commission est appelée aujourd'hui à agir efficacement dans le processus de prévention, d'assistance et surtout à introduire un élément essentiel à ce nouveau modèle qui est les situations de crise qui peuvent ralentir le rythme du développement au Maroc. Mais ce n'est le temps d'en penser, il faut protéger le people marocain c'est l'objectif suprême de sa Majesté le Roi M6.

Aujourd'hui, le Maroc a un besoin urgent de prise de conscience, une prise de conscience de la communauté mondiale, et non pas des idées négatives, triviales et réactionnaires qui non seulement détruiront son propriétaire, mais accéléreront le massacre de milliers de personnes avec lui, cette falsification des esprits, en commençant par les échelles, en s'engageant dans des formalités inutiles et en se tenant sur les ruines de problèmes qui n'offrent pas ou ne retardent pas C'est le pire symptôme d'une maladie arabe terminale, qui se propage à tous les niveaux et se reflète dans tous les comportements et politiques. Seules des générations de personnes aux pieds nus, vivant sur des contours mentaux et une incompétence spirituelle, nous parviennent, leurs efforts sont vains, il n'en reste rien.

Il est à noter que des foyers familiaux sont apparus au Maroc en mars dernier. Des grappes ont également été enregistrées ces dernières semaines dans les usines.

Ce qui nous a rendus fiers, étant d'abord Africains et Marocains, c'est que ces pays développés ont chaleureusement applaudi les mesures et les actions prises par le Maroc pour faire face à cette pandémie, dont les plus importantes sont les suivantes :

- Le roi Mohamed 6 a préféré son peuple à l'économie du pays et cette action restera gravée dans la mémoire du Maroc et d'autres peuples qui ont trop apprécié cette action historique menée par Sa Majesté ;

- Mesures de précaution, contrôle plus strict des voyageurs à destination et en provenance du Maroc ;

- L'annulation des lignes aériennes entre le Maroc et certains pays pour mieux contrôler les voyageurs venant au Maroc par les différents ports et aéroports du Royaume ;

- La fermeture des écoles publiques et privées, des cafés, des restaurants, des hammams.... et de tous les lieux qui constituent un danger pour la santé générale du peuple marocain ;

- La création du Fonds de gestion de la pandémie qui aidera et soutiendra plusieurs secteurs, dont l'action la plus importante est d'aider les personnes qui ont partiellement ou totalement perdu leur emploi et surtout l'achat de lits et d'équipements médicaux pour renforcer l'infrastructure des hôpitaux marocains ;

- l'adoption d'une nouvelle stratégie qui consiste en l'étude et le travail à distance ;

- L'augmentation du degré de surveillance des usines qui n'ont pas cessé leurs activités ;

- L'application stricte de la stratégie de quarantaine dès les premiers jours de la pandémie ;

- Les médecins civils travaillent en collaboration avec les médecins militaires pour aider à faire face à la pandémie,

- La construction d'un hôpital compagnon en trop peu de temps et qui est le plus grand hôpital du continent

- La création de tentes équipées de lits et de matériel médical de haute qualité dans les villages éloignés

- La production d'appareils respiratoires par des chercheurs marocains à un coût très minime et répondant aux normes internationales.

Même l'Organisation mondiale de la santé a apprécié tout ce qui est fait par notre pays et a ajouté que le Maroc a tous les moyens d'être à la hauteur des attentes de l'OMS et surtout d'être un exemple pour les autres pays qu'ils soient européens ou africains, l'OMS à travers son porte-parole a ajouté que le Maroc n'a pas négligé le rôle joué par ce dernier, le Maroc a chaleureusement applaudi les conseils de l'organisation qui vont dans le sens de la protection des peuples et que les peuples viennent au premier plan de leurs occupations. Nous reviendrons sur le point évoqué par le Maroc et les pays africains voisins qui attendent le soutien et l'aide du Maroc en ces temps difficiles.

1.2. Corona virus en Afrique:

Le premier cas de Covid-19 en Afrique est apparu en février 2020 en Égypte. 53 pays africains sur 54 sont désormais touchés par le coronavirus.

Moins impacté que le reste du monde, le continent africain fait face, lui aussi, à la propagation du Covid-19. Alors que l'Organisation mondiale de la santé (OMS) craint que l'Afrique ne puisse *"affronter"* la pandémie, les États prennent leurs dispositions.

Le directeur de l'Organisation mondiale de la santé a d'ailleurs appelé l'Afrique à *"se réveiller"* et à *"se préparer au pire"* face à la pandémie de Covid-19.

Ce 6 mai, le continent africain compte 1 972 décès confirmés et 16 549 guérisons pour 49 867 cas enregistrés, selon le Centre pour la prévention et le contrôle des maladies de l'Union africaine[3].

La première réaction des autorités Africaines réagissent, avec une palette de mesures allant de la fermeture plus ou moins complète des frontières jusqu'au confinement des populations en passant par des mesures partielles comme l'interdiction des regroupements, l'annulation des événements populaires, etc.

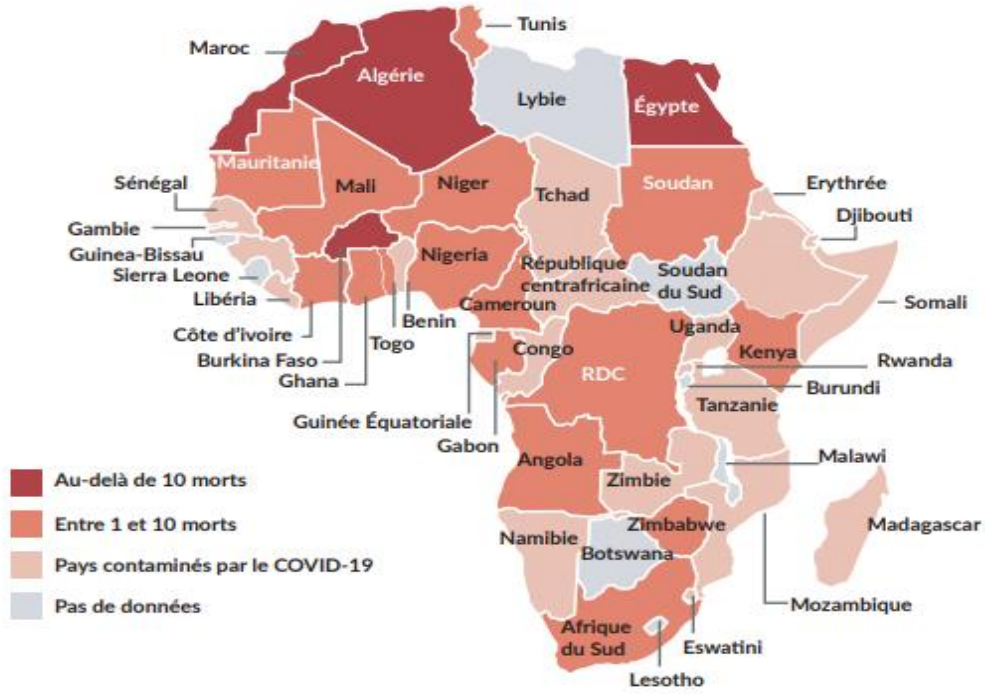
L'Afrique de plus en plus touchée par le nouveau coronavirus doit "se préparer au pire" selon l'OMS. Plus d'une quarantaine de pays du continent est désormais contaminée par le COVID-19, avec une forte augmentation ces derniers jours dans certains pays en particulier. Dans cet article qui est régulièrement mis à jour, nous faisons le point de la situation sur l'évolution de la maladie en Afrique, et comment les Etats s'organisent pour y faire face[4].

Évidemment, les questions clés sont celles du délai entre l'entrée de la maladie dans un pays et la prise de ces décisions, et celle de l'intensité de cette réaction. Chaque pays a ses spécificités, ses modes de vie plus ou moins favorables à la contamination rapide des populations. Les figures Ci-après pour une analyse les chiffres et les aspects de la pandémie en Afrique.

[3] information.tv5monde.com, Coronavirus en Afrique : quels sont les pays impactés ? consulté le 06/05/2020

[4] Fr.africanews.com, suivez l'évolution de la pandémie en Afrique, consulté le 28/04/2020

Figure 1 : le virus se propage en Afrique progressivement :



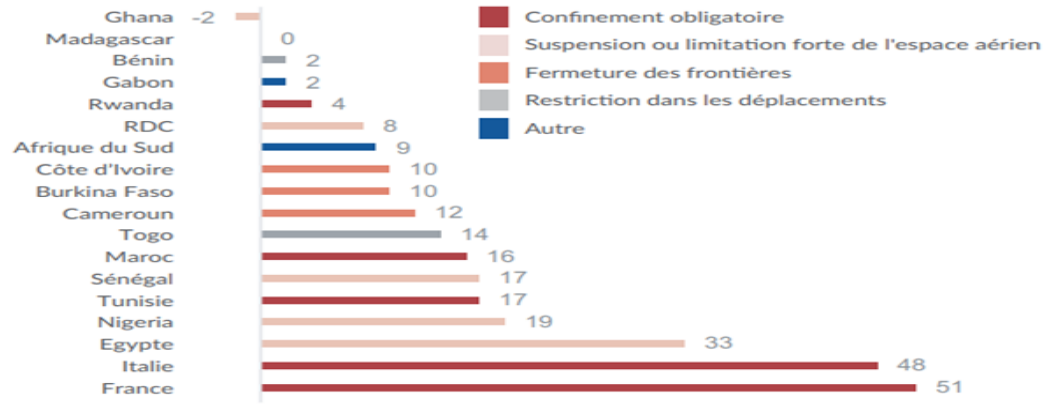
Source : OMC

L'arrivée du virus est la première phase de contagion silencieuse. Dans un premier temps, la maladie rentre dans le pays et y développe un ou plusieurs centres de contagion (« cluster »), sans aucune résistance des populations ou des autorités. On notera que tous les pays du continent sont d'ores et déjà entrés dans cette phase, puisqu'aucun ne semble épargné à ce jour.

Au début de crise économique et résistance au confinement. Nous anticipons une résistance rapide et forte au confinement en Afrique, où les populations ne peuvent se « payer le luxe » d'une inactivité, compte tenu de l'absence de filet sociaux et de l'incapacité pour les gouvernements d'assurer le soutien financier des populations. Un hiatus de plus en plus fort devrait ainsi se manifester entre des dirigeants privilégiant la lutte contre la crise sanitaire et des populations privilégiant la lutte contre la crise économique.

Dans les prochaines semaines, chaque pays trouvera son équilibre entre la dureté de ses mesures prophylactiques et le rythme plus ou moins contenu de la propagation de la maladie. Au-delà de cet immense facteur pessimiste que sera la résistance aux confinements de la part des populations, plusieurs facteurs d'optimisme existent cependant concernant la propagation du virus sur le continent.

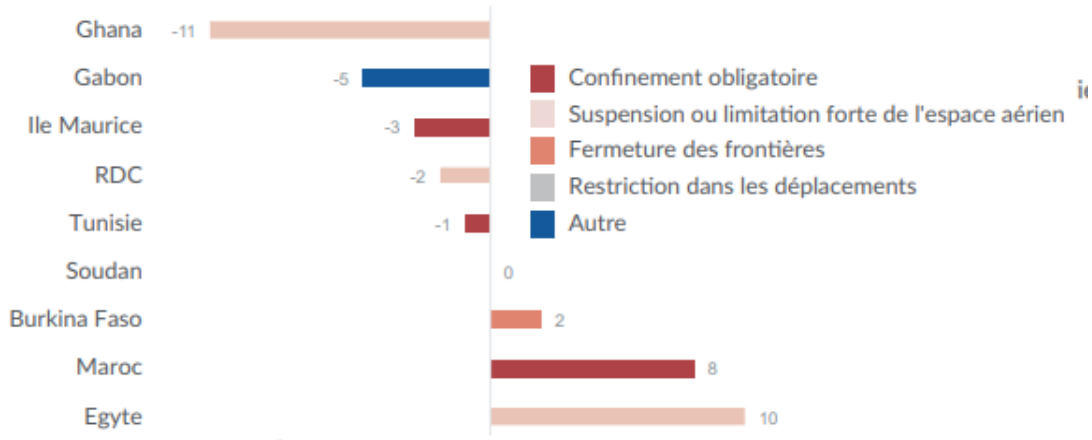
Figure 2: Nombre de jours entre le premier cas reporté de covid-19 par l'OMS et la dernière mesure mise en place par les Pays :



Source : OMS, France 24, BBC, Bloomberg, Le Monde, Investir au Cameroun, Xinhua News Agency et Gouvernement de la République du Bénin

Incontestablement, les autorités africaines ont fait preuve d'une réactivité remarquable face à la crise sanitaire. Le graphique ci-après détaille le délai de réaction et la nature de la réaction pour les pays qui ont mis en place des mesures depuis qu'ils ont déclaré leur premier cas.

Figure 3: Nombre de jours entre le premier décès reporté à l'OMS et la dernière mesure de sauvetage mise en place par le pays :



Source : OMS.

L'Algérie, qui détient le triste record des décès au 30 mars avec 31 morts, se distingue des pays africains en étant l'un des derniers à avoir mis en place un confinement pour contenir la propagation du virus. Ainsi, Le Maroc a été à la fois l'un des plus rapides et des plus énergiques dans sa réaction, imposant la suspension quasi-systématique des vols aériens et un confinement obligatoire de la population dès le 16ème jour, donc trois fois plus rapidement que l'Italie ou la France.

L'Afrique du Sud a déclaré l'état d'urgence dès le palier du 61ème cas franchi[5]. Le Ghana a imposé l'interdiction des rassemblements (conférences, funérailles, événements politiques, messes, …) pour 4 semaines dès le 16 mars[6] alors qu'à cette date le pays ne comptait que 6 cas[7]. Le 12 mars[8], le pays avait déjà interdit à toutes les personnalités officielles de voyager à l'étranger et avait annoncé un plan de $100 millions pour aider le pays à faire face à la pandémie (équipement, préparation d'infrastructure et sensibilisation du public).

Au Kenya, la réaction du gouvernement a été encore plus rapide. Alors que le premier cas a été dépisté le 13 mars 2020, les autorités ont demandé le traçage des 27 personnes qui ont été en contact avec le contaminé deux jours plus tard, puis ont annoncé le jour même, avec effet immédiat, la fermeture de toutes les écoles, la généralisation du télétravail et l'interdiction de tous les vols en provenance ou à direction des pays contaminés[9].

Au Bénin, seulement 2 jours après le premier cas de Covid-19, le gouvernement a publié une liste de 11 mesures allant de la limitation des frontières et la restriction de délivrance de visa à la suspension de toutes manifestations non essentielles. Le gouvernement a aussi mis en place des normes d'hygiènes fortes (port de masque obligatoire pour les chauffeurs des transports en commun) et mis à disposition des pharmacies et supermarchés des stocks de masques de protection dont les prix seront encadrés.

En Afrique subsaharienne, le Rwanda a été encore plus rapide en décrétant un confinement obligatoire 4 jours uniquement après avoir diagnostiqué le 1er cas. Dans cette même lignée de mesures préventives fortes, Madagascar qui compte actuellement zéro mort selon l'OMS a tout de même suspendu toutes les liaisons aériennes avec le monde. La réactivité des pays africains a ainsi permis de contenir la propagation du Covid-19 à moins de 5.000 cas détectés (dont 157 morts) au 30 mars 2020, soit un mois après le premier cas détecté. À titre de comparaison[10], sur la même période, l'Iran avait enregistré 35.408 cas détectés (dont 2.517 décès) et l'Italie battait tous les records avec 92.472 cas détectés (dont 10.023 morts).

Cette carte évolutive dresse le panorama en temps réel de l'état d'avancée de la maladie. Elle se concentre sur **trois variables** : le nombre de décès liés au virus, le nombre total de cas déclarés depuis le début de l'épidémie, et le nombre de guérisons recensées. En passant votre

[5] - Extrait de l'article « South Africa Declares Disaster as Coronavirus Cases Increase », Bloomberg, 2020.

[6] - Extrait de l'article « Coronavirus - Virus: Ghana schools closed, religious, sports activities chop ban to fight Covid-19 disease », BBC, 2020.

[7] - Extrait des « Situation Reports », OMS, 2020.

[8] - Extrait de « Deux premiers cas de Covid-19 au Ghana », Le Monde, 2020.

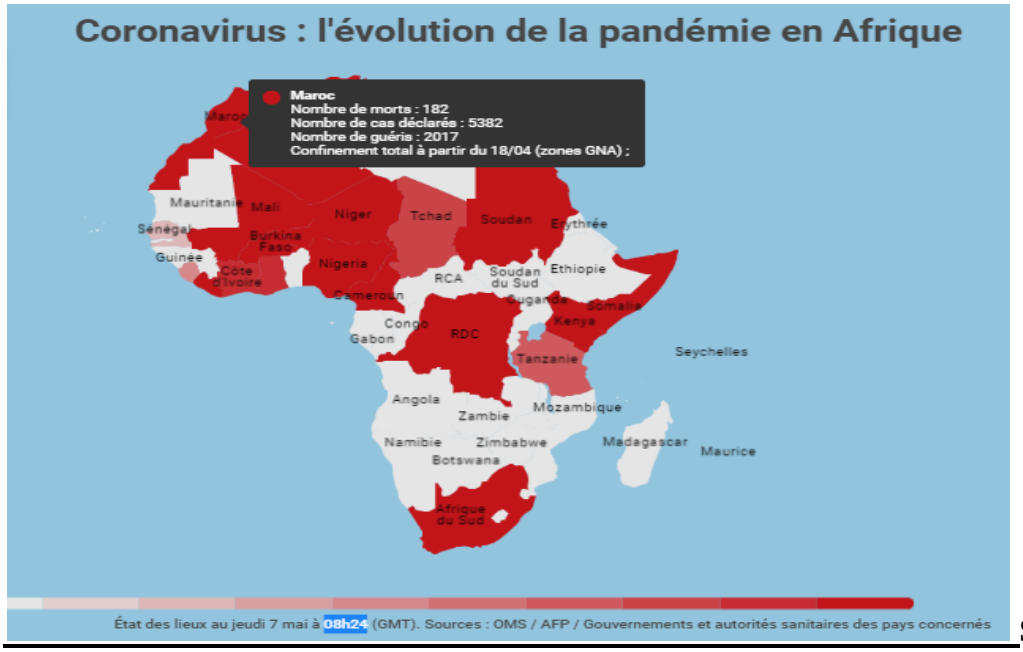
[9] - Seuls les citoyens du pays ou ceux avec des titres de séjours sont autorisés à se rapatrier. Extrait de l'article « Schools closed as Kenya, Ethiopia confirm more coronavirus cases », The Observer, 2020.

[10] - Données OMS.

souris sur chaque pays, vous pourrez visionner le détail de ces informations par pays, mais aussi les différentes mesures de restriction mises en place[11].

Nous avons choisi seulement 5 pays africains jugés clés pour connaître l'évolution du niveau de propagation du virus Covid-19 jusqu'au 07 mai 2020 à 08h24:

Maroc:



Source : OMS/AFP/Gouvernements et autorités sanitaires des pays concernés.

Le dimanche 5 avril, le ministère de la Justice a annoncé que le roi Mohammed VI a gracié plus de 5.000 détenus pour empêcher que le nouveau coronavirus ne contamine les prisons marocaines. Les détenus graciés ont été sélectionnés selon *"leur âge, leur état de santé, la durée de leur détention et leur bonne conduite."*

Les mesures de confinement obligatoire imposées jusqu'au 20 mai ont été renforcées avec un couvre-feu nocturne pendant le ramadan, selon un communiqué officiel du ministère de l'Intérieur

[11] information.tv5monde.com, coronavirus en Afrique : quel -sont les-pays impactés,

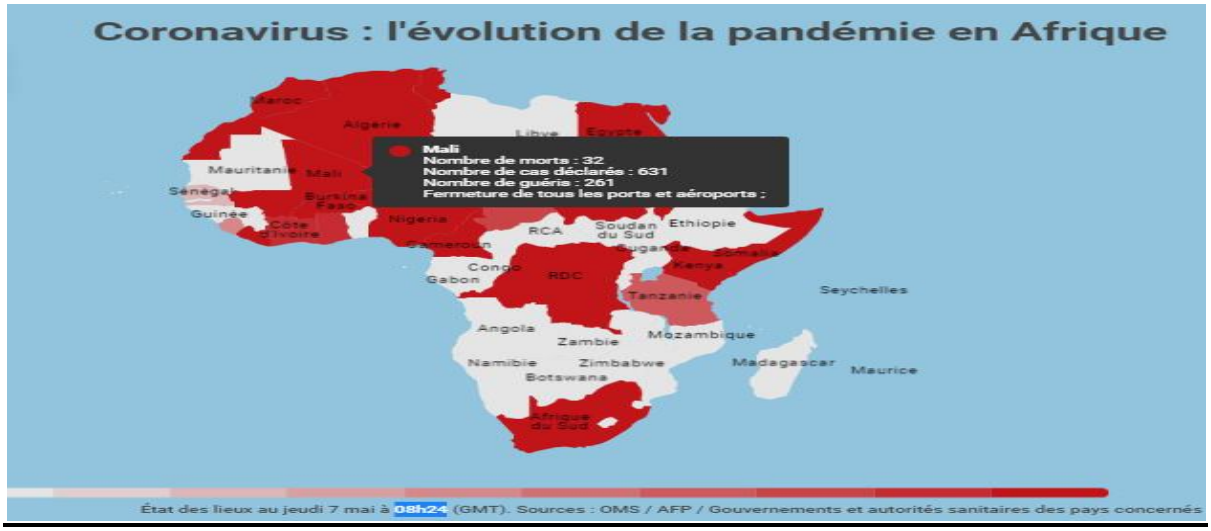
Ghana :



Source : OMS/AFP/Gouvernements et autorités sanitaires des pays concernés.

Le 5 mai, Ghana a enregistré 2719 cas de coronavirus ont été recensés dont 18 morts. Le président ghanéen Nana Akufo-Addo a annoncé un plan de 100 millions de dollars pour aider le pays à faire face à la pandémie. Tous les officiels ghanéens ont l'interdiction formelle de voyager à l'étranger. Les deux principales villes du pays, Accra et Kumasi sont en confinement depuis jeudi 9 avril pour deux semaines, une période qui risque d'être prolongée.

Mali:

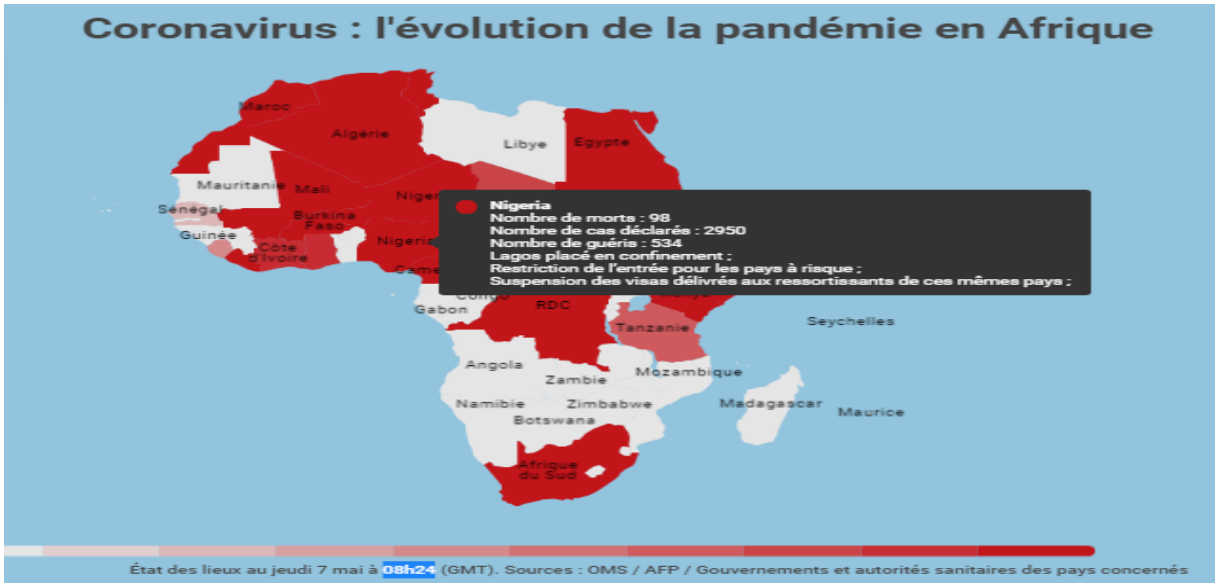


Source : OMS/AFP/Gouvernements et autorités sanitaires des pays concernés.

Le pays est passé de deux cas mercredi 25 mars à désormais 580 personnes infectées au 5 mai, dont 29 morts.

La situation est plus inquiétante dans le camp de Sénou, près de l'aéroport de Bamako, qui abrite un camp de réfugiés. Ils sont environ 800 ayant fuit les violences des groupes djihadistes au Sahel.

Nigeria:



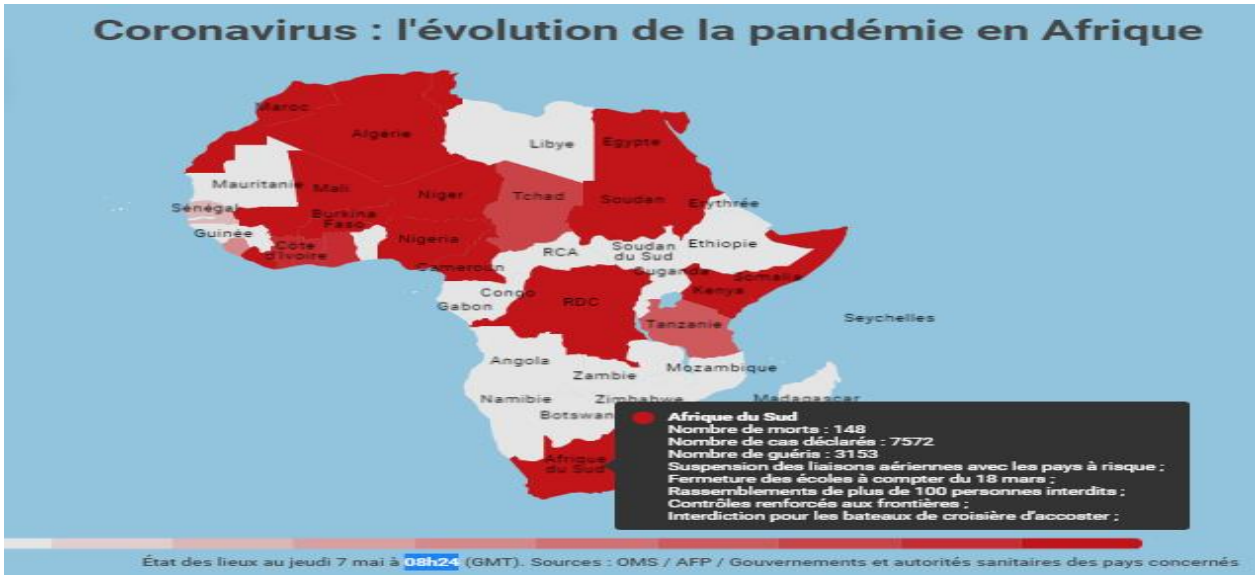
Source : OMS/AFP/Gouvernements et autorités sanitaires des pays concernés.

Le Nigeria enregistre 2802 cas confirmés de coronavirus dont 93 morts le 5 mai.

La première économie d'Afrique, largement dépendante du pétrole, pourrait bien subir de plein fouet les effets de l'épidémie mondiale en 2020. *"La conséquence, c'est qu'il y aura une baisse des revenus dans le budget, ce qui signifie une réduction de la taille du budget"*, a déclaré Zainab Ahmed, la ministre des Finances.

il y a aussi des études qui disent que le Coronavirus au Nigeria pourra faire risque d'une crise économique

Afrique du Sud:



Source : OMS/AFP/Gouvernements et autorités sanitaires des pays concernés.

L'Afrique du Sud est le pays le plus touché par le virus sur le continent africain. Il compte le 5 mai, 7220 cas de Covid-19 dont 138 décès.

Le pays a amorcé ce 1er mai un prudent déconfinement. Depuis minuit, un million et demi de personnes ont été autorisées à reprendre le travail, sous stricte protection sanitaire, dans des secteurs comme le bâtiment, le textile ou la maintenance. Mais l'essentiel des restrictions est resté en place.
Les mesures très strictes prises depuis cinq semaines ont permis de ralentir la progression de la pandémie de coronavirus.

Le président Ramaphosa a également annoncé un effort de dépistage de masse, notamment dans les quartiers, banlieues et bidonvilles déshérités, qui peinent à obéir aux consignes de confinement malgré le déploiement de la police et de l'armée.

À travers les différentes figures ci-dessus, il est noté que parmi les pays africains les plus touchés par le virus Corona, nous trouvons l'Afrique du Sud avec un total de 7572 cas jusqu'au jour de mai 2020, alors que nous trouvons les pays les moins infectés par le virus, nous trouvons le pays du Mali avec environ 631 cas, tandis que le pays qui avait un taux de mortalité élevé, nous trouvons Le Maroc compte au total 182 personnes tuées à la suite de cette épidémie. Alors que nous constatons que le Ghana est le pays avec le moins de létalité, il est estimé à 18 personnes.

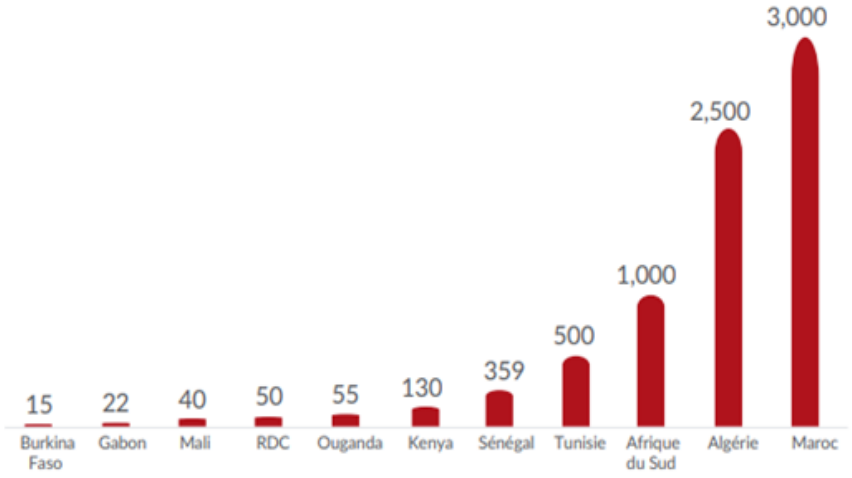
Dans la dynamique morbide décrite ci-dessus, l'élément principal est la capacité de chaque pays à offrir à sa population malade une capacité d'accueil en réanimation proportionnelle à

l'intensité de la propagation de la maladie. Le raisonnement que chaque pays doit se poser est donc simple :

«Sachant que je dispose de «X» lits de réanimation, et sachant que 19% des malades exigeront une assistance respiratoire, le nombre total de malades dans le pays ne doit pas dépasser «X / 19%»».

Par contre, les défaillances du système d'assurance maladie et de protection sociale, créent d'autres soucis mieux pris en charge dans les pays développés, dont les effets risquent d'être dramatiques en Afrique :

Figure 4 : Une grande disparité en termes de lits de réanimation entre les pays africains analysés



Source : Ecoactu, Jeune Afrique, Monde Afrique, Algérie Eco, Sneweb.com

Axe 2 : les relations Maroc-Afrique en temps de Corona Virus

Il est très clair que la stratégie adoptée par le Maroc dès les premiers jours de la contamination du Covid-19, le confinement est la simple et la meilleure mesure à mettre en place pour mettre le premier pas dans le chemin d'arrêt de propagation. Cependant, l'Afrique salut et applaudi les actions entreprises par le Maroc parmi d'autre le confinement dès le début de la pandémie.

2.1. La stratégie marocaine vers les pays africains à l'ère de la pandémie :

C'est sans doute la leçon majeure à retenir. Notre pays gagnerait à saisir cette fenêtre d'opportunité induite par la pandémie du Covid-19 pour consolider son statut de puissance régionale à l'échelle africaine et méditerranéenne. Depuis la réintégration du Royaume au sein de sa famille institutionnelle africaine en janvier 2017, il n'a de cesse de prodiguer une approche collaborative au profit de tous. Il en est ainsi au niveau de la sécurité alimentaire, au plan de la

coopération dans le domaine des migrations, celui de la lutte contre le terrorisme Le plaidoyer pour un nouvel ordre sanitaire en Afrique devrait constituer dans les prochaines décennies un cheval de bataille pour le Royaume à l'intérieur de l'Union Africaine et au-delà. L'expérience et l'expertise acquises/accumulées aidant, le Maroc trouvera dans ce thème majeur un argument de taille pour engager des réformes profondes des systèmes de santé et de veille sanitaire au niveau du continent. Thème mobilisateur pour les prochaines décennies, les pandémies devraient occuper la tête de liste de l'agenda africain, lequel devrait subir un réaménagement (agenda 2063) à la lumière de la crise actuelle.

Face à l'épidémie mondiale, le souverain chérifien de 56 ans applique le principe de précaution. En l'espace d'une semaine, le pays a adopté une série de mesures radicales pour faire face aux éventuels scénarios de développement national. Fermeture de l'espace aérien, terrestre et maritime, annulation des manifestations sportives, culturelles et artistiques, fermeture temporaire des mosquées, des écoles et des universités, avant de déclarer l'état d'urgence sanitaire et le confinement général de la population comme dernière étape pour enrayer l'épidémie. Par ailleurs, plusieurs pays africains ont fait des appels et des rencontres via les réseaux sociaux avec les responsables marocains afin de bien comprendre les différentes étapes ajustés par le Maroc pour les rendre un modèle complet et favorable à suivre pour les pays africains.

2.2. Les hautes instructions du Roi Mohammed VI pour aider les pays africains :

Dans le sillage de l'initiative pragmatique et orientée vers l'action proposée par le Roi Mohammed VI aux chefs d'États africains consistant à un partage d'expériences et de bonnes pratiques, pour faire face à l'impact sanitaire, économique et social de la pandémie du coronavirus, plusieurs acteurs privés ont mené des actions de solidarité envers les pays africains. Au premier rang de cet élan de solidarité africaine de lutte contre la pandémie du Covid-19, on retrouve les filiales africaines de groupes marocains et entreprises à capitaux marocains implantées sur le continent. C'est le cas d'Atlantic Business International (ABI), filiale subsaharienne du Groupe Banque Centrale Populaire (BCP), qui a alloué 200 millions de FCFA, soit près de 305 000 euros, au Fonds de solidarité Covid-19 de Côte d'Ivoire. Cette contribution fait partie d'une enveloppe globale de 750 millions de FCFA (environ 1,2 million d'euros), consacrée à la lutte contre le Coronavirus dans les pays de présence du Groupe BCP en zone UEMOA (Union économique et monétaire ouest-africaine) et en Guinée, selon Atlantic Business International[12].

Il est important de rappeler que le Covid-19 n'est pas la première maladie contagieuse que nos pays africains ont à traiter, et l'expérience acquise dans la gestion des épidémies (EBOLA, Malaria, Peste, Fièvre jaune, etc.) crée une sorte d'« immunité comportementale » en Afrique. À titre de rappel, entre 2014 et 2016, l'Afrique de l'Ouest connaissait sa pire « vague » d'Ebola[13]

[12] - Coronavirus : Des acteurs marocains tendent la main à l'Afrique, Le 06-05-2020: https://www.challenge.ma/coronavirus-des-acteurs-marocains-tendent-la-main-a-lafrique-138548/

[13] - Extrait de l'article « Nigeria's hard-earned lesson for quashing Ebola », FT, 2014.

qui tuera 63% des personnes infectées[14]. Ce taux de fatalité est 63 fois supérieur au Covid-19 à date...[15]

Le roi Mohammed VI a échangé par téléphone lundi 13 avril avec les présidents ivoiriens et sénégalais, Alassane Ouattara et Macky Sall. Objectif : lancer une initiative des chefs d'États du continent contre la pandémie de Covid-19. « Une initiative pragmatique et orientée vers l'action, permettant un partage d'expériences et de bonnes pratiques, pour faire face à l'impact sanitaire, économique et social de la pandémie ». C'est ainsi qu'est décrite, par le cabinet royal, la solution proposée par Mohammed VI aux chefs d'États africains pour l'accompagnement des pays du continent dans leurs différentes phases de gestion de la crise sanitaire du Coronavirus.

En début de semaine, le souverain a échangé par téléphone avec les présidents sénégalais et ivoirien pour amorcer cette initiative. Une démarche bien accueillie par Alassane Ouattara et Macky Sall. Ce dernier a d'ailleurs exprimé sa volonté d'œuvrer à son succès. Une « visioconférence entre les chefs d'États et de gouvernements concernés » devrait se tenir prochainement, a révélé le président sénégalais[16].

La nouvelle initiative africaine proposée par Sa Majesté le Roi Mohammed VI pour atténuer la propagation de la pandémie liée au COVID-19 en Afrique est "non seulement pratique et réaliste, mais aussi inclusive et de bon sens", a affirmé le vice-Président exécutif de l'Académie diplomatique africaine (ADA), Mohamed H'Midouche. L'approche participative, qui sous-tend cette initiative s'inspire des méthodes de management les plus modernes, à savoir le partage des "best practices" et l'adoption d'une approche de gestion axée sur les résultats, comportant des indicateurs de performance qui faciliteraient le suivi/évaluation de la matrice des actions qui seront approuvées et adoptées par les Chefs d'État africains dans les prochaines semaines[17].

L'engagement du Maroc à défendre les causes et les intérêts de l'Afrique ne date pas d'aujourd'hui, a-t-il précisé, relevant que c'est plutôt "une orientation immuable héritée de son Histoire et qu'il continue à réaliser avec assurance et fierté, faisant de lui un véritable "Honest Broker" et un interlocuteur crédible, un ami sûr sur qui on peut compter en toutes circonstances dans le bonheur et dans le malheur". Cette initiative vient s'ajouter au palmarès des nombreuses initiatives royales concrètes en faveur du continent africain portant sur plusieurs problématiques d'intérêt stratégique et politique, a fait savoir M. H'Midouche, citant essentiellement l'annonce unilatérale de l'annulation du stock de la dette des pays africains, la proposition et adoption du Plan d'action relatif à la sauvegarde de l'environnement en Afrique lors de la COP21, ainsi que

[14] - Extrait de l'article « Why Ebola cannot be tamed in Congo », FT, 2020.

[15] - Mireille DOSSO, Géraldine MERMOUX, Denis CHEMILLIER-GENDREAU, Guillaume GILKES, LE CORONAVIRUS ET L'AFRIQUE, CRISE SANITAIRE ET CRISE ÉCONOMIQUE AGGRAVÉES PAR LA FAIBLESSE DES FILETS DE SÉCURITÉ SOCIALE AFRICAINS, Finactu, Mars 2020, p 23: https://www.finactu.com

[16] - Coronavirus : Mohammed VI tend la main à Alassane Ouattara et Macky Sall, Consulté le jeudi 07 mai 2020: https://www.jeuneafrique.com

[17] Entretien de La MAP avec Mr Mohammed Hmidouch le vice-Président exécutif de l'Académie diplomatique africaine (ADA).

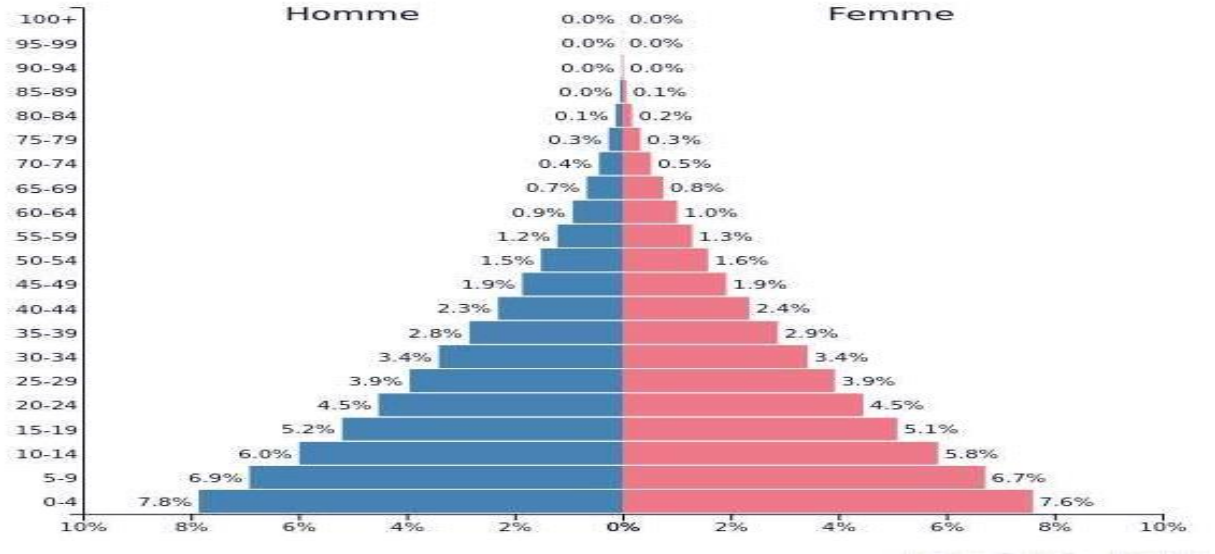
les fréquentes visites officielles royales dans une trentaine de pays subsahariens au cours des deux dernières décennies qui se sont concrétisées par la signature de plus de 1.000 accords de coopération et la mise en œuvre de divers projets dans des domaines très variés.

Axe 3 : Résultats et discussions : Analyse du secteur de la santé africain et les mesures adoptées par les pays africains pour mettre fin à cette pandémie.

3.2. La position démographique du continent Africain :

Avant de passer à l'analyse du secteur de la santé africain pour dégager les résultats et aborder des discussions sur ça, il est jugé nécessaire d'analyser le figure ci-dessous, qui nous montre qu'environ 60 % de la population africaine est âgée de moins de 25 ans. Or, le coronavirus frappe plus particulièrement les personnes âgées : en France, 75 % des personnes décédées du Covid-19 ont plus de 75 ans. L'Italie du Nord, région la plus touchée au monde, est aussi caractérisée par une très forte population âgée. « En Afrique, il n'y a plus de vieux à tuer sur le continent » résume sarcastiquement l'écrivain ivoirien Gauz, dans une tribune sur le site de Jeune Afrique. L'Afrique présente aussi un très faible taux d'obésité, qui est un facteur de risque majeur de mortalité au Covid-19.

Figure 5 : le moyen d'âge de la population africaine chez les hommes et les femmes :



Source : PopulationPyramid.net

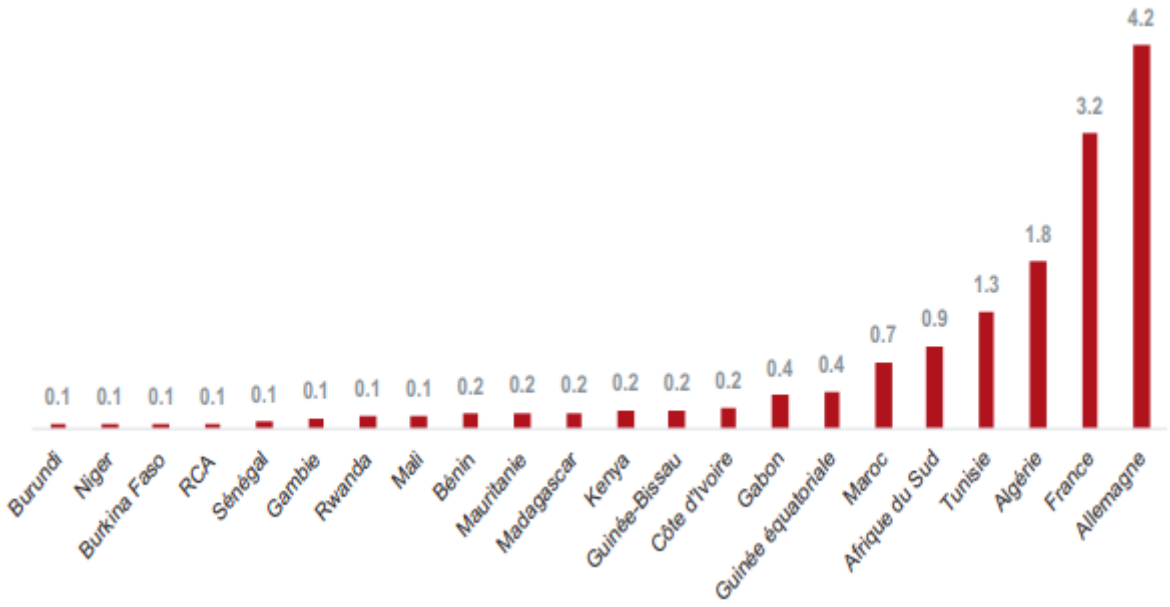
3.1. Analyse du secteur de la santé africain :

Au-delà du manque de lits en réanimation, le système sanitaire africain présente des faiblesses susceptibles d'aggraver la crise Covid-19 :

• **manque d'infrastructures**[18]: non seulement l'Afrique a des dépenses de santé très inférieures à la moyenne mondiale[19], mais la part des infrastructures dans ces dépenses est 5 fois plus faibles[20]. Ce constat explique la faiblesse du nombre de lits de réanimation détaillée supra ;

• **faible nombre de professionnels de la santé**[21] : l'Afrique se caractérise par un manque cruel de médecins, et plus généralement de professionnels de santé, que dénonce régulièrement l'OMS. Globalement, l'Afrique compte un médecin pour 5.000 habitants, soit 5 fois moins que la moyenne mondiale. À l'échelle du continent, l'Afrique totalise 24% des malades dans le monde mais ne bénéficie que de 1% des ressources financières mondiales et seulement 3% des professionnels de santé. Cette situation de crise structurelle est une conséquence de la migration des populations médicales vers l'Occident : à compétences égales, un chirurgien gagnera $216.000 par an aux États-Unis, $24.000 en Zambie et $6.000 au Kenya…

Figure 6 : Disparités importante du nombre des médecins par 1000 Habitants pour les Pays d'Afrique :



Source : Banque Mondiale.

Exploitation inefficiente des systèmes de santé en Afrique, indépendamment du manque d'infrastructure, la performance du système de santé dépend fortement de l'utilisation qui en est faite. Selon l'OMS, alors qu'une exploitation optimale du système de santé, de son personnel, de ses institutions et de ses ressources permettrait de garantir un état de santé durable, le système du continent africain n'est exploité qu'à hauteur de 49%[22] de ses capacités, un taux qui reste faible

[18] - Extrait de l'article « État de la santé Région africaine de l'OMS », Organisation Mondiale de la Santé, 2018.

[19] - Alors que la moyenne mondiale des dépenses totales de santé en pourcentage du PIB s'établit à 10%, le continent africain n'y consacre que 6% de son PIB.

[20] - 7% des dépenses de santé est consacré aux infrastructures en Afrique, contre 35% en moyenne dans le monde.

[21] - Extrait de l'article « Médecine : la fuite des cerveaux », Afrique Renouveau, 2016.

[22] - Extrait de l'article « État de la santé Région africaine de l'OMS », Organisation Mondiale de la Santé, 2018.

par rapport à des pays 39 comme la France, l'Espagne, l'Italie ou la Belgique qui font état d'une performance de plus de 90%[23] ;

Faible accessibilité aux médicaments: selon l'OMS, 433 médicaments et vaccins jugés essentiels ne sont pas disponibles pour plus de 30%[24] de la population du continent. Pourtant, cette situation n'est pas la résultante des impératifs commerciaux ou financiers (sur les 433 médicaments et vaccins, une majorité est générique dont le brevet a été totalement amorti ou pour lesquels les multinationales y ont renoncé pour les pays les plus pauvres) mais à des problématiques de distribution spécifiques d'un pays à l'autre (spéculation, pénurie, etc.) ;

3.3. Discussions de l'état du secteur sanitaire pour les pays africains :

La faiblesse des ressources du service d'aide médicale urgente : en 2006, l'association « Coopération Internationale pour la Médecine d'Urgence et les Vigilances Sanitaires en Afrique » (CIMUvisa) a mis en avant une faiblesse des ressources en médecins, anesthésistes et réanimateurs en Afrique Subsaharienne estimés à 0,12[25] pour 100.000 habitants, ce niveau est plus de 10 fois supérieur au Maghreb (1,5 par 100.000 habitants) et 100 fois supérieur selon les standards internationaux (entre 12 et 15 par 100.000 habitants pour l'Europe et les États-Unis) ;

L'accès limité aux solutions hygiéniques de prévention : selon l'UNICEF[26], l'accès aux solutions de base pour la prévention des infections (celles relatives au Covid 19 notamment) reste limité en Afrique. En effet, 67% de la population africaine installée dans les villes n'a pas accès à l'eau et au savon pour pouvoir se laver les mains. Or, l'une des mesures préventives par excellence pour limiter la propagation du virus et éviter tout type d'infection est de se laver les mains fréquemment pendant 20 à 30 secondes.

Il est trop rude d'analyse et de parler des actions entreprises par le « continent africain » en général. Avec ses 55 pays, sa population de 1,2 milliard d'habitants. Il existe des diversités de répartitions de la population avec des zones très peuplées comme la ville de Lagos, au Nigeria, et d'autres qui le sont bien moins, comme dans les pays du Sahel.

Parler d'un pays comme le Liberia qui paru sous développé mais il a bien géré le début de façon surprenante, comme il a fait lors de la crise d'Ebola et mes des mesures surprenantes afin de ralentir le niveau de propagation du virus. Le Nigeria a su aussi prendre les mesures appropriées d'identification et d'isolement immédiats lors de l'importation dans ses frontières de cas en provenance du Liberia. Ces pays sont donc sans doute un peu mieux préparés à affronter une épidémie, mais l'importance et la rapidité de la transmission directe interhumaine du coronavirus risque de bouleverser la donne.

[23] - Extrait des données de l'OMS, 2000.

[24] - Extrait de l'article « L'Afrique confrontée à des défis sanitaires majeurs », Les échos, 2018.

[25] - Extrait de la publication « Les transports sanitaires, principales contraintes et conséquences pratiques », CIMUvisa, 2008.

[26] - Extrait de l'article « Coronavirus : « Mortalité possible de 10 % et infection effrayante des soignants » en Afrique », Le Monde Afrique, 2019.

Plus généralement, nombre d'Africains sont à l'écoute, ils regardent ce qui se passe ailleurs, et apprennent de ce qui s'est d'abord passé en Chine et de ce qui arrive, en ce moment, en Europe.

La distanciation sociale n'est pas dans la tradition des Africains, au contraire. Et dans la plupart des situations, notamment dans les villages, le confinement à la maison est quasi impossible. Mais certaines mesures barrières sont déjà adoptées. Au Tchad, dans la capitale N'Djamena, au sein même des autorités, on se salue en respectant une distance d'au moins un mètre, et les conseils d'hygiène sont très largement compris et respectés.

Et en Mauritanie, où le premier cas de Covid-19 a été importé par un Australien ayant fait un séjour en Italie, plusieurs personnes ont été très rapidement mises en confinement, et le gouvernement a rapidement décidé la fermeture des écoles, du trafic aérien, l'interdiction totale de tous les rassemblements, la fermeture des restaurants et cafés. Il a imposé un couvre-feu. Beaucoup d'autres ont pris des mesures drastiques, comme l'Afrique du Sud[27].

Conclusion:

Le Maroc est aujourd'hui cité comme exemple pour son agilité, son leadership, sous l'impulsion de Sa Majesté le Roi Mohammed VI, et, surtout, sa cohérence dans la prise de décision et dans l'implication de la population, à travers le Fonds spécial Covid-19 et les médias pour maintenir la confiance publique. En effet, la sécurité des Marocains a été privilégiée par rapport à toute autre considération, ce qui a permis d'accélérer la prise en main dès évènements et encadrer la prise en charge des personnes contaminées.

Quant aux relations afro-marocaines, c'est le lancement d'une initiative du roi du pays pour unifier les efforts de lutte contre l'Afrique de la Corona, et le roi Mohammed VI a proposé de lancer une initiative pour les chefs des pays africains afin d'établir un cadre opérationnel pour faire face aux différentes étapes de l'arrêt de la propagation de l'épidémie, une initiative qui part du principe et de la conviction que l'unification des efforts est la plus efficace. L'une des mesures individuelles pour faire face à une pandémie est la menace de graves chocs économiques et sanitaires sur le continent africain.

La proposition du monarque marocain est venue après ses contacts avec les dirigeants africains, qui se sont principalement concentrés sur l'exploration des moyens d'unifier et de coordonner les efforts pour faire face à l'épidémie qui a infiltré le continent africain. Le roi Mohammed VI a appelé à deux reprises Alassane Draman Ouattara, président de la Côte d'Ivoire, et Macky Sall, président du Sénégal, selon une déclaration de la Cour royale dans laquelle il s'est entretenu avec Ouattara et a appelé à "l'évolution inquiétante de la pandémie de Covid-19 sur le continent africain". Il a également proposé aux deux dirigeants de lancer une "initiative pour que

[27] www.la-croix.com, En Afrique, « la volonté de lutter contre la propagation du coronavirus est bien là », consulté le 28/04/2020

les chefs d'État africains mettent en place un cadre opérationnel pour accompagner les pays africains aux différentes étapes de leur gestion de la pandémie". L'initiative marocaine permet de partager les expériences et les meilleures pratiques pour faire face aux impacts sanitaires, économiques et sociaux de la pandémie.

Références

1) Societe Francaise de Virologie - société savante dédiée à la virologie" [archive] (consulté le 19 avril 2020).
2) Mia Jankowicz, More people are now in "Lockdown" Than were alive during word war II, Business insider, 25 March 2020: https://www.sciencealert.com/one-of-the-word-s-population-are-now-restricted-in-where-they-can-go
3) information.tv5monde.com, Coronavirus en Afrique : quels sont les pays impactés ? consulté le 06/05/2020
4) Fr.africanews.com, suivez l'évolution de la pandémie en Afrique, consulté le 28/04/2020
5) Extrait de l'article « South Africa Declares Disaster as Coronavirus Cases Increase », Bloomberg, 2020.
6) Extrait de l'article « Coronavirus - Virus: Ghana schools closed, religious, sports activities chop ban to fight Covid-19 disease », BBC, 2020.
7) Extrait des « Situation Reports », OMS, 2020.
8) Extrait de « Deux premiers cas de Covid-19 au Ghana », Le Monde, 2020.
9) Seuls les citoyens du pays ou ceux avec des titres de séjours sont autorisés à se rapatrier. Extrait de l'article « Schools closed as Kenya, Ethiopia confirm more coronavirus cases », The Observer, 2020.
10) Données OMS.
11) Coronavirus : Des acteurs marocains tendent la main à l'Afrique, Le 06-05-2020: https://www.challenge.ma/coronavirus-des-acteurs-marocains-tendent-la-main-a-lafrique-138548/
12) Extrait de l'article « Nigeria's hard-earned lesson for quashing Ebola », FT, 2014.
13) Extrait de l'article « Why Ebola cannot be tamed in Congo », FT, 2020.
14) Mireille DOSSO, Géraldine MERMOUX, Denis CHEMILLIER-GENDREAU, Guillaume GILKES, LE CORONAVIRUS ET L'AFRIQUE, CRISE SANITAIRE ET CRISE ÉCONOMIQUE AGGRAVÉES PAR LA FAIBLESSE DES FILETS DE SÉCURITÉ SOCIALE AFRICAINS, Finactu, Mars 2020, p 23: https://www.finactu.com
15) Coronavirus : Mohammed VI tend la main à Alassane Ouattara et Macky Sall, Consulté le jeudi 07 mai 2020: https://www.jeuneafrique.com
16) Entretien de La MAP avec Mr Mohammed Hmidouch le vice-Président exécutif de l'Académie diplomatique africaine (ADA).
17) Extrait de l'article « État de la santé Région africaine de l'OMS », Organisation Mondiale de la Santé, 2018.
18) Alors que la moyenne mondiale des dépenses totales de santé en pourcentage du PIB s'établit à 10%, le continent africain n'y consacre que 6% de son PIB.
19) 7% des dépenses de santé est consacré aux infrastructures en Afrique, contre 35% en moyenne dans le monde.
20) Extrait de l'article « Médecine : la fuite des cerveaux », Afrique Renouveau, 2016.
21) Extrait de l'article « État de la santé Région africaine de l'OMS », Organisation Mondiale de la Santé, 2018.
22) Extrait des données de l'OMS, 2000.
23) Extrait de l'article « L'Afrique confrontée à des défis sanitaires majeurs », Les échos, 2018.
24) Extrait de la publication « Les transports sanitaires, principales contraintes et conséquences pratiques », CIMUvisa, 2008.

25) Extrait de l'article « Coronavirus : « Mortalité possible de 10 % et infection effrayante des soignants » en Afrique », Le Monde Afrique, 2019.
26) www.la-croix.com, En Afrique, « la volonté de lutter contre la propagation du coronavirus est bien là », consulté le 28/04/2020
27) Extrait de l'article « South Africa Declares Disaster as Coronavirus Cases Increase », Bloomberg, 2020.
28) Extrait de l'article « Coronavirus - Virus: Ghana schools closed, religious, sports activities chop ban to fight Covid-19 disease », BBC, 2020
29) Extrait des « Situation Reports », OMS, 2020.
30) Extrait de « Deux premiers cas de Covid-19 au Ghana », Le Monde, 2020.
31) Seuls les citoyens du pays ou ceux avec des titres de séjours sont autorisés à se rapatrier. Extrait de l'article «Schools closed as Kenya, Ethiopia confirm more coronavirus cases », The Observer, 2020.
32) information.tv5monde.com, Coronavirus en Afrique : quels sont les pays impactés ?